

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

أندري برنيان
أندري نوشي
إيف لاکوست

الجزائر بين الماضي والحاضر

ترجمة

اسطنبولي رابح ومنصف عاشور

دسكان المطبوعات الجامعية

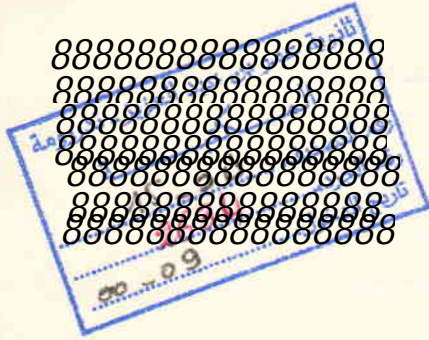
الجزائر - 1984



الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

546



الجزائر بين الماضي والحاضر

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

سلسلة الثقافة والرجال

ايف لاكوست : استاذ مبرز - السربون

اندرى نوشي : دكتور في الاداب ، درس بتونس

اندرى برينان : استاذ مبرز

تمهيد : جان دريش - استاذ بالسوربون .

الجزائر
بين الماضي والحاضر
اطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها
تاريخ الاساتذة :
— رابح أسطبولي - مدير معهد اللغات بجامعة تيزي وزو
— المنصف عاشور - جامعة تيزي وزو
— مراد . تفاحي - جامعة تيزي وزو .

المطبوعات الجامعية - ٩٥ - ٩٧ شارع سيستوبول - باريس ٢ - ١٩٦٠

لقد حرر الفصول ١ و ٢ و ٣ من الجزء الثاني : ايف لاكوست .

أما الفصل ١ و ٢ من الجزء الأول والفصل ٤ و ٥ و ٧ ثم الفقرة ٥ من الفصل ١٠ من الجزء الثاني فقد حررها أندري برنانت .

وحرر أندري نوشي الفصل ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من الجزء الثاني .

وقد حققت الخرائط بمساعدة روبير ماندراش وأندري برنانت .

التمهيد

ظهرت كتابات من سلسلة واحدة : الواحد منهما يهتم تونس والثاني المغرب - لو لم يتما بكتاب حول الجزائر لكان الامر مؤسفا - وفي الحقيقة فقد أجرى التفكير مسبقا في مشروع كتاب يهتم الجزائر لانه كان منذ ١٩٥٤ اهم بالنسبة للجمهور الفرنسي .

لكن تحقيقه كان أطول ثم زاد حجمه لان الحرب وعواقبها السياسية والاقتصادية ضاعفت أهميته .

الجزائر والحرب الشنيعة التي تجرى فيها منذ ست سنوات هما التعبير المأسوي لمناقضات المستعمرات ولمشروع استعماري يمتد بصفة عمياء رغم ان وقت الاستعمار قد انتهى ورغم أن كل شعوب العالم التي بقيت تحت التبعية تصبو الى الاستقلال وتبلغه .

لماذا هذه الضراوة من الجهتين ؟

لماذا هذه الويلات التي يتهم بها كل غيره ؟

لماذا هذه الارادة الشديدة التي يبرهن عليها جزائريون تنقصهم الاسلحة ومساعدة الخارج وهم يكافحون في أصعب الظروف مع هذا فانه ينضم اليهم وبلا انقطاع مجاهدون جدد وتوئدهم أغلبية السكان ؟ ورغم ذلك فان هؤلاء السكان الذين هم مهددون بالقنبلة والجوع والمرض في مخيمات التجميع فانهم يخوفون . . . فان هذا الشعب يريد الاستقلال بلا شك ، فانه يريد خاصة وبعد مائة وخمسين وعشرين سنة من التجارب والوعود لم يوق بها ، يريد أن يعامل بنبل مثل غيرهم من الرجال والنساء ومن دون أن يحرمهم فقرهم من ذلك لانهم فقراء لكنهم ليسوا دون غيرهم .

لكن يليق أن يشرح كذلك لماذا يصعب الى هذا الحد على الفرنسي فهم هذه الحرب ومطالبها .

فلم تشغل باله حرب الهند الصينية من قبل لان الهند الصينية كانت بعيدة جدا ولم ترسل اليها السوق العسكرية ولم تظهر بوضوح مصالح عامة الفرنسيين ، أما الجزائر فهي قريبة .

حتى ولو كان الفرنسي المتوسط يجهل خارج بلاده وما بعد البحر فانه يتابع أكثر حوادث الجزائر حيث يرسل الشبان وتدوم خدمتهم العسكرية سبعة وعشرين شهرا .

رغم أنه تعلم في كتب المدرسة ، وطالع على الجرائد كما سمع في الخطب والاذاعة وشاهد في السينما أن الجزائر فرنسية - فكان الفتح بطوليا وبيجو جنرالا عظيما والاستيلاء على الشمال من طرف دوق دومال انتصارا باهرا وعبد القادر مهزوما محترما - فكل واحد متيقن بذلك الى حد أدى الى عدم التساؤل لماذا كانت كل هذه الاعمال الحربية ضرورية . فوجب بلا شك على الجزائريين أن يحاربوا لكي يهزموا بكل مجد - لكنهم استدعوا بكل اكرام الى التمتع باصلاحات العالم المعاصر : فقد أحضرت فرنسا الحضارة والازدهار والحريات ، وكلها خيرات لم يسبق لهذا الشعب أن يعرفها أبدا : فلم يستطع قط خلق حضارة مبتكرة وكان قد هجم عليه بلا انقطاع ، خاضعا بالتناوب للفرطاجيين والرومان والوندال والعرب والأتراك ثم أخيرا الفرنسيين الخلفاء الشرفاء للرومان . فأنه قبل كل الحضارات المستوردة بمطاوعة غربية عاجزا مهما حدث على خلق حضارة خاصة به ومسجلة داخل دولة دائمة .

كل من كان يشك ومن بقي يشك في هذه الحقائق فهو كاذب . فانه جلي : النزول بالجزائر ومشاهدة الميناء والمدينة بعماراتها الجميلة ومستشفياتها وطرقها وكرومها وما أشبه ذلك .

وكل من يكذب ويعيب عمل فرنسا فهو فرنسي غير صالح يخدم المتمردين . فان هذه الاسطورة المذهبة الجزائرية تبرر الاندماجات الا معقولة ومتارس مدينة الجزائر وموءامراتها - فانها تسمح تجنيد أطيب الناس الذين تابعوا المدرسة الابتدائية وأعجبوا بصور ابينال وصدقوا ما قالت سلطات الجمهوريات المتعاقبة .

فانها تشرح أن الحرب تدوم بتدهور وضعها ويتعرضها للدوام الابدی بحفر خندق يزيد عمقه كل يوم وهو جدير بالردم .

يجب مكافحة الاساطير الزائفة الخطيرة بالنسبة للسلم ولمصالح فرنسا الحقيقية .
يجب شرح عواطف عامة الجزائريين وعمى الكثير من الفرنسيين . انّ للشعب
الجزائري تقاليده الثقافية والسياسية ، فقد تألفت أمة ببطء عبر التاريخ وقد وعي
الشعب الجزائري بذلك بمزيد من الوضوح بمعاكسة النظام الاستعماري المهين .
ولشرح يا هي الجزائر يلقي جمع وثائق هامة ودقيقة ولاسيما ان تزويرها قد نشر
بالزيادة في استمرار والالاحاح . ولا فهم انه يوجد على الجهة الاخرى من البحر
الابيض المتوسط شعب شريف وأمة كان لا بد من وضع تاريخها .

ولذلك يسبق كتاب التاريخ كتاب تعرض فيه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية للجزائر الحالية . فقد شارك في تحرير هذا الكتاب الاول ثلاثة مؤلفين
اثنان منهما على الاقل جغرفيان اكثر منهما مؤرخان ، ويمكن الاختصاصيين ان
ينكروا كفاءتهم .

اكيد لو كان الامر عرض ونقد العناصر الجديدة فالحالة هذه ليس الامر ان
استعمال العناصر والاعمال المنشورة . فانها تسمح الحكم على ان تاريخ المغرب
لم يكن غامضا كما زعم البعض وفي نفس الوقت على انه يجب اجتهاد كبير خاصة
فيما يسمّى بالقرون الوسطى والعهد التركي . لكن العمل أثقل فيما يخص عهد
الاستعمار الفرنسي ، فهو أهم في الظروف الحالية فهو أكثر أهمية لان الشعب
الجزائري كان أمة عندما وعي . فهو عمل الاساطير المزيفة وأخذ المواقف المذهبية
والشعورية التي ليس لها علاقة بالتاريخ .

فلا يجد القارئ اذن هنا تاريخا رسميا فليتيقن ان الوثيقة الرسمية ليست
صحيحة لانها رسمية وناتجة عن آراء وتصريحات وتقارير شخصيات معروفة . فقد
تسمح الصحافة اليومية بالتيقن بذلك . فلم تكن الحالة سابقا على شكل آخر . فالتاريخ
الرسمي أقل استحقاق للتصديق الاعمي ولا سيما اذا كان تاريخا استعماري . فلا
يقترّب من الحقيقة التاريخية الا بقدر ما تتوفر لدينا وثائق متضاربة ووسائل انتقاد
العناصر المختلفة . فالتاريخ الاستعماري يكاد يكون في اتجاه واحد لان خاصية
الشعب المستعمر انه يفقد تاريخه أو على الاقل مؤرخيه ماعدا تاريخ ومؤرخي
المستعمر . والحال ان المستعمر يجهل عادة المستعمر المعتر كقاصر وبدائي وعاجز
لا يستحق الا العناية المتسامحة والابوية .

هل هذه هي صورة هزلية للمستعمر؟ يكفي مطالعة (الصحافة العظمى)
الجزائرية . صورة هزلية للمؤرخ بالتأكيد ، المؤرخ الصحيح على أي حال . لكن

كثر المؤرخون المزورين أولئك الذين يقرأ انتاجهم أكثر من غيرهم على العموم
لا تتوفر لدى القارئ وسائل الفرز الا نادرا .

وبالاضافة الى ذلك فالمؤرخون الذين يستحقون أكثر تقدير لا يستطيعون
دائما تحاشي التأثيرات التي ليس لها علاقة بالعلم . فانه يصعب التجرد عن
الوسط وتحاشي التشويشات التبيرية . ان استفان قزال نفسه معلم تاريخ افريقيا
الشمالية القديم اعترف به ليس بغير سذاجة عندما كتب التمهيد لتاريخ ومؤرخي
الجزائر بمناسبة التذكار المئوي للغزو .

ان هذا المجلد لتاريخ الجزائر من نتاج مؤلفين عاشوا طويلا في الجزائر
واشتغلوا بالبحوث العلمية حول هذه البلاد وقد بذلوا الجهد لاتقل ضرورته على
صعوبته للتخلص من الجو السائد في مدينة الجزائر وللتفكير الموضوعي في تاريخ
الشعب الجزائري مع الفكرة المسبقة الوحيدة أن لا فكرة مسبقه .

فلا يزعمون أنهم يقولون كل شيء في كتاب واحد ، ولا أنهم يعرفون كل شيء .
فمن نتاج المؤرخ قول ما لا نعرف ولماذا . فانهم يعترفون أن بعض التأويلات
قابلة للنقاش ولذلك تناقشوها بينهم ومع مؤرخين آخرين .

فلا يكتب التاريخ ولا تعاد كتابته في يوم .
والعقول المكتثبة والذين هم متساهلون بالرضى عن الافكار المقبولة فانهم
يتهمون المؤلفين بالمحاباة . فانهم يكررون أن تاريخهم مشروع تحقيق مطلق
وعمل فاسد معاد لفرنسا . فانهم يبيثون هذه الاحكام بعد مطالعة سريعة ولربما من
دون مطالعة .

فلا تضحل هذه الاحكام الا بالحروب الاستعمارية وحرر الشعوب المستعمرة ،
يتمنى المؤلفون فقط أن يطالعوا بانتباه . فليفضل القارئ بالإشارة الى أخطاء
ومناقشة تأويلاتهم فمن خلال هذه المناقشات يمكن أن تنتج معرفة أفضل للجزائر
ومطامح الشعب الجزائري يريد المؤلفون أن يكون كتابهم ملثما ومقدما لتفكير
حول الافكار المقبولة . فانهم يتمنون أن يعملوا في سبيل السلم ووضع علاقات
جديدة بين شعبين في تعاهم وتقدير متبادل .

على العموم

لا يستطيعون

جهد عن

ريخ افريقيا

رخ ومو رخي

في الجزائر

ورته على

في تاريخ

كل شيء

التأويلات

ولة فانهم

قير مطلق

ولربما من

مستعمرة،

في أخطاء

للجزائر

لتفكير

علاقات

الجزء الاول

اطار الجزائر الطبيعي

الفصل الأول

الجزائر جزء طريف من المغرب

لقد أنكرت مرات عديدة للجزائر شخصيتها الترابية بقصد اظهار عجز هذا القطر على الوحدة والاستقلال بسبب فقد الانقطاع المزعوم بينه وجاريه التونسي والمغربي .

لا تشرط وحدة واستقلال بلاد أن تنتشر بالتدقيق جهة طبيعية منسجمة : فرنسا على سبيل المثال تتألف من مجموعات تبلغ من المعارضة حد سهل الشمال الذي هو شبيه بالسهل البلجيكي وجبال آلپ التي تبقى على حال وجودها في سويسرا وإيطاليا من دون أن يرى أحد في ذلك موهبة التبعية والتقسيم بل العكس تكاملا منسجما .

فالامر كذلك فيما يخص الجزائر التي بوجودها داخل مجموعة أوسع وهو المغرب تنسق الجهات الموجودة داخل البلدان المجاورة في مجموع قادر ، حسب السياق التاريخي أن يكون متما لا مقسما . فالتجميع بالضبط بواسطة عباد هذه الجهات المختلفة هو الذي يكون الشخصية الترابية الجزائرية وكذلك امتدادها الى البلدان المجاورة هو الذي يدمجها في ضيق الى المغرب .

١ - الجزائر جزء أوسط من المغرب :

إن خصائص تخريس الارض والمناخ والتربة والنبات ، بصفة موجزة الظروف الطبيعية التي تمنح للانسان ، متوفرة ، بلا نزاع ، في الجزائر - المغرب الاوسط لدى جغرافي القرون الوسطى - كما هي متوفرة في البلدان المغربية الاخرى : تونس والمغرب الأقصى .

فإننا نجد في الجزائر الترتيب المشترك بين مجموع المغرب ، مجموع أراض عالية ممتدة بين البحر الابيض المتوسط والصحراء قارصة السهول العالية الموجودة بين انتفاخين جبليين : الاطلس الصحراوي الذي يفصل بين تل الصحراء الجزائرية

التي تربط الى مدخل الزيبان الجبال الكلسية من الاطلس الاعلى المغربي الشرقي بواسطة سلسلة طيات ويمتد الى ما بعد الاوراس والناماشة التي تبشر بخط القمة التونسية (درسال) وبالقفار المنعزلة التي تزيد من وعورة السهوب التونسية، على طول البحر الابيض المتوسط ، وراء الانتفاخات الساحلية القباطلية وساحل مدينة الجزائر انتفاخات رد على النواة الريفية الى ما بعد البحر ، فان اخايد الارض التي تلصقها بالترارا والبابور وتعثر على المشاهد الطبيعية في (الريف) وفي ما قبل (الريف) ، وكذلك في جهة الشرق فان الحجرات الرملية التي تسند السلسلة النوميديّة تمتد بلا استمرارية الى الساحل التونسي من (كرو ميري) الى (الموقود) .

وقبل ذلك نجد المدرج الذي به تسقط السهول العليا والذي يشارك من جبال تلمسان الى البيان في نفس المجموعة الجبلية كالفقار الذي يلتصق شرقا بالاطلس الاوسط المغربي .

انه جزء من الانتفاخات الكلسية التي تشطب من الاطلس الصحراوي الى السلاسل التالية، بوعورات منحرفة : المجموع المنضدي شاملة من المحيط الاطلسي الى (السيرت) ، (الميزيتاس) المغربية والوهرانية وكذلك السهول العليا القسنطينية والسهب التونسي ، وأخيرا في ما بعد الوعورة الجنوبية الاطلسية فان الصحراء الجزائرية تشارك بنفس الصلابة الجماعية مثل متماثليه المغربي أو التونسي .

فتوجد اذن نفس عناصر تضريس الارض ممتدة من الشرق الى الغرب في كل بلدان المغرب الثلاثة .

تأثيرات مناخية مشتركة تعين في هذه البلدان الثلاثة أنواع طقوس مشتركة وتوزيعا موسميا مماثلا لدرجات الحرارة ونزول الامطار ، هناك قحط لا يأتي في فصل الصيف فقط وسيلان غير ثابت وغير كاف ، وفقدان أو هزال الاراضي يشكل الى الزراع نفس الصعوبات فالجزائر مثل القطرين المجاورين لها تبقى في الفصل الحار تحت سيطرة الهواء الصحراوي من شهر جوان الى شهر سبتمبر .

ان الضغوط العالية الصادرة عن الاعصار المعاكس (الاصوري) تحرمها مرور التغيرات الاطلسية فالانقطاعات الوحيدة للجفاف المستمر آتية من تقلبات جوية ضعيفة ومحدودة صادرة عن الحالة المضغاطية في الارتفاع حيث تتسجل جبهة الصايبات .

ان التأثير الوحيد للانخفاضات التي تمر حينئذ على حافة المغرب الشمالية هو تفاقم القحط أحيانا يجلب مد الهوى الصحراوي المتزايد الحرارة وتدعى هذه الرياح (قبلسي) بسبب توجيهها الجنوبي وليست الا (الشرقي) المغربي (تسيروكو) الاطاليين ، فالجزائر تقريبا مثل مجموع المغرب تماثل من حيث المناخ الصحراء مدة الصيف . فلا تبلغها الامطار مثله الا ما بين الخريف والربيع وسواء كانت الامطار مسببة من طرف تغيرات المحيط الاطلسي صادرة عن جبهة الصابيات أو الجاريات الجنوبية للجبهة القطبية كما يقع في المغرب أو بالتوغل الظهري للهواء القطبي ويتكوين الانخفاضات على خليج (جابس) كما يقع لتونس .

تتوفر نفس التربة ، (التل) يساوي (التير) المغربي وهي اراض ذات غلاف السهوب وفقر عام للاراضي الحجرية في الجبال وفقد لكل غطاء سطحي في الجهات القحطة . أما الشبكة السيلية فانها تتركب جوهريا كما هي الحال في كل المغرب . من اودية جافة تقريبا في الصيف ، ذات فيضانات ومنسوب هام تاركة خارج تصريف المياه العام البرك المغلقة العديدة مثل ما في المغرب وفي تونس .

هكذا تجعل رابطة مظاهر المناخ والنموذج المجسم والهدرولوجيا الاطار الطبيعي الذي يجعل في كل مكان بالجزائر المواطن المغربي والتونسي لا يحس بالفرقة كما هي الحال بالنسبة للجزائر في باقي المغرب ، لكن توزيع مظاهر الطبيعة المختلفة توزيعا غير متساو في هذه البلدان الثلاثة هو الذي يخلق توازنا خاصا بكل واحدة منها ، فهذا التوازن الطريف مدين بالنسبة للجزائر الى موقعها الخصوصي الذي تحتله تجاه التأثيرات الخارجية والى التشكيل الذي تتحلى به الاجزاء المختلفة التي توءلف تضريس الاراضي الاطلسية . فبهذا تكون الجزائر أكثر بلدان المغرب اقفالا وتقطيعا .

٢ - الخطوط الخصوصية لتضريس الاراضي الجزائرية :

ان المغرب ينفتح باتساع على المحيط الاطلسي غربا وتونس شرقا على البحر الابيض المتوسط الشرقي ، أما الجزائر فليس لها تفتح على البحر الا شمالا على البحر الابيض المتوسط وهذا التفتح مغلوق بصفة تكاد تكون مستمرة ، بسبب اسقاط الاراضي الساحلية المشقوقة في جهة المتفد الضيق للسهول المقروصة بين هذا الانتفاخ والسلاسل التلية العظيمة ولا تتمطى فيما بينها الا في الداخل .

فان كانت المقاطع الشمالية لساحلي تونس والمغرب الاقصى لا تعرض هذه الثغرات فان هذا الاخير ينخفض بلا حاجز الى المحيط بواسطة مدرجات السهول الواسعة وبواسطة الهضاب والسهول الساحلية المنخفضة تمتد السهوب التونسية الى (السرت) - فان تعاقب الجبال الساحلية والسهول التي تليها على طول واجهة بحرية وحيدة موجهة حسب المناطق المناخية، تعرف حالة خاصة بالجزائر.

الترتيب حول السهول العالية

ان المناطق المنضدية (للميزيتة) المغربية حيث لا يغطي الجبال القديمة الممهدة شيء، في الغالب، منفتحة غربا نحو تأثيرات المحيط مباشرة في شرق الاطلس المتوسط تفتح هضاب (الظاهر) شمالا على البحر الابيض المتوسط بواسطة السهل البحري (للمولوية) و (القيس) مررا لا يفصله سهل (تاملالت) عن الصحراء.

وكذلك الجهات المنضدية للسهوب التونسية فان كان بنيانها يذكر جهات السهول العليا القسنطينية، فانه لا يفصلها أي نتوء بارز مستمر، عن الساحل الشرقي ولا عن الحوض الصحراوي لمستنقعات الملح العظمى.

فلا تكون هذه الجهات المنضدية سهولا عالية ومنعزلة تماما عن البحر بحافتها الجبلي وبالجبال التالية الا في الجزائر وبالجبال التالية بصفة غير واضحة عن الصحراء بطيات الاطلس الصحراوي الكلسية وهي لينة أحيانا كما هو الامر في الزيبان لكنها دائما على جنبها الجنوبي بخط الهبوط المستمر.

كانت هذه الجهات مغطاة بغطاء رسوبي هام مدة العهد الثانوي، غطاء الكلسي من النوع الذي قطب في الاطلس الصحراوي ثم عرفت تطورا طريفا ومستقلا، ثم انشئت بسبب الحركات (التكتونية) التي ألفت هذا التضريس فتمر عليها جبال تقسمها الى مراكز متميزة : جبال (بوطالب) و (البلزما) التي تعزل في الشمال الشرقي مجموعا علوه يقرب ١٠٠٠ متر : السهول العليا القسنطينية عن حوض غائر وهو حوض (الحضنة) (دون ٤٠٠ متر) محدود من الجهة الصحراوية الذي يؤلف الحد نحو شرق السهول العليا الجزائرية - الوهرانية المرفوعة نحو الغرب الى ١١٠٠ متر مزروعة بالانخفاضات البحرية : زحرز، الشط الشرقي ، الشط الغربي .

فترتيب مجموع التضاريس من كلتي جهتين هذا المجموع للسهول العليا، شمالا وجنوبا يخص الجزائر. فان هذا الترتيب ينتهي شرقا بمجرد عبور الحدود التونسية حيث الطيات الاطلسية الملتصقة بالجبال التلية التي تكون خط القمة التونسية، فانها تنتهي غربا حيث هضاب (المولوية) و (الظاهار) الى حد ان جبال الاطلس المتوسط تأخذ مواربة المغرب الاقصى من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي .

التل الغربي والشرقي

يترتب التل الجزائري جهات خاصة في شمال السهول العليا . على شرق مدينة الجزائر يوجد انتفاخ ساحلي مؤلف من لوزات بلورية باشكل ثقيلة وضعيفة الارتفاع يعزل بينه وبين الجبال التلية انخفاضات غير متساوية تساعد على توطيات (تكتونية) تغطيها الرواسب الحديثة مكونة من الجمر والحصى خاصة : وراء ساحل الجزائر (٤٠٠ م) متيجة ، وراء الادوغ (٨٠٠ م) سهل عنابة وبحيرة فتزارة تكونان منخفضات واسعة ومردومة وممتدة من الشرق الى الغرب . هناك ثلم بسيط متقطع يعزل نحو ذراع الميزان وبوغني ، جبل جرجرة القبائلي . يتسرب سهل سكيكدة نحو الداخل وبين الادوغ وجبال القل .

على غرب مدينة الجزائر تنغمس السلسلة التلية الخارجي مباشرة في البحر مكونا فقار ظهر متقطعا : ساحل وهران وأرزو ، الظهرة ، الزكار والشنوى الذي يختلف ارتفاعه بين ٤٠٠ و ١٥٠٠ م .

يفصل بينها وبين جبل داخلي متواز ، مجموع سهول منبسطة من الشرق الى الغرب ، ملته غربا ، سهول الشليف شرقا لا تنفتح على البحر الا بالفلجات التي تحطم الجبل الخارجي : سهل وهران بين ساحل وهران وأرزو ، سهل مأكنة المنخفض بين ساحل أرزو والظهراء . فهذا الثلم السهلي المنعزل عن البحر أكثر من السهول الاتية بعد الساحل شرقا ، يمتد على جنوب متيجة وبلاد القبائل حيث الجبل الخارجي الممثل من طرف جبال البليدة وجرجرة (أعلى قمة في الجزائر ٢٣٠٠ م) لا يلتصق بالجبل الداخلي بقطع متقطعة المداخل متعاقبة من المدية الى السومام .

لا ترتفع السلسلة الداخلية الممثلة غربا بمرتفعات ضعيفة (ترارة) تسالة ، بني شقران ، ما يقرب عن ١٠٠٠ م الا على جنوب الشليف في جبل الوردستيس

(٢٠٠٠ م) قبل أن تمتد الى جنوب السومام بواسطة جبال التيتري وجبل ديرا والبيان الى حد السهول العليا القسنطينية . وكثيرا ما تعزل كذلك بين اسقاطها الجنوبية وحافة السهول العليا الجزائرية الوهرانية الشمالية : مجموع مراكز داخلية مملوءة بالغرين مكن التافنة (تلمسان) وماكره (سيدى بلعباس) واغريس (معسكر) والمينة العليا والسرسو (تيارت وفيالار) موزعة بين ٤٠٠ و ٨٠٠ متر .

تلتصق وتتضيق السلسلتان على شرق السومام : فجبل الباهور الذى يمدد جرجرة (في ارتفاع ٢٠٠٠ م) يلتصق فورا ، جنوبا بالسهول العليا القسنطينية البعيدة عن البحر بخمسين كلومتر ومن دون وجود سهل تلي - فيما وراء ذلك فالحلقات المعزولة المنفصلة عن المنطقة الاطلسية (جبال قسنطينية) هي التي تتعثر بفقر ظهر السلسلة النوميديّة الرقيق مبشرة بخط القمة التونسية .

الجزائر الاطلسية الصحراوية

تفصل ثغرة الحضنة على جنوب السهول العليا مجموعتين : على حافة السهول العليا الجزائرية الوهرانية حيث تتعاقب الحلقات الاطلسية بينها من سهل تاملالت منحدر من جبال قصور (٢٠٠٠ م) الى الزاب (٦٠٠ م) بمرتفعات جبل عمور واولاد نايل . على حافة السهول العليا القسنطينية ترتفع بفتة كحصن لا يعبر بسهولة الى عتبة تبسة على الحدود التونسية : البليزما (٢٠٠٠ م) ، والاوراس (٢٣٠٠ م) ومرتفعات النمامشة .

فيما بعد ذلك تجزا الصحراء الجزائرية بدورها وبخشونة الى منطقتين غائرتين بتفاوت بالنسبة الى فقار الظهر جنوبي وسطي وهو المزاب . فكلتا الحوضين محتل من طرف جهاز تلي وهي مكثبة (عرق) . بينما المكثبة الغربية الكبرى التي تتسرب داخل الاودية المخفورة داخل (الحمادة) وهي بلاطة حتاتية واسعة آتية من اسفل الاطلس الصحراوى تؤولف مجموعا جبليا على ارتفاع معتدل بين ٤٠٠ و ٦٠٠ م محدودا جيدا جنوبا بسلاسل صحراء المغرب الاقصى القديمة فان المكثبة الشرقية تشتمل على نثار رمال متواصلة تقريبا وممتدة داخل انخفاض هاجرى واسع تمتزج بمركن (الشط) الكبير الذى يتواصل الى تونس بلا حل لاستمرارية - ابتداء من الرجل الشمالية (للهقار) جنوبا الى رجل (الاوراس) ودون مستوى البحر .

مؤلفات التضريس الجزائري الجزائر الشرقية والغربية

اذن ، ما عدا المجموع القليل السكان الذي تؤولفه الصحراء ، فان التضريس الاطلسي يكتسي بالجزائر تدابير خاصة . تتصف من الشمال الى الجنوب انتفاخات ساحلية وبعدها سهول وسلاسل جبلية تلية ومراكن داخلية واسقاطة السهول العليا والسهول العليا نفسها والاطلس الصحراوي - تؤولف السهول التي ما بعد الساحل والمراكن الداخلية والسهول العليا وحدات لا تتشابه في الجهات الاخرى للغرب .

فترتيب هذا التضريس يجعل من الجزائر جزءا خاصا من المغرب وأكثر الاجزاء تجزئة في نفس الوقت . فخارج التعاقب الظهري لهذه الرقاع من التضريس غربا - شرقا فان حدا شمالا غربا - جنوبا شرقا يدرك ساحل الجزائر وطرف جنوب متيجة والسومام والبيبان وجبال البلزمة الى ما فوق الزيبان ، فانها تقسم البلاد الى جزائر شرقية وجزائر غربية الفتا عبر التاريخ بالتناوب مهد وحدة جزائرية بميزاتها الخاصة . فالجزائر الشرقية مركزة على السهول العليا القسنطينية مفصولة عن البحر بخط وحيد من التضاريس العليا التي لا تترصع فيها الا السهول المتقطعة التي ما بعد الساحل وعن الصحراء بحاجز جبلي مفتوح قليلا قد شاهدت نشأة الدول النوميديّة والزيريديّة ودولة بني حماد .

أما الجزائر الغربية المركز على التل المسجل بين خطوط التضريس الثلاثة الطويلة (الخارجية منها مطلة على البحر بوهران ، الداخلية منها ليست الا اسقاطة السهول العليا الشمالية المفصولة عن الصحراء بتضاريس أقل اتصالا) ، فثلث السهول المتواصلة من وهران الى الشليف وأكثر من ذلك مشكاك المراكن الذي يبدأ من التافنة الى " الاريب " فانها شاهدت تطور مملكة بني رستم وبني عبد الواد . فهذه التجزئة التي كانت موجودة سنة ١٨٣٠ في تقسيم البلاد الى " بيليك " استطاعت أن تزيد تأليف الدولة المركزة ديمومة وضعوبة وأقل اتزاناً من المغرب الأقصى وتونس . فانها عينت بالمقابل ، بالتوزيع الجهوي لانواع المناخ والهيدروغرافيا والتربة والتنبت : طرافة البلاد التي لا تقضي على الروابط العميقة التي تربطها جوهريا بباقي المغرب .

٣ - توزيع منطقي نموذجي لانواع المناخ والانظمة الهيدروغرافيا والتنبت لا يحابي التضريس في أي ناحية من نواحي المغرب أكثر مما هو الشأن في الجزائر ، تقسيما وأصحا الى مناطق مناخية وبيولوجية .

رجيل ديرا
ن اسقاطها
أكثر داخلية
س (معسكر)

الذي يمدد
لقسنطينية
وراء ذلك
هي التي

حافة السهو
ل تأملات
جبل عمور
من لا يعبر
، والاوراس

منطقتين
الحوضين
بية الكبرى
ناتية واسعة
دل بين
قديمة فان
ل انخفاض
بلا حل
(الاوراس)

ان في المغرب الاقصى وتونس تشاهد المناطق المنضدية التي تصل الى الساحل " السرت " والاطلسي تكديس وبلا حد انواع مناخ البحر الابيض المتوسط ، بحرية وسهية ومراكن مغلقة وأنهارا ساحلية وسيلانا موقتا ودائم التدفق ، ترابا مملحة ومغلقة والتراب الزراعية ، السهب والاراضي المزروعة او الغابة واحيانا معاكسة نشاطات بدوية وحضرية تتداخل .

غير أنه في المغرب الاقصى وفي تونس ، فالمناطق الجبلية تنتشر بكفاية من الشمال الى جنوب البلاد بلا حل الاستمرارية كما في الخط الظهري التونسي او المجموع المتوسط والاطلس الاعلى حتى يمتد الامطار بكثرة في الداخل مساعدا وجود الانهار الكبيرة ، ذات منسوب مدعم (مجردة وأم الربية) ولو على سفح الاطلس الاعلى الصحراوي (" زيز " و " غير ") .

لاشيء يشبه ذلك في الجزائر : المنطقة التلية هناك ذات علاقة بالبحر الابيض المتوسط ، المنطقة الاطلسية نصف - قاحلة تماما . فيما يخص السكان الجزائريين سنة ١٨٣٠ ، فمعارضة التل - الصحراء كانت تلعب دورها تماما : كل الجهة التي هي غير منضدية باضافة قطاعات الغرب الوهراني القليلة الامطار وسهل وهران فهي " تل " كالمجموع القسنطيني الى ظهر أوراس الجنوبي وبوطالب ، فكل السهل العليا الجزائرية - الوهرانية باضافة الحلقات الاطلسية التي تحدها جنوبا فهي صحراوية . ان هذا التحديد الواضح يفصل اجمالا المناطق التي تتلقى اiban الموسم الزراعي من أكتوبر الى ماي أكثر من ٣٠٠ و ٣٥٠ مليمتر من الهواطل وتحمل تربة زراعية للمناطق التي لا تتلقى هذه الهواطل ولا تحمل هذه التربة . وهي تفصل كذلك في المجموع المنطقة المحفظة من جهة البحر الابيض المتوسط بشبكة هيدروغرافية منظمة ودائمة لتلك التي تنقسم الى مراكن مغلقة في الاعماق محتلة من طرف السبخات مناطق نثر الاسمدة وتصفية وتبخير الاودية المؤقتة ومياه الارتشاح وهي مغطاة في الشتاء بطبقات مائية راكنة وفي الصيف بمستودعات ملحية ذروية . أكيدا أن سبخات توجد كذلك في مناطق التل هي أقل ربا بسهل وهران وفي السهل العليا القسنطينية الجنوبية على سبيل المثال ، فالطبقة المائية هناك دائمة ، على الاقل وصعوبة الافراغ هي سبب وجود المناطق المنقعية والبحيرية في المراكن الاكثر ماء - سهل عنابة ومتيجة .

فمعارضة تل - صحراء اكثر بداهة بالنسبة للترب والتعشب ، ففي هذا الميدان الذي تجيب بالتحقيق عن العبارات المستعملة في البلاد من طرف شعب الريفيين .

فان كان الدبال يفتقد في كل مكان تقريبا فعلى الاقل الاراضي الغربية تكثر في الاعماق وكذلك الترب الحمراء على الجبال والسهول التلية، فالمراكن الداخلية والسهول العليا القسنطينية ان كانت مغلقة فذلك تحت غلاف أرض سهلة الحرارة، فيسقط السهل النباتي المشعث يناسبه في الجبل تشعب طبيعي غابي حيث تسود اما اشجار البلوط الاخضر او اشجار بلوط الفلين او اشجار الزيتون الوحشية او الصنوبر او الارز والعفصية - على السهول العليا الجزائرية الوهرانية بالعكس فالغلاف يظهر على السطح من دون أن يترك مكانا الا لطبقة نباتية متقطعة من طاقات الحلفاء وأرطاسية محلية، مارة على جنوب الاطلس على بعض لطخات وسحابات الادغال والنجيليات، فالجلمود عار في الجبل ومجرد من كل غطاء متفتت والاشجار قليلة جدا لا تجد ملجا الا بعيدا بعيدا قرب الوهدان.

فان نقاوة هذا الحد الذي يبعد دائما عن البحر بمسافة ضعيفة نسبيا (بين ١٠٠ كلومتر على مستوى تلمسان و ٢٠٠ كلومتر على مستوى بسكرة) عاقبتها اختصار مجارى الماء : التافنة، الماكنة، يسر بالجزائر الغربية مجارى الماء تلية محظية، ففي الجهات التي تجاور الجبال العليا فيها البحر (القبائل) توجد انهار ساحلية صغيرة لا تنحدر الا من سفحها الشمالي (السيباو) ، (وأقريون) ، (جنجن) - فابو سلام نفسه ساعدة السومام والرمال فرع أعلى للوادي الكبير ونهر الشرف فرع أعلى للسيبوز ومجردة العليا ، ان كانت تغض السهول العليا القسنطينية فانها تفقد هناك كل قوة وتزحف داخل مجرى متردد ، محرومة من مياه الجزء الاعظم لمركزها . الشليف وحده آت من مركز السرسو الداخلي متفاديا الورسونيس مدين لطول الثلم التلي الذي يتبعه في بلوغ ٥٠٠ كلومتر وفي جمع مياه سواعد كثيرة صادرة عن الورسونيس، زيادة على ذلك ألم يأت الى البحر الا بجزء من المياه المستجمعة منطلقا في جهة التل التي هي اقل أمطارا .

باستثناء الانهار القبائلية الساحلية ذات جريان امياه متدفق فان هذه المجارى للمياه رغم أنها دائمة ليست الا اودية حاملة في حالة فيضان ، حمولة صلبة هامة وراكنة في آخر الصيف بالتقريب : الشليف بالخصوص يشاهد منسوبه المائي يتراوح بين ١ و ٣٠٠٠ متر مكعب في الثانية . فقد شبكة مدرجة على ممر ضيق كهذا يمنع تركيز مناسيب مائية ضخمة ومدعمة . ولذلك عند فقد نباتات الحراج وخاصة عندما يكون التعشب الشجري نفسه محطما على المنحدرات فالودية الجزائرية في هذه الرقعة الجبلية المفيدة المضيق بين السهول العليا والبحر يمكنها بتحطيم الترب أن تحول المشهد الطبيعي التلي الى مشهد نصف قاحل عوض أن تمنح

من الى الساحل
متوسط ، بحرية
، تربا مملحة
حيانا معاكسة

تنتشر بكثافة من
ري التونسي أو
لداخل مساعدا
ولو على سفح

بالبحر الابيض
كان الجزائريين
كل الجهة التي
هل وهران فهي
، فكل السهول
دها جنوبا فهي
في ابان الموسم
ظل وتحمل تربة
رية . وهي تفصل
لمتوسط بشبكة
اعماق محتلة من
ومياه الارتشاح
ملحية ذرورية .
سهل وهران وفي
ة المائية هناك
ية والبحيرية في

في هذا الميدان
شعب الريفيين .

ثروات هيدروغرافية ومع ذلك هل يمكن الصبغة القاحلة نسبيا في سهول وهران بالنسبة الى الجبال الداخلية، أن تؤلف مجارى مياه نازلة منها وبوجه خاص في مكن الشليف وهي وسائل سقي نفيسة .

ان الشعاب التي تعبرها الاودية الجزائرية وبوجه خاص في بلاد القبائل وقسنطينة فانها بخروجها من المراكز الداخلية والسهول العليا، قادرة جدا على مساعد التجهيز الهيدروكهربائي . فعلى السهول العليا نفسها، أهمية طبقات التسرب المائية التي تمون السبخات تمنح الامكانيات العظيمة الهيدروليكية بقدر ما تكون الملوحة ضعيفة .

فالصبغة الجبلية للمنطقة التلية بالقرب المباشر من الساحل وارتفاع السهول العليا وانعزالها عن البحر كل ذلك يعين في مجموع الجزائر أنواع المناخ أكثر اصطداما مما في تونس والمغرب الأقصى . تكاثر مياه التضريس على الجبال التلية وأهمية الجمد الربيعي والذوبان الثلجي على كل القطر تقريبا وتكاثر "القبلي" على طول بعض الممرات الجنوبية المفتوحة على الصحراء التي تغطي غالبا الجهات المصابة بالجمد، فانها تخلق ظروف مناخية خاصة بدون أهمية في موضع آخر ففي تونس لا يدرك الجمد والثلج المنطقة المنضدية الا نادرا وليس أكثر من ذلك في المغرب الأقصى حيث لا تطابق أمطار التضريس الساحل . وفي تونس لا يلج "السيروكو" التل الا نادرا والسهول المغربية هي بدورها محفوظة أكثر من ذلك عن "الشرقي" وهي مفتوحة على التأثيرات الاطلسية الملطفة .

وهكذا ظروف الجزائر الطبيعية مع اعطائها هذا البلد وجها طريفا يشارك بخصائص مغربية فانها تشكل للنشاط الانساني مشاكل ذات خطورة خاصة :

ما هي الحدود وما هو الاتجاه الذي تفرضه التناقضات المناخية على استغلال التربة داخل البلاد؟ ما هو التهديد الناشئ عن انجراف التربة في الجبال الساحلية؟ هل يمكن تقديم علاج لذلك ؟ فتفاوت أودية التل في الجزائر وقصرها والصبغة الموسمية للسيلان داخل أودية السهول العليا تؤلف حاجزا لا ينعكس اما لاستعمال المياه للسقي الذي يفرضه المناخ واما لخلق الثروات الهيدروكهربائية؟ هل الجزائر تنقصها حقيقة ينابيع أخرى للطاقة ؟ هل لدى الجزائر أو هل تتوفر لدى الجزائر المواد الأولية الصناعية؟ .

الفصل الثاني

امكانيات وثروات الجزائر الطبيعية

ان الاحكام التي اجريت على ثروات الارض الجزائرية قد تغيرت كثيرا حسب ما ارتقت الامال المعتمدة عليها أو في حالة بدء استثمارها التي اعتبرت كعلامة فقرها وكذلك حسب الاتجاهات التي ظهرت والتي قدمتها مثل " الالدورادو " عندما عزم على فتحها أو عندما ظهر أمر ابقائها أو بالنسبة لسكانها للذود عنها أو لطلب استقلالها أما تقديمها كصحراء أو كبلاد توازنها سيء وكمكتضة بالسكان عندما كان الامر شرح ضعف اقتصادها وبؤس سكانها وعندما قدم تبرير القيام بشؤونها والمهمة الحضارية للقوة المستعمرة أو طلب الاعتمادات العمومية الفرنسية.

ان الحقيقة تختلف عن الاحكام التامة، تحليلها يبين بكل بساطة ان الجزائر توفر لشعبها امكانيات تطوير اقتصادها اكثر مما سمحه له النظام المستعمر شريطة الا يفصل عنها أي جزء من ترابها واية ثروة.

١ - يطرح المناخ مشكلة الماء لكن بدون كيفية غير قابلة للحل :

ان الصحراء الجزائرية بيداء بآتم معنى الكلمة، لكن لا نقطة في باقي البلاد المدرجة داخل الاراضي المغربية العليا هي قاحلة بالضبط . ان المنطقة الساحلية ذات التضريس المميز " تلية " بكاملها، باستثناء سهول وهران وأسفل الشليف فهي مروية كثيرا في نفس الوقت وبلا تباين حراري كبير وهي تتمتع بدرجات حرارة لطيفة بحر أبيض متوسطة . فالسهول العليا ذات هواطل أقل انتظام وهي نادرة، خاصة بالناحية الجزائرية الوهرانية تتحمل في نفس الوقت درجات حرارة أكثر اصطدام بجمد ربيعي وثلج شتوي .

لقد صار من العادة أن نثبت على خط تماطر ٤٠٠ مليمتر الحد نحو جنوب المناطق التي تستعمل فيها الزراعة بلا سقي - فهذا الحد يستبعد كل السهول العليا الجزائرية - الوهرانية ووسط وجنوب السهول العليا القسنطينية والساحل التلمساني والسهول الوهرانية ما قبل الساحل أسفل الشليف . فاختيار مثل هذا

الحد للفحولة يثبت اتساع حقول القمح القسنطينية العظيمة وترك ناحية وهران الداخلية الى الحلفاء وضرورة " الصنعة الاستعمارية " وصعوباتها في التل الوهراني .
في الواقع هذا الحد ليس له معنى في ذاته : انه لا يهتم بعدم إنتظام الهواطل المتغيرة من نقطة الى الاخرى وكذلك توزيع الامطار في السنة الزراعية .

ونسبة مياه الامطار والهواطل الخفية التي من شأنها أن تستعمل من طرف التعشب اعتبارا لذوبان الثلوج وتراكمها وللتخير الحقيقي ، فلا يستبقى القيمة نسبية نظرا للجمد وللحوادث النيزكية : ويل وسيروكو .

عدم انتظام الهواطل البيسنوي

له معنى أكثر من مجموعها السنوي : ان الشيء الذي جعل خط التماطر ٤٠٠ مليمتر علامة قيمة قابلة للنقد هو موكب الحواصل السنوية ذات الحد الأدنى التي ترافقه عادة :

فان الزراعة تصير مغامرة عندما يوشك تسلسل السنوات أن يأتي بأقل من ٢٠٠ مليمتر من الماء ، بسبب الخسائر التي تسببها هذه السنوات .

ان " العلمة " على سبيل المثال ، في السهول العليا القسنطينية قد تتلقى معدل ٣٨٦ مليمتر سنويا بين ١٩١٣ و ١٩٣٨ ، والحال أن بين ١٩٣٨ و ١٩٤٥ لمدة ثماني سنوات مع أن معدلها كان ١٠ / دون هذا العدد ، لم تتلق الا في سنة واحدة هواطل دون المعدل اللازم للزراعة اليابسة (١٨٤ م سنة ١٩٤٥) .

فانها على عكس ذلك قد تلقت مدة ثلاث سنوات هواطل اعلى من المعدل (١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤١) ، أربع سنوات هواطل دون ذلك بأقل من ٢٥ / فقط (١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤) .

فلم يكن مجموع الهواطل السنوية ينخفض نادرا حول هذا الحد الأدنى الا في مناطق الهواطل أكثر ضعفا ، خاصة حول سهل وهران وفي السهول العليا الجزائرية - الوهرانية - بقطع النظر عن الصحراء - : قرب وهران ١٨١ مليمتر سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ وفي رأس فالكون ٣٢٢ مليمتر في المعدل ، في " غيل ازان " بمعدل ٣٢٥ مليمتر . ترافق هذه الحدود الضعيفة بعض السنوات الكثيرة المطر أكثر من ٧٠٠

مليمتر سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ في غيل ازان ، ٥٢٩ مليمتر في رأس فالكون - ففي السهول العليا السهبية لا يكفي السقوط السنوي الزراعة اليابسة الا نادرا . فليس لعلاقات علو الامطار بين سنة جافة وسنة رطبة بمقدار ١ الى ٤ او ١ الى ٧ ، أهمية بالنسبة للزراعات بل لتواتر الحياة الرعوية .

في المنطقة الساحلية ، خارج وهران ، لا تعبر الهواطل غير المنتظمة عن قلة الامطار للسنوات الجافة استثنائيا بل بالعكس عن أهمية الامطار الغزيرة : مثال ذلك ، قطعة ماء تفوق ٣٠٠ مليمتر نازلة بين ٢٧ و ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧ ترفع هواطل معسكر (معدل ٥١١ مليمتر) الى ١٢٤٣ مليمتر سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، هذا ما تعبر عنه علاقة حد أدنى / حد أقصى يقرب عن ١ الى ٤ .

ملخص ذلك أن عدم انتظام الهواطل خلال السنوات يمس أكثر من المنطقة الحرجة للسهول العليا القسنطينية بل التضاريس التي هي تحت السواحل حيث لا تطرح مشكلة السنوات الجافة والمنطقة السهبية الجزائرية الوهرانية حيث الزراعة اليابسة خارقة للعادة مهما كان الامر .

ذلك ما يبرز عن اللائحة الاتية لعلاقات أدنى / أقصى :

الساحل	تحت الساحل	السهول العليا القسنطينية	الصحراء
رأس فالكون ٣٠١٩/١ الجزائر العاصمة ٢٠٢٤/١ بسمبورق ٢٠٠٤/١	معسكر ٣٠٧/١ غيل ازان ٣٠٥/١	سطيف ٢٠٢/١ العلمة ٢٠٦/١	توقرت ٩/١

التوزيع الموسمي للهواطل

له اكثر أهمية مثل التغيرات التي تطرأ عليه : الهواطل الصالحة للزراعة هي التي تقع في السنة الزراعية في الشهور الثمانية من أكتوبر الى ماي بين الحرت والحصاد ، من جوان الى سبتمبر فصيف جاف يناسب بالعكس انضاج الفواكه .
فنوع البحر الابيض المتوسط للتوزيع السنوي للهواطل ينقص عامة تأثير رداءة المجموع : فحجم الهواطل الاجمالي يعم بالفعل تقريبا هذين الثلثين فقط

النافعين في السنة . فخط التماطر السنوي ٤٠٠ مليمترا من شأنه أن يعبر بالنسبة للجهات التي تتلقى ما بين جوان وسبتمبر أقل من ٥٠ مليمترا من المطر ، عن هواطل في الموسم الزراعي تساوي تلك التي تناسب خط تماطر ٥٥٠ مليمترا . في وسط المكن الباريزي (باريز ، تور) أو خط تماطر ٥٠٠ مليمترا في فرنسا البحر الابيض المتوسط (روسيون ، أسفل رون) .

فالقمة القابلة للنقد الأكثر تعبيرا توجد اذن لا في خط تماطر السنوي الوسط ٤٠٠ مليمترا حسب تغيرات خلال السنين بين خطوط التماطر المتوسطة من ٣٥٠ الى ٣٠٠ مليمترا للشهور الثمانية من أكتوبر الى ماي .

والحال ان اقطار الشهور الاربعة الصيفية ، لا تدرك بالجزائر ربع الامطار النازلة سنويا الا في الاطلس الصحراوي . فهي تتراوح بين خمس وعشر الهواطل السنوية في الجبال التلية والسهول العليا ، فانها تسقط بقطع تافهة في السهول الوهرانية :

الاطلس الصحراوي			السهول العليا		
المركز الجوي	الصيف	السنة	المركز الجوي	الصيف	السنة
عين صفراء	٥٨	١٩٢	مشية	٦١	٢٩٣
لفواط	٤٧	١٦٧	العلمة	٨٥	٤٣٥
			باتنة	٧١	٣٤٦

الجبال التلية			السهول الوهرانية		
المركز الجوي	الصيف	السنة	المركز الجوي	الصيف	السنة
سعيدة	٥٤	٤٣٠	أرزو	١٨	٣١٠
ثنية الحد	٧٨	٦٢٨	غيلازان	٢٢	٣٢٥
عين الحمام	٩٤	١١٤٩			
وادي مرسى	١٣٧	١١٠٥			

هكذا مغيائية المناطق الحرجة ، في السهول العليا القسنطينية كما في السهول التلية الوهرانية ، تساوى تقريبا ابان الموسم الزراعي ما يلي :

يسقط من أكتوبر الى ماي ٣٠٣ ملمتر من المطر في غيل ازان ، ٣٠٤ في المحمدية ، ٢٩٢ في ارزو ، يسقط ٣٨٩ في سطيف لكن ٣١٩ في برج بوعرييج ، ٣١٤ في العلمة ، ٣٣٨ في أمبير ، ٢٧٥ في باتنة .

هذه هي قيم المطر السفلي التي تسمح زراعة جافة مريحة - فانها تضمن مجموع التل وقسنطينة فلا تستثنى في الجزء المغربي الجزائري الا الداخل الجزائري الوهراني (السهول العليا والجبال الاطلسية) .

والحال أن في نهاية المنطقة عدم انتظام التوزيع الموسمي يترك بعض التردد على الغلات : فان نقص امطار الخريف قادرة تأجيل الحرث ونقص امطار الربيع قادر على ايقاف التعشب العادي .

فالعلمة على سبيل المثال لم تتلق سنة ١٩٤٥ الى ٢٤،٨ ملمتر في أكتوبر - نوفمبر و ٢٢ ملمتر من فيفري الى ماي مقابل ٥٠ من جوان الى سبتمبر و ٨٥ من ديسمبر الى جانفي ، وفي سنة ١٩٤٠ ، من فيفري الى ماي ٦٤،٥ ملمتر فقط مقابل ٦٩،٨ من جوان الى سبتمبر . بين ١٩٣٨ و ١٩٤٥ لم تعرف توزيعا مرضيا للهواطل الممدودة على كل الموسم التعشبي سوى ثلاث سنوات وهي : ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ و ١٩٤٣ .

" حساب الماء الختامي "

ان المهندسين الزراعيين الجزائريين يلحون مرارا على الخاصة الناقصة للفارق الموجود بين مجموع المغيائية والتبخيرية للتعبير على المخاطر التي يأخذها على عاتقه الاستعمار والتي تكون فضل " استثماره " فليس لهذا الحساب الختامي الاهمية التي تنسب اليه في بعض الاحيان : انه يجعل في كفتي الميزان امطارا حقيقية وتبخيرا محتملا دون الحقيقة بكثير .

يعطي ميزان التبخير دائما مرتفعات ماء من المحتمل أن تتبخر أعلى من مرتفعات ماء نزلت حقيقة في التل والمجرا (١) لكن هذه القيم لا تصح الا لجزء

(١) انظر الجداول ١ و ٢ و ٣

ر بالنسبة
من هواطل
في وسط
مر الابيض

لر السنوي
متوسطة من

مع الامطار
الهواطل
ي السهول

السنة
٢٩٣
٤٣٥
٣٤٦

السنة
٣١٠
٣٢٥

من الماء مهياً بكامله وبصفة مستمرة للتبخير وهي هنا نظرية ولا سيما انه زيادة على التسرب والسيلان فانعدام المياه يوافق أشد تشميس ولا يسمح أى ماء سطحي للتبخير في الفترة التي هي أكثر قوة. فان اعتبرنا شهور الموسم الزراعي فقط التي تسقط فيها أغلبية قطعة الماء، فاننا نرى أن الحساب الختامي (نظري دائماً) الذي هو ناقص قليلاً بالنسبة للانخفاضات الداخلية والسهول العليا فانه يصير زائداً للساحل والجبال الثلجية. فانه لا يبقى سلباً الا بالنسبة للجهات الصحراوية.

وفي الواقع وحتى خلال السنة الزراعية فان أكبر جزء مياه المطر تنجو من التبخير بسبب السيلان والتسرب. فان الهواطل تسقط باجزاء هامة نسبياً، في عدد أيام محدود نسبياً. فالتبخير مفقود في هذه الايام.

(١)

المركز	تبخير نظري	هواطل حقيقية	خارج القسم	المنطقة المناخية
الثل:				الساحل:
الجزائر (العاصمة)	٩٣٧ ميم	٧٦٢ ميم	١٠٢٥ ميم	الشلف
الاصنام	١١٤١ ميم	٤٠٠ ميم	٢٠٨٥ ميم	القبائل (واد)
خرائطة	١٥٦٩ ميم	١١٠٣ ميم	١٠٤ ميم	(مرتفع)
قنزات	١١٩٣ ميم	٦٨٩ ميم	١٠٧٢ ميم	(سفح)
لافيات	١٩١٩ ميم	٥٩٢ ميم	٣٠٢ ميم	(الداخل)
قالممة	١٤٤٥ ميم	٦٧٧ ميم	٢٠١٤ ميم	القسنطيني
الصحراء:				
بني ونيف	٣٢٩٣ ميم	١٢٧ ميم	٢٦ ميم	الجنوب
سكرة	٢٥٩١ ميم	١٥٦ ميم	١٧ ميم	الوهراني
				الجنوب
				القسنطيني

(٢)

الحساب الختامي النظري من أكتوبر الى ماي

المنطقة الطبيعية	حساب ختامي هواطل تخير	التخير النظري	الهواطل الحقيقية	المركز
ساحل	ميم + ١٤٠	ميم ٥٦١	ميم ٧٠١	الجزائر (العاصمة)
جبال تلية	ميم + ٣٣٥	ميم ٦٩٢	ميم ١٠٢٧	خرائط
جبال تلية	ميم + ٤٨	ميم ٥٦٢	ميم ٦١٠	قنرات
منخفضات داخلية	ميم - ٧٢	ميم ٤٤١	ميم ٣٦٩	الاصنام
منخفضات داخلية	ميم - ٧١	ميم ٦٧٦	ميم ٦٠٥	قالمسة
صحراء	ميم - ١١٤٠	ميم ١٢٦٦	ميم ١٢٦	بسكرة

هذا الذي يسمح للتنعش الامتصاص الكامل تقريبا لنصيب الماء الذي لا يمون لا الاودية ولا الطبقات المائية الواقعة تحت التراب . ان الماء اذن لا يسترجع بالتبخير الا بعد ما تستعمل العتبة المزروعة أو غير المزروعة - ففوة التبخير لا تضر التعش كما هو الظاهر .

فالتقصان الظاهر نفسه للسهول العليا والمراكن الداخلية معوض بفضل الماء الصادر عن الجبال المتوفرة بالزيادة وبفضل السيلان وطبقات تسرب الماء التي تبرز على شكل ينابيع على جميع حافات السهل الواقع في سفوح الجبل . من الاكيد أن الجزء الاكبر للمياه لا يبقى الا على شكل طبقات عميقة، اما لا تظهر من جديد الا في أعماق منخفضات - مثل المستنقعات المالحة للسهول العليا الجزائرية - الوهرانية - واما أن تمون الطبقات الارتوازية مثل ما هو في وادي ريغ بالصحراء، لكن السهول العليا القسنطينية وسهول وهران والشليف والجزائر العاصمة وعنابة تشاهد الطبقات الجوفية تبرز أحيانا بالقدر الكافي لتأليف تهديد منقعي .

فالدوام المعتبر للاتلاج في بعض جهات الداخل والهواطل الخفية في الجهات الساحلية، تساهم في جعل حساب الماء الختامي أكثر ايجابية .

زيادة على
في التبخير
التي تسقط
(الذي هو
دا للساحل

تتجو من
نسيا، في

المنطقة
المناخية

الساحل :

الثليف
لغياث(واد)
(مرتفع)
(سفح)
(الداخل)
(القسنطيني)

الجنوب
الوهراني
الجنوب
القسنطيني

شتوية ورطوبة جوية

في الجزائر الداخلية، أهمية المفارقات الحرارية هي التي تسمح للماء الصادر عن الهواطل أن ينجو من التبخير في القدر الأكبر، بإبقائه على شكل ثلج تقريبا .

(٣)

أيام السنة الممطرة، ارتفاع الماء في يوم ممطر

المركز	الهواطل السنوية	عدد أيام المطر أو الثلج	ارتفاع ماء المتوسط في يوم ممطر .
الجزائر (العاصمة)	٧٦٢	١١٣	٦٠٨٨ ملليمتر
خراتمة	١١٠٣	١٠٤	١٠٠٥٦ "
قسنزات	٦٨٩	١١٢	٦٠١٧ " التل
العلمة	٤٣٤	٧٢	٦٠٠٥ " السهول
الاصنام	٤٠٠	٧٩	٥٠٠٦ " العليان
			والمنخفضات الداخلية
الحلفة	٣٠٨	٦٣	٤٠٩ " الاطلس
يسكرة	١٥٦	٣٤	٥٠٥٨ " الصحراء

ينتبه الى أن جزء الماء اليومي يختلف قليلا قرب عدد الايام الممطرة .

تؤلف الهواطل الثلجية الطارئة والعقيمة على الساحل حادثة دورية سنوية على علو فوق ٥٠٠ متر . يمثل الثلج نصيبا معتبرا لهواطل السنة في عدد كبير من محطات المراكب الداخلية والسهول العليا، ليس في الجبل فقط . من الممكن أن نقدر عبر تعاوض المنين العلو المتوسط للثلج الساقط على ١٠ سنتيمتر تقريبا في محطات مثل باتنة ومشربية والبيض وسعيدة، بين ٢٠ و ٣٠ سنتيمتر في تلمسان والاربعاء بني ايراشن، بين ٤٠ و ٦٠ سنتيمتر في المدية وعين بوسيف وعين الحمام وسطيف .

تلقت العلة في المعدل ٢٨ سنتيمتر من الثلج سنويا من ١٩٣٨ الى ١٩٤٥
(٥ سنتيمتر سنة ١٩٤٣ ، ٦٠ سنتيمتر سنة ١٩٣٨) .

تساوى هذه المرتفعات الثلجية خمس أو ست مرات ارتفاع الماء الملائم .
هكذا على معدل ثمانني سنوات من ٣٤٣ مليمترا هواطل سنوية تلقت العلة ٥٤ مليمترا
على شكل ثلج اى ١٦ / (سنة ١٩٣٨ ، ٩٦ مليمترا من ٤٢٨ اى ٢٣ /) - يشكل
الثلج في ذلك جزء أكبر من الهواطل الشتوية (من ديسمبر الى مارس) : في المعدل
من ١٩٣٨ الى ١٩٤٥ أكثر من ٤٠ / ، سنة ١٩٣٨ ، ٩٠ / ، سنة ١٩٤٤ ، ٩٢ /
من هواطل فيفري - مارس ، سنة ١٩٤١ ، ٧٢ / ، سنة ١٩٤٤ ، ٥٥ / ، سنة ١٩٤٥
٩٦ / من هواطل ديسمبر - جانفي .

يشكل الثلج في المعدل من ٥ الى ٦ / من الهواطل المجموعة لباتنة ومشربة
والبيض من ١٥ الى ٢٠ / من هواطل المدينة وسطيف . انه يلحق التربة رطوبة
يمكن ارجاعها الى التعشب ولو تجعل ظروف الحياة كريهة بالنسبة للرجال وأكثر
احتياجا من كل مكان الى ظروف السكن والتدفئة مرضية . تنقص طبعا قلة الشجرة
الحالية في جزء كبير من الداخل على السهول العليا من دوام وفعالية الانلاج الذي
يتوفر لو كان التشجير غير ان دوام ١٥ الى ٢٠ يوم المعتبر موجود على نواحي
كاملة مثل هضبة تلمسان الكلسية وجبال داية وسعيدة ، الاوراس وجبال الحضنة ،
على اتساع السهول العليا القسنطينية نفسه ، فالانلاج المدرك شهورا عديدة في
الورسونيس والقبائل المروية والمعشبة ، يمكنه أن يمدد فترة السيلان والجريان
النهرى على جزء أكبر من السنة .

ففي الجهات الساحلية الاكثر حرمانا من الحظوة وخاصة في السهول الوهرانية
فان أهمية ومثابة الرطوبة الجوية اللتان تعوزان الداخل فانهما تقدمان على
اشكال أخرى ، تعويضا لنقصان الهواطل . بيد أن الرطوبة النسبية تتراوح في سطيف
منتصف النهار ، بين ٦٦ / (ديسمبر - جانفي) و ٢٦ / فقط (جويلية - أوت)
فانها لا تنخفض في جويلية الشهر الذى تكون فيه اكثر ضعفا ، الى ٣٤ / في غيل
ازان ، الى ٧٢ / في وهران و ٦٧ / في مستغانم .

فانها تتجاوز تبخير التربة الذى تساهم في تحديده بل تعبر عن أهمية
الهواطل الخفية : وبالفعل فعلى الساعة صباحا بالتقريب يبلغ التبخير درجة قريبة
من الاشباع : في غيل ازان والاصنام ٩٠ / في جانفي ، ٦٩ / في جويلية ، في وهران
ومستغانم بين ٧٨ و ٧٢ / في الصيف .

هذا الذي يسبب ذلك الاحساس غير المحتمل بالنداوة الصيفية المعروفة كثيرا في السهول التي ما بعد الساحل. نفهم أن هذا الاسهام الراجع في نصيب كبير الى التبخير البحرى الشديد ، قادر على التعويض وبالإضافة ، على شكل ندى صباحي ، تبخير المساء الذي هو ، بسبب فقد الماء ، تبخير نظري غير حقيقي .

درجات الحرارة المتطرفة ، الجلد والسيروكو:

غير أنه لا يجب تخفيف الحواجز المناخية الى انتظام المواسم الزراعية. فان شدة التبخير حتى وان كانت لا تسبب بصفة مباشرة ضياعا هاما للرطوبة بالنسبة للتربة ، فانها تساهم ، بقدر ما يغطي التعشب التربة بنقص وبغير ثبات ، في تأليف أفق سطحي مغلف يضاد امتصاص العناصر المخصصة والحرث العميق وفي استطاعته أن يستلزم عملية ازالة الحجارات وهذا كله في السهول العليا بتصفية الاملاح المعدنية الموجودة في الماء الصاعد من أفاقه العميقة. فان نسبة الثلوج نفسها لها امتداد محدود رغم ذلك. فان أهميتها تبقى متفاوتة وذلك حتى في الجهات المعنية ، بسبب عدم الانتظام السائد عبر السنوات ، فان دوامها كما رأينا محدود في السهول العليا القسنطينية بسبب معدل التشجير التافه (٣,٧ /) دوام لا يكون الا ملطفا محسوسا بالتاكيد وعلى الخصوص بالجزائر بيد أن الهواطل الخفية تلعب فيها هذا الدور بدرجة أقل في المغرب الأقصى وتونس. فان الاقاليم الجزائرية رغم خاصياتها ورغم أن أمطارها أقل تغييرا من سنة الى أخرى من الاقليم التونسي على المثال ، فانها جزء من مجموع اقليمي مغربي يتصف بهواطل يزيد ضعفها وعدم انتظامها بقدر ما نسير من البحر الابيض المتوسط الى الصحراء. فالتناقضات الحرارية أشد مما هي في البلدين المتطرفين. يكون تواتر الجلد والرياح المجففة تفاقما بالنسبة الى الظروف الطبيعية الخاصة بهذه البلدان .

فالجزائر بالاجمال أكثر خضوعا للتأثيرات القارية من تونس والمغرب الأقصى فانها تتحمل درجات الحرارة أعلى من الثاني ودرجات الحرارة الشتوية أكثر انخفاضا من الواحد والاخر .

ان الساحل يعرف تفاوتات حرارية سنوية قريبة مما هي في تونس . ان محطات الرعان الجبلية تتحمل مواسم شتاء أكثر شدة (الى الدرجة الواحدة تحت الصفر في شرشال وبجاية والى ٣,٢ درجة تحت الصفر في القل) وعلى شرق البلاد مواسم

صيف في نفس الحرارة المحرقة (الى ٤٩ درجة في القل ، ٤٩،٤ درجة في الغالة) .
لكن مرافئ عمق الشروم العظيمة لها أطراف اقل ولوا أنها أكثر وضوحا من المغرب
الاقصى . (٢)

فالتفاوتات الحرارية في الداخل أعظم مما هي في المغرب الاقصى لا تتجاوز
تفاوتات المناطق المماثلة في تونس الا بسبب توغل التأثيرات البحرية على طول
الساحل التونسي .

في الجهات التلية تتراوح بالجوازم بين الطرفين من ٤٤ درجة بمليانة الى
٥٤ درجة بالاصنام - غيل ازان ، بين المتوسطات الشهرية ، فهي في مستوى ١٨
درجة (١٨،٧ درجة في غيل ازان) (٣) ، لكن الشتاء وكذلك الصيف هما غالبا
أكثر بردا مما هما في تونس : أدنى درجات متطرفة هي : ٥،٣ درجة تحت الصفر
في غيل ازان (في السهل) و ٩ درجات تحت الصفر في ثنية الحد و ٦ درجات
تحت الصفر في تلمسان (في الجبل معاكس و ٥ درجات تحت الصفر فقط في
المحطات التونسية بعين دراهم والكاف) ، أعلى درجات الحرارة المتطرفة من
٤٨،٦ درجة في غيل ازان (مثل سوق الاربعاء في تونس) لكن ٣٩ فقط فوق الصفر
في ثنية الحد (معاكس ٤٣ درجة فوق الصفر في عين دراهم) .

ان تفاقم البرد يصير أكثر على حافة التل الجنوبية بأدنى درجات حرارة
متطرفة من ١٤ درجة تحت الصفر بغيلار ، ١٣ درجة تحت الصفر في برواقية ، ١١
درجة تحت الصفر في البويرة (معاكس ٧ درجات تحت الصفر في ماكنار و ٩ درجات
تحت الصفر في طلحة في تونس) وعلى السهول العليا بأدنى درجات حرارة متطرفة
من ٩ درجات تحت الصفر في العلمة و ١٢،٤ درجة تحت الصفر في باتنة بالقطاع
القسنطيني ، الى ١٥ درجة تحت الصفر في البيض بالقطاع الوهراني . (٤)

(٢) الجزائر العاصمة : معدل التفاوت الحراري ١٣،٤٥ درجة أدنى / ٠،٢

درجة ، ٤١،٦ درجة أقصى . تونس : معدل التفاوت الحراري ١٥،٩ درجة
أدنى ٤٨ درجة أقصى . موقادور : معدل التفاوت الحراري ٦،٤ درجة .

(٣) التفاوت الحراري متطرف ومتوسط في تونس : سوق الاربعاء ٥٤ درجة
و ١٨،٩ درجة ، عين دراهم ٤٨ درجة و ١٨،٧ درجة .

(٤) أدنى درجة متطرفة ٣ درجات تحت الصفر في القيروان ، سفاقس ٤ درجات
تحت الصفر ، قابس ٦ درجات تحت الصفر (تونس) . أعلى درجة متطرفة
+ ٤٩ بالقيروان + ٤٤ + بسفاقس + ٥٣ درجة بقابس (تونس) .

فأعلى درجات متطرفة هي أقل حرارة ولو باعتبار حالة الارتفاع + ٣٨٠٩ درجة فقط بالبيض ، + ٤٠ في العلقة وباتنة وإذا كان التفاوت الحرارى أقل لا تختلط الاقاليم من جديد الا في الصحراء . تتألم الجزائر اذن من درجات الحرارة المرتفعة في منخفضات التل الداخلية (وادى الشليف والصومام) وطبعاً في الصحراء .

لكنها تتألم كذلك من درجات الحرارة المنخفضة جداً شتاء في الجبال والسهول العليا . زيادة على التأثيرات الوخيمة في الظروف البيولوجية نفسها للحياة بالنسبة للسكان يعانون سوء التغذية وسوء الملابس والسكن والتدفئة ، فان التغيرات الحرارية الكبيرة تخلق تهديدات جديدين للتعشب وللزراعات السنوية : الجلد والحرارات الخارقة للعادة .

ان الجلد يتحاشى فقط الساحل وسهول وهران وسهول أسفل الشليف ومتيجة وعناية فانه يدوم عشرين يوماً في السنة على مجموع السهول العليا ، وخمسين يوماً في ناحية سطيف وبرج بوعريريج على أعلى الرومال ، في الاوراس ، على وادى الطويل (أعلى مكن الشليف) على الهضاب الكلسية للداية وتلمسان . أى يمكن أن يكون في هذه النواحي مبكراً وكذلك متأخراً جداً ويتلف حينئذ وبخطورة غلات ما تزال في كامل نموها ، وحتى في المراكز الداخلية للتل مثل ما هو في سيدى بلعباس ، يمكن الجلد أن يدوم الى شهر ماى والى أفريل في السهل المتوسط للشليف ، فالجلد الربيعي يكاد أن يكون سنوياً على السهول العليا القسنطينية والوهرانية .

فدرجات الحرارة العالية هي أكثر ضرراً بقدر ما هي مسببة من طرف ضربات القبلي (سيروكو) ربح مجففة من أصل صحراوي لا يبردها حاجز الاطلس الصحراوي الضعيف المتقطع والذي هو قادر كذلك على اتلاف الغلات اتلافاً شديداً وذلك بالاحرى بما أن مناطق السيروكو هي كذلك مناطق الجلد متكرر ومتأخر : فالسهول العليا القسنطينية في المجموع ووادى الصومام ثم ممر وادى الطويل تتحمل أكثر من ثلاثين يوماً للسيروكو سنوياً . يقع أن الظاهرتين يمكنهما أن توحداً جهدهما لقطع التعشب تماماً عندما لا تأتي اغارة جراديات لاتمام النكبة : فتكون السنوات عندئذ سنوات مصيبة بالنسبة للانتاج النباتي والحيواني كليهما في داخل البلاد . لكن اجتماع هذه الظروف يبقى ولحسن الحظ نادراً .

المناخ الجزائري اذن شديد في المجموع . قابل لأكبر درجات البرد والحرارة أكثر من مماثليه المغرب الاقصى وتونس ، فانه يشارك من قحطهما الصيفي الى حد

أنه لا يسمح في كل مكان بالزراعة السنوية ومن عدم انتظامهما الموسمي على ممر السنوات .

وبحسب ما تزيد خطورته بسبب تواتر الجلد والسيروكو أو تنقص بفضل الثلج والهواطل الخفية فإنه يقسم البلاد الى مجموعات صلاحيات مختلفة جدا :

١ - التل الوهراني الذي لا يعفى من الجفاف الا بواسطة الهواطل الخفية والذي ينجو من الجلد وفي الجزء الكبير من السيروكو ويتمتع بدرجات حرارة شتوية لطيفة لكنه يتكبد كذلك بالصيف .

٢ - التل الجزائري والقسنطيني خاصة مرويان جدا من شأنهما أن يوزعا مياه السيلان والمياه النهرية على المنخفضات المجاورة ذات المغياثة الضعيفة، جبالهما محفوظة بالكفاية بالثلج ودرجات الحرارة تبقى ملطفة نسبيا .

٣ - السهول العليا القسنطينية ذات المغياثة الكافية للزراعات اليابسة على التمام تستفيد فيما حولها من مجاورة جبال مروية جدا ومن معدل الثلوج الهامة في كثير من الاحيان . لكنها تتحمل عدم انتظام موسمي وعلى ممر السنوات محسوس للهواطل ودرجات الحرارة المنخفضة جدا شتاء على العموم ، كما تتحمل الجلد والسيروكو الربيعيين اللذين يجعلان الغلات غير محققة .

٤ - السهول العليا الجزائرية الوهرانية وفي درجة أقل الاطلس الصحراوي الوهراني يتحملون معا تأثيرات مغياثة غير كافية وغير منتظمة ودرجات حرارة الشتوية المنخفضة جدا والجلد والسيروكو ، انها تكون بمجموعها منطقة سهب غير صالحة للزراعة اليابسة والمهملة لتعشيبها الطبيعي : سباط متقطع للحلفاء .

٥ - الصحراء علاوة على جفافها الذي يكفي لمنع تكوين ترب سطحية ونمو أي تشعب غير ذلك الذي يوجد في الادغال اليابسة والنباتات ذات التعشب الفاني فان الصحراء تتكبد تناقضات حرارية هامة : فانها لاتسمح الزراعة الا اذا سقيت وتحت النخيل .

٢ - التربة وتهديد الانجراف . الغابات وأخطار جث الحراج :

ان المعارضة الاقليمية بين التل والداخل تواكبها معارضة في طبيعة الترب والتعشب .

التل الجزائري والقسنطيني وحدهما يستفيدان من ترب حقيقية، ترب غرينية في السهول (متيجة، السومام، سهل عنابة)، ترب رمادية وسمراء في الجبال الحثية البلورية، ترب حمراء في الجبال الكلسية.

توزيع الترب الجهوى

لا تظهر مثل هذه الترب في التل الوهراني الا في الربى حيث السيلان كاف . في السهول وفي عمق ضعيف وفي بعض الاحيان سطوحيا، تكون التربة المغلفة بملاح معدنية مركزة بالتصفية والحرث العميق نوعا ما تشتط الفراسة رفع الحجارات : انه منظر كلاسيكي اليوم لسهل بلعباس حيث تحتجز جدران الفليس الصغير قطع الكروم .

تهدى السهول العليا القسنطينية هي بدورها غالبا مثل هذه الافاق المغلفة وتظهر الحلقات الجبلية عندما تكون مجردة من التعشب هيكلها الكلسي .

اما في السهول العليا الجزائرية الوهرانية وفي الصحراء ، فوجود الترب أمر خارق للعادة، كثيرا ما تكون قشرة أرضية صخرية مؤلفة في الصحراء من منازد واسعة من فرش الاسمدة مملطة تدعى (حمادة) وأما رمل ربي (العرق) (مكتبة صحراوية) التي لا تسمح الا تعشبا متقطعا جدا . في الصحراء تصير مجارى الاودية المهمة وشواطئ السبخات والمستنقعات المالحة، المناطق الوحيدة التي تتوفر فيها الترب مالحة تقريبا ومن شأنها أن تحتفظ على الدوام بتعشب نباتي أو شجرى وان تقدم مجالا للزراعة المسقية أو للمرعى . على السهول العليا الوهرانية لا تتحمل القشرة الارضية الاسماط النجليات المتقطع باقات الحلفاء على الخصوص . لكن هذا السماط نفسه جدير بأن يستعمل اما مرعى واما ورشة قطف هذه المادة الاولى الصناعية .

التهديد بانجراف الترب

في المكان الذى تتوفر فيه الترب التي حراستها سهلة، فانه يقل أن تتضمن الرطوبة ولو كانت في الغابة بسبب فقد نبت الحراج وتنفوق اصناف ذوات الاوراق الدائمة والجفاف الصيفي . لكن الترب التي هي أكثر كثافة وشرورة خارج التل الجزائري القسنطيني توجد، كما رأيناها، على مهابط الربى والجبال . (٥)

(٥) يعني الامر ((السراوات)) الخصبة بمعارضة ((الجبل)) العارى .

الحال أن هذه المهابط خاضعة لسيلان شديد عندما تأتي الأمطار العنيفة؟
فإن هذا السيلان يفيد المناطق السفلى بأمطار التضريس الساقطة في الارتفاع؟
لكن في حالة فقد معطف التعشب والفضلات العشبية فإنه يحضر ويجر الترب ويعرى
الصخر.

هكذا نضع الجزائر سنويا حسب حسابات نظرية، طبعا، شخانة متوسطة تساوى
نصف مليمتر، بالنسبة لمجموع الجزء المغربي من مقاطعتها. وفي الحقيقة لا يعني
الامر قطعة متساوية لكن حجم مأخوذ محليا وعلى الخصوص من مهابط الصخر
السهل الحراثة الأكثر تصلبا وتجردا المؤلفة في أكثر الاحيان من الصخر غير
المستعمل لا من التربة الصالحة للزراعة بحصر المعنى. تبقى الجبال الغابية محصنة
على مستوى السهول نفسه بالتقريب، ضد انجراف الترب: فالامر كذلك على سبيل
المثال على السفح المتوسطي للسلاسل التلية القسنطينية. لكن زوال التعمير
الغابي يفسر زوال الترب على جبال السهول العليا القسنطينية. فالانعدام الموسمي
للتعشب النباتي المجفف أو المحصود صيفا على بعض المهابط القليلة الهبوط من
مرتفعات التل الوهراني الصلصالية أو النضيدية أو من سفح التل القسنطيني
الجنوبي المسلمة للحرث السنوي العميق يسبب أقوى عملية انجراف حاليا للترب
وتهدد بتحليها الى ((باد لاندس)) على حالة الهيكلية لاجبال. فالجزائر اذن
مهدد بضياح جزء من تربها الزراعية في الجهات التي تكثرت حظوظها من حيث
الاقليم. ان الحمولة الصلبة التي تجرها أوديتها عندما تكون في حالة فيضان
تجلب زيادة على ذلك تهديد توحد سدود الاحتجاز.

خطر افقار البلاد المتزايد، هذا، له علاقة بضعف غطاء الهوابط التعشبي.
أعظم مشاكل الجزائر اليوم هي مشكلة جث الحراج وامكانيات التشجير.

غطاء غابي، جث الحراج وامكانيات التشجير

تحريج الجزائر اليوم قليلة جدا: ١١٠٠٨ / بالنسبة للجزائر المغربية مقابل
١٤٠٣٥ / بالنسبة لتونس و ١٣٠٦٣ / بالنسبة للمغرب الأقصى (٦)٠

وهو غير متساو زيادة على ذلك: من ٢٨٠٩٨ / في السفح المتوسطي للتل
القسنطيني ومن ٢٢٠٣ / في المنطقة الجبلية الداخلية للتل الجزائري الوهراني،

(٦) فرنسا ١٧ / إسبانيا ١٣ / عمالة ٣١ /

انه يسقط الى ١٦٠٥ / في المنطقة الساحلية الجزائرية الوهرانية الى ١٥٠٧١ /
في الاوراس، الى ١٠٠٧٩ / في ظهر التل القسنطيني الجنوبي . ولا يبلغ الا
٧٠١٣ / في الاطلس الصحراوي الجزائري الوهراني و ٣٠٩٨ / في السهول العليا
القسنطينية و ٢٠٦٥ / في السهول العليا الجزائرية الوهرانية .

ان كانت اهميته على الساحل القسنطيني في درجة اهميته الغابات البروفانسية
فانه ضعفه على السهول العليا القسنطينية عائق هام في الشتاء لصيانة البساط
الثلجي ؟ لكن انجراف الترب الجبلية هو الذي تتيحه النسب المثوية المنخفضة
جدا في التل الداخلي القسنطيني وفي الناحية الساحلية الجزائرية الوهرانية
بينما التشجير السافل الذي هو كثيرا ما يكون واضحا في المنطقة الغابية نفسها
يساعد الانجراف في الاطلس الصحراوي والاوراس .

فان الانجراف يكون تهديدا في هذه النواحي والحال ان هذه الجهات
صالحة للغابة . فان كانت نسبتها المثوية للتشجير منحة فذلك راجع للاتلاف .
فان التقنيين يقومون مساحة الغابة الاقليمية ب: ١٣٨ ٠٠٠ هكتارا والتي لم تحتل
منذ ٣٧ - ١٩٣٥ الا ٢ ٩١٠ ٠٠٠ هكتارا (٧) فقد اُتلف الانسان اذن ٦٠ / منها .
والحال ان اتلافها كان غير متساو جدا : فالتجمعات بين أشجار الزيتون والعفصية
والبلوط الاخضر والارز لا تمثل على التوالي الا ٨ / ، ٢٥ / ، ٣٢ / ، ٢٤ / ،
من نطاقها الاقليمي . والحال انها تحتل السهول الساحلية والحافة التلية
للسهول العليا الوهرانية (شجر الزيتون) المرتفعات الساحلية الجزائرية الوهرانية
(العفصية) ، التل الداخلي والسهول العليا القسنطينية (البلوط الاخضر) المناطق
التي لا تتضمن الغابات هي المناطق المصابة أكثر من غيرها والتي تمنح فيها
الظروف الطبيعية امكانيات اعادة انشاء .

لا يعني الامر في هذا الباب البحث عن مسؤوليات هذا الاتلاف . الممكن
هنا أن نقوم العوامل التي هي أكثر نشاطا في عملية اتلاف الغابة واعطاء فكرة عن
الاسراع فيها ، من الامر المألوف أن يسند الى الممارسات الرعوية : يمنع مرعى
نبت الحراج وحريق الغابة النامية ويترك التربة العارية للانجراف فينزاع التربة
من جذور الاشجار ، ان هذا التأويل هو الذي أنشأ المثل المعروف (العربي عدو

(٧) ب . د بيريمهوف : موجز الخارطة الغابية للجزائر وتونس . الجزائر صفحة

٢٧ - ١٩٤١ .

الشجرة) بسبب أهمية الحياة الرعوية بالنسبة لجزء من السكان المسلمين . والواقع أن ١ ٨٢٧ ٠٠٠ هكتارا على الأقل أى ثلث المساحة الكاملة للميدان الغابي قد أحرق بين ١٨٦٠ و ١٩١٥ من دون أن يقضي نهائيا على أكثر من ٤ الى ٥ / من هذه المساحات : استطاع الحريق أن يجهل استغلال الورشات الغابية مستحيلا لمدة سنوات عديدة . فلم يمنع النامية . وفي الحقيقة ، انتكاس الغابة الدائم هو راجع الى زراعة التخوم وفرج الغابات التي تلي ترميد الحشفة ومن شأن هذا أن يزيد الجرح امتدادا وبصفة خاصة القطع المنتظم للتشجير الذي لا يقبل النامية الا قليلا .

من الممكن أن يكون هذا الاستغلال المبالغ فيه قديما لكنه معاصر على الخصوص : تجاور الاطلال الرومانية مسافات عارية تقريبا شهود على كل ما أتلفه السلم الروماني (باكس رومانية) ليضمن رفاهيته .

استمر التشجير منذ ذلك . يكفي أن نطابق الخطوط الدائرية للاستعمار على خارطة الجغرافية النباتية لنشاهد أنه ما عدا تجمعات الجبل العالي ، كل الاخرى قد مستها الزراعة ٠٠٠ وأهملت (٨) منذ ١٨٩٣ فقط ، ١١٦ ٠٠٠ هكتارا من الغابات الحكومية .

وهكذا انقصت الزراعة الرسمية وحدها الميدان الغابي بنسبة ٥ / من مساحتها في مدة ٤٨ سنة . ولو بدأت منذ العصور القديمة بهذا التواتر لكنت كافية لاتلاف الغابة منذ هذا العهد .

أما تأثير الاستغلال المبالغ للخشب المنزلي وخشب التدفئة فانه سريع الى حد أن الاشارات الوثائقية والدراسات المنشورة من طرف الوزارة الداخلية قد قيدت فيما يخص الحرب العالمية الثانية أن ((الاستغلال الشديدة لمدة الحرب قد أدت الى انحناء الغابات الجزائرية)) (٩) .

اتلاف الغابة اذن ظاهرة حديثة العهد وخاصة في الجهات التي تسبب فيها أخطر عواقبها : تؤدى على المنحدرات الى اقتلاع الترب حيث وقعت متأخرة العهد وهي تكوّن موانع أكثر من الارباح الاقتصادية : بالمقارنة بين الخرائط

(٨) ب - د . بيريمهوف : الكتاب المذكور سابقا صفحة ٤١ .

(٩) الوثائق الفرنسية . رئاسة المجلس رقم ١٩٦٢ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٤

والاوصاف فادرة على تقويم مثل هذا التأخر في مدة تفوق بقليل قرنا حول مليون هكتارا يساوى المساحة التي يعتبر ترميمها ضروريا . (١٠)

هكذا الضعف الحالي لتعمير الجزائر الغابي راجع قبل كل شيء الى مبالغات قطع الاشجار الحديثة . وعواملها توءثر تحت أنظارنا . فمن الممكن اذن كفاحها : القضاء عليها هو الوحيد الذى يسمح احياء الغابات في الاماكن التي يتحتم فيها ذلك لحماية التربة أو تمديد مدة الاثلاج .

موارد الجزائر الغابية

تستطيع الغابات الجزائرية كما هي الان أن تقدم ثروات هامة للاستغلال ، من شأن احيائها أن يسمح بانماء الثروات .

فالجبال الساحلية القسنطينية تعطي على حالها الحاضر ٤٠٠٠ هكتارا من البلوط الفلين للتقشير وهي مساحة تساوى ثلاثة أرباع المساحة التي يستغلها أول منتج العالم وهو البرتغال وتساوى تشجير تونس والمغرب الأقصى معا أو ثلاث مرات تشجير فرنسا .

ان التقهقر الحالي يجعل اليوم امكانيات محدودة لاستغلال الخشب المنزلي الذى له أنواع على المرتفعات الوهرانية جديرة بأن تكون أحسن المموّنين لو لم يقص على أكثرها . ان الامكانيات المحتملة في التجديد تنقص كذلك امكانيات خشب التدفئة الذى لا تلبى حاجيتها جاليا الا على مرحلة متأخرة للاقتصاد .

يمنح التعشب الطبيعي غير الغابي مادتين أوليتين كثيرتين : النخل القزم بعيص التل الوهراني المتلف وهو صالح لاعطاء امكانيات هامة من الساف النباتي ، وبصفة خاصة مساحات الحلفاء بالسهول العليا السهبية الجزائرية الوهرانية التي تمتد على مليوني هكتارا تقريبا وهو عشر الجزائر غير الصحراوية وهي مستغلة من صناعة الورق وهي تقدم مرعى في نفس الوقت .

(١٠) راجع ب . بيرو وج . درش . الكتاب سيذكر من بعد (يعتبر انه سنة ١٨٣٠ كانت الغابة تغطي في الجزائر ٤ ملايين هكتارا . فهي لا تغطي اليوم الا ثلاثة . في مجمل الجزائر يجب ترميم مليون هكتارا) .

٣ - الموارد الهيدرولوجية - الوزن الحقيقي لحواجز الري الطبيعية وللتجهيز الهيدرو - كهربائي :

ان كان الجزء الكبير من القطر الجزائري يستقبل هواطل غير كافية للقيام بالزراعة ، فان الجهات الوعرة للبلاد مروية كثيرا ، كما رأينا . من الممكن أن تستعمل فضلتها المعطاة للسيلان ، بفضل فرق الارتفاع الموجود بين الجهات التي تتوزع فيها والسهول الداخلية أو الساحلية اما لاروائها واما لانتاج الطاقة التي هي غير كافية اليوم والتي تذكر في بعض الاحيان لتبرر فقد التصنيع .

الجهد الهيدروليكي بالجزائر

لا تستهان الموارد الهيدرولوجية الجزائرية فما هو مستعمل اليوم منها لا يمثل الا الجزء القليل فهي على شكلين :

شكل السمط الموجود تحت التراب التي تحتل قعر المراكب المغلقة المزودة من طرف تسرب المرتفعات المحيطية التي تسجن مياه الاحواض المنحدرة الممتدة في الجهات الصحراوية وما قبل الصحراء .

شكل الاودية الجبلية ذات معدل السيلان الهام وذات المنحدر القوي غير المنتظم التي يعبر مجراها الخطوط الكبيرة للمهيدة ، بالعرض وبواسطة شعاب ضيقة بين السهول العليا والساحل .

لم يشرع قط في احصاء هذه الثروات الشامل . فانه شرع في تمهيده باعتبار مخططات الاجل القريب المدروسة من جانب الاستهلاك والموارد المالية المحدودة في احتمال مردودية مباشرة ، فبهذا لا يمكن التقويم المضبوط الا بالنسبة لجزء منها .

يمكن أن تعتبر أن التقادير شبه رسمية الحد الأدنى الذي يقتضي أقل الاستثمارات أهمية .

الحال أن تقرير المخطط الثاني للتحديث والتجهيز يعتبر (١١) انه زيادة على ١٦٩٢٢٠ هكتارا من الارض المروية حقيقة سنة ١٩٥٢ فالمساحات المروية

(١١) تقرير عام للجنة دراسة وتنسيق مخططات تعصير وتجهيز الجزائر ص : ٣٩ - ٤٧ جوان ١٩٥٤ .

بواسطة السدود الهامة قادرة على تغطية ما بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٣٠٠ ٠٠٠ هكتارا والتي تستطيع تمويل الاعمال القليلة الثقل والتكليف ((هي في الحقيقة في اتساع اجمالي مماثل)) . اى في المجموع ، بين ٦٠٠ ٠٠٠ و ٧٠٠ ٠٠٠ هكتارا .

ان اللجنة تقدر مساحة ((السهول الغرينية القابلة للاستقاء)) انها مليون هكتارا من بين ٢٥ ملايين الهكتارات ، اراض غير مجدية ، معنى ذلك ان التجهيز الحالي لا يغطي الا من ١٥ / الى ٢٥ / من المساحات القابلة للاستعمال . فهذا التقدير الحديث يتجاوز بكثرة ما كان يحتمل سنة ١٩٤٤ من طرف تقرير " كروسنير " (١٢) بالنسبة ((للعشرين سنة مقبلة)) كان يتربح خلالها الشروع في اسقاء ١٠٠ ٠٠٠ هكتارا بواسطة سدود كبيرة و ٢٠٠ ٠٠٠ بالضح . ومن جهة اخرى يذكر الاستاذ " فونتانو " فيما يخص الامكانيات الطاقة انه ((بعد دراسة تقدر مصلحة الكهرباء ان الجزائر قادرة على ان تحصل على ملايين عديدة من كيلو واط ساعة (١٣) .

ان هذه الشروات توزع طبعا متفاوت لكن اقل مما قيل سالفا ومن دون ان يفرض ذلك شيئا غير تنقيح تحت توتر عال وهو جار اليوم في بلدان لها اقتصاد متطور تطورا عاديا . فضلا عن ذلك فان خزان الماء في بلاد القبائل الصغرى القابل لاعطاء مليار كيلو واط ساعة سنويا لم يعتبر عموما كمنبع كاد ان يكون وحيدا للطاقة الكهربائي مائي . الا بسبب احتمالات قصيرة لا ترتقب الا التجهيزات التي تكلف اقل ثمن : هكذا واد اقريبيون يسيل ١٨٠ مليون متر مكعب سنويا ، في استطاعته ان يقدم بفضل سقوط علوه ٣٧٤ متر : ١٤٦ مليون كيلو واط ساعة ، جنجن الصغير والوحيد بفضل سقوطين علوهما ٦٦٥ متر يعطي ١٢٨ مليون كيلو واط ساعة بحسب ١٠٦ مليون متر مكعب سنويا .

يسيل البوسلام ١٦٠ مليون متر مكعب سنويا وبفضل سقوط علوه ٤٠٠ متر ، ١٨٥ كيلو واط ساعة .

الحال ان في القبائل الكبرى الواد الوحيد " يسر " بسيلان قيمته ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا وبسقوط ١٢٠ متر فقط وهو قادر على توليد ٨٥ مليون

(١٢) ب . كروسنير : مخطط التجهيز الكهربائي بالجزائر بالنسبة للسنوات العشرين القادمة .

الجزائر . المطبعة الرسمية صفحة ١٠ . ١٩٤٦ .

(١٣) ب . فونتانو : تكهرب الجزائر (مكتبة جامعة الحقوق بالجزائر) .
مصنف سيرى : باريس ص : ٣٢٢ . ١٩٥٢ .

كيلو واط ساعة - ان اعداد مركته التام ومراكن السبوا والسومام يعطي قوة تجاوز قوة قبائل الباور - بالقرب من الحدود التونسية، مركن الميجردة العالي والانهار الساحلية لسهل عنابة حيث بوناموساً وحده (بسيلان ١٣٠ مليون متر مكعب سنويا وبفضل سقوط علوه ١٠٠ متر) قادر على توليد ٣٠ مليون كيلو واط ساعة وعلى الخصوص - السبوز الاكثر قوة ، تستطيع مع مجموع الرومال وواد الكبير مع شعاب التيديس وسيدى معروف أن تولد طاقة متساوية النسب .

يليق الا يهمل كذلك مجموع مركن الشليف الذي لم يهتم به الى حد الان التقنيون الا على هامش أعمال الري لكن منسوبه المتوسط السنوى يتجاوز المليارين متر مكعب بالنسبة لفروق ارتفاع صالحة للاستعمال لكل ساعة له من ٢٠٠ الى ٤٠٠ متر . وأقل درجة من ذلك مركن التافنة القريب من الحدود المغربية ، ومركن الماكنه على جنوب وهران وهما مجهزان الى حد الان على بعد نظر الري وهما جديران بالاستصلاح . وحتى بعض الاودية في منطقة ما قبل الصحراء التي يمكنها أن تستقبل حواجز لتوليد الكهرباء كتلك التي تنحدر من الاوراس أو كالغير الصادر عن الاطلس الاعلى .

ففي النواحي المحرومة من السيلان نفسها يمكن حبس مياه التسرب بالمراكن المغلقة بوسيلة الرواق لاستغلالها كما هي الحال في الشط الشرقي : تجمع هذه المساحة البالغة ٢٠٠٠ كيلو متر مربع حوالي ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا وهي محكوم عليها بالتبخير وذلك في ارتفاع ١٠٠٠ متر تقريبا ، على مقربة من سطح الارض ومن بين مجموع ١٠ مليار من مياه المطر الساقطة في مركن ٤٠ ٠٠٠ كيلو متر مربع . فتحويل هذه المياه نحو المنا والشليف بمرر تحت الارض يسمح لارتفاع بفرق ارتفاع قيمته ٦٨٠ متر (من ٩٢٠ الى ٤٢٠) الموجود بين السهول العليا الوهرانية والسهول التي ما قبل الساحل ، للحصول على طاقة اعتبرها السيد فونتانو والسيد بتيار مليار كيلو واط ساعة (١٤) وهي محصول جنسيا .

هكذا نشاهد أن الجزائر لها رصيد كهربى مائى قريب من سدس ما هو موجود لدى فرنسا ٩٠ / منه ينتظر التجهيز وعلى طول القطر الاطلسي .

(١٤) ب . فونتانو : كتاب مذكور سابقا ، ج بتيار (التصنيع الاستخراجي بالجزائر) ، موسوعة ما بعد البحر الشهرية . وثيقة رقم ٩ جوان ١٩٥٤ ص : ٢٠ .

الامكانيات الممنوحة للري

لا تدعو الضرورة في أغلب الاحيان الى الاختيار بين الري وتوليد الطاقة .
فهذه المعضلة في الحقيقة ليست معضلة أما بالفعل فترتيب التضريس على شكل
يجعل المياه الخارجة عن العنفات (تربينات) قادرة عند الحاجة على الالتحاق
بقنوات الري بتضحية كمية قليلة من التيار . تلك هي الحال في الشط الشرقي
الذي له مشاريع دراسة تنوى استعمال المياه على جزء من السهل العليا لاعداد
نقاط الماء وحقول القصب وعلى الجزء الذي ما بعد المصنع في سهول التلييلات
والسيق والشليف الاسفل وهي أقل أراضي التل سقيا ، وذلك لري ١٠٠ ٠٠٠ هكتارا
(٢٠٠ ٠٠٠ هكتارا حسب بتيار) (١٥)

وكذلك ما عدا الهواطل العالية بالجبال الساحلية القبايلية حيث ليس الري
ضرورة فان الطاقة الكهربائية مائية قابلة للاستصلاح على شكل سدود رأس السري
مكونة مادة ثانوية لفرش الاسمدة بالمياه الزراعية . تلك هي الحال بمراكن الشليف
والتافنة وسط الحضنة وعلى مدار متيجة حيث التجهيزات من هذا النوع .

وكذلك الحال في أسفل الاطلس الصحراوي حيث تستطيع مياه الاوراس أن
تساهم في صيانة وتوسيع بساتين النخل وحيث يمكن مياه القير أن توزع في ساحل
المبادلة . وهكذا على سبيل المثال السد الذي هو على شكل مشروع على يسر بلاد
القبائل من المفروض عليه أن يقدم في نفس الوقت التيار الكهربائي ومياه الري
لفائدة ٥٠ ٠٠٠ هـ سهل عناية وسد مفروش يسقي ٢ ٥٠٠ هكتار سهل تلمسان .

رأينا أنه يمكن استعمال مياه بعض الطبقات المائية كما هي الحال في الشط
الشرقي ، زيادة على استعمال المياه الجارية . فيما يخص الري ، يمكن الطبقات
المائية الديماسية كمياه الفيضان التي ليست مضبوطة ، أن تؤلف موارد أساسية
وخاصة في المناطق الصحراوية وذلك بدون أعمال هامة . هكذا تكون طبقات الحصاء
" الالبينية " في الشمال الشرقي من الصحراء الجزائرية خزانا واسعا أكثر اتساعا
من فرنسا (٦٠٠ ٠٠٠ كيلو متر مربع) وهو محدود غربا بالمزاب وموجه على واد
ربيع حيث النقب القادرة على تموين عدد من نقاط الماء . يمكن سد (الانفيرفلوكس)
للمياه الديماسية المنحدرة من الاطلس نحو السهل الصحراوي أن يكون كافيا

(١٥) ج . بتيار : كتاب مذكور سابقا ص : ٢٠ .

بجعلها صاعدة نحو السطح (كما أجريت التجربة في تاجموت) ليتمكن خلق مناطق زراعية جديدة ومراتع في أماكن عديدة . كذلك نثر مياه الفيضان الموزعة سطحا ، فعوض أن تسيل في بعض ساعات بتدفق مضّر في مجرى أودية مؤقتة ، فانه قادر على سقي أكثر من ٥٠.٠٠٠ هكتار في مكن الهدنا وحده .

هكذا استعمال المياه الجارية والديماسية للرى هو من الامر البعيد أن يكون مناقضا لانتاج الطاقة ، بل يمكنه أن يكون اما مكمل له واما أن يقوم مستقلا حيث هو الممكن وحده . انه يمكنه أن يضمن المزارع والغلات والقطعان في المناطق الحرجة (سهول ناحية وهران والشليف والسهول العليا القسنطينية) وان يخلق غلات هامة في النواحي التي هي مستعملة جزئيا كما في الهدنا والشط الشرقي والسهل الصحراوي حيث المناطق الغرينية العديدة التي تعرض صفات خصوبة عجيبة : انه يذكر مردود في الحبوب من ٣٠ الى ٤٠ قنطارا في الهكتار . (١٦)

حواجز التهيئات المائية وتصحيحها

أكد أن الظروف الطبيعية للتهيئة ليست مثالية ولا سيما ما يخص السدود العظيمة : فالحواجز الرئيسية التي تعتبرها غير مربحة كامنة في عدم الانتظام الموسمي وعلى ممر السنوات الخاص بنظام الاودية وفي أهمية ثقلها الصلب وضعوبات تصخير السدود .

مثال لعدم الانتظام : الشليف في مصبه لمنسوب متوسط قيمته ٥٤ متر مكعب في الثانية (أى ١٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا) فانه ينزل منسوبه الى متر مربع واحد في الثانية كما يصعد الى آلاف عديدة من الامتار المربعة في الثانية فسي الفيضانات عند مفقد السهول العليا فقد بينت دراسات سد الغريب أن لمعايير ١٢٠ مليون متر مكعب يستطيع أن يجرى سنويا ٢٠ مليون متر مكعب كما يجرى ٥٠٠ . وفي مدة سنة واحدة يمكن مجموع المنسوب أن يسيل في السداسي الممطر (شتاء / ربيع) . ولما كان الجفاف الصيفي سمة مشتركة بين الاودية الجزائرية كلها ، فليس من الممكن تعويض نقص الواحد بزيادة غيره . ولذلك تقنية السدود على خط الماء التي هي أقل تكليفا فليست مربحة . يجب توفير سدود مخازن واسعة قادرة على ابقاء حجم ماء يفوق المنسوب السنوى . وهذا شرط يجب على التعميق لكنه لا يمنع التجهيز .

(١٦) لجنة المخطط الثاني (تقرير - مذكور سابقا) الجزائر ١٩٥٤ / ص : ٤٧

مثال لاهمية المنسوب الصلب : سد واد الغضة (ساعدة الشليف على الضفة اليسرى) الذي يخصص مكن ٨٠ ٠٠٠ هكتار قد أنشئ سنة ١٩٣٢ ، فقد تراكم فيه ابتداء من ١٩٤٤ كمية ٤١ ٨٠٠ ٠٠٠ متر مكعب من البقايا التي ملأت في مدة ١٢ عاما أكثر من نصف الخزان . فهذا التهديد الخطير بالتحويل السريع يعرض المنشآت لعدم الصلاحية قبل أن تسترجع تكاليفها . ألم يكن هناك علاج ؟ ان سرعة تحويل خزان واد الغضة يبين زيادة في السرعة غير طبيعية : من ١٩٣٢ الى ١٩٣٧ لم يكن التحويل الا بكمية ٦٠٠ ٠٠٠ متر مكعب سنويا - من ١٩٣٧ الى ١٩٤١ فقد ارتفع الى ١ ٢٥٠ ٠٠٠ متر مكعب سنويا والى ٣ ٧٥٠ ٠٠٠ من ١٩٤٢ الى ١٩٤٤ ، فالزيادة في الثقل راجع الى الزيادة في الانجراف الذي سببه عمل الانسان في الماضي والذي هو قادر على مكافحته . فقد ينقص كثيرا من التهديد بالتحويل بمجرد ازالة الظروف الانسانية التي سببت حيث الحراج . فاهمية المنسوب الصلب اذن - ليست مبطللة حتى ولو كان الان اخراج البقايا المتراكمة مكلفا وكذلك خلق سدود الترسيب في أعلى الخزانات والتشجير الاصطناعي لحدود الحماية .

ضرورة خلق ابقاء واسعة تجعل العقبات المرتبطة بصلاية وكنامة الصخور الضعيفة شيئا محسوسا .

يقول السيد فونتانو (١٧) ((ان السدود تشترط على العموم عملا ضخما لان التربة لا تسهل التصخير)) فالسدود الجزائرية بالنسبة لاجلبية منشآت هذا النوع قد يكون أنها أسست على ترب أقل متانة بكثير وهي الجمرع والحصاء المتغيرة والاراضي الكلسية الصلبة لكن المشقوقة . (١٨)

ولذلك ترغم الحالة على بناء سدود - اثقال التي تشترط مواد بناء أكثر مما تشترطه السدود - قيب . ومع ذلك توجد غالبا مضائق كافية صالحة تشج الجبال الكلسية سامحة بذلك أن يكتفي بحقن على الجوانب - كما وقع في " جنيسيات " حيث لم تمنع التكاليف الباهضة ذلك - بشرط ألا تجعل مصالح خاصة حاجزا لهذا الحل البسيط كما تحقق في خراطة .

هكذا تشترط الموانع الطبيعية عن تجهيز الجزائر المائي من حيث الجانب الزراعي والطاقي ، استثمارات أعلى بقليل من المعدل بقدر ما يكون انقطاع

(١٧) ب . فونتانو: كتاب مذكور سابقا / ص : ١٦٣ .

(١٨) م . مارتان (السدود الكبيرة والرى بالجزائر) ان الجزائر ٣٧ / ١٠ ص : ١٢٢

التأثيرات الانسانية المضرّة غير كافية للتخفيض منها كثيرا . أكيد أن هذه الاستثمارات ليست في متناول اقتصاد الجزائر الحالي لكن كما أن ما يخص الغابة والترّب فالتوجيه الجديد للاستهلاك ولتركيب الإنتاج قادر على التمكين من استعمالها وجعلها تطلبا اقتصاديا .

٤ - ثروات الجزائر الطاقية غير مائية ومع ذلك فإن الجزائر ليست خالية من ثروات الطاقة غير الكهربائية مائية .

الفحم الحجري للجنوب الوهراني

فيما يخص المحروقات الصلبة ، فإن الجزائر تتضمن في ناحية كولمب بشار ، مراكز فحمية عديدة مدخراتها أكثر مما يوهمه المستوى الحالي للإنتاج وبعض الشروح لمقدار كبريتها الذي لا يبرره الا استعمالها القاصر على قاطرات السكك الحديدية الجزائرية ولضعف كثافة النحوت .

في الحقيقة :

الامر متعلق بحجر فحمي دسم ذو شعلة قصيرة يحمل من ٢٣ الى ٢٥ / من المواد المتبخرة - توجد في ناحية عبادلة - كسيكو دهنيات بحصر المعنى بنسبة ٣٥ / من المواد المتبخرة .

للفحمين قوة حسنة للتكثيف . . . ان كانت الطبقات المستغلة في قنادرة ذات ٤٠ سنتيمتر فقط فيما يخص كثافتها المتوسطة ، فطبقات عبادلة - سفاية والنخيلة ، تبلغ المضاعف . وان كان ج . بتيار ، بمجرد استطلاعات بسيطة يقدر مدخرات قنادرة المحتملة ١٥ مليون طن والمدخرات الممكنة بين ٢٠ و ٣٠ مليون وكان يعتبر مدخرات مركن عبادلة سفاية في نفس مستوى العظمة (١٩) والجيولوجي دلو وصف منذ ١٩٤٩ أن في عبادلة مركنا كبيرا يقارن فيما يخص الاتساع بالمراكز الأوروبية الكبيرة .

ويضيف :

تعاين حاليا خمس طبقات فحمية قابلة للاستغلال في الفستغالي الاعلى ، وتحتة جرزة أخرى يتضمن على الاقل ست طبقات .

(١٩) ج . بتيار : كتاب مذكور سابقا ص : ١٢ .

في سنة ١٩٥٤ حدد نفس الجيولوجي اتساع المكن على الاقل في ٧٥ كيلو متر على ٥٠ . هكذا تسمح المدخرات الاكيدة أن تستجيب حاجيات الجزائر الحالية لمدة قرن فالرغبة التي عبرت عنه الجماعات المالية الفرنسية والالمانية في الاستثمار حول هذا المكن بهم ((منطقة صناعية)) في حالة مشروع تدل على الاهمية الحقيقية التي يكتسبها هذا المكن الذي لم يستغل الا قليلا .

المحروقات

فيما يخص المحروقات المائعة والغازية ، فان الامكانيات قد زيد اتضاحها بفضل الاهتمام الذي عبر عنه احتكاريو البترول في بحثهم عن الدورادو جديد .

تعرض جزائر الشمال هياكل بترولية تشير الاهتمام كثيرا : كفاي أن يحضر في ثلاث أماكن على عمق ضعيف ليعثر في ناحية تليوانت على ٣٠ .٠٠٠ متر مكعب من ١٩٢٣ الى ١٩٣٢ وان يكون من بين ١٧ تنقيبا ، ثم القيام بها من طرف جمعية بترول أو مال (سور الغزلان) على وادي قتريني بين ١٩٤٩ و ١٩٥١ ، اثنان فقط عقيمين ، أمر كاف ليعين أن مراكن ثلاثية كمرائن التافنة والشليف والحضنة تتضمن مدخرات هامة سهلة الاستغلال .

تعتبر مدخرات الصحراء الجزائرية قبل البحوث الاولى ثلث مدخرات الولايات المتحدة بالتقريب . انطلاقا من هذه النكهات تعتبر التكاليف الصالحة للبحث عن حقول بترولية قادرة على انتاج مليار طن سنويا بقيمة ١٦٧ مليار فرنك . والحال ان استثمار ٤٠ مليار فقط من ١٩٤٥ الى ١٩٥٧ ، يمثل تنقيبا دون ٠٠ كيلومتر قد سمح العثور عن حقول بترولية واسعة ذات هياكل هادئة حيث تفرز آلات سيرا لاعماق ايجابية في كل مرة حيث الحال في مرحلة انتاج ملايين عديدة من الاطنان سنويا .

قد كفي استثمار التنقيب وحفر التوسع بقيمة ١٨٨ مليار فقط قبل نهاية ١٩٥٩ أن يعثر على حقول بترولية قادرة على انتاج ٢٠ مليون طن سنويا بعد تهيئة : مكن ديفوني بأجلي ، تين السميث منتشرا نحو شمال الهقار في عمق أقل من ٦٠٠ متر حيث ٣ أحفار فقط بقيت عقيمة من بين ٢٠ مكن حاسي مسعود الترياسي بالقرب من ورقلة ذو الطبقات الحثى في عمق ٣٠٠٠ متر تمون منذ جوان ١٩٥٩ سيعا وثلاثين بئرا منتجة من ثمان وثلاثين محفورة ؟ حقول بترول بحاسي الرمل

بين غرداية والاعواط ؟ جيوب غاز بجبل برقبة بالقرب من عين صالح قابلة لاعطاء منذ الان أكثر من ٥٠ مليون متر مكعب من الغاز سنويا قد بينت أحفار الاتساع حول أجلي أنه توجد هياكل منتجة عديدة : تين السميت ، تيقنتورين ، زرزائتين ، وان تاردت ، الادب الاش ، ... وما أشبه ذلك .

يقع مرارا أن تلتقي مخازن متتالية في عمق يتراوح ما بين ٤٠٠ و ١٢٠٠ متر : في الفحمي والديفوني والاردوفيسي وهي مبتلة تارة بالغاز (عشرات الملايير متر مكعب على الأقل) وتارة بالزيت . كانت ٦٢ بئرا منتجة من بين ٦٥ محفور في أجلي ، ٥١ من ٥٤ في زرزائتين ، تضمن في ١ مارس ١٩٦٠ تقدم ٨٠ مليون طن مدخرة هنا وثلاثين هناك . وتقييم المدخرات أقل مما هو في الحقيقة وذرى كلما اكتشفت هياكل مجاورة .

قد أضيفت سنة ١٩٥٧ الى غازات البرقة في الاردوفيسي وبالقرب من عين صالح ، غازات تينلجان . وقد أضيفت سنة ١٩٥٩ الى ٣٠٠ مليون طن من مدخرات أكيدة من الزيت بحاسي مسعود والى مئات الملايير متر مكعب من غاز حاسي رمل ، آمال صادرة عن جيب غاز تم اكتشافها في حاسي القسي ثم سنة ١٩٦٠ ثقات متينة من الغاز والزيت في العرق الاقرب كذلك بالقرب من ورقلة وفي الحث الترياسي . على حدود الجزائر غير الصحراوية : جبل عنق المعروف بالفسفات قد كشف أخيرا عن هيكل هام .

هكذا تصعد المدخرات المحققة الى أكثر من ٥٠٠ مليون طن من الزيت وأكثر من ٧٠٠ مليار متر مكعب من الغاز أي قريبا من أكثر من المدخرات المكشوفة في نهاية سنة ١٩٥٦ وهذا من خلال ٤٨٧ ٠٠٠ متر محفورة الى ١٩٦٠ على شكل آبار التطوير (أي خمس مرات الطول المحفور قبل ١٩٥٧) .

يمكن الحكم بأن مدخرات بترول الصحراء الجزائرية التي يطعم الاحتكاريو العالم بعد ما كانت مجهولة من طرفهم الى يومنا هذا تعتبر مساوية لقرون عديدة من استهلاك الجزائر الحالي .

يمكن القول بأن العناصر الكلاسيكية للطاقة تمثل بالنسبة للجزائر رأس مال هاما اذا لم تحرم منه . فقد الطاقة المزعوم بالنسبة للجزائر راجع في الحقيقة الى عدم تطور استخدامها طالما بررت الامبريالية قبل أن تستعد للاستفادة منها كثيرا .

بين غرداية والاعواط ؟ جيوب غاز بجبل برقبة بالقرب من عين صالح قابلة لاعطاء منذ الان أكثر من ٥٠ مليون متر مكعب من الغاز سنويا قد بينت أحفار الاتساع حول أجلي أنه توجد هياكل منتجة عديدة : تين السميت ، تيقنتورين ، زرزاييتين ، وان تاردردت ، الادب الاش ،... وما أشبه ذلك .

يقع مرارا أن تلتقي مخازن متتالية في عمق يتراوح ما بين ٤٠٠ و ١٢٠٠ متر : في الفحمي والديفوني والاردوفيسي وهي مبتلة تارة بالغاز (عشرات الملايير متر مكعب على الأقل) وتارة بالزيت . كانت ٦٢ بئرا منتجة من بين ٦٥ محفور في أجلي ، ٥١ من ٥٤ في زرزيتين ، تضمن في ١ مارس ١٩٦٠ تقدم ٨٠ مليون طن مدخرة هنا وثلاثين هناك . وتقييم المدخرات أقل مما هو في الحقيقة وذرى كلما اكتشفت هياكل مجاورة .

قد أضيفت سنة ١٩٥٧ الى غازات البرقبة في الاردوفيسي وبالقرب من عين صالح ، غازات تينلجان . وقد أضيفت سنة ١٩٥٩ الى ٣٠٠ مليون طن من مدخرات أكيدة من الزيت بحاسي مسعود والى مئات الملايير متر مكعب من غاز حاسي رمل ، آمال صادرة عن جيب غاز تم اكتشافها في حاسي القسي ثم سنة ١٩٦٠ ثقات متينة من الغاز والزيت في العرق الاقرب كذلك بالقرب من ورقلة وفي الحث الترياسي . على حدود الجزائر غير الصحراوية : جبل عنق المعروف بالفسفات قد كشف أخيرا عن هيكل هام .

هكذا تصعد المدخرات المحققة الى أكثر من ٥٠٠ مليون طن من الزيت وأكثر من ٧٠٠ مليار متر مكعب من الغاز أى قريبا من أكثر من المدخرات المكشوفة في نهاية سنة ١٩٥٦ وهذا من خلال ٤٨٧ ٠٠٠ متر محفورة الى ١٩٦٠ على شكل آبار التطوير (أى خمس مرات الطول المحفور قبل ١٩٥٧) .

يمكن الحكم بأن مدخرات بترول الصحراء الجزائرية التي يطمع الاحتكاريو العالم بعد ما كانت مجهولة من طرفهم الى يومنا هذا تعتبر مساوية لقرون عديدة من استهلاك الجزائر الحالي .

يمكن القول بأن العناصر الكلاسيكية للطاقة تمثل بالنسبة للجزائر رأس مال هاما اذا لم تحرم منه . فقد الطاقة المزعوم بالنسبة للجزائر راجع في الحقيقة الى عدم تطور استخدامها طالما بررته الامبريالية قبل أن تستعد للاستفادة منها كثيرا .

يكفي التغيير في الظروف الاقتصادية ليسمح بتطويرها بواسطة استثمارات
يضمن مردوديتها اسراع الاوساط المالية فيها. المشكل بالنسبة للجزائر هو قدرة
الحصول على هذه الثروات فقط .

فهذه الثروات كبيرة ولا سيما أن الجزائر لها بفضل ظروف مناخها رصيد
عنصرين من الطاقة طريفيين وهما : الطاقة الريحية (ولو أنها تخضع لعدم انتظام
الرياح لكن تستفيد خاصة في الصحراء ، من قوتها ومن ثباتها النسبي ، والطاقة
الشمسية التي يقدم لها تشميس يتراوح بين ٣ و ٤٠٠٠ ساعة سنويا ، من الساحل
الى الصحراء امكانيات مويده على الخصوص . وهذا زيادة على احتمال وجود
معادن .

اشعاعية النشاط في المجموعات الواسعة البلورية مثل الهقار . واذا كنا
نعرف أن الاتحاد السوفياتي أنشأ منذ ١٩٣١ في كريمي مركزا تجريبي قوته ١٠٠
كيلو واط مستعملا الطاقة الريحية وتسمح الطاقة الشمسية بالقاهرة سقي ٢٠٠
هكتار من القطن بالضح ، فاننا نفهم أن مستقبل الجزائر الطاقوي يمكنه أن يكون
مفيدا .

٥ - الثروة المعدنية بالجزائر :

ان توسيع معرفة القوة الطاقية بالجزائر يفتح آفاقا جديدة على ثروتها في
المواد الاولية المعدنية - لم تنكر لها هذه أبدا فجهل عناصر الطاقة العنيد هو
الوحيد الذي سمح الى حد الان عدم التركيز عليها لتأسيس تصنيع قوى .

المعادن الفلزية

تعرض المناجم الجزائرية ثروات هامة للمعدنة . أهمها معدن الحديد الذي
هو أقدمها اطلاعا واستعمالا بلا منازع : لقد ذكر استغلالها المؤرخون العرب في
القرون الوسطى بالقرب من بجاية .

يقطع النظر عن ((المئات العديدة من ملايين أطنان الحديد الرسوبي
بنسبة ٥٥ / وهو صواني قليلا)) (٢٠) وهي كميات اكتشفت أخيرا في قارة جبيلت

(٢٠) ج . بتيار : كتاب مذكور سابقا .

قرب تندوف في الصحراء الجزائرية المغربية أقرب الى المغرب . ولهذه البلاد
 رصيد حاليا من مدخرات موءكدة ومحتملة سهلة الاستغلال يبلغها ١٢٠ مليون طن
 أي تقريبا أربعين سنة من قلعها الحالي الهام - بعض المآوى سهلة البلوغ قد نفذت
 اليوم مثال ذلك مقتة الحديد بالقرب من عنابة - أو هي في طريق الانفناء؟ بني
 صاف على الساحل الوهراني ، الزكار قرب مليانة ؟ ومجموعة من أماكن أخرى في
 الجبال التلية ليس لها الا مدخرات ضعيفة (رويضة برايرة وقراية في منطقة
 الظهرة ، تيمزريت ، بوعمران قرب بجاية ، سيدى معروف على الواد الكبير ، فلفة
 قرب سكيكدة) - لكن مجموع ونزة - بوكدر ، في جبال تبسة يقدم معدنا من كربونات
 الحديد فلزى بنسبة ٥٥ / خال من الكبريت صواني قليلا ، حل محل الحجر الكلسي
 في كوم من عشرات هكتار عديدة ملائمة سطح الأرض ٠ (٢١)

فلاستغلال اذن مريح وقد أدت البحوث الاخيرة حول بشار الى اكتشاف
 حقول جديدة في جهة تبليبة وأوقرتة .

المعادن غير حديدية

لا تعوز المعادن الفلزية غير حديدية كذلك . أهمها معادن الزنك الموجودة
 بكثرة على شكل البوند والكلامين بنسبة ٥٥ / في الوارسونيس وعلى شكل الكلامين
 بنسبة ٤٥ / في ناحية سطيف (قرقور ، جبل قسنار وغيرهما) . فكثرتها ومدخراتها
 الموءكدة التي تعد بمئات آلاف الاطنان من المعدن الذى يمثل عشرات سنين
 عديدة من القلع بالسرعة الحالية . انضمامها المتكرر الى معادن أخرى من الفلز
 (رصاص ، نحاس) يجعلها احدى ثروات الجزائر ، الرئيسية المعدنية - فالرصاص
 الموجود في الغالبية التي ترافقه غالبا يستفيد بنفس المحتملات ، خاصة في تمديد
 مناجم زليجة المغربية وكذلك في حقول قديمة قسنطينية بمسلولة ، أشمول وسيدى
 كمبر . فالاهتمام الموجه حديثا نحو معادن النحاس من طرف القوات المالية
 المستغول على الخصوص بالاستفادة من ثروات كولمب بشار الطاقية ، سوف يسمح
 ابتداء من ١٩٥٤ أن يعتمد على مدخرات أكيدة قيمتها ٢٠ . ٠٠٠ طن من الفلز
 الممثل قرنا القلع الحالي ، ليس فقط في المناجم القديمة بعين بربر ، بودوخة
 وغيرهما ، لكن في أماكن أكثر فائدة مثل كافالو قرب جيجل أو بوقايس قرب بشار .

(٢١) مع الاسف أنقصت مدخرات الوزن بنسبة ٥٠ / في أربعين سنة بسبب قلع
 شديد لم يؤد رغم ذلك الى صناعة حديدية .

فإذا أضفنا وجود معدن الانتيمون وسلعات البريت والزئبق والامال الكبيرة من المنغنيز التي ظهرت ببحث بشار وبالقرب من هذا المركز وباكتشاف ١٠٠ ٠٠٠ طن من المدخرات الاكيدة قرب البيض وحقل أكثر ثروة بجبل قتارة قرب عبادلة، نرى أن باطن الارض يعرض ثروات حقيقية على عدانة جزائية محتملة.

مواد الفسفات والمواد الاولية

لعدانة كيماوية

من بين المعادن غير الفلزية، فالمنتج الرئيسي هو بلا منازع فسفات الجير. الموجود بكثرة في رواسب المنخفضات الثلاثية للمغرب كله. فهو أساس صنع الاسمدة وأساس بعض العمليات الحديدية. من بين الحقول المستغلة والتي توجد بجبل كويف قرب تيسة، تتضمن ٦٥ / من مواد الفسفات اللينة صالحة للتحويلات الكيماوية، والتي بمزايته قرب سطيف تتضمن ٦٥ / من مواد الفسفات الصلبة الصالحة للعدانة ولصنع الفسفور، انها تتضمن مجموعها ملايين عديدة من أطنان المعدن (٢٢) لكن المدخرات الرئيسية هي تلك التي توجد بجبل عنق التي تعدد على الحد الشمالي للمستنقعات المالحة التونسية، مركن قافسة الغني، فهي أكثر أهمية وتستطيع أن تقدم بفضل تحويلات مكلفة أكثر بقليل، معدنا مشرى بنسبة ٧٥ / مهما تجرى فقط نفقات وسائل النقل التي تدركها.

زيادة على مواد الفسفات، توجد حقول شاسعة للملح المستغل موزعة بالقطاع الوهراني (أرزو) وفي المستنقعات المالحة بداخل القطاع الجزائري والقسنطيني وهي تضاف الى مستثمرات غنابة للملح البحري، توءلف حقول البوتاس قرب بشار تعبيرا عن المراحل الطويلة للترسب البحري من تاريخ البلاد الجيولوجي وعن قواعد جديدة لتطور الصناعة الكيماوية.

يمكن أن تساعد على ذلك حقول هامة من البوريطس والصلصال المنظف والصلصال الصامد والرمل الخشي والصلصال الصيني. صلصال، كلس، جيس، سيليس مواد تقدم كل الثروات التي يشترطها مصنع آجر وقرميد، والملاطه وصنع الجير والحص والزجاج. لكن ثروة المستقبل توجد في البتروكيمياء التي تستطيع الجزائر

(٢٢) لكن هنا كذلك، المبالغة في استغلال حقل لكويف ينبغي من الان بانتهاه السريع.

أن تصير فيها منتجا ذا أهمية عالمية ان سمح لها وسائل استعمال المواد الثانوية لتكرير بترولها وبأقل تكاليف، حقولها الثرية من الغازات الطبيعية الصحراوية.

هكذا نرى أن الجزائر تحرم من طرف المعدنية، والاغلبية من الثروات المذكورة لم تهتم بها الاستثمارات . الاغلبية منها مكتشفة حديثا ولم يشرع فيها الا قليلا . فالافتتان المضارب القريب العهد الذى أتى من طرف الرأسمال الدولي في تصنيع ناحية بشار هو الذى أدى الى بروز مدخرات الحديد والمنغنيز والنحاس والبوتاس كانت مجهولة الى ذلك الوقت . ان كتلة الهقار البلورية الضخمة هي وحدها تساوى اتساع جزء الجزائر الاطلسي مازالت مفحوصة من الجانب الجيولوجي - يكفي أن نعي بذلك لنفهم أن الاحتمالات بعيدة عن أن تكون مغلقة .

٦ - خلاصات - استعدادات الجزائر :

هكذا صورة جزائر فقيرة ذات الزراعة المحدودة ، التي تعوزها الوسائل الطاقية ، العاجزة عن استغلال مواردها الاولى ذات امكانيات القلع المحدود وغير مريحة بسبب رديئة وابتعاد كبير .

صورة لجزائر عاجزة بهذا عن ضمان استقلالها الاقتصادى والمرغمة على الخضوع ((المساعدة نزيهة)) من طرف قوة استعمارية ، يجب أن ترفض هذه الصور كلها كما يجب رفض صورة بلاد مخلوق من قطع من طرف القوة الاستعمارية ، الخالية من الوحدة والشخصية .

ان الرأسمال الدولي وحده هو الذى تكلف بهدم هذه الاساطير باطلاق زمامه نحو الحمى المضاربة التي زادت بحوثها منذ عشر سنوات . ليس معنى ذلك أن الصورة الجديدة التي خلقها ، صورة الدورادو الجديد الذى يستغل لفائدة المصالح الاستعمارية هي صورة أكثر صحة . ان نهب الثروات الجزائرية التي ظهرت الى النور منذ وقت قريب ، لا يمكن أن تقام الا على حساب الجزائر وعلى حساب تطورها الاقتصادى المحتمل . زيادة على ذلك ، فان كانت الجزائر تتحلل بوحدتها الخاصة بها وبتكامليتها الخاصة وبثرواتها الخاصة التي تجعلها جديرة ، بجعل مكان لها على السوق العالمية ، فانها تبقى مربوطة بواسطة ملاءمات عميقة الى البلدان المغربية الاخرى التي يجعلها تنسيق ثرواتها الطبيعية مجموعا منسجما .

فهرسة الفصليين الأولين

الكتب العامة

بيرو (ب) ودراسشر (ج) : البحر الابيض المتوسط الغربي . ج ١ (المطابع
الجامعية الفرنسية ١٩٥٣) .

كابو - ري (ر) : الصحراء (مستعمرات وامبراطوريات م . ج ف ١٩٥٣) .

دسوا (ج) : شمال افريقيا (مستعمرات وامبراطوريات م . ج ف ١٩٥٤) .

لارنود (م) : الجزائر (برجى - لومرولت ١٩٥٠) .

مراجع البلدان المفريية الاخرى

عياش (أ) : المغرب الاقصى (المطابع الاجتماعية ١٩٥٦) .

سياق (ب) : تونس (المطابع الاجتماعية ١٩٥١) .

الكتب والمجلات التي تهتم مسائل خاصة

سلتزر (ب) : مناخ الجزائر (الجزائر العاصمة ١٩٤٦) .

دوقاست : أنواع الطقس في شمال افريقية . (الجزائر العاصمة ١٩٥٣) .

دورند (ج) : ترب شمال افريقية (الجزائر العاصمة ١٩٥٥) .

روت (ج) : ناحية سيدى بلعباس الزراعية (١٩٤٩) .

بايريمهوف (ب . د) : الخارطة الغابية للجزائر وتونس (الجزائر العاصمة ١٩٤١) .

بودى (ب) : اقتصاد شمال افريقية الغابي (باريس ١٩٥٠) .

مارك (هـ) : مذكرات غابات الجزائر (باريس ١٩٣٠) .

- لوفيفر (ه) : غابات الجزائر (١٩٠٠) لجنة ١٩٠٤ .
- مارتان (م) : السدود الكبرى والرى في الجزائر (١٩٣٧) .
- كرونيير (ب) : مخطط التجهيز الكهربائي ، جزائر السنوات العشرين المقبلة (الجزائر العاصمة ١٩٤٦) .
- فونتانو (ب) : كهربية الجزائر (باريس ١٩٥٢) لجنة دراسة وتنسيق مخططات تحديث وتجهيز الجزائر (تقرير عام جوان ١٩٥٤) . بيتيار (ج) : الصناعة المستخلصة في الجزائر (موسوعة ما وراء البحر الشهرية . وثيقة رقم ٩ جوان ١٩٥٢) .
- بيتيار (ج) : حالة الصناعة المعدنية ومحتلات التطور في مطلع ١٩٥٤ . مجلة أو . فا . ل . ك . رقم ١٦٩) .
- دلو (ب) : مقالة العالم ٨ سبتمبر ١٩٤٩ ص : ٩
- دلو (ب) : الجزيرة الفحمية بنا موريين مراكن جنوب القطاع الوهراني (فرنسا ١٩٥٤) .
- لارنود (م) : ((مشروع زووي . أ .)) دقاتر الاخبار الجغرافية (١٩٥٤) .
- مكتب صناعي افريقي : تقرير سنوي ١٩٥٥ .
- وثائق جزائرية : الصناعة الجزائرية (الحكومة العامة ٣٠ مارس ١٩٥٧) .
- التوثيق الفرنسي (رئاسة المجلس) : تطور اللجائر الاقصادي والاجتماعي من ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ (رقم ١٩٦٢ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٤) .
- فن (أ) : ((البترول الصحراوي)) (اقتصاد وسياسة ، رقم ٣٤ ماي ١٩٥٧) .
- موريسير (أ) : ((البترول الصحراوي ، ٢٠ مليون طن سنة ١٩٦٣)) (العالم ١٦ و ١٧ نوفمبر ١٩٥٨) .
- عروض مختلفة لتنقيب الشركات البترولية بالجزائر .

الجزء الثاني

المراحل التاريخية لتكوين الجزائر

((الحرب عادلة بالنسبة لمن أرغموا عليها؟ والاسلحة مقدسة لمن لم يبق له

أي أمل خارج الاسلحة)) .

تيت ليف

البراب

لم تقتل روما
على جرثوم لا يمكن
محتملة .

ليس من الامر
الشمالية كأغلبية البلد

ان اقليم الجزائر
المعروفة حاليا لنشاط
القسنطيني) . فهي
لا محالة ، عثر على
مطلع العهد الرابع

ومن العجيب
الشمالية الوسطى
المعلومات الحالية
ظهروا بالتعاقب .
القديم المتوسط قد
نحو الغرب .
قائمة رسموا ظهور أو
يدعون ليس بدون خط
السواحي التي تقرب
وأقصى الشمال الغربي

ذكره أليكسندر د لا بورد ((إلى الملك وإلى الغرف حول الاسباب الحقيقية
التي أدت إلى قطع العلاقات مع الجزائر)) (١٨٣٠) .

لا يبدأ تاريخ الجزائر سنة ١٨٣٠ وأن صفاته الحالية هي في نسبة كبيرة من
تركة غنية واما طويل . لم تكن المرحلة الرومانية الا احدى المراحل وليست منفصلة
عن العهد الفرنسي بمسافة ((الفرون المظلمة)) وحدها من دون أن يعرف الجراء
الوسط من افريقيا الشمالية ، الجزائر الحالية ، العهود الالامعة التي عرفها المغرب
الاقصى وتونس ، فانه رغم ذلك كان اطار الحوادث الاساسية بالنسبة للمغرب كله .
ان ماضي الجزائر معقد الى درجة أعظم من ماضي البلدين اللذين يتوسطهما هي
ملتقى التأثيرات ومهد حركات تمتد الى ما وراء حدودهما . ان هذه البلاد التي
تعتبر كثيرا خالية من الفردية هي مع ذلك من بين البلدان التي استعمرت في
العالم ، احدى البلدان أو البلد الوحيد الذي كان فتحه أطول وأصعب من غيرها .
ان تشيئا مثل هذا لا يكون فجائيا . ان الجزائر ((مستعمرة تعمير)) . حيث تأصل
خلف هجرة أوروبية حديثة أو قديمة وسط أغلبية أصيلة . غير أنه ورغم ٨٣٠ سنة
من استعمار فان أساس المأساة الجزائرية الحالية هو مشكل وجود أمة جزائرية .

(١) افريقيا ما قبل

الفصل الأول

نوميديا سابق القرن الاول قبل المسيح

١- البيرابير:

لم تقتل روما في افريقيا راشدا هي الحضارة القرطاجية. انها قضت كذلك على جرثوم لا يمكن أن نتنبأ بما كان قادرا على خلقه، جرثوم حضارة نوميديية محتملة.

أندري إيمار: روما وامبراطوريتها ص : ٥٠ .

ليس من الامر غير المفيد أن نرجع الى ماض بعيد جدا. عرفت افريقيا الشمالية كأغلبية البلدان، في الماضي القديم سلسلة من الانواع الانسانية الكبرى.

ان اقليم الجزائر الحالية يقدم مع ذلك خاصية احتواء حقل أقدم الآثار المعروفة حاليا لنشاط انساني وذلك في موقع عين حانش (قرب العلمة في القطاع القسنطيني) . فهي دائرات حجر منحوتة بخشونة تدل على وجود رجال بدائيين لا محالة، عثر على بقاياهم (أتلاتر وبوس موريطنكوس) يرجع تاريخها الى مطلع العهد الرابع (فيلا فرنكي أعلى) .

ومن العجيب أنه ابتداء من منتصف العصر الحجري القديم تظهر افريقيا الشمالية الوسطى وبالخصوص الجزء الشرقي منها (القطاع القسنطيني) ، حسب المعلومات الحالية كأحدى المراكز الرئيسية والا المركز الرئيسي لتوزيع الذين ظهروا بالتعاقب . هكذا حسب أعمال ل . بالوت (١) وجود رجال العصر الحجري القديم المتوسط قد بدأ التعبير على وجوده على شواطئ الجزائر الغربية ليمتد نحو الغرب . هؤلاء السكان ذوو القامة القصيرة قد طردوا من طرف رجال أكبر قامة رسموا ظهور أو موسا بيانس . قد ظهر هؤلاء ((الاببيريوموروسيانس)) كما يدعون ليس بدون خطأ ، هم كذلك على شواطئ افريقيا الشمالية الوسطى وفي النواحي التي تقرب منها . يوجدون بقلة في تونس (ماعدا في ضواحي قابس وأقصى الشمال الغربي) ويظهر أنهم لم يحتلوا في المغرب الأقصى الا قطعة ساحلية

(١) افريقيا ما قبل التاريخ ١٩٥٥

بين مازاقان وطنجة وممر وجدة - فاس. ظهرت حوالي ٨٠٠٠ قبل المسيح، دائما في الجزائر الغربية وبالتبعية في تونس الجنوب الغربي، الحضارة ((الكابسينية)) - كان هؤلاء السكان يعيشون قبل كل شيء بفضل جمع الرخويات في المساحات البحرية من المستنقعات المالحة وجمع ((الايه)) في هذه الجهة من الارض التي تظهر كاحدى مهود تعمير شمال افريقيا. ثم بدأت المظاهر الاولى للعصر الحجري الاخير حوالي ٣٠٠٠ قبل المسيح : زراعة ، تربية مواشي ، خزافة ، صقل الحجر ، من دون أن يظهر رغم ذلك سكان عنصر مخالف .

فالانتقال من ((الكابسينيين)) الى البرابر معقد جدا . هل البرابر ورثة ((الكابسينيين)) بصفة مباشرة؟ هل بالعكس جاؤوا من الشرق كما تشير الى ذلك بعض المصادر المصرية واكتشاف خطوط (ليبكية) منقوشة (الخط الليبيكي هو خط البرابر القديم) في ناحية سناء ودلنا ان السكان الاولين الذين نطقوا بالبربرية يظهرهم اليوم ابتداء من واحة السوا بمصر الغربية . اذا لم يكن انشقاق عنصرى بين ((الكابسيني)) والعصر الحجري الاخير والعهود التاريخية، فانه توجد اختلافات حضارية شديدة بين هذه الفترات الثلاثة . يكتب ل . بالوت اذن :

يعتقد الناس ان البرابر من الجماعة الانسانية التي ظهر قادموها الاولون بالغرب حيث جاؤوا بالحضارة ((الكابسية)) . لا يعتقد ان العرق البربري آت من العرق الكابسي . لقد اضمحلت احتفالات وعادات هذا الاخير التي دامت في كل العصور كثيرا ، التي تدور حول الموتى . غيرت القرون العشر الاخيرة قبل عهدنا ، وجه المغرب .

ان التغييرات التي أثرت فيه (ترك عمليات نزع الاضراس ، والدفن على حالة رجوع الى الورا ، والالات الليتيكية ، تعتبر علامات تغيير هامة) . تظهر الصفات الرئيسية لا حضارة البربرية القديمة أنها صدرت عن تطور محلي ، داخلي النمو ، بالنسبة للتقنيات والعادات ، وبتأثيرات مصرية ، صحراوية (حيث كانت حضارة العصر الحجري الاخير لامعة جدا) وبصول سكان قدموا من الشرق من عنصر لا يختلف كثيرا عن عنصر السكان الاصليين القدماء .

مهما يكن من أمر ، فان البرابر يؤولفون منذ بداية العصور التاريخية أصل سكان شمال افريقيا ثم امتزجت به ما ورد من القرطاجيين ، والرومان ، واليهود ، والعرب ، والوندال ، والسود ، كانت عميتهم محدودة . فان مصطلح ((بربر)) .

قد ورث من صفة ((باربار)) استعماله الرومان لتعيين سكان شمال افريقيا ، من بين غيرهم وهو خال من كل وحدة عرقية حقيقية . يكون البرابر مركبا عرقيا من عنصر أبيض يمت الى سكان أوروبا المتوسطية . ينتج من عمليات امتزاج الشعوب طويلة ومن انتقالات عديدة في العصور القديمة . فان كانت بعض جهات الجزائر تبدى نوع بربر أسمر الشعر ، قوى الظهر ، ذى الوجه القصير المدور (مزاب) فهناك جهات أخرى يسكنها برابر قامتهم عالية ، عيونهم زرقاء ، شعورهم صفراء أو صهباء ليسوا مدينين بشيء بما نقل عن الجرمانيين . لا يتسم البرابر بنوع من الحياة ؟

فبعضهم رحالة والبعض الآخر مقيمون وذلك منذ العهد الذى ما قبل التاريخ وحسب الجهات والظروف التاريخية . وبين هذين الطرفين توجد كل أشكال شبه ترحل . أنهم ينتسبون الى جماعات عرقية تختلف كثيرا . وعلى اثر ابن خلدون المؤرخ الكبير وعالم الاجتماع فقد أقر المؤرخون الاوروبيون ترتيبا حسب ثلاث جماعات كبرى : مصودة (الريف والاطلس الاعلى الغربى المغربى : فهم على الاغلبية مقيمون) ، الصنهاجة (أكثر انتشار وهم اما مقيمون) في بلاد القبائل مثلا ، واما شبه رحالة في الجنوب الشرقى المغربى واما رحالة في الصحراء والزناة (رحالة وسبه رحالة في السهوب وهم موزعون من غرب الى شرق افريقيا الشمالية) .

فهذا الترتيب صاحب الصفاء الوهمي والاقدمية الغامضة يعبر بالخصوص على الفوارق اللغوية .

للبرابر صفات مشتركة ذات طابع واضح رغم تنوعهم . فلفتهم ذات هياكل أساسية متماثلة نسبيا رغم تعدد اللهجات واللغات المحلية . فهي لا تكتب في يومنا هذا ولربما هي خلف اللغة الليبيكية القديمة . أصولها غامضة الى حد ما . والفرضية القريبة من الصحة هي التي تجعل اللغة البربرية من بين اللغات الحامية - السامية (اللغة المصرية القديمة ، لغة الشمال الشرقى الافريقى) . فهي لغة شفوية منذ الزمن البعيد رغم أنها كانت تكتب قديما ولطالما تركت مكانها بلغات المكتوبة كالقرطاجية واللاتينية والعربية ومن دون أن يوءدى ضعف استعمال اللغة البربرية الى اضمحلال الحدث البربرى الذى يميز أهم تعمير شمال افريقيا .

فالبرابر (سواء كانوا رحالة أو مقيمين) الناطقين بالبربرية وعدد من السكان المغربيين يتسمون بهياكل اجتماعية ماثلة أصلها قديم جدا حسب ما يظهر . فكانها بقيت منذ التعريب بسبب الليونة القضائية والاجتماعية الاسلامية . زيادة على

ذلك لم يكن التنظيم البربري يختلف أساسيا عن التنظيم العربي . توجد في أساس المجتمع البربري العائلة الأبوية (البطيريركية) كانت سابقا من نوع القرابة بالعصب .

فالقسم القبلي الذي يجمع العائلات التي تملك سلفا مشتركا ، أسطوريا أو رمزيا ، يكون الخلية السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية الأساسية . يظهر أن هذه الوحدة التي يسود فيها التضامن والمساعدة أنها حكمت منذ زمن بعيد من طرف مجلس رؤساء العائلات . المتساوية مبدئيا ، هو الذي يوزع التكاليف والفوائد والذي يمارس سلطة قضائية مبنية على العرف ، والذي يعين رئيسا مؤقتا (هو على الاصح نوع من ممثل) فيدير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للجماعة (أراضي الرعي والزراعة ، مخازن الغلال والمعازل الجماعية) . يظهر القسم إذن كتتنظيم بلدي ، كجمهورية بربرية صغيرة جدا لكنها واعية بوحدتها وارانيتها .

كان يمكن العدد المتغير من الاقسام (من ٣ الى ١٢) أن تتجمع لتأليف القبيلة - من دون أن يكون لها تماسك اجزائها المكونة فانها تملك أسواقها ومعابدها وأقاليمها .

فالاتحاديات المكونة بعد حوادث تاريخية أكثر الوقوع عند الرحالة مما هي عند المقيمين .

وقد جمعت بين عدد من القبائل لعمل مشترك . وقد اختلف دوامها . فتدرج : قسم ، قبيلة ، اتحادية يمثل تمثيلا مخطئا نوعا ما حقيقة لينة ومتحركة . تتجمع هذه الوحدات المختلفة لكنها تتجزأ عادة حسب مجموعتين عظيمتين متنافستين مذهبين ثابتي التحالف السياسي والاقتصادي . فهذه الانواع من رابطات التي ينتسب اليها وراثيا ، المدعوة " صفف " في بلاد القبائل ، تلعب دورا هاما جدا بمجرد ما يتفجر خلاف على المستوى الفردي أو الجماعي . فاذا ظهر خلاف لدى قسم ، تتجمع العائلات حسب الصفوف التي تنتسب اليها .

فاذا بدأ صراع بين قسمين أو قبيلتين ، تتجمع العائلات في عقرهما من دون أن تأخذ بعين الاعتبار انتسابهما الخاص بصف أو آخر . ينال كل قسم مساعدة الاقسام الاخرى الداخلة في رابطة واحدة . تعتبر غالبا هذه الاجهزة السياسية المعقدة ، المبكرة على الخصوص ، من طرف كثير من المؤلفين كأسباب فوضى

وذاتية هدامة كما
التي ترى في ال
بعكس أن تكون
تطور تدخلات
يوءدى غالبا ل
المتنازعة بصفة
اضطرابها وتضمن
في أزمان طويلة
وبغض كل اضطهاد
لكل مجمع الاستق
التجزئة .

كان هذا الت
الغزو الاستعماري
متنوعة . أن الغزو
البربري المعاصر
الحق . فهي لا ت

ومع ذلك فإن
لا يتطور أبدا))
الابيض المتوسط
الاجتماعية)) . (٤)

أن البربر قد يكو
)) أن المغرب
الذي بقي بعيدا في
)) ليس لهذا العنصر

- (٢) تاريخ المغرب
- (٣) ماضي افريقيا
- (٤) تاريخ شمال افريقيا
- (٥) ماضي افريقيا

وذا تية هدامة كما هو الشأن في مرات عديدة . لكن خلافا لبعض الاحكام الباتة التي ترى في المجتمع البربري ((عاهة فردانية لا تداوي)) فان هذه الفوضى بعكس أن تكون صيغة ثابتة ، فانها ظهرت في فترات محدودة . تناسب البعض منها تطور تدخلات أجنبية اشتغلت بزيادة وخلق هذه الفوضى لتضمن هيمنتها . فكان يوءدى غالبا لعب الصف هذا الى تحكيم لا الى نزاع لان الاشخاص والجماعات المتنازعة بصفة مباشرة تجد نفسها داخلية في عقر مجامع اوسع كانت تخفف اضطرامها وتضمن لها مع ذلك مساعدتها . ساد ((السلم البربري)) (٢) (هـ . تراس) في أزمان طويلة على جهات واسعة . ان قوة الاحساسات المساواتية والديمقراطية وبغض كل اضطهاد والاخلاص للقسم وللطون الصغير ، وجهاز الصف أمور قد ضمنت لكل مجمع الاستقلال والهدوء . كان المجتمع البربري يجد التوازن والسلم في التجزئة .

كان هذا النظام السياسي والاجتماعي موجودا في أجزاء شاسعة للمغرب عشية الغزو الاستعماري وتشهد وجودها في فترة القرون المتوسطة ، عناصر تاريخية متنوعة ، ان الفرضية التي أدلى بها ستيفان فول والتي ترى أن ملامح المجتمع البربري المعاصر تشبه التنظيم البربري القديمة هي بلا شك مفيدة وقرينة من الحق . فهي لا تسمح رغم ذلك باستنتاج خلاصة الجمودية البربرية .

ومع ذلك فان عددا من المؤلفين لم يحرموا أنفسهم من ذلك : ((ان المغرب لا يتطور أبدا)) (١ . ف . قتيبي) (٣) ان البرابر هم من بين مجاوري البحر الابيض المتوسط كلهم الذين يشتد عنادهم واصرارهم على حالتهم الاجتماعية)) (٤) .

ان البربر قد يكون ، لاثباتا فقط ، بل كذلك بدائيا بثبات :

((ان المغربي ، من بين العناصر البيضة المتوسطية ، يمثل بالتأكيد المتأخر الذي بقي بعيدا في المؤخر)) ذلك كتبه أ . ف . قتيبي الذي يضيف في الخلاصة : ((ليس لهذا العنصر أى فردية ايجابية)) (٥) .

(٢) تاريخ المغرب الاقصى ١٩٥٠ ص : ٣٠ - ٣٥ .

(٣) ماضي افريقيا الشمالية . ص : ١٠٩ .

(٤) تاريخ شمال افريقيا القديم . ج ١ - ص : ٢٥ .

(٥) ماضي افريقيا الشمالية . ص ١٠ و ص : ٢٥ .

ليست هذه الاحكام خالية من نية خفية : فالبربري الثابت في كيفية معيشته البدائية، عاجز عن كل ابتكار وليس له التقليد المثل الذي يعطيه له سيد اجنبي :

((لما عجز البربري عن الفهم صار كذلك عاجزا عن متابعة المنهج الذي ظهر فيه كانه قبل أن يدل عليه . وبمجرد ما تنتهي السيطرة الاجنبية فان البربري يشتد لتبني طبائع سيد جديد بنفس السرعة التي نسي بها طبائع الافديمين ؟ فان بقي وحده فان فترة الحضارة الاجنبية تتلوها فترة جديدة في التوحش . (٦)

يعرف قاستون بوتول معضلة شمال افريقيا المزمنة في عبارات مقتضبة : ((حضارة وتبعية أو حرية وتوحش)) (٧) اقل ما يمكن أن يقال هو أن هذه الاحكام المختلفة ليست نزيهة . ان فرضية ستيفان قزال لا يمكن اثباتها الا اذا اقتضرت على تشبه برابر العصور القديمة والبرابر الذين ابقاهم الانعزال في حالة اقتصادية واجتماعية لم تتطور الا قليلا وعددهم صغير . فلا يمكن في حالة من الاحوال أن يقتصر الحدث البربري على هذه المخلفات . لقد عرف البرابر في الماضي أشكالا من التنظيمات السياسية والاجتماعية أعلى . فانهم استطاعوا أن يخلقوا امبراطوريات وأن يبلغوا في بعض العصور مستوى حضارة كانت أوربا جديدة بأن تحسدهم ، عليها يجب على كل تأمل جدي بهم مجموع تحقيقات الشعوب البربرية غير تاريخهم الطويل أن يفكر ، لافي تحقيقات السكان الذين استمروا في ممارسة اللغة البربرية فقط بل كذلك في تحقيقات البرابر الذين صاروا ينطقون بالعربية . فان كانت شمال افريقيا تعرض في عصر قريب جهات عديدة غير متطورة ، فان هذه المخلفات ليست مدينة ((لجمودية عنصرية)) لكنها راجعة لاسباب جغرافية وتاريخية معينة على الخصوص .

ان السكان البرابر المعربة بعيدة كل البعد عن أن تقتصر على محاكات خسية في ظل سيطرة اجنبية وقد استطاعوا في القرون الوسطى على الخصوص أن يطوروا في الاستقلال حضارة خاصة بالمغرب ولو أنها عربية في تعبيرها كانت تجمع بين العظامة والخصوبة ابتكارا قويا . فطالما نسب الى البرابر وحدهم ما حققوه في الجهات المبعدة وعهود الانعزال والصعوبة . يليق أن يحكم على قيمتهم من خلال نجاحاتهم كذلك .

(٦) هـ . باستي : دراسة حول أدب البرابر . ص : ٢٩

(٧) تمهيد للطبعة الثانية لترجمة مقدمة ابن خلدون .

فالأحكام الحاسمة التي أجريت على البرابر لا تقتصر على اعلان بدائيتهم
الثابتة . فهم كذلك محتلون الى الابد (قوتيي) .

الى ابعد ما يمكن الرجوع الى تاريخ شمال افريقيا ، فيلاحظ ان كل شيء
يجري كما لو كانت متأثرة بعدم قدرة راجعة فطريا الى الاستقلال . (٨)

بهذه السطور وبعد فاتحة مخصصة للجغرافية وللتاريخ القديم ، تبدأ دراسة
تاريخ شمال افريقيا في كتاب ش . ا . جليان .

الى ابعد ما يمكن الرجوع للماضي ، (فيما كتبه ا . ف . قتيي ، فاننا
نلاحظ تسلسلا غير منقطع من التسلطات الاجنبية : فالفرنسيون قد جاؤوا بعد
الأتراك الذين جاؤوا بعد العرب الذين جاؤوا بعد البيزنطيين الذين جاؤوا
بعد الوندال الذين جاؤوا بعد الرومان الذين جاؤوا بعد القرطاجيون . ويلاحظ
ان الفاتح مهما كان يبقى سيد المغرب الى ان يطرد من طرف الفاتح الجديد الذي
يخلفه . لم يستطع السكان الاصليون ابدا ان يطردوا سيدهم . (٩)

يتساءل كيف تعرض جامعي لامع لكتابة هذا النسيج من التزويرات الفضة
التي ليست خالية من التأثير في رأي يجهل تمام الجهل تاريخ المغرب . يقدم
ا . ف . قتيي هذه التسلطات كأنها جاءت تتعاقب ، الواحدة بعد الاخرى على
مساحة البلاد كلها . والحال ان الرومان والوندال والبيزنطيين لم يحتلوا على
الاكثر الا ثلث مساحة المغرب وزيادة على ذلك فان هذا الاوج كان قصير المدة .
اكتفى القرطاجيون بشمال تونس الحالية وبيعض المهابط المينائية . لم تستعمل
حكومة الاسنانة الاسلطة بعيدة على الجزائر وتونس فقط . فهذه التسلطات الاجنبية
المحدودة جدا مكانيا كانت بعيدة كل البعد عن ان تتعاقب الواحدة بعد الاخرى
مباشرة .

فهكذا الرومان لم يضموا الا جزءا من اقاليم الجزائر الحالية وذلك ، مدة
قرنين بعد سقوط قرطاج التي لم تحتلها ابدا . ان السيطرة السياسية على المغرب
من طرف الامبراطورية العربية كانت في الحقيقة قصيرة جدا . دامت خمسين سنة

(٨) تاريخ شمال افريقيا الطبعة الثانية ١٩٥١ من : ٢٨

(٩) ماضي افريقيا الشمالية . ص : ٢٤

في المغرب الأقصى الذي منذ ذلك الوقت صار مستقلا من القرن السابع الى مطلع القرن العشرين . فيما يخص الجزائر أكثر من سبعة قرون تفصل بين آخر تسلط خلفاء بغداد واقامة سيادة سلطان الاستانة ؟ انها لتفاهة ؟

فتطبيق مبدأ الاستقرار على تقدم المغرب التاريخي هو انكار التاريخ نفسه . شرح الحوادث التي طبعت ماضي شمال افريقيا باستحضار الخصائص النفسية المزعومة لدى البربري الابدی هو انكار كل تفكير علمي وهو يؤدي بسرعة الى احكام ذات لون عنصري .

وبالعكس ، من الباطل ان يراد تبين وجود أمة جزائرية في ماض قريب أو بعيد . من المؤكل أن اقليم الجزائر الحالية عرف أشكال تضامن بين بعض السكان الذين احتلوه . ومن دون أن يستطاع اعطاؤها اسم الامة فان هذه الاشكال للتنظيم السياسي تظهر كأنها توءلف رغم صروف الدهر ، طلائع التشكيلات السياسية المتطورة أكثر . كان لبعض العصور نتيجة تكتل جماعات مختلفة من سكان توزعوا في ظروف أخرى . زيادة على ذلك فان السكان الذين عمروا افريقيا الشمالية الوسطى قد تصرفوا منذ العصور المتأخرة جدا ، بكيفية مبتكرة تجاه السكان الذين احتلوا باقي المغرب وهذا رغم مشابهاتهم وتضامنهم المشتركة . تقل العصور التي لم تحقق هذه الفردية في الجزء الاوسط من افريقيا الشمالية بمركز جذب الاقتصادي وبنظام سياسي مستقر وواسع تقريبا . تعاقبت داخل هذا الاطار المكاني ، دول هامة تكونت وبرزت من أعلى منظمات سياسية أهون وأكثر تفككا . كونت كل واحدة من هذه الدول ، في وقتها ورغم تغيرية نسبية للتمركز ، مركز جاذبية حقيقيا للجزء الاوسط من افريقيا الشمالية .

٢ - الممالك البربرية القديمة

توحيد نوميديا

ترجع المحاولة الاولى للتوحيد السياسي للجزء الاوسط من افريقيا الشمالية الى العصور القديمة ، تطور بين الاقاليم المجاورة لملوية غربا وللنواحي المحلة من طرف القرطاجيين شرقا ، أي في اطار اقليمي مجاور لاقليم الجزائر الحالية ، أشهر الممالك البربرية وأمتن ممالك افريقيا الشمالية القديمة ، ابتداء من القرن الثالث قبل عهدنا .

لعدم توافر العناصر التاريخية ، لا يمكن الاطلاع على الكيفيات التي أدت الى تكوين مملكتين بربريتين كبيرتين اقتسما هذه البقاع ابتداء من منطقتا قبليية :

مملكة المزاسيل غربا يمتد من المولوية الى نهر امباسافة (الرومال الحالي) وكانت تعد مدينتين ملكيتين عظيمتين : سيقا (في ناحية نمر الحالية) وبالصومس سرا (قسنطينة الحالية) . تحتل شرقا مملكة الماسيل اقاليم - يختصرها التوسع القرطاجي . تظهر هذه الممالك على شكل اتحاديات قبائل يرأسها قائد حرب مشترك الاقليد تشبه سلطاته (مازالت محدودة ما) سلطات بازيلوس اليونان في عهد هوميروس . فظهور القطع النفذية التي أصدرها سيفاقس ، اقليد المزاسيل في آخر القرن الثالث ، كانه يدل على تغييرات اقتصادية هامة والسير النفدي يتدخل اقتصادات مازالت مغلقة جدا .

ينتم هذا العصر كذلك بنوع من عدد المحاولات السياسية لم تعرف والتي أدت الى تكوين دولة واسعة : نوميديا . ظن سيفاقس انه يستطيع تحقيق هذا المشروع عندما سمح له القرطاجيون الذين نالهم الضعف الراغبون في التعلق بحليف قوي ان يسئولي على مملكة الماسيل عند موت ملكها وذلك عند الخروج من الحرب القرطاجية الاولى . دامت هذه المملكة الواسعة وقتا قصيرا . وفلا شن ماسينيسا ، أحد أبناء ملك الماسيل المتوفي ، الحرب ضد سيفاقس وحلفائه القرطاجيين . كيف كانت القوى التي تصرف بها ماسينيسا ؟ لم يحق له ان يطالب بالارث الملكي بسبب النظام الابوي الذي كان أساس المبدأ السلالي والذي كان يجعل من أحد أعمامه المطالب الشرعي الوحيد . يظهر ان ماسينيسا استفاد من تأييد شعبي قوي . فان استيلاء ارستقراطية التجار القرطاجيين على مكاتب المصراف الساحلية وعلى المعارض الداخلية ، كان يشكو منه السكان المتفتحون على التجارة . مهما يكن من أمر فان البرابر ثاروا عدة مرات ضد القرطاجيين (وبالصومس ابان ثورة المرتزقة المشهورة) . ومن جهة أخرى فان ماسينيسا ، رغم ارتباطاته الشعوبية القرطاجية قد قبل خلال الحرب القرطاجية الثانية (٢٠٢ - ٢١٨) تحالف الرومان ذوي القوة البعيدة الظاهرة في شكل أقل خطورة من قوة سيفاقس وقرطاج . بعدما تغلب ماسينيسا على خصمه فانه دخل سرتا التي أصبحت عاصمته (٢٠٣) وكان المنتصر الحقيقي على جنبيال في زاما (٢٠٢) .

وحد اذن ماسينيسا مملكة واسعة تمتد من ملوية الى تباركة وضم الى هذا المجموع المفكك من الاستيلاء القرطاجي المصارف الساحلية التي سوف تسمح توسع البلاد التجاري . أقام ماسينيسا دولة بدأ سكانها اكتساب وحدة عجيبة رغم احتفاظهم بمظاهر عديدة للتنظيم القبلي . ثم اتضحت في هذه الفترة من الزمن عبارتا نوميد ونوميديا لتدلا على دولة معرفة ، بعدما كانتا الى ذلك الوقت

مستعملتين في معنى مبهم . أما حدوده فتتناسب بشكل عجيب حدود الجزائر الحالية ، على الأقل في جهتها الشمالية وكانت جهات السهوب الجنوبية داخلة في ذلك الوقت في ملك الجيتول الواسع والتي تمتد من جنوب المغرب الأقصى الى تريبوليتان .

هل يجب التعجب من وجود هذه الوحدة النوميديّة في القرن الثالث ، سلف وحدة الشعب الجزائري ؟ لقد أشار مؤرخون مختلفون ومن بينهم كامي جليان الى وجود وحدة قلوازية منذ القرن السابع ؟ ليس للوحدة النوميديّة شيء عجيب . من المؤكد أنها نتيجة بعض الاتفاق مع الظروف الطبيعية ، في النصب الاوفر . يحدها جنوبا زحف الصحراء الذي يدرك البحر في مصب مولوية . وشرقا يكون تساتل المرتفعات التلية والاطلسية تحديدا جليا بين السهول التي تمتد من الجهتين . فهذه الوحدة النوميديّة آتية كذلك منذ هذا العصر ، من تفاضل تاريخي مطبوع بين الاجزاء الكبيرة التي تؤولف افريقيا الشمالية . كانت الاقاليم التي تكون اليوم تونس مغيرة كثيرا بسبب أربعة قرون من الاحتلال القرطاجي وكانت تختلف جليا عن نوميديا - وغربا بقي المغرب الأقصى بعيدا عن التيارات المالية والتجارية (لم تكن المصارف القرطاجية موجودة في الحقيقة الا على الساحل المتوسط . وفي عدد أقل كثيرا على السواحل النوميديّة) وبسبب فقد هذه العوامل للتوحيد والترقي السياسي كانت وحدته بلاشك قليلة الاثر .

لم تعرف مملكة " المور " الا قليلا . وبين هذين الطرفين كانت اجزاء نوميديا المختلفة مندمجة بكفاية في العلاقات التجارية الى حد جعلتها تعرف تطور عوامل الوحدة الشديدة ومن دون أن تتشبه بالاقاليم المحتلة من طرف القرطاجيين . أحسن براهين وجود هذه الوحدة النوميديّة هو العناد الذي عمل به الروم على تقسيمها وعلى اعتبار كل محاولة اعادة التوحيد كتهديد لا يطاق .

اقتصاد متطور قديما

فان تأليف هذه الوحدة النوميديّة ليست راجعة كما يعتقد كثيرا ، الى شخصية ماسينيوس وحدها . من الاكيد أنه كان ملكا عظيما جدا ومنظما عجيبا . لكن عبقريته ارتكزت بلاشك وبالخصوص على فهم ومعرفة استعمال الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعهد . يستطيع ماسينيوس أن يؤولف دولته بسبب مصادفة تاريخية تتسم بتحليل الاشكال الجماعية القبلية وبظهور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية أكثر تطورا . تعجب المؤرخون القدماء من أهمية التحولات الاقتصادية التي عرفت

نوميديا . بناء على
آثار ماسينيوس ،
كلمة نوميدي التي
لكن هذه العلاقة
(فقط) من البدو

أدلى ستيفان
الشمالية سكانا ي
تدل على البدو ،
العدد من هؤلاء
كانت متطورة في
أن يذكر الانتقال
الأقل أن زراعة
كثيرا ، أن المؤرخ
ويبالغون خصوصيتها
الصيغان . (لقد
جهة أخرى كانت
للزراعة فان تربية
يعتقد أنه لا يمكن

وعكس لنظري
التربية للمواشي كما
هيدروليكية هامة
الوحيد كما يرضى

فهذه التطور
في البوادي بدأت
المدن والمعارض
لهذا العهد . فقد
الاحتكار القرطاجي

(١٠) ستيفان قزال

نوميديا . بناء على نصوص سترابون وبوليب ، احتفظ بعض الكتاب العصريين من آثار ماسينيما ، تحضير البدو كما كان النوميد (التي) الى ذلك الوقت . لاشك أن كلمة نوميد التي ظهرت منذ القرن الخامس ، آتية من كلمة يونانية معناها بدوي . لكن هذه العلاقة ليس معناها أن السكان المدعويين بهذه العبارة كانوا يتكونون (فقط) من البدو فحسب .

أدلى ستيفان قزال بالفرضية النبيهة التي تجعل اليونان قد وجدوا في افريقيا الشمالية سكانا يلقب بعضهم بعضا بكلمة بربر القريبة من الكلمة اليونانية التي تدل على البدو ، فراحوا يدمجون الكلمتين في تجنيس أسهل ولاسيما أن بعض العدد من هؤلاء الافارقة كانوا رعاة . تشير نصوص كثيرة وآثار الى أن زراعة الحبوب كانت متطورة في نوميديا قبل القرن الثالث . فان كان بلاشك من الامر المفرط أن يذكر الانتقال الفوري من نوميد - بدو الى حضر - مزارعين ، فانه يتأكد على الأقل أن زراعة الحبوب تطورت كثيرا في ذلك الوقت . قترقي تسويق هذه الغلات كثيرا ، ان المؤرخين القدماء يمجدون عظمة انتاج القمح والشعير في نوميديا وببالبون خصوصيتها . صدر ماسينيما الحبوب منذ القرن الثاني بمئات الالاف من الصيعان . (لقد بلغت البضائع المصدرة المليون نفسه من الصيعان سنويا) . ومن جهة أخرى كانت بساتين الفواكه والزيتون تحتل مساحات شاسعة . رغم هذا التطور للزراعة فان تربية المواشي كانت قد بقيت هامة الى حد أن " بوليس " ((كان يعتقد أنه لا يمكن العثور على شيء مماثل في كل باقي الارض)) .

وعكسا لنظرية فاحشة مبنية على معارضة أبدية بين الرعاة والحضر ، فان هذه التربية للمواشي كانتا بقيت منسجمة مع النشاطات الزراعية (١٠) . تحققت أعمال هيدروليكية هامة أسندت خطأ للرومان . هكذا ازدهار نوميديا لم يكن عمل روما الوحيد كما يرضى بتكراره مرارا .

فهذه التطورات التي عرفها الانتاج قد رافقتها وحفزتها تطورات التجارة . في البوادي بدأت الاسواق القائمة في تاريخ منظم تلعب دورا هاما . غير أن تطور المدن والمعارض الكبيرة التي كانت تقام في بعض الاوقات ، كانت الميزة الاساسية لهذا العهد . فقد ازدهرت التجارة التي تحررت من العوائق التي كان يفرضها الاحتكار القرطاجي وقد يعثر حاليا على النقود النوميديية في اسبانيا وفرنسا

(١٠) ستيفان قزال : الكتاب المذكور سابقا . ص : ١٧٥ - ١٧٦

وايطاليا . كانت القطع النقدية لاثينة وروندس واسانيا ومارسليا واليونان وروما تتهاطل على أسواق نوميديا تسديدا لتصدير القمح والصوف والخيول والعبيد والعاج والحجارات النفيسة والرخام والحيوانات المفترسة المعدة للالعاب السيرك . كان التجار اليونانيون الايطاليون والاسبانيون يتلاقون في عدد كبير في المدن الرئيسية التي كانت كثيرة وهامة . فانها آلت الاس التي سوف يبني عليها الرومانيون التطور الاساسي لشبكتهم المدنية . كانت بعض هذه المدن الموجودة على الساحل من تاسيس فينيقي أو قرطاجي لكن البعض الاخرى كانت نوميديية بنوع خاص أشهرها : سيقه ، بول (شرشال في المستقبل) سالدای (بجاية) ، اعظمها ذات المعارض التي كانت تجذب البدو الصحراويين . كان يفتخر برفاهيتها وأهمية مشاغلها ومستودعاتها وقصورها . وحسب سترابون كانت سرتا والقرى المجاورة لها ، قادرة زمتا ما بعد سلطان ماسينيسا ، على تقديم ١٠ ٠٠٠ فارسا و ٢٠ ٠٠٠ جنديا ماشيا وهي أعداد تفترض من ١٥٠ ٠٠٠ الى ١٨٠ ٠٠٠ نسمة . كانت هذه المدن متأثرة على الخصوص بالحضارة القرطاجية التي كانت بعيدة من أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالهيمنة السياسية لكن انتشرت من حركة مستقلة بعيدة جدا عن الاقاليم القرطاجية - فكان هذه الحضارة القرطاجية قد ((تجنست)) رغم أصولها الشرقية البعيدة وصارت في القرن الثالث والثاني تركيا لامعا للعناصر الشرقية القديمة وللعناصر البربرية المتعددة في المدينة . مثال ذلك " بعل حمون " أهم آلهتها نتيجة انضمام " البعل " الفينيقي الى الحمون البربري وليس هذا أقل مثال أو المثال الوحيد لهذا الانضمام . لقد تكونت اذن في نوميديا حضارة قرطاجية - بربرية حقيقية دامت في تطورها زمتا بعيدا بعد هدم قرطاج . لجأ القرطاجيون الفارون في عدد كبير الى مدن نوميديا . فاسترجع الملوك النوميديون مكتبات قرطاج . فقد عرف هذا التأثير القرطاجي مدة أكثر من عشر قرون أي في مدة أكثر بمرتين من المدة التي طابعتها عمل روما . لقد بقيت هذه الاخيرة بقوة الاشياء قوة أجنبية في حين أن المدينة القرطاجية صارت مدينة افريقيا الشمالية . دامت هذه الحضارة القرطاجية - البربرية (المطبوعة من بين أمور شتى بطابع اللغة) كثيرا الى العصور الاخيرة من الهيمنة الرومانية . وزيادة على ذلك كانت العلاقات بين نوميديا واليونان نشيطة جدا . فقد انضم الى التحار ، كتاب وعلماء جذبهم بلاط سرتا . هكذا لم تنتظر الحضارة والثقافة الهيمنة الرومانية لتأخذا انطلاقهما في نوميديا المستقلة .

تنظيم دولة ملكية

رافقت هذه التغييرات الاقتصادية والثقافية تغييرات سياسية . يظهر أن انشغال ماسينيسا الرئيسي هو تدعيم السلطة الملكية واخراجها من القيود القبلية . احدى

الوسائل الناجعة
القبيلة المشتركة ،
ودبودور دي سي
مماثلة لكل من أبناء
شروات شخصية أخرى
العجيبة من الرخا
بفضل مسحوبات
الرئيسيون .

سمحت هذه
القبيلة واستقلال
وحسب بوليب عدد
الملكية والقبائل
اسبانيون ، ثراسي ،
القدماء على تنظ
تستودع كميات عد
وبالضبط فان شر
هامة . لقد دهش
الملوك النوميدي ،
دبلوماسيتهم .

كان الملك
اليونان ، محاطا
تطوير العلاقات
مقام مستشارين
أبناء الرؤساء
من بين بنات العا

أقام ماسينيسا
الشرقيين وذلك
من الممكن أن تك
قرب الجزائر العا

الوسائل الناجعة هي تكوين سلطة اقتصادية بين أيدي الملك المحتفظ لارزاق القبيلة المشتركة، بشكل ملكية شخصية منفصلة عنها . كان ماسينيسا ، حسب بوليب وديودور دي سيسيل يستثمر شخصا منطقة بلغ اتساعه حدا سمح له أن يترك يعد مماته لكل من أبنائه الخمسين ٩٠٠ هكتارا تقريبا . كان ماسينيسا ومن خلفه يمتلكون ثروات شخصية أخرى مثل المحجرة الملكية في " شميثو " حيث كان يقتلع الانواع العجيبة من الرخام النوميدي التي كانت تباع بثمان غال في ذلك الوقت . وأخيرا بفضل مسحويات الضرائب المدفوعة عينا كان الملوك النوميديون تجار البلاد الرئيسيون .

سمحت هذه القوة الاقتصادية الملكية تأسيس دولة مبنية بعيدا عن الذاتيات القبلية واستقلال المدن التجارية - أقيم جيش قوى بلغ سنة ١٥٠ قبل المسيح وحسب بوليب عددا دائما جاوز ٥٠.٠٠٠ رجلا (من الممكن أن يكون أعضاء القبيلة الملكية والقبائل المنخرطة) منضمين الى جماعات المرتقة الا جانب (ليقور ، اسانيون ، ثراس ، قولوا) والسوق العسكرية التي كانت تقام مؤقتا . سطر المؤرخون القداماء على تنظيم هذا الجيش وأخبروا عن وجود معازل ملكية حيث كانت تستودع كميات عظيمة من الحبوب وأموال كثيرة تحت حراسة حاميات هامة - وبالضبط فان شرط قوة عسكرية كهذه هو تنظيم جهاز ضريبي يضمن للملك أموالا هامة . لقد دهش الرومان لا من أهمية مصدرات الحبوب فقط التي يقوم بها الملوك النوميدي ، بل كذلك من قيمة الاموال التي كانت تحت تصرفهم لتسهيل عمل دبلوماسيتهم .

كان الملك يعيش في قصور واسعة وفاخرة مكتسبا التاج مقلدا بذلك ملوك اليونان ، محاطا بتدجن عديد وبلاط حقيقي . يظهر أن الملك قد اجتهد في تطوير العلاقات الشخصية بينه وبين أصدقائه ، بين رؤساء قبائل كبيرة قائمة مقام مستشارين ووزراء وذلك بمضرة الارتباطات القبلية - وكذلك كان عدد ممن أبناء الرؤساء يخدمون في حرس الملك الشخصي الذي كان يختار زوجاته العديدة من بين بنات العائلات الكبيرة .

أقام ماسينيسا ومن خلفه عبادة الالهة الملكية مقلدين بذلك الملوك الشرقيين وذلك لا من أجل الابتذال بل لتدعيم سلطتهم السياسية ولتمتين الدولة . من الممكن أن تكون المباني الضخمة كالمدرسن قرب باتنة أو ((ضريح المسيحية)) قرب الجزائر العاصمة ، مدافن ملكية تشهد على قوة هؤلاء الملوك البرابر - وأخيرا

اهتم جهد تدعيم الدولة بتغيير النظام السلالي - كانت الملكية الى ذلك الوقت تنتمي الى جماعة نساء وكانت مباشرة من طرف أقدمهم . فالاستيلاء على الحكم من طرف ماسينيسا كان مضادا لهذه القاعدة - يظهر أنه اجتهد في ضمان خلافة الملك الى خلف على اختياره . فرغم صعوبات عديدة استرجع خلفاؤه هذه المحاولة في مرات عديدة .

قد أضاف ماسينيسا الى هذه الاعمال الداخلية ما دعي ((مشروعه العظيم)) : الاستيلاء على أقاليم غنية مكللا الصرح الذي بدأ تشييده بكسب قرطاج . فكان ذلك كما كتبه تيت ليف ارجاع ((افريقيا الى الافارقة)) - كان من فائدة روما موقتا أن يرتقي ماسينيسا ولذلك شاهدت ترقيات الملك النوميدى بانتباه - كانت قرطاج ، بسبب اتفاقاتها لا تستطيع أن تدافع على نفسها بلا حصول على موافقة روما . نشبت الحرب رغم ذلك سنة ١٥٠ بين نوميديا وقرطاج انهزمت - فكسان ماسينيسا على وشك الانتصار وكان في قرطاج حزب بربرى قوى مؤيد الحاق المدينة بنوميديا . فعزمت روما حينئذ القضاء على قرطاج لمنع تحقيق هذا المشروع الخطير جدا بالنسبة لتوسعاتها المحتملة رغم أنها لم تعد منافسة مهددة لها . فلم يكتف ماسينيسا بسخطه ورفض محالفتها . كأنه شرع في مفاوضات مع قرطاج فاذا به يتوفى مسنا جدا سنة ١٤٨ . يعين القضاء على المدينة القرطاجية (١٤٦) بداية الاستيلاء الروماني على افريقيا .

الفصل الثاني

شمال افريقيا الوسطى من القرن الاول قبل المسيح الى القرن الثامن

١ - الهيمنة الرومانية وتدهورها :

كان نظامها اقصى من فوضاها الاكثر شدة وكان المتوحشون الذين يطاردون من طرفه ليحمي المواطنين وكان هؤلاء ينتظرونه كمنقذين .

افقار عام ، تفهقر التجارة والعمل اليدوى والفن ، ثم نقصان السكان وانحلال المدن وعودة الزراعة الى حالة اسفل ، كذلك كانت نتيجة الهيمنة الرومانية العامة .

تقسيم نوميديا

نالت الدبلوماسية الرومانية نجاحا هاما قبل سقوط قرطاج بوصولها الى ان مملكة نوميديا ستقسم بين ورثة ثلاثة - أحدهم ميسيسا (١١٨ - ١٤٨) الذى استطاع أن يعيد توحيد المملكة راجعا الى سياسة أبيه - لكن عند موته ارتكزت الدبلوماسية الرومانية على تنافس المطالبين بالعرش وعلى مصالح رؤساء القبائل الكبار المشغولين بتحاشي عودة ظهور سلطة مركزية قوية جدا فنالت من جديد تقسيم المملكة - فهذا الاهتمام بابقاء تجزئة نوميديا بلغ حدا جعل روما لا تتردد في استعمال الوسائل القصوى - ان المبرر الوحيد الذى كان للرومان في شن الحرب ضد يوغرطا (١٠٦ - ١٠٩) الذى كان رغم ذلك ضابطا في جيوشهم هو أنه استرجع من جديد الوحدة النوميديا - فلم تتمكن الحرب التي قام بها في ظروف صعبة وهو منفي الا بفضل تأييد شعبي .

سارع الرومان الى تقسيم نوميديا بعد انتصارهم . فأعطوا القسم الغربي منها الى بوخوس ملك موريطانيا (وهو الذى سمح لها القاء القبض على يوغرطا)

وقسموا الجزء الشرقي الى مملكتين متنافستين وتابعتين لهما . رغم ذلك استطاع حيارباس سنة ٨٠ بفضل اضطرابات الجمهورية ، أن يحقق توحيدا عابرا . ولما أراد قيصر القضاء على كل جرثوم من شأنه أن تلتف حوله من جديد الوحدة النوميدية التي تظهر كأنها خشية روما الكبرى في افريقيا ، فانه ألحق الجزء الاوسط من نوميديا بموريطانيا التي صارت محمية طيبة ونوميديا الشرقية بمقاطعة افريقيا (اقاليم قرطاجية قديمة ضمتها روما اليها سنة ١٤٦) .

هكذا رغم تصرف الشخصيات القوية كشخصية ماسينيسا وميسيسا ويوغرطا فانه لم يكف الوقت لنوميديا كي تدعم وتمتن السلطة الملكية بعد انتهاء الهيمنة القرطاجية - فان الرومان قد استعملوا التنظيم القبلي القديم لتفجير الدولة - بل اعتبروا أنفسهم في بعض الظروف مدافعين عن ((الحريات البربرية)) أو عن حقوق رؤساء القبيلة الكبار ضد السلطة الملكية التي دمروها - تحاشت روما مدة طويلة أن تظهر أنها غازية بصفة مباشرة ، خوفا من رجفة عامة للنوميد ضد هيمنة أجنبية كان التهديد بها البين قادرا على تلطيف الفتى - فانها حجبت عملها وراء انقياد الملوك الذين هم مدينون للجيش الروماني فيما يخص عرشهم ، ومن جهة أخرى فان روما لم تتردد في مصالحنة رؤساء القبيلة بمنحهم منافع وافرة بتعيينهم ((ولاة)) و ((أمراء)) وبالسماح لهم أحيانا أخذ لقب ملك وبممارسة سلطة جائرة ضد رعييتهم . فانه طالما ساعدت روما هؤلاء الاعيان على احتلال الاراضي الجماعية كما استعانت بعد ذلك بالارستقراطية البلدية في تطوير تعمير بلاد البرابر (١) بلا اهتمام بالجموع الاهلية .

هكذا استطاعت الهيمنة الرومانية أن تتوطد تدريجيا بفضل تواطؤ رؤساء القبيلة الذين تحولوا الى كبار الملاكين العقاريين . فكان على هؤلاء أن يؤيدوا بكل قواهم سلطة الدولة الرومانية للاحتفاظ بفوائدهم .

الاستعمار الروماني

تراجع اقتصادي واجتماعي عهد الاستعمار الروماني هو جزء تاريخ افريقيا الشمالية الذي ركز عليه المؤرخون الفرنسيون بحوثهم . لاشك أنهم بسبب

(١) شارل أندري جليان : تاريخ افريقيا الشمالية جزء ١ .

تضلعهم في الدراسات الرومانية قد احتذبوا من طرف المماثلات التي يعرضها هذا الجزء من ماضي البربرية مع تاريخ العصور القديمة الأوروبية، لكن هذا الايثار هو كذلك عاقبة الاهتمام المستمر الذي شغل السياسة الاستعمارية الفرنسية في العثور على حلول وهو اشهار وتبرير الاستعمار الروماني اجتهد في تمحيدهما الى الحد الاقصى - لاشك أن حب الاطلاع على العصور القديمة الرومانية قد ظهر قبل ١٨٣٠ لكن ديرو دي لامال كان قد نشر منذ ١٨٥٢ الكتاب الجزائري أو تاريخ حروب الرومان والبرنطيين والوندال. كان عنوانه الفرعي يشير بالكفاية الى الممارسة التطبيقية التي كانت تقصد فيها يخص العصور القديمة : ((فحص الوسائل المسعملة قديما لفتح واخضاع جزء افريقيا الشمالية المدعو اليوم الجزائر)).

قد صار ((السلم الروماني)) و ((ازدهار)) افريقيا الرومانية الاماكن العامة التي يلذ منها للخطباء وللصحافيين أن يصفوا بكل تلذذ المشهد الرائع الذي كان سبق أن عرضته الامبراطورية الرومانية ((الوطن الوحيد . المدرسة العليا لملايين الرجال تحت قانون امبراطور مقدس)) . بلغ هذا التعجب حدا يسمح التساؤل : ألم تدفع الفرنسيين على انكار جزء كامل من تاريخهم الوطني .

فلم يتمكن في الواقع اظهار مضرات الهيمنة الرومانية في بلاد القبول (فرنسا قديما) بدون أن تمس بصفة غير مباشرة . سمعة تصرف روما في افريقيا الشمالية - فان كان بعض المؤرخين مثل كامبي جلمان قد وشوا بذلك ((الهذيان)) الموجود في اكبار ((المتعلقين)) نحو مهمة روما في بلاد القبول ((فرنسا قديما)) ، فليس ذلك ادن بلا سبب .

فلم يوجد بين عصر الاستعمار الروماني في افريقيا الشمالية وعصر الاستعمار الفرنسي الا ((فرون مظلمة)) (قوتبير) .

أكثر من ذلك : ((لم نقم لما دخلنا افريقيا الا باسترجاع مقاطعة فقدتها عالم الاتين . وبصفتنا وارثي روما ، فاننا ندعي بحقوق سقت الاسلام)) كما كنبه لويس برتراند (٢) الاكاديمي الذي أثر بصفه لا ينهاون بها في تطور اديولوجية الاستعمار .

(٢) سانفس مارتيروم .

فان اكبار مهمة روما في افريقيا الشمالية العجيب يدفع مؤلفين كثيرين لايشك في حسن نيتهم ، الى أن ينقصوا من مظاهر المغرب الاسلامي الايجابية التي لا يرونها الا في تركة النعم الرومانية الوحيدة (أعمال هدروليكية ، وبساتين الزيتون وما أشبه ذلك) . غير أن الحقيقة التاريخية بعيدة جدا عن المدح التقريضي لرفاهية افريقيا الرومانية . من الاكيد أن الاستعمار الروماني أدى الى بناء المنشآت والطرق والمدن ، بقي منها آثار مشهدة في كثير من الاحيان . فان عظمة هذه الاعمال ومناستها تناقض تحقيقات العصر الاسلامي التي هي أقل شهرة . لا يجب رغم ذلك أن نرى في هذا الاختلاف نتيجة تفوق الحضارة الرومانية الصريح : لم يكن في متناول الملوك المسلمين الكتل الضخمة من العبيد الذين استعملوا من طرف المشيدين الرومانيين . مهما يكن من أمر فان هذه التحقيقات لا يمكنها أن تشهد في حال من الاحوال برفاهية مجموع البلاد لكن تشهد فقط بتظاهرات ترف أقلية الثروات والرجال .

ان الاستعمار الروماني يظهر قبل كل شيء أنه مبني على استثمار البلاد فهو ابتعد عن أن يؤدى الى تطور الاقتصاد الحقيقي بل سبب بدلا من ذلك انحطاطه . فقد تراجعت افريقيا من زراعة متعددة منسجمة ومن توازن بين زراعة وتربية المواشي الى زراعة أحادية (٣) فلم تتقدم التقنيات كما وقع في كثير من البلدان التي احتلها الرومان بل انحطت لحساب استخدام كتل العبيد الضخمة أدى تجنيدهم الى اختلال خطير للمجتمع .

لا تتسم افريقيا الرومانية باقتصاد متوازن ومزدهر بل بالاستغلال المكسب لثروات البلاد المصدرة بحمولات ضخمة (قمح مخصص لغذاء بطالي العاصمة العاميين) (معادن ، صوف ، خشب ، زيت) من طرف أقلية كبار الملاكين الرومانيين أو برابر تحنسوا لجنس لاتينيا والمهريين .

فلم تتحسن الظروف الاجتماعية هي كذلك فان كان بعض البرابر قد ارتفقوا الى أشكال راقية من الثقافة ، فان الجمهور الكبير تحمل بشكل متغير كبير ظروف حياة أقل من ظروف الماضي . تدهور التنظيم القبلي المشترك تقريبا واستبدل

(٣) شارل أندري جليان : كتاب ذكر سابقا .

بممتلكات ضخمة ذات عمال عبيد أو أرقاء ومعمرين مزارعين بالشراكة، لفائدة العائلة الامبراطورية أو الارستقراطية المشيخية. يظهر نصيب هذه الممتلكات الكبيرة ضخماً.

الم يصرح بلين أن ستة من هؤلاء الملاكين كانوا يملكون وحدهم نصف الافريكة . ومع هؤلاء الملاكين الكبار وجد مزارعون عامون مجمعون في شركات كانت تسيطر أملاك الدولة وكانت تشتري حق قبض الضرائب نظراً لمنفعتهم الشخصية. كان يدور حول هذه الاقلية المحظوظة العاطلة القادرة على بسط ترف عجيب في المدن، كتلة موالي ومهربين والمضاربين والاعيان البرابر بنوا ثروتهم على جثث عملائهم القداماء.

وأخيراً كانت الكتلة الضخمة من الموالي تتألف من مزارعين بالشراكة لا يتحفظون الا بجزء قليل جداً من ثمرات عملهم ومن عمال مزارعين ومن فلاحين بلا أرض وأخيراً من جماعات هامة جداً من العبيد البرابر. يلح بعض المؤلفين في أيامنا هذه على أهمية وعمق ((رومنة)) افريقيا الشمالية. فكانت في الواقع سطحية جداً ولم تكن حقيقية الا بالنسبة للاقلية المحظوظة. زد على ذلك أن روما لم تدع أبداً أنها تدير مباشرة السكان البرابر الذين احتفظوا منظماتهم الاجتماعية، على الأقل نظرياً. ورغم أن مضمونها الاجتماعي قد تغير تماماً (زوال المساواتية القبلية التي حل محلها احتكارات الرؤساء) . فان كانت اللاتينية عظيمة نسبياً في المدن، فان أغلبية السكان لم تقل ذلك، لا بواسطة الدين ولا بالحضارة الرومانية. فانها استمرت في النطق باللغة القرطاجية وفي عبادة آلهتها المألوفة.

فانها اخضعت لكن لم تدمج ولم تحد (٤) لم تتسم اذن شمال افريقيا ابان السيطرة الرومانية بازدهارها الذي لم يظهر الا بالنسبة للاقلية لكن اتسمت بشقاء الجماهير التي زاد استغلال عملها ونظم تنظيمها أحسن. فالافتصاد المزدهر ليس معناه افتصاد مربح بالنسبة لبعض فقط .

ثبات الشخصية النوميديّة

فان كانت هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية توجد ثانية في طواجزها العامة في مجموع افريقيا الرومانية، فان نوميديا القديمة قد عرضت مظاهر طريقة . فان

(٤) ش . أ . جليان : الكتاب المذكور سابقاً .

الأقاليم التي ألغت نوميديا الكبيرة المستقلة احتفظت بفردية عجيبة رغم تقسيمها في موريطانيا السيزارية وفي مقاطعة نوميديا . فانها تناقض غربا موريطانيا التنحيدانية (شمال المغرب الحالي) التي لم تتحمل الا احتلالا رومانيا محدودا ، في الزمن وفي المكان وحيث كانت عواقب الاستعمار ضعيفة جدا نسيا . وشرقا كانت ((افريقيا)) (أى بلاد تونس الحالية) تتألف خصوصا من الأقاليم التي تسهل مراقبتها والتي هي متمدنة جدا حيث التنظيم حسب الممتلكات الكبيرة التي يرجع عهدها الى الزمن القرطاجي والتي استعادت رومانيا . لقد كانت الرومة في هذا الجزء من افريقيا الشمالية أقوى مما كانت في موضع آخر وذلك بسبب دوام الاحتلال الروماني ووجود مجتمع متحول جدا بعد فرون عديدة من السيطرة القرطاجية .

وعلى عكس ذلك كانت موريطانيا السيزارية ومقاطعة نوميديا (نوميديا القديمة) تتسمان باحتلال هام لكن غير تام ومحصور في جهات السهول ذات المدخل السهل . فلم تحتل طبيفا الأوراس والقبائل والورسونيس وكذلك جزءا كبيرا من السهول العليا الوهرانية . فأعطى هذا الحدث وحده جوا خاصا جدا بالبلاد كلها : بحيث الجبال أقاليم حرة أرجع اليها وكلاء روما سكان السهول لكن كانت عمليات التأكيد تستطيع أن تتحدرو منها . كانت هذه الجبال موافد الثورة - امتازت كذلك نوميديا القديمة بحظ وجود وسائل الاستعمار التي هي أكثر عفا على خلاف جهات افريقيا الشمالية الشرقية حيث توجد هبة عقارية قابلة للملك الكبير .

أما في نوميديا فقد اقتضت الحاجة في الجهات المستعمرة مباشرة فكان لا بد من تشتيت الملكية القبلية ومن نزع ملكية القبائل - وعلى عكس ذلك فقد احتفظت القبائل بوجه الاحتمال بتماسكها في الجبال وفي الجهات المستعمرة قليلا . وفي السهول طبقت سياسة ((الاقامة)) ابتداء من عهد تراجان (٩٨ - ١١٧) : أرجع السكان على الاقسام القليلة النخوية - في المزدروعات القبلية لتوزيعها بين شركات ((العشاريين)) وكبار الملاكين - صارت الاقامة - غير كافية ابتداء من عهد ((السيفر)) (١٩٣) فطرد السكان من كل مكان ذي منفعة وأرغموا على اللجوء الى الجبل والصحراء .

فلم تكن مثل هذه الاجراءات مساعدة لابقاء سياسة الحماية ولذلك صارت الهبنة أكثر فعالية . ثم انتقلت مقاطعة نوميديا وموريطانيا من الحماية الى الاستيلاء الذي لم يمرره أى امر سياسي ولا عسكري لكنه أتاح فرصة هجمة كبار

المبتاعين على أراضي الاهالي . كان كاليغولا سنة ٤٠ بعد المسيح قد جذب بتوليحي الى مدينة ليون ملك موريطانيا السيزارية الطيع ثم قتل واستولى على مملكته . فأدت هذه الخديعة الى فتنة خطيرة .

فقد فرضت نوميديا القديمة فرديتها على خلاف الاقاليم الاخرى وذلك باستمرار الاضطرابات والفتن التي نشبت فيها وكانت نتيجة الوسائل التي استعملها الغزو الاستعماري ونتيجة وجود جماعات قبلية متماسكة نسبيا وبقاء أقاليم غير خاضعة داخل البلدان المحمية نفسها من طرف ((الليمس)) (٥) وهي ظروف لم تكن موجودة في الجزئين الاخرين لافريقيا الشمالية . ((فالسلم الروماني)) الذي كثيرا ما يفتخر به اليوم ، المؤسس بعد حروب مرعبة وبعد تنظيم الفوضى داخل المجتمع البربري فانه كان في الحقيقة رعدا مستمرا للمحاولات المتواصلة التي قام بها البربر لاسترجاع أراضيهم واستقلالهم . فان عدد هذه الفتن كبير جدا وتاريخها غير معروف . وقد جاوزت الكثير منها الاطار لتضرم البلاد كلها .

حركات النحر

هكذا يطلعنا تاسيت على التمرد الكبير الذي أداره من ١٧ الى ٢٤ ، تاكفاريناس الهارب النوميدي القديم عن الجندية الرومانية . فانه نظم بواسطة جماعات فوضوية تقريبا جيشا حقيقيا . تجاوزا الفتنة العفوية المنفردة ووجه خطابا ارتساميا ((الى جميع من يفضلون الحرية على العبودية)) وهدد الامبراطور تيمير ((بالحرب الدائمة)) اذا لم ترجع الاراضي المفتصة . فكان قائدا عظيما واستطاع مدة سبع سنوات أن يقوم من الاطلس الى خليج ت في وجه الفرق الاجنبية التي أرغمت على الاستعانة بقوات عسكرية مجتذبة من ((بانوني)) . فقد نشبت ثورات أخرى عظيمة من حين الى آخر زيادة على الاضطراب الذي كانت تنعشه عماليات المتشردين واللصوص نتيجة البؤس والاضطهاد . دامت الثورة التي سببها اغتيال ابنتوليحي والاستيلاء في موريطانيا ست سنوات . فقد نشبت من جديد سنة ٨٥ - ٨٦ لما انتقم السكان من عمليات الاغتصاب التي كانوا يتألمون منها فأشحنوا محصلوا الضرائب وقضوا عليهم . نشبت سنة ١١٨ فتنة أخرى وامتدت من الاطلس الى الاوراس ؟ ورغم تدخل الامبراطور هادريان نفسه على رأس جيوشه ورغم التعزيز الاتي سوريا

(٥) " الليمس " : خط التحصينات التي تحيط بالاقاليم المحتلة من طرف روما .

وبانوني فان الثورة دامت حتى عهد كومود (١٨٠ - ١٩٢) - فقد عرفت أسرة السيفير المالكة، هي كذلك حركت ثورة لم تنقطع أبدا منذ ذلك العصر - فقد ثار سنة ٢٥٣ سكان القبائل الكبرى والصغرى على يد فاراكسن ولم يقض عليها الا سنة ٢٦٢ ولوقت غير طويل لانهم رجعوا الى الكفاح ابتداء من ٢٨٩ وقد أرغم الامبراطور ماكسيميان نفسه الى التدخل لاسترجاع حالة مشوهة من جديد بعض السنوات بعد ذلك. ومنذ ذلك الوقت صارت التخلّيات داخل الجيوش الرومانية متكررة أكثر فأكثر وعلامة احتلال الامن العام والمتزايد أن القرى والمزارع جعلت تتحصن.

هناك حدث أيضا جدير بالملاحظة هو أن الاقاليم التي ألقت نوميديا تنقسم لا بهذه الثورات فقط، لكن بتظاهرات السخط العام الكثيفة كذلك وهذا داخل قسم السكان المرو من نفسه. وبالفعل ابتداء من نهاية القرن الثالث والرابع خاصة لم يقتصر السخط على السكان البرابرة الذين أخرجوا من ترابهم. فقد عرف الملاكون الصغار والمتوسطون (المكونون بفضل تشتيت النظام القبلي وتقدم التجير) والقديما الذين كانوا يملكون قطر التعمير، حالة اقتصادية تتزايد صعوبتها تجاه كبار الملاكين الذين وفر لهم درع الثورات عبيدا بسعر زهيد. فقد سقطت شيئا فشيئا أغلبية الرجال الاحرار بين أيى المقرضين بالربا وكونوا دهماً من عمال الزراعة وفلاحين بلا أرض و ((معمرين)) هم في الحقيقة أرقاء حقيقيون مشدودون الى أرض السيد رغم أنهم أحرار قانونيا. فقد ضخم - ابتداء من القرن الرابع الانتكاس الاقتصادي والتجاري، فصار انحطاط المدن جليا فاشتد الاضطراب النقدي وافقار الرجال الاحرار والاضطرابات السياسية - وكلما زاد انحطاط روما الا وزادت اغتصابتها للرد عن مفعول الفلغرينية التي كانت تقضمها. وكلما زاد انحطاط الزراعة الإيطالية بسبب انهيار المزارعين الصغار الا وزاد تسليم الحبوب المفروضة على افريقيا. ولما كان في إيطاليا عدد هام من كبار الملاكين يجدون مصلحتهم في تطوير تربية المواشي على حساب الزراعات من دون أن يهتموا بالعواقب المأساوية التي تعود على الشعب. فقد شن عمال الزراعة و ((السركنسليون)) (الذين يحومون حول مستودعات الحصاد) اضطرابات اجتماعية خطيرة - فانهم كانوا يرغبون بالقوة الاقوياء على عتق العبيد وعلى التخلي عن ديونهم الربوية.

فكانت التظاهرات الهدىولوجية لهذا السخط هامة في نوميديا على الخصوص: أغرى الدين المسيحي جزء من السكان بسرعة فان انتشاره من القرن الثاني الى مطلع القرن الرابع وهي فترة قد اضهد فيها قد يفسر في وزن كبير بعداوة السكان

للهيمنة الرومانية . زيادة على اغراء هذا الدين الذي كان يؤاسيهم في شقائهم الروحي والبدني ويعطيهم أمل حياة سماوية أحسن . فاعتنق البرابر الدين المسيحي بحسن المعارضة لدين الامبراطورية - وعلى نقض دهما روما فهناك حدث هام وهو أن سكان افريقيا المسيحيين الذين كانوا يعيشون عالة على الدولة التي تقدم لها اعانة مالية ، لم يقبلوا بسهولة تغيير الدين المسيحي الذي صار ديناً رسمياً (٣٨٢) كوسيلة هيمنة بين أيدي الطبقة المالكة والدولة .

فنتج عن ذلك أن الوثنية اتسع ميدانها بحس المعارضة - ومن جهة أخرى فقد انتشرت من بين تظاهرات ابتداعية أخرى (بيللا جيوسية - مانوية) : انشقاق افريقي نموذجيا ، مسيحية حقيقية للمعارضة : الدوناتية فتظاهراتها الأكثر اتساعا وخطورة قد عرفت بها يوميا - وليس هذا صدفة ، فان كانت ذريعة هذا الانشقاق الا هوتية قد تظهر رهيفة فان مجموع مذهبها تعرض اطارا ملائما اديولوجية لمجموع المعارضة . وفعلًا فان علماء الاهوت " الدوناتيين " مستندين الى عرف الصفاء السائد الايام الاولى للمسيحية في وقت الكفاح ضد السلطة الامبراطورية قد عرفوا أساسيا الجماعة الكنيسية بقداصة أعضائها : " ان امتداد الكنيسة الجغرافي لا يهمهم الا قليلا ، شريطة أن يكون مقدسا وكانوا لا يرون في هذه الظروف أي ضمير في أن يقتصر على افريقيا وحدها - فكانوا يبررون هكذا النزاعات نحو الانفصالية السياسية التي من شأنها أن تبرز فيه " . (٦)

ومن جهة أخرى فان البؤساء استعملوا هذا الاهتمام بالقداصة لطلب انعزال الجماعة الكنسية والاجتماعية عن الاقوياء وكبار الممتلكين والمرابين الذين كانوا يعتبرون أشرارا . فان تحالف هؤلاء والدولة والكنيسة الرسمية الموفر لها بالكثير ، فالاضطهادات التي أجرتها الدولة طلبا من الكنيسة ضد " الدوناتيين " نما من جديد الطابع المعارض للانشقاق وخطورته بين الضعفاء .

وعكسا لذلك فان اديولوجية الكنيسة الرسمية كانت تعد مكانا لمصالح الاقوياء تزيد عظمتهم من حسن الى حسن . يكفي أن تعتبر بعض مظاهر نظريات القديس أوغسطين الاجتماعية وهو بربري مرومن ، أسقف هبون (قسرب عنابة) ، النصير

(٦) ج . ب . بريسون (مقاومات دينية ، مقاومات اجتماعية في افريقيا الرومانية)
الفكر رقم : ٦٧ ماي ١٩٥٧

العنيد للكفاح ضد المذهب الدوناتى لنعتبر العداوة التي كانت تواجهها الكنيسة الرسمية بين السكان . فالمبودية بالنسبة للقديس أوغسطين ليست الا عاقبة الاثم ، عقاب المذنب وكفارة الغنى فالفقير الحقيقي هو الفقير في عمق الروح ليس الذى يسأل (بسوم ٨٣) فليست مهمة الكنيسة جعل العبيد أحرارا بل جعلهم طيبين . (بسوم ١٢٤) .

يعترف القديس أوغسطين كم الاغنياء مدينون للمسيح الذى يجعل النظام الحسن في دارهم (بسوم ١٢٤ ، ٧) وانه تابع الدوناتيين والسركونسيلىين النائرين " برأفته " بالتعبير عن ضرورة (صلح مفيد) تقوم به الدولة لارغامهم على الدخول في طريق النظام والتقليدية .

ولذا ليس من العجيب ان يجعل القديس أوغسطين رمز افريقيا الرومانية نفسه . ان الحركة الدوناتية قد تدعت بفضل التدعيم الذى قدمه له " السركونسيلىون " النائرون الذين استطاعوا ان يحملوا بالقوة على تحرير العبيد والغاء الديون . فمرة أخرى ، فان هذا التحريض الاجتماعى العظيم المتضامن مع حركة روحية عظيمة قد جرى في نوميديا فبقيت اقاليم افريقيا الشمالية الشرقية على اكثر هدوء ولم تعرف البلاد التي ستصير بعد ذلك المغرب الاقصى ، هذه الحركات بفضل ضعف وصيغة الاستعمار الرومانى الزائلة . فليس كذلك من الصدفة ان تتفجر في نوميديا فتنة كبيرة جاوزت ووحدت الحركات الدينية المختلفة ، الاجتماعية أو بنوع خاص بربرية أخذت صبغة شعبية واسعة ان لم تظهر " صبغة وطنية " (٧) حقيقية فهي على الاقل قد اقتربت من ذلك : ثار عاهل قبائلي اسمه فرموس ، حرم من تركته بسبب تصرفات الكونت ، الامبراطورى ، فمشى على رأس سكان الجبال البرابر " والسركونسيلىين " والدوناتيين من النواحي المرومنة . فان القضاء على هذه الفتنة القوية التي استطاعت ان تستولي على مدينة سيزارى (شرشال) الكبيرة قد فرضت حملة قاسية (٣٧٣ - ٣٧٥) قادها تيودوز احسن جنيرال روماني في ذلك العهد مبعوث خصيصا لارجاع النظام . نشبت هذه الحركة من جديد بعض السنوات بعد ذلك في شكل آخر لما انتهر جلدون ، العاهل البربرى الذى سلم فرموس الى الرومان والذى عين كونت افريقيا جزاء لهذا ، فرصة شقاق الامبراطورية الذى وقع في وفاة تيودوز ، أوقف جلدون ارسال الفصح الى روما وقطع اتصاله بامبراطور

(٧) شارل أندرى جليان : الكتاب المذكور سابقا . ص : ٢٢٠ .

الغرب فوضع نفسه تحت طاعة امبراطور الشرق الذي جعل السلطات أقل فعالية بسبب بعده (٣٩٥) ، استطاعت روما أن ترجع هيمنتها معتمدة مرة أخرى على منافسة الامراء الاهليين والفتن التي كانت ترعاها بكل عناية - منذ ذلك الوقت انصبت الدولة والكنيسة الرسمية على يد القديس أغسطين وكبار الملاكين المتضامنين بقوة، على السركونسيليين ففضى على عصابتهم وعلى الدوناتيين الذين تحملوا الاضطهادات الحقيقية .

فان هذا النجاح المؤقت الذى عرفته " قوات النظام " لم يغير شيئاً من حالة المجموع .

سأت الحالة الاقتصادية والاجتماعية أكثر فأكثر - زيد في الضرائب الى حد اتلاف المادة الخاضعة للضريبة - دوت الحياة البلدية التي هي أساس النظام السياسي الامبراطورى خالية من كل مضمون بسبب لعب الزبائن المرتبطين بكبار الملاكين العقاريين المتبوعين أراضيهم . فكانت الكنيسة تكون دولة حقيقية في دولة - فان هذا التخريب للنظام الادارى بلغ حدا جعل روما عاجزة على ضمان هذا السلم الذى يفتخر به داخل الاقاليم التي كانت تحت سلطتها بقوة - فلم تسبب عواقب نظام الفوضى فقط بل خلقتها روما أكثر فأكثر متعمدة بأن اشارت الرؤساء البرابر بعضهم على بعض حسب الوسيلة القديمة : فرق تسد - فضلا عن هذا فان الامبراطور ومنافسيه أو ممثليهم كانوا يتركون المدن للنهب من طرف جيش مندفع وذلك للتعويض عن عدم انتظام دفع الرواتب وللحصول على حطوة الجيش في المعارك السياسية . فكان سبتيم سيفير يقول : (أثروا الجندي وأسخروا من الباقي) . فبلغت الحالة حدا جعل الغضب يدرك الطبقات المخطوطة المرومنة التي هي مدينة في ثروتها للمساعدة الرومانية، ثم جعلت تتحمل ثمن هذه الفوضى التي هي (أسوأ من أسوأ الاضطرابات) (ف . انقليس) فانها عبرت عن معارضتها على أشكال مختلفة وخاصة بانضمامها الى الدوناتية وبمحاولة الاعلان منذ القرن الثالث، عن مبايعة امبراطور افريقي : قرديان الاول (٢٣٥) . وكذلك الاكليروس العالي الذى رغم وجوده في حالة محاربة البدعة الدوناتية فانه عبر عدة مرات عن استقلاله ازاء روما والبابا . " فان افريقيا بكاملها مثل حاكمها كانت تتجه نحو الاستقلال السياسي " (٨) - فان هذه الطبقات المسيرة بدأت تحس أنه

(٨) ش . اندرى جليان : الكتاب المذكور سابقا . ص : ٢٣٦ .

لا يمكنها أن تشارك روما من دون أن تنجر معها في سقوطها وأنه يجب عليها أن تتركز على سلطات أخرى لابقاء فوائدها - فثار الكونت الامبراطوري بونيفاس ضد الامبراطور عشية الاغارة الوندالية .

هكذا أدت الهيمنة الرومانية الى الانهيار في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . فان هذا " الانهيار التدليسي الذي تضرر منه السكان المحليون " (٩) لم يكن فقط انهيار النظام الرقي بل كذلك انهيار الهيمنة الاستعمارية الذي زاد خطورة . فان الهيمنة الرومانية في بلاد الغال وفي افريقيا كما أظهره كاميل جليان كانت (انحطاطا طويلا انتهى بكارثة) (١٠) .

٢ - من روما الى الاسلام :

سقوط روما راجع الى الثورات البربرية أكثر مما هو راجع الى الاغارة الوندالية .

ان بعض المؤرخين المهتمين باثبات ان تاريخ افريقيا الشمالية ليس الا سلسلة متوالية لسيادات اجنبية شاهدها السكان المحليون عاجزين مستسلمين شرحوا انهيار السيطرة الرومانية الفظ بمجيء الوندال وحده . وفي الحقيقة لم تنقطع الاقاليم الخاضعة للسيطرة الرومانية عن النقصان ابتداء من القرن الثالث ازاء الثورات البربرية فكانت جميع الاقاليم الموجودة على غرب مصب الشليف مهجورة منذ زمن طويل من بداية القرن الخامس ولم تبق الا بعض الجزر الصغيرة المسيطر عليها فعلا حول المدن وعلى طول محاور الاتصال الرئيسية - وزيادة على هذا ، فان الحرب التي كانت تتقاتل فيها منذ ٤٢٧ الجيوش الرومانية الموضوعة تحت تصرف بونيفاس كونت متمرد والجيوش المبعوثة ضده من طرف الحكومة الامبراطورية كانت تدفع الى الثورات المحلية والى نشاط الوندال الذين استدعوا من طرف محلي الطرفين الرومانيين المتنافسين ، حسب البعض .

فتفجر عصيان ضخم من طرف البرابر والسركنسيلييين والدوناتيين بمجرد الاخبار عن وصول الوندال (٤٢٩) القادمين من اسبانيا - ١٥ ٠٠٠ جندي وكان هذا السبب الحقيقي لانهيار السيطرة الرومانية - دخول جنسريك ، ملك الوندال ،

(٩) الكتاب المذكور . ص : ٢٢١ .

(١٠) الكتاب المذكور . ص : ١٩٠ .

في خدمة الامبراطورية (٤٣١) بعد معارك متتالية وحصل على حق احتلال افريقيا الشمالية الوسطى - فكانت هذه الهيمنة نظرية جدا بسبب ثورات البرابر الذين كانوا غير حرصين على السقوط مرة أخرى تحت ضغط أجنبي - يظهر أن الوندال لم يحتلوا الا مناطق محدودة من نوميديا أهملوها بسرعة (٤٤٠) للاستقرار شرقا في افريقيا التي كانت كثيرة الثروة وسهلة المراقبة .

هكذا بعد أزمة مفزعة اتسمت بالاضطرابات والابادات والقوضى غرق فيها النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي فرضته روما ، فان نوميديا المنزوعة التي اختل نظامها والمهملة لنفسها قد جمعت على شكل قرى بربرية مرومنة متماسكة تقريبا ، من دون أن تتكون سلطة مركزية تكفي قوتها في حالة التقهقر التي كانت تعيشها البلاد .

اعادة الفتح البيزنطية ، الوقتية الناقصة

استطاع جيش بيزنطي سنة ٥٣٣ أن يحقق اعادة فتح بعض الجهات النوميديّة بعد القضاء بلا صعوبات على الدولة الوندالية التي تألفت في شرق افريقيا الشمالية بوجه الاحتمال ، كان الاحتلال البيزنطي أقل من الاحتلال الروماني في القرن الرابع . فان ضعفه يشاهد في مضاعفة المباني الدفاعية وفي المواضع المحصنة في الجزر الصغيرة المسيطر عليها فعلا . لم يلبث أن ثار السكان الذين سقطوا من جديد تحت نير كبار الملاكين ، وجباة الضرائب الذين زادت شراستهم بالنسبة للماضي ، والكنيسة الرسمية التي كانت تطارد البدع . غير أنه اذا كان الاضطهاد قاسيا ، فانه لم يكن أكثر خطورة من الاضطهاد الروماني ، فان التنظيم الاداري البيزنطي لم يدرك بعد درجة انحطاط وضعف سابقه : ولذلك كانت سلطته تحس بقساوة أكثر وكانت ضرائبه أثقل - على أن تعفن القوى البيزنطية كانت سريعة ومفعولها أشد من القوضى التي اضمحلت فيها الهيمنة الرومانية ، ومن جهة أخرى لم يمض الا وقت قصير على التغلب على الوندال حتى نشبت الحرب مع البرابر . فحلت بصفة دائمة من جهة الجبال وعلى حافة الجهات القاحلة . يضاف الى هذه النزاعات المحيطية الفتن المستمرة داخل الاقاليم المحتل ، نتيجة الضرائب القاسية (كان المؤلفون البيزنطيون أنفسهم يشكون منها) ونتيجة الاضطهادات الدينية واستمرار النظام الاقتصادي والاجتماعي المضطهد - فلم يستطع البيزنطيون الاستقرار محليا الا بدفع الثمن الذهبي للحصول على التحالف المؤقت مع بعض الامراء وروءساء قرية البرابر لكن المؤرخ بروكوب يخبر أن برابر كانوا على رأس فتنة أعلنوا بعد انذار نهائي قدمه جنرال قائد عام بيزنطي :

(ان الرومان (١١) يريدون أن نكون أصدقاءهم وحلفاءهم من دون أن يقدموا لنا أى خير بل بتقديم المجاعة لنا . ان الذين يهجمون على السراق لاسترجاع أرزاقهم الخاصة لا يتعرضون لسخط الله بل الذين يبادرون بالحرب ويستولون على رزق غيرهم) .

ان هذه الجمل لعلامة بعد نظر واضح جدا متوفر لدى سكان لم تكن المشاكل بالنسبة لهم بسيطة كما تظهر لنا بعد ابتعاد الزمن .

فان كان البيزنطيون مازالوا يسيطرون في نهاية القرن السادس على أكبر جزء شرق افريقيا الشمالية فسلطتهم على نوميديا قد صارت متزعزعة ونظرية باستثناء بعض القطاعات غير أن حالة البلاد بقيت مرعبة . فان المحاولات البيزنطية لاسترجاع زمام الامور وارتداد العصيات النائرة من بيزاس وزوجيطان (تونس الحالية) الى نوميديا وغارات برابر الجنوب الجمالين ، كانت تغذى فوضى ناجعة وتلغا اقتصاديا قتل كل نشاط - سياسي قوى منظم ضد البيزنطيين .

ولذلك ظهرت مملكة منظمة في القرن السادس والسابع ، علامة استرجاع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتطوير شكل تنظيم سياسي راق نسبيا ، في النواحي التي أهملتها منذ القديم روما والتي عجزت بيزانس أن تعيد سيادتها عليها . تدعي هذه الدولة المعروفة قليلا جدا (مملكة جدار) باسم الناحية القريبة من تيارت التي تنتصب فيها صروح مائمية عددها ثلاثة عشر تشهد بعظمة الملوك الذين دفنوا فيها - يعتقد استيفان قزال أن هذه المملكة كانت تمتد من المولوا الى القطاع الوهراني كله حتى الى تخوم الاوراس ، من المحتمل أن تكون عاصمتها تيارت التي يجعل منها وضعها باتصال بالتل والسهول العليا ، ليس مركزا استراتيجيا فقط بل كذلك مركزا تجاريا ذا أهمية كبيرة .

كان الخاصيات المعمارية للصروح المشار اليها سابقا ، تبين أن تشييدها قد قام به عمال رومانيون وبيزنطيون ، ان الاشارات التي تحملها تبين العلامات البربرية والمسيحية للسلالة الحاكمة ، هكذا يظهر أن مجتمعا ذا عناصر بربرية مرومنة وبيزنطية قد تأسس تحت سلطة ملوك مستقلين .

(١١) يعين هذا المصطلح المسيحيين . راجع مصطلح (روماني الذي صار (رومي) للدلالة على المسيحيين في التعبير العربي .

تعقد المجتمع ما قبل الاسلامي

يظهر الجزء الاوسط من افريقيا الشمالية في أوائل القرن السابع ، على شكل معقد بوجه خاص مقربا ومنضدا أشكال تنظيم اجتماعي متنوعة : على وجه الاحتمال ، كان عدد من القبائل التي طردت في الجبال قد نزلت من جديد على الاقل البعض منها الى السهول . فتألفت من جديد في هذه النواحي وتحت تأثير قبائل جبلية ، قبائل كان التصرف الروماني والبيزنطي قد شتتها ثم استرجعت تشكيلها من جديد بطريقة ما واستعادت أسسا اقتصادية مشتركة تقريبا . بقيت سلطة الرئيس في ظروف أخرى هامة في وسط الجماعة القبلية في الميدان الاقتصادي كما في ميدان العلاقات الاجتماعية . فان وجود مملكة " جدار " يبين تجديد تأليف أشكال تنظيم سياسي قوية نسبيا في النواحي التي قل تدميرها . سادت العلاقات الاجتماعية الرقبة وأشكال ((الاستيطان)) المخبرة بالتقريب عن الرق الارضي وذلك في الاماكن التي قوى فيها التأثير الاستعماري — بقيت المدن قريبة من جالياتها الرومانية والبيزنطية ، بقدر ما لم تتدهور كثيرا ولم تتحمل عواقب الاغارات والفتن ضاعفت بلا شك الاضطرابات المزمرة التي خربت هذه البقعة ، عدد المستاصلين وشتتت الاطارات الاجتماعية من دون أن تبرز أسس اقتصادية واجتماعية جديدة ، فضلا عن ذلك ، منعت مرارا المؤامرات البيزنطية تأليف وحدات سياسية واسعة باتارة وتاجيج النزاعات الباطنية ، ومن الوجهة السياسية كانت البرقشة في أقصى الحدود ، برابر على حالة الوثنية أو عائدون اليها بسبب حس المعارضة ، يهود ، مسيحيو الفرق العديدة التي يطاردها المذهب الكاثوليكي الرسمي . عرف توزيع السكان ونمط حياتهم تغييرات عميقة بسبب الاستعمار والاضطرابات . ان الانسجام النسبي الذي يظهر أنه وجد في عهد ماسينيسا فانه يبدو انه عوض بسلسلة من فقد التوازن : ان عمليات طرد السكان المحليين خارج مناطق التعمير الكبير سببت من جهة تكديس القبائل في الكتل الجبلية (حالة بلاد القبائل على ما يظهر) ، ومنها ستحاول بعد ذلك وبلا انقطاع أن تسترجع أراضي السهول المجاورة التي كانت غالبا ملكا لهم قديما ، ومن جهة أخرى يظهر أن الطرد نحو الجنوب كأنه غير كثيرا الظروف الاقتصادية والاجتماعية في هذه النواحي .

كان ادخال الجمل أو على الاقل كفيات استعماله المنطقية في العصر الروماني ، احدى أسباب ظهور قبائل بدو رحالة جمالين سيحاولون استرجاع مدخل المراعي الشمالية بزيادة انتشارهم نحو الجنوب على حساب السكان الصحراويين الذين ربما تضرروا من اتساع القحولة في ذلك العهد . هكذا عرف الجزء الاوسط من افريقيا

من دون أن
السراق
من الحرب

كن المشاكل

في أكبر جزء
ية باستثناء
البيزنطية
ان (تونس
وضى ناجعة

في استرجاع
راق نسبيا ،
يد عيادتها
الناحية
بعد بعظمة
ت تمتد من
مل أن تكون
فعليا ، ليس

تشبيدها
من العلامات
صر بربرية

مار (رومي)

الشمالية ظروفًا تختلف كثيرا عن تلك التي وجدت غربا التي لم تشوش والتي عرفت نظاما قريبا سيطرت عليه بعض أشكال اتحاديات تختلف كذلك خصائص افريقيا الشمالية الوسطى عن خصائص الجزء الشرقي الذي تمدّن منذ الزمن البعيد حيث زال النظام القبلي الحقيقي والذي لم يقع فيه التغيير الخطير بسبب الاستقرار السياسية والفتن .

مقاومة الفتح العربي

الانضمام الى الاسلام

ان افريقيا الشمالية الوسطى الممزقة والمفككة عميقا لكن الحرة والقائمة والمنظمة فطريا ضد كل سيطرة أجنبية هي التي سيقتمها الفاتحون العرب في آخر القرن السابع . فان كان من الافراط أن يبرهن بصمود البرابر القديم ضد الفتح العربي لمحاولة لاثبات (المعارضة التي لا تقهر) التي يزعم أنها مازالت موجودة اليوم بين (البرابر والعرب) (الذين ليسوا في الغالب الا برابر معربين تقريبا منذ زمن قليل) فانه على عكس ذلك من الباطل أن يدعي أن البرابر ألقوا بنفوسهم وبكل حماس في حضن الامبراطورية العربية . ومع ذلك فان الغزوات العربية في آسيا ومصر لم تصدر الى درجة ما عن قواتهم العسكرية وجدها كما صدرت عن المذهب الذي حملوه فاستقبله السكان المستعبدون الى ذلك الحين كتحرير حقيقي . ألم يكف أقل من ٤٠٠٠ رجل لانهاء فتح مصر في معركة واحدة حيث استقبل القبط المضطهدون غزاتهم بحماس . اذ أن فتح افريقيا الشمالية ونوميديا القديمة على الخصوص كان أطول وأصعب الفتوحات التي قام بها العرب ، فان هذا الحدث غير طارئ ، فليس مصدره عكس ما كرره مرارا ، تلدد البرابر يظهر أنه يمكن شرحه بواسطة الظروف السياسية والاجتماعية التي عرفت البلاد وقت فتحها .

ان افريقيا الشمالية الوسطى التي هجم عليها العرب كانت ، باستثناء جزئها الشرقي الذي مازال تحت هيمنة بيزنطية ، تتمتع باستقلال حديث تحقق غالب الاحيان بعد كفاح رفيع . ولذلك لم يكن لدى السكان الاسباب التي دفعت عددا من الشعوب المستعبدة الى اعتناق الدين الاسلامي الذي يضمن للمهتدين الجدد مساواة ميدئية بالنسبة للفتاحين . ومن جهة أخرى فان الذين لم يدخلوا في دين الاسلام لم يجبروا على دفع ضريبة الجزية التي هي دون الاغتصابات الضريبية

البيزنطية بكثير - وزيادة على ذلك ، فإن جماعات هامة مسيحية أو يهودية استطاعت أن تحتفظ طويلا بايمانها وأن تتمتع مرارا بطمأنينة عجزت الدول المسيحية أن تقدمها لها . عكسا لذلك ، فإن البرابر المستقلين كافحوا العرب كأجانب جدد يخشى اضطهادهم . رغم أن بعض الامراء البرابر تحالفوا مع البيزنطيين ضد العرب في افريقيا (جزء شرقي من افريقيا الشمالية المناسب تقريبا للاقاليم القرطاجية و ((للبروفانسية افريقيا)) الرومانية) فإن الغزاة لم يملوا الا بحواجز ضئيلة نسبيا في هذا الجزء من المغرب : كان يعرض نفس الصفات الاجتماعية المتوفرة لدى البلدان التي غزوها الى ذلك الوقت وبسهولة . فان العرب وجدوا مساعدين قيمين في افريقيا نفسها لدى " الروم " (البرابر المرومنون) ولدى السكان المقيمين . غير أنه ان سمحت بعض الفارات العظيمة للعرب أن يدركوا داخل البلاد (قد بالغت فيها الاسطورة) فانهم وجدوا صعوبات هامة في افريقيا الشمالية الوسطى حيث قرن سكانها استقلالهم بقيمة عسكرية أكيدة . فنقلت رواية تاريخية مشكوك فيها ، اسمي قائدى هذه المقاومة البربرية الرئيسيين : اسم قوسيلة (هل كان ، كما يعتقد أحد ملوك مملكة جدار) واسم ((جان دارك)) ، اسم ((دبورة)) البربرية وهي الكاهنة ، ملكة الاوراس . يظهر أن هتين الشخصيتين كانتا قائدى الاتحاديتين الهامتين (احدهما مركزة في الورسنيس والآخرى في الاوراس) ، اللتين قادتا الكفاح ضد العرب بالتعاقب وفي وقت آخر معا . ما هي الجماعات التي كانت في مقدم المعركة وما كانت صروفها ؟ يصعب معرفة ذلك بالتدقيق . فالحديث التي عبر عنها ايميل فيلكس قتي واهية جدا ، زد على ذلك أنها مستوحاة من طرف مبادئ مسبقة (المعارضة القائمة بين البدو والحضر) .

مهما يكن من أمر ، فمن المؤكد أن الكفاح كان قاسيا وان البرابر المهتدين في أغلب الاحيان بالاجبار ، ارتدوا مرارا ولا يمكن الاستناد الى كفاح جميع البرابر ضد العرب ولا الى عداوة الدين الجديد المبدئية . بل يظهر كثيرا ان اهتمام البرابر بابقاء استقلالهم هو الذى دفعهم الى الكفاح لا حقد عنصرى أو ديني : فقد اهتدى قوسيلة في البداية طوعا . وبلا شك ان اعتصابات الروءساء العسكريين العرب أدته الى مكافحتهم .

وزيادة على ذلك فانه لما انتصر بالقيروان المدينة التي أسسها أعداؤه ، حمى العائلات العربية والمسلمة التي مكثت في المدينة . غير أن هذه المقاومة البربرية قد فشلت بسبب الفتن الداخلية والضعف النسبي للوحدات السياسية الموجودة تجاه عدو منظم جيّدا ومدعم رغم الابتعاد من طرف الثروات والايمان

الديني في امبراطورية كبيرة. فما كانت ربما تعجز عن تحقيقه القوة العسكرية، فقد حققه النشاط المستمر الذي قام به دعاة الاسلام، واغراء دين بسيط الاحتفال نصير المساواة وذلك بتقديم التأييد تارة وحياد المهتدين الجدد تارة أخرى للجيش العربي.

تظهر مرة أخرى طرافة المغرب الاوسط الكبرى فكان هذا الكفاح صنيعة جوهريا، فان كان للعرب في افريقيا أن يبدعوا بلا صعوبات الدلائل البيزنطية فان اتساعاتهم كانت سريعة جدا حسب ما يظهر ولم تواجههم صعوبات كبيرة. ما هي اسباب هذه السهولة؟ من المحتمل أن يكون سكان المغرب العربي الذين لم يعرفوا التحولات الاستعمارية ولا ظهور أشكال سياسية للتنظيم راقية نسبيا (في صلة بالتطور النقدي والتجاري) قد عجزوا عن بلوغ ظروف كفاح يتجاوز السلم المحلي - وبكونهم لم يحاربوا الخارج فمن المحتمل أنهم لم يحصلوا على عادة الاعمال العسكرية الواسعة النطاق الخاصة بسكان نوميديا. فان عددا كبيرا من مكافحيها وروءسائها قد خدموا مؤقتا الجيوش الرومانية والبيزنطية - وزيادة على هذا فان نوميديا تظهر أنها كانت في ذلك العهد تقريبا رعوية أكثر من المغرب الاقصى. (١٢) فكانت تتصرف اذن بعدد اكبر من العساكر الفرسان: العنصر الضروري للاعمال العسكرية ذات الاسلوب الكبير. ربما ترجع مقاومة التوغل العربي الاقل ضراوة من طرف المغرب الاقصى، الى كون المغرب الغربي في ذلك العهد اقل خضوعا وانهما من المغرب الاوسط - وأخيرا ضمت بلا شك احتمالات فتح اسبانيا، حول الغزاة العرب القلائل، البرابر الذين جذبهم أمل المجد والغنيمة، ألم يقصد طارق الى ما بعد خليج جبل طارق ٥٠٠ ١٢ بربري و ٢٧ عربيا فقط، دليل أهمية التحولات الدينية.

حركة المذهب الخارجي

غير أن نشر المثل الاعلى الاسلامي لم يكن الباعث الوحيد بالنسبة لجميع الغزاة العرب. فقد أظهر من بينهم حكام الخليفة الاموي بدمشق، سلطة استبدادية غير موفقة غالب الاحيان فعاملوا البربر المهتدين معاملة المغلوبين رغم تعليمات القرآن القاطعة فأجبروهم على دفع الضريبة العقارية وعلى الجزية المخصصتين عادة لغير المسلمين. فأنزل عدد كبير من الرجال والنساء منزلة العبودية.

(١٢) ارجع الى هـ. تراس: الكتاب المذكور سابقا. ص: ٢٠٥ و ٢٠٦.

فان هذه الابتزازات والاغاثات وتقسيم الغنيمة الاسبانية تقسيما غير متساو
لحساب وفائدة العرب قد سببت تطوير فتنة كبيرة أضمرت مجموع بلاد البربر وذلك
في مدة أقل من ثلاثين سنة بعد نهاية المقاومات في شمال افريقيا .

ان التعبير^١ لادبولوجي على ذلك كان بدعة شرقية، المذهب ((الخارجي))
ذو صبغة تقشفية، مساواتية، غير امتثالية (تضاع كل مظاهرة سياسية، في ذلك
العهد، بالنسبة للدين وتكون على شكل بدعة سواء في الدين المسيحي أو في
الاسلام) . فقد الخوارج تساوى العرب والمهتدين الجدد والمبادئ الديمقراطية
المساواتية وذلك بالاتفاق مع مبادئ الاسلام الاساسية . فان الدواعي التي أدت
الى الانخراط في المذهب الخارجي كانت مماثلة تقريبا لتلك التي دفعت البربر
نحو المذهب " الدوناتي " .

سوف يكتب ابن خلدون فيما بعد : ((صار المذهب الخارجي بالنسبة
للعقول المتمردة الموجودة بين البربر سلاحا قويا للهجوم على الحكومة . فقد جند
هؤلاء المغامرون اتباعا من بين بربر الطبقة السفلى، من كل الجهات (١٣) بعد
بعض الاضطرابات يظهر أن الفتنة قد تفجرت سنة ٧٤٠ تقريبا في شمال المغرب
الاقصى، في ناحية طنجة، أو في سهل الشليف (لا يعرف ذلك بالتدقيق) غالب
الظن صفوف الجيوش البربرية الغاضبة بسبب الاغاثات التي تجرعتها في اسبانيا .
فقد امتد العصيان بسرعة الى مجموع المغرب واستولى على القيروان، عاصمة
الحاكم العربي . فكان قلب الثورة كما قدمه أ . ف . قتي بظاهر الحق، في ناحية
تلمسان والجزء الغربي من المغرب الاوسط (ولكن ليس وسط مملكة جدار ؟) .

فقد استفادت هذه الثورة (سنة ٧٥٠ تقريبا) من الاختلال المؤقت الذي
وقع في نظام الامبراطورية العربية والذي سببته الازمة التي أطاح خلالها العباسيون
بالاسرة المالكة الاموية المثبتة في دمشق وأسسوا أسرة مالكة جديدة من خلفاء
عاصمتها بغداد . غير أن الجيوش العربية لم تستطع ارجاع هيمنة الامبراطورية
الا على افريقيا (٧٧٢ - ٧٨٧) عندما عاد الاستقرار . فقد بقي المغرب الاوسط
متمردا عليها واستقر اتفاق الحادث الواقع تدريجيا (٨٠٠) .

كانت عواقب ثورة الخوارج هامة . فانها رسمت نهاية هيمنة الامبراطورية
العربية السياسية على افريقيا الشمالية (باستثناء افريقيا التي ستعود تدريجيا

(١٣) تاريخ البربر : ترجمة دوسيلان . ص : ٢١٦ .

مستقلة) . ان الاحتلال العربي لم يدم اذن الاكثر من نصف قرن بقليل في المغرب الاوسط . غير أن هذه الثورة ضد عاهل دمشق أو بغداد ليس معناها رفض الاسلام . فقد اتسمت ثورة الخوارج بتطورات هامة في نشر الاسلام . فقد انتشر الاسلام الخارجي المساواتي الممتزج بقضية الاستقلال أكثر اتساعا من الاسلام الارثوذكسي . هكذا تنتمي افريقيا الشمالية الى مجموع الطائفة الاسلامية وانحل المذهب الخارجي المعترض في فائدة الارثوذكسية بقدر ما نقص شيئا فشيئا ، نزاع استقلال المغرب السياسي . فقد توجه الغرب الاسلامي في الاستقلال ، الى تطوير علاقته الثقافية والاقتصادية بالشرق وتطوير أشكاله الثقافية الخاصة ، حيث لا يستهان بالاسهام البربري في اطار الحضارة الاسلامية المعبر عنها بالعربية وذلك من دون أن يتحمل مساوى السيطرة الاجنبية فسيعرف المغرب الاوسط الانطلاق داخل الاستقلال ، بعد تسعة قرون من الخضوع والاضطراب .

الفصل الثالث الممالك

البربرية والاسلامية في المغرب الاوسط

ان ريفي القرن العاشر قد رأوا لدى العرب أن هناك ملذات أكثر عذوبة من النهب وانتهاك الحرمة والمصارعة .

ستدال : ((من الحساب))

١ - مملكة تاهمرت :

حين أن في المغرب العربي الذي مازال (بعيد) نسيا بعيدا عن التيارات التجارية الكبرى ، ظهرت مملكة فاس الصغيرة لكن الشهيرة التي شتتت سريعا من دون أن تنقطع عاصمتها عن النمو وحين أن في افريقية كون حكام خليفة بغداد المستقلون أكثر فأكثر ، سلالة الاغالبة التي تتراءى فيها بهاء وثروة البلاد ، فإن المغرب الاوسط قد شاهد تطوير دولة أمتن وأوسع من دولة المغرب الاقصى الذي هو ربما أقل لمعانا من جاره الشرقي لكنه مستقل تماما .

تاهرت عاصمة المذهب الخارجي ابن رستم احد فاتحي المغرب الاوائل هو من أصل فارسي صار خارجي المذهب ثم اختير قائد كتلة قبائل بربرية انضمت الى البلاعة سنة ٧٥٩ - ثم طرد من الافريقية من طرف جيوش الخليفة ، فاستقر

محاطا بأتباعه في ناحية تيارت حيث أسس دولة سنة ٧٦١ فدعيت مملكة تاهرت باسم العاصمة التي أمر بتشبيدها .

فقد كانت هذه الدولة متينة إلى حد جعلها قادرة على الصمود أمام رد . . الهجوم العربي وعلى الامتداد إلى جزء كبير من المغرب الأوسط - يلاحظ أن هذه المملكة مثل عاصمتها ، كانت تبتدى نوعا من الاستمرارية على الأقل يتشابه التمرکز

مع مملكة وعاصمة " جدار " في القرن السادس والسابع - فكلتاهما في الوضعية التي ستسترجعها عواصم أخرى قروسطية للمغرب الأوسط في الاتصال بمنطقتين متكاملتين اقتصاديا ، السهوب والتل ، في النقطة التي يفتح السهل فيها ممرا سهلا نسبيا نحو البحر عبر السلاسل التلية (بالنظر إلى ذلك سهل " المينة ") - كانت مملكة تاهرت هذه تمتد من ناحية تلمسان ما عداها إلى الحضنة على ما يظهر وكان الجزء الكبير من القطاع القسنطيني تابعاً للإغالبة . فقد راقبت شمالا أبواب تنس مستغانم ووهران (راجع البكري) وكان يعرض امتدادا عجيبا نحو الجنوب إلى حد ضم كل ناحية الجنوب التونسي الحالي وجبل نفوسة ، وقتاما . فلم تكن مملكة تاهرت هذه ، في الواقع ، إلا أكبر جزء من سبعة دول الخوارج المصطفة من الغرب إلى الشرق بالاتصال بين افريقيا الشمالية بحصر المعنى والصحراء . فان كانت هذه الدول متعلقة بملل دينية مختلفة ، فان تاهرت كانت تحافظ مع ذلك على علاقات وثيقة مع كل واحدة منها - يظهر أن هذه العلاقات كانت مرتكزة على الرابطة التي سادها السلم التام المثمرة بين فلاحي التل ورعاة السهوب والصحراء وسكان الواحات التي جعلتها تتضامن آثار تجارة نشيطة كانت تاهرت أحد مراكزها . وأخيرا ، كانت تاهرت كإغلبية الحواضر القروسطية الافريقية الشمالية تملك " فحسا " وهو ميدان عقارى هام مزروع جيدا . .

غير أن أهمية واشتبار مملكة تاهرت لم تصدر عن هذه المعطيات المحلية والجهوية كما صدرت عن أهميتها الدولية ، ان تاهرت هي العاصمة العالمية للمذهب الخارجي وبهذا كانت مبعث إشعاع هام لا على المغرب حيث كانت توجه نشاط الطوائف الخارجية المختلفة ، بل كذلك على جميع أعضاء هذه الملة الموزعين على العالم الاسلامي والذين يعترفون بسلطة امام (١٤) تاهرت - وقد جاء عدد من المشاركة فارين من الاضطهادات العنيفة ليجعلوا أنفسهم تحت حمايته

(١٤) الذي يؤم الصلاة ثم بالتعميم صار يدل على القائد التيوقراطي .

تاهرت ، زيادة على أهميتها الروحية ، مركز تجارى عظيم كذلك . فكانت وسط ناحية زراعية غنية ، السوق التي يتبادل فيها الرعاة وأصحاب القوافل بضائعهم في مقابل بضائع الفلاحين أو منتجات الاستيراد .

فان تحسين الامكانيات الزراعية بواحات الجنوب الجزائرى قد تكون بدأت في هذا الوقت :

لا توجد واحة من قابس الى فيقيق وسيجلماسة لم يرجع تطويرها الى الخوارج ... فقد كانوا معمرى الصحراء . (١٥)

زيادة على تجارة محلية جهوية كانت تجارة دولية ، فتجار ايران والعراق وقيروان ومسيحيون كانوا يترددون على المدينة وكان العدد منهم يبنون فيها ديارهم . هكذا استفادت تاهرت مثل بعض المدن الاخرى الكبيرة لافريقيا الشمالية من ((هذا التجديد الحقيقي للاقتصاد العام)) (١٦) الذى رافق الفتوحات العربية - فقد حرصها الى حد كبير تجار جزيرة العرب الجنوبية الاقوياء ، هذا الملتقى التجارى الهام - فآلت الى تأليف منطقة موحدة لتبادل البضائع والرجال والافكار على مستوى اقاليم واسعة جدا - فقد تطورت تجارة ضخمة من شواطئ البحر الابيض المتوسط وجزيرة العرب والهند الى شواطئ الصين واليابان شعر بنتائجها العالم المعروف كله .

تاهرت حاضرة تجارة الذهب

رغم ذلك كان هذا التوجيه الاكيد لتاهرت نحو الصحراء من الامر العجيب ، فأهميتها أيضا غير مفهومة اذا لم نأخذ بعين الاعتبار عواملها الحقيقيين - فماذا كان يفعل فيها هؤلاء التجار الذين لم يكونوا كلهم خوارج ؟ لا بد أن نعرض لهذه المسألة مع اعتبار المكان الخاص جدا والهام الذى احتله المغرب العربى داخل مجموع العالم الاسلامي - فلم يكن رغم موقعه المنحرف المركز ورغم ابتعاده عن العواصم الشرقية الوسطى الكبيرة نوعا من " الفاروبست " (ش - أ - جليان) المتأخر بل بالعكس ربما كان العنصر الجازم الهام بلاشك في تطوير الحضارة

(١٥) مسكورى : ترجمة أخبار ابي زكرياء . ص : ٢٧٦ .

(١٦) ج . بيران : ((التيارات الكبيرة للتاريخ العام)) .

الاسلامية وكذلك في ظهور أوروبا العربية المتأخر نوعا ما . فقد سيطر المغرب العربي فعلا على طريق الذهب السوداني ، زمنا طويلا ، المينوع الاساسي للمعادن النفيسة بالنسبة للعالم المتوسط الفروسطي كله - ان هذا الحدث الاساسي من تاريخ المغرب العربي ، الذي تساوى أهميته أهمية تدفق المعادن النفيسة الاميريكية على شبه جزيرة الاسبانية .

قد أهمل غالبا من طرف المؤرخين المعاصرين الذين اهتموا كثيرا بتذكير الاهتمام القليل ونزوة الملوك الشخصية والانفعال اللاهوتي والمقاومات بين أنواع الحياة المختلفة . غير أن أهمية الذهب السوداني العامة معروضة كثيرا لكن يتهاون في احتمال تدخل عواقب هذه المتاجرة داخل الاطار المغربي .

فالخطأ هو أن تعتبر افريقيا الصغرى كمجموع بلدان ريفية - فالمدن تتطور فيها أحيانا به تناسب مع البلدان التي تحيط بها . فاسها تعيش بواسطة انفتاح المغرب العربي .

حسب ما كتبه ف . برودال (F. BRAUDEL) الذي يؤكد على أهمية الذهب في تاريخ شمال افريقيا بصفة عامة . فان متاجرة الذهب ((سلك ناقل)) (١٧) حقيقي لتاريخ شمال افريقيا الذي كثيرا ما يظهر مثل ((فهرست حوادث بلا آفاق تستولي فيها حوادث الحرب على انتباهنا طبيعيا)) (١٨) .

الا أنه لا توجد حسب اطلأنا نصوص عصر تشير الى متاجرة الذهب في تاهرت في القرن التاسع . غير أن مجموع حوادث متضاربة تجعل هذه الفرصة قريبة جدا من الصحة . فقبل كل شيء تعرف منذ الزمن البعيد جدا واردات الذهب السوداني . ان العرب الفاحين قد عرفوا منذ وصولهم الى السوس وجود هذا الانتاج في السودان وكذلك طريقه اذ الذهب هو الدافع الرئيسي للحملة التي قام بها حبيب بن أبي عبيدة الى السودان سنة ٧٣٤ والتي رجع بها منه بكمية كبيرة من هذا المعدن .

فما سمى ((نهضة القرن التاسع)) في افريقيا الشمالية ، الذي جاء بعد الفترة الطويلة الاضطرابات التي وسمت القرون السابقة ، هي نهضة مدينة كثيرا لتطور

(١٧) - م . لومبار : ((الذهب الاسلامي من القرن ٧ الى القرن ١١)) حوليات

١٩٤٧
(١٨) - ج . مارسى : ((تاريخ ومؤرخي الجزائر)) ص : ٢١١ .

هذه المتاجرة التي كانت موجودة منذ وقت ما . وفعلًا قد توّطدت مملكة غانا السودانية سنة ٧٩٠ تقريبًا الموجودة شمال الجهات الذهبية فكانت تراقب صادراتها بعد زمن طويل من اضطرابات هيّجت البلاد ولربما عاقت التجارة . فقد أسس الخوارج سنة ٧٥٧ - ٧٥٨ مدينة سيجماسة (في النافيلالت في جنوب الاطلس الاعلى المغربي) ، والتي كانت زمنا طويلا النقطة الرئيسية لوصول طريق الذهب عبر الصحراء . ان دور المغرب كان في الدرجة الاولى بمجرد ما صار الوسيط الضروري بين السودان والشرق الاوسط . وفعلًا يظهر أنه الى وسط القرن التاسع سادت علاقات بين الجهتين مباشرة بلا وقوف في المغرب اذ كانت الصحراء تعبر في جزئها الشرقي من طرف القوافل التي كانت تضطرّ وقتًا ما الى السير على الحافة الساحلية . والحال ان حسب المؤرخ العربي ابن حوقل (١٩) أرغمت غارات مستمرة وزوابع رملية على ترك هذا الطريق المباشر من مصر الى غانا وقد منع سلطان مصر: أحمد بن طولون (٨٦٣ - ٨٨٣) استعمال خط السير هذا ففرض بهذا الحادث المرور عبر المغرب ، - يكون هذا الحادث عاملا أساسيا لازدهار هذا البلد .

كان من المفروض أن يمرّ جزء من هذه المتاجرة عبر الافريقية التي هي مدينة بلاشك لها في جزء كبير من ازدهارها . لكن تاهرت موضوعة بالضبط في أحسن حالة لمراقبة مرور القوافل المحملة بالمعادن النفيسة - تحوّل طريق جنوب - شمال عبر الصحراء نحو الشرق ما بعد سيجماسة في اتجاه مصر وكانت تسير حافة السهوب الوسط الطبيعي للملائم طوبوغرافيا لتنقلات الجمال التي زيادة على ذلك تعثر بسهولة على المرعى في هذا الوسط النباتي . فان رسم هذا الطريق يشرح بالزيادة تدرّج امارات لخوارج على شرق سيجماسة بملامسة التل والسهوب . فكانت تاهرت مركز الخوارج الروحي توتر في هذا المجموع وكانت علاقاتها ، حسب المحتمل ، وثيقة بسيجماسة على الخصوص . هكذا تزوجت بنت ابن رستم مؤسس تاهرت بابن مؤسس سيجماسة والاسرة المالكة فيها . (٢٠) وأخيرا توجد علامة (بعديا) تدل على دور تاهرت في متاجرة الذهب عبر الصحراء . فانه بعد زوال تاهرت بكثير كعاصمة سياسية وتبعثر سكانها الخوارج (المعتبرين كهرطوقيين) نحو واحات الجنوب ، كانت ورقلة المسكونة من طرف الخوارج الى القرن الثالث عشر والرابع عشر ، احدى نقطتي وصول الذهب السوداني العظيمتين . فان الذهب كان يسك في هذه المدينة وفيها كانت تضرب النقود . فقد كتب الجغرافي الادريسي في القرن الثاني عشر .

(١٩) - ابن حوقل كمال : ص : ٦٤٩ .

(٢٠) - ابن خلدون : تاريخ البربر ج ١ ص : ٢٦٢ .

((تسكن بورقلة عائلات غنية وتجّار أغنياء جدا الذين كانوا في تجارتهم يجوبون بلاد الزنوج وكانوا يتوغلون الى غانا (GHANA) والى ونغارة (WANGARA) يستخرجون منهما الذهب الذي يضرب في ورقلة وفي زاوية هذه المدينة فهم على العموم من فرقتي الوهابيين والاباضيين (٢١) أي هم منشقون ومنفصلون (مترجم من قوج (GOEJE) ص : ١٤١) .

فان النسب التاريخي الذي يربط ورقلة بتاهرت يسمح الى حد ما ، باعتبار دور الاولى من هتين المدينتين في الاتجار الصحراوي كتركة الوظائف الاقتصادية القديمة لمملكة تاهرت - فان أهمية الاتجار الصحراوي في حياة تاهرت يشرح وظائفها كمركز تجاري دولي عظيم والموقع الجغرافي لهذه المملكة وكذلك وجود مجتمع جامع الاجناس المختلفة ومنحل غالبا رغم تقشف الخوارج وتطور الواحات الصحراوية المتعلقة بها فان اقتصادها قائم على كد العبيد السود وعلى استثمار رؤوس أموال هامة :

لا يمكن الواحات أن تدوم طويلا بوسائلها الخاصة - انه لتناقض مالي وبحصر المعنى ونزوة أصحاب الملايين (٢٢) ألم تكن الطرق الصحراوية طرق الذهب والعبيد؟ .

مجتمع ودولة تاهرت

يظهر مجتمع تاهرت أنه طريف :

— فان كان يجلب ويبقى الخوارج الطهريين ومع ذلك رجال الاعمال من كل مصدر والمسلمين الارثوذكسيين وكان يسكن فيه يهود ومسيحيون وكانوا يحتلون أحيانا وظائف هامة - وان كان الشرقيون يحتلون مكانا هاما فان البربر كانوا يتمتعون فيه بحظوة كبيرة تختلف كثيرا عن الازدراء الذي كان سائدا ضدهم لدى الاغلبية الذين تأثروا بسبق ظن الارستقراطيين الشرقيين - رغم التقشف الخارجي كان جزء من هذا المجتمع الجامع من كل طوائف البشر المتسامح كثيرا غالبا يعيش عيشة خليعة نسبيا - فان الدولة كانت مسيرة من طرف الامام الذي كان يجمع بين وظائف قائد حرب وقاض أعلى ومعلم لا هوتي وقائد جماعة رهبان

(٢١) فرق الخوارج .

(٢٢) - أ . ف . قتي : طبائع وعادات المسلمين . ص : ٥٦ .

ومع هذا كله لم تكن هذه السلطة خاضعة لارادة مطلقة بيد مستبد : فان ممارسة هذه السلطة فريضة لا يمكنه ان يتوارى عنها واذا مارسها فلا يجوز ان يتعد في شيء من القرآن وعن السنة أو عن قدرة الشخصيات المقدسة (٢٣) وكان من الممكن أن يعزل الامام من طرف الاخصائيين في العلوم المقدسة (العلماء) - كانت هذه الحكومة الالهية بوظائفها الرئيسية الموفرة أمن القوافل والسهر على قانونية المعاملات ، تسند أغلبية الوظائف العامة الى تجار نشاط وثروة .

ومع هذا فان لهذه الدولة جوانب ضعيفة . فان كان الائمة ناجحين في ضمان خلافتهم في الملك وفي تكوين سلالة ملكية الرستميون رغم الصيغة الانتخابية الممكنة الابطال ، فانهم وجدوا صعوبات كبيرة في تثبيت سلطتهم .

وكان التنظيم الالاهي للدولة الذي يعتبر تقدما واصحا بالنسبة للتنظيم المبني على قبائل متحدة خاضعة للتأثير الاقوى ، معرضا للخصومات اللاهوتية التي كثيرا ما تتحول الى انفصالات تلحق المملكة ضعفا - حاول الائمة بقدر كبير تحويل سلطتهم الدينية الى ملكة حقيقية وذلك بالتدريج وبمشقة - فاصطدموا بالاعيان الذين نجحوا في عرقلة التحويل باستعمال عملية الانتخابات والمنافسات بين الزعماء .

وزيادة على ذلك فقد تطابق وجود جماعات متفاوتة عنصريا بمحض مصالح وانشغالات متضاربة - هكذا لم تكن الاوساط الدينية لا تتحمل بفارغ الصبر تصرف التجار الاغنياء الذين رغم ذلك كانوا بنشاطهم ضمان ازدهار المجتمع . وكانت تنفتح الى هذه الاصطدامات المحلية الاتية عن شكل اضطرابات خطيرة تقريبا ، عواقب السياسة الدولية . هكذا حاول خلفاء بني أمية بقرطبة ، انسال السلالة الملكية المطاحة من طرف عباسي بغداد ، أن يطوروا تأثيرهم المضاد لتأثير العباسيين الذي كان يجري بواسطة الحاكم القيرواني . غير أنه لا يظهر أن بين المملكتين المتجاورتين قد وجد عدوان على شكل عمليات عسكرية ، بعد أن تمت النزاعات الخاصة بعصيان الخوارج . فقد انهارت مملكة تاهرت سنة ٩٠٩ تحت ضربات قوة أخرى .

(٢٣) ق . مارسي : " بلاد البربر المسلمة والمشرق في القرون الوسطى " ص : ١٠٦

٢ - الحركة الفاطمية والممالك من القرن ١٠ الى القرن ١٢ :

تكررت عادة اعتبار المغرب المركزي مجموعا كامدا ، ثانويا بالنسبة لافريقية أو المغرب الأقصى صاحبي الماضي الأكثر لمعانا وقوة . غير أن المغرب الاوسط كان في القرن العاشر أساسا لملمحة عجيبة انطلقت من جبال الفياثل وانتهت بتأسيس القاهرة وتكوين امبراطورية شرقية كبيرة .

ثورة قتامة

ترتكز هذه الحركة الكبيرة على قوة القبائل القبايلية التي فتحت امبراطورية واسعة تمتد الى جزء كبير من افريقيا الشمالية وقد نشطها في ذلك تعلقها بالمذهب الديني الشيعي . تعتبر الشيعة أن أعقاب النبي المباشرين من جهة بنته فاطمة (ولذلك سمو فاطميين) وصهره علي قد أبعدوا ظلما سنة ٦٦١ عن وظائف الخلافة من طرف بني أمية وانهم يعتبرون الخلفاء الشرعيين رغم ابعادهم عن السلطة . فقد ضم مبشرو الشيعة الى هذه القضية قبائل محالفة قتامة القبايلية القوية . وكان اقليمها يمتد من ساحل ناحية بجاية ، على جبال الباور ، وناحية قسنطينة الى نواحي جبال الاوراس ، فكان يجمع اذن لا الجبال فقط بل السهول الخصبة كذلك وكان له مستوى اقتصادي عال - فكانت سطيف - ميله - قسنطينة وجيجل مدن قتامة لكن الاغالبية احتلوها - فكان الامراء الاغالبية أرباب هذه الناحية نظريا لكنهم عجزوا رغم جهودهم عن ممارسة سلطتهم خارج المدن والسهول وعن قبض الضريبة في الجبال أو مطاردة المتمردين الافريقيين الذين كانوا - يتسترون فيها . غالب الظن ان قوة هذه المحالفة وعداوتها لممثلي الخليفة العباسي هما اللتان أدبتا الى اختيارها كميدان نشاط المبشرين الشيعة (٢٤) . فاستقروا في أقجان (قرب شفرول (CHEVREUL) بلا شك قلعة جبلية منيعة .

بعد عدة معارك صعبة وغامضة ضد الفرق الفيروانية وقبائل قتامة التي كانت ترفض استمالة الناس من طرف الشيعة الى مذهبهم فقد قلب الوضعية دخول فرق الاغالبية المنتصرة داخل الجبال القبايلية وكان ذلك سببا في توحيد قتامة وتدعيم المحالفات الصديفة ضد الغزاة - فقد انهزمت الجيوش الافريقية (٩٠٢) بعد ما اعتدى عليها من كل جهة في ميدان لايسمح الامداد حسب قواعد المعركة بين

(٢٤) ابن خلدون : " تاريخ البربر " ج ٢ ص : ٥١٠ .

جيشين مصطفىين . استطاع الفاطميون أن يحتلوا الأفريقية كلها (٩٠٩) وقد ساعدتهم في ذلك عواقب أزمة خلافة . استفادت قبائل قتامة القبايلية كثيرا من هذا الفتح لا بصفة فوضوية ونهاية بل بتأليف اطرار الدولة الجديدة ، ارستقراطية محظوظة ذات موارد ضخمة بعثت أعضائها في كامل البلاد - فقد أقبل من الشرق بعد اعلان هذه الانتصارات أحد من سلالة النبي وورثته الشرعيين في وظائف الخلافة حسب الشيعة واستقر في سيجلماسة حيث أبقاه ولي العهد بالمكان . أقبلت جيوش فاطمية لاطلاق سراحه ولتنصيبه على العرش . فاستولت أثناء طريقها على ناهرت وأجرت مراقبتها على سيجلماسة أي على الجزء المغربي من طريق الذهب . وليس ذلك نتيجة الصدفة .

تكوين دولة بني زيري

رغم أن أسسها العسكرية كانت مكونة جوهريا من السكان الاصليين للبلاد ، فان السلالة الملكية الفاطمية اشتغلت على الخصوص بالامور الشرقية وقد اعتبرت دولتها المغربية وسيلة لتحقيق فتح امبراطورية كبيرة متفوقة على الامبراطوريات التي اقامها الخلفاء غير الشرعيين (الاميون اللاجئون الى اسبانيا والعباسيون) - هكذا استقر الظالمون في عاصمتهم المرفئية : مهدية ، وارسلوا الى مصر غزواتهم - ففشلت الاولى والثانية منها وانتصرت الثالثة سنة ٩٦٩ . غير أن السيطرة الفاطمية في المغرب قد سببت معارضا من نوع مختلف الشكل ، فلم يتحمل السكان سياستها الجبائية القاسية التي كانت تستعمل في تمويل حملاتها الى المشرق فتار السكان ضد المذهب الشيعي الهرطوقي في نظرهم بعدما كانوا خوارج قديما وعندما انضموا الى الارثوذكسية المالكية المتصلية ، فقد حالت هذه التكدرات الى ثورة رهيبة (٤٧ - ٩٤٣) حاصرت الفاطميين في خلوتهم بمهدية - فلم ينجوا الا بفضل تدخل الجيوش القبايلية ، وكان قائدهم زيري (قد قدم بهذه السلالة الملكية خدمة لا تنساها ابدا أما هو فظهر للقضية الفاطمية وفاء لا يتزعزع (٢٥) فكان هذا الزيري قد تزعم جماعة من قبائل قبايلية بناحية التيتري وبنى فيها عاصمته عاشير (شرق بوغاري الحالية) بالاتصال السهوب والتل بمنفذ سهول يسر والشليف .

كان الزيري وجيوشه القبايلية قد قام منذ شبابه بغزوات كثيرة على الاقليم الذي تحتله قبائل زناتة مغراوة (٢٦) يظهر أن التنافس بين هذه القبائل كان قديما .

(٢٥) ابن خلدون : " تاريخ البربر " ج ٢ ص : ٦ .

(٢٦) كانت مغراوة تحتل جزءا من غرب الجزائر الحالية .

كلها (٩٠٩) وقد
تامة القبائلية كثيرا من
الجديدة، ارستقراطية
— فقد اقبل من الشرق
الشرعيين في وظائف
العهد بالمكان. اقبلت
ت اثناء طريقها على
بي من طريق الذهب.

ري

ان الاصليين للبلاد ،
ر الشرقية وقد اعتبرت
الى الامبراطوريات التي
يا والعباسيون) — هكذا
عصر غزواتهم — ففشلت
ن السيطرة الفاطمية
، فلم يتحمل السكان
ملاحتها الى المشرق فثار
نوا خوارج قديما وبعدها
التكدرات الى ثورة
— فلم ينجوا الا بفضل
بهذه السلالة الملكية
فء لا يتزعزع (٢٥) فكان
تري وبنى فيها عاصمته
نفس سهول يسر والشليف .

روايات كثيرة على الاقليم
هذه القبائل كان قديما .

فقد ايد الملوك — الفاطميون الزيري لان اعداءه كانوا على يد الخلفاء الامويين
بقرطبة بوفاء وتحمس ومن جهة أخرى كان توجيه جزء كبير من الجهود الفاطمية
نحو المشرق يساعد ظهور وتدعيم سلطة مرتكزة بوجه خاص على المغرب الاوسط ،
يظهر مرة أخرى المغرب الاوسط خصائص تختلف تماما عن الافريقية الخاضعة في
مجموعها الى الادارة الفاطمية او الى المغرب الاقصى الذي كان ماعدا جزءه الشمالي
تسود فيه حياة سياسية على المستوى المحلي ، فعرف الجزء الاوسط من افريقيا
الشمالية حياة سياسية مضطربة : فان كان جزؤه الشرقي والاوسط خاضعين للفاطمين
وان كان فيما يخص جزءا كبيرا منه تحت حكم زيري ففي الجزء الغربي كانت
الاتحاديات لبني افرن ومغراوة تتصرف لحساب الخلفاء الامويين . استطاعت الجيوش
الفاطمية بفضل انتصارات باهرة ان تفرض سيطرتها مرات عديدة على المغرب
الاوسط كله وشمال المغرب الاقصى . لكن هذه الفتوحات لم تكن الا مؤقتة وكانت
تتشبت بمجرد انصراف الفرق التي قامت بها .

من البساطة الفكرية ان تعتبر هذه القراءات مجرد انعكاس المضادات الدينية
(المذهب الخارجي ، أرثوذكسية وشيعة) او انعكاس جهود قرطبة ومهدية للحصول
على الاعتراف بسيادتهما ويظهر كذلك انه لا يمكن ان يرى في ذلك صراع بربر زناتة
ضد بربر صنهاجة . وفي الواقع امتزجت هذه البواعث كلها ووجدت المنازعات
المحلية نفسها معبرة عن المعاكسات العالية .

وزيادة على ذلك لم تكن المعسكرات الحاضرة مستقرة ولا متجانسة ، فقد
أدت تقلبات حياة سياسية معقدة جدا ومصير الاسلحة الى تصفيف القبائل والروءساء
حسب الظروف داخل المحالفات القصيرة الدوام . فان وفاء زيري للفاطمين أمرا
استثنائي — انضمت بعض القبائل المغراوية والافرنديية مؤقنا الى معسكر الفاطمين
والتحق بعض حكامها بأعدائهم بالامس لا يمكن اذن أن تبرر هذه الصراعات المعقدة
جدا بأسباب بسيطة (دين عنصر) — ولربما هناك سبب قاطع لم يذكر (٢٧) الى
حد الان : جهود الامويين والفاطمين للاحتفاظ باحتكار طرق الذهب .

تصدر قوة الفاطميين في نصيب كبير عن مراقبتهم الذهب والمعاملات التجارية
اللاحقة به يظهر أن ازدهار قرطبة في القرن العاشر راجع الى أسباب مماثلة .
تدفع اشارات كثيرة الى الاعتقاد أن أحد البواعث الاكثر أهمية الخاصة
بالتنافس السائد بين هاتين القوتين راجع الى مراقبة المتاجرة من أصل سوداني

(٢٧) م . لمبارد : المقالة المذكورة سابقا .

— هكذا كان أحد الأعمال الأولى التي صدرت عن الدولة الفاطمية هو الاستيلاء على تاهرت وسيجلماسة نقطة وصول القوافل الأكثر أهمية — استطاعت قرطبة فترات عديدة وبواسطة قبائل مغراوة، أن تمارس فيها تأثيرها وأن توجه المتاجرة نحو سوطية أحد موانئ الذهب (٢٨) الأموي منذ ٩٣١ . ارتكزت حول هذه المدينة قوى الحزب الأموي وتمرت سدى جهود الفاطميين العنيفة — فقد أرسلوا من ٩٢٠ إلى ٩٧٣ تسع غزوات عظيمة نحو الغرب لمراقبة تلمسان، فاس وشمال المغرب الأقصى، ليس هذا احتلال اقليمي فلم ترغب الجيوش الفاطمية المنتصرة في قصد اخضاع النواحي الواسعة.

فالامر في الواقع هو قطع طريق جنوب — شمال الذي يمون قرطبة وتوجيه المتاجرة نحو الشرق تضاد هذه الضغوط شرق — غرب، جهود أموية موجبة نحو الجنوب (لا نحو الشرق كما تريده هجوم مضاد بسيط أو فتح ثان اقليمي) استطاعت مرارا أن تفتح من جديد طريق سوطية طانجة نحو سيجلماسة.

كان لهذه القراعات ولهذه المتاجرة عواقب هامة على الجزء الغربي من المغرب الأوسط نالت المدن مثل تلمسان شهرة متصاعدة — ساعدت العمليات العسكرية الدائمة في هذه الجهات التخصص الحربي لدى قبائل كثيرة وسلطة رؤسائها المتنقلة كما يريه التاريخ من حزب إلى آخر حسب فرص الغنيمة والظروف السياسية العسكرية. فقد عرفت هذه النواحي كذلك حركات سكان هامة : أيعدت القبائل المغلوبة من طرف منتصر مطلع على عبث خضوعها ومحالفتها الذي كان يفضل طردها على القضاء عليها — اعتبر حكام قبائل أن الظروف السياسية في جهة قد صارت غير صالحة لنجاحهم ففضلوا المخاطرة بحظهم في مكان آخر.

هكذا بعد الانتصارات الكبرى لبولوجين ابن زيري وخليفته ضد مغراوة وبنو افرن انتقل جزء من قبيلتهم إلى المغرب الأقصى.

إذا كان الجزء الغربي من المغرب الأوسط يعيش هذا التقلب وصراعاته فإن الجزء الأوسط والشرقي قد شاهد توطيد أسس دولة قوية ومستقلة، حقا أن ركن القوات الفاطمية كان يتألف من فرق قبائلية ومن هكذا كان لرؤسائها أهمية خاصة. أن كانت بعض القبائل قتامة الأولى في تأييد السلالة الملكية قد تاصلت في

(٢٨) ف . برودل : الكتاب المذكور سابقا .

نصيبها الهام في افريقيا في جيش وادارة حكام مهدية فان القبائل القبايلية
الآخري احتفظت بتلاحمها وقاموا بسياسة مستقلة مع بقائهم حلفاء أوفياء للملكية
الفاطمية . حقا لقد بنى الملوك الفاطميون قوتهم الخاصة على افريقيا بلاد غنية
سهلة المراقبة يسمح موقعها تسيير سياسة شرقية بعيدة.

فلم يهتموا نسبيا عن المغرب الاوسط الذي كانت اجزائه المختلفة مسندة
الى حكام ومن بينهم زيري الذي كان يحتل مكانا على حدة، فكان يعتمد على
طاقات قوية متعلقة به مباشرة - فقد سمح له وفاءه لسادات مهدية وقوته الشخصية
أن يتمتع بسلطة وأن يمارس امتيازات لم يسمحوها لحكام آخرين - هكذا صارت
عاشير عاصمة حقيقية . فقد أمر زيري مرات عديدة بمحاربة زناتة مع الاحتفاظ لنفسه
بكل الاقاليم التي ينتزعها منهم (٢٩) زيادة على ذلك فان زيري عاهد الحكام
الفاطميين الذين ثاروا وتلقى من حكومة تاهرت ومسيلة ومن جهات أخرى ما أعطى
له سلطة على جزء كبير من المغرب الاوسط - فان الكفاح الذي كان يقوم به ضد
الامويين كان يساعد أهداف الفاطميين ويطابق كذلك مصالحه الخاصة .

قتل زيري في معركة سنة ٩٧١ ضد مغراوة وحاكم متمرّد . فاستخلص من ذلك
ابنه بولوغين الذي كان قد برهن سابقا عن استعداداته السياسية بتأسيس مدن
الجزائر ومليانة ومدينة ثارا باهرا : شتت وكبح الزناتة نحو الغرب ووجه ضربة قاسية
لطاقاتهم الحربية :

أعلن الحكم بالاعدام ضد كل بربري (زناتي) يقوم بتربية الاحصنة
ويستعملها للركوب . (٣٠)

فارق الملك الفاطمي مهدية (٩٧٣) وقتا قصيرا بعد ذلك قاصدا مصر التي
احتلتها جيوشه . كلف بولوغين بادارة كل ممتلكاته في افريقيا الشمالية .

المملكة الحمادية

غير أن الوحدة الحقيقية الافريقية والمغرب الاوسط لم يدم الا قليلا لما
اشتدت الخلافات السياسية الاقتصادية والاجتماعية بين هتين الجهتين اللتين
عرفتا منذ الزمن البعيد تطورا تاريخيا مختلفا . ركز بولوغين وخلفاؤه المستقرون

(٢٩) ابن خلدون : " تاريخ البربر " ج ٣ ص : ٢٢٣ ، ٢٣٥ .

(٣٠) ابن خلدون . ج ٣ ص : ٢٣٥

في مهدية، قوتهم على افريقية ذات الثورة القادرة على ضمان نفوذ السلالة الملكية . اسند ملوك بني زيري تسيير المغرب الاوسط البعيد نسبيا ، الاقل تمدنا والاصعب ادارة الى فرع قريب استطاع شيئا فشيئا أن يستقل ألا وهم الحماديون (نسبة لحماّد أحد أبناء بولوغين) . فانتهزوا هذا الاستقلال الاداري فرادوا من استقلالهم .

عاد حماد الى ما قام به أبوه وجده من اعمال وكافح الزناتة فأرسله الملك الزيري سنة ٥ - ١٠٠٤ الى المغرب الاوسط لكفاح مغراوة وبني افرن . وأخذ معه وعده بعدم استرجاعه بل ابقاؤه على ملك العشير والمغرب الاوسط وكل المدن التي سوف يحتلها .

قام حماد بمهمته بحذاقة واستطاع أن يقهر زناتة (٣١) . أسس سنة ١٠٠٧ قلعة بني حماد (حصن بني حماد الحصين) وهي المدينة التي ستكون عاصمته ، تقع في الموقع الذي صار معتادا أي على حاشية المرتفعات التلية المسيطرة على سهوب الحفنة . كانت تقع في طريق تجاري عام يربط بين منفذ بسكرة حيث تعبر قوافل الجنوب الاطلس الصحراوي بالساحل الذي أسست فيه بجاية .

أحد الاسباب التي أدت الى اختيار القلعة كعاصمة الدولة الحمادية راجع الى قربها من مدينة مسيلة الواقعة في أسفل المرتفعات التي شيدت فيها القلعة . يصف الادريسي شدة العلاقات السائدة بين هتين المدينتين المتجاورتين اللتين الفتا نوعا من ((التكامل)) الاقتصادي - كانت مسيلة مدينة الخوارج القديمة على اتصال دائم بورقلة التي أشير سابقا الى الدور الذي لعبته في متاجرة الذهب الصحراوي ، ان وصف الممرات من طرف الادريسي يظهر أن مسيلة كانت المركز العظيم لانفجار تجارة القوافل الذي انقسم الى عدة تيارات نحو تلمسان وتونس ، نحو ناهرت والقيروان . كانت القلعة تسيطر على الانشقاق الطبيعي سامحة العبور السهل للمرتفعات التلية . كان هذا الطريق ينتهي الى بجاية على المرور بسهل واد كسوب وسهول مجانة وفج البيان وسهل السومام .

تطورت القلعة بسرعة جاذبة التجار والمحترفين والطلبة وكانت سوقا عظيمة للقوافل ومركزا صناعيا شهيرا بأقمشته - فكانت هذه الدولة الحمادية تتسم كذلك

(٣١) ابن خلدون ج ٢ ص: ٤٣ .

بشروء مدن بسكرة ومسيلة وسطيف وقسنطينة وبجاية كلها مراكز تجارية وصناعية هامة كونت عاشير وتاهرت مدينتين كبيرتين - وغربا عظمت مليانة ومدينة والجزائر .

وسنة ١٠١٤ تقريبا لما اشترط الملك الزيري على حماد أن يسلم له مدينة قسنطينة رغم الخدمات الكبيرة التي قدمها للسلالة الملكية ثار حماد وهجم على الافريقية ورفض سلطة الخليفة الفاطمي (القاهرة) واضعا نفسه تحت سلطة الخليفة العباسي (بغداد) قاصدا بذلك التمييز بينه وبين بني زييري من حيث المذهب . حوضر حماد في حصن القلعة فنجأ بفضل وفاة عدوه فجأة ، أما خلفه فقد تورط في مشاكل الخلافة فأضى السلم (١٠١٧) كان الملوك الحماديون أقوياء مع أنهم أرغموا مثل جيرانهم على مواجهة محاولات الثورة قام بها بعض حكامهم ومواجهة دسائس منافسيهم في الحكم الذين وجدوا تدعيما لدى روح العصيان السائدة في بعض القبائل ، فانهم استمروا في الكفاح المعتاد ضد امارات زناتة غربا . صارت الاصطدامات بيني زييرين قليلة . فلما فاطم بنو زييرين القاهرة سنة ١٠٤٨ للاعتراف بسلطة بغداد الروحية فان الحماديين بسبب اهتمامهم بالتمييز المذهبي ، انتهزوا الفرصة لمعاشره الخليفة الفاطمي ثانية .

عرفت القلعة أوجها في منتصف القرن الحادي عشر لما سببت الاضطرابات السائدة في افريقية منذ وصول الرحل العرب ، فرار التجار والمدنيين الاغنياء من القيروان ومدن بني زييرين الاخرى واستقرارهم في العاصمة الحمادية . يروى المؤرخ البكري أن المدنية شاهدت اذن توافد القوافل القادمة من (العراق والحجاز ومصر وسوريا ومن كل اجزاء المغرب) - تعود هذه القدرة الاقتصادية الى القدرة السياسية المتوفرة لدى بني حماد الذين كانوا في ذلك الوقت أقوى ملوك المغرب : فاحتلوا سنة ١٠٦٢ (لوقت قصير) شمال المغرب الاقصى وفاس وأجروا بعد ذلك بقليل سلطتهم على توزر والقيروان وتونس فكان نفوذهم اذ ذاك سريع الزوال .

اشعاع بجاية

صارت بجاية المؤسسة سنة ١٠٦٧ أكثر أهمية تدريجيا رغم ازدهار القلعة ، فاعيا أضافت الى نشاطاتها التجارية والصناعية ووظائف سياسية عظمت شيئا فشيئا : صارت بجاية المقر المؤقت للملوك عاصمة مملكة بني حماد في مطلع القرن الثاني عشر ، فان أسباب تحويل مركز الثقل للدولة في اتجاه بجاية أكثر تعقيل مما يعلن عنه عادة - نعم أن جيش بني حماد المتجند في افريقيا

في بعض الصراعات القامضة قد تغلب عليه العرب بفصل عدم مشاركة فرق زناتة المجندة (١٠٦٤) . رغم أن الانهزام كان خطيرا فلم يكن الا هزيمة مؤقتة . وافق وصول القبائل العربية تحركات الشقاق قام بها حكام قسنطينة وعناية .

بفيت سلطة ملك بحاية كبيرة رغم هذه الاضطرابات كما تشهد انتصاراته بذلك على الحدود الغربية لمملكته - ان أسباب تفوق بحاية ليست حسب ما يظهر راجعة الى وجود اضطرابات داخلية بل هي متعلقة بصفة خاصة بالاهمية الاقتصادية التي اكتسبتها هذه المدينة . فصارت اذن حسب الادريسي المدينة الأكثر أهمية بالنسبة لأفريقيا الشمالية كلها :

((كان السكان فيها أغنياء وأكثر مهارة في الفنون المختلفة والمهن بحيث ان التجارة كانت فيها مزدهرة . كان تجار هذه المدينة متولين بتجار أفريقيا الغربية وبتجار الصحراء والمشرق .

كانت السلع الكثيرة موضوعة فيها وهي من كل نوع . أما حول المدينة فكانت السهول مزروعة يستنتج منها القمح والشعير والفاكهة بكثرة - كانت تبني فيها عمارات ضخمة وتصنع السفن المتنوعة لان الجبال المجاورة كانت مشجرة جدا وكانت تنتج صمغ الصنوبر والزفت الجيد . أما السكان فكانوا يستغلون مناجم الحديد الجيد . وبعبارة أدق كانت المدينة لبيقة -)) (٣٢) يشير الادريسي اذن على وجه صريح الى أهمية العلاقات بالسودان ويمكن الاعتقاد أن ازدهار بحاية راجع في نصيب كبير الى تكثر الذهب . أكد م . لومبارد (M. LOMBARD) على الدور الهام جدا الذي لعبه في المغرب التجار الاوربيون ابتداء من القرن الثاني عشر . فكانوا يحصلون على المعدن الثمين باستيراد هام للاقمشة والمعدن والاسلحة - ((كانت جان (gènes) في القرن الثاني عشر تنوّه ذهب السودان لفائدة الغرب المسيحي)) (٣٣) . يفسر هذا التغيير للظروف التجارية انتقال مركز النقل الاقتصادي من القلعة التي التأمت بالتجارة نحو أفريقيا والمشرق الاسلامي الى بحاية الغالبة أكثر من غيرها للعلاقات بأوروبا . ان العلاقات بين هذه المدينة ومدن أوروبا الجنوبية كانت هامة جدا : هكذا تشهد بذلك على سبيل المثال

(٣٢) - ترجمة ديقوج (GOEJE) صفحة : ١٠٥

(٣٣) - م . لومبارد : المقالة المذكورة سابقا .

الإشارة في فرنسا بكلمة ((بوجي)) (BOUGIE) إلى وسيلة الاستنارة التي سهل صنعها بمنتجات معامل الزيت القبائلية - فقد بلغت أهمية الجماعات المسيحية وحسن ظن السلطات فيها حدا جعل البابا قريقوار ٧ يرسل أسقفا إلى بجاية يطلب من الملك الحمادي .

كانت هذه المدينة تقوم مقام العاصمة الفكرية والدينية ، فكانت ((مكة صغيرة)) حقيقية في نظر المعاصرين كان أحدهم مؤرخا عدّ ١٠٤ شخصيات شهيرة محلية منحصصة بالحقوق والطب والشعر أو العلوم المقدسة . فكانت المدينة حينئذ أكثر اتساعا من المدينة الحالية بنسبة ثلاث مرات وكانت تعد في القرن السادس عشر حسب ليون الأفريقي ورغم بعض الانحطاط ، أكثر من ٢٤ ٠٠٠ موقداً أي أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نسمة وهو عدد هام بالنسبة لذلك الوقت .

كان هؤلاء السكان مختلطين كثيرا بسبب العلاقات التجارية . غير أن العنصرين الجوهريين هما القبائل والاندرلسيون . أما الاندرلسيون فكانوا يملكون قبل عهد بني حماد مؤسسة مرفئية بالقرب من موضع المدينة فكثر عددهم وأخذ يتزايد بسبب الاضطرابات التي كانت تلحق إسبانيا الإسلامية بعد زوال خلافة قرطبة وكلما استرجع المسيحيون بلادهم . كان القبائل يوفون رصيد سكان هذه المدينة الكبيرة الواقعة في تماس بلاد القبائل الصغرى والكبرى . يظهر وسط بجاية كثير الحرية والتسامح ، متها مراا بسوء الاخلاق وشهيرا بأذوافه الموسيقية - كان التجار الأغنياء يعيشون فيها عشية ريفية ورفيعة . كونت بجاية في ذلك الوقت مركز حضارة مبتكرا جدا : كانت تنضم إلى الرصيد القبائلي مؤثرات شرفية أفعمت الحضار اللاجئين الذين من افريقية وما أتى من السكان الاندرلسيين استطاع ملوك بني حماد حتى مطلع القرن - الثاني عشر ، رغم البلبلة الداخلية المتزايدة أن يمارسوا سياسة واسعة النطاق مستعنيين بمالية مزدهرة في المدينة . ويتجنيد قبائل زناتية وعربية أوقفوا غربا توسع الامبراطورية التي أسسها المرابطون في المغرب الأقصى باقاء سلطتهم على تلمسان شرقا ، وانتهزوا فرصة البلبلة المخيمية على افريقيا لتوطيد نفوذهم : فاعترفت نوس بسلطتهم واحتل أسطولهم البحري جزيرة - حربة - وسعت الدولة الحمادية جنوبا امتيازاتها على واحتني المزاب وورقلة اللسن أخذتا نكتسيان أهمية معتبرة في المتاجرة الصحراوية .

III- أزمة القرن الحادى عشر والثانى عشر :

الاسباب

أخذت هذه المملكة ابتداءً من منتصف القرن الحادى عشر تتدهور . ما
الاسباب في ذلك ؟

ان مجموع المؤرخين العصريين تقريباً يفسرون أن السبب الجوهرى في روال
انتظام المملكة الحمادية مثل سبب دولة بني زيرين المعجل ، راجع الى غارة العرب
الرحل الذين ظهروا في افريقيا في منتصف القرن الحادى عشر يظهر انه كان
((الحدث الفاصل)) ((كارثة عظيمة)) ((التدهور الكبير الذى ليس له
علاج)) وبوجه خاص ((وفاة المغرب المتوسط المصاب بالفالج)) توسع أ . ف .
قوتبي (E. F. GAUTIER) النظرية القديمة المبنية على المضادة الاساسية السائدة
بين البدو والحضر :

للبدو العظيم غرائز تعاكس غرائز الحضرى - فهو فوضى وعدمي سياسيا
يفضل كثيراً البلبلة على غيرها لانها تعطي له العرض . فهو مهدم ورافض - فانتصاره
نفسه ليس تحقيقاً لانه يقضي بنفسه على نفسه في أجيح من تمتعات غير مألوفه (٣٤)

لا تطابق في الحقيقة هذه النظريات الحقيقية التاريخية اذ كان العرب الرحل
بعيدين عن أن يتصرفوا مثل الغزاة الذين طاب للبعض وصفهم . فان ظهر انهم
حقيقة الحقوا افريقية مضارا هامة ، فتتفلاتهم في باقي افريقيا الشمالية لا ترجع
الى غزو و ((غارة)) فبالعكس ، لا يوجد خارج افريقية غير ميادين المعركة حيث
انهزم هؤلاء ((الغزاة)) المزعومين انهزاماً رناناً - العرب الرحل في الواقع
استحضروا واجتذبوا من طرف ملوك المغرب المختلفين الذين لجأوا مرارا الى
ارغامهم بالقوة على مغادرة الاقاليم التي كانوا يحتلون بها الى أن يتجندوا كمرتزقة
في جهات أخرى .

انه لمن الخطأ أن يتصور ملوك بلاد البربر معادين للعرب بصفة مستمرة . . .
يعتبر وجودهم مرارا كحدث مرغوب فيه . غاية نفل القبائل بالجملة لا يهدف الى

(٣٤) تاريخ ومؤرخي الحزائر . ص : ٣١ .

ابعد جيران ذوى الخطر مثلما يهدف الى تقريب وحدات عسكرية بعيدة ترجى الاستفادة منها . ينزل الرحل في أكثر نقطة تهديدا بعد الاتيان بهم الى أراضي الامبراطورية - فان انصرافهم يعتبر خسارة مؤسفة - فانهم يمنحون امتيازات للدفع بهم على الاستقرار . (٣٥)

تم نظرية النزاع الابدى والتام بين الحضر والبدو أمر مفراء - لا وجود لهذين الكيانين المطلقين اللذين يجتهد في بث المضادة بينهما أساسيا ولا وجود لهتين الكتلتين تربط بينهما عدة تحولات تؤلف الجماعة الواسعة من شبه الرحل وشبه حضر حسب النواحي والعصور - ومن جهة أخرى لا يؤلف الحضر والبدو وحدات سياسية مضادة . ويتعايش مرارا داخل اتحادية قبائل واحدة جماعات من الحضر وعناصر بدوية وشبه بدوية سلوكهم غالبا سلوك شركاء لا سلوك أعداء عداوة لا يكفر عنها - من أكيد أن هناك معارك ضادت البدو والحضر لكن ليس ذلك على شكل جماعات متجانسة - لم يكن ذلك الا اختلافات سياسية تجعل جيشا مؤلفا من بدو رحل ومن حضر يضادون آخرين من بدو وحضر يظهر دور البدو والرحل المتزايد كعاقبة لاستعمالهم كمرتزقة من طرف الملوك والرؤساء المحليين قلت أم عظمت أهميتهم . انها لمن أبهر البوادير ومن نتائج عدم الاستقرار السياسي وليست سببها الرئيسي يظهر اذن النشاط المخل بالنظام ، الصادر عن البدو والرحل ((العرب)) عاقبة لعدم الاستقرار السياسي وللنزاعات السائدة بين الطامعين في الحكم وبين الملوك و ((الرعية)) أكثر مما هي علة أولى جازمة مباشرة - ومن جهة أخرى يمكن احتمال شكل آخر لنشاط القبائل البدوية في افريقيا الشمالية الوسطى .

حقا يظهر ازدهار المدن المغربية (على ضوء النصوص المختلفة ، نصوص الادريسي مثلا) كأنه معتمد أصلا على الموارد الاسية من الاملاك العقارية الهامة . تستند القسمة الكبيرة من هذه الثروة الى استصلاح الاراضي الزراعية والى استعمال الماء استعمالا عقليا في الاسقاء وكقوة مائية (الطواحييس) - نشأت الاهمية التجارية بالمدن في نصيب هام من الانتاج الزراعي المحلي ونتاج الصناعة التقليدية المدنية المبنية على الحياة الزراعية . يظهر أن ازدهار النحارى والزراعي في المدن تأتى من تفوقها السياسي على فلاحي الارياف المجاورة : كان هذا التفوق السياسي المدعم من طرف الموقع الاستراتيجي لهذه المدن وهذا التسلط على

(٣٥) ج . م . م . (G. MARÇAIS) العرب في بلاد البربر . ص : ٢٢١ ، ٢٢٠

الفلاحين على أشكاله المختلفة، يضمنان الجباية العينية أو النقدية الرهن
الاساسي للازدهار المدني .

جذبت هذه الارياف الغنية المجاورة للمدن ، البدو الذين وطدوا نفوذهم
شيئا فشيئا وهي سيادة معادية لسيادة المدنية - يظهر انحطاط المدن الذي أشارت
اليه أمثلة عديدة ابتداء من النصف الثاني للقرن الحادي عشر ، أنه يجب جعله
متعلقا بتواجد البدو الرحل في منطقة نفوذهم الزراعي الذين كانوا يحولون الثروات
الزراعية نحو استفادتهم الخاصة . فلا يمكن في اطار هذا الكشف السريع للوحدات
السياسية التي احتلت اقليم الجزائر الحالية أن نتعرض للمشكل المعقد والاساسي
لاسباب عدم الاستقرار السياسية العميقة - فلا يمكن أن تذكر في بعض الاسطر ويفرض
فهمها النظر في تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في مغرب القرون الوسطى .

وبالاضافة الى ذلك فاحدى اسباب ضعف السلطة المركزية يمكن البحث عنها
في عواقب تكوين الامبراطورية المرابطية - حولت حركة سياسية دينية سنة ١٠٥٠
تقريبا ، ظهرت في الجنوب الصحراوي أو في موريطانيا ، مجموع بدو رحل صحراويين
مشرفين على الحركة التجارية بين المغرب والسودان ، الى اتحادية كبيرة - فان
هؤلاء ((المرابطين)) (حرفيا من المرابطين أى أهل الرباط الدير الحصين)
قد انتصروا على مملكة غانا (مركز جمع الذهب) ثم هجموا على الشمال فاحتلوا
سنة ١٠٥٥ سيجلماسة ملتقى رئيسي للمتاجرة الصحراوية ثم أسسوا سنة ١٠٦٠
عاصمتهم مراكش ثم فتح المرابطون الجزء الغربي من المغرب الاوسط واحتلوا
مدينة الجزائر ١٠٨٢ - أثرت هذه الحوادث بخطر في المملكة الحمادية : ليس
الامر الخطير احتلال المرابطين الاقاليم التي لم يمارس عليها ملوك بجاية الا سلطة
رخوة بل الخطورة كانت في انقاص الحركة التجارية في اتجاه الدول الحمادية .

وجه المرابطون سادة جزء كبير من الصحراء وسادة سيجلماسة طريق الذهب
نحو مراكش فهذه القوة المالية الهامة هي التي سمحت للاتحادية بدو رحل أن
يلعبوا دورا سياسيا هاما لا بالمغرب فقط بل في اسبانيا كذلك .

تحول ضعف موارد الملك الذي سببه تباطؤ وصول الذهب والمبادلات
التجارية مع مشرق أوروبا والسودان الى تمرد متصاعد من طرف رؤساء القبائل
الكبار بدسائس الطامعين في الحكم ويتصعيد النزاعات اذن بتدعيم دور المرتقة
البدو .

وأخيرا اختلت في نفس الوقت المبادلات التجارية بعواقب القرصنة المسيحية التي اكتست أهمية كبيرة. احتل نورمنديو صقلية أغلبية موانئ افريقية الكبار، ومهدية بالخصوص ثم وجهوا منطلقين من هذه القواعد ضربات مستمرة الى الموانئ الحمادية ثم احتلوا جيجل (١١٤٣) وموانئ صغيرة بين شرشال وتنس . وفي سنة ١١٣٦ هجم سكان جان (GENES) على بجاية - ألحقت هذه العمليات المسيحية التي لا نعرف الا المشهورة منها ، والتي تضمنت كذلك غارات قرصنة ، اضرارا خطيرة جدا بالتجارة .

تسمح مؤلفات الادريسي الذي كان يكتب لخبار الملك النرماندى روجي صقلية (SICILE) تقييم انحطاط المدن الساحلية تحت العمليات النرمندية - عرفت عنابة حسب الادريسي ، بعدما احتلها النرمنديون ، انحطاطا كبيرا فقل سكانها . في جيجل والقل حيث لا يظهر النرمنديون الا صيفا ، كان السكان يستقرون شتاء قرب المناء ثم عند دنو المسيحيين يلتحقون بالاماكن الحصينة التي شيدها على المرتفعات فكان لا يبقى في المدينة القديمة الا بعض التجار بيعض شحن من السلع - غير أنه يظهر فيما وصفه الادريسي أن النرمنديين لم يسيطروا الا على الهيئات المدنية التي أضعفتها مسبقا عواقب الاختلال السياسي ، أما بجاية التي كانت قوتها تضمن متانة علاقتها بالارياف المجاورة ، فانها لم تخضع للنرمنديين .

انهارت المملكة الحمادية بمجرد بروز قوة كبيرة على حدودها لانها ضعفت بسبب الصعوبات الاقتصادية وعصيان حكام أقاليمها ، وبثورات الطامعين في الحكم الذين كانوا يعتمدون على فرق المرتقة العرب . امتدت امبراطورية الموحيدين بالمغرب الاقصى الى افريقية الشمالية كلها بعد انتصارها على المرابطيين (١١٤٧) قضى هجوم مفاجئ في بعض الايام (١١٥٢) على مصير المملكة الحمادية . فان كان احتلال بجاية بلا نزاع فان القلعة قد هجم عليها واحرقت . ثم بعد ذلك بقليل ، ثار عرب افريقية البدو والمغرب الاوسط وهجموا على جيوش الموحيدين مبررين ذلك بتدعيم القضية الحمادية ، غاضبين بسبب فقد الامتيازات التي قدمتها لهم هذه السلالة الملكية ، مهمومين بسبب تطور سلطة قوية قادرة على تحديد اتساعاتهم - انتصرت جيوش الموحيدين في سطيف بعد معركة ضارية دامت ثلاثة ايام . فتح الموحدون افريقية (١١٥٩) أياما قلائل بعد ثم اسبانيا الاسلامية (١١٦٠) .

التوحيد الوقتي أيام الموحدين . أصبح اذن المغرب وللمرة الاولى من تاريخه وهي المرة الوحيدة في الواقع ، مندمجا سياسيا في مجموع الغرب الاسلامي الموحد في اطار امبراطورية واحدة . الى ذلك الوقت كانت وحدة هذا الجزء الطريف من العالم الاسلامي من نوع اقتصادي - وثقافي خاصة . تعتبر عن صواب ، هذه الفترة الموحدية (منتصف القرن الثاني عشر ومطلع القرن الثالث عشر) أنها أوج المغرب . في الواقع كان هذا من شأن المغرب الاقصى الذي نجا من كفافه النسبي الذي يعيش فيه الى ذلك الوقت حتى صار ابتداء من امبراطورية المرابطين القوة الراجحة بالمغرب . اما حالة المغرب الاوسط وافريقية فكانت غالبا صعبة . نظمت امبراطورية الموحدين التي كانت نتيجة عمليات القبائل البربرية للاطلس الاعلى المغربي (الاقصى) ، لفائدة هذه الارستقراطية المؤسسة - ثم تربع الاقاليم حتى توضع قاعدة الضرائب العقارية (خراج) - والحال أن هذا الخراج لا يطلب دفعه الا من غير المسلمين حسب المبادئ القرآنية . فخضع لهذه الضرائب الا قانونية مجموع افريقيا الشمالية الذي اعتبر أرضا مفتوحة مطية ، باستثناء أقاليم القبائل المؤسسة .

لم يعرف ابدا مثل هذا الاكتساب لثروات آتية من امبراطورية الى فائدة جماعة مؤسسة ، باسم اصلاح اسلامي . هكذا ضمن عبد المومن (٣٦) الى سلالاته موارد حسنة جدا . لكنه أبقى الموحدين بهذا على شكل تكتل متصرين فجعل من المستحيل أن يتحقق توحيد بلاد البربر الخلقي كدولة حقيقية (٣٧) - يضاف تارة الى هذه الاسباب التي أدت الى الاستياء ، معارضة مذاهب الموحدين الدينية والشرعية التي لا ترفض استعمال اضطهادات قاسية - فانهم فرضوا تفوق المذهب المالكي فتنتج من ذلك عواقب دائمة . أغضبت سيطرة ملوك مراكش البدو الرحل الذين كانوا لا يقبلون المشاركة في الحرب المقدسة باسبانيا الا اذا ارغموا بالقوة على ذلك . كانت العائلات المنتسبة الى السلالات القديمة كسلالة بني حماد ، تبحث عن استرجاع سلطتهم .

عزم ابن غنية الحاكم المرابط لجزر باليار (BALEARES) سنة ١١٨٤ وكان قد صمد أمام الموحدين ، على نقل المعركة الى بلاد البربر أمام هجوم متوقع ليستفيد فيها من تأييد الغاضبين . فاستولى على مدينة بجاية وقد رافقه أربعة آلاف من المرابطين . فتكون بسرعة تحالف شاذ بين القوات الغاضبة على نظام

(٣٦) - مؤسس الامبراطورية وأعظم ملوك المغرب . توفي سنة ١١٦٣

(٣٧) - هـ . تراس : الكتاب المذكور سابقا . ص : ٣١١

الموحدين أو الطامعة في طعم الغنيمة. فقد ألف حكام القبائل البدوية وأولياء العهد من بني حماد والمشاة التركمانيون والمغامرون من كل جنس، جيشاً من الغزاة والناهبين استفاد من تأييد خليفة بغداد المنشغل برد مشيل صنيع منافسة الموحدى. فقد استطاع أشقياء فرق ابن غنية أن يدمروا بنوع فاحش ثلاث مرات المغرب الاوسط (١١٨٤ - ١٢٠٧ - ١٢٠٩ - ١٢٢٦ - ١٢٣٦) تحقق ذلك رغم جهود الموحدى الذين كانوا زيادة على ذلك يواجهون كفاحاً قاسياً في اسبانيا.

ان ثورة المرابطين والبدو قد تبنت الصيغة التي تسمح لها تمديد وايصال ضربات قاسية لامبراطورية الموحدى: فوجدت كذلك طريققتها في الهجوم؟ فالغارة الموسعة طريققتها الدفاعية: الضرار في الصحراء حيث لم تجرؤ جيوش الموحدى بالمغامرة فيها (٣٨) أبعدت عصاباتهم من ناحية فأغارت على ناحية أخرى مخربة المدن والقرى فاضمحل عدد كبير منها نهائياً. أدت تجولات ابن غنية أكثر من ((غارة)) القرن الحادى عشر الى نكوص اقتصادى والى الفوضى المزمنة التى استقرت في المغرب الاوسط. وأخيراً قضت سلسلة من الانتصارات على هذه البلية.

دخلت امبراطورية الموحدى في هذا الوقت في انحطاط وظهرت على الخصوص في زمن أزمت الخلافة التي توءدى الى النهوض بجميع قوات الفوضى في البلاط السلطاني مركز الدسائس والمؤامرات وكذلك في الارياف - ان الجهود التي كانت تقوم بها السلالة الملكية للبقاء وللعثور على موارد مالية جديدة، ضاعفت طغيانها - غير أنه ما أنجزه الموحدون لم يزل تماماً اذ القوات التي خلقوها ونظموها في المغرب الاوسط وفي افريقية هي التي خلقت الدول الجديدة بعد ما نجت من الفوضى التي غرقت فيها الامبراطورية.

مملكة تلمسان

كلفت القبيلة البربرية الزناتية لبني عبد الواد من طرف الموحدىين المتحالفين معها، بزرع النظام في جزء كبير من المغرب الاوسط. أنشأ بنو عبد الواد قوة سياسية هامة بعدما كثرت ثرواتهم بما سلبوه من أعدائهم وبما قدمه ملك مراكش من عون مالي. دفع يغموراسان وهو رئيس هذه القوة وشخصية قوية وأربية، الموحدىين المترنحين على الاعتراف بشرعية مملكته سنة ١٢٣٥. غير أنه بقي

(٣٨) - هـ. تراس: الكتاب المذكور سابقاً. ص: ٣٣١ - ٣٣٢

حليفهم الى النهاية بمساعدتهم خاصة ضد خصمهم المشترك وهو قبيلة بني ميريـ
الكبيرة (٣٩) استعملت مدينة تلمسان الغنية والقديمة التي كانت تجذب تجار بلاد
البربر كلها والتي كانت احدى المدن الكبيرة القلائل بالمغرب الاوسط التي نجت
من عمليات تخريب ابن غنية، كقاعدة مادية للدولة الفتية فصارت عاصمته .

تحتل تلمسان احدى المواقع العجيبة التي يمكن مشيد المدن أن يختارها
(ج . ماري G. MARÇAIS) - تقع المدينة في ناحية زراعية غنية متصلة
بالتل والسهوب وفي ملتقى طرق كبيرة عديدة، تلك التي توءدى الى مينائها حنين
في اتجاه وهران والتافلاالت . لم تتقطع تلمسان عن كونها ساحة مرور تلتقي فيها
المواد الاوروبية (اقمشة، اسلحة) بمواد المغرب وافريقيا السوداء وذلك حتى
في ساعات الازمات السياسية الخطيرة . بلغ عدد سكانها في القرن الثالث عشر
والرابع أكثر من ١٠٠.٠٠٠ نسمة وهو عدد هام بالنسبة لذلك العهد .

تسمح مذكرات أديب تلمساني في القرن السابع عشر، المقرئ، التي تروى
نشاطات أسلافه في القرن السادس عشر، وتؤخذ فكرة مضبوطة نسبيا عن أهمية
وتنظيم المبادلات بين تلمسان والسودان . ان أمثال المقرئ هم الذين رتبوا
الطريق من سيجلماسة الى ولاتة عبر تقازة بحفر آبار ويتوفير الادلاء للتجار - ان
أعضاء هذه العائلة العامة المؤلفين على شكل شركة ، كانوا يستغلون عددا من
المصارف . فكان البعض منها قائما في تلمسان وفي حنين يتسلم السلع الاوروبية
ويرعى شبكة كاملة من العلاقات بموانئ البحر الابيض المتوسط - وبفضهم مستقرون
في سيجلماسة رأس خط قوافل الجنوب ، يقومون بوضع الاتصال بين الاسواق
السودانية والمغربية ويبلغون الاخبار عن أسعار السلع - والبعض الاخر مستقرون
في ولاتة يتصرفون في شبكة كاملة من عمال ومراسلين موزعين في الساحل
السوداني كله - عرفت مملكة تلمسان الممتدة تقريبا من مولوية الى جنوب القبائل
الكبرى، عهد عظمة وقوة مدة الحكم الطويل ليغموراسن (١٢٨٣ - ١٢٣٥) عاهل
محراب ، باسل وعنيف، عنيد ومفرط الولع بالبناء ، محب الفنون والعلوم - هو
الملك الذي أسس جهاز المملكة العسكرية باسترجاع ((المخزن)) (حزب قبائل
متحالفة، شبه بدوية غالبا ، في خدمة الحكومة التي ألفها الموحدون) - لم يكتف
يغموراسن بمنح الاقطاع الهام (حق جباية الضرائب في ناحية معينة في فائدة
الاقطاع) لروءساء هذه القبائل ، مثل ما قام به الملوك المغاربة الآخرون ، بل أشركهم

(٣٩) - هي التي خلفت الموحيدين في المغرب الاقصى بعد ان غلبتهم .

غالب الاحيان في التقويم، ابتداء من نهاية القرن الرابع عشر، تواترت سلسلة من ازمة حكم معكرة الجو وقصيرة، البعض منها خاضع لمملكة فاس والآخر للحفصيين تونس.

٤ - عوامل تخريب دول المغرب الاوسط في القرون الوسطى :

هشاشتها

لم يكن هذا الفساد راجعا لمملكة تلمسان - فانه اصاب ابتداء من منتصف القرن الرابع عشر المغرب الاقصى المريني وأثر في افريقية في القرن الخامس عشر. شاهدت الدول تشتت قوتها وانشقت بين اطماع طامعين كثيرين ؟ تنافس ((الاقطاعيون)) والملشيات المسيحية في الحكم . استقرت الفوضى والطفان في بلدان لا تطمح الا الى الابتعاد عن السطوات الحكومية وصروف الدهر الصادرة عنها . يلاحظ ليون الافريقي أن البلاد المتمدنة التي لا تراقبها الحكومة (بلاد السبا) تظهر أكثر ازدهارا واستقرارا من بلاد المخزن التي يراقبها عملة الملك . يظهر أن الدولة لا تملك وسائل ضرورية للمحافظة على قوتها - الدولة الافريقية الشمالية في القرون الوسطى، خلافا للدولة العصرية كانها مركز الثقل السياسي يراقب في محيط دائرته هيئات سياسية أقل قوة (قبائل، محالفات قبائل) - ان كانت سلطة الملك تمارس مباشرة في المدن الكبيرة فانها لا تتدخل عمليا في شؤون القبائل الداخلية . يمارس الملك سلطته فوق المنظمات القبلية التي تحتفظ باستقلالها الاداري . الدولة نوع من محالفة القبائل . على أي قوات يعتمد الملك لضمان تلاحمها ؟ فعلى أعوانه الذين بلغوا السلطة بفضل قواتهم . فان الملك بعدما وضعهم في المناصب الهامة للمملكة بدأ يرى فيها حائلا دون اقامة سلطته المطلقة . سيجتهد هؤلاء الاعوان المترفين الذين أصبحوا حكاما و " اقطاعيين " كبارا، في تحديد الامتيازات الملكية بتأييد الطامع في الحكم الذي يعدهم بأكثر - فهذه القوة الاساسية للدولة ، هذه العصية كما سماها ابن خلدون المؤرخ الكبير هي اذن سريعة الزوال . يحاول الملك أن يتخلص من أعضاء عائلته وقبيلته وبمحاولته لممارسة سلطته المطلقة تحطم مملكته الخصوصية . القوة الثانية التي اعتمد عليها الملوك لتأسيس الدولة : التحريض الديني . ان كبار مؤسسي المملكة : الرستميين ، الفاطميين ، المرابطين ، الموحدية كانوا اصحاب الاصلاح الديني - ان الكفاح من أجل قضية دينية كان اسمت محالفات القبائل . وعلى عكس ذلك ، ابتداء من القرن الثاني عشر جعل الايصال الكامل للمغرب بالارثوذكسية من المستحيل تقريبا

تطوير حركة دينية مخالفة للارثوذكسية قادرا على تحقيق تلاحم أتباعه . اضمحلت
قوة كبيرة لتوطيد الدولة .

النكوص الاقتصادي والاجتماعي

القاعدة الثالثة لتطوير سلطة ممرزة هي وجود ارسقراطية تجارية هامة -
ساد مرارا نوع من المساعدة بين كبار التجار والخزينة الملكية بين أموال خاصة
وأموال عمومية ، تتدعم بعضها بعضا - سمح هذا - النوع من التعايش الى التجار
كما سمح للملوك أن يحاولوا مشاريع لم يقوموا بها لو بقوا وحدهم . زيادة على
ذلك قدمت الجمارك والضرائب المطلوبة من التجارة الكبيرة جزءا هاما جدا من
موارد الدولة . وبفضل هذه الوسائل ، لم يخضع الملك لاصحاب الاخذات واستطاع
تأليف الجيوش - الخاضعة بصفة مباشرة لسلطته لاهواء كبار " الاقطاعيين " - كانت
المتاجرة الصحراوية منذ القرن التاسع عشر ، قاعدة لقدرة أهم الدول الافريقية
الشمالية ، للازمة السياسية التي عرفها المغرب ابتداء من القرن الرابع عشر ، علاقة
بالتحولات التي أجريت على تخطيط الطرق الصحراوية . الحالة أن ابتداء من
القرن الرابع عشر ، وجه عدد من أسباب طرق الذهب من السودان الى مصر ان لم
يكن ذلك بصفة مباشرة فعلى الأقل بالتخلي عن المرور عبر المغرب - سبب تأسيس
سلالة الممالك في مصر سنة ١٢٥٠ تقريبا ، التوسع الاسلامي ضد الدولة المسيحية
في النوبة (NUBIE) التي كانت تعرقل المتاجرة بين وادي النيل والسودان
الاطوسط . سمح سقوط مملكة النوبة هذه سنة ١٣١٦ - وانفتاح السهوب النيلو -
تشادية الى عرب الصعيد المصري البدو ، فتح طريق مار عبر وادي النيل ، " الدارفور "
(DARFOUR) لبلوغ السودان الاوسط - ومن جهة أخرى ، ان كان العرب ،
في الصحراء الشمالية - الغربية ، قد احترموا الى ذلك الحين بضبط كلي ، مرور
القوافل بواسطة دفع اناوة تقليدية ، فانه ابتداء من القرن الرابع عشر ، تعودت
قبيلة سليمان (٤٠) نهب وقطع طريق المتاجرة القادمة من بلاد البربر والمغرب .
ربما يعكس هذا التغيير ومن قوات الدول المغربية العاجزة عن ابقاء النظام وكذلك
تقليل القوافل . ينوب البدو الرحل اذن عن نقصان الاتاوات التي كانوا يقبضونها
الى ذلك الوقت باللجوء الى النهب .

(٤٠) - ابن خلدون : تاريخ البربر ج ١ ص : ١٢٣ ج ٣ ص : ٢٩٨

ومهما يكن من أمر فإنه ابتداء من القرن الرابع عشر تخلّى الناس تدريجيا عن طريق السودان . سيجلماسة - المغرب - مصر - أما لفائدة سبيل يتجنّب جنوب المغرب ليلتحق بساحل البحر الابيض المتوسط في اتجاه طرابلس أو في اتجاه عمق خليج ((السرت)) (SYRTES) آخذا خط انحراف الصحراء الوسطى أو لخط ماش بجانب المنطقة الساحلية كلها بالسودان لبلوغ وادي النيل وللصعود الى القاهرة . وأخيرا جذب البرتغاليون ابتداء من ١٤٥٠ ، جزءا من المتاجرة الذهبية نحو شواطئ افريقيا الغربية التي بلغوها .

كان المغرب اذن بمعزل عن طريق الذهب هذه التي كانت منذ القرن التاسع اساس ازدهاره - هكذا خسر في حد كبير ، وظيفته كملتقى الطرق بين السودان ، المشرق وأوروبا البحر الابيض المتوسط . كانت العواقب السياسية لهذا الحدث خطيرة جدا وظهرت على شكل هشاشة المحاولات في التمرکز الملكي التي فشلت بسرعة مرات عديدة . بعد نقص الارباح التجارية التي حرمت الدولة من موارد هامة ، تعود الملك دفع أموال غرامائه ضباطه ومرترقته خاصة لا مباشرة بالنقود بل بنوع من الاقطاع من الضرائب التي تدفعها ناحية . أدّى الاستعمال المتزايد لهذا النظام الى تطوير طبقة يمكن تسميتها ((اقطاعيين)) (يختلفون كثيرا عن اقطاعيي أوروبا الغربية) والى تنقيص القوة المالية اذن تنقيص قوة الملوك السياسية تعود كبار رؤساء القبائل المستفيدين من الاقطاع انما امتيازاتهم على حساب امتيازات الملك والثورة ضد الملك والاطاحة به لفائدة طامع في الحكم كان متلاطفا لهم . على خلاف أوروبا الغربية التي استطاع فيها الملوك أن يعتمدوا على برجوازية قوية وبهذا تحديد توسعات الاقطاعيين ، فان في افريقيا الشمالية كانت محاولات تمكين السلطة المركزية ، محرومة من هذا التدعيم لان الظروف التي وقع فيها التطور التاريخي لم تساعد تطوير هذه الطبقة الاجتماعية . كانت في مثل هذه الظروف عواقب سياسية ملموسة لتمهيل أو اضمحلال المتاجرة الصحراوية - وهن السلطة الملكية ، تطوير سلطات رؤساء القبائل المستفيدين من " الاقطاعات " الهامة . كان تقسيم الدولة حارا بوجه خاص في المغرب الاوسط . كان هذا البلد الواقع بين المغرب الاقصى وافريقية تحت المؤثرات السياسية لهتين المماليكتين اللتين تستفيدان من منع تثبيت سلطة مركزية متينة قادرة على المس بمصالحهما .

استطاعت قوات أجنبية أن تستفيد من الحالة السياسية التي كان يعيشها المغرب الاوسط . شجع التفكك المغربي الطموحات الاسبانية : انتهت الفتوحات : عزم الاقطاعيون والمتدينون المسيحيون على متابعة كفاحهم ضد الاسلام في ما

بعد البحر الابيض المتوسط . احتل الاسبانيون سنة ١٥٠٥ المرسى الكبير أهم القواعد البحرية على الشاطئ المغربي ، ثم احتلوا سنة ١٥٠٨ تنس ووهران وسنة ١٥١٠ بجاية ثم دلس ، شرشال ، مستغانم - جمّد احتلال صخر الجزائر الواقع تجاه الميناء بالضبط ، نشاط المدينة والمرافأ . أرسل الاسبانيون انطلاقا من هذه القواعد ، غزواتهم في الداخل - وزيادة على ذلك فانهم فرضوا ابتداء من ١٥١٠ سيادتهم على تلمسان للخطوة الاولى لاحتلال افريقيا الشمالية .

استطاع كاتب ملك مسيحي أن يكتب أن البلاد كلها في حالة نفسية تظهر أن الله يريد أن يمنحها لسيادتهم . (٤١)

المظاهر الدائمة للمغرب الاوسط في نهاية القرون الوسطى

أخذ المغرب الاوسط في هذا العهد في القرن الخامس عشر تقريبا ، الملامح الاساسية التي تبقى معه عشية الفتح الاستعماري - كانت عاقبة الاحتلال التركي تقديم الاطارات الوطيدة لدولة وآماد الحدود لهذه الذاتية التي تألفت تدريجيا ومسيقا . صارت عملية نشر الاسلام تامة في القرن الخامس عشر وسادت الارثوذكسية في كل مكان تقريبا على شكل المذهب المالكي المتصلب بوجه خاص لجأت العناصر الاخيرة من المذهب الخارجي الى واحات " المزاب " . يظهر بالزيادة على ذلك أنه برز انطلاقا من المغرب الاوسط في هذا العهد عدد كبير من الاخويات المتصوفة والتطوير الهام لعبادة المقدسين المحليين . اعتبر هؤلاء المقدسون (المرابطون مفرد مرابط) أصحاب خصال سحرية ، مفيدة وموروثة (البركة) واعتبروا وسطاء بين المؤمنين والله . فان بقي هؤلاء المرابطون منعزلين أحيانا ، فانهم انتظموا بتكاثر على شكل ((زاويات)) كانت أديارا ومدارس وفنادق مؤثرة جدا في البلاد بفضل وجود عدد كبير من " الاخوان " خاضعين لاوامر رئيس الاخوية (الشيخ) ذات النشاط الديني والسياسي .

نال المغرب الاوسط في هذا العصر مميزات اللغوية : امتد التعريب الى جميع السهول بعد تحسنات هامة راجعة للعلاقات التجارية والسياسية التي أدامها السكان بالمدن والحكومات - احتفظت جبال القبائل والاوراس والونشريس التي

(٤١) - ذكره ش ١٠ . جليان : في الكتاب المذكور سابقا .

الناس تدريجيا
يتجذب جنوب
س أو في اتجاه
بحراء الوسطى
غ وادي النيل
جزءا من

القرن التاسع
بين السودان ،
لهذا الحدث
في التي فشلت
من موارد هامة ،
ينفقد بل بنوع
المتزايد لهذا
أ عن اقطاعي
السياسية تعود
سبب امتيازات
تلاطفا لهم .
لى برجوازية
كانت محاولات
تتي وقع فيها
في مثل هذه
راوية - وهن
قطاعات "
ن هذا البلد
ن المملكتين
مصالحيهما .

كان يعيشها
الفتوحات :
سلام في ما

كانت في عزلة ، بلهجاتها البربرية . فان هذا الفرق بين السكان العربيين والسكان الذين يتكلمون البربرية لا يعبر الا بمشقة عن الحقائق المعقدة .

تبنت القبائل العربية عددا من مميزات المجتمع البربري - لم يحدث استعمال اللغة العربية تغييرا كليا للهيئات الاجتماعية البربرية . غير أن الجهات التي بقيت تتكلم البربرية ، لم تنتج من التبادل الثقافي الكشف الذي هو علامة المغرب الاوسط . على خلاف افريقية التي يكثر فيها تشابه الاشياء فيها والتي تعربت كثيرا وعلى خلاف مغرب أقصى مال فيه في ذلك العهد الى المضادة كتل ثقافية كبيرة متميزة جليا ، فان المغرب الاوسط يكتسي ((الطواهر المتناقضة في التنوع والتشابه ، في الاحدية والتعدد)) (٤٢) . وفي هذا العصر نفسه مال التوزيع الحيثي لاشكال استغلال التربة الى الاستقرار : استوى في السهول تفوق شبه بدو رحل جمعوا بين زراعة القمح وتنقلات المواشي - وعلى نقض ذلك كانت أجزاء هامة من جبال القبائل والاوراس ، مقرا لتعدد الزراعات وزراعة الاشجار القروية . ان كانت هذه الجماعات المختلفة متضادة أحيانا ، فالعلاقات المبنية على التعاون الاقتصادي هي التي تكسوها في الوقت العادي .

ان هذا التضامن الظاهر تقريبا وهذه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لم تقتصر على التل ولا على خمل السهوب بل شملت جزءا واسعا من الصحراء .

لم تكن الصحراء مثل بعض القفار بعيدة عن تيارات المرور الكبيرة وبقعة تلجأ اليها جماعات مطرودة من طرف سكان آخرين بل كانت الصحراء منطقة مرور مستمر ومبادلات بين المغرب والسودان احتل المغرب الاوسط في هذه العلاقات مكانا مكيئا . ساعد انفتاحه الواسع على السهوب وضعف حاجز الاطلس الصحراوي ، اتصالاته بطرق الذهب . كان المغرب الاوسط جزءا من افريقيا الشمالية يدنو فيه الفقر من الشاطئ أكثر من كل مكان آخر ، كما يدنو من الموانئ التي ترسو فيها بواخر التجار الاوروبيين - ساعد أيضا توجيه طرق القوافل في ما بعد سيجلماسة نحو الشرق وانتقالاتها نحو الصحراء الوسطى ابتداء من القرن الرابع عشر ، ضيق العلاقات التجارية والثقافية كذلك بين المغرب الاوسط والصحراء . وتثبت كذلك في القرن الرابع عشر والخامس عشر تقريبا ، المميزات الكبيرة والعنصرية للصحراء الوسطى والشمالية : أدت الى المبادلات بالقوافل وقدم

(٤٢) - ب + بورديو : علم اجتماع الجزائر ، ص : ٩٢ (P. BOURDIEUR)

القبائل العربية، الى تعريب مجموع هذه الجهات الشديدة، ماعدا جبل الهقار .
فان ظهر أن التوارق بقوا زمنا طويلا على بعد من العلاقات التجارية التي كانت
نشيطة جدا في الصحراء الغربية ابتداء من القرن الثاني عشر، فالقوافل عبرت
البلدان التي كانوا يسيطرون عليها بفضل اتفاقهم وتعاونهم .

هكذا كان المغرب الاوسط عشية الهيمنة التركية يتسم بصفات نهائية، في
نواحي التل والسهوب بالشمال، وكذلك في مناطق نفوذها الصحراوية . قد كوّن
اذن هذا المغرب الاوسط منذ أقدم العصور لكن منذ القرن التاسع بالخصوص ،
ذاتية مبنية جدا كيفما كان تحرك مركز ثقله السياسي .

والسكان

استعمال
التي
هو علامة
التي
مضادة كتل
نقطة في
التوزيع
شبه بدو
أجزاء
القروية .
التعاون

تفاعلية لم
أراء .

ورقة وبقعة
منطقة
في هذه
من الأطلس
الشمالية
التي
ما بعد
الرابع
الصحراء .
الكبيرة
وقدوم

(P. B.

الاشارات الى جداول المؤلفات الخاصة بالابواب الثلاثة الاولى

زيادة على أمهات الكتب المتعلقة بالخصوص بمجموعة ((تاريخ الحضارات
العام)) ج ٢ . روما وأمبراطوريتها ل : أ . ايمارد (A. AYMARD) و ج ٣ : القرون
الوسطى ل : أ . برواي (E. PERROY) وكل : كاهن (CL. CAHEN) .

الكتب الهامة التي تدرس المسألة هي : ش . ١ . جليان (CH. A. JULIEN)
تاريخ افريقيا الشمالية ج ١ : من الاصول الى الفتح العربي .
الطبعة الثانية راجعها شر . كرتوه (CH. COUROIS) (باريس ١٩٥١)
ج ٢ : من الفتح العربي الى ١٨٣٠ .
الطبعة الثانية راجعها ر . لوترنو (R. LE TOURNEAU) (باريس ١٩٥٢)
بالوت (ليونل) (B. LIONEL) .

ما قبل تاريخ افريقيا الشمالية (باريس ١٩٥٥) .
قزل (ستيفان) (G. STEPHANE) : تاريخ افريقيا الشمالية القديم . ٨
مجلدات (١٩٢٩ - ١٩١٣) نشر أيضا الى مقالة :

بريسون (ج . ب) (J. P. BRISSON) ((النضالات الدينية والنضالات
الاجتماعية في افريقيا الرومانية)) في ((الفكر)) رقم ٦٧ ماي ١٩٥٧ . فيما
يخص فترة القرون الوسطى نوجه الى المؤرخين وعلماء الجغرافيا العرب : البكري .
ترجمه دى سلان (DE SLANE) : وصف افريقيا الشمالية ، الطبعة الثانية
(١٩١٢ - ١٩١١) الادريسي : ترجمه دى قوج ودوزي - (DE GOEJE ET DOZY)
(وصف افريقيا واسانيا ليدن ١٨٦٦) (LEIDEN 1866) ابن خلدون .
ترجمة دى سلان (DE SLANE) . " تاريخ البربر " ٤ مجلدات (الجزائر
١٨٥٦ - ١٨٥٤) .

الفصل الرابع

تنظيم الدولة الجزائرية تحت الاتراك

— ((ان العزوبة تمتد على السواحل البحرية في مواجهة الساحل الفرنسي ومداخلة التوسع الاجنبي الذي ما فتئ يتضاعف منذ القرن السادس عشر)) .

جاك بيرك - العرب - ص : ٣٦

ان نزعة المغرب الاوسط الثابتة عبر التاريخ الى التميز السكاني في اطار دولة خاصة قد تجسدت باقامة سلطة سياسية لها حدودها القارة تحت الادارة الارستقراطية العسكرية التركية، واعترفت الدولة بخلافة سلطان القسطنطينية . وستلوح عادة السكان عبر قرون ثلاثة من الحكم التركي في التميز بالمقابلة مع الاطارات الادارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخصوصية للجزائر والجزائريين وصاحب ذلك تعيين واعتراف اوروبي بالمملكة والحكم القائم في الجزائر .

— توحيد عروج وخير الدين للجزائر —

أصول التوحيد : الخطر الاسباني وتفرق الاقطاعية .

تكمن وحدة الجزائر الترابية في ميدا ظاهرة اضطرت السكان في المغرب الاوسط بحكم التهديد الخارجي الصادر بالخصوص عن الشركات التجارية الاجنبية

ريخ الحضارات
ج ٣ : القرون
٠ (CL. CAHÉ

(CH. A. JULI

(باريس ١٩٥١)

(باريس ١٩٥٢)

القديم . ٨

ينية والنضالات

١٩٥٠ . فيما

عرب : البكري .

الطبعة الثانية

(DE GOEJE E

(ابن خلدون .

ات (الجزائر

لسلطة اسبانية تحت حاكم " فارديناند دي اراقون " ومع " شارل - كين " ، الى تعويض التشتت القبلي وبمجموعات من السكان والمراكز التي يقيم بها الارستقراطية التجارية وهو ما أدى الى بروز نمو اجتماعي غير متوازن وسلطة عسكرية قوية قادرة على تجنب الخطر الاجنبي - فالتهديد الاسباني كان حقيقة ملموسة فبعد القضاء على مقاومة غرناطة (سنة ١٤٩٢) استولى الملوك المسيحيون على الساحل الشمالي بالمغرب في منطقة مليلة (سنة ١٤٩٧) . وفي السنوات الاولى من القرن السادس عشر آلت الحملات العسكرية التي يقودها " بيار دي نافار " الى احتلال عدة موانئ مثل المرسى الكبير (١٥٠٥) ووهران (١٥٠٩) وبجاية (١٥١٠) والى تقسيم ميناء الجزائر ببرج " بينيون " (PENON) بالإضافة الى التقتيل والتخريب وهو ما يظهر حرص الاسبان على التغلب والاستئصال وبالاخص مع الكاردينال المشهور " كسيمينيس " (XIMENES) .

ويتجاهل التاريخ الرسمي عمليات التخريب للمدن البحرية التي دمرتها المدافع والهجومات الاسبانية بالإضافة الى ما ينجر من التدهور والانحلال بسبب طول الاحتلال لبعض المدن الاخرى .

فيذكر " مارمول " (MARMOL) ووهران وفي المملكة " العبد الوادية " التي تحتلها الاسبان خراب " حنين " (١) وهو الميناء القديم في تلمسان ويقول :

(١) كان لحنين سور ضخمة سميك وميناء صغير يفلق من سور محكم وكانت بها المساجد شديدة البناء والمنارل يسكن بها التجار والصناع وكانت السفن ترد من البندقية في كل سنة وهي بطريقها الى تلمسان وخاصة بعد استيلاء " الكاردينال شيمينيز " (XIMENEZ) على ووهران والمرسى الكبير حيث يتعاطى أهل تلمسان التجارة مع أهل البندقية الوافدين عليهم . فكانت حنين أهلة بالسكان تباع بها الاقمشة المتنوعة والقطن ، ولها مناطق الزيتون والبساتين والفواكه والارض المزروعة على طول المدينة وواديها القريب . فهي وان بدأت تفقر من السكان عند احتلال ووهران فان ملك تلمسان قد أرسل اليها لواء عسكريا للمحافظة على الامن التجاري وكانت حالها حسنة . لكن السكان سمحوا للقراصنة باللجوء اليها ، فبعث " شارل - كين " بقائدة " دون الفار بسان " (DON OLIVAR BESSON) الذي استولى عليها وخرّب بها وأقام بها معسكره لكن الامبراطور قضى عليها تجنباً للمصاريف . أنظر مارمول في كتابه المشار اليه ، ص : ٣٢٦

"ليون الافريقي" في بداية القرن السادس عشر بان مهمته هي رسالة حكيمة تسعى الى الحضارة (٢) سنة ١٥٣٤ فكان تخريب "راشقون" (RACHGOUN) عند "تافنة" (TAFNA) ومنذ ذلك التاريخ بدأ اخلاء بجاية من السكان (٣) وتلتها وهران وهو ما يصفه الجماعة الهولندية "دابير" (DAPPER) (*) قائلا : ((صارت المدينة منذ ذلك الحين الى الانحدار)) (**).

ولمواجهة هذا الخطر استنجدت الدويلات الجزائرية المتفرعة عن انقسام الدولة الحفصية بالسلطة الوحيدة التي كان لها بعض النفوذ وهم بنو زيان من بني عبد الوادي بتلمسان في غرب البلاد . ولم تتردد هذه المملكة لمجابهة السلطة المغربية وسعى للبقاء في الحكم في طلب حماية اسبانيا . وهي السلطة الجزائرية

(٢) أنظر جون ليون الافريقي في كتابه المذكور .

(٣) تم احتلال بجاية سنة ١٥١٠ " وان كان بها من يدافع عنها من السكان ٨ آلاف رجل "، وخرج عنها الاسبان بعد انتشار الطاعون " الذي مات به ١٠٠ رجل " وتولاها ملوك قشتالية لمدة ٣٥ سنة . الذين كانوا يقومون بالقرصنة ويحملون العبيد والحيوان ، الى أن استرجعها صالح رايس في سنة ١٥٥٥ - أنظر مارمول - في كتابه ، ص : ٤١٥ .

(*) أنظر "دابير" في كتابه وايضا "مارمول" الذي يعرض الى "الازدهار" الماضي والذي يذكر أن "شمينيز" في سنة ١٥٠٩ قد قتل وأسر من السكان ٤٠٠٠ رجل - ويذكر المؤلف ذاته تخريب "كريستيل" (أنظر الكتاب ص : ٣٨٦) قائلا : ((استعمل الكونت الكوديت في تخريبه المدينة الحديد والنار وكان يصحبه قائد يدعى "قيدزا" وهذه الاعمال القوضوية جعلت هذا الجبل خرابا)) - ونفس العمل تكرر في "كانستال" (أنظر الكتاب ص : ٣٨٤) ، فبعد ثورة السكان " عمد نفس الكونت الى تخريب المدينة بعد رفع الحصار عنها وغنم الكثير من العبيد .

(**) فالضرر الذي لحق بهذه الموانئ كان كبيرا جدا بحيث جد ذلك عند بداية اتباع طرق المحيط الاطلسي في وجه المنافسة التجارية في حين انهارت الحركة البحرية بالبحر الابيض المتوسط .

التي تمثل في نظر أغلبية الناس نفوذا لا يزال له وزن كبير. وكانت القبائل تسمو باستقلالها وخاصة زناتة من بني راشد حول قلعتهم بين معسكر وشليف والقبائل من بني عباس في البيان و " كوكو " وجماعة صاريح في سلسلة جرجرة. وكان الاقطاعيون يسعون الى تولي السلطة واقامة ملك خاص بهم ، وكانت المدن التجارية الارستقراطية مثل الجزائر وتينيس تروم البحث عن قوة حامية للتخلص من الخطر المتزايد حولها .

وكانت مدينة الجزائر ذات الطابع البحري قد باشرت طبقة تجارية ارستقراطية أندلسية الاصل فلم تثقف بسلطتها الاقطاعية مع شيوخ الثعالبي فاستولى الاسبان على " بينيون " فكانت أول مدينة تستنجد بالقراصة من جزيرة " ميتيلان " الاغريقية وهم يعملون تحت حكم الخلافة العثمانية وأقاموا بناحية جيجل منذ سنة ١٥١٤ ومنهم الاخوة " بربروس بابا عروج وخير الدين " في سنة (١٥١٦) - وهؤلاء قاموا مكان شيوخ الثعالبي الذين قتلوا وسادوا بعد موافقة المجموعات البربرية التي حصلت اثر النزاع بين بني عباس وكوكو ، وامتد ملكهم - رغم الاسبان - الى منطقة تينيس ثم بعد سنة فقط (١٥١٨) انسحب ذلك على مملكة بني عبد الوادي التي طرد في تلمسان حاكمها الخاضع للنفوذ الاسباني - وبالرغم من الفشل الذي لحق عروج وموته فان خير الدين اخاه - وان قضى على مدينة تلمسان من طرف قوات " شارل - كين " الوافد من وهران - قد خلفه ورث هجمتين لهذا الامبراطور على الجزائر (١٥١٦ و ١٥١٩) وحقق وحدة المغرب الاوسط .

أسس الدولة

ومثلما كان الشأن عند تأسيس الممالك المتلاحقة التي قامت في البلاد كانت عملية التوحيد من أعمال قائد حربي يجسد انتصار قسم معين جغرافيا من بين السكان على المعارضة المولفة من المنافسين والقبائل المتنازعة حول تسيير الشؤون العامة وطبقة التجار البحريين والارستقراطية التي تميل الى قولية قادة لا وزن لهم حتى ينعموا ويغنموا من أعمالهم . فكان الحاكم حينئذ لا ينتمي الى قبيلة معينة أو مجموعة معينة من القبائل المشاركة في السلطة وانما الى سكان مسلمين قدموا على المغرب . وسعيا وراء الحصول على المساندة تجاه سكان

الموانئ (٤) والقبائل التي جرّدت من نفوذها القديم وخاصة في مناطق قبائل كوكو ومملكة تلمسان القديمة، اعترف خير الدين بخلافة السلطان العثماني (١٥١٨)

(٤) هنالك نزعة الى تعميم مبالغ فيه لظاهرة " المقاومة " " للمحتل " التركي والواقع أن ذلك كان نتيجة جملة من المعطيات والمصالح الخاصة البيئية ومنها :

- المدن الواقعة في نفوذ التجارة الاسبانية = مثل ماغرغان التي كانت حسب قول مارمول () في طريق الانهيار والسقوط منذ احتلال وهران بسبب حركة القرصنة العربية في المنطقة، فذلك كانت المدن في أمن واستقرار مع المسيحيين وقدّمت إعطيات للحاكم في شكل غنائم وفرتها (أسواق وهران) . (أنظر مارمول في كتابه المذكور ص : ٣٨٥) .

- مركز العاصمة القديمة التي حكم عليها بالانفراض بعد انتقال السلطة : مثل تلمسان حيث ساندت طبقات الحكام في البداية محاولات بني زيان لاسترجاع مملكتهم بتأييد " شارل كين " وطبقة الارستقراطية الحضرية التي كان لها بعض النفوذ فهذه المدينة قد توسع نطاقها على حساب انهيار مملكة بني زيان . فمدينة " تينيس " التي كانت " عاصمة المنطقة " قبل تحولها طوال ٦٠ سنة ، الى مقر الثورة الزبانية بقيادة مولاي يحيى الذي لقي المساندة من طرف مغراوة في شليف و " الـورسنيس " عندما أصبح ملكا على الجهة وهو الذي عاضده العرب على التخلص من النفوذ التركي (نفس المرجع ، ص : ٣٩٧ و ٣٩١) .

- حرص سكان الريف على تحيّن الفرصة للتخلص من تأثير المدن مثل " مغراوة " الذين غنموا من حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد منذ تغيير الحاكم بالمنطقة (نفس المرجع ص : ٣٩٧) . فهم قد طوروا الصناعات التقليدية والتجارة مع بني راشد حول معسكر والقلعة وبالأخص مع زواوة بجرجرة في منطقة كوكو (بها أكثر من ١٦٠٠ ساكن) من الاغنياء الذين يقومون بالإضافة الى الفلاحة بالصناعات التقليدية الممتازة وفي ناحية جماعة صاريح حيث الريف الذي يحوى الكثير من الصناعات (أنظر نفس المرجع ص : ٤١٢) .

ويجب أن يدخل في حيّز الاعتبار السلوك المقابل والذي بمقتضاه يعتبر الاتراك " حماة " أو محررين ودون أن نقف عند انقلاب اقطاعي كوكو وبني عباس فلنذكر " بني زاتمة " الموالين للاتراك للتخلص من نفوذ " تينيس " (نفس المرجع ص : ٣٩٧) وسكان " كاناستال " (CANASTEL) الذين والوا الاتراك بعد تعسف الاسبان عندما هاجم محمد باي " ومامي عراز " مدينة وهران . (أنظر نفس المرجع ص : ٣٨٤) .

القبائل تسمى
القبائل
الرجرة . وكان
القبائل التجارية
من الخطر

الارستقراطية
الولى الاسبان
الاعريقية
سنة ١٥١٤
- وهو لا
البربرية التي
الاسبان - الى
عبد الوادى
الغسل الذى
ان من طرف
الامبراطور

البلاد كانت
جغرافيا من
حول تسيير
فولية قادة
لا ينتمى الى
كان مسلمين
وكان

فحصل بذلك على الحكم الرسمي ولقب "باي لرباي" أو باشا المغرب الاوسط وتأيد الجيش التركي "الوجق" .

— المدن الواقعة في نفوذ التجارة الاسبانية = مثل مازجران التي كانت حسب قول مارمول ((في طريق الانهيار والسقوط منذ احتلال وهران بسبب حركة القرصنة العربية في المنطقة . فلدلك كانت المدن في أمن واستقرار مع المسيحيين وقدّمت إعطيات للحاكم في شكل غنائم وفرتها اسواق وهران)) .
(أنظر مارمول في كتابه المذكور . ص : ٣٨٥) .

— مركز العاصمة القديمة التي حكم عليها بالانقراض بعد انتقال السلطة : مثل تلمسان حيث ساندت طبقات الحاكم في البداية محاولات بني زيان لاسترجاع مملكتهم بتأييد " شارل كين " وطبقة الارستقراطية الحضرية التي كان لها بعض النفوذ فهذه المدينة قد توسع نطاقها على حساب انهيار مملكة بني زيان . فمدينة " تينيس " التي كانت " عاصمة المنطقة " قبل تحولها طوال ٦٠ سنة . الى مقر الثورة الزيانية بقيادة مولاي يحيى الذي لقي المساندة من طرف مغراوة في شليف و " السورسنيس " عندما أصبح ملكا على الجهة وهو الذي عاضده العرب على التخلص من النفوذ التركي (نفس المرجع ص : ٣٩٧ و ٣٩١) .

— حرص سكان الريف على تحين الفرصة للتخلص من تأثير المدن مثل "مغراوة" الذين غنموا من حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد منذ تغيير الحاكم بالمنطقة (نفس المرجع ص : ٣٩٧) . فهم قد طوروا الصناعات التقليدية والتجارة مع بني راشد حول معسكر والقلعة وبالخصوص مع زواوة بجرجرة في منطقة كوكو (بها أكثر من ١٦٠٠ ساكن) من الاغنياء الذين يقومون بالاضافة الى الفلاحة بالصناعات التقليدية الممتازة وفي ناحية جماعة صاريح حيث الريف الذي يحوى الكثير من الصناعات (أنظر نفس المرجع ص : ٤١٢) .

ويجب أن يدخل في حيّر الاعتبار السلوك المقابل والذي بمقتضاه يعتبر الاتراك " حماة " أو محررين ودون أن نقف عند انقلاب اقطاعي كوكو وبني عباس فلندكر " بني زاتمة " الموالين للاتراك للتخلص من نفوذ " تينيس " (نفس المرجع ص : ٣٩٧) وسكان " كاناستال " (CANASTEL) الذين والوا الاتراك بعد تعسف الاسبان عندما هاجم محمد باي " ومامي عراز " مدينة وهران .
(أنظر نفس المرجع ص : ٣٨٤) .

فعندما قبل خير الدين رئاسة الوجق وجعله طبقة اقطاعية أجنبية الاصل تمكن من تولي مدينة الجزائر التي أطرده منها القبائل كما أطردها الحفصيين التونسيين من المنطقة القبايلية ثم من شرق قسنطينة (١٥٢١ - ١٥٢٥) وخرج الاسبان من

بينيون (١٥٢٩) ، وسعى خليفته حسن آغة الى تدعيم الدولة بتوليه بجاية وفشل (شارل كين) في مهاجمة الجزائر (١٥٤١) وطرد بني عبد الواد نهائيا من تلمسان (١٥٤٣) .

وبهذه العمليات تأسست ، تحت النفوذ العثماني والمباشرة السياسية للوجق بمدينة الجزائر وهو جيش متجدد يتركب من الموالي ، الدولة التي شملت عناصر مختلفة متباينة لا سلطة لها الا ما سمح به الوجق . فالدولة الجزائرية تختلف عن تونس التي آل أمرها الى الحفصيين رغم الحوادث حتى سنة ١٥٦٩ قبل انتقال الحكم الى الباشا (١٥٨٧) ، وهي تختلف أيضا عن المغرب الشريف الذي لم يعرف الخلافة العثمانية في تاريخه فكان للجزائر نظامها الاقطاعي الخاص الذي تميز بتحديد خصائص معينة حالت دون نمو الدولة وتوفير أدوات الصمود .

II — " الوجق " وصورة الدولة الجزائرية التي شكلها لفائدتاه .

فلقد كانت صورة السلطة التي وضعتها الدولة التركية بين اقامة ملك وتدعيم للنفوذ العثماني وهو ما يميز الحكم وتطوره في الجزائر بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر فالوجق أدى بخير الدين الى الولاء والاعتراف بالباب العالي وهو ما جعل للحكومة الجزائرية وجهة معينة تمثلت في ادارة البلاد من طرف الطبقة الحاكمة التي تطورت شيئا فشيئا .

• التنافس بين الرئيس والوجق الى سنة ١٦٧١ •

تولى حسن باشا الحكم مرتين بعد أبيه خير الدين كما أن صالح رايس صاحب القرصة بالجزائر خلف والده حسن ثم ابنه محمد وقد كان آخر البايات الذين تعاطوا القرصة من أصل ايطالي (كالابري) وهو علج علي . وكان الحاكم الى آخر أيامه بيد الباشا المعين لمدة ٣ سنوات من طرف الباب العالي . فمثل حسن الكوريسكي أو رمضان السرداني أو حسن الثاني من البندقية أو المجري جعفر كلهم كانوا عبارة عن حكام ينظرون تحت نفوذ السلطان العثماني دون روابط تشددهم الى البلاد الجزائرية أو الى الفئة العسكرية الحاكمة المتركة من الذين ينتمون الى القرصان فمنذ تحويل دولة البايات الى الباشات من طرف الباب العالي سنة ١٥٨٧ مثلما هو الشأن بتونس وطرابلس يمكن الاعتقاد الجازم بأن فشل القرصان (الرؤساء) (٥) والاستقرائية البحرية بمدينة الجزائر التي تقهر نفوذها انما

(٥) مدلول الكلمة الحرفي " قائد " أو " امير " ، وتسمية قواد القرصة بهذه الالقاب دليل على دورهم الكبير وجمع الكلمة - رؤساء -

يقصد من دخول الجزائر تحت حكم الدولة العثمانية، فكان الباشا في سلطته قد حدد من عمله كما وقع كبت طبقة الجيش والموالي المنظمة في الديوان الذي يأخذ بعين الاعتبار منزلة الرؤساء الذين يؤلفون العناصر الحركية في ما أنتجته حروب القرصنة. ففي سنة ١٦٥٩ آل خضوع ابراهيم باشا التام الى السلطان الى سجنه لاستيلائه باسم الباب العالي على ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك كانت لصالح الرؤساء وكان الجيش يسلم للاغاة الاموال التي كان يتصرف فيها قبل ذلك الباشا والاغاة حاكم عسكري ينتخب كل شهرين ويراقب مراقبة شديدة من طرف الجيش وهو ما يؤثر على استقرار هذه الخطة ويؤكد حرص الارستقراطية العسكرية على ارضاء المصالح المختلفة لجميع اطرافها وهو ما يؤدى الى القضاء على الدولة (مثلما كان الامر عند ارساء النظام الاقطاعي في العصر الوسيط الفرنسي) والى ضعف الذين من اجلهم وضع هذا النمط من الحكم فدولة الاغاة عبارة عن فوضى لم يظل عهدها أكثر من ١٢ سنة (١٦٥٩ - ١٦٧١) وهو ما جرّ الى السماح الارستقراطية العسكرية ان يعوضها حاكم آخر تولاه رعييس وبحار كبير وهو الداى الذى يرأس الديوان .

دولة الداى : ضعف الحكم المركزى .

ففي سنة ١٧١١ عندما كان الدايات في عهد آخر باشا تابع لسلطة الباب العالي يسعون الى الحصول على لقب الباشاليك كانوا من ناحية أخرى يمثلون طوال قرن كامل والى حلول الاستعمار الفرنسي بالجزائر قوادا منتخبين من طرف العسكريين المقيمين بالبلاد من الارستقراطيين العسكريين والبحريين وكانوا يمتزجون بصفة اقطاعية صغرى لها ملكية الارض الجزائرية . وعند نشأة هذه الاقطاعية الصغرى كان الرؤساء الذين كانوا اول من أسس منصب الدايات في التلاشي ونقصان الحكم لفائدة الوجود في حين كانت حروب القرصنة في الانهيار وشروات الدولة التي تصدر عنها في الضعف ، فكان الدايات يقيمون حكمهم القوى ويدعمون اسس الدولة وينزعون الى تجاوز الثورات المتكررة للوجود وهذا الحكم كان مطلقا يشبه الى حد بعيد الحكم الذى اقامته الدولة الحسينية مع بايات تونس . فلم يقم الدايات في ١٨٣٠ بتعويض الحكم وتحويله الى ملك مطلق أو ملك وراثي يحل محل سلطتهم الاولى وكان لانتصابهم في القصبة بمدينة الجزائر سنة ١٨١٨ ان يحميهم من محاولات القتل فكان هذا المقام يمنحهم حرية هامة تجاه الوجود والرؤساء وقد يكون هؤلاء في محافظتهم على مناعة الدولة ومصالحهم قد حرصوا على جمع الحكم السياسي واضعاف الضغوط على مجموعات السكان والاراضي

الخاضعة للاقطاعيين الذين يديرون الفلاحة وفاء للباي الذي لا يبدي تجاههم شيئا من الاخلاص مماثلا .

وكان سعي هؤلاء الحكام متجها الى مدّ نطاق نفوذهم الى الدويلات المجاورة لهم وكانوا يرجعون بالنظر في سلطتهم الى الباب العالي وخاصة الباشا في حين كان الدايات يوليهم الوجل وكانت حدود مملكتهم بين تونس شرقا والمملكة الشريفة غربا والسواحل البحرية من مصردة الى طرقة شمالا وهي حدود الجزائر المعهودة اليوم . وحاول الدايات في أواخر القرن السابع عشر أن يولوا تابعا لهم بتونس فيثيروا بذلك نزاعا مسلحا طوال ٢٥ سنة بين المملكتين التابعتين الى نفس الخليفة العثماني ، كما أنهم ساندوا ثورات الاقطاعيين من المرابطين والروءساء من المغرب الاقصى ضد مولاي اسماعيل مؤسس الدولة العلوية التي ستظهر بها في بداية القرن التاسع عشر مساعدات الثورات الفرق من درقاوة في وهران . ورسمت شيئا فشيئا معالم الحدود النهائية مع بعض التحوير وهي تلم الحدود المتعارفة الى اليوم للبلاد الجزائرية .

نظام الحكم المركزي

وفي هذا الاطار الجغرافي القار أقام الوجل ازاء الفئات الاجتماعية المتباينة التي تحتوى على السكان المقيمين تنظيما اداريا مرنا لكنه يولي مبدئيا المقام الاول الاقلية التركية العائدة الى الامبراطورية التركية والنصارى الذين اسلموا في الدولة وهم الذين يتألف منهم الوجل نفسه ، فكان الحكم نظاما عسكريا يقوم به الوجل ويحفظ اصوله وأدواته وبالخصوص الوسائل المالية التي تمكنه من البقاء وكان ممثل الوجل هو الداي الذي يساعده الاغة وهو حاكم ينتخب من طرف الوجل كل شهرين ثم يساعده الخزانجي المكلف بالمالية ثم وكيل الخراج وهو بحكم مراقبته الاسطول البحري يتولى اهم قوة خارجية للدولة ثم بيت المال (٦) وهو مجمع الاموال الواردة من الوراثة التي يبيت فيها عند شغورها كما أن الوجل يحصل على الاموال التي يدعم بها سلطته ، وكانت المصاريف في ميزانية الدولة تبذل في اجور الجيش وأرزاقهم وتجهيزهم وهو ما يسمح بتوفير امكانيات الولاء والاخلاص والطاعة لدى السكان الذين يباشرونهم ، وتصرف هذه الاموال أيضا في تجهيز البواخر الحربية اللازمة في الحروب والقرصنة التي تسيطر عليها اسبانيا والناطقة عن أسباب تافهة لاقل التعليقات الدبلوماسية أو التجارية بين الدولة الجزائرية والقوى المسيحية . وأما امكانية الاشغال الكبرى فلم تكن مقررّة في ميزانية الدولة

(٦) والترجمة الحرفية هي " بيت المال " (TRESOR PUBLIC)

وإذا كانت هناك ضرورة لبعض الاشغال العامة فيقوم عليها المساجين والاسرى أو عند الاعمال الكبرى يختار العمال الذين يتفاوضون مقابلًا معينًا وخاصة اليهود .

وكانت الدولة تولي المجموعات الدينية من المسلمين والفرق المختلفة والاسرائيليين قطاع التعليم والمشاكل المنجزة عنه في ميدان تعليم الاطفال وهي تسهر على تسوية المشاكل الاجرامية والنزاعات بين أعضاء المجموعات المتنوعة، وكانت الدولة لا تدفع الا أرزاق العسكر مع اهمال أجور العمال والموظفين ولا يتلقى الداي نفسه بانتظام الا ماله باعتباره عضوا في الوجد ومن كانت على عاتقه مهمة ادارية في مختلف الدرجات وان كانوا ينتمون لغير المسلمين عليهم أن يوفرُوا للداي موارد مالية لحرمانه منها فكانت الاجور متأتية من الامتيازات لا من المصاريف العامة .

ففي الخلاصة لا يوجد في هذا الميدان ما يذكر من أوجه الجدوى - وإذا كانت الممالك المسيحية التي تتنازع معها الدولة لا تقوم على " سجون من الرقيق " فان العمل المجاني لصالح الدولة لم يكن معدوما في شكل من الاشكال . فلقد كانت المستعمرات الاوروبية بأمريكا مؤسسة على تجارة العبيد السود وذلك الى تحرير هذه المستعمرات في بداية القرن التاسع عشر بالنسبة لاسانيا والى موقى سنة ١٨٤٨ في المقاطعات البحرية الفرنسية والى انتهاء الحرب الامريكية في سنوات ١٨٦٠ في الممالك البريطانية التي تحولت الى الولايات المتحدة الامريكية وحتى في فرنسا ذاتها لم تنقرض العبودية والاقطاعية الحكومية الا مع الثورة الفرنسية فلقد كان " كولبير " (COLBERT) يتعاطى القرصنة البحرية لتزويد " طولون " بالعساكر الذى كانوا يوءسرون من المراكب الجزائرية بالخصوص وكذلك من النصارى البروتستانتين الذين لم يدخلوا في الكاثوليكية وكانت الكنيسة الى الثورة الفرنسية تسهر على التعليم كما كان قواد الملوك والاداريون والقضاة والفلاحون يملكون مناصبهم بالمال حتى يحصلوا على مرتباتهم على حساب مخدمهم وموكلهم ومن لهم ضرائب لم يوفوا بها .

ولم يكن في هذا التنظيم أمر آخر يذكر غير المؤسسات الاقطاعية الصغرى التي تقام على تكتلات فردية بحيث يحتل أعضاء السلطة مناصب معينة تخول لهم الحصول لهم وللدولة التي تخدمونها وهي الباي لك حصة مالية ترفع من الانتاج القار للبلاد أى انتاج الفلاحة . ومن أوجه الطرافة في هذا التنظيم أن الذين يحتلون قمة السلم من أعضاء الوجد يقع تجديد تعيينهم من العناصر الاجنبية وأن الاجيال المتولدة عن هذه العناصر وعن التزاوج بالنساء من السكان الاهليين (الكورغلي) يمكن لها أن ترث خيرات متجمعة ولكن لا تحصل على كسب الالباء وهو ما يحول دون نشأة ارسقرا طيبة عائلية وراثية ، ومن الظواهر الطريفة في هذا

النظام وجود أبنية اجتماعية قديمة تنطلق من القبيلة - وهي العرش الذي يتزعمه الشيخ الذي يتولى شؤون الجماعة - إلى المدينة حيث تبرز طبقة الارستقراطية التجارية مرورا بالمراكز الحضرية الصغرى العائدة للملاكين من منطقة القنائل التي يسيّر شؤونها جمعية إلى المجموعات ذات الاصل القبلي حيث تسيطر العائلات الكبرى فهذا التركيب الاجتماعي معقد متشاكل وفيه بذور النمط القديم من التنظيم الاجتماعي المختلف النزاعات مثل استغلال الرقيق في الاشغال المسموح به ببعض النصوص الفقهية والعقود الاقطاعية (٧) وترتيب الخامسة .

وكانت الوظائف السامية بيد طبقة العساكر الاجانب من غير الاهالي فبالاضافة الى مسؤوليات الحكومة المركزية كانوا وحدهم يتولون ادارة الجهات التابعة للباي أو المقاطعات من الاوطان وبصورة نادرة وتبعاً لتغير التنظيم يعينون بعض الاهالي (الكراغلة) .

البنية الاقطاعية للادارة والتنظيم الاجتماعي

كان البايات وعددهم ثلاثة يعينهم الداي في ادارة جهاتهم حسب اختياره الفردى - ويطلبون بأن يقدموا اليه مرتين في السنة مبلغاً مالياً معيناً يمثل قسطه من الضرائب (الدنوش) . وكان منصب الباى امتيازياً تقدم من أجله الاموال والبهات تسلم مباشرة الى الداي كعنوان اعتراف مرة كل ثلاث سنوات بعد القيام بزيارة نجاحها يوقر تجديد التعيين في ذلك المنصب (٨) أو ابطاله وقد يبلغ الامر الى الحكم والعقوبة بالموت . وللباي نفوذ على الجيش في منطقته ويسير العساكر مثل بقية الوجع الاغاة لخدمة الداي مباشرة أو لفرض سلطانه ورفع الخراج والضرائب التي تجمع وكان الاغاة مثل الخليفة وقائد الدار والباش كاتب يمثلون الوجع ويقتسمون مع الباى المناصب الادارية الكبرى والتصرف في المجموعات الجبهوية التابعة للباي ويبقى الخزندار بمفرده ينتدب خارج الوجع وقد يكون من الموالي اليهود .

فكان البايات قد أسسوا قصوراً لسلطتهم ولهم عواصمهم الخاصة مثل المدينة لباي " تيتري " بجنوب مدينة الجزائر ، وقسنطينة في الشرق ثم مزونة ومعسكر ووهران

(٧) انظر اعلاه .

(٨) ويرجع ذلك إلى ما يسمى الباشا

بعد استرجاعها من الاسبان في منطقة الغرب وذهب الامر بخليفة الباي في وهران بعد انتصاب الحكومة في هذه المدينة الى توليه شرق المقاطعة عند سهول شليف وتأسيس سلطة محلية في مليانة حيث يقيم . فالبايات يولفون خطرا على الدايات الذين يسعون الى التخلي عنهم بسبب كره السكان لهم فكانت منطقة فحص مدينة الجزائر والمتيجة خارج نفوذهم يتولى شؤنها عون حكومي وهو "خوجة الخيل" باعتبارها دار - السلطان مثلما كان الشأن في المدينة مركز اقامة باي تيتري، فكان الاعوان الاداريون في المقاطعات الخمس الكبرى في البلاد الجزائرية ينعمون بالمناصب المختلفة وينعمون من الاموال ما طاب لهم .

وكان " القائد " يدير شؤن الاوطان التي تقيم بها بعض الوحدات القبلية التقليدية وهو يمثل الوجود ويخضع للحكام الاعيان ويقدم القواد هبات وأعطيات للديوان . ويعضد القائد افراد الجيش التركي في المدن والابرار المقامة في البلاد أو مجموعات من العمال واللزامة للمتخصصين في استخلاص الضرائب وكان الوجود يشكو من قلة عدد الاعوان وهو ما يفرض في حالة توسيع نطاق الحكم على أكبر مدى في البلاد اللجوء الى مساعدة قسم من السكان ومنحهم شيئا من الامتيازات وبالتالي صهرهم في بوتقة الاقطاعية الصغرى التي يولفونها وهي بنية يتسع مداها وتتأصل في التنظيم الاجتماعي في كامل البلاد .

وكان القواد والبايات في حدود تلك الاوطان يحصلون على مساعدة قبائل الدوائر أو أهل المخزن لمراقبة منازل السكان والرعية ورفع الضرائب والفرائض الشرعية وغيرها . وكانت هذه التجمعات النازلة في الاراضي التي يستثمرونها تتركب من المقاطعات الجماعية من أصحاب الخيل والابل ولا يفرض على هؤلاء الاعوان لا توظف عليهم المغارم والضرائب مقابل ما يقدمونه من خدمات لرفع الخراج ولدورهم في الحروب أن يولفوا دعما قويا بخيولهم لقوات الجيش وخاصة ما يبذله أهل المخزن (المخازنية) لعسكر الوجود . فهم عبارة عن مساعدين وسند مشابه لما ظهر في العصر الوسيط الفرنسي ، وهم كانوا سواء من الموالى للقواد ينتشرون في الرعية مثل " حجوط " في المتيجة أو من الفرسان المحترفين مثل الصباحية بسهل شليف أو مجموعات موزعة على أقسام متعددة حسب الحاجيات العسكرية في تلك المقاطعات الثلاث التابعة للبايات مثل الدوائر والزماله أو من القبائل الفلاحين المقيمين في مواطن ذات قيمة استراتيجية متميزة سمحت لهم بالتفوق مثل قبائل موزاية الذين كانوا يحفظون طريق المدينة .

وكانت فئة " الكرغلية " تقيم بالمعسكرات ولهم دور المساعد من مقاتلة أو جيش مسلح وهو ما كان عليه الامر في مركز سلطة الباي وفي الابراج مثل "سور الغزلان" وحزمة (البويرة) وفي المراكز الكبرى للصناعات التقليدية أو التجارية مثل مستغانم وتلمسان والبرج بوهران والمسيلة وتبسة وبسكرة وبجاية في منطقة قسنطينة .

وكانت سلطة الباي خارج الاوطان المراقبة مباشرة معترف بها من طرف شيوخ المجموعات السكنية الكبرى من القبائل والاحلاف القبلية الراجعة الى نفوذ قبيلة جامعة ، وفي مقابل مساعدة الباي للحفاظ على تلك السلط الفردية أو الجماعية وسعي وراء تواصل الوراثة كانت عائلات الاعيان مثل " شيخ العرب " (بني قانة) بجنوب قسنطينة والمقراني (٩) وهم رؤساء مستقلين من بني عباس في مجانة والبيبان وبني حبيلس في جيجل والقبائل مثل ريغة بجنوب سطيف تدين بطاعتها وتدفع الضرائب وترفعها على الافراد والجماعات الراجعين الى احلافها ، وكانت الجمعيات الدينية الكبرى تحت النفوذ التركي مثل اولاد سيدى الشيخ في وهران أو " الزاويات " التي تسعى للحصول على المساعدة الحكومية لمواجهة التحالفات الاخرى ولا تعترف بحكم الجزائر المركزي مثل التيجانية المؤسسة سنة ١٧٩٨ .
فلقد غنم الباي من المنشقين عن هذه الزاوية أو الجمعية المساعدة له . وكان الامر كذلك بالنسبة لعدد من القبائل البربرية مثل " فليسة " المواجهين لزاوية المستقلين بدولة كوكو القديمة أو مثل " طرارة " تجاه القبائل المغربية ، فهؤلاء جميعا كانوا يعترفون بالولاء الى سلطة الجزائر وغايتهم الحصول على مساعدتها في مواجهة الاعداء فكان الامر يتعلق بتنافس " الصفوف " وهي عبارة عن احلاف غير قارة مثل الفرق أو القبائل التي تدعى قديما وهي الان تتقلب عن الحلف وهي معاهدات كثيرا ما لا تثبت تحت نفوذ الباي الذي يخضع بدور للحكم المركزي لكسب مساعدة السلطة الرسمية .

(٩) وهذا المثال كان مميزا فمقران لم يكن سوى شيخ بني عباس عند الغزو التركي ، وكانت طبقة الفلاحين من مجانة مرتبطة بقدمائها ، " فهم كانوا تحت طاعتهم وتفرض عليهم الضرائب مرات عديدة ويخضعون الى الاسياد من الجبال " حسب عبارة " مارمول " (MARMOL) في كتابه المذكور ص : ٤٢١ .

وعند نزاعه مع شيخ قبائل كوكو المنافس سلم الباشا التركي حسن المنطقة الى ذلك الشيخ في غرب قسنطينة فتولى قلعة المسيلة التي أسسها صالح

اي في وهران
سهول شليف
على الدايات
محطة مدينة
وجة الخيل
تيتري ، فكان
ثرية ينعمون

دات القبلية
ات وأعطيات
مة في البلاد
وكان الوجود
على أكبر
الامتيازات
تتسع مداها

اعادة قبائل
ب والفرائض
يستثمرونها
على هؤلاء
لرفع
جيش وخاصة
اعدين وسند
موالي للقواد
محترفين مثل
الحاجيات
لرمالة او من
سمحت لهم

فهذه الروابط السلطانية اذا كانت تعمّ بنية اقطاعية توازي العادات الاجتماعية فهي تفتح المجال الى ظهور تنظيم تسلسلي وراثي في هذه الحالة يخرج عن نطاق سلطة الوجود الذي يسعى المستفيدون فيه الى مضاعفة امتيازاتهم المالية الناتجة عنه في حين أن الضحايا ليس لهم الا التسليم بما آتوا اليه من المصير - ففي البوادي وحسب المناصب الجديدة لا تخضع الممتلكات العائدة للباي الى الاحكام الشرعية فيما يتعلق برفع الجباية ولو في استخلاص كراء الارض وهي امتيازات الحكم وقواد الجيش "والكراغلة" والروءاء مثل العديد من حواشي متيجة أو ما ترك من الاراضي دون خدمة مقابل أموال ترجع يعود من الادارة الى اصحاب المزارعة.

وأما في المدن فكانت الاعمال التي تخضع الى الضريبة الشرعية المماثلة لما عليه الامر في القرى تعود بالنظر الى "الامين" الذي كان له دور في تسيير اصناف الصناعات بمساعدة قانون يضعه "شيخ البلد" بمقتضى نظام مالي خاص. وكان سكان المدن الذين يتميزون عن المسلمين السنيين نظرا لاسباب دينية مثل اليهود أو المزابيين الاياضية ولاسياب سياسية مثل القبائل المستقلين بنواحيهم أو لاسباب عبودية لاعلبية الرقيق السود (من العبيد أو المطلقين) يؤسسون مصانع خاصة (مثل صناعة المجوهرات عند اليهود وادارة مجازر اللحوم والحمامات عند المزابيين) ، وكانت لهم قوانينهم الخاصة وعاداتهم وتقاليدهم المحافظ عليها ويمثلهم

رايس بالاضافة الى ((ثلاث فرق حربية تركها صالح رايس بالقلعة عند حربه بتوغورت)) (انظر نفس المرجع ص: ٤٢٠) . وعند حمايته بهذه السلطة حافظ مفران على حكمه في مجانة وفلاحيتها : ((فمذ تولي الاتراك بمملكة تلمسان تحولت الحياة الى تيار القرصنة البحرية لدى السكان العرب وبني عباس)) (انظر نفس المرجع ص: ٤٢١) . وتحالف حسن باشا فيما بعد مع شيخ كوكو " منذ أن تسالم رئيس كوكو مع الاتراك أصبح يتمتع بسلطان قوى جعله يسانداهم ضد بني عباس " . (نفس المرجع ص: ٤١٢) . وانقطعت صلة مفران بهؤلاء وافترق منه ميدانه فاستولى حسن باشا على المسيلة وقلعتها القديمة وحول مدافع المسيلة الى "قلعة بني عباس حيث بقيم" (نفس المرجع ص: ٤٢٠) و"أسس برحافي مجانة" لحراسة المدينة والسكان من " هجومات شيخ بني عباس " ثم أقام قلعة زمورة وبها جيوش تركية .

وحسب " مارمول " لم يسترجع اولاد مفران اراضيهم الا في صورة مازل تراقبها الابراج .

"المقذمون"، وكان اليهود يدفعون الجزية والضرائب الإضافية في الجمارك مثلاً وهم يعتبرون من الأجانب مثلهم مثل النصارى الذين ينظر في شؤونهم ويمثلهم القنصل الأجانب.

وينتج عن هذا التنوع في القوانين والتعدد للامتيازات تركيب معقد يذكّرنا بما كان عليه الأمر بفرنسا في العصور القديمة بما فيها من التنظيم العسكري والمقاطعات الجهوية ذات التنظيم "الحقيقي" وذات التنظيم "الفردى". وينجرّ عن هذا التركيب تفكك في مركزية سلطة الدولة التي تعجز عن جمع مواردها الضرورية وهو ما يؤدى الى مضاعفة الخطر الناجم عن حجم الضرائب التي كان يمكنها الحصول عليها وهو ما يؤهل كذلك الى خطورة النزاعات الداخلية والشلل الاقتصادي في حين تنشأ عن التنظيم القطاعي اختلافات اجتماعية مما يلح على الدولة أن ترفع في شكل ضرائب أموالاً ضخمة وقسماً هاماً وإن كان محدوداً من الانتاج.

III - ضعف الدولة = سببه القطاعية =

لم يكن السبب الوحيد في تفكك السلطة المركزية هو انعدام الانسجام بين الجهات - والمجموعات ذات التنظيم المختلف من ممتلكات الدولة من القبائل وأصحاب الأراضي مثل بعض "الحواشي" والعزل وأملاك البايات وأراضيهم ومن دائرة أو رعية والمدن وما بها ممن ينتمون الى الوجود و"الكور وعلية" والأصناف المسلمين السنة والمجموعات المزابية واليهودية والأجنبية والأحلاف والقبائل والممتلكات الدينية الخاضعة أو الموالية الخليفة دون أن نذكر المناطق الخارجية عن إدارة الوجود.

الخلل النسبي في تنظيم الضرائب المباشرة

أدى تفكك المركزية الادارية الى حرمان الدولة من القسم الأكبر من الاموال العامة لصالح المجموعات المحلية والجهات الثلاث الخاضعة للبايات أو لفائدة مجموعة الاقطاعيين مثل شيوخ القرى القبائلية (خروبة وطدارت) والدوار أو الشيوخ الكبار في العروش والقواد الراجعين الى البايات، وكانت المجموعات الصغرى الخاضعة للحكم اذا تحولت عن حالة الاسر الكبرى المستقلة التي تؤلف خلية سياسية فلها مسؤولية التصرف في المصالح المشتركة وتسيير الاسواق وتعهّد طرق

الرى والابار ثم لها أن ترفع معاليم المريد وتقديم المنح الى الحجاج القاصدين مكة، وكان تصرف هذه المجموعات تماثل شكل التنظيم البلدى أكثر من النظام القبلى، وهي كانت في حاجة الى تزويد الميزانية بالاموال اللازمة ورفع الاموال التي تضاف الى ما يتطلبه الباي في منطقته وما يقوم به فيها من شؤن عامة مثل الامن في المدن وبعث البعث لرفع الجباية، وكان للباي حاجيات أخرى تضاف الى ما يقدمه الى الادارة المركزية بالجزائر، وأما الداي فكان يحتاج الى ما يوفر اصلاح البواخر والمؤسسات العامة (مثل الشكاك والسجون) ثم توفير أرزاق العساكر وتجهيزهم بالعتاد والنظر في مسائل العبيد وشؤن دار السلطان .

ومن الطواهر التي تسترعي النظر أن ميزانية البايات في مناطق وهران وقسنطينة كانت تفوق ميزانية العاصمة التي يديرها الداي نفسه . فلقد كانت ميزانية المنطقة الشرقية حسبا ورد في ملفات عثرت عليها في قسنطينة سنة ١٨٣٧ المجموعة الفرنسية في حملتها (١٠) - تتضمن مداخيل الضرائب والاراضي التي بلغت ٥.٧٦ ٧٠٥ فرنكا أى ما يتجاوز مليارا من فرنكات ١٩٥٥، في حين أن ميزانية البلاد كلها حسب الاستنتاجات من الملفات التابعة الى خوجة الخيل وكراس "العشور" التي وضعها أفراد من الجيش الوافدين مع الماريشال "دى بورمون" (DE BOURMONT) سنة ١٨٣٠ (١١)، لم تتضمن من المداخيل من نفس الصنف الا بمقدار ١ ٦٠٠ ٠٠٠ فرنكا أى بين ٣٠٠ و ٣٥٠ مليون فرنك ١٩٥٥ . وحسبا ما أورده قنصل الولايات المتحدة "ويليام شالر" (W. CHALER) (١٢)، فان الضرائب التي سجلت في مقاطعات البايات والقواد السبعة في دار السلطان لا تمثل، حسبا ورد في مداخيل البلاد سنة ١٨٢٢، الا ١٤٠ ٠٠٠ قرشال حوالي ١٥٠ مليون فرنك ١٩٥٥، أى نسبة ٢٠ بالمائة من المجموع العام من الميزانية، وهذه الظاهرة تدل على مدى ما للبايات من مداخيل ومدى ما يرجع الى الدولة من أموال نتيجة المدخول العام ونسبه الانتاج في البلاد .

ولم تكن المجموعات الجبوية بمفردها تحصل من الميزانية على مصاريفها بل هنالك فواد الجيش الذين اقتنوا مناصبهم ومنصب القائد الذي يدفع مقابل حصوله على الوظيفة مقدارا من المال وسيوخ القنائل الصغيرة الذين يعدمون في

(١٠) انظر جدول المؤسسات الفرنسية بالجزائر (١٨٣٠ - ١٨٣٧) - ص: ٣٧٠

(١١) نفس المرجع (١٨٣٨) - ص: ٣٧

(١٢) انظر المرجع المذكور . ص: ٤٩

أغلب الأحيان أموال الضرائب ومصاريف جماعاتهم وهم يرون أنهم سيسترجعونها مقابل ما يجمعونه وما يبلغه سعر " موطنهم " أو قيمة منصبهم ، وهذه الظواهر نتيجة عادية لاعتماد نظام مركزي لاهم المناصب والوظائف الادارية وتلك خاصة لبنية اقطاعية دنيا مثلما كان عليه الشأن في فرنسا فيما يتعلق النظام العتيق للاقطاعية واشتراء المهن والممتلكات مثل الضيعات العامة ، فلقد كان النافع يحرص على خدمة الحاكم في تنظيم حكم الباشا الذي كان في النظام الشرقي المتعارف ، ولكن ذلك يمثل شكلا من المجتمع الذي يبدو فيه الانتاح (وهو مقام على الفلاحة) غير موفق في وضع القيم المالية في ذروتها وحوالتها بحيث تتمكن الدولة من تسديد رغبات العمال بما فيه الكفاية .

فكان ضعف المداخل من الضرائب يحرّ الدولة الى الاعتماد على موارد مالية أخرى غير الجباية : مثلا الشركات التجارية وفي حالة الحرب رفع الضرائب على ما يصدر من المنتجات عن الفرصة البحرية ، وفي حالة تدهور الحركة التجارية نعد الدولة الى الزيادة في الضرائب ووضع ضرائب جديدة غالبا ما تكون غير شرعية وبذلك العمل ورغم حجمها المحدود فينصب مصدر المداخل وهو ما جرّ الدولة الى مضاعفة عمليات اكتراء الاراضي أي تهريب الاموال بين الجمع وصندوق " الخزناحي " . وكانت الفرائض الشرعية تقع بالخصوص على الخيرات والانتاح الفلاحي مثل العشر المرفوع على المحاصيل الفلاحية والزكاة التي تلحق الحيوان والغرامه التي تتم استخدام الاراضي المشتركة والتي لا تخضع الى الخراج ثم اللزمة وهي ضريبة تدفع في شؤون الحماية للمجتمع الاسلامي وجميع هذه الفرائض لاتلحق الاراضي التابعة للبايات فكان الخراج الذي يوظف على الارض غير الاسلامية لا يطالب به الا الرعيه وأما الجزية فهي تلحق غير المسلمين من اليهود في المدن باستثناء ما يقره الشرع من الوظائف ، ووضع " الحكر " على " الارلية " كمقابل لتسليم الارض التابعة للباي ليك وهي ضريبة تشبه حق الاقطاع الفلاحي وتضم مقدار ما يرفع من المحصولات في " الحوش " حول دار السلطان الراجعة الى الدولة وهي تحتل نفس الميزلة والاملاك الخاصة . وكانت طريقه جمع الاموال في المدن يتمثل في استخلاص المعالم على التجار والصاع بترك الامتيازات الصناعية لهؤلاء مقابل جمع المال من طرف " الاميس " في صورة ضرائب أو توفير خدمات المرتبطة بالانتاج وبالخصوص العائدة الى تسديد جاحه الباي ليك ، فاليهود مثلا حصلوا على امتياز ضرب العملة في حين أن أصحاب الخيل والسراحين يوفرون مجانيا لوازم الفرسان وأما صناعة الاسلحة فهي توفر تجهيز الوجود بما يحتاجه في حين أن ضريبة المهنة ونوطيها على الملكية العقارية يرفعان على سكان المدن .

تأثير الدولة ومزارعيها على المبادلات التجارية

وكان استغلال الاموال يتوفر بالخصوص في حصر الخيرات في نطاق الدورة التجارية والمبادلات فالحصول على السلع بالمدن يتطلب دفع نسبة ٥ أو ١٠ بالمائة من الثمن العام بالإضافة الى المعاليم الجمركية في الموانئ التي تبلغ نسبة ١٠ بالمائة ترفع على الواردات التي يقوم بها اليهود والاجانب الذين لا يرتبطون باتفاقية تجارية مع الباي، ونسبة ٥ بالمائة لمن كان لهم حق البلاد الاكثر امتيازات ثم بداية من القرن الثامن عشر يدفع التجار المسلمون نسبة ١٠ بالمائة على بضائعهم. ولم يرخص في عملية التصدير الا بعد الحصول على الرخص مقابل التذكرة المحددة وتنتج عن هذا التنظيم وضع مراكز احتكارية اذ أصبح الداي يمنع من اخراج المنتوجات الضرورية في قوت البلاد وخاصة الحبوب، وفي ميدان القرصنة البحرية ذاتها وهي التي لم تكن شكلا من أشكال الحروب البحرية فحسب بل هي أيضا عملية تنوب المبادلات التجارية مع البلدان التي تتنازع مع الجزائر، كانت ترفع وظائف نسبتها بين ٨ و ١١ بالمائة على المغنم المجلوبة من طرف الروءساء والتي توفر معاش السوق، وفي سنة ١٧٨٠ منعت القرصنة الخاصة فأل جميع المحصول من حروب القرصنة البحرية الى خزينة الدولة، ومنذ نهاية القرن السادس عشر شرعت الدولة في استغلال خيراتها من مراقبة المبادلات التجارية وحسب ما يقول: "مارمول" (١٣).

((فاذا كانت ديوانة وهران قد أصابها الخسران فان الجمارك بالجزائر قد تعاطفت فكان لها مدخول يفوق ما توفر لبقية الدولة)) .

فالدولة حصلت شيئا فشيئا على الاحتكارات ولكنها لم تقو على مراقبة الحركة دون أن تعتمد على عملية الاكتراء للانتاج ورفع الضرائب فوضعت توزيعا خاصا لها، فكان اقتناء البضائع والديوانة من اختصاص الخوجة، وتصدير الصوف اكتراء "المقدمون" من اليهود مقابل حق الخرج بنسبة ٢ بالمائة، وكان الجلد من نصب وكيل الخراج والحبوب من اختصاص الداي. وكانت الاشغال العمومية مثل اصلاح القنوات وتعهد الطرقات والسكك والحدراة تحت رعاية (الوكيل) مهمته استخلاص الاموال الضرورية واستعمالها في ذلك المحال، وأما الضريبة الموظفة على "النساء العموميات" فكانت من مشمولات "قائد الدار" وكانت الشركة الافريقية (شركة

(١٣) أنظر كتابه: ص: ٣٣٢ .

مرسيليا) تهتم بالتجارة البحرية وصيد المرجان على سواحل قسنطينة ، وكان جميع الاعوان من مجرد الامين لبعض المصانع الى الداي فد تحولوا الى طبقة ثرية في حوزتها قسم من الاموال المجموعة ، فكانت الوظائف والمزارع المكربة لا تدرّ على الدولة الا القليل من المال المجموع من الضرائب والمقارم ، ففي الجزائر (في أيام مارمول) ((كان الدخل يتجاوز مليون فرنك ذهبيا في السنة)) (١٤) ، غير أن خوجة " باب عزون " بالجزائر في سنة ١٨٣٠ لم يدفع للدولة الا ما يعادل ١٧ أو ١٨ ٠٠٠ فرنكا (حوالي ٣٠٥ ملايين فرنك ١٩٥٥) وبمقتضى الاتفاقيات المتوالية مع الحكومات الفرنسية (١٥) ، كانت الشركة الافريقية قد تراوح كراؤها بين ٦٠ ٠٠٠ و ٢٠٠ ٠٠٠ فرنكا (بين ١٢ و ٤٠ مليون فرنك ١٩٥٥) وكان علي خوجة الجلود والجمارك دفع سنوي يتراوح بين ٤ ٠٠٠ و ٨٠٠ قرشا حسب " شالر " أي (حوالي ٥ ملايين ومليون واحد من الرنكات ١٩٥٥) وكان " مقدم " اليهود لا يؤدى على الصوف الا ٤ أو ٥ آلاف فرنك (مليون فرنك ١٩٥٥) في سنة ١٧٨٨ (١٦) .

وبهذه الحالة كانت ميزانيات الدولة في النقصان وخيراتها في التقهقر في حين كانت مداخيل الدول الاوروبية آخذة الى الزيادة . فكانت ميزانية الدولة تقدر بحوالي ٤٥٠ ٠٠٠ نقد ذهبيا (دوكي) (ما يفوق مليارا من الفرنكات ١٩٥٥) ، وحدّدها " دياقوهايدو " (DIEGO HAEDO) سنة ١٥٧٧ (١٧) ، بحوالي النصف (أي ٤٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥) ، و " شاو " (SHAW) سنة ١٧٣٠ (١٨) بما قدر / ٨٠٠٠ ٤٣٤ / قرشا (٤٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥) ، وحسب تقدير وليام شالر ، بلغت الميزانية سنة ١٨٢٢ أرقاما مماثلة ضيبتها توقعات رؤساء الجيش الفرنسي سنة ١٨٣٠ (١٩) .

-
- (١٤) نفس المرجع ونفس الصفحة .
 (١٥) أنظر جدول الموءسات الفرنسية (١٨٣٧) .
 (١٦) أنظر " شالر " في كتابه المشار اليه .
 (١٧) أنظر " فونتييردي بارادي " (FONTER DE PARRADIS) - في كتابه المذكور
 (١٨) أنظر : هايدو (HAEDO) في كتابه .
 (١٩) أنظر " شاو " في كتابه .

٧٦- التطور الاقتصادي والاجتماعي وقع الضغوط والاعتداءات الاحتشبية .

كانت حملة من الظواهر أدت الى بلورة الانهيار الذي بدأت ملامحه تبرز للعيان من جراء عدم الاستقرار الاجتماعي في الماضي والى تدعيم منزله الطبقات الغنية على حساب الطبقات التجارية ، وهذه الظواهر تمثلت في الخطر الاساسي وحالة الحرب الدائمة المنجزة عن تنظيم الدولة الجزائرية من طرف طبقة ارسطراطية عسكرية مرماها الصراعات المسلحة والنزاعات البحرية في صورة سبق ان استعرضناها .

فكان دور الحضور الاسباني ظاهرا للعيان متمكنا من البلاد الى سنة ١٧٠٨ ثم بروزه من جديد بين سنة ١٧٣٢ و ١٧٩١ في منطقة وهران وهو ما أدى الى تحويل الريف المحاور في مساحة كبرى الى قفر لا يقم به من السكان ما يذكر وانما تركت الى الرعاة والزراعات الموسمية التي قامت عليها بنو عامر الذين كانوا يقدمون الى الاسبان ضرائب توظف على الحبوب او يشركون معهم في الغزوات على قطعان الحيوان ، ومن نتائج هذا الخطر الاحصى انتشار ظاهرة البدو الرحل وتفاقمها اذ تجاوزت فئة الفلاحين وقد تعرض " مارمول " الى ما يمكن ان تنتجه جهة " تسالي " اذ كانت بها طرق الحرب متوفرة بانتظام ويؤكد على ملكية عدد كبير من " الابل والخيول " لدى السكان الذين يخشون أهالي وهران (٢٠) ، ومنذ ذلك الحين (نهاية القرن السادس عشر) ، كان " مارمول " يرى في هذه الوصية وصول البعض الى الحكم الاقطاعي في جهة " السيق " (SIG) وذلك بالسنة (لعدد كبير من العرب الكار الذين يرفعون الحياة من السرر في تلك النواحي وكانوا دائما مسلحين بسبب عساكر وهران الذين هم على مقربة منهم) (٢١)

وبعد خروج الاسبان نهائيا حل بين بني عامر الذين صاروا من الرعية عدد من المحازنية والرمالة الموالين للباي وهو ما جعل السكان يستفرون بين " السيق " و " المقبرة " وناحية " تاموشنت " في مناطق متوزعة ويحافظون على الحياة البدوية والفلاحة التي يعوزها النمو وحركة تجارية نادرة وركيب اجتماعي قائم على البنية الاقطاعية وما رواه اليهودي " سلمون " كروزييت (٢٢) ، سنة ١٨٣٠ في المنطقة

(٢٠) أنظر كتاب " مارمول " المذكور - ص: ٣٥٨ .

(٢١) نفس المرجع - ص: ٣٥٩ .

(٢٢) أنظر " روزيت " (ROSETTE) في كتابه . ص: ٣١٢ وما بعدها

بين " السيق " بوهراي دليل على أهمية " بلاد البارود " و " الخلاء " الملقح
العام في تلك النواحي .

ولقد تجلّت قيمة القرصنة البحرية وهي شكل من أشكال الحركة التجارية
أيام الحرب تعتمد على التفوق في العتاد الحربي وبلورت مجموعة من المعطيات
في بيان تلك القيمة وحولت القرصنة الى طريقة متوخاة بصورة عادية، وهذه
العوامل تتمثل في كثرة محاولات الدول الأوروبية الكبرى لاحتلال الجزائر تحت
تعليلات متعددة منها الحروب الدينية الصليبية وتحرير العبيد والدفاع عن المصالح
القومية والتجارية المبالغ فيها أو الرد على الرؤساء الذين نجحوا في السيطرة
على البحار، وكثيرا ما عمدت القوى الأجنبية الى استعمال العنف لفرض تدخلاتهم .
فطوال القرن السادس عشر كثر اللجوء الى قصف الموانئ البحرية ومحاولات
احتلالها عنوة وذلك مع البعثات الأسبانية التي لاحت من جديد في القرن الثامن
عشر وبالأخص مع " أوريلي " (OREILLY) الذي فشل في هجومه على مدينة
الجزائر سنة ١٧٧٥ وتوالى قصف ميناها في سنة ١٧٨٣ و ١٧٨٤ . وفي القرن
السابع عشر تجسّدت المحاولات الفرنسية في تحويل البلاد الى مستعمرة والسيطرة
على ما تمخّضت عليه الاتفاقيات التجارية بمرسليها من فوائد وامتيازات ونج عن
ذلك ابطال المعاهدات وهجوم الدوق " بوفور " على جيجل سنة ١٦٦٤ ثم قصف
ميناء الجزائر من طرف " ديكن " (DUQUESNE) و " تورفيل " و " دسيتري " .
وإذا كان قصف سنة ١٦٦١ و ١٦٦٥ لم يجرّ الى أضرار كبرى فإن قصف سنة ١٦٨٢
قد نتج عنه قتل ٤٠٠ مواطن جزائري وتحطيم ٦٠ منزلا، كما أن نتيجة الهجوم
الذي تمّ سنة ١٦٨٣ كانت بالغة الخطورة، وفي سنة ١٦٨٨ تهدّمت العاصمة بعد
قصفها بعدد من القنابل بلغت ١٠٠٠٠ قنبلة . ونهجت قوات الاسطول الانكليزي
سنة ١٦٦٢ ثم في ١٦٥٥ و ١٦٧٢ نفس الطريقة وتذرّعت بأسباب متماثلة وذلك قبل
هجومها سنة ١٨١٦ الذي قام به اللورد " ايكسموث " تحت رعاية الحلف الديني،
ولم تتوان الولايات المتحدة الأمريكية أيضا على اللجوء الى القوة وسياسة المدفع
ضد الجزائر سنة ١٨١٥ (٢٣) - ومن بين العوامل التي خلقت عناصر عدم الاستقرار
والامن في ميدان الفلاحة والحركة التجارية في البقاع العديدة تلك النزاعات
المتواترة على الحدود البعيدة المتنازع فيها بين القبائل المتعادية التي كانت
تعترف للجزائر بالولاء عند رفض الاطراف الاخرى وشتى الحروب مع البلدان
المجاورة مثل تونس والمغرب وبالأخص في سنة ١٦٨١ و ١٧٠٥ . ولنذكر أن سنة

(٢٣) أنظر الفصل الموالي بعنوان : الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي - II

١٧٠١ شهدت تقدّم الجيش المغربي بقيادة مولاي اسماعيل الى حدود شليف قبل تفهقره وأن المراديين من تونس قد أدركوا مدينة سطيف قبل تراجعهم .

ازدهار الفلاحة وأسسها السلبية : الانتاج الفلاحي وانعدام التسويق

وإذا كان سكان السهول والجبوب الذين لم يعرفوا القرار يسعون الى التخلص من ثقل وطأة الضرائب ويفضلون القيام على تربية الحيوان والتنقل على الفلاحة التي كانوا يتركونها الى العواد ينعمون بمحاصيلها ، وإذا كان ينتج عن ذلك تأخر في الاقتصاد الحضري بالنسبة للمعاش البدوي فإن شهرة الثروة الفلاحية للجرائر لن تعرف القفح فيها الى بداية القرن التاسع عشر .

فاستفراء محاصيل الضرائب وأصناف السلع المصدرة ورحلات المسافرين أدّى الى ملاحظة أهمية الحبوب والحيوان في رصيد الثروات الفلاحية للبلاد فهي كانت توفي بحث الكفاية لا فحسب لاستهلاك السكان ولكن لتوفير المبادلات الضخمة المضاعفة بأعمال تجارية بارزة في مواد الجلود والصوف والحبوب والزيتون وغيرها . ويضاف الى هذا الانتاج حول المدن وحتى بعيدا عن مراكز الاستهلاك حيث تكون الظروف ملائمة انتاج الخضر والفواكه والكروم والارز والبقول من الزراعات السقية وكانت المنتوجات - الصناعات الفلاحية أيضا تتكاثر مثل الفطن وشجر دودة الحرير ولكن ذلك لم يشهد ازدهارا . كان يسمح به تطوير انتاج للمنسوجات الصناعية .

ولا يمكن احصاء هذه الثروات بدقة ، ومن البديهي أنّ " ليون الافريقي " و " مارمول " و " هايبدو " قد تخلّصوا الى رؤية عامة في تقدير الخيرات الى القرن السادس عشر وقد كانت مختلفة بمقتضى فقدان التوازن الطبيعي للكفاءات وتباين الاوضاع في الارياف بالمقارنة مع نفوذ المدن وصغار الاقطاعيين من البدو والأتراك ، ورأينا ما أشار اليه " مارمول " من تفهقر الفلاحة وعدد السكان في منطقة شاسعة من جهة وهران بحكم مجاورة الاسبان ، ويلوح من خلال عرضه أن الاراضي الحضرية كانت موطن الزراعات المتقدمة المختصة ومنها الفواكه وأن اراضي الريف كانت ضعيفة المنتوج أو غير مثمرة اذا ما استثنينا ما كان تحت تصرف الأتراك من الزراعات سواء في البادية أو المدينة ، وغالبا ما كانت تجارة الفحم المشتق من الخشب هي الانتاج الوحيد المذكور ، ومن ذلك " طرارة " ((الذين كانوا فقراء ، فالجبال لا تدرّ الا الشعير والعلف ولكن كانوا يقومون على قطع الحيوان ويستثمرون

غابات الخشب المصقول ويحولونه الى الفحم الذي يروج في المدن ويبيعونه الى
جيرانهم من " أولحاصة" (OULHAÇA) الذين لم يكن لهم من تجارة
سوى الفحم)) (٢٤) .

وكانت هذه الاراضي التي ارتبطت بمدنها في معاشها أو بالوجود التركي
نفسه ذات ثراء مثل بني أوريند " الذين ارتبطوا بمدينة تلمسان وكانوا يقيمون
بالقرى الالهة بالسكان والمنازل العديدة " وهم كانوا يتعهدون الاشجار المثمرة
ومواد الفحم والحبوب وهو ما تعرض اليه الهولندي " درابير " (DRAPPER)
في مؤلفاته في القرن السابع عشر (٢٥) ، وكانت الوضعية ذاتها لدى بني " عزيل "
وبني " زريمة بالظهرة " وهم من البربر والعزواقة الاقوياء الشداد يكثر عندهم الشعير
والمعز والعسل والشمع ويتاجرون بهذه المواد في سيني (٢٦) .

وبعيدا عن الاراضي المجاورة للمدن توقرت الهضاب الجبلية الصالحة للتربة
مثل جبال بني رشاد بشمال معسكر " التي تكثر بها القمح والمراعي " وكان سكانها
" يقيمون بالقرى ويخدمون ارضهم العنية بالكروم " (٢٧) . ثم يليها سهل المدينة
حيث القرى البربرية العديدة وحيث يجمع الشعير والقمح والبلوط والكروم والاعناب
الجافة المصدرة الى الجهات الاخرى (٢٨) ، والى جانب ذلك نذكر السهول العليا
بقسنطينة مثل المتيجة " الذي تنتج القمح بغزاره " (٢٩) ، واذا كانت بعض الجهات
لا تدفع الضرائب وتتخلص من السلطة تحوى بعض الاراضي الرديئة مثلما كان الحال
في القرون الوسطى " مثل الورسنيس التي كانت قمتها تنتج مادة صالحة لصناعة

(٢٤) أنظر " مارمول " في كتابه : ص : ٣٨٨

(٢٥) أنظر " درابير " (DERAPPER) في كتابه المذكور حيث يشير الى أن
اراضي بني أوريند كانت مكتضة بالسكان .

(٢٦) أنظر " مارمول " في كتابه المذكور . ص : ٣٥٦

(٢٧) نفس المرجع ونفس الصفحة .

(٢٨) نفس المرجع ص : ٤١٠

(٢٩) نفس المرجع . ص : ٤٢١

القفاف والزرايبي (٣٠) ، وإذا كانت جهات أخرى منظمة في مناطق محمية (٣١) ، فإن تلك الأراضي كانت تستغل على أحسن الوجوه مثل جبال جرجرة حول كوكو وجماعة صهريج حيث كثرة " الأشجار المثمرة والبساتين العديدة وإنتاج الزيتون والقمح والشعير . (٣٢)

وأما السهول العليا التي يقيم بها البدو فقد كانت عبارة عن ريف كبير خال يقطن به كثير من العرب المتجولين المترحلين (٣٣) ، به ثروات سهول " إيغريس " وسهول بجاية حيث " يسكن العرب وزواوة تحت نفس الخيام ومعاشهم كان من دقيق الشعير واللحوم والكروم والقسطل . (٣٤)

فالظاهرة الجديدة في هذا المحيط ثبات حال مرضية في بعض الجهات التي يقل بها السكان وتنوع طرق الإنتاج التي وفرت تلك الحال وذلك نتيجة لتجديد المساحة الفلاحية المستقلة حول المدن ولازدهار المناطق البعيدة عنها .

ولم تتناف المعلومات المجموعة في القرن الموالي من طرف " درابير " (٣٥) ، مع ما كان من بوادر الازدهار والنمو ، فقد كان تقرير " درابير " يتعرض إلى كثرة الإنتاج في مجال ((الحبوب والكرز والخوخ والبطيخ والقسطل واللوز والتين)) في جهة تلمسان ، وكانت " الحبوب تدرّ كميات متتاجة كبيرة " في جهة طاسالة " تكفي لغذاء المنطقة جميعها " وكانت " طرارة " ((يكثر فيها القطن والكتان والكروم

(٣٠) نفس المرجع ونفس الصفحة .

(٣١) نفس المرجع . ص : ٤١٢ ، وفيما يخص القبائل العائدة إلى كوكو وجماعة صهريج : ((كان الكثير من السكان من صناع الأسلحة ولهم مناجم الحديد ومنهم صناع السيوف والخناجر والرماح)) ، وعوضت الصناعة الفلاحية الحركة الحضرية في ضواحي " عزابيل " (تافنة العليا) فكان جميع السكان من الحدادين لهم مناجم الحديد يعملون بها " وكان " أولحاصة وطرارة يستغلون مناجم كبيرة للحديد - ص : ٣٥٦ .

(٣٢) أنظر " مارمول " في كتابه ص : ٤١٢ -

(٣٣) نفس الكتاب ص : ٣٢١ .

(٣٤) نفس المرجع . ص : ٤١٣ .

(٣٥) أنظر " درابير " في كتابه المذكور .

والتفاح والحوامض والرمان والخوخ والزيتون والبطيخ)) وفي هذه المعلومات يبدو " درابير" سواء كان على صواب أم على خطأ أكثر تفاؤلا من " مارمول" فقد كان " درابير" يَصوِّر جهات معسكر وتينيس وهي موزعة بين إنتاج الحبوب وتربية الماشية، وجهة القبائل من كوكو وبني عباس" يكثر فيها الزيتون والتين والكروم والعسل والشمع المشتق منه " كما أن سهول بجاية والصومام كانت كثيرة الشجر المثمرة وكانت جبالها المجاورة تدرّ الحبوب وخاصة الشعير والتين وأما السهول المرتفعة في سطيف فقد كانت تقوم على تربية الماشية وإنتاج الحبوب. وكان التشابه الفلاحي ونوعية الانتاج يتماثل وما هي عليه هذه الجهات اليوم وهناك وصف دقيق يسمح اليوم تجديد الأرض المذكورة ، وهذه المعلومات الصحيحة تتطابق وحالة المناطق الفلاحية الى الان.

وأما ما رواه الانقليزي " شاو" الذي أقام طويلا بمدينة الجزائر سنة ١٧٣٠ من معلومات فلم تكن مرضية لكنها تبدى حقائق متقاربة (٣٦) ، فهو يصف السهول الخصبة التي " كانت عجيبة في جهة المتيجة" التي زعم المستعمرون تحويلها الى أرض خصبة بفضل الفرنسيين ويقول شاو :

((كان سكان مدينة الجزائر يملكون بهذه الاراضي منازل جميلة في طابعها الريفي ولهم صناعات يسمونها " مزارعية" ومنها يستخرجون معظم الخيرات التي ترد على المدينة وهي أرض تنتج القنب والحناء والحشائش والفواكه والارز والحبوب وغيرها)) .

ويذكر المؤلف أيضا " سهل أرزيو الخصب" والبساتين العديدة والحقول الممتدة بين مستغانم ومزرغان ، وكذلك " القموح الكثيرة القادمة من تينيس وغيرها في رأس جنات حيث الاشراف على أوروبا انطلاقا من المتيجة " - وفي صدد جبل شنوة بين شرشال والجزائر يقول " شاو" " ان به سهولا خصبة صالحة للفلاحة وهضابها مغروسة أشجار مثمرة" ، ويذكر طرارة التي لها مختلف الفواكه .

وبعد ذلك بحوالي ستين سنة كتب "فونتوردي باراديس" (V. DE PARADIS) في هذا الشأن فاعلا (٣٧) : ((كانت الاراضي كثيرة الخصب لكن أكثر من نصفها كان بورا)) وهو يعتبر ان أخصب الجهات هو قسنطينة تليها معسكر ثم جنوب

(٣٦) أنظر " شاو" في كتابه المذكور .

(٣٧) أنظر " فونتوردي باراديس" ، في كتابه المشار اليه .

" تيسرى " التي يرى أنها أقل المناطق إنتاجاً ، ويقابل هذا الخلل في التوزيع بين الجهات الفلاحية ظاهرة انقسام الحكم ومختلف العلاقات مع السلطة المركزية بالجزائر والقوى الأجنبية ، ومن بين الانتاج الفلاحي المذكور هناك القمح والشعير والفلول المتكاثر في وهران وسهول قسنطينة وتربية الماشية في صور متعددة بتوخي الأراضي الصالحة للمرعى والأراضي البور بعد مواسم الحصاد ، وإلى جانب ذلك الزراعات السقوية مثل الارز بمليانة وحول سدّ ميناء (غيليزان) والبساتين والحقول حول المدن (١٦.٠٠٠ حقلاً حول الجزائر) ثم الكروم والقطن والتوت والزراعات الصناعية من دخان وكتان ، وتشهد جداول الاسعار التي يذكرها " فونتور دي باراديس " بتوفر كثرة الانتاج وبالاخص في ميدان الحيوان والماشية كما أنه ظهرت للعيان صعوبات في حركة المنتجات - التجارية وتوفير التسويق : فإذا كان سعر القمح (٢٢ قرشاً للقيز الواحد في عنابة ودرهمان للصاع الواحد في أرزيو) (٣٨) ، قد راج بالنسبة للوحدة والثلاث من قيمته فإن سعر الارز بمليانة قد كان يمثل النصف والعنب (١ بوضع للصاع الواحد) يمثل سدس سعر القمح والكشب الواحد سعره من ٥ إلى ١٠ فرنك ذهباً أي ما بين الثلث والسدس من السعر الحالي وهذه الاسعار المنخفضة رغم ارتفاع أجور الفلاحين في القبائل (من ١٢ إلى ١٨ فرنك ذهبي)

(٣٨) كان سعر الصاع من القمح أو العنب بأرزيو ٦٠ ليتراً والقيز من القمح بعنابة ١٠٠٠ كلف والبوجو ١٨٥ فرنك ذهبي والدورو ٤٠ ٥ فرنك ذهبي و " الباطاق شيك " ٨٣٥ فرنك ذهبي والباطاق قورد ٢٤٨ فرنك ذهبي . وبذلك كانت الاسعار تتراوح بين الارقام الاتية : ٦٠٠ فرنك ١٩٥٥ في أرزيو و ٢٨٠٠ بعنابة للقنطار الواحد من القمح ، و ٢٠ فرنك ١٩٥٥ للكيلو غرام الواحد من العنب و ١٢٠٠ إلى ٣٠٠٠ فرنك للكشب الواحد وهو يعادل ١٥٠ فرنك ١٩٥٥ للكيلو غرام الواحد من اللحوم . وأما كراء أرض الباي ليسك (الحكر للعزل) التي منها ٥٠ بالمائة من الأراضي البور فقد كان سعر الهكتار الواحد ٢٥٠ فرنك ١٩٥٥ أي بما قدره قنطار أو ٢٥ + من القنطار للأرض المزروعة قمحاً . وكانت الاجور تمثل نسبة ١٥٠ إلى ٢٢٥ فرنك ١٩٥٥ في اليوم الواحد وكانت الطاقة الشرائية مرتفعة جداً أي بما قدره ٥ أو ٣٠ كلف من القمح أي ٧ إلى ١١ كلف من العنب وهو ما يبلغ ١٥٠ إلى ٢٢٥ فرنك ١٩٥٥ في اليوم الواحد مقابل طاقة شرائية مرتفعة ما بين ٥ و ٣٠ كلف من القمح و ٧ أو ١١ كلف من العنب أي ما يبلغ ٢ أو ٣ أرطالاً من اللحم (الكشب) في اليوم الواحد وهو ما يدل على أن معدل الاسعار يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ فرنك ١٩٥٥ وهو ما يفوق الاجور الفلاحية .

تقابل ضعفا في العوائد من الأراضي الفلاحية من ٣ و ٤ أو ٥ أقراط بالنسبة للزرويجة الواحدة (حوالي ١٢ هكتارا) مكرية من الباي وهو ما يبلغ عشا واحدا من مبلغ الكراء الحالي . وهذه الاسعار لأبد من ربطها بالتطور الضعيف في ذلك العصر الذي شهدت الوسائل الفنية والقيمة المرتفعة في المنتجات الصناعية المتوفرة في صناعة تقليدية رائعة تتطلب عملا دقيقا للعمال وطولا في اعدادها من حيث الزمان .

ولم تكن التقنيات الفلاحية منعدمة اذ هنالك طرق الري حول تلمسان وأراضيها وندرومة والمدية ومستغانم وملبانة والجزائر والميلة وحامة قسنطينة والمسيلة وغيرها ولم تنقرض تلك الطرق الفلاحية منذ القرون الخوالي ، وهنالك سدود أقيمت باغليزان على مينة والسبق على وادي الحيرة لسقي سهول شليف لكن مثل هذه الاعمال كانت قليلة الانتشار وهي غالبا ما كانت نتيجة أعمال يقوم بها عمال عبيد لصالح الدولة والباي أو لفائدة طبقة التجار والاقطاعيين المقيمين في المدن .

وكانت التجمعات الجبلية من القبائل الفاتمين على غراسة الاشجار وأصحاب الواحات في التلال والصحراء (المزاب) تتعهد طرق الري التقليدية في حين كان أصحاب السهول يخدمون الأراضي التي - كانت تخصص للمراعي مرة كل سنتين .

وكان الفلاحون يصنعون آلاتهم الفلاحية مثل القبائل الذين يصنعون مشابهم وفؤوسهم وآلات الحرث والحصاد والسلاح مع استغلال بعض مناجم الحديد وهم أنفسهم كانوا يبنون منازلهم من الحجارة والطوب والخشب وكان الفلاحون بالسهول يستخدمون آلات الحرث من الخشب اذا لم يفتنوا الات من حديد لدى القبائل أو صناع المدن ، وأما الذين يقيمون على " الاحواش " فهم يقطنون أكواخا من الطوب أو الخشب وكانت الخيمة منزلا ضخما لقبائل " المخزن والقائمين على تربية الماشية أو الذين يفلحون أرض العروش وخاصة البدو ، فالخيمة تصنعها النسوة في منسجهن بالإضافة الى الحايك والبرنس التي تصنع في الخيمة من صوف الخرفان " .

تحديد رواج سوق الانتاج التقليدي

لقد كانت الصناعات التقليدية بالمدن ذات سوق محدودة وإن عرفت دفعا ملحوظا خاصة في الموانئ بعد قدوم أفواج اليهود من الاندلس والمسلمين وكان

في التوزيع
لطة المركزية
قمح والشعير
عددة بتوخي
جانب ذلك
تين والحقول
ت والزارعات
فونتور دي
ما انه ظهرت
ذا كان سعر
رزيو (٣٨) ،
يمثل النصف
أحد سعره من
وهذه الاسعار
فرنك ذهبي)

يز من القمح
فرنك ذهبي
رنك ذهبي .
١٩ في أرزيو
للكيلو غرام
يغادل ١٥٠
الباي ليك
قد كان سعر
من القنطار
٢٢٥ فرنك
أي بما قدره
لغ ١٥٠ الى
بين ٣٠ و ٥
لا من اللحم
سعار يتراوح

الفوج الاول من المهاجرين قد أطرده من أسبانيا سنة ١٤٩١ من طرف النصارى فلقوا القبول الحسن لدى بني عبد الواد ملوك تلمسان آنذاك ، ولحق بهم ١٤٩٢ بعد سقوط غرناطة اخوانهم في الدين الذين سيلقون من بلاد الاسلام افضل مما عهده في بلاد النصارى ، وبدأت الهجرة الثانية منذ بداية الهجوم المسيحي في القرن العاشر الميلادي وخاصة بعد اضطهادهم من طرف فيليب الثاني سنة ١٥٦٨ ، وتم طردهم مع فيليب الثالث سنة ١٦٠٩ - ١٦١٠ . ولئن كان عدد المهاجرين اقل أهمية مما كان بتونس والمغرب فانهم أحيا الموانئ مثل حنين وبريسك (بين تينيس وشرشال) وراشقون اللذين سقطا بعد ذلك ، ووقروا حركة صناعية في المدن مثل ندرومة ومستغانم وشرشال وبالخصوص الجزائر . فأصبحت مستغانم مع بريسك مركزا معروفا بخدمة الحرير وأحصى " هايدو " (HAEDO) في آخر القرن السادس عشر من النساجين ٣٠٠٠ بمدينة الجزائر ، وكان بتلمسان وقسنطينة عدد كبير من المصانع للنسيج والسراجه والاسكافة والحدادة وكان اليهود يشتغلون بالجواهر والساعات والحلي بالإضافة الى الخياطة والحدادة ، وأما السودان فكانوا يعملون الخزف والاجر والحجارة المحروطة والبناء ، وكثرت بالمدن طواحين هوائية ومائية بالارياف .

فكانت هذه الصناعات تكفي السوق الداخلية ولا تصدّراذ أن تونس والمغرب لهما حركة صناعية مماثلة من حيث النوعية والكمية . وفي آخر القرن السادس عشر قنعت الصناعات في المدن باستعمال منتوجات الارض (مثل أصحاب الطواحين) أو انتاج تقليدي (مثل المنسوجات وذلك لتسويقها في الارياف تحت رعاية تجار المدن إذ أن سكان الريف لم تكن لهم صناعاتهم الخاصة وقد أشار " مارمول " الى هذه الازمة ، فهو يرى أن سكان مستغانم " الذين يملكون طواحين عديدة بشليف لم يكونوا في أغليتهم الا من النساجين " (٣٩) - وكان أهل مزونة وقد حرموا من عوائد الارض التي ملكوها قديما " من النساجين الفقراء الذين يصنعون النيسط والزرايين من الصوف " (٤٠) ، وأما سكان بريسك فكان جلتهم من القائمين على صناعة المنسوجات ، وكانت السوق تتميز بالكساد وهو ما أدى الى قسوة المعاش وفقر السكان وتدهور الطلب لدى سكان الارياف حيث أثقل كاهلهم من جراء الضرائب والفرائض التي يرفعها الباي وعماله ، وتلك كانت حال فلاح مزونة الذين يقول فيهم " مارمول " .

(٣٩) أنظر كتاب " مارمول " ص : ٣٨٦ .

(٤٠) نفس المرجع ، ص : ٣٩٦ .

((كان عمال مازونة لا يربحون الا بقدر ما يدفعون من الضرائب الى الحكومة وأعوانها لحراثة أرضهم)) (٤١) - وكان ازدهار الصناعات منذ القرن السادس عشر مرتبطا بالمحافظة على السلطة والتحكم في الملكية أو بالتخصص في إنتاج له فائدته من حيث الجانب النوعي بحيث ييسر رغبة المدن الكبرى التي لها نفوذ كبير مثل قلعة بني راشد التي تقع بين شليف وسهل " ايغريس " رغم وجود عساكر الاتراك بمعسكر ، وهي كانت عبارة عن ((ولاية أو دولة خاصة)) لها عاصمتها حيث يقيم عدد كبير من الاشراف والاعيان ، كما " يسكنها التجار والصناع الذين طاب لهم فيها عيشهم " (٤٢) ، وكانت مدينة " ندرومة " تحافظ على علاقاتها مع زناتة في الجبال " وأسواقها تروج بها " صناعات الزرابي والبسط من القطن في القبائل الذين كانوا من التجار المتعاملين مع الجزائر وتلمسان " (٤٣) ، وأما مليانة فهي في رخاء اذ بها " صناع الزرابي والسروج العربية " وبها " صناع الخراطة وآلات من الخشب المستعملة في المياه الصالحة للشرب المتوخاة في البلاد " (٤٤)

وأما دلس فيكثر بها الصباغون وهم رجال خير وفضل يغنون بآلات العزف من العود وغيرها من آلات الموسيقى . (٤٥)

ولم يبلغ ازدهار هذه الجهات ما بلغته المدن من شرشال والكلية على يد الناسجين في مادة الحرير وما يقول مارمول في هذا المضمار .

((ففي شرشال أكثر من ٣٠٠ ألف ساكن قدموا من قشتالة والاندلس ومن مملكة بلنسية وهؤلاء السكان يتضاعف عددهم في كل يوم)) (٤٦)

((وأما في الكلية فيكثر شجر التوت لغذاء دودة الحرير وهي مصدر عوائدهم وأموالهم وبها الآن أكثر من ٥ آلاف منزل)) (٤٧)

(٤١) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

(٤٢) نفس المرجع ، ص ٣٥٦ - ٣٥٧

(٤٣) نفس المرجع ، ص : ٣٢٤ .

(٤٤) أنظر " مارمول " في كتابه ، ص : ٣٩٦ - ٣٩٧ .

(٤٥) نفس المرجع ، ص : ٤٠٩ .

(٤٦) نفس المرجع ، ص : ٣٩٩

(٤٧) نفس المرجع ، ص : ٣٩٢

والملاحظ أن هذه المدن الثرية بصناعاتها كانت قريبة من الجزائر التي تتفوق عليها دون غيرها بالإضافة الى تفوق العاصمة الاخرى وهي تلمسان التي آلت الى الانهيار والتداعي وبها :

((الصناع الذين كانوا اهل فضل ورقة وحسن سلوك في عملهم وهم يقومون على أعمال جيدة الصنع مثل أسترة الفرسان والزراعي الحسنة والعباءات اللطيفة التي لا تزن أكثر من أوقية واحدة وعدة الفرس وآلاته وركابه وغيرها لا مثيل لها بأفريقيا وكان العمال يقوون على عيشهم ويتوفرون على الحياة الكريمة)) (٤٨) .

وخلال القرنين المواليين اتجه الانتاج الى صالح الطبقات الغنية من الاقطاعيين وأصحاب السفن والتجار وأتصف بخاصية الانتاج العالي . ويقدم " فونتور دي باراديس " مثل ١٠٠٠ فرنك ١٩٥٥ القنطار الواحد من الشعير ثم سعر الحايك الفاخر سنة ١٧٨٨ بين ٢٥ و ٣٠ مرة لسعر الشعير - (القنطار) (أي بما قدره ٥٠ الى ٦٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) ونفس السعر لحزام منقوش ذهباً - (٤٩) .

وكانت الصناعات التقليدية في خطر بحيث أن الطبقة الاقطاعية وان كانت لها الاموال الضخمة فهي تحصل بسهولة على البضائع من القرصنة التي كان يغنم منها الرؤساء وعمالهم وأعضاء الوجود ، فهذه " المزاحمة " ودمج هذه الصناعات في التنظيم الاقطاعي لصالح الامناء وتلك الزيادات في - الضرائب من الظواهر التي تفسر أن الذين ربحوا من الحركة التجارية لم يكونوا العمال أنفسهم فلم تكن لهم الاموال ولا وسائل الانتاج .

تدهور الاسواق الداخلية ومركزيتها

ولقد عرفت الحركة التجارية أوجه العرقلة من جراء القرصنة وكانت المبادلات يعوزها الامن وهو ما كان من أكبر العقبات . وكانت الاشغال السلطانية للباي لاتتعهد الا المشاريع المجاورة للمدن الكبرى مثل الجزائر ووهران على مسافة لا تمتد أكثر من عشرة كيلومترات ، ووضعت للادوات الحربية مساحات أكبر مما بذل للفلاحة وأصناف الصاعات اليهودية أو قوافل التجارة ، ويقول " شاو " في ذلك :

(٤٨) نفس المرجع ، ص : ٣٣٢

(٤٩) انظر " فونتور دي باراديس " في كتابه المذكور .

((ان أغلب المدن والقرى البربرية كانت بها منازل حسنة لاستقبال
الاجانب . فكان جميع المسافرين يقيمون بها وينعمون بالراحة التامة خلال مقامهم
على حساب جماعة السكان (٥٠) .

وحسبما أورده اليهودي سلمان الى " روزيت " في ما رواه له (٥١) ، يبدو أنه
لم يطرأ تغيير يذكر في هذا الميدان طوال القرن الاخير من الحكم التركي وذلك
في الحديث عن الطرق الرابطة من الجزائر ووهران وقسنطينة ، غير أن المبادلات
الداخلية كانت محدودة لنقص وسائل النقل والمواصلات وبالأخص لضعف طرق
الاقتناء . فكان الفلاحون ومربي الماشية يقومون بالبيع في الاسواق الاسبوعية (٥٢) ،
في مواد الحبوب مقابل الحيوان والصوف والالات وما يبيعونه من انتاجهم في
المدن أو ما يفتنيه الباعة على عين المكان أي الارض (من حبوب وحيوان وصوف
وجلود وشمع) ، وهو ما يسمح لهم بالحصول على اللباس والصناديق والجواهر
(وذلك ضرب من ضروب الجمع والادخار) .

ولم تكن السوق الداخلية تنمو على أحسن الوجوه إذ أن أغلب المراكز
التجارية قد كانت مؤسسة على تزويد منطقة قروية مختلفة المساحة حسب أهمية
المراقبة الفلاحية التي يقوم بها أصحاب المدن ، ويذكر " مارمول " في القرن
السادس عشر أن الاسواق كانت مزدهرة في الاماكن التي تتبادل انتاج الارض مثل
معسكر التي غنمت من استقلال بني راشد النسبي الذي كان لهم في الماضي القريب
وكذلك استفادت من دور الجزائر السياسي والعسكري . ويقول " مارمول " في هذا
الشان :

((كان بمعسكر سوق أسبوعي يوم الاثنين حيث يبيع العرب والبربر حيواناتهم
والقمح والشعير والزبيب والعسل والشمع والزيت وغيرها من المنتجات المتشابهة .
وكان التجار يجلبون من تلمسان ومن غيرها القماش والبسط والمعاطف الواقية من
الامطار والزرابي والسرج والحبال وأرباء الفرسان وسلع كثيرة وكانت الجهة كلها
تقع الى المدينة للتزود من هذه الخيرات)) (٥٣) .

(٥٠) أنظر كتاب " شاو " المذكور .

(٥١) أنظر " روزيت " في كتابه المذكور .

(٥٢) جمع سوق أسواق سواء كان في المدن أو القرى .

(٥٣) أنظر كتاب " مارمول " المشار اليه ، ص : ٣٥٧ .

وفي أماكن أخرى كان الباعة المتجولون يكثرون من بين أهل المدن وذلك لبرواج السوق في الأرياف مثل أحواز تلمسان " العباد " التي يكثر بها " تجار الجبال " ، وكانت السوق الريفية تشكو قلة المنتوجات وانقراضها فقد يجد بحارة دلس أنفسهم مرغمين على رفض السمك ((لانه لا يلقى رواجاً من أحد)) ، فيهجرون الصيد .

ومن المدن التجارية التي حافظت على روابطها الاقتصادية طوال العصور الوسطى مع البلدان المجاورة هي تلمسان وقسنطينة ، وأدى سقوط مملكة بني عبد الواد بالعديد من التجار المسلمين من تلمسان إلى الهجرة إلى المغرب وهاجر اليهود إلى فاس . وتتفق الكتب المؤلفة في القرنين السادس عشر والسابع عشر على وصف العاصمة القديمة باعتبارها ملتقى القوافل التجارية المتعاملة مع المغرب ومع " جميع بلاد السودان " (٥٤) ، وتضائل دور التجارة مع البندقية بعد سقوط وهران وتدهور حنين فضعف الاتجار مع البلاد الأوروبية رغم أن مدينة الجزائر سعت إلى تعويض تلك الخسارة ، ويضيف " مارمول " قائلاً : " أن التجارة الرئيسية في بلاد غينيا التي يصدرون إليها بضائعهم (تجار الجزائر) تتمثل في الحصول على الذهب من التبر والعنبر والمسك وفرو الحيوان والرقيق ، ولزم لشراء التجار أكثر من رحلة إلى تلك البقاع " (٥٥) .

وكانت تنطلق من قسنطينة سنوياً عدّة قوافل إلى تونس والصحراء وتجلب منها التمور والمنسوجات وريش النعام المصدّرة ومن تونس الفاخر من البضاعة مثل الثوب المطرّز والشاش والحجارة الكريمة وماء الورد والزراعي الواردة من المشرق العربي وكانت القوافل تصدر الجلود والحايك والبرنس والحناء ومسحوق الذهب والتمور والريش والحيوان وقدّرت قيمة المعاملات قبل الاحتلال بمليون فرنك (ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مليون فرنك ١٩٥٥) في حين أن عوائد مدينة الجزائر التي تجلب بها القوافل الزيت والصابون الأسود وأحمال التمور والحيوان " لم تتجاوز ٧٠ ٠٠٠ فرنك " في السنة - (٥٦) .

(٥٤) أنظر كتاب " درايسر " .

(٥٥) أنظر كتاب " مارمول " ص: ٣٣٠ والتبر قطع من الذهب .

(٥٦) أنظر جدول المؤهّسات الفرنسية في الجزائر (١٨٤٠) ص: ٣٦٤ وتلك النسبة هي من الفرنك الذهبي ، وأنظر في هذا المجال " أ . نوشي " (NOUTCHI) في مجلة " كراسات تونس " ، ١٩٥٥ .

فالجزائر حازت بسرعة عملية المركزية للسوق الاستهلاكية ولاهم وحدات التصدير بحرا وذلك على حساب المدن الثانوية والحركة التجارية العامة، فهي - منذ عصر مارمول وقبل قرن واحد - من توحيد البلاد - كانت الطرف الرئيسي في التجارة مع تينيس حيث تحمل ((القمح والشعير وغيرها من المنتجات الى الجزائر والمدن الاخرى)) (٥٧) ، ومن بريسك تصدر " احسن ما لافريقيا من ثمار التين الى تينيس والجزائر وقسنطينة واذا كان التين مجفقا فهو يرد الى تونس " (٥٨) وبالنسبة لندرومة فكان تجارها يبلغون الجزائر وتلمسان " (٥٩) ، ويذكر مارمول في ذلك العصر : ((ان قافلات الابل المحملة كانت تدخل يوميا الى المدن بكل نفيس من بلاد البربر والصحراء وليبيا وبلاد السودان)) (٦٠) .

وفي القرون الموالية ستعرض الجزائر : - دون ان ينخفض حجم المبادلات التجارية الداخلية التي كانت لها - نموًا للمبادلات مع الحكم المركزي وتزايداً للرصيد المالي والثروة . فاذا صاحبت المركزية الاقتصادية المركزية السياسية فان ذلك وقع على كاهل الحركة التجارية المحلية والجهوية التي طرا عليها الضعف بحكم انهيار النشاط في الارياف الذي انغلق على نفسه .

التجارة الخارجية

شدة تأثير الشركات التجارية

لقد تواصلت عملية التصدير بحرا في احتلالها المقام الهام في التجارة الخارجية ففي البداية كانت القرصنة هي السائدة . فكان التجار الاندلسيون واليهود يفضلون المشاركة في تسليح مراكب الروءساء وفي القيام بالسمرة في " الفنائم " ، ولم تتوان القرصنة في اعتماد الطريقة المتوخاة في المبادلات التجارية فيذكر " مارمول " انه كان بيحاية في القرن السادس عشر " عدد من السكان لا يخلفون وراءهم قوتا ذخرا ليوم آخر وذلك من اجل التجارة مع أوروبا " (٦١) ، وفي الجزائر تمتاز عملية تصدير بضائع القوافل التجارية والثروة من الاسرى في الحرب ويضيف مارمول قائلا :

(٥٧) انظر كتاب " مارمول " ، ص : ٣٩١

(٥٨) نفس المرجع ص : ٣٢٤

(٥٩) نفس المرجع ونفس الصفحة .

(٦٠) نفس المرجع ، ص : ٣٣٢ .

(٦١) انظر " مارمول " في كتابه - ص : ٤١٥ .

((لقد كانت افريقيا وكذلك أوروبا لا تملك من الموانئ الهامة الامواني
الجزائر ومنافذ أخرى على البحر والبر لان الميناء كان غالبا مشحونا بالمراكب
المسيحية التي يجلبها القراصنة وعليها الاسرى والبضائع)) .

وبصفة عامة كانت أصول المبادلات التجارية التي تخضع الى الاتفاقيات
والتنازلات والضرائب التي وضعها الدايات منافية لطرق القرصنة البحرية ولقد
حافظت المعاهدات على العلاقات القارة مع المشرق العثماني وبالخصوص مع
فرنسا ومرسيليا لكن التعامل مع أسبانيا كان متقطعا من جراء النزاعات البحرية
ولم تعرف التجارة الانقليزية تطورا الا في أواخر القرن الثامن عشر على حساب
مرسيليا .

وشملت الاتفاقية مع التاجر المرسيلي " توماس لانش " (THOMAS LENCHE) سنة
١٥٢٠ قطاع الصيد البحري في مادة المرجان بطريقة على الحدود التونسية
والحصول على مصرف لصالح فرنسا قرب القالة والتجارة البحرية في قسنطينة
وهذه المظاهر كانت من أول المؤشرات محلي التفتح على الخارج قبل تنصيب
خير الدين . وكان مقابل هذه المعاهدة من المال في آخر القرن السابع عشر يقدر
بمبلغ ٢٣٠٠٠ ليرة للدائ و ٢٠٠٠ ليرة لبائ قسنطينة ، وتم بمقتضى ذلك سيطرة
التجار الفرنسيين الذين حلوا محل التجار الايطاليين من جنوة ، وعمد هؤلاء
التجار الى مختلف الطرق لتوسيع نفوذهم من مبالغات وانتهاكات للمعاهدة
ديبلوماسيا أو بالاستنجاد بالبواخر الحربية لملك فرنسا فحصلوا على تعيين قنصل
بالجزائر سنة ١٥٦٤ ، وكانوا يتعاطون عمليات تهريب الحبوب ويحتمون بالقوات
الفرنسية فأقاموا لجنة تنظر في الدفاع عن القوات التي تتنازع مع الحكومة التركية ،
وكان هؤلاء التجار سببا في النزاع الفرنسي الجزائري عند تخليهم عن دفع
الأتاوة وقدرها ١٦٠٠٠ ليرة سنة ١٦٠٤ وقاموا بتدعيم " الحصن الفرنسي " منذ
سنة ١٦٣٠ رغم المعاهدة المصادق عليها سنة ١٦٢٨ فجلبوا العساكر في حين
اضطهدوا فريقا جزائريا بمرسيليا وعادت الحرب بين الجانبين ، ووقعوا معاهدة أخرى
كرّ لمن وجود مراكز جديدة في القالة وعناية والقل (١٦٤٠) وفي سنة ١٦٩٤ تم
التوقيع على الاتفاقية النهائية التي أخضعت طوال قرن كامل سائر الحركة التجارية
في قسنطينة الى ما سيطر عليه فيما بعد سنة ١٧٠٠ اسم " شركة افريقيا " ، ومع
تعيين القنصل الفرنسي بمدينة الجزائر تمكنت بعض الحجز التجارية الفرنسية من
الاستقرار ، ووقعت القوات الاخرى مثل الولايات المتحدة (١٦٥٢) وانقلترا (١٦٥٥)
- معاهدات سلام واتفاقيات تجارية واعفاء البضائع وأقامت القنصليات المتعددة ،

وفي القرن الثامن عشر شرعت كل من السويد والولايات المتحدة واسبانيا في اقامة علاقات مع الجزائر والتفاوض بشأن التبادل التجاري - واذا كانت هذه المعاهدات بين القوات الدولية التي وفرتها حركة القرصنة وفرضتها فان الحكومة الجزائرية غنمت من ذلك الاعتراف بها من لادن الديبلوماسية الاروپية فعرضت للزمنة التي كانت تدفعها بعض الدول للدولة بالثروات الطائلة التي جلبتها للاقتصاد الجزائري والداى حركة القرصنة التي أخذت في الانقراض . ومقابل الاملاك بالقالة وتجارة الفرنسيين والاسبان والانقليز واليهود الافرنج من ليفورنة المقيمين بالجزائر والموانئ الاخرى كانت الدولة تربح من كراء الملكيات والرخص ومراقبة الضرائب للخروج وغالب الارباح التجارية المستخرجة من الصادرات للبضائع المنخفضة السعر كانت لا تعود لصالح التجار الجزائريين قال الوضع التجارى الى التداعي والنقص وان خفت حدة ذلك الحال في الموسم العادى ضد ما جاءت به نسبة العجز اى ٨٠ بالمائة حسب ما قدّمه " شالر " سنة ١٨٢٢ في اوج الازمة العامة دون اعتبار الامتيازات في التصدير التي كانت من مشمولات " شركة افريقيا " (٦٢) .

ولم يقدم " فونتور دى باراديس " نسا تقريبية عامة في هذا المضمار لكن يبدو من خلال ما أورده سنة ١٧٨٨ التي كانت مرجعة في توزيعه للانتاج والاطراف التجارية ان بنية التجارة الخارجية تحت حكم الدايات تتلاءم والارقام التي ذكرها وكانت البضائع المصدرة للبلاد المسيحية لا تقف عند حد الصوف والجلود والشمع والعسل ولكن تمتد ايضا الى الحبوب والزيت والخضر ومواد الصباغة . فهو يقول :

((خرج سنة ١٧٨٨ من عنابة والجزائر وأرزيو وميناء معسكر ودلس حوالي ١٥٠ ٠٠٠ حملا (حوالي ١٠٠ ٠٠٠ قنطارا) من القمح والشعير والخضر)) (٦٣)

ففي ميناء عنابة كانت الصادرات من الحبوب قدّرت حسب المعاهدات بقيمة ٥٠٠ قفيز سعرها ١١ ٠٠٠ قرشا ، ووسقت " شركة افريقيا " ٢٠ ٠٠٠ جلدا مختلفة الحجم و ٣٠٠ أو ٤٠٠ قنطارا شمعا ونفس الكمية صوفا . (٦٤) ، ويذكر فونتور دى

(٦٢) أنظر كتاب " شالر " في الفصل : الجزائر قبل الاحتلال الاستعماري الفرنسي .

(٦٣) أنظر فونتور دى باراديس في كتابه ، ص : ٢١ .

(٦٤) أنظر جدول المؤهسات الفرنسية في الجزائر (١٨٣٨) .

باراديس " في مادة الصوف أن الكمية المصدرة قد بلغت سنة ١٧٨٧ نسبة ٢٥٠٠٠ قنطارا، وحسب أرقامه التي عددها قدرت صادرات الصوف بمعدل عام بلغ ٢٠٠ ٠٠٠ قرشا سنويا (أي ٢٠٠ و ٢٥٠ مليون فرنك ١٩٥٥) خرجت من عنابة والجزائر عن طريق تجار مرسيليا، وبلغت كمية الحبوب تقريبا نفس النسبة، وأما الجلود فهي صناعة من الامتيازات التي تدرّ على وكيل الخراج ١٠ ٠٠٠ قرشا شهريا الذي يبيعها بربح نسبة ٢٠٠ بالمائة الى تجار مرسيليا بالجزائر الذين يحققون ربحا لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ ليرة في السنة الواحدة، فلا شك أن الصادرات قد بلغت رقما لا يستهان به في ذلك العصر بلغ أكثر من مليار من الفرنكات ١٩٥٥ وأما الواردات البحرية التي كانت محل تفاهم بين يهود ليفورنة ومرسيليا فهي تمثل بالنسبة لميناء الجزائر فحسب ما قيمته مليونان ليرة منها ٧٠٠ و ٨٠٠ ألف من مرسيليا مقابل ٥ أو ٦ أحمال سنويا من السكر والقهوة والحديد والورق وآلات والقماش والحرير من ليون، ومليون واحد من ليفورنة مقابل ٣ أحمال من الكتان الالمانى والقماش الموصل من الهند والقطائف والسكر وغيرها و ٢٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠ من تركيا والاسكندرية لثلاث حمولات، وبالرجوع الى الارقام لاحصاء ٢٥ و ٣٠ مركب فرنسي وعدد مماثل من المراكب الاسبانية و ٨ بواخر من ليفورنة و ٣ مراكب عثمانية يمكن تقدير الحجم العام للواردات الجزائرية بمبلغ قدره ٤ أضعاف و ٥ أضعاف وهو ما يقارب مليارا أو مليارين من الفرنكات ١٩٥٥ أي واحد من مائة من قيمتها سنة ١٩٥٤ - (٦٥)، وإذا تمّ اعتبار ما كانت تتعرّض له في السوق الأوروبية لقلة شأنها (٦٦) - تلك المنتوجات المصدرة وخاصة الانتاج الخام والانتاج الصناعي في مادة الحيوان والنباتات فإنه يستنتج أن حجم المبادلات كانت في مقام لا يستهان به في ذلك العصر .

ويمكن التساؤل في هذا النسق من الانتاج كيف أن أهمية القيم المالية المتجمعة لا تؤدي الى تحويل طبيعة الانتاج والمبادلات، فهناك مظاهر تصور الى حد بعيد ما كانت ترجع اليه جملة رأس المال بالإضافة الى أرباح التجار الاجانب واليهود وبعض التجار الاندلسيين. فلقد كان الباي يرفع على الحبوب المحملة الى أرزيو ربحا ما نسبته ٢٥٠ بالمائة كما أن وكيل الخراج كان يوظف

(٦٥) ان المعتاد المخصص للجيش منذ ١٩٥٥ قد ضاعف في حجم المبادلات الخارجية .

(٦٦) فسر الصوف المصدّر يبلغ ٨٠ فرنك للكيلو غرام الواحد اذا ربطت قيمته بوزنه، حسب ما يذهب اليه " فونتور دي باراديس " .

على الجلود التي اكترها من القواد ما نسبته ٢٠٠ بالمائة ، فالملاحظة الهامة هي ان الاموال كانت تقريبا في حوزة القواد السامين في الوجد الذين حصلوا على الاراضي وادخروا المال وهم أيضا كانوا أقرب من غيرهم في عملية تحديد وسائل الانتاج . ففي حين كان المنتجون يتلقون أجورا منخفضة كانت الارستقراطية العسكرية تنعم من الثروات المجمعّة للحصول على امتيازات كراء الاعمال وتوسيع منهج الملكية القطاعية ، وكانت الارستقراطية تنعم بالثروات على نسق أقل تواترا مما كانت عليه في الماضي عند فترة القرصنة الكبرى وحروبها وان درّت عليها الحرب مع فرنسا سنة ١٦٣٠ و ١٦٣٤ ثمانين مركبا و ١٣٣١ أسيرا قيمتها ٤٧٥٢٠٠٠ ليرة (عدة ملايين من الفرنكات ١٩٥٥) .

تحول الابنية الاجتماعية انقراض اليد العاملة الضعيفة لصالح نظام القطاع

كانت البنية الاجتماعية تتماثل والتنظيم القطاعي التقليدي فانعدمت قيمة خدمات العبيد وانخفض عددهم بسرعة كبيرة . فكان عدد الاسرى من النصراني حسب " هايدو " ٢٥٠٠٠ ، وكانوا في القرن السابع عشر حسب " قراماي " (GRAMAY) ٣٥٠٠٠ أي أكثر من ربع سكان الجزائر ، وذكر " شاو " سنة ١٧٣٠ ألفي أسير أي بانخفاض نسبته ٢ بالمائة من بين ١١٧٠٠٠ ساكن في المدينة وتقلص عددهم سنة ١٧٨٨ حسب تعداد " فونتور دي باراديس " الى ٥٠٠ نصراني . وكانت عملية نقصانهم يسيرة اذا كانوا يدخلون في الاسلام ما يخول لهم الدخول الى الوجد وهو ما لم يبلغه الاهالي ، وذكر " شاو " ألفي أسير من النصراني الى جانب ٣٠٠٠٠ من الكفرة على مجموع ١٠٠٠٠٠ مسلم رغم مجهودات السلطة للحيلولة دون اسلامهم وهو ما يجعلهم في منزلة العبيد دون التحرر . وفي سنة ١٧٨٠ وعلى اثر القرار القاضي بابطال الفرصة الخاصة تضاعف استعمال الرقيق والاسرى في الصناعات التقليدية والاحواش كما توقف استغلال اليد العاملة واقتناؤها بقيم زهيدة ، والاسرى المسيحيون الذين عاشوا الى فترة ما قبل تدمير الجزائر بقصف اللورد " ايكسموث " سنة ١٨١٦ كانوا من المشرفين على السجون الحكومية والذين كانوا يستغلون في الاشغال العمومية اذا لم يكن لهم القيام على مخازن الشراب . أو يعملون في الخطائر لصناعة السفن مقابل أجور معينة وهو ما ييسر لهم توفير طريقة " الحصول على عتقهم في سنوات قليلة . - وأما السودان فقد كانت الروابط بينهم وبين أسادهم مبنية على الخدمات المبدولة ، ولهم في الاسلام ملجأ لتقرير مصيرهم يسمح لهم الاعتماد على القاضي الذي يحررهم في

حالات مضبوطة بالنص أو بالانتماء الى العائلة بالنسبة للمرأة الام أو بالنسبة للمالكيين فيصيروا من بين الورثة بعد موت الاسياد ، وظهرت شيئا فشيئا علاقات اجتماعية ذات شكل قبلي للولاء فاقتربت منزلة السودان الى حال الخدم فألوا الى تأليف مجموعة متعددة العناصر لها من يشرف عليها وهو "المقدم" (قائد الوصفان) ومالها من امتيازات تنظيمية من الغينيين . (٦٧)

ومنذ عهد بعيد بدأت تحل محل اليد العاملة من العبيد في الحقول طبقة اقطاعية أو من القبائل المستعبدين في أغلبيتهم الساحقة ، وبالفعل كان ارتباط سكان القرى بالطبقات الثرية واضحا في المدن وهي ظاهرة عادية أخذت في التناوُل في نفس الوقت مع مؤسسات حضرية أخرى ، ففي القرن السادس عشر مثلاً غنمت طرارة وأولحاصة من انهيار حنين بعد أن كانت لها - حسب مارمول - خصومات كبرى مع المدن صارت في فقر ولم يكن لها القمح وإنما بعض القطيع من الحيوان غير أنه بعد تدمير حنين صار الفلاحون يخدمون الاراضي على طول السواحل البحرية ، وهذه الحالة من نقصان درجة التمدن تفسر التطور الملحوظ حسب " درايسر " (٦٨)

وفي نفس الوقت ظهرت للعيان بوادر فقر سكان الارياف والاراضي الخصبة العائدة الى المراكز المدنية التي بقيت في حيز الوجود ومن ذلك أهل طرارة ((الذين كانوا أصدقاء لندرومة)) ، والذين كانوا في فقر مدقع وكذلك " بنو أوريد الذين كانوا ينتمون الى تلمسان " الى المجنين الكبار " الذين كانوا من الافاضل " (٦٩) غير أن هنالك أشكال أخرى برزت للوجود من الترابط أكثر خطورة اذ تحول الفلاحون الى الخضوع الى طبقة الاقطاعيين المقيمين في المدن مثل مجانية الغنية ، " لكنّها كانت معرضة للقرصنة القوية " وكذلك كان الملاكون العقاريون في المدن الذين دخلوا في حلفهم مع غيرهم مثل المسيلة " التي عمّرت بالفقراء وقد قهرهم الحكم في الارياف بانتزاع حبوبهم من فمح وحيوانهم (٧٠) - ومن

(٦٧) الترجمة الحرفية للفظ هي : سكان غينيا .

(٦٨) أنظر " مارمول " في كتابه ، ص : ٣٨٨ وأرجع الى ص : ٣٢٥ فيما يتعلق بطرارة .

(٦٩) أنظر نفس المرجع ونفس الصفحة .

(٧٠) نفس المرجع . ص : ٤٢٠ - ٤٢١ ، وهي أشكال من الخضوع ظهرت منذ القدم مع الهلاليين وقد أشار اليها الادريسي وقد أثبتها الاتراك فيما بعد .

النماذج الاخرى مثال خدام الاتراك الذين ورثوا الحضارة القديمة ففي ارياف سطيف (طزازة) حسيما يذكر مارمول " هنالك الفقراء الذين قهرهم الاتراك " باستعمال البدو وتكوين المخزن " وملك الريف " (٧١) ، وفي مزونة حل السكان محل الحضرية التقليدية في " جهة شاسعة " حيث لا يربح العمل ما يستدّون به ضرائبهم للجزائر والحكام وذلك للحصول على ترخيص لخدمة الارض " (٧٢) - كثيرا ما يكون الوسيط هو في اهل المدينة مثل ما كان في تينيس وجيجل .

وبهذا الوضع من صور الخضوع في الارياف (٧٣) ، برزت أنواع من الارتباط حسب المعاهدات والضرائب نشأت عنها طبقة من الموالى ، ولم تكن تلك الصور مؤسّسة على لم الثروة في المراكز الحضرية والمدن مثلما كان عليه الامر فيما مضى ، واخذت ألوان الحياة الحضرية تتناثر مع صور الحياة القديمة دون أن تقضي عليها ، فتتج عن ذلك تأليف بين الاقطاعيين الجدد وبين الارستقراطية في المدينة . (٧٤) فكان في حواشي المتيجة وأحوار المدن الكبرى الخماسون يقيمون بجانب صغار الملاكين ، وفي الساتين هنالك المعمرون وقد ارتبطوا بالارض باتفاقيات المغارسة (فكان يخصص للمعمّر قسم من المزروعات والقسم الاخر للملاك) ، وكان أولئك جميعا يثقل كاهلهم ديناً فهم يقبعون تحت الهيمنة والولاء وقد يمتدّ ذلك الى الاجيال الموالية الذين يجبرون على خدمة الارض الى مالا نهاية له .

وأما في السهول المنتجة للحبوب أى على امتداد الاراضي المراقبة فقد كانت القبائل (الرعية) يخصّصون قسما من الانتاج الى عمال المخزن ، وكانت قطاعات الباي فليس لاصحابها الى استنزاف الارض التي انتصبوا بها مقابل " الحكر " ، وكانت أملاك الباي (الدولية) تمتدّ باطراد بمقتضى الشهوات لصاحب بيت المال .

ومن جراً تناقص القرصنة التي عوضتها شيئا فشيئا الاتفاقيات الدولية فان تحديد هذه التجارة بمفعول الاحتكارات والامتيازات والكراء جعل الاقطاعيين

(٧١) نفس المرجع ، ص: ٤٢٢

(٧٢) نفس المرجع ، ص: ٣٩٥ - ٣٩٦

(٧٣) أنظر " مارمول " ص: ٣٩٧ ، ويقصد من ذلك " زريعة " المذكورة العائدة لتينيس وأتراك الجزائر ، وكان الفلاح يقوم بدور الوسيط خدمة للحكومة . مثل " الشنوة " قرب شرشال الذين يخدمون الاتراك .

(٧٤) نفس المرجع ، ص: ٤١٩ " وكان العمال في أغلبهم من عمال اليوم " .

في الوجود والجيش والجماعات والقبائل الذين انظموا الى ادارتهم يتجهون الى وضع الضرائب على انتاج الارض.

فلقد كانت طبقات المدن التي تقوم في معاشها على التجارة والصناعة التقليدية صاحبة املاك من الاراضي تمكنهم من الشراء ورغد العيش، وبقدرة تراجع اعمالهم بحكم الوجهة الفلاحية وهو من شأنه أن يضعف اساسهم الاجتماعي المتداعي . والمدن التي حافظت على تفوقها في التمدن هي التي كانت تبقى على اراضيها الشاسعة . (٧٥)

ولقد كانت ثروة المخص والمدينة مرتبطة بالازدهار وبدور الوجود في كل مدينة وهو ما يصوره مارمول في القرن السادس عشر فيذكر معددا المدن :

(١) + بجاية : كانت بجاية محاطة بالبساتين وخاصة من ناحية الشرق وكانت بها المنازل الجميلة وعدد كبير من المساجد والمدارس القديمة حيث تعلم الثقافة والعلوم (٧٦) .

(٢) + مليانة : كانت مليانة تحيط بها البساتين التي تحوى أحسن البقول والقوارص لجهة البربر وبها المرتقال المصدر الى تينيس وغيرها (٧٧) .

(٣) + ندرومة : " يحصد سكان ندرومة كميات كبيرة من الحنطة والشعير ولهم قطعان الحيوان " .

(٤) + تلمسان : ((كان حولها البساتين ومنازل الراحة حيث يقضي السكان اوقات الصيف في أحسن ظروف الهدوء والهناء ولها حقول بها الاشجار المثمرة والزيتون حيث تستخرج كميات ضخمة من الزيوت والقسطل وغير ذلك من الفواكه مثل ما كانت عليه أوروبا وكانت آلات كبرى تحمل العنب السكري المسكي الذي يجفف تحت الشمس)) . (٧٨)

(٧٥) ان العلاقة بين الظاهرتين لثروة المدن الواضحة منذ القرن الثاني عشر من خلال وصف الادريسي كانت أكثر واقعية في هذا السياق - أنظر الفصل

الثالث .

(٧٦) أنظر " مارمول " في كتابه - ص: ٤١٥

(٧٧) نفس المرجع ، ص: ٣٩٧

(٧٨) نفس المرجع - ص: ٣٢٤

ففي تلمسان حضارة مدرسة تنتمي الى الماضي والى التمدن الذى عرفته
هذه الجهة ويضيف مارمول عنها قوله . (٧٩)

" كانت بها الطرقات والانهج على احسن تقويم وكانت دكاكين الصناع
والتجار مرتبة مثل ما كانت عليه في فاس لكن المنازل لم تكن أنيقة البناء ، وكانت
بها مساجد عديدة لها اموالها الطائلة تزودها بكل ما تحتاجه ولها مدارس خمس
لها شكل جميل أسسها بعض ملوك زناتة وبها الحمامات والفنادق " (٨٠)

وكانت مدينة الجزائر بدورها كعاصمة جديدة للبلاد تغنم الثروات العقارية
والاستثمارات في البناء والتشييد فيقول مارمول في هذا المجال :

" كان حول البناءات حدائق منمقة وبالحراش الطواحين وفي الجنوب اراض
خصبة فيها القمح والمراعي وخاصة حقول المتيجة وهذه المدينة من أكثر مدن افريقيا
ثراء " . (٨١)

وهذه الثروة تبدو معالمها في العمران ويضيف مارمول :

((كانت المنازل تنطلق من الساحل البحرى وترتفع شيئا فشيئا درجات على
الجبال ولها النوافذ والشرف فلا تمنع الروئية فيما بينها فهي مبنية في احسن
صورة وبها قصور عديدة ذات طابع عصرى متين أنشأها امراء البحر الاتراك
والموالي . . . وكانت الساحات والانهج حسنة الموقع ولكل حرفة حي خاص ، وكانت
المياه ترد اليها وتتوزع على النواحي)) . (٨٢)

وكانت الثروة الفلاحية من الخصائص العامة للمراكز الحضرية المختارة من طرف
الوجع لاقامة الحكم ومن النواحي هنالك زمورة ((مدينة بلاد البربر الثرية بالقمح
والحيوان)) (٨٣) ، ثم معسكر التي لم تكن بعد الا عبارة عن بلدة صغيرة " وسيوفر

(٧٩) نفس المرجع - ص: ٣٢٩

(٨٠) نفس المرجع - ص: ٣٢٨

(٨١) نفس المرجع - ص: ٤٠١

(٨٢) نفس المرجع - ص: ٤٠٠

(٨٣) نفس المرجع - ص: ٤٢٢

لها فحصها تطورا وثورا بفضل " عدد هام من العساكر التي يشرف عليها قائد
تعيينه السلطة بالجزائر لردع السكان " (٨٤) ، ثم هنالك المدينة التي يحصى مارمول
سكانها بحوالي ٢٠٠٠ ساكن وهي التي عرفت ازدهارا من فحصها وتزايداً في
السكان " مع حاكمها الذي كان معه ٨٠٠ تركي " (٨٥) ، واسترجعت مزونة أراضيها
التي أقامت بها جموع (الكراغلة) ، وازدهرت البلدة بفضل البرتقال بعد
أن عرفت تقهقرا في الماضي .

ففي أماكن الارستقراطية العقارية التركية الجديدة كثرت المدن وتطورت
وانصرفت الطبقة الحضرية التقليدية لضمان بقائها الى توجيه مجمل الاستثمارات
الى الفلاحة واستغلال خيرات الارض . وإذا كان أهل الاحواش في النتيجة يملكون
الخيرات المتنوعة الراجعة الى الرؤساء وعائلاتهم والى بطانة الوحي فان أهل
الحضر كانوا يقيمون بغير تلك البقاع اذا لم تكن لهم أملاك ، وكانت البساتين
والحقول السقوية من اختصاص الحضر الجدد أو القدامى وذلك حول المدن مثل
قسنطينة وتلمسان فكان الحضر يغنمون أكبر الربح من انتاج الارض ومدخراتها
الفلاحية بخدمة أحسن الاراضي انتاجا وفلحا وتنظيما مثل الارض المحروثة بالفحص
حول المدن التي كانت ثرواتها من الفلاحة ، ومن المدن مثل " بريسك " ما قد
انقرضت فيها الصناعة النسيجية التي قام بها الاندلسيون ، ولحق الضرر اليهود
وبعض الاهالي الذين لم يتوفروا على الاموال التي كانت للاندلسيين أو موالى
" ليفورنة " ولم يدخلوا تحت التشريع الاسلامي لكي يصبحوا من الملاكين والفلاحين
فكانوا يعملون في بعض البقاع الضيقة حول الاحياء الحضرية ويلجؤون الى حماية
السلطة . ولكن أغلبية التجار والصناع الحضر وان كانوا لا يعملون مجانا للباي
ويدفعون الضرائب المرتفعة ، كانت تجد منفذا لحركتها الاقتصادية مع التضييق
بحكم الوظائف وضرائب الجمارك والتذكرة ورخص التصدير والاحتكارات ، وبحكم
ابطال العبيد فقد نقصت اليد العاملة المحانية دون أن تحررهم من الانتماء الى
المعامل وهو ما سمح للطبقة التجارية بتحويل تجهيزاتها والانتقال الى فئة بورجوازية
من الاعراف . والذين نجحوا من التخلص من السقوط هم الدين ارتبطوا بالحكم
وبالخصوص بعض العائلات اليهودية الفرنسية ويهود " ليفورنة " ثم بعض الاندلسيين

(٨٤) نفس المرجع - ص: ٣٥٧

(٨٥) نفس المرجع - ص: ٤١٠

والبكريين و " بنو سناق " و " بنو زرماتي " الذين غنموا من الولاة حسب ما يشير اليه شالر في كتابه قائلًا : (٨٦)

" فهوؤلاء كانوا من الرعايا الجزائريين لهم حق التنقل والاستقرار فيما يرونه صالحهم من الاراضي ولهم حرية المهن المعترف به لدى الدولة .

ويضيف شالر : ((وهوؤلاء كانوا وحدهم من رجال البنوك في مدينة الجزائر)) فجمعوا التجارة مع التجار الاجانب ، فكان القسمان من التجار يعملان لفائدة الاحتكارات الحكومية : " فكان الباي " يضع على ذمتهم أموالا طائلة وكذلك لليهود والتجار الاروبيين والقناصل دون ربح يذكر " حسب عبارة " فونتوري دي باراديس " (٨٧) وكانت شركة " جيمسون " تطالب الباي ليك - حسب الحسابات لسنة ١٧٨٩ بقيمة ٨٠٠ ٠٠٠ ليرة (أى ما يفوق ٢٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥) .

وبفضل هؤلاء التجار استطاع الداي أن يراقب الحركة المالية مانعا بذلك نشوء البورجوازية الصغرى التي عوّضها التجار الاجانب وبالأخص من التجار الفرنسيين وهو ما جعلهم يتصرفون وكأنهم في مستعمرة ويرسلون بروؤوس الاموال الى أوروبا .

وهذه الظاهرة تبرز التباين بين تطور الطبقات الاقطاعية في البلاد الجزائرية . في القرن الثامن عشر في الحين السدى كانت أوروبا الغربية نشأة بورجوازية صناعية ، فهذه التجمعات الاقطاعية كانت تضم أعضاء الوجة الذين ملكوا احوار المدن " والكوروغلية " في المدن العسكرية والذين ملكوا الارض مثل الاندلسيين من الحضر ويضاف اليهم القواد والشيوخ الذين حازوا الارث الذى كان للقبيلة ثم المخازنية الذين ملكوا أرض الرعية والتجمعات مقابل الخدمات المبذولة للباي الذى كان هو ذاته يجمع ممتلكات لا تحصى ، فهذا النمو الاجتماعى جرّ الاقتصاد الجزائرى الى الانغلاق والضيق فاتجه وجهة فلاحية بحتة وهو ما يثير مطامع الدول العظمى التي بدأت تعي بهذا التحول كما يجرّ الى النزاعات الداخلية بين طبقات السكان وفئة الاقطاعية التي كانت مدعّمة بطبقة سياسية كانت تدين بالاسلام لكنها تتوخى عادات مختلفة في المعتقد الدينى هو المذهب الحنفى لا المالكي وهي كانت طبقة جلتها من الاجانب .

(٨٦) أنظر " شالر " في كتابه المذكور - ص : ٨٦ - ٨٧

(٨٧) أنظر " فونتوري دي باراديس " في كتابه - ص : ٨٧

هـ - القوى الدولية وانعدام التكامل الوطني للجزائر في حكم الدايات :

ان البلاد الجزائرية كانت ميدانيا تحت الحكم العثماني والدولة التركية القائمة على أساس اقطاعي في حدود المغرب الاوسط بعد التغييرات الطارئة مع الدولة الرستمية والحماذية وبني عبد الواد ، وهذه الحدود لن يدخل عليها تحويل يذكر عند الاحتلال الفرنسي . كما أن الجزائر لعبت دورا لا يستهان به في الدبلوماسية الاروبية اذ كانت تعالج المسائل ولها نفس الخط مع بقية الممالك الاجنبية مثل فرنسا وانكلترا واسبانيا .

الحكومة الجزائرية قوة دولية

وتتمثل أصول الحكم في أهمية القوة البحرية من السفن الحربية والقرصان الذين كانوا تحت قيادة الرؤساء ، وتبلور ذلك اثر فشل الغزوات الاسبانية انطلاقا من هجوم شارل كين سنة ١٥٤١ الى أويلي سنة ١٧٧٥ ، وصمود وهران أمام هجومات الاسبان سنة ١٧٩١ وهو ما جعل أوروبا تقتنع - الى غزوة " اللورد ايكسموث " سنة ١٨١٦ - بأنه من الافضل اللجوء الى توقيع المعاهدات مع الحكومة الجزائرية في ميدان النشاط التجاري وتجنب خطر القرصنة وتجنب التردى في الاحتلال الذي لا فائدة من وراءه أو تجاهل قوة الاسطول الجزائري ولقد أدت المنافسة التجارية بالممالك الاروبية الى البحث عن طرد المزاحمين والاعداء والى التحالف مع القراصنة ضد المزاحمين بالاضافة الى الحصول على امتيازات خاصة لتجارة تلك الممالك .

وكانت فرنسا بالخصوص التي حصلت بحكم تحالفها ضد اسبانيا منذ ١٥٢٠ على رخصة صيد المرجان في طبرقة من طرف سليمان الثاني قد عمدت الى تحسين العلائق مع الجزائر التي لها بها الكثير من التجار بمرسيليا الذين كان لهم امتياز ملحوظ وفي سنة ١٥٦٠ ستمكن فرنسا من السيطرة على احتكارات التجارة البحرية في جهة قسنطينة ثم من وضع " المعسكر الفرنسي " والقلعة بمدينة القالة وفرنسا سبق في تعيين اول قنصل اجنبي بالجزائر بعد فشلها في توخي القوة للاستيلاء حكم جيجل سنة ١٦٦٤ تحت قيادة دوق دي بوفور تدمير أسطول لويس الرابع عشر ، وهذه الاحداث كانت المرحلة الاخيرة من الحروب مما جعل فرنسا تحرز على صفة البلد الاكثر امتيازا وتجديد التسهيلات التجارية والبحرية وأهمية هذه العلاقات الاقتصادية بين البلدين جعلت لفرنسا وقنصلها دورا دبلوماسيا كبيرا

فالقنصل الفرنسي كان يمثل بقية الدول وبالخصوص الدول النصرانية بما أن الحكومتين غالبا ما وجهتا نفس الحروب ضد انكلترا واسبانيا .

وظهر ذلك ابان حرب الاستقلال في الولايات المتحدة اذ تواترت عمليات القرصنة على المراكب الانكليزية مما دعم التعاون مع المحاربين ، ويستنتج من خلال المراسلات بين الداي وحكومة الجمهورية الاولى الفرنسية أن المبادلات في مادة الحبوب كانت ميسرة الى فرنسا تبعا لسياسة المساندة للجمهورية رغم تضيقات انكلترا ، ويقول اسكير (ESQUER) :

((انه رغم الضغوط الانقليزية وان كانت السلطة تخفي ذلك بقناع الصداقة ورغم تحريض انكلترا على استغلال مشاكلهم الحالية لابطال المعاهدات المقدسة التي تربطنا بالامة الفرنسية لاننا نشعر انكم في حركم العامة ضد القوى الاروبية تجابهون مصاعب للحصول على المواد الغذائية وغيرها من الخيرات الضرورية ، ففي مثل هذه الظروف نسعى الى بذل كل ما في وسعنا من الحلم والفضل وسعة مشاعرنا نحوكم)) (٨٨)

واذا كانت فرنسا هي الحليف التجاري الذي حاز الصدارة مع الجزائر بدور الحماية لتجارة الدول الاروبية الاخرى والذي كسب صداقة البلاد والدولة فان هناك قوى اخرى " رغبت في منافسة فرنسا لتحل محل الحجرة التجارية لمرسليا وشركة افريقيا " ، وتعين نوابها الديبلوماسيين وهو ما قامت به كل من انكلترا واسبانيا من أجل ذلك فقدمت هذه الدول الاعطيات والهدايا ومنها الولايات المتحدة ونابولي والسويد والدانمارك والبرتغال التي قدمت الاعطيات مع دفع سوى لكل منها ٢٤.٠٠٠ قرشا (ما يعادل ٢٠ أو ٢٥ مليون فرنك ١٩٥٥) مقابل السماح لمراكب هذه القوى من التخلص من وقع القرصنة البحرية .

عدم اكتمال البناء الوطني في الجزائر في بداية القرن

التاسع عشر

لقد كان الاطار الدولي للحكم الجزائري مع البدايات يتميز بالمزايدات المطردة لاستنزاف الاقتصاد الجزائري بالاضافة الى انقراض عوائد حركة القرصنة والاعتماد

(٨٨) وذكر هذا النص في " اسكير " (ASQUER) في كتاب :
الاستيلاء على الجزائر - طبعة باريس ١٩٣٠ .

ايات :

والدولة التركية
يراق الطارئة مع
دخول عليها تحويل
به في الديبلوماسية
لك الاجنبية مثل

الحربية والقرصان
ت الاسبانية انطلاقا
وصمود وهران أمام
" اللورد ايكسموث "
الحكومة الجزائرية
تردى في الاحتلال
قد أدت المنافسات
عداء والى التحالف
يازات خاصة لتجارة

اسبانيا منذ ١٥٢٠
عمدت الى تحسين
ذين كان لهم امتياز
ات التجارة البحرية
بة القالة وفرنسا
وخي القوة للاستيلاء
سطول لويس الرابع
عل فرنسا تحرز على
ضربة وأهمية هذه
ا ديبلوماسية كبرى

على الأرباح التي حققتها الحجر التجارية الأوروبية وهي تفوق ما عليها إزاء الحكومة من الضرائب وهذا التنافس الذي كان مصدره الخوف من القرصنة سيتوحد بعد ذلك سعياً وراء تحقيق التوازن بين القوى الأجنبية المختلفة التي لا تسمح بوحدة منها بالسيطرة الكلية دون الأخرى مع الاعتراف بمنافسة الداي على حدة، الذي رأى نفوذه يتحدد...

وان فرض الضرائب على المجموعات التي لم تكن تخضع لذلك وهو ما يضاعف من الضغط المالي على الأرياف الجزائرية ولقد كان للداي من قطاع القرصنة قبل الاستيلاء على الجزائر وحسب تقدير الماريشال " دي بورمون " (DE BOURMONT) من الثورة أكثر من ٥٠ مليون حوالي ١٢ مليون فرنك ١٩٥٥، وهذه الضغوط من طرف الداي بقيت مرنة في حملتها (٨٩)، ولكنها كانت غير منسجمة في الأرياف حيث تسلط على أهل الريف بواسطة العمال من المدن أو المخزن ((أصدقاء الأتراك)) - وكانت بعض المدن تسعى إلى التجمع تحت راية الوجود (وهي مدن لها دور الحليف بحكم انتمائها إلى الحركة التجارية المتمركزة بالجزائر مثل ندرومة) (٩٠)، ومدن المخزن مثل مزونة ومعسكر ومليانة والمدينة أو الخاضعين إلى السلطة مثل أولاد مفران أو المخازنية (البدو والرعاة)، فمنذ القرن السادس عشر ظهرت بوادر الفقر للرعية حسب ما ذكره مارمول الذي (٩١) من مظاهر التقهقر.

وأما في النواحي الساحلية فقد كان جمع الضرائب سبباً من أسباب فقر سكان الريف العامة ونقصان الإنتاج الفلاحي ومناسبة للنزاعات الداخلية التي بدأ من خلالها الوجود حاكماً وأزعاد حول دون نشأة بنية وطنية، فتجاه السكان كان " فونتور دي باراديس " سنة ١٧٩٠ أن ((أعز المقربين للحكام الجزائريين كانوا قناصل أوروبا الذين يقيمون عندهم والذين لا يغنمون شيئاً من قيام الثورة)) (٩٢) وكان هذا المؤلف يصف حال الاقطاعيين وسكان المدن الحسن - ومنهم اليهود

(٨٩) أنظر ما سبق الفصل الرابع (٤) في موضوع التجارة البحرية.

(٩٠) أنظر أطن ولك " اندري نوشي ".

(٩١) أنظر " مارمول " ص: ٣٢٤، كانت دول أوروبا تعترف بالولاء للسلطان.

(٩٢) وان كانوا لا يبدون ذلك دائماً ان لهم صداقة زبانية في جبل طرارة - كانت

قرى شوى غنية ولها اتصال بالترك (ص: ٢٩٣) وكان العرب يتقاضون

الضرائب من مزونة و (ص: ٣٩٦) وكان أهل الفلاحة بسطيف في فقر.

والعبيد - مع اشارته أن للشخص الواحد من القوت ما لثلاثة أروبيين في بلدانهم ويقف المؤلف طويلا عند بؤس الفلاحين من الاندلسيين الذين كانوا يرتدون لباسا رثا ويقطنون في منازل متدهورة ولهم غذاء لا يوفي بمعاشهم فهم في منزلة تعيسة في الماضي والحاضر ويرى شالر أن الفرق كبير بين الاغنياء والفقراء . (٩٣)

فالاغنياء مهما كان انتماءهم الديني كانوا يحصلون على اللحم والخبز والدجاج والسك والحليب والزبدة والجبن والزيت والزيتون والكسكي ، وأما الفقراء الذين لا يملكون ما يوفر لهم اللحم فكانوا يعدون طعامهم بزيت الزيتون أو بالزبدة . ويقنع العمال بالخبز والزيت القليل وفي المواسم الخصبة كانت العائلات تنحر ثورا أو اثنين عندما تسمح الظروف بذلك . (٩٤)

وإذا كان الذين تخلّصوا من الضرائب من البدو في السهول من القائمين على غرس الاشجار المثمرة بالجبال وينعمون برغد العيش فإن القبائل حرصوا على الحصول على الثروات المالية وهاجروا الى المناطق الحكومية ليعملوا في الرعي والحرث والخدمة والحجاجة ، وكانت أجورهم (بمبلغ قرشين ونصف في الشهر الواحد ، أي أقل من ٣٠٠٠ فرنك ١٩٥٥ لكن مقابل قدرة شرائية مرتفعة من خيرات الارض) تتلاءم مع حاجة الاسرة من الانتاج الفلاحي والصناعي . (٩٥)

وكانت العودة الى حياة البدو والرعاة مثل التي ظهرت في سهول عنابة في السنوات الاولى من القرن التاسع عشر حسب شالر سعياء وراء تجنب الوقوع تحت وطأة الضرائب من العوامل التي ضاعفت من عدم كفاية الاموال مع تفتت الاقتصاد وخلل العلاقات بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، فكانت الرعية ترفض حكم الدايات مستجدة بالمجموعات المستقبلية أو بالدول المجاورة وبالجماعات الدينية المقاومة أعوان الحكومة .

(٩٤) أنظر " فونتور دي باراديس " في كتابه - ص : ١٢٢

(٩٣) كذلك كان حال الفلاحة بسطيف والتمتيحة ومزونة حسب " مارمول " .

(٩٥) أنظر " شالر " في كتابه ، ص ٨٥ وما يليها .

الحكومة
بعد ذلك
واحدة منها
الذي رأى

ما يخاف
قرصنة قبل
(DE BOU
ضغوط من
في الارياض
أصدقاء
وهي مدن
أثر مثل
خاضعين
السادس
مظاهر

فقر سكان
بدا من
كان كان
بين كانوا
(٩٢) ((
اليهود

لطان .
كانت
تقاوضون
ر

فكان تفجر النزاعات في حدود جهة القبائل وخاصة مع جماعات فليسة الزواوة في جرجرة الذين كانوا حسب العادة مصدر العساكر ، وفي ناحية قسنطينة الغربية وفي المملكة البربرية المدينة لبني عباس التي تولاهم اولاد مفران وفي عنابة خرجت الحناشنة من سلطة الجزائر ولقد خرج مركز عن مهدي في جنوب الجزائر وقد سطرت فيه الفرق التيجانية عن الحكم واصبح مركز اشعاع لهذه الفرقة التي هدت في نفوذها نحو الشمال بانتشار ما أقامته من الزوايا ، ففي بداية القرن التاسع عشر ظهرت القوى الكبرى في وهران من حيث تشتت الحكم من طرف الزوايا التي كانت لدرقاوة الذين ساعدتهم الملوك المغاربة وهو ما جرى الى الثورات التي ساندتها باي وهران سنة ١٨١٤ وقد كان من غير الاتراك وانما هو من الكوروغلية . فالشعور السائد هو العداء ضد الحكم التركي الاقطاعي الذي لم يدخل تحت سيطرته اولئك المستفيدون منه مثل اهل المخزن والاعزال وغيرهم . وكان الحكم يلام على ربط علاقات مع الكفار وتفضيل التجار الاجانب ورجال الاعمال من اليهود على حساب المسلمين الجزائريين بالاضافة الى فرض الضرائب الشرعية عليهم وهو ما يخالف القرآن مع عدم المساواة بين الافراد .

في الجماعة الاسلامية ، وهذا النزاع المتمكن من النظام الاقطاعي حال دون اكتمال نشأة وطن حقيقي ، فقسمت البلاد واشيرت الفرق ضد بعضها بعضا وان كانوا جميعا يتعلقون بخدمة الارض حيث يقيمون ولهم بعض الفوارق في اللغة والثقافة والمنزلة الاجتماعية ، ويملك تيسير الوحدة بالوعي بالانتساب المشترك الى الاسلام والارادة في الدفاع عن الوطن ضد النصارى وستكون سنة ١٨٣٠ عبارة عن نقطة الانطلاق للوجهة المتوخاة لبناء الوطن الجزائري .

الفصل الثامن

الجزائر قبل الغزو الاستعماري الفرنسي

— ((لقد بان للعيان ما قد اصطلح على تسميته بالغيرية عند العرب عند بدء التحول لمداول الظلم بينهم وبين أوروبا)) .

جاك بيرك - العرب - ص: ٣٦

ان قطع العلاقات التجارية التقليدية بين الدولة الجزائرية وفرنسا بعد استقرار النظام الامبراطوري لنابليون وتعويض هذا الطرف بالطرف البريطاني سيتبع ذلك التنافس بين الدولتين الرأسماليتين بعد اتفاقيات سنة ١٨١٥ من المعطيات التي ستخلف الفوضى في التجارة الخارجية للجزائر وتحرم الاقتصاد من الاسواق العادية وهو ما يسمح بالتدهور الاقتصادي وخطر الضغط في ميدان الضرائب فيلحق ذلك الضرر بالسكان المشتيين تحت دولة الدايات وهو ما سيدفع الى تعدد النزاعات الداخلية وما ينتج عن ذلك من مظاهر الوهن في الحكم قدحت في اطماع الدول الرأسمالية لتبرز واضحة الى العيان ولتفرض شروطا قاسية الى أن تبلور الخلاف الذي نشب مع الحكومة الفرنسية والوزير المتصلب " دي فيلال " (DE VILLELE) وظهور الحصار الذي دام ثلاث سنوات (١٨٢٧ - ١٨٣٠) لاضعاف الدولة واقتصاد البلاد لذا لم يبلغ بعد مستوى يوهله الى خلق تنظيم وطني متكامل . ولكن ثروة الحكومة التي كانت جلية ملموسة ولها من الموارد ما يدعمها عند نزول القوات الاجنبية بسيدى فرج ، فجميع هذه الطواهر اوضحت الاطماع الاجنبية على الجزائر .

1 - الأزمة الجزائرية في الربع الأول من القرن التاسع عشر

فوضوية التجارة الخارجية التقليدية

فقط العلاقات الفرنسية الجزائرية من جراء الحملة على مصرع توسع نطاق الحصار البحري من طرف فرنسا والحصار الانكليزي من الدوافع التي جعلت الجزائر تقطع الصلة بالمتعاملين معها منذ القديم من مرسيليا وليفورة والموانئ الاسانية دون أن تحل قضية الصفقات التجارية الموقعة اثر المعاهدات مع الجمهورية الفرنسية الاولى التي قام بها الداي نفسه وقد بلغت ٧ ملايين (أي حوالي مليار ونصف المليار من الفريكات سنة ١٩٥٥) فحل النشاط التجاري البحري محل الملاحة المرسيلية وحصلت الحكومة الانكليزية للتجارها على امتيازات كانت ترجع لشركة افريقيا .

حيث يتسلم الداي ٢٠٠ فرشا (حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) و ١٥٠٦ كيلو غرام من المرجان لكل مركب (سنة ١٨٠٦) وكانت السلطة الانكليزية تتولى الاحتكارات طوال عشر سنوات (١٨٠٦ - ١٨١٦) محددة بذلك الاسواق في وجه الصادرات الجزائرية العادية في الحين الذي كانت فيه فرنسا تعوض النقص في الحبوب الجزائرية الضرورية لحايات الولايات والمقاطعات الفرنسية والاطالبة بالواردات من القمح الروسي الذي لم يكن يخضع للضرائب والمضايقات من طرف الشركات مما جعله أكثر رواجاً ، وبهذا الامر وبعد حملة اللورد " ايكسموث " سنة ١٨١٦ عندما أبطل الداي المعاهدات مع بريطانيا العظمى كسدت منتوجات الحبوب الجزائرية في أسواق أوروبا مع انخفاضها في السعر بسبب مشاكل النقل والتوزيع ، وبرزت في هذه الفترة الحبوب من أوكرانيا وكريمي أقل غلاءً إذ كانت اليد العاملة المستعلة في الامبراطورية الروسية تسمح بانخفاض السعر ، ويحلل وزير الخارجية في خطابه المؤرخ في ١٠ جويلية ١٨٢٩ بمجلس النواب يقهر المادلات مع الجزائر بقوله :

((ان السبب في التراجع يعود الى انخفاض ملحوظ سجل آنذاك في اسعار
المرجان والحبوب الى جانب كثرة الانتاج البحري وورود قموح أوديسيا الى
السوق)) (١) .

وهناك عوامل أخرى أدت الى تصنيف مجال المبادلات التجارية بين
الجزائر وفرنسا وهي مماثلة الحكومة الفرنسية ورفضها دفع ما عليها من الاموال
التي وافقت عليها بعد معاهدة سنة ١٨١٧ متعلقة بنقص التبادل التجاري ولجوها
مع بريطانيا العظمى الى ضغوط عسكرية جديدة مثل حملة الاسراي " فريمانتيل " (FREMANTELE) و " جيران " (JURIEN) سنة ١٨١٩ ، ولو يطبق مبدأ
العودة الى نظام الامتيازات رغم المعاهدة الاولى سنة ١٨٢٠ الا بعد سنة ١٨٢٢
لصالح شركة " بارنيت " (PARNET) بمرسليا التي أصبحت صاحبة شركة افريقيا
دون منازع وداعي النظام التجاري وحطمت التجهيزات بالقالة سنة ١٨١٦ تبعا
لتدمير اللورد " ايكسموث " للجزائر ، وكانت الاموال التي تقاضاها الداي من
الحكومة الفرنسية مقابل التنازلات ضعيفة بالنسبة لما كان على أنكلترا دفعه
(وتقدر تلك الاموال بمبلغ ٣٠.٠٠٠ قرشا أى أكثر من ٣٠ مليون فرنك ١٩٥٥ و ١٦٠٠
قرشا بالنسبة للمركب الواحد) ففي نهاية الامر كانت حكومة شارل العاشر تصطنع
العقبات العديدة لتسوية النزاعات المالية المنجزة عن كميات الحبوب التي لم
تخلص ، وكانت تلك الحكومة تقود انطلاقا من الجزائر المصالح الفرنسية والمسيحية
والايطالية ، وما عمد اليه حسين داي في محاولة استرجاع مراقبة المصادرات من
جهة قسنطينة بوضع ضريبة نسبتها ١٠ بالمائة (سنة ١٨٢٥) لم يكن لها نفع
يذكر بل جرت الى تفاؤل العلاقات التجارية وخضوعة الى المعاهدات التجارية
المضرة بالاقتصاد الجزائري كان يبدو لرعية ضربا من الاستسلام الى الملوكية الفرنسية
وهي قوة غير مسلمة وهو ما يضيف الحكم ضعفا .

الخلل الاقتصادي وتأزم الوضع

من أبرز مظاهر الانهيار التجاري حصول انقباض جديد في زراعة الحبوب
التي كانت الى ذلك الوقت متواصلة في السهول المجاورة للموانئ (مثل المتيجة
وعنابة وأرزبو) حسب حاجيات الاسواق الخارجية رغم القرب من جمع الضرائب

(١) وهو خطاب ألقى بمجلس النواب الفرنسي في ١٠ جويلية ١٨٢٩ .

وعلى حسب الحبوب كثر المراعي وتربية الماشية وهي حقيقة مفروغ منها عند المعاصرين وهو ما تتضمنه جميع النصوص الحكومية وفي الروايات الكثيرة في المؤلفات التي خلفها الافراد الذين شاركوا في الحملات الفرنسية ومنها ما كتبه الجنرال " ديبيريز " قائد القوات العليا للجيش الافريقي عندما يقول: (٢)

((ان السعر المنخفض للحبوب الواردة من كريمي قصى على الفلاحة على سواحل بلاد البربر والاندلسيون في الارياف أخذوا في النقصان)) .

ومن النتائج الاخرى نقصان حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا وهو ما حرص على تداركه تجار مرسيليا الذين كانوا يتحينون لتوخي القوة لفرض حكمهم الاقتصادي الفرنسي وسيطرته على التجارة الانكليزية ، ويذكر شالر سنة ١٨٢٢ (٣) ، أن حظها من الواردات الجزائرية قد ارتفع بنسبة ٤٠ بالمائة (٥٠٠ . ٠٠٠ قرشا أى حوالي ٦٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥ من المنسوجات والمصنوعات) وأما حظ التجارة الفرنسية فقد انخفض بنسبة ١٧ بالمائة من الواردات (٢٠٠ . ٠٠٠ قرشا أى ما يفوق ٢٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥) وهي نسبة أقل مما حصلت عليه اسبانيا (٢٥ بالمائة أى ٣٠٠ . ٠٠٠ قرشا) وذلك في نفس السلع والمنتجات (مثل السكر والقهوة والفلفل) .

فالحجم الجملي (٤) للمبادلات الخارجية الجزائرية قد تدهور كما أن حجم المعاملات مع فرنسا قد انخفض انخفاضا كبيرا - ويذكر شالر أن قيمة الواردات سنة ١٨٢٢ قد كانت بلغت ١ ٢٠٠ . ٠٠٠ قرشا أى حوالي مليار ونصف المليار من الفرنكات ١٩٥٥ وهو الجزء من المائة مما صارت عليه اليوم وهو رقم يسترعي الانتباه لكنه في تقهقر بالنظر الى تطور الاقتصاد الرأسمالي في أوروبا في ذلك الوقت وأما حجم المصادرات فكان منخفضا جدا ويقدرها شالر بحوالي ٢٧٢ . ٠٠٠ قرشا (أى ما يفوق نصف المليار من الفرنكات ١٩٥٥) - وهكذا ابرز بوضوح العجز الخطير الذي ميز الاقتصاد الخاضع للقوات الاجنبية والذي لن تسمح له المبادلات التجارية في داخل القارة الافريقية بالاعتاق والذي لا يسوى سقوطه الا بالاموال العامة التي يتصرف فيها الدايات وهي أموال في تناقص مستمر واستنزاف ، وهذا

(٢) أنظر " مذكرات قائد عسكري لجيش افريقيا " وهو كتاب مذكور ضمن قائمة

المصادر والمراجع .

(٣) أنظر " شالر " في كتابه المذكور .

العجز مرتبط بطبيعة المبادلات الاقتصادية فلم تكن الجزائر تصدر الا المواد الخام (٢٠٠٠٠ قنطارا صوفا و ١٠ ٠٠٠ قنطار جلودا وشمعا) وتستورد المواد المصنوعة وتضاعفت الازمة بسوء تقدير المواد المصدرة من طرف التجار الاجانب الذين يراقبون التجار وكانهم في مستعمرة .

وهو ما جرّ الى ظهور سيطرة شبه استعمارية للقوى الرأسمالية العظمى سمحت بها طريقة الدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة الاقطاعية بمساعدة رجال المال اليهود من أصل فرنسي وهو عامل من عوامل انهيار البلاد واغراء هذه القوى للحصول نهائيا على هذه السيطرة .

روغ منها عند
الكثيرة في
ومنها ما كتبه
ما يقول: (٢)

ة على سواحل

جزائر وفرنسا
القوة لفرض
ذكر شالر سنة
ة ٤٠ بالمائة
والمصنوعات)
٢٠٠ ٠٠٠
عليه اسانبا
(مثل السكر

كما ان حجم
يعة الواردات
المليار من
رقم يسترعي
يا في ذلك
٢٧٣ ٠٠٠
موضوع العجر
له المبادلات
الا بالاموال
راف، وهذا

ضمن قائمة

2 — اطماع القوى الاستعمارية وتدهور القوة العسكرية والسياسية للدولة الجزائرية في

عصر الدايات

— مضاعفة التدخلات الأجنبية بعد سنة ١٨١٥ —

وتعددت التدخلات الأجنبية خلال وجود دولة الدايات أي طوال الخمس والعشرين سنة الأخيرة من الحكم التركي. فمنذ البداية عمد نابليون سنة ١٨٠٦ الى اعداد العدوان على الجزائر بعد القطيعة وتفاقم التأثير الانكليزي ولقد اعتمد نابليون على المعلومات التي جمعها الطليعة " بوتين " (BOUTIN) الذي أرسل الى الجزائر سنة ١٨٠٨ واستفاد منها قائد الجيش الفرنسي في اعداد مجموعة، وفي سنة ١٨١٦ وسعيا وراء السلم مع الولايات المتحدة التي كانت في حرب مع الداي منذ ١٨١٢ لم نطالق الحكومة ما كانت تتقاضاه (١٢٠٠٠ قرشا سنويا) حسب المعاهدة بين الجزائر والولايات المتحدة لسنة ١٧٩٦، وفي نفس السنة لم تجدد الامتيازات الحكومية وأرسلت انقلترا أسطولا تحت قيادة الاميرال الهولندي " فان كابلين " (VAN CAPELLEN) و " اللورد ايكسموث " للمطالبة باستخلاص آلات تجهيز السفن من خشب وحبال وأسلحة وغيرها من التجهيزات البحرية التي اقتنتها حكومة الداي سنة ١٨١٠ .

فالنجاح الذي لقيته لأول مرة دبلوماسية المدفع الى جانب تدمير الاسطول الجزائري الذي كان يتركب من خمس وحدات وثلاث بواخر وأقلعة وسفن حربية وثلاثين سفينة مجهزة بالمدافع من بواذر السجيع للقوى الأجنبية على اعادة الكرة وهو ما سمح في سنة ١٨١٩ للباخرة الانكليزية الفرنسية أن تعد الباي المجرد من قواته البحرية بقرارات مؤتمر " ايكس لا شابيل " وفرض منع التنقل البحري تحت التهديد وهو ما يدل على القضاء الفاصل على القوة البحرية الجزائرية ودورها الدولي وفي سنة ١٨٢٤ تمكنت الموءسسات الفرنسية في عناية والقالة من مساندة معصودة ثورة القبائل وتزويدهم بالاضافة الى ما لقوه من تشجيع من لدن القناصل والهيئات البرلمانية الانكليزية .

ولئن سارع الداي وراء شعور بالاستقلال الى طرد القنصل الانكليزي وحجز الموءسسات الفرنسية وفرض عقوبات اقتصادية — رفع الوظائف الجمركية على الواردات الفرنسية — فانه صار من البديهي أن حكمه قد مر شيئا فشيئا وبصورة

شاملة الى حوزة القوى المهيمنة، ومن مميزات ذلك العصر بروز المشاريع الاستعمارية في جلاء وبيان فقد أنهى القنصل الامريكي كتابه المنشور سنة ١٨٢٦ مقترحا استيلاء الانقليز على الجزائر في الوقت الذي ضاعفت فيه الحجرة التجارية رغم المنافسات الفرنسية الانقليزية عجزت بما قامت به من اعمال عن تخفيف حدة النزاعات التي ظهرت بينها وبين السلطة الفرنسية .

واحتجز اثنان من البواخر المسيحية سنة ١٨٢٦ بعد كثرة التظاهرات البحرية التي مطامع شالر العاشر والاستيلاء على الساحل القسنطيني الى التدخلات في موءسات عناية والقالة وصار أدنى شيء يتخذ ذريعة للتدخل لوضع حد لاستقلال الدولة الجزائرية المتداعية .

ومن جراء هذه التدخلات المتلاحقة لن يهد الاسطول الجزائري فحطم بعد ترميم جزئي سنة ١٨٢٦ وذلك في وقعة نافرين سنة ١٨٢٧ حيث واجه مع البواخر التركية الحضور الانقليزي الفرنسي الروسي ، وأصبح يتركب سنة ١٨٣٠ من ثلاث قطع وباخرتين وما بين ٨ و ١٠ سفن وبوارج وعدة " شباك " و ٣٢ مدفعا (١) .

فكان تتابع هذه الهجمات من أهم العوامل التي حطمت الاسطول الجزائري وقوتها الحربية في البحار والقضاء المبرم على الحركة البحرية كما أن مجهودات الدايات العديدة للحصول على البواخر أو اصلاحها أو بناء السفن الحربية لم يكن لها من نتيجة الا مضاعفة المصاريف والبحث عن الضرائب وفرضها على السكان في الداخل وخلق التوتر بينهم وبين الدولة .

— قمة انهيار الحكم السياسي للدولة —

لقد ساهم الضغط الاجنبي في تبين وجهة السيطرة من صنف الاستعمارية على البلاد وفي انهيار القوة الخارجية للدايات ونفوذهم الداخلي، فثارت القبائل في الغالب على هيمنتهم ولم يتوانوا في قبول ما أشرنا اليه - مساعدة التجار المهربين الفرنسيين سنة ١٨٢٤ في صراعهم مع طبقة " الاقطاعيين " واذا كانت مثل هذه الانتخابات وما تجلبه من الضرر بحيث تسمح ببروز محاولات الغلبة الاروبية ومشاريعها فان طابعها الجماعي كان يتصف بيقضة قوية تضامنية اسلامية

(١) أنظر هذه الاحصائيات في كتاب " روزيت " (Rozet) (

في المغرب العربي شارك في بلورتها أقسام البلاد الجزائرية منددة بضعف الحكم التركي إزاء القوى المسيحية والتجار اليهود الذين تدعمت مصالحهم وما لاح من السلطة من خرق الاصول الاسلامية من المساواة واستعباد المؤمنين من السكان .

فبروز هذا الصنف من الوجهة الموالية لنشأة وحدة جميع السكان الجزائريين ضد الفئة الحاكمة كان سببا في ظهور فرق مثل " درقاوة " التي لقيت التأييد من طرف المملكة المغربية الشريفة بفاس، ومن بين الظواهر المميزة لدى سكان جبال المدية الذين سئلوا سنة ١٨٣٠ من لدن قادة الجيش الفرنسي عن سبب ((أدائهم للخراج وخضوعهم وطاعتهم للاتراك منذ عهد طويل وهم قد كانوا أشد قسوة منا)) فأجابوا بقولهم " ان التشابه في الدين هو الذي عودهم بالنظام التركي وأنهم لن يطيعوا في وطنهم من غير الله أحدا ورسوله العظيم " (٢) .

ومن بين المميزات ان قبيلة هاشم التي انتمى اليها الامير عبد القادر تحت تأثير والده محي الدين لمقاومة القوة الاستعمارية كانت متصلة بالقادرية وفي مقدمة حركة التحرر التي ظهرت في ذلك العصر .

فكانت انتفاضات وهران تحت زعامة " درقاوة " ابن شريف الذي استولى على معسكر وحاصر الجيش في " مشوار " تلمسان ثم ثورات نفس الجماعات سنة ١٨١٤ و ١٨١٥ في القبائل لدى " بابوز " وجرجرة (فليسة) و " أولاد جر " عبارة عن مجهود جماعي مشترك على طريق تكوين مجموعة كبرى ، وقاوموا حركات الاقطاعية من التيجانية كعين مهدي التي اعتمد عليها المستعمر الفرنسي بعد الحكام الشريفيين ، ولكن عدم التنسيق بين الحركات التحريرية في مواجهة الادارة التركية سيسهل الغزو الاستعماري ومن هناك باءت فرض النجاح بالفشل .

— تسارع السقوط بعد العدوان الاول من طرف شالر العاشر —

ان الشروع في القيام بالعدوان الواضح بعد اعلان الحرب في ١١ جوان ١٨٢٧ من طرف وزارة " دي فيلال " المتطرف (٣) ، ضاعف من خطوة وضع

(٢) أنظر " تيودور دي كتربارب " (TH QUATREBARBES) في مؤلفه بعنوان : ذكريات الريف في افريقيا - ص : ١٠٤ -

(٣) أنظر الفصل السابق .

ددة بضعف الحكم
لحهم وما لاح من
من من السكان .

سكان الجزائريين
لقت التأييد
مميزة لدى سكان
لفرنسي عن سبب
يل وهم قد كانوا
ى عودهم بالنظام
له العظيم " (٢٠)

عبد القادر تحت
قادرية وفي مقدمة

يف الذي استولى
الجماعات سنة
اولاد جرّ عبارة
حركات الاقطاعية
بعد الحكم
هبة الادارة التركية

ماشر —

ب في ١١ جوان
ب من خطوة وضع

(في مؤلفه

الدولة التركية والاقتصاد الجزائري في الثلاث سنوات التي سبقت النزول بسيدى
فرج ، ونهاية التجارة البحرية آلت الى قطع العلائق مع ابرز الاطراف الاقتصادية
الذين لقوا أثقل الخسائر وإلى المحاصرة للسواحل الجزائرية من طرف البواخر
الحربية الفرنسية فمذ القطيعة انعدمت الحركة التجارية بعناية والقالة بعد تدمير
المؤسسات الفرنسية سنة ١٨٣٠ وأصبحت القالة خرابا وانخفض عدد سكان عناية
من ٤٠٠٠ الى ١٥٠٠ نسمة وهو ما أعطى للقل وجيجل أهمية سرعان ما أمحت
اثر النزاعات في القرن الثامن عشر، فيقول "روزيت" في عناية : ((كان السكان
بعناية منذ سنوات قد بلغ عددهم نسبة كبيرة ولكنهم الان بلغوا ١٦٠٠ نسمة
عند حلول الجيوش الفرنسية بها وتداعمت المنازل المهجورة الى السقوط (٤) .

ومن خلال فشل الاسطول الجزائري في ٤ أكتوبر ١٨٢٧ في محاولة تحطيم
القاعدة الفرنسية (كاكسين CAXINE) التي انطلق منها الحصار البحري
انقرضت كل العلاقات البحرية والمواصلات بين الجزائر التي فقدت سيادتها على
البحر الابيض المتوسط وبين الاطراف الاجنبية من تجار انكلترا وليفورة والموانئ
الشرقية الراجعة الى النفوذ التركي، وكانت المقارنات بين ما ورد لدى شالر
سنة ١٨٢٦ وما تضمنته مختلف مذكرات العسكريين للفيلق الاستعماري الفرنسي
توضح عموما الدور السيء للحصار الملكي على التجارة والحياة الاقتصادية في
الموانئ الجزائرية وعلى النشاط الفلاحي في جملته ، فمدن البلدة والكلية
وقد أصيبت بعد الزلزال لسنة ١٨٢٥ لم توقر من الخيرات ما تشد به أزرها ووهنت
قوة الدولة ومناعتها بحكم تناقص الموارد المالية وبالاخص بانقطاع البناء
العسكري اذ لم ينتدب من الجيش ما يكفي للمدافعة بعد الاستيلاء على الممر
البحري مع القسطنطينية بالاضافة الى أن السلطان العثماني كان غير راض بضعف
حليف ودولة لم تتراجع سنة ١٨١٢ في الهجوم على البواخر التركية .

فالحكم الملكي الفرنسي عند الغزو أمامه دولة في حال التقهقر والوهن
وبلاد تراجعت قوتها ولم يمنع هذا الحال البعض من الذين شاركوا في الغزو
الاستعماري ولهم نظر مقام على الكراهية والاشمئزاز من أن يتعلق بما بقي للبلاد
من الثروات الجمة ومن النمو الاقتصادي والاجتماعي .

(٤) أنظر في كتاب " روزيت " .

أصول الدولة الجزائرية ونشأة الوطن

الدولة الجزائرية سنة ١٨٣٠

لقد ساهم الحصار البحري بقسط كبير في عزلة الحكم وبالتالي في استقلالية الداي ونزوعه نحو السلطة الملوكية. ففي الحين الذي كان فيه المؤلفون في القرن الثامن عشر يؤكّدون على هيمنة الوجود على الداي عن طريق الديوان كان البعض الآخر سنة ١٨٣٠ يبرزون حكمه المطلق الذي يرى فيه "روزييت" السبب في تدهور الدولة الجزائرية هو الحكم القهري (٥) - وكانت الطبقة الحاكمة تسعى في هذه الأثناء إلى تدعيم ميلها إلى الانسجام مع معطيات البلاد. ففي سنة ١٨١٧ عهد علي باي إلى طلب مساندة الأهالي في المدن (من الأندلسيين الذين انتموا إلى الجيش الإسلامي) ضد ثورة أشبال عسكر الأتراك ولاحظ شالر ذلك سنة ١٨٢٦ بقوله :

((لئن كان الحكم من اختصاص الأتراك فإن ثروتهم كانت تعود إلى العائلات الجزائرية)) (٦) ، وكان الأتراك "يعتبرون الجزائر بلادهم ويرمون إلى القرار بها مع أهاليهم" (٧) - ونشأ شيئا فشيئا نوع من التحول والتشاكل بين المجموعات المختلفة التي ربطت بأرض واحدة وتباينت حسب مقاييس طبقية اجتماعية بعيدا عن الفروق الأصلية ولاحظ شالر أنه لا وجود "لرؤس التعصب الغريب والكره تجاه من كانوا يدينون بغير الإسلام" (٨)

ويجب أن لا يبحث عن أسباب المقاومة الشعبية في هذه الظواهر الحساسة الهينة كما ظن أصحاب النظريات في النظام الاستعماري الذين قدموا معطيات مجانية لا أساس لها والتي اعتمدت في الكثير من المؤلفات العلمية وفي نظام التعليم الفرنسي. وإنما الأسباب الحقيقية تكمن في التعلق بالوطن الذي استشهد به جميع أصحاب المذكرات في سنة ١٨٣٠ ، ولقد كتب أحد العسكريين عن حسن داي الذي جرد من الحكم مع الاحتلال قائلا : (٩)

-
- (٥) أنظر كتاب "روزييت" الجزء الثالث ، ص: ٣٩٩
 - (٦) أنظر كتاب "شالر" المذكور - ص: ٧٢ -
 - (٧) نفس المرجع - ص: ٣٨ -
 - (٨) أنظر نفس المرجع - ص: ٧٥ -
 - (٩) أنظر الحملة على إفريقيا سنة ١٨٣٠ " لأحد القادة العسكريين للجيش الاستعماري - باريس ١٨٣١ -

كان حسن داي ينطق عن مرارة النخبة الواعية من السكان " ويضيف " روزيت بقوله :

((لم يحدثني المسلمون الوافدون من الاندلس قط عن الاتراك بسوء)) (١٠) وبحكم توجيه التجارة نحو المبادلات البرية انطلاقا من قسنطينة نحو تونس ومن تلمسان نحو المغرب كان للحصار الفرنسي مفعول آخر زيادة على القضاء على الخلافات ضمن الوطن وهو تحديد المركزية الادارية في البلاد وابطالها .

حدة اللامركزية الادارية وعدم التوازن القانوني بين الجهات

كانت البلاد سنة ١٨٣٠ موزعة حسب ثلاث مناطق تعود الى حكم البايات وهي وهران وقسنطينة والمدية وهي مناطق غير متعادلة فالباي في المدية حرم من ادارة جهته التي كان يتولى امرها حاكم كما أنه منع من التنقل البحري على السواحل الغنية التي خصصت لدار السلطان وليس له الا بعض القواعد العسكرية والثكنات (في المدية وسورالغزلان (١١) والرواغية) ولا تمتد مراقبته المباشرة الا على أربع قايدات يشارك فيها أصحاب المخزن الذين كان أقلته من حيث العدد ، فالباي حاكم كبار الاقطاعيين البدو الذين كانوا هم أنفسهم من الاسياد الورثة للتلال وما الى الاطلس الصحراوي وكانت ممتلكات الباي " والاعزال " محدودة وبقيت اغلب الاراضي في نطاق الملكية المشتركة والعرش .

وأما منطقة وهران فقد كانت متسعة اتساعا كبيرا بحيث أن قسمها الشرقي الذي آل اليوم الى جهة الجزائر قد ألف عاصمة قائمة بالشرق الجزائري يحكمها " خليفة الشرق " في مدينة مليانة وفي الغرب ولاية وهران في المستقبل ، كانت قبائل المخزن تتقاضى مقابل ولائها الاراضي المشتركة من اخصب التربة حيث تقوم على خدمة السهول الساحلية الغربية وساحل وهران عند سفح شليف والسهول الداخلية من مقرة الى مينة التي كانت تؤلف محورا ضخما للتنقلات والمرور لجيوش الترك ، وكانت الكراغلة أصحاب الممتلكات الكبرى في المراكز الحضرية والمدن والاراضي السقوية يحكمون الاوطان النائية التي تنقلص فيها سلطة قواد المخزن

(١٠) أنظر كتاب " روزيت " .

(١١) وقد أطلق عليها اسم " عومال " (AOUMAL) .

اعتمادا على الجيش في المدن والمعسكرات (مثل تلمسان ومعسكر وبرج مزونة ومستغانم) وبهذه الصفة كانت قلة من المدن في أملاك الرعية وخاصة مدن التل وأراضيها الفلاحية (مثل ندرومة والقلعة التي يراقبها البرج) فألوا الى الحياة الجبلية ولم تظهر المراقبة التي قام بها كبار الشيوخ الا في منطقة الجنوب حيث أولاد سيدى الشيخ الذين يتولون المنطقة وما اليها من الاطلس الصحراوى وفي اطار " الخليفة " الحكومية الشرقية هنالك تنظيم مماثل جعل من سهل شليف محور المواصلات وهو راجع الى جماعات المخزن وقوادها الذين حافظوا على السلطة بوسائلهم الخاصة وذلك في مناطق " الطهواء " شمالا والورسنيس جنوبا ، وكانت مدينة مليانة دائما بأراضيها الفلاحية مركز املاك الكراغلة .

وأما منطقة قسنطينة ، هي التي ستستقر في الولاية اليوم ففيها أملاك الدولة والمراقبة التي يقوم بها قواد جماعات المخزن والرعية والشيوخ الاعيان من الاقطاعيين الوراثيين الذين ألفوا " مساحات " هامشية على الحدود التونسية مثل الحناشنة والناماشة من عائلات بن عز الدين وبن عاشور في فرجيوة وزواوة في جهة القبائل الصغرى وعائلة المقراني في مملكة بني عباس وما بين الحصنة والبيبان عائلة أولاد دوظفل في ربيعة جنوب سطيف وعائلة بن علي الشريف في سهل الصومام وبالخصوص عائلة " بن قانة " الذين كان لهم لقب " شيخ العرب " ويحكمون التخوم الصحراوية جميعها وأهمية الممتلكات الشاسعة تحدد من أراضي الرعية الراجعة الى مراقبة المخزن فهي جهات مشتتة حول عنابة وسطيف والبويرة والمسيلة والعوائد للمخزن كانت تبذل في مراقبة فلاحه الاشجار المثمرة التابعة للباي وأملاك أهل المدن والاعيان والتجار في قسنطينة ، وهي أرض تمتد بالاضافة الى الحامة والاحواز الى طرف الحدود الشمالية الغربية للمنطقة .

فهذا التنظيم للاملاك الكبرى للاقطاعيات الفردية كان سائدا في دار السلطان حول الجزائر حيث يقيم مخزن الخوجة في تفرق على الحواشي التي يدافع عنها القواد وان كانوا لا يؤلفون جماعة منها سكة .

وعلى هذه الوتيرة تجسدت السلطة الجزائرية في صور متعددة النظام الزراعي وأوجه النشاط الاقتصادى المختلفة وكان الحكم يمتد على مساحة ١٥ ٣٦٥ ٠٠٠ هكتارا (١٢) ، حسبما ذكره " لويس رين " (L. RINN) أى ما يعادل ثلاثة أرباع

(١٢) أنظر كتاب " لويس رين " المذكور - ص : ١٣١ -

البلاد الجزائرية شمالا حسب التحذى القانوني وهناك أمكنة لا تضمنها السلطة تحت رعايتها فالأترار تخلوا عنها لمدة زمنية معينة كما هو الشأن في أرض المراعي للبدو وفي الصحراء وفي الجبال قرب بعض المجموعات أو القبائل مثل " بني مصر " الذين قسموا ميدان المتيجة إلى " أحواش " في حين تحول سهل الحراش إلى ملجأ وكذلك حال مجموعة " البلزمة " التي كان لها سهول يراقبها الشيوخ المعينون من طرف السلطة. وإلى جانب هذا التخلي هنالك نشأة المنظمات السياسية المستقلة التي خضعت إلى الحكومة أو حالفتها لكنّها حصلت على تنظيمها الخاص بها مثل عدد كبير من أهالي " القصور " والواحات الصحراوية العليا مثل المزاب ووادي ريغ والسوف ومراكز الفرقة التيجانية وجمعيات القبائل الكبرى في جرجرة و " الدوغ "، وكانت المخازن تراقب المدن عن قرب مثل بجاية والبويرة وسهل سباو حول جرجرة وبسكرة وتبسة والحدود الأوراسية والصحراوية. وهناك أخيرا " المقاطعات " التي انفصلت عن الباى ليك في الفترة الأخيرة من الاضطرابات مثل جماعة الحناشة شرقا الذين لم يكن لرئيسهم إلا حكم شرقي وبني مناصر الذين استقلوا عن أوطان شرشال وبعض الذين انتموا إلى المخزن أو الرعية وقد انعزلوا وسط الجماعات المستقلة أو الذين انضموا إلى الثورة مع " درقاوة " مثل مغراوة في الظهرة ومكناسة ومطماطة في الوردنيس أو في ميناء القل. فكانت الكثرة لا من الخارجين عن الحكم ولكن من السكان الذين لم تر الإدارة ضرورة حمايتهم ومراقبتهم لأن ذلك يجسر إلى المصاريف الضخمة وأن فرض عليهم عدد من الضرائب. وكان أهل القبائل يجلبون انتاجهم إلى الأسواق حيث يدفعون المكوس ويزودون التجارة الداخلية بما تحتاجه وكانوا مستقلين ولهم تنظيمهم التقليدي الراجع إلى النظام التركي.

وفي جميع الحالات كانت العلائق القطاعية لا تصدع وحدة الدولة الجزائرية حسبما يتضح من مراسلة أحمد باى قسنطينة مع الداي حسين في سنوات ١٨٢٨ - ١٨٢٩ كما نشرها الأستاذ " ايمريت " (EMERIT) (١٣)، فكانت القطاعات والموالي تنصهر في الاوطان عكس ما كان " يراه رين " وكان البايات يحترمون السلطة التي سمحت بها لهم الحكومة بالجزائر، ولم تكف الأراضي والاملاك التابعة للمخزن لتؤلف أملاكا دولية حسب المفهوم الاستعماري الفرنسي المتحمذ في نوابا أخرى وإنما كانت أرضا جمعتها الدولة والاشراف والاعوان التابعون لها وحافظت أرض الرعية على دفعها الخراج إلى هؤلاء العمال وكان النصف الآخر من الأراضي

(١٣) أنظر "مارسيل ايمريت" في كتابه : الجزائر في عصر الأمير عبد القادر - الجزائر - ١٩٥١ -

وبرج مزونة
ة مدن التل
إلى الحياة
الجنوب حيث
لصحراوى وفي
ل خليف محور
على السلطة
جنوبا، وكانت

أمالك الدولة
ن القطاعيين
مثل الحناشة
جهة القبائل
بيان عائلة
سهل الصومام
كمون التخوم
عية الراجعة
رة والمسيلة
تايعة للباى
لإضافة إلى

دار السلطان
يدافع عنها

الم الزراعي
١٥ ٣٦٥ ٠
ثلاثة أرباع

حسب رأى " رين " الراجعة الى مراقبة الشيوخ قد استقرت فيه املاك اقطاعية
في مكان الاراضي المشتركة، وليس هذا المظهر الا صورة للاختلافات في الانتفاع
بخيرات الارض وامتلاكها وليس ذلك عنوان الانتماء السياسي المتعدد الالوجه او
هي درجات في الارتباط بالحكومة في الجزائر.

3 — بنية المجتمع الجزائري الاقتصادية في سنة ١٨٣٠

ان الفوارق في صور امتلاك الاراضي حسب ما تدلي به الشهادات في ذلك العصر تتجلى في تنظيم مختلف وتقييم غير مكافئ، للإنتاج الفلاحي .

الملكية الحضرية والزراعية المكثفة

كانت الاراضي الحسنة والتي عظم انتاجها هي البساتين والحقول والزراعات السقوية حول المدن (فحوصها) الموزعة بين الارستقراطية الحضرية والطبقة العسكرية والتجارية من اعيان الوجود والكوروغلية ومجموعات المخزن وكبار التجار الحضري الذين اعتمدوا على استعباد العمال وتوخي استعمال الفلاحين من ناحية القبائل ، وظهرت الاشغال الكبرى في ميدان المياه التي قام بها الباي ليك أو المجموعات من الفلاحين وكان تنظيم طرق لرى نتيجة كبيرة في جعل هذه الاراضي منطقة غنية في الخضر والفواكه ويصف " روزيت " احواز الجزائر بأنها كانت تغطيها منازل جميلة في الحقول تحيط بها الحدائق والبساتين المجدبة ، على مسافة كيلومترين غربا الى بئر خادم جنوبا ، ويبدى قائد عسكري مجهول اعجابه قائلاً :

((ان هذه الارض التي صورت لنا وكأنها بلقع خراب كانت تكثر بها منازل ريفية حسنة الشكل تحيط بها البساتين وهي مبنية على مرتفعات لها حركات دائرية تتقابل مع الجفاف الذي كان بالسواحل . . . (ص: ٢٥) وكانت الخضرة رائعة وعيون الماء لا تحصى ولا تعد ومجاري المياه تحبل الارض بالخصب وكانت بها الفواكه متوفرة)) (ص: ٧٨) .

ويبدى نفس المؤلف ما كان له من لذة عند رؤية مجاري المياه " التي قام على تعهدها بمهارة أهل الجزائر " (ص: ٨١) ويصف " دي كتربارب " (١) الدروب بين " ستاولي " (STAOUELI) والجزائر بقوله :

(١) انظر كتاب " دي كتربارب " ص: ٤٥

((كانت بالجزائر المنازل البيضاء تحيط بها البساتين وشجر الزيتون والتين والسرو والرمان والكروم ذات الحسن الرائق في العيون وهذا المجال النادر يصور ثراء السكان ، وإلى جانب ذلك غابات البرتقال والقوارص)) .

وكانت البلدية حسب البيانات الخطية لذلك العهد محاطة بالاشجار المثمرة وخاصة البرتقال وكان بها أكثر من ٤٠٠ هكتار سقوية يقول فيها " روزيت " (٢) .

((كانت للبلدية عناية فائقة في خدمة الارض ولها الفواكه الكثيرة وكان سكانها يقومون أيضا على الكروم)) .

ويقول بعد ذلك (٣) :

((كانت الاشجار حسنة التنضيد والارض في أفضل فلح وعند أصل كل شجرة وحولها أحواض حفرت بعناية توصل المياه عبر السواقي المارة بين صفين من الشجر وهي اشجار لا مثل لها من غير البلدية أو أشجارنا بأروبا وغيرها . ولقد كنا بها فريقا من العساكر نعدّ ٨٠٠٠ محاربا يأكل أحدا ٥٠ برتقالة أو يتلفها تحطيمًا فمجموع ذلك ٤٠٠ برتقالة ، فكانت هذه الحالة لا تتبادر لأذهاننا عند رجوعنا ولم يبد ذلك على الاشجار وبعد شهر عندما عدنا من المدينة صار سكان البلدية يبيعون ستة برتقالات بدرهم واحد)) .

ويرى " روزيت " أن المدينة (٤) :

((كانت بها من الجانب الجنوبي البساتين الكثيرة والخضر المكثسة وما يحيط بها من الهضاب الخصبة كانت تكثر بها الكروم ومغطاة بالاشجار والحقول المحروقة وحولها الحواجز على مسافة تبلغ نصف فرسخ شمالا وكذلك شرقا وجنوبا)) .

وبعد القتال والحروب الاستعمارية تعرّضت التقارير الرسمية (٥) الى مستغانم بالوصف فورد في تقرير مدير الداخلية ما يلي :

(٢) أنظر كتاب " روزيت " الجزء الثالث ص: ١٩٨ وما بعدها .

(٣) نفس المرجع - الجزء الاول - ص: ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٤) نفس المرجع - الجزء الاول - ص: ٢٢٤ وما يليها .

(٥) أنظر تقرير مدير الشؤون الداخلية بتاريخ ٢٣ مارس ١٨٤٣ .

((كان بمستغانم بعد القتال من الاراضي الكثيرة وقد سقيت بعيون المياه
الفزيرة والابار والاحواض والنواعير الهوائية والى جانبها بقايا حطام المنازل
والحدائق والكروم والاشجار تمتد على مساحة ٨٠٠٠ هكتارا وبها علامات الزراعات
الشريفة وحتى المكثفة)) .

وليس الامر في تعداد وصف هذه الاراضي حول المدن يقصد منه مجرد المدح
بل ان املك شرشال وتنيس وجيجل وميلة ومليانة وندرومة كانت صورة صادقة
تظهر لنا ان السكان في هذه المدن كانوا اسياد اثرياء لهذه الحقول التي جعلتهم
يستقرون ويحصلون على العوائد المالية، فملكية هذه الارض وخدمتها ترتبطان
بتجميع قسم كبير من الثروة لدى هؤلاء السكان بفضل التجارة التي توفر لها
المنتجات الفلاحية موردا هاما (ويذكر " طارطارو " ان تلمسان تباع سنويا الزيت
الى المغرب (٦) مقابل ٣ او ٤ آلاف فرنك أي ١٠٠ مليون فرنك (١٩٥٥) وذلك
بفضل دورهم كاقطاعيين .

وكان الانتاج الفلاحي متنوعا ففي احواز معسكر ((وعلى مقربة من المدينة
كانت الحدائق الكثيرة وبها الخضر والكروم والفواكه والتين والزيتون واللوز
والسفرجل)) (٧) ، وفي الميلة اغلب الفواكه الاربوية، وكانت البساتين في المدن
شاسعة مثل ما هو الشأن بقسنطينة على عدة كيلومترات " حيث كانت البساتين
والحقول تكثر على ضفتي الوادي بشمال المدينة في الحي المسمى بالحامة " (٨)
وتلمسان يصف " طارطارو " (٩) الارض المحروثة التي تتوازي بها البساتين وحقول
الحبوب واشجار عجيبة من الزيتون " الممتدة بشبهة بما هي عليه اليوم قرب
المدينة وأطرافها وعلى القرى المجاورة لها حيث هناك نفس الطريقة من قنوات
المياه والرى الباطني " ، مثل قرية عين الحوت " المحاطة بغابات الزيتون " وعين
الحجر وأرزيدان " وهي مجمع غابات " الى " حناية " حيث مناطق الزيتون
الشاسعة ، وكانت جميع هذه الاماكن باستثناء سيدي بومدين من املك
الكوزوغلية .

- (٦) ولقد تعرض لذلك " ايمريت " في مؤلفة " الجزائر في عصر الامير عبد
القادر ص : ٧٩ وما بعدها - الجزائر - ١٩٥١
(٧) انظر جدول المؤسسات الفرنسية (١٨٣٧) ص : ٨٠ وما يليها .
(٨) نفس المرجع (١٨٣٨) - ص : ٢٦٣ و ٢٦٤
(٩) وقد اشار الى ذلك " ايمريت " في كتاب : الجزائر في عصر الامير عبد
القادر .

وانه لمن الخطأ أن نعتقد أن المدن التي كانت تحيط بها الفخوص هي وحدها التي غنمت من الثروة الفلاحية . فلقد كانت قبائل المخزن الذين ملكوا الأراضي الخصبة تستعمل الخماسين وهم من الفلاحين النشطين ومنهم جماعات اقطاعية تنتمي الى قائد " زمالة " في سهل الحبرة وفي منية وقد كان الاتراك حسبما ورد في جداول المؤسسات الفرنسية قد بنوا على واد مينة وفي رلزان سدا ، ويروى " سالمون " أحد التجار اليهود الى " روزيت " قائلا :

((كانت تكثر بالجهة الدوار والحقول المخدومة على أحسن وجه وكان بها العرب يزرعون القمح والشعير ولهم الارز والبطيخ وأحسن أنواع الدلاع في منطقة البربر ويجلبون ذلك الى الجزائر)) .

" الاعمال والمخزن والحواش الاملاك الفلاحية الشاسعة ، والاملاك الصغرى المنتجة

وكان هذا النظام من الاستغلال الفلاحي غير المباشر لصالح الاقطاعيين في المدن أو قبائل المخزن له طابع الكثافة والامتداد الشاسع ففي النتيجة مثلا وهي جملورد في المؤلفات عبارة عن سبخة وبائية أصلحتها المساعدة الفرنسية كثرت " الحواشي " سنة ١٨٣٠ وتحولت الى ضيعات كبرى يعمل بها المحتسبون أو الخماسة اعتمادا على العمال المحليين المقيمين بالخيام أو على الجلبين المهاجرين القاطنين بالاكواخ ، وإذا كانت أغلب الأراضي قد خصّصت لتربية الماشية من قطع الحكومة والملاكين والعمال فإن ما يحيط بالحقول كان به الزرع والبساتين والى جانب ذلك هنالك أرض الحبوب الموسمية ولقد احتلت هذه المنطقة حسب تقديرات المعاصرين ما بين الثمن وواحد من اثني عشر من مجموع المساحة .

ويقول " روزيت " (١٠) في هذه الأرض :

((كانت تكثر بضيعات هذا السهل البساتين من البرتقال)) وذلك على أرض كانت ملك أهم الاعيان في البلاد مثل البايات في " تيتري ووهراي وقسنطينة وآغة الجزائر " والداي حسين نفسه الذي كان له حسب " روزيت " ربع الأراضي .

(١٠) أنظر الجداول (١٨٤٣ - ١٨٤٤) = في فصل الاشغال العامة ص: ٢٠٠

وفي قسنطينة كانت القرى (الدشرة) موزعة على الملاكين في أوسط المنطقة الفلاحية ، وكانت الاعزال عبارة عن حقل دائم مخصص للحبوب الموسمية (مرتان أو ثلاث مرات في السنة) ، وكان حال الأراضي التي استقر بها الخماسة مماثلة ويذكر لنا المؤرخون هذا التوزيع في تصوير دقيق فكانت الدوار القريبة (حوالي نصف مليون هكتار) تؤول مساحة تابعة لقسنطينة تملكها حكومة الباي أو الأغنياء من السكان الأتراك أو الأندلسيين وبعيدا تقيم جماعات سكنية أخرى نصف حضرية وكان قسم كبير من الأراضي المجاورة لقسنطينة ينتمي إلى القطاع العمومي حيث يستفيد منها نخبة عمال الدولة وكان العرب يتقاضون في خدمتهم الفلاحية الخمس من الانتاج وهو يعتبر أجرا كافيا لهم حسب التربة الخصبة الصالحة للفلاحة .

وهذا النوع من الزراعات لا يختلف عما كان يتبع في الفلاحة بكامل حوض البحر الأبيض المتوسط من الأملاك الكبرى حيث نجد جنبا إلى جنب الحبوب وتربية المواشي وكان هذا التنظيم متبعاً في قسم كبير من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهو شمل سنة ١٨٣٠ الأراضي حيث ظهرت أصناف الروابط الفلاحية القطاعية لفائدة الأتراك والعساكر وأعيان المخزن الذين ملكوا القطاعات الفردية التي حصلوا عليها من مجموعات الرعايا (العرش) وقد كان يعمل بها هؤلاء المقيمون عليها مثلما كان الأمر في سهول شليف والبويرة وسهل تلمسان في الأرض النائية حسيما يذكر " طارطارو " (١١) إذ يقول :

((كانت سهول تلمسان عجيبة الفلح والزراعات ولها أشجار الزيتون التي كانت تخترقها)) وإلى جانبها الحواشي وهي أملاك كبرى يعمل بها أصحاب " الدشرة " .

أملاك " العروش " في السهول الداخلية تربية الماشية وزراعة الحبوب

وكانت السهول الكبرى الأخرى مستغلة بدون انقطاع على مساحات شاسعة مثل أحواز وهران حيث يعمل أصحاب المخزن من " الدوائر " و " الزمالة " ، وفي السهول العليا بقسنطينة ومعسكر ومقرة أهل الرعية الذين كانوا معرضين إلى الغزو ومن طرف المخزن وكانت بها الحبوب على امتداد متوسط لكنها كثيرة إلى جانب تربية الماشية الضأنية .

(١١) أنظر كتاب " روزيت " الجزء الثالث .

وكانت تربية الماشية ينقصها التعمد الحسن رغم التنقلات الموسمية التي تدفع اليها أسباب شتى مثل التخلص من الخراج أو دفع الضرائب ، ويذكر "طارطارو" أنه كان في سهل " أغريس " المحتلة بالقرب من معسكر من طرف المخزن " هاشم " (قبيلة الأمير عبد القادر) وكانت الأرض مجموعة متحجرة تنعدم فيها الأشجار وتنتج " الصابات الحسنة رغم هضاب الاشواك " التي لا تقوى عليها آلات الحراثة لأولئك الفلاحين العربيين وكان سهل " تيليوين سفيصف شرق سيدي بلعباس " تغطية الزراعات والأرض المعشبة (١٢) وهي منطقة للحبوب لرعية بني عامر في حين كان الغرب تعم فيه الأرض الغنية وبها السوائم ، فهذا النمط من الفلاحة بعكس ما سبقه سمح بالمحافظة على الملكية المشتركة للقبيلة " العرش " .

" الملك الجبلي " : مساحات كثيفة الاستغلال

كانت المناطق الجبلية يقيم بها أهل الرعية والمجموعات السكنية التي لا تعرف الضرائب وهي مناطق تلجأ اليها الفرق بقطع النظر عن لغتها وهي جبال القبائل تستغل بعناية ولطف في أجزاء صغيرة من الأرض ويلاحظ " طارطارو " ذلك عند المرور بالجبال بين وهران ومعسكر وبين معسكر وتلمسان فيقول : " كانت هذه الجبال قليلة الارتفاع وبها الحجارة لكنها مزروعة نسبيا " (١٣) ويصف سهل " تارسي " التي أصبحت اليوم خلأ - بالقرب من تلمسان " بأنه كان كثيف الزراعة وإن انعدمت به الأشجار " وكان سكان الجبال يحافظون على الأراضي الخصبة بكل شراسة مثل قبائل الأطلس في البلدة الذين كانوا يقيمون على مناطق جنوب المتيجة إلى الغرب من بوفاريك حسب إشارة " روزيت " وبها قسم آخر من الأرض الغنية مخصص في الزراعات والمفروشات المختلفة فيضيف قائلا :

(١٢) أنظر كتاب " روزيت " الجزء الأول ص: ٢٠١ وأنظر أيضا في " دواماس " (DAUMAS) في العادات والتقاليد في الجزائر الذي يذكر أهمية الثروة قبل الاحتلال في منطقة المتيجة بقوله اعلم أن المتيجة كانت سنة ١٨٢٢ تزود الجزائر وتوفر غذاء ١٥٠ ٠٠٠ فلاحا ، وأنظر أيضا كتاب " ايسنارد " المذكور بعنوان : الدراسات القطاعية .

(١٣) أنظر جدول المؤهسات الفرنسية في الجزائر (١٨٣٢) ص: ٨٠ - ٨٤ .

((كانت أراضي بني مشرة حسنة الفلح وكان سفح الجبال والسهل القريب منها تغطيه الحقول من كل جانب والهضاب والبساتين حيث تجمعات صفرى من البيوت ذات السقف من التبن وكانت اشجار الزيتون كثيرة وتؤلف في السهل غابات بعيدة)) .

وفي " بني صالح " كانت سهول الوادي الكبير كثيرة الاشجار والحقول وكان الجبل يحوى قطعاً من الارض والحواجز السهلة الحرث حيث تحمل البغال انتاج الفواكه من القسطل والجوز والكرز والاجاص والتفاح والرمان والبرتقال والاشجار كانت مربية عبر السواقي وعيون المياه حيث تقام الاكواخ مصطفة أربعة أربعة حول ساحة مربعة الشكل تسكنها عائلة واحدة . (١٤)

ويذكر " روزيت " من بين زراعات الحبوب والكتان والبطاطة ولم تكن الزراعات الكبرى وقفا على نواحي المتيجة وانما هي سائدة في التلال من " طرارة الى ايدوغ " مع اختلافات اذ هناك قسم كبير للحبوب في طرارة وجبال وهران وشليف وقسم اوسع للفلاحة بين الاشجار حول الاراضي الصالحة للاستغلال في " ايدوغ " وجبال " القل " وجيجل وعند القبائل بجرجرة وبابور تكثر الاشجار المثمرة والزيتون . وفي جميع الحالات كانت الملكية في هذه البقاع عائلية يحافظ على وحدتها جميع افراد العائلة وهو ما يحول دون تشتتها ، فالمجموعة القبلية كانت ذات نظام بعيد عن النظام القبلي وانما هم جماعات من القوى (تدارت) لهم جماعة لها نفوذ ادارى وسياسي مستقل يسمح بتسيير الاراضي الشاسعة والفلاحة في انسجام وتناسق . (١٥)

تركيب الملكية ونوع التنظيم الفلاحي

كانت مختلف الاراضي الجزائرية - ضد ما كان يذهب اليه رجال التشريع والمادحون للاستعمار - مخدومة عامرة وموزعة بين أشكال متعددة من الملكية والانتاج المتكاملة بعضها البعض .

(١٤) انظر كتاب " روزيت " المشار اليه .

(١٥) انظر كتاب " اميريت " في الجزائر في عصر الامير عبد القادر ص : ٥٦ ، ٥٩ .

فالعرش عبارة عن صورة جماعية للملكية تؤدي الى القيام على المراعي في مناطق القبائل المربية للحيوان أو لدى القائمين على الحبوب كما ظهرت عملية توزيع الاراضي في حالة الاهمال أو وفاة الورثة في الاسرة المالكة وذلك حسب حاجيات العائلات في المجتمع ، الذي كان يتوفر على حد أدنى من التوازن بين الضعيف والقوى بحكم روابط الاتحاد بين القائمين على الاشجار المثمرة في هذه الاملاك . (١٦)

فالمملك ضرب من الرزق العائلي لا يخضع الى التفريق من جراء المحافظة على وحدة الارث دون القضاء على تدخل الاسرة أو العرش في حالة غموض الروابط الاجتماعية في الحصول على الارض المقتطعة سواء كان حظ بها أو بدوية دينية (حبوس) ، فكانت الاشغال الجماعية ذات الفائدة العامة في تسيير شؤون الري أو في حالة أزمة (المجاعة أو غيرها) ذات تكاليف منخفضة . (١٧)

وكانت الاراضي غير المشتركة سواء رجعت الى الدولة أو الى ملك كبير - مثلما هو الحال في عدد من الحواشي - أو الى مجموعة دينية (الحبوس) تخضع الى الضرائب الخاصة مقابل الفوائد التي كان يحصل عليها أصحاب الملكا .

وكانت الحبوس بالخصوص مبدولة الى الفرق الدينية تتحرر من قيد الضرائب والتبعية أحيانا وهي عبارة عن ارض عمومية تعود الى المساجد والزوايا والاقطاعيين المتدينين الذين كانوا يتقاضون مقابل ما ليا من العمال (التويزة) ولكنهم يهتمون تبعا لذلك بشؤون العبادة والتعاون والتعليم القرآني المحتاجة الى الاموال . (١٨)

وكان الى جانب كل صنف من الاجتماع البدوي أشكال مختلفة من الانتاج الفلاحي يخص لسد الحاجيات للمجموعات المحلية والمجاورة من السكان ، وكان أهل الريف يبنون منازلهم الخاصة سواء بيوتا من الخيام أو منازل الفلاحين أو الاكواخ . وكانت المرأة الريفية تنسج أغلب اللباس للعائلة من الصوف وكان

(١٦) أنظر ذلك في كتاب "ايمريت" الجزائر في عصر الامير عبد القادر ص: ٥٦ . ٧٩

(١٧) أنظر "روزيت" في كتابه - الجزء الثالث ، ص: ١٩٨ - ٢٠٠ .

(١٨) وكانت الروابط بين الرؤساء والخاضعين للضرائب على هذا النمط من التنظيم وهم عبارة عن بديل اقطاعي للخدمات المبدولة بعيدا عن النظام الاقطاعي القديم .

الرجال يصنعون آلات المنزل والحراثة وبالصناعات في القبائل حيث تكثر معامل الحدادة وتنوع الانتاج ينجر عنه حتما كثرة المبادلات الداخلية وكانت قيمة " العشور " المجموعة تصور حجم الانتاج ففي قسنطينة كانت أرض الفلاحين تدرّ ثلث مجموع الانتاج بكامل المنطقة (١٩) أى ما يبلغ مليونين قنطار من القمح أو قدر ٤ ملايين قنطار من الشعير على المساحة المزروعة الممتدة بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ هكتارا (٢٠)

وتظهر المقارنة بين مجموع الضرائب المخلعة في قسنطينة ووهران وتبترى ودار السلطان أن الانتاج الخارج من أراضي العشور يبلغ ضعفين ونصف من خراج الحبوب الملاحظة في تلك المناطق، وكان انتاج الحبوب العام في البلاد بلغ قدرا مساويا لما كان عليه في السنوات الاولى من الاحصائيات الفرنسية بعد ٣٠ سنة من حرب الاحتلال، ففي سنة ١٨٦٣ هنالك ٢٥ ٥٠٨ ٠٠٠ هكتولتر أى ما يعادل ارفع النسب في الاعوام الاخيرة (٢١ ٨٣٢ ٠٠٠ قنطار سنة ١٩٥٢) وهذه الارقام هي الحد الأدنى اذا اعتبرنا تدمير الاحتلال للقطيع الحيواني (١٧ و ٨ مليون من السائمة ومليون بقرة) وهو عدد مرتفع بالنسبة لسنة ١٨٦٠ .

ففي آخر الامر كانت غابات الزيتون شاسعة الى جانب الاراضي الخصبة وهو ما يظهر أن الانتاج الفلاحي الجزائري جدير بالاهتمام وهو يبقى حتى في الازمات على حيز مرن في ميدان التسويق .

(١٩) كانت الارض الكبرى التابعة للشيخوخ والاراضي الخاضعة للقرامة (وهي مختصة في تربية الماشية) تدفع للزمة مثل نخيل الصحراء وهي تسمح ضعفي الاراضي الراجعة الى " العشور " ويدخل في حيز الاعتبار مساحات الحبوب والارض الخاصة (الاعزال) التي تدفع " الحكر " .

(٢٠) أى ٢ ٨٨٠ ٠٠٠ فرنك ذهبي حسب ما ورد في " جدول المؤسّسات " (ص: ١٧ - ملحوظة عدد ٢) وحسب تقدير " وسو " الذى ذكر المساحة (٢٥٠٠٠ زويجة) أى ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠٠٠ هكتار، ويقدر فارني (أطروحة نوشي) المساحة ب: ٣٣٠٠٠ زويجة منها ١٣٠٠٠ أعزال ويذكر " نوشي " مقدار العشور للمساحة المشار اليها: ٤٠٠ ٠٠٠ فرنك ذهبي .

4 — أهمية التجارة والصناعات التقليدية نسبيا نظام التجارة الداخلية

نسبة أهمية التجارة : لقد كانت العلاقات التجارية ذات أهمية متصلة بين المجموعات الريفية فهناك الاسواق الاسبوعية الباقية الى اليوم في أماكن عديدة حسب أيام الاسبوع (سوق الاربعاء مثلا) وفي كل وطن أو عرش سوق محدد بيوم معين يجتمع به جميع سكان الجهة وكان توزيع الاسواق مصدر للتجارة في توفير مصادر أخرى من الثروات فكثرت الاسواق بالمتيجة والبليدة حيث يبيع مربو الماشية حيواناتهم من البقر والخيول وكانت بوفاريك المركز الرئيسي في ذلك وكانت الخرفان والصوف تباع بداخل الاسواق ويجلب أهل الجبال انتاجهم من الفواكه الجافة والزيتون والحلويات والزيت والعسل والشمع وبعض الآلات الفلاحية من الحديد مثل آلات الحصاد والحراثة وخدمة التربة وغير ذلك ، وكان السكان من القبائل أو العرب يتوافدون على الاسواق في المدن حيث الاسواق المحيطة بها مثل باب عزون بالجزائر الذي كان حسب وصف " المريس" يعج بالفلاحين واصحاب النوق والقوافل المتنقلة من مدينة الى أخرى حيث يبيع أهل الريف انتاجهم وحيواناتهم الفائض على نسبة الضرائب من حبوب وفول وحيوان وجلود خام وصوف وهي تلبي رغبات المدن وتزود تجارتهم ويقتنون مقابل ذلك مسن اليهود أو تجار المدن منتوجات الصناعات المحلية أو المستوردة الضرورية مثل الاثاث المنزلي والخرف وآلات الحديد والمنسوجات فالروابط بين المدن والريف لم تكن فحسب علاقة ضرائبية اذ كان الباعة من الحضر وخاصة اليهود منهم ينتقلون في الدوار بحيواناتهم بحثا عن ترويج سلعهم المصنوعة من نسيج واسلحة ولهم دور الوسيط في الانتاج الفلاحي الذي يحملونه الى المدن .

وأما العلاقات بين المدن بعضها بعضا فقد عرفت ازدهارا ملحوظا ولم تكن طرق المواصلات بينها مجرد طرقات مرور وان كانت العناية غير مرضية في جميع الاوقات ولكنها كانت تسمح بمرور القوافل وفي بعض الحالات فرق الحيش التركي وهنا لك الطرق حول المدن على مسافات كبرى مثل الساحل الجزائري . وسهول وهران وتلمسان وكانت الجسور على الاودية حسنة البناء مثل جسر صفصاف في جهة تلمسان وعلى سباح بوفاريك بين الجزائر والبليدة وعلى شليف بين مليانة ووهران وعلى الطرقات الفنادق للراحة وهي تنظم حركة التناقل للقوافل مثل الفندق قرب

المتيجة وهو المرحلة الاولى نحو قسنطينة وغيرها من الفنادق المحفوفة بالابراج دفاعية ويتولى شؤونها أهل المخزن، وإلى جانب ذلك هنالك الطرق الوعرة في الحركة التجارية فاتجه التجار من المسلمين واليهود إلى التجارة المنظمة فكان يرفع على الحمل الواحد على الخيل أو النوق ضريبة معينة قرب المدن عند الدخول وعند الخروج، وهذه الصعوبات جعلت الاسعار مختلفة حسب نوعية المواد سواء الفلاحية أو المصنوعة وسواء بيعت من طرف المنتج أو بعد تنقل طويل تدخل إلى المدن أو كانت محدرة، ولئن كان الحصار قد انقض من فاعلية ملاحاة المراكب (الضادل) في الموانئ المراقبة مثل شرشال وجيجل أو غير المراقبة مثل تينيس وكولو التي كانت يتواحل بها تشييد السفن أو تجهيز أسطول ضخم فان غالب الجهات الجزائرية كانت تؤلف حزبا من السوق المشتركة في سنة ١٨٣٠.

تواصل المبادلات الخارجية

لم تنقرض الحركة التجارية مع الخارج وتضاعفت مع الصحراء الداخلية بفضل قوافل المزابيين وقوافل بسكرة وارتفعت قيم الجمولات ارتفاعا كبيرا أدى إلى انقراض نوع من المزامحة فقد ارتفعت حمولة بغل واحد رابطة بين قسنطينة وتونس بمعدل ١٠٠ فرنك في ذلك الوقت وكان زمن حركة النقل قد زاد بنسبة ٥٠ بالمائة من سعر البضائع وكانت تلمسان تحافظ على دورها كمخزن للمنتوجات الواردة من المغرب أو المارة بها حيث يقول "طارطارو" (١).

((كانت تمرّ بتلمسان القطن والبهار والحرير والاحذية (البابوج) والجلود (الماعز) والخشب للأسلحة وأقمشة جبل طارق وكان يصلها أيضا ريش النعام والصوف وبعض العاج وبلغ أخرى من الصحراء)) .

ولم تنقطع المبادلات عن طريق البحر رغم الحصار الفرنسي فهي متواترة بوهران وبالأخص نحو أسبانيا ويفصلهما بحر ضيق لا تخرقه المراكب الفرنسية وكان أهم الحركة التجارية متمركزا في أرزيو ووهران ورشغون وميناء تلمسان وهي موانئ تنطلق لميات ضخمة من البضائع " فمن ميناء أرزيو تخرج سنويا ٢٥٠ أو ٣٠٠ مركبا من الحبوب وفي سنة ١٨١٤ حذر من نفس الميناء ٤٠.٠٠٠ بقرة لفائدة الجيش الانكليزي بأسبانيا " .

(١) وهي مراكب شرعية من الخشب لها من الحمولة ما بين ٥ و ١٠ طنة (الطننة مقياس دولي لسعة السفن يساوي ٩٠٨٣ متر مكعب) .

وإذا كانت التجارة الداخلية تتصف بقلّة الاموال حسب " طارطارو " (٢) ليس هناك بتلمسان بمبلغ ٥٠٠ أو ٦٠٠ فرنك (حوالي ١٢٠.٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) بضائع في أكبر الدكاكين مع نسان المخازن المختلفة من الضرائب - فان التجارة البحرية كانت نشيطة، ففي عناية الشركات الفرنسية رجعت أسواق كبرى للتقدير لصالح التجار الجزائريين من المسلمين وخاصة من اليهود الذين جمعوا أموالا ضخمة جعلت من الاسعار الداخلية تنخفض بنسبة كبيرة فكان سعر الكبش الواحد بوهراڤ ثلاث أرباع (البوجو) (أي ١٠٤٥ فرنك وهو ربع السعر عما كان عليه في عصر " فونتور دي باراديس ") (٣) .

((كان يصل الى جبل طارق سنة ١٨٢٩ من القمح والشعير (٤) ٧٠.٠٠٠ فناقا للتاجر الواحد من وهران وما يعادلها الى تلك البقاع ، وكان المصدر في نفس السنة يبيع ٣٠٠٠ بيضة)) حسب تقرير رسمي وهو رأس مال يبلغ عدة ملايين من الفرنكات ١٩٥٥ فمما لا شك فيه أن التجارة بالرغم من المحاصرة البحرية سمحت ببروز الثروات الطائلة في المدن .

مستوى الصناعة التقليدية وانحدارها

ان تجميع رؤوس الاموال لم يوءد الى نشأة أسس للصناعة الحديثة زد على ذلك أن الصناعات التقليدية في المدن لا تلقى رواجا في الارياف التي تقوم على الصناعات العائلية فيما عدا الواردات (من منسوجات وسكر وشاي ومواد البناء والخياطة والجواهر والحديد والصلب) بالإضافة الى أن للمنتوجات الفلاحية قد نقصت قيمها بالمقارنة مع المنتوجات المصنوعة في الازمة فحبس " روزيت " ان سعر الحبوب (٣ بوجو أو ٥٠٤٠ فرنك ذهبي للصاع الواحد من القمح) واللحوم (٨ بوجو أو ١٤٠٤٠ فرنك ذهبي للبقرة التي تزن ١٠٠ كيلوغراما) قد انخفض عكسا ما كان عليه في المدن فكانت الاسر العربية تصنع المنسوجات من (الفليج) والخيام والحايك واللحاف وتصنع ما يأتي الباعة لاقتنائه لبيعه في المدن والاسواق ، وكان الحدادون من القبائل وباعة الاسلحة لا يكتفون بصنع آلات الفلح والمدافع يستعملوها هم أنفسهم وانما لفلاحي السهول والبدو وأهل المدن ،

(٢) وقد ذكر ذلك " ايمريست " في كتابه ص: ٨٧ .

(٣) أنظر جدول المؤهسات الفرنسية (١٨٣٠ - ١٨٣٧) ص: ٣١٩ - ٣٢٤

(٤) أنظر " ايمريست " في مؤلفه المذكور - ص: ٨٧ .

ولم يكن هذا الانتاج عديم الجدوى فصناعة الخيمة من الصوف عبارة عن مسكن للبدو وكذلك لعدد كبير من سكان الارياف والرعاة، والخيمة اليوم ذات سعر مرتفع وعمل طويل مقابل عدة مئات من الفرنكات وهو ما يتجاوز قيمة المنازل الحالية لاجلبية الجزائريين اليوم .

فالصناعات التقليدية التي كانت مخصصة لتسديد حاجة الطبقات الغنية في المدن كسدت سوقها بالاضافة الى أن التجارة ساهمت في نقصان عدد المشتغلين بالصناعات بحكم تدهورها المتزايد ، ففي اطار امتيازات المعامل التي كانت حسب المحتلين الفرنسيين الاوائل ملك الاندلسيين هنالك نسبة ٣ او ٥ عملة في المعمل الواحد جلبهم من الرقيق السودان يتقاضون اجرا زهيدا وهم حسب " روزيت " (٥) يقومون بجميع ما عرف بأروبا من الصناعات وهم من الصياغين والاسكافيين والسراجين والبرادعية والنساجين في الصوف والقطن والحرير ، والطرازين والبراملية والحطابين والنجارين والحدادين وباعة الاسلحة والمجوهرات . وكان صناع الجلود يعملون بضائع للتصدير ولباس فرسان المخزن والبدو وباج سكان المدن وركاب الخيل ، وقدرت قيم الصناعة بعد الاحتلال وان تناقصت المنتوجات في معامل مدينة قسنطينة حسب تقرير رسمي بما يفوق ١ ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك ، أى أكثر من ٣٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥ (٦) اعتبارا بالاسعار المعينة آنذاك (٣ فرنكات للحداء الواحد و ٣ فرنكات للجلد المصبوغ) .

(٥) يساوى الفناق الواحد بتينيس ٢،٦ قنطارا ، وكان فناق وهران : ١٠٢ لترا أى ١٠٠،٧ أو ٠٠،٨ قنطار .

(٦) ان نقصان الاسعار لا يناقض زيادة قيم حمولات القوافل المذكورة فيما سبق ولسببها غلاء النقل ، فالنقصان مناسب للاجور في الميدان الفلاحي المرتبطة بانخفاض الاجور (أنظر ما سبق) . وانجرّ عن ذلك ارتفاع في الاسعار والاجور سنة ١٨٠٨ (ذكر ذلك BOUTIN) بحكم تزايد الاسيان بالنسبة لسنة ١٧٩٠ كانت الاسعار المذكورة بالنسبة للقنطار الواحد من القمح ١٠ فرنك (٢٥٠٠ فرنك ١٩٥٥) و ٥ وحدات للبرطل الواحد من اللحم البقرى (١٠٠ فرنك ١٩٥٥) و ١٠ وحدات للحم الخروف (١٢٠ فرنك ١٩٥٥) والى جانب تحسن الحال ارتفعت الاجور للعمال : ١٥ أو ١٨ فرنك من اليوم (٢٠٠ فرنك ١٩٥٥) و ٣٠ أو ٣٥ فرنك للمعين (٤٠٠ أو ٥٠٠ فرنك ١٩٥٥) .

" طارطارو " (٢)
١٢ فرنك (١٩٥٥)
ب - فان التجارة
واق كبرى للتقدير
ذين جمعوا أموالا
سعر الكيش الواحد
سعر عما كان عليه

سير (٤) ٧٠ ٠٠٠
المصدر في نفس
عدة ملايين من
البحرية سمحت

لحديثه زد على
ياف التي تقوم
وسكر وشاى ومواد
منتوجات الفلاحية
س " روزيت "
احد من القمح (١٠٠
كيلوغراما)
مع المنتوجات من
لاقتائه لبيعه في
تتفون بصنع آلات
دو وأهل المدن ،

٣١٩ - ٣٢٤

النشاطات تبدي
في البلدان الأخرى
وأسبانيا والمملكة
أكثر من ١٠٠٠٠٠
النمو الحاصل
الحيوانية والبرية

وكان النساجون يصنعون بالإضافة إلى " الحايك " والاحزمة المطرزة والزراحي
المشابهة لزراحي المشرق للأغنياء من المدن البرانس والقندورة والطيلسان لحمولات
الحيوان وهي تباع في الأرياف ، وكانت أسعار الطيلسان المنسوج بقسنطينة بعد
الاحتلال حسب جدول الأسعار في ذلك الوقت سنة ١٨٤٠ أكثر من ١٠٠٠٠٠ فرنك
بالنسبة إلى ١٠ آلاف أو ١٢٠٠٠ قطعة فلذلك لا يعقل التفكير بأن مثل هذه
الصناعة التقليدية وإن كانت في انهيار قد حققت حاليا للبلاد قيمة بلغت عدة
مليارات من الفرنكات (٧) .

ويجب أن يدخل في الاعتبار إلى جانب إنتاج بعض القطاعات الأخرى التي
كانت عند اليهود (مثل الصهر والساعات والجوهر والحديد والبلور والخياطة
والسمكرية) لها قيمة كبرى في بناء مساكن ضخمة في المدن وأحواضها وبقيت بعضها
شاهدا على ذلك إلى يومنا هذا . وإذا كانت البناءات العمومية والمعالم وطرق الري
قد استعملت فيها يد عاملة نحسة - وإن كان عملها يمثل قيمة فعلية - فإن عددا
من صناعات الزليج والاجر والحجارة والبنائين والدهانين الاندلسيين والسودان
والنصارى كانوا يعملون لصالح طلب مترايد ، فمصانع الاجر العديدة حول باب الواد
بالجزائر كانت حسب " روزيت " تحتوي على افران للخزف والجير وأقسام للتجفيف ،
ويلاحظ " روزيت " (٨) أن الخزف يصنع كما هو الحال بفرنسا ، وكذلك صنع الاجر
ويتحدث عن مهارة البنائين ويبالغ في المدح لتلك الاشغال الكبرى في البناء ،
وبالخصوص ((تلك القنوات العديدة لجلب المياه إلى المدينة والتي كان الكثير
يقطعون المسافات للحصول عليها . وكانت القنوات جميعها باطنية أو مصنوعة
من عبوات من البناء)) (٩) .

وكانت المدن تحتوي على الصناعات الغذائية والطواحين للتغذية المحلية
والرحي المنزلية ومعاصر الزيتون والنواعير الهوائية المائية المنتجة للطاقة مثل ناعورة
تلمسان بفؤارة وقسنطينة برمال واستعملت هذه الطاقة في الجبال في الرحي
والحدادة الريفية ، وتضاف إلى ذلك صناعة السفن لا فحسب ما يرجع إلى داي
الجزائر وإنما دور الصناعة الخاصة في الموانئ مثل جيجل وشرشال ، فكل هذه

(٧) انظر جدول المؤهلات الفرنسية (١٨٣٠ - ١٨٣٧) ص : ٣١٩ - ٣٢٤ .

(٨) انظر كتابه في الجزئين الثاني والثالث .

(٩) انظر جدول المؤهلات الفرنسية (١٨٤٠) ص : ٣٦٥ وما يليها وأرجع إلى

أ . نوشي في مقال له نشر في الكراسات التونسية ١٩٥٥ .

النشاطات تبدى جليا أن الصناعة والبناء لا تقل أهمية في الجزائر عما هي عليه في البلدان الأخرى غير المصنعة مثل بلدان أوروبا الجنوبية كإيطاليا الجنوبية وأسبانيا والمملكة النمساوية، فالهبة لم تكن كبيرة في وقت كانت فيه فرنسا لا تنتج أكثر من ١ ٥٠٠ ٠٠٠ طنا من الفحم الحجري ، ومما لا شك فيه أن الفرق في القيمة النمو الحاصل بعد التصنع قد ضاعف من الفوارق في الانتاج وأن كانت الطاقة الحيوانية والبشرية هي وحدها المستعملة في ذلك العصر . (١٠)

(١٠) أنظر الملحوظة الأولى الباب الرابع فلننظر للحالة الاقتصادية آنذاك كانت الاسعار تمثل النصف أو الثلث مما هي عليه الآن .

والزراعي
لحمولات
منطينة بعد
١٠٠ فرنك
مثل هذه
بلغت عدة

الأخرى التي
والخياطة
بيت بعضها
وطرق الري
فان عددا
والسودان
باب الواد
للتخفيف ،
صنع الاجر
في البناء ،
كان الكثير
مصنوعة

المحلية
مثل ناعورة
في الرحي
الى داي
كل هذه

٣٢٤ .

رجع الى

البدو والحضر
5 - عدد السكان بالجزائر يبلغ ٣ ملايين نسمة

تتراءى لنا الصورة التي تبرز الجزائر بلاد اخلاء لا خصب فيها ولا انتاج ولا مدن بالمقابلة مع المغرب وتونس صورة باطلة .

فلقد سعى الكثير مؤخرا في الاوساط الرسمية الى تزييف الارقام والملاحظات قبل الاحتلال في تحديد عدد السكان الجزائريين لا يراز البلاد خلوا من السكان لتبرير الاحتلال لمكان خراب حسب الافكار المقابلية ، ولقد استغل المستعمرون الارقام النسبية المفترضة التي قدمتها بعض التقارير الرسمية التي تذكر ان عدد السكان كان مليون نسمة بتوخي تعداد السكان الجملي بحوالي ٢,٦ مليون نسمة المقدم من طرف "شاو" في بداية القرن الثامن عشر وهو تناسب بين ٢,٦ وواحد الملاحظ بين عدد السكان المذكور لدى شاو لمدينة الجزائر بمفردها وعدد الذين أحصوهم بداخل العاصمة ونفس هؤلاء المستعمرين زعموا أن مهمة فرنسا سمحت بتزايد عدد السكان ٥ مرات على ما كانت عليه سنة ١٨٣٠ ووفرت لهم العيش على الارض الجزائرية ، وهو ما يعني أن الجزائر كانت تعد مليونين من السكان في عهد الاحتلال الفرنسي وهي نظرة خاطئة إذ بذلك يعتقد أن السكان المسلمين قد زاد عددهم طوال العمليات الحربية للاحتلال مدة أربعين سنة غير أن الاحصائيات التي أوضحت نقصانا بين تعداد سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٧١ (من ٢٧٣٢ ٨٥١ الى ٢٠٥٢ ١٢٥) (١) تؤكد على أن العكس هو الصحيح وأما الزيادة المسجلة أي

(١) انظر كتابه المذكور .

٤٢٥٠٠٠ نسمة بين تعداد سنة ١٨٥٦ و ١٨٦١ بحكم أنه يستحيل تقدير غير الاقتراحات فيما يتعلق القبائل (سنة ١٨٥٦) فهي تكفي لتعليل سوء التقييم لهذا التعداد وهو تعداد اعتمدته بقية الاحصائيات في ذلك العهد - لان السكان كانوا يفرون من التعداد - دون أن نغفل أن قسما كبيرا من المناطق الجنوبية كانت لا تخضع الى الحكم الفرنسي الى منتهى القرن التاسع عشر ولم تعبر في المناطق التي شملها التعداد - وأقرب الاحصائيات الى الصحة هي التي قدمها " كاريث " في كتابه سنة ١٨٥٣ (٢) والتي اعتمد فيها على القوات العسكرية للقبائل المبالغ فيها في الحبوب وقد وصل الى ٣ ملايين نسمة وهو ما يسمح بتقدير عدد سكان الجزائر شمالا عند الاحتلال ما بين مليونين ونصف و ٣ ملايين نسمة (٣) وكانت احصائيات السكان تبدي تزايدا منسجما دقيقا الى ما بين الحربين العالميتين وتضاعفت الارقام في السنوات الاخيرة لاسباب ادارية وشخصية (اسناد المنح والتجهيزات) .

وبالفعل كانت نسبة الوفيات العالية المسجلة في دفاتر الحالة المدنية في البلديات المنظمة قد قابلتها بعد أعوام نسبة مرتفعة من الولادات .

اصناف السكان ٥٠ بالمائة في المدن في رخاء وانحدار نسبة سكان الحاضرة وشدة الفوارق بينهم

ومن المزاغم التي لا أساس لها والمنتشرة فكرة انعدام السكان بالمدن، وهذا المذهب متواتر لدى مؤرخي المغرب العربي الذين يخلطون بين العبارة الاسلامية " الحضرية " وهي طبقة بورجوازية ثقافية والمفهوم الجغرافي للسكان في المدينة مما أدى ببعضهم الى أن يعتبر تلمسان المدينة الوحيدة في الجزائر سنة ١٨٣٠ .

وبالفعل كانت المدن سنة ١٨٣٠ قد تناقص فيها عدد السكان بالنسبة للقرن الخامس عشر حيث كان لتلمسان وقسنطينة ١٠٠ ٠٠٠ ساكن، وبالنسبة للقرن

(٢) أنظر في : ملاحظات حول الحكومة الجزائرية (١٨٣٠) .

(٣) كانت هذه العشرية قاسية جدا اذ كانت بها المجاعة فمن ١٨٦٦ - ١٨٦٨ وهلك من جرائها ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة (أنظر الابواب الموالية) ، وسجل نقص في ١٨٦١ و ١٨٦٦ بلغ ٨٠ ٠٠٠ نسمة وكانت أعوام الاحتلال أكثر عسرا من تلك العشرية .

الثامن عشر حيث كانت الجزائر تعد أكثر من ذلك الرقم ، ومن خلال وصف المدن الكبرى يمكن اثبات حركة السكان ، ففي مدينة الجزائر حسب تعداد سنة ١٨٣١ وبعد فرار ثلث السكان ونصف الخمس حسبما ذكر " روزيت " هناك ١٦٠٠٠ نسمة مما يؤدى الى تقدير العدد الجملي بما لا يقل عن ٣٠ ٠٠٠ نسمة وفي قسنطينة حوالي ٢٥٠٠٠ نسمة باعتبار ما ذهب اليه المؤلفون - ويتلمسان (حسب طارطارو (٤)) بين ١٢٠٠٠ و ١٤٠٠٠ نسمة وبمعسكر ١٠ ٠٠٠ نسمة ويذكر " روزيت " أن بعلبنة والمدية ما بين ٧ آلاف و ٨ آلاف نسمة ونفس العدد بالبلدية قبل الزلزال وبوهران ١٠ ٠٠٠ والكلية ٣٠٠٠ (٥) . وكانت بعض المدن لها بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ ساكن تلعب دورا حضاريا هاما مثل المسيلة وزمورة وميلة وبوسعادة وتبسة وبسكرة في ناحية قسنطينة ومزونة والقلعة والبرج وندرومة بناحية وهران وهنالك الى جانب ذلك الموانئ التي بقي لها شيء من النشاط وذلك على السواحل مثل عنابة وشرشال وبجاية وجيجل والقل وتيس ودلس ولها بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ ساكن وكانت مستغانم مركزا عسكريا وبها عدد هام من السكان فمجموع السكان الحضر يبلغ ١٥٠ ٠٠٠ ساكن أى نسبة ٥ أو ٦ بالمائة من المجموع العام للسكان وهو ما يفوق في نفس العصر نسبة السكان في اليونان التي حصلت على استقلالها بفضل القوى الأجنبية (٦) .

وتجمع هذه المدن نشاطات صناعية وتجارية وتقليدية وعسكرية ادارية وثقافية كما هي مركز المداخل للطبقات الغنية وكان التركيب السكاني معقدا ففي الجزائر يقيم ٤٠٠٠ تركي و ١٨٠٠٠ (٧) ، من الحضر الاندلسيين والكوروغليين و ١٠٠٠ من البربر والعرب (وهم قدموا من داخل البلاد) (٨) .

- (٤) أنظر كاريت في كتابه المذكور (١٨٥٣) ص: ٣٤١ ، ويذكر عدد السكان المنضمين في مجموعات باستثناء المدن والكوروغلية واليهود وهو ٤١٠ ٦٧٠ ٢ نسمة (ص: ٣٣٩) منهم ١ ٢٩٣ ٨١٠ في ناحية قسنطينة و ٧٨٧ ٨٠٠ في ناحية الجزائر و ٤٨٨ ٨٠٠ في ناحية وهران وراجع العدد للمماثل المسجل سنة ١٨٤٤ في جدول ناحية وهران في حكومة عبد القادر ضمن جدول المؤسسات الفرنسية (١٨٤٤) .
- (٥) أنظر في الخلاصة المقال " كاسافي ياكونو " في المجلة الافريقية - ١٩٥٤ .
- (٦) أنظر جدول المؤسسات الفرنسية (١٨٤٠) .
- (٧) أنظر " ايمريست " في كتابه .
- (٨) أنظر كتاب " روزيت " .

وبها ٥ ٠٠٠ يهودي و ٢ ٠٠٠ من السودان (٩) ، وكان بتلمسان ٤٠٠٠ تركي وكوروغلي وما بين ٦ و ٧ آلاف حضري و ٢ ٠٠٠ يهودي ، وبصفة عامة كانت المدن تجمع هذه الاجناس المتنوعة التي كان لكل منها دور خاص فالترك والكوروغلية يولفون قوام الجيش وأرزاقهم من الخارج كما كان الشأن بالنسبة لآعيان المخزن في معسكر ، وهناك الحضري من المدن العتيقة وفدوا مهاجرين من الاندلس أو هم من النصارى الذين أسلموا ولهم بجانب التجارة أو الصناعة بساكنين في أحواز المدن ، وهنالك أهل المزاب من الفرقة الاباضية الوافدين من واحات الجنوب وقد كانوا يتعهدون حرف الجزارة والطحن والحمامات ومن بسكرة العديد من العمال والحراس الى جانب السودان المحررين وأصحاب الموسيقى والبناء والعمال اليوميين والقبائل يوفرون اليد العاملة ذات الاجور المرتبة ، وكان اليهود من الاهالي أو غير المسلمين يتعاطون الصناعات التقليدية أو التجارة الصغرى أو من أهل لفرنسة الذين يشرفون على القوة المالية ، وكانت جميع هذه الاصناف تؤلف تجمعات منظمة .

النشاطات الحضرية

كانت المدن آنذاك مركزا مشعا للحياة الاجتماعية والثروة الحقيقية فالتجار والصناع كانوا يعملون جنبا الى جنب مع الطبقة الحضرية السائدة وبالخصوص في المدن الكبرى حيث كانت تلك الطبقة قوية لتأثير من حيث العدد وهي ترافق أحواز المدن الكبرى مثل الجزائر حيث كان الداى - كما يرى روزيت - يملك ربع البناءات ثم معسكر حيث كان الآعيان التابعون للمخزن يملكون حسب ابراهيم باى - (١٠) أكثر من ٨٣ منزلا وكذلك كان الحال في تلمسان وقسنطينة ، وكانت الجزائر بالإضافة الى المؤسسات العمومية (من معامل الحديد والسباكة والاعمال المتوعية وبناء السفن) تكثُر بمنازلها الدكاكين والمخازن وكانت شوارعها الكبرى محفوفة بالحوانيت ومعارض الصناعات التقليدية وبها عدة مطاعم صغيرة بها السمك للفلاحين وبها ٦٠ مقهى وأماكن للاجتماع مثل دكاكين الحلالة والحمامات ، وكان التجار الاجانب يشرفون على العديد من البازارات ويقيمون مع سلمهم في الفنادق ، وهناك بباب عزون في مفرق الطرق الداخلية الصباغون وصناع الغليون وجماعة من الحدادين يصنعون أدوات الحرث وصفائح الخيل وكانت أغلبية المنازل عبارة عن حوانيت

(٩) نفس المرجع .

(١٠) أنظر ما ذكره " ايمريست " .

صف المدن
سنة ١٨٢١
١٦ نسمة
قسنطينة
رطارو (٤)
أن بملانة
ل وبوهران
٣٠٠ ساكن
ة في ناحية
انب ذلك
اية وشرشال
ت مستغانم
١٥٠ ٠٠٠
نفس العصر
جنبة . (٦)

كثيرة ادارية
معقدا ففي
كوروغليين

عدد السكان
بود وهو
قسنطينة
راجع العدد
عيد القادر

للفواكه والخضر واللحوم " تحيط بسوق كبرى للحيوانات " (١١) . وأما فيما يخص مدينة قسنطينة فتذكر الوثيقة لسنة ١٨٤٠ أن صناعة الجلد بمفردها توفر ٣٣ معملا للصباغة و ٧٥ معملا للسراجين و ١٦٧ للاسكافيين حيث يستغل حوالي ١٥٠ أو ٢١٠ أو ٤٨٠ عاملا (أكثر من ١٥ بالمائة من اليد العاملة الفعلية) .

وكان ربح " كدية عطي " خارج سور المدينة يقيم به الصناع بجانب الفنادق واسطبلات الباي وهنالك ١٨ مخزن توزع الخبز على الجيش وبجانب الطواحين الهوائية هنالك ٢٢ طاحونة مائية توفر الدقيق للفلاحين ويضاف الى معمل الاسلحة التابع للباي الذي يشغل عشرات العمال معمل الصوف والمعادن (١٢) .

وبتلمسان ٥٠٠ حرفة في قطاع النسيج وعدد من معامل الجلد والخشب والحديد (١٣) . وإذا كانت المدن الصغرى تسود بها أنماط الحياة الريفية (مثل المدينة حيث كان مدخل المنازل يستعمل اسطبلا للبقر حسب ذكر روزيت) لان أهل المدن يساهمون فيها بصورة غير مباشرة في خدمة الأرض أكثر من غيرهم من الحضر الذين كانوا يملكون المزرعات أو العبيد فان هذه المدن الصغرى لا تشبه في أى مظهر القرى فكانت البلدة : ((يكثر بها الاسكافيون والنساجون (الكتان والصوف) والحدادون والسراجون وصناع آلات الحراثة والفؤوس وكانت أغلبية التجار من باعة البهارات والتبغ)) ويضاف اليهم الصباغون وأصحاب المقاهي (١٤) ، ويذكر " روزيت " أنه شاهد بالمدينة ((عدة نجارين وصناع الخشب وحدادين وصباغين ، وهناك النساجون الذين يصنعون البرنس الخشن والحايك وبعض القماش وبقل عدد الاسكافيين عما هو عليه في الجزائر والبلدة وكانت الدكاكين تشرف على الانهج الكبرى وتلتقي في بطحاء طويلة ضيقة وبها اليهود من باعة الخضر والتبغ وفي البطحاء حيث السوق نلاحظ مقهى اندلسيا جميلا وبعيدا عن تلك الشوارع يوجد فندق كبير حسن البناء والمرافق عما كانت عليه فنادق الجزائر)) .

وليس من المفيد أن تعدد هذه الاوصاف للنشاطات المتنوعة وهي مذكورة في كتاب روزيت فيما يتعلق في مدن مليانة ووهران والكلية وفي كتاب طارطارو وفيما يخص مدينة معسكر وغيرها .

(١١) أنظر " روزيت " في كتابه وبالخصوص ص: ١٢١ - ١٢٢ .

(١٢) أنظر جدول المؤسّسات الفرنسية (١٨٤٠) ص: ٣٦٥ وما بعدها .

(١٣) نفس المرجع (١٨٣٠ - ١٨٣٧) ص: ٨٠ - ٨٤ وأنظر مقال نوشي بعنوان :

" قسنطينة ما قبل الاحتلال " في مجلة : كراسات تونسية ١٩٥٥ .

(١٤) أنظر كتاب " ايمريت " .

مداخل سكاا المدن

كان أهل المدن الذين يتعاطون هذه الحرف والمهن من الاثرياء فهم بالاضافة الى صناعتهم يعيشون بفضل اراضيهم ويساتينهم وحيوانهم . فكان التجار والصناع من ملاك أرض الاغنياء او من الفلاحين المتوسطين لكنهم لا يقيمون جنيا الى جنب مع أهل الريف ففي ندرومة كان ملاك ١٤٨ حرفة في النسيج من أصحاب الارض ولهم ٢٦٧ مالك مثل حال بقية الاعيان من الاسر الاسلامية ولم تكن مداخل الصناعات التقليدية حقيرة ففي قسنطينة أبرزت وثيقة لسنة ١٨٤٠ أن انتاج المصيفة شهريا تشغل ٣ أو ٥ عملة بمبلغ ٥٤٠ فرنك منها ٢٥٠ فرنك للاجرة أي بمعدل فردي أدنى قدره ٥٠ فرنك (ولهم قدرة شرائية مرتفعة أكثر من ١٠ أو ١٥٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) (١٥)

وكان ذلك بعد الاحتلال (١٦) الذي انجر عنه ارتفاع الاسعار في المواد الاولية في حين أن المواد الحكومية مع الاتراك لم تتجاوز نسبة واحد بالمائة من قيمة الانتاج مقابل امتيازات كبرى ولئن كانت بعض العدالة سائدة في المدن الصغرى فان الفوارق بين الطبقات الاجتماعية قد تبلورت في المراكز الكبرى ففي قسنطينة نفسها كانت الاجور غير منسجمة بين الاعراف والعمال والجزائر كان الاعراف حسب عبارة روزيت () يملكون العبيد السودان لا استمرار لهم وكانوا يقضون اوقاتهم في التدخين وشرب القهوة (((١٧) ، فالمدن كانت تضم الى جانب كونها مجمع الملاكين والقطاعيين والتجار والاعراف والمعامل جمعا غفيرا من العمال الذين كانوا يرتدون لباسا متواضعا (سراويل من القماش الخشن والقمصان والشياب) وكان غذاؤهم نادرا (الكسرة والحليب والفواكه والقهوة وشيء من اللحم) عكس ما كان

(١٥) أنظر كتاب " روزيت " ص: ١٩٨ وما بعدها ثم ص: ٢٣٨ و ٢٢٤ وما يليها .

(١٦) وهي أرقام ذكرت في شهادة الدراسات العليا بكلية الاداب بباريس (ماي - أن برينون ١٩٥٦) .

(١٧) أنظر الوثيقة ص: ٢١٤ - فان أكان الاجر الواحد يمثل ثلث ما ذكره "بوتين" (١٨٠٨) وفنتور دي باراديس (١٧٨٨) فان سعر الخروف قد انخفض بنسبة ٨٠ بالمائة وتمكن البقرة بنسبة ٧٠ بالمائة وارتفع نسيا سعر الزيت وسعر الربية بوجو كان ٢٧٠٦٠ فرنك ذهبي وكان ربح الطالب في الشهر يتراوح بين ١٣٠٨٠ و ٢٧٠٦٠ فرنك ذهبي أي بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ فرنك ١٩٥٥ وفي الواقع أكثر من ذلك نظرا للحالة الاقتصادية .

عليه الاعراف ، ويمكن أن تكون لنا رؤية بمقارنة الارباح بالاسعار حسب ما يذكره روزيت اذ كان العمال من القبائل يتقاضون " ه أفلاسا في اليوم و٤ خبزات سود " أى سعر ه خرفان في الشهر أو ٧٠ كيلوغرام من اللحم البقرى أو ه لترات من الزيت أو ١٠٠ كيلوغرام من البرتقال أو ٣ احذية ، وكان المعلم القرآني الذي يعلم ١٠ أو ١٥ تلميذ يتقاضى من كل واحد من التلاميذ ((٣ أو ٤ ربيد بوجو شهريا)) أى مجموع ٢ أو ٣ مرات أكثر من العمال وبالرغم من ذلك كان مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة في المدن مرتفعا نسبيا بالنظر الى انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية وخاصة تربية الماشية . (١٨)

الوضع السكني في الحياة الحضرية

ان علامات الشراء توحى بها أوجه تأثيث المنازل والبيوت وتبرز عمليات مبادرة البيوت في المدن التي قام بها المستعمرون أو الاحصائيات التي قدموها أن المساكن لم تكن مزاحمة بعضها بعض ففي تلمسان ١٠٤٣ مسكنا (أى بمعدل مسكن لكل ١٤ شخصا) وفي معسكر ٨١٢ منزلا (بمعدل مسكن لعشرة أو ١٢ شخصا) وبمليانة أكثر من ٤٠٠ منزلا ونفس العدد بالمدينة وكان بجاية ٢٦٥ منزلا ويندرume ٢٦٣ منزلا وهو ما يقابل كثافة أسرة واحدة لكل منزل ، وكانت المنازل في أغلب الأحيان ضخمة البناء (١٩) فيقول روزيت حول منازل المدينة : (٢٠)

((كان المنزل في وسطه فناء مربع الشكل تحيط به الغرف وبه قسم أرضي أو طابق واحد وكانت الاروقة الدائرة بالفناء مقامة على الاعمدة)) (٢١)

وكانت منازل الطبقات الحاكمة تتميز بكثرة التنميق والتزييق من مواد باهضة واعمدة الرخام والفسيفساء والخزف والاتساع في البيوت بالاضافة الى الحنفيات والفسقيات والاحواض ، وهناك عدد كبير من الصناديق واللحاف والزرايب والمساند

(١٨) أنظر جدول الموءسسات (١٨٤٠) .

(١٩) أنظر كتاب روزيت الجزء الثاني . ص : ٣ .

(٢٠) ارجع الى ما سبق في موضوع انحدار الصناعات التقليدية .

(٢١) أنظر روزيت في كتابه ص : ٢٢٥ .

البديعة والمناضد وهي تميّز البيت الذي يحوى دائما الشاي وآلة طبخ برنزية ومحفظة نقود لربة البيت يذهبها الزوج بالاموال . (٢٢)

ولم يكن الثراء مرتبطا بالانتماء الى الفئة الاجتماعية التي ترجع اليها كل عائلة من العائلات ، فيذكر روزيت أن عددا كبيرا من السودان ((كانوا يعيشون عيشة البرجوازيين)) وكانت احياء اليهود بالجزائر من " أقدر ما كانت عليه الانهج " في المدينة وكانت الكثافة السكنية تبلغ في البيت الواحد ٦٥ شخصا على مستوى ثلاثة طوابق في المنزل بمعدل عائلة واحدة في غرفة أو غرفتين وسبب ذلك يرجع الى أن هذه الاحياء (مثل حال تلمسان) كانت تأوى عامة الصناع الفقراء الباحثين عن القرار بعيد عن المنافسات وللظهور بمظهر الضعيف أمام الضرائب وقريبا من حماية السلطان الامنية ، وكانت بعض منازلهم حسب روزيت نفسه - بالجزائر ((حسنة الترتيب مماثلة لمنازل المسلمين)) وهي منازل يهود فرنسا (فرجة) من أصل أجنبي مثل " البكري وديران وبنرامون " الذين كانوا من بطانة الداي (٢٣) وفي ندرومة وبجانب المخزن هناك ٣٤٠ يهودي لهم ٧٠ منزلا في حين كان المسلمون وعددهم ٢٢٠٠ نسمة لا يملكون الا ١٩٣ منزلا (٢٤) ولم يثقل كاهل اليهود بالجزية فكانوا بقسنطينة يدفعون ٩٠٠٠ فرنك على مجموع ٨٣٠ ٧١ فرنك من الضرائب في المدينة وكان عددهم ٣٠٠٠ ساكن (حوالي ١٠ بالمائة من السكان) .

فكانت الحياة الحضرية سائدة بحيث نظمت الشوارع ومنعت البناءات الضخمة حولها ، ويكفي أن نتفحص تخطيط مدينة تلمسان لنلاحظ الترتيب بين المنازل والاحياء التي جمعت السكان حسب مجموعات في أماكن مختلفة تفصلها الجدران وحولها الفضاء الواسع والحدائق والمياه في مجتمع متماسك الروابط حريص على حياته الجماعية دون اكتراث بالانهيار أو الخطر ويتحدث روزيت على أنهج البلدية ((فهي أوسع من أنهج الجزائر ومستقيمة)) وشوارع المدينة ((بها الارصفة وفي وسطها قناة)) (٢٥)

(٢٢) وهي أرقام ذكرها " ماري أن بوينون " في بحثها الذي لم ينشر .

(٢٣) أنظر روزيت في كتابه .

(٢٤) نفس المرجع - ص: ٢٠٠ و ٢٢٥ .

(٢٥) نفس المرجع .

وفي المدن قنوات التطهير من الخزف وعبوات المياه ففي المدينة " قناة مرتفعة تجلب المياه من هضاب الشمال " ، وفي البلدة ((كانت المياه (من الاطلس) غزيرة تغذي الحنفيات العديدة)) وفي منازل مليانة وتلمسان وتدرومة المياه الصالحة للشرب والقنوات وكذلك بمدينة الجزائر، ففي الجملة كانت المدن الجزائرية تعجب المستعمرين الفرنسيين فيقول روزيت في المدينة ((كانت ألوان المنازل المائلة الى لون الغروب والاجر الذي يشد سقفها من الصور المعهودة في ارباض الفرنسية بمنطقة شالون في برغونيا)) وكذلك منازل البلدة المغطاة بالاجر المحفور الشبيه بما هو بفرنسا ، ورغم الانهيار الذي تستعره الحياة الحضرية فان النشاط العام يماثل الحركة الأوروبية في القرن التاسع عشر في المستوى الثقافي والبنية الاجتماعية للمدن .

سكان الريف : ٩٥ بالمائة من المجموع السكاني

كان سكان الريف هو الطبقة المتفوقة عددا (نسبة ٩٣ أو ٩٥ بالمائة من المجموع السكاني) وفيهم اختلاف في الدرجات المادية ولم يكونوا في رخاء حسب الفوارق من حيث البناء الفلاحي والطبقي . فكان أهل الجبال القائمون على الاشجار فيما يسمى بالقبائل وان لم يكونوا يتكلمون كلهم اللغة البربرية يعيشون بانتاجهمم الفلاحي وتربية المواشي في مناطق الرعي والغابات الراجعة الى الملكية المشتركة في القرى أو الى التجمعات كما كانوا يوفرون كسبهم من الصناعات التقليدية مثل خدمة المعادن الكريمة (لدى بني بتي في منطقة القبائل الكبرى) ومواد الخيوط النباتية (لدى بني سنوس قرب تلمسان) والاسلحة في نفس المناطق والخزف (في مصيدة بطرارة) والادوات والاسلحة والزيت والصابون الاسود والاصباغ والزرابي التي نسجها النسوة . وكان أهل الريف يجتمعون في (الخروبة) القرى ويقطنون بمنازل من الاجر مثل (الورسنيس والظهرة والاطلس بالبلدة) أو من الحجارة مثل (طرارة والمدينة ومليانة والقبائل) وسقفها من التبن أو الطين (مثل طرارة) أو من الاجر (في القبائل) وكان السكان يقيمون بغرف تختلف عما كان عليه الحال في أوروبا اذ كانت الحياة الريفية الفرنسية يلاحظ فيها السكن مع الحيوان ، وأهل الريف الجزائري يفصلون بين القسمين بغناء المسكن ، وأما قوتهم فهو من الانتاج العائلي وكانت المرأة تخطط الثياب ولهم قسم من الميزانية في صورة أموال ، وكانت القضايا والنزاعات بين الملاكين قد أمحت في اطار المجتمع سواء ارتبطوا بالحاكم المركزي أم لم يرتبطوا بمقتضى قانون أو حسب الجماعة وهم أعيان يعينون من طرف السكان ومثل هذا المجلس يمثل قوة تضامنية بين الافراد

في المديّة " قناة
المياه (من الأطلس)
مسان وتدرّمة المياه
الجملة كانت المدن
مديّة ((كانت الوان
في الصور المعهودة في
لبليدة المظفة بالاجر
الحياة الحضرية فان
في المستوى الثقافي

مكني

في المائة من المجموع
في رخاء حسب الفوارق
في على الاشجار فيما
يعيشون بانتاجهم
الى الملكية المشتركة
ناعات التقليدية مثل
مكبرى) ومواد الخيوط
في المناطق والخرف
في الاسود والاصباغ
في (الخروبة) القرى
في بالبليدة) أو من
الطين (مثل
تختلف عما كان عليه
في السكن مع الحيوان،
وأما قوتهم فهو من
في الميزانية في صورة
في اطار المجتمع سواء
حسب الجماعة وهم
في تضامنية بين الافراد

في القرى (التديرت أو التقيلت) بحيث يحافظ على التماسك وهو ما ينقص
الفروق والتشتت خاصة في الجبال الاهلة بالسكان بحكم النفور من السهول وهروبها
من الضرائب التي يرفعها المخزن ، وكانت قسارة الملكية لعدد كبير من اهل الجبال
تدفعهم الى البحث عن الموارد في حركة الهجرة الى المدينة أو القرية فيعملون
ضمن الخماسة أو عملة الفلاحيين وخاصة في " الحواشي " بالمتيجة حيث لا يربحون
سنة ١٨٣٠ الا ٦ أفلاس في اليوم الواحد (وهو سعر رطل من اللحم أو ٣ كيلوغرام
من الحبوب) أو يقيمون " الدشرة " (عبارة عن مجموعة أكواخ) حول الاراضي ،
وكان عدد هؤلاء القبائل يناهز حسب احصاء " كاريست " ٥٠ بالمائة من السكان
الفلاحيين .

وكانت فلاحية الحبوب وتربية المواشي تمكن أصحابها من استغلال العروش
التي ترجع اليهم (المخزن أو بعض الرعية) أو الى المنتمين الى المخزن وكانوا
يضعون المعاهدات بينهم وبين كبار الفلاحين (مثل المتيجة) في موضوع المراعي
(العشابة) وهو ما يسمح لهم بجلب قطعان الحيوان للرعي في الاراضي مقابل
عملهم ولقد عرفوا تنظيما اقطاعيا وتراتيب جماعية قوية سواء كانوا من المتقنين
أو المنتجعين مثل الاغلبية منهم بالسهول الساحلية أو على طول السهول الشمالية
أو كانوا من الرحل مثل الذين كانوا عبر السهول العليا ، وكانت الملكية المشتركة
لارض العرش تحقق حاجة المقيمين بها من حيث الانتاج الفلاحي أو الحق في
التنقل في المراعي ، ونظرا للنظام الاقطاعي كانت بعض الافراد (القواد والشيخ)
أو الجماعات (المخزن) ترفع المكوس على اعمال الآخرين وضرائب مرتفعة تثقل
كاهل الخماسة الذين كثيرا ما استعبدوا لعجزهم عن أداء ديونهم . وكان
الاقطاعيون يسكنون الخيام أو الديار في المناطق التي يشتغل فيها الخماسة
حيث يجمعون في " المشتى " (كوخ موسمي) في حق أن الرعاة ينتقلون في طلب
الكلا عبر الهضاب والسهول وأما القبائل التي كانت سيدة شؤنها فهي كانت
تقوم بتربية المواشي والخيول والابل في أخصب البقاع على كامل فصول السنة .
فكان المخازنية والبدو بالجنوب يسكنون الخيام المتركة من " الفليج " وهي قطع
صوف تقوم بنسجها النسوة من انتاج الحيوان وتغطي بها مساحات كبرى وهي غالبية
السعر (عدة مئات الالاف من الفرنك ١٩٥٥) وكان " المشتى " يتركب من الخيام
اقل ثمنا وهي مساكن الخماسة والعمال في " الحواش " وأحيانا يتركب من الاكواخ
من الخشب أو القصب وكان تأثيث المنازل رفيعا في الديار والخيام لدى الاغنياء
الذين نعموا من عمل النسوة أو العبيد ومن الاموال الخارجة من عوائد الارض أو
أعمالهم وأما أكواخ الفلاحين فقد كانت لا تتوفر على الاناث وهم اذا وفروا لباسهم

فهم يتدأينون لدى الاقطاعيين ويخضعون اليهم . وكان معاشهم من الكسكى والكسرة ومن الموالح في الزيت والدلاع والقصوة والتبغ وفي القليل النادر شي من اللحم وكان البدو لا يعرفون اللحوم وانما يعولون على مواد الحليب الكثيرة ، وفي الجنوب كانت قبائل البدو تضم أهل الواحات الذين دخلوا في نظام الخماسة وهم من القصور وفي الندامهم كانوا يستعملون العبيد ويرفع عليهم أربعة أخماس من محصولات التمور ويترك لهم التصرف الحر في الجنوب والحضر وكان أهل القصور يقومون بالحراسة لمخازن الانتاج المرتفعة .

ففي الجملة كانت قبائل المخزن تشمل ١٠ أو ٢٠ بالمائة من هؤلاء السكان الريفيين وكان الفلاح في عيش قاس لكنه مرتبط بالاتفاقيات العديدة ومحدود في تصرفه وكانت الحياة الريفية تتكيف أحيانا بالصفة المشتركة بحكم الملكية "العرش" .

6 - واقع الحياة الثقافية

كانت العلاقة الثقافية الإسلامية هي الرابط بين هذه التجمعات البشرية ذات المصالح المختلفة أو المتضاربة أحيانا ، وكانت الثقافة الإسلامية تجمع تحت لوائها ٩٩ بالمائة من مجموع السكان اذا اعتبر عدد اليهود ٣٠ ٠٠٠ . ولم تكن أسس المجتمع دينية فحسب وانما هي أيضا معطيات تعليمية وتنظيمية تشريعية وعلاقات اجتماعية موضوعية .

ومن الآراء المتقابلية الاعتقاد السائد من أن الشعب الجزائري غير متعلم وأن الاستعمار وقر له التعليم وليس ثمة أكثر من هذا الغلط فحشا يرى روزيت سنة ١٨٣٠ أن هذا الشعب له من التربية ما قد يفوق الشعب الفرنسي فكانت أغلبية الناس تعرف القراءة والكتابة والحساب (١) وهو كذلك رأى " فليس استرهازي " الذي أورده الأستاذ " ايفريت " عندما يذكر أن نسبة غير المتعلمين كانت أقل مما كانت عليه في فرنسا في ذلك العهد حيث كانت بفرنسا تتجاوز نسبة ٤٠ بالمائة (٢) والشاهد على ذلك توقيع السكان وامضاؤهم في دفاتر الحالة المدنية باللغة العربية في السنوات الاولى من الاحتلال الفرنسي ، ففي المدن كان الاطفال يتعلمون بالمدارس (الكتاب) ويلاحظ روزيت (٣) أن مدينة الجزائر ((كان بها ١٠٠ مدرسة عمومية وخاصة قبل حلولنا وبها يتعلم التلاميذ القراءة والكتابة للقرآن وبعض الحساب)) وبكل مدرسة حوالي ١٠ أو ١٥ طفلا ، ويتلمسان يلاحظ " طارطارو " (٤) ((عددا كبيرا من المدارس الصغرى)) مثل الذي كان في المدينة (حسب روزيت) .

وكان الطلبة يتعهدون هذه المدارس بتعلم النصوص القرآنية واللغة العربية وكان التلاميذ يتخرجون من تلك المدارس ثم يتولون التعليم بأنفسهم وكانت ميزانية هذه المؤسسات التعليمية ذات مصدر معين اذ هي من العوائد (الحبوس) وكان تعليم الطلبة أنفسهم بفضل هذه الاملاك الحبوس التي تشرف عليها الفرق

(١) أنظر كتاب " روزيت " الجزء الثاني ، ص: ٧٥ .

(٢) أنظر كتاب " ايمريت " ، ص: ١٣ و ٨٩ و ٩٢ و ١٩٩ .

(٣) أنظر كتاب " روزيت " المشار اليه .

(٤) أنظر كتاب " ايمريت " المشار اليه .

الدينية من مكة أو المدينة وفي الزاويات وهي مجموعات دينية وفي المدارس وهي عبارة عن معاهد مدنية وفي كل ولاية ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ مدرسة حسب " ايمريت " (٥) وكانت المدن مراكز ثقافية وبالأخص فسنطينة وتلمسان التي كان بها ٢٠٠٠ تلميذ في ٥٠ مدرسة وبها ٦٠٠ طالب في المدرستين الكبيرتين وفي الجامع الكبير حيث التشابه في طرق التعليم التشريعي والفقهية ولا يختلف ذلك عما كان في جامعتنا عند الحكم البائد ولقد أكد على ذلك " ايمريت " عند بلورته وظيفة هذا النظام التربوي في الزاويات المنتشرة في الارياف (هنالك ٣٠ زاوية في ولاية تلمسان) وهي ذات دور شبيه بما كان بأزوايا في العصور الوسطى يشرف عليها رجل دين صالح وهي مقام أو مركز للفرق الدينية التي تقوم بنشر دعواتها المختلفة مثل الصوفية لدى فرقة " درقاوة " من العلماء مثل القادرية وهم يحرصون الاخوان على توعية الاخوان بالوحدة الثقافية والانتماء الى مجتمع واحد وكانت الزاوية مبعث اشاع تعليمي بالنسبة للطلبة ويندر الا ترسل المجموعات السكنية بطالب اليها لاستقاء العلم .

وكانت عمليات الاشراف والتعاون والادارة التشريعية تلقي المدد المالي من عوائد الحبوس وهنالك الكثير من الزاويات التي أخذت على عاتقها مهمة جمع الزكاة واعانة المساكين والمرضى والعجز بدون عائلة والمرضى الذين لم تقدر أسرهم على علاجهم وكانت الحبوس عمدة في انقاذ من كانوا لايجدون قوتهم وبدونها يهلكون ، وكان العديد من شيوخ الزاويات يداوون المرضى بالطرق البدائية باسم البركة ولقد هرع الكثير من غير المسلمين الى اللجوء الى هذه الطريقة طمعا في الشفاء .

ومن بين طلبية هذه المدارس أو الطلبة الذين وصلوا تعليمهم بجامعات شهيرة في الاسلام مثل فاس والقيروان وجامع الزيتونة بتونس أو في القاهرة ينتدب موظفو الدولة والادارة العمومية والائمة المشرفين على الصلاة والعلماء المكلفين بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وكان القضاة يشرفون على الزواج والارث وحل النزاعات المدنية - وهي قضايا يتقاضون مقابلها أجورهم من الخصوم وهم كذلك يعبثون بالمؤسسات العدلية ، وهم يعيّنون من طرف الادارة التركية - وهم أنفسهم من المسلمين - من بين العلماء وبعد اقتراحهم يدفعون مقابل وظيفهم وقبل مباشرتهم مبلغا معيناً تتكلف به ادارة الحبوس .

(٥) نفس المرجع .

وكان الم
وهو ما يعود
مجموعة محاكم
من الحنفية
يعودون الى
المجموعات
الوحيدة التي
ولم يكن هناك
يعلمون الكتابة
حرا بالنسبة
وبالنسبة للآيا
كنيسة للمسيح
الفرق المالكية
التي يوجد بها

ومن الم
لكنها محجوب
لايجدن حرجا
من الفراغ
وهي
(يتحر)
زينة أو آداب
من البيت
مفقودا في

ولم تكن
مجموعة وطن
التي أخذت
ومبدأ التحا

وكان المظهر الاسلامي للمجتمع بارز الوجود في خاصية المساواة والتسامح وهو ما يعود الى المفهوم الديني للتنظيم الاجتماعي ، ففي ميدان العدل كان لكل مجموعة محاكمها الخاصة تتعهدا وتدير شؤونها ، فالأتراك يمثلون أمام القضاة من الحنفية وأما عامة السكان فيرجعون بالنظر الى القاضي المالكي والمزابيون يعودون الى القاضي الاباضي واليهود الى الرباني ، وفي حالة النزاعات بين المجموعات المختلفة يختار المسلمون القاضي الذي يرونه أصح لقضيتهم والحالة الوحيدة التي يمثل فيها المتهم أمام القاضي المسلم هي حالة قتل مسلم أو يهودي ، ولم يكن هناك حائل يحول دون اليهود أن يشرفوا على مدارسهم الدينية حيث يعلمون الكتابة العبرية وبعض الحساب والثرثرة فالتصرف في هذه المجموعات كان حرا بالنسبة للسودان الذين كان يمثلهم قائد الوصفان وله حق الدفاع عن العبيد وبالنسبة للاباضية أو اليهود ولم يكن هناك خرق لحرمة " أهل الكتاب " ففي الجزائر كنيسة للمسيحيين ومعبد لليهود وهناك مساجد للاباضية والحنفية وكانت مختلف الفرق المالكية تختار موضع المساجد في المدن بعد موافقة أهل المذاهب أو الفرق التي يوجد بها الموضع المعين .

ومن الخصائص المميّزة للمجتمع الجزائري منزلة المرأة فهي سيدة البيت لكنها محجوبة عن الشوارع ومحرومة من التعلم والشغل فالمسلمات في المدن لا يجدن حرجا في تكليف الرجل بالمهمات خارج البيت وهو ما يسمح لهن بالانتهادة من الفراغ وهن حسبما يقول " شالر " (٦) .

((يتحررن من أزواجهن ولم يكن مستعبداً أو محل أفكار مظلمة أو عبارة عن زينة أو آداب)) ، وهو ما نجده عند نساء اليهود وإذا كانت المرأة في الريف تخرج من البيت فهي من أجل الشغل فهي تعمل لفائدة الرجل وإن كان تعدد الزوجات مفقودا في الريف الا لدى الاقطاعيين .

ولم تكن العلاقات التي ساعدت على نشأتها الثقافة الموحدة تكفي لخلق مجموعة وطنية متماسكة إذ كانت هنالك الفوارق الكثيرة في كامل البلاد الجزائرية التي أخذت من الاسلام قطع الشغل عن المرأة رغم ما كانت تحظى به من الاحترام ومبدأ التخالف الذي كان يقام على أساس ديني المجموعات السكانية ، ولكن

(٦) أنظر كتاب " شالر " ، ص: ٨٤ .

مدارس وهي
يمرّت " (٥)
٢٠٠٠ تلميذ
الكبير حيث
في جامعتنا
هذا النظام
نية تلمسان)
رجل دين
مختلفة مثل
لاخوان على
لزاوية مبعث
طالب إليها

المالي من
مهمة جمع
قدر أستاذهم
هم وبدونها
يدائية باسم
قمة طمعا في

معات شهيرة
تتدب موظفو
فين بتطبيق
مات المدنية
بالمؤسسات
سلمين - من
مبلغا معنا

اقتباس المفاهيم الجديدة المرتبطة بحقائق اجتماعية جديدة وخاصة توحيد السوق بكامل التراب الوطني كان كفيلا بخلق وعي اجتماعي بالانتماء الى المجتمع الواحد وبالاصالة.

فالجائز لم تكن مجموعة من السكان لا يربطهم الا الانتماء الى المجتمع الخاضع الى الحكم التركي وانما كانت البلاد سنة ١٨٣٠ تؤلف مجموعة ترابية تميّزها جملة من المعطيات عبر قرون طويلة من التطور حيث قامت في مظهر مستويات متعددة تلك التقسيمات الاجتماعية والروابط الاقتصادية والتشريعية بين مجموعات شديدة الاتصال وان كانت مختلفة التركيب.

ولئن مرّ الاقتصاد الجزائري بأزمة حادة لعلها كانت الباعث لظهور قوى ولدت في حالة أولى بدائية لكنها قادرة على السيطرة على المنزلة المتدهورة وتغيير الوجهة التي توخاها الاقتصاد الجزائري، وكانت الازمة الاقتصادية شديدة الوقع بحيث لم تتمكن القوى الاجنبية التي ساهمت في حدوثها من فرض نفسها على الواقع الجزائري فلذلك لم يكن الاستعمار الفرنسي يستطيع حل الازمة بل زادها خطورة وتعقيدا بما عمد اليه من اتلاف الثروات المتوفرة آنذاك ثم - وبدون مضاعفة الانتاج في شتى القطاعات باحتكار الفوائد المنجزة عن التحولات الطارئة وهو ما سيؤدي الى المقاومة الموحدة القوية، وما لقيه المستعمرون من النجاح العسكري ضد المقاومة في مرحلة الغزو - الى سنة ١٨٧١ - لن يسمح الا ببلورة صور أخرى حديثة لصالح التحولات الاجتماعية المنجزة عن النظام الاستعماري.

المصادر والمراجع في الفصلين الرابع والخامس

(١) — المؤلفات المعاصرة للمرحلة المذكورة في الفصول :

- ليون الافريقي — وصف افريقيا .
- أ ، دابير — وصف افريقيا — امستردام ١٦٨٦ .
- مارمول : افريقيا مارمول — ترجمة فرنسية لدابلانكور — ١٦٦٧ .
- شاو في ترجمة : رحلات الاستاذ شاو — لاهاي ١٧٤٨ .
- فونتور دي باراديس : الجزائر في القرن الثامن عشر — طبعة الجزائر ١٨٩٨ .
- هايدو — وصف عام للجزائر وتاريخها — ترجمة في المجلة الافريقية ١٨٧٠ .
- و . شالر — مقدمة للدولة الجزائرية — بوستون — ١٨٢٦ .
- الجنرال ديسبريس — مذكرات قائد في الجيش الافريقي — باريس ١٨٣١ .
- قائد من الجيش الاستعماري : حملة افريقيا سنة ١٨٣٠ باريس ١٨٣١ .
- ت . كاتربارب — ذكريات الحملة على افريقيا — أنجي — ١٨٣١ .
- روزيت — رحلة في البلاد الجزائرية — ١٨٣٣ .

وبالنسبة للارقام والوثائق الرسمية المجموعة أنظر في :

- جدول وضع المؤسّسات الفرنسية في الجزائر (١٨٣٠ — ١٨٣٧ — ١٨٣٨ — ١٨٤٠) باريس المطبعة الملكية .

(٢) — المؤلفات التاريخية :

- كاريت — أبحاث في أصول أهم القبائل الافريقية الشمالية وحركات الهجرة باريس ١٨٥٣ .
- دي ماس — لاطري — العلاقات التجارية بين افريقيا الشمالية والممالك المسيحية في القرون الوسطى — باريس ١٨٨٦ .

- ب . ماسون — تاريخ المؤسّسات الفرنسية والتجارة في افريقيا البربرية
(١٥٦٠-١٧٩٣) .
- ل . رين — مملكة الجزائر في حكم آخر الدايات — الجزائر ١٩٠٠ .
- ج . ايسكير — الاستيلاء على الجزائر — الجزائر — ١٩٣٠ .
- م . ايمريت — الجزائر في عصر الامير عبد القادر — الجزائر — ١٩٥١ .
- ياكونو — هل يمكن احصاء سكان الجزائر قبيل الاحتلال؟ المجلة الافريقية
١٩٥٤ .
- أ . نوشي : "قسنطينة قبل الاحتلال الفرنسي" في كراسات تونس سنة
١٩٥٥ .

— ملاحظات حول الحياة التقليدية لسكان الغابات بالجزائر حوليات جغرافية
١٩٦٠ .

ان التاريخ
فرنسا الجسيمة
البلاد من ((
يسلمون البلاد
الداي حسين .
الانتاج)) الذي
التي نشأ عنها
بها ضد ((معمر
على فهم فوائده

ان منظر
وان المعاصرين
التي شنها الجز
غير مبررة التي
والتي ساعدت
اكثر منه في اي
الجدري المنتظ
ومقاومة اكتست
تقريبا بعد اربعين

الفصل السادس

الغزو الاستعماري الفرنسي أصوله ونتائجه

((أفضل أن أكون عربي القرن
الخامس على أن أكون فرنسي
القرن التاسع عشر)) .
استندال : عن الحب .

ان التاريخ الرسمي يعتبر بصفة عامة ، سنة ١٨٣٠ كنقطة انطلاق ((لخدمات
فرنسا الجسيمة في الجزائر)) وذلك الغزو في نظرها كان من شأنه أن يخلص هذه
البلاد من ((عش الفراصنة الذين كانوا يكبدون راحة أوروبا)) والذين ((كانوا
يسلمون البلاد للجذب والقحول باستبدادهم)) . لم تكن أسباب الغزو سوى ((جفاء))
الداي حسين . أما كل التطور الذي عرفته الجزائر فانه يفسر كتقدم مستمر و ((اصلاح
الانتاج)) الذي لم يعرفه الا ((ديموغرافية هائلة)) . وعلى أقل تقدير فالحرب
التي نشأ عنها هذا التقدم لم تكن الا نتيجة سلسلة الاعتداءات التي كان يقوم
بها ضد ((معمرين مسالمين)) أقوام من الاهالي تسوقهم العصبية وهم غير قادرين
على فهم فوائدهم الحقيقية .

ان منظر الجزائر في سنة ١٨٣٠ يبرز لنا بلادا خالية من الاراضي الشاغرة
وأن النعاصرين يشعجون من كونهم لم يجدوا فيها أثرا ((للعصبية)) والحروب
التي شنها الجزائريون في السنين اللاحقة كانت حروب صمود ضد سلسلة اعتداءات
غير مبررة التي كانت أسبابها الحقيقية غير مصرح بها لان التصريح بها شيء مستقبح
والتي ساعدت أساليبها الوحشية - لا على اصلاح الاراضي . بل على اجحاف البلاد
اكثر منه في أي وقت مضى ، وعلى تمهيد الطريق لسلب خيراتها . فذلك التخريب
الجذري المنتظم الذي مهد الطريق لسلب منتظم هو الذي كان سببا في صمود
ومقاومة اكتست لأول مرة صفات اتحاد وطني ، مقاومة لا يستطيع خنقها مدة قرن
تقريبا بعد أربعين سنة من الحرب والقمع اللا انساني الا القوة وحدها .

أصول الاحتلال الاستعماري الفرنسي

ان تصوير الحال تصويرا مستهجننا يتمثل في تقديم حملة ١٨٣٠ لاطفال المدارس الابتدائية كجواب لشتن ((فرنسا)) بضربة ألحقها الداي بالقنصل دوفال (DEVAL) بمنشئة ، دون أى اشارة لاسباب ذلك الشتم على الاقل . ان كتاب ايزاك ألبا (ISSAAC - ABBA) لم يطلع تلامذة الثانويات على شيء آخر . أما في كتاب كلف مورازي (KOLF - MORAZE) فانه ينص على ((الحادث التافه)) ليس في الحقيقة الا أعدارا اتخذه الملك شارل العاشر (CHARLES X) ((ليكسب حكومة بولنيك (POLIGNAC) حظوة لدى الشعب الفرنسي)) على فرض أن حربا مثل هذه كانت ((محبذة)) عند الشعب وعلى هذا السياق كان الكتاب يذكر ((قرصنة الشمال الافريقي في البحر الابيض المتوسط)) ويقدمونها كتفسير مبرر والحال يشهد أنها كانت معدومة في ذلك العهد ، ولاسيما فيما يخص فرنسا حليفهم . بيد أن هناك كتابا واحدا - كتاب ترسين (TERSEN) - ينص على تعصب قنصلنا ويشير على أن أصل الحادث يرجع الى ((النزاع المالي الذي شجر بين الداي من جهة وتاجرين : بكرى (BAKRI) وبوشناق (BOUSHNACH) من جهة أخرى ويحقق أن فرنسا كانت مديانة . ولتبرير ذلك الاعتداء رأى أنه من الواجب أن تسوق أعدارا تشرفها : ((ان أوروبا لم يعوزها مظلمة من جانب داي الجزائر بسبب أعمال القرصنة)) . وفي موضع آخر من الكتاب : ((ان اهمال القضية كان من شأنه أن يدوس كرامتها)) . ان المسؤولية حسب ما ورد في هذا الكتاب مشتركة ومبنية بجهد في سبيل الموضوعية غير أن الاسباب الاساسية لم تبين بوضوح . فلا غرو اذا أن الفرنسيين يؤمنون بمشروعية حق الاستعماريين .

الواقع ان كانت الضربة بالمروحة الاسباب مزعوما فالقرصنة وقضية بكرى وبوشناق كانتا كذلك غير كافيتين لتبرير الحملة ، لان الاولى ما كانت تعني فرنسا وفيما يخص الثانية فالحكومة الفرنسية كانت ظالمة . اذا هذه المعاذير لا تلعب دورها الا مع ارادة بينة لشن حرب ((يحبذها الشعب)) حسب زعم بعض الاوساط التجارية ولاسيما المضاربين في التجارة الذين لا يزعهم ورع والذين كانت الحكومة تساندتهم . بيد أن الرأي العام المسموح في فرنسا كان يقاومهم لمضادتهم لفوائد فرنسا الاساسية . فبالتحقيق لم تحصل الموافقة على اعطاء النزاع شكل حملة عسكرية الا بنية مقاومة ذلك الرأي العام المسموح الذي أوشك أن يقلب وضع ((الشرعيين)) بثورة ١٨٣٠ .

قضية بكري - بوشناق خصام ظالم كان يرجوه شارل العاشر

أن سوء نية حكم المملكة الفرنسية وممثلها في القضية التي استخدمت كعذر للاعتداء - ألا وهي قضية مطالب بكري في المحاسبة المالية - تشهد على ارادة ثابتة لافساد العلائق وتعكير الجو. والامر يرجع اصلا الى نزاع في المحاسبة بين فرنسا والجزائر ناشئ عن تأخر فرنسا عن أداء ثمن الحبوب التي استوردتها من الجزائر في عهد حكومة الديركتوار (DIRECTOIRE) بفضل مبالغ من الاموال سبقها الداي تبلغ ٧٠.٠٠٠ قرش (PIASTRES) أي ٣٥٠.٠٠٠ فرنك ذهبي (يقابلها ٩٠ مليون فرنك في سنة ١٩٥٥) بواسطة تاجرين جزائريين يهوديين ، بكري وبوشناق كان الداي يستخدمهما في الشؤون المالية. ففي سنة ١٨٠٠ كان رأس المال يبلغ اذ ذاك ٧ ٩٤٢ ٩٩٢ فرنك (هي ملياران فرنك على اقل تقدير في عام ١٩٥٥) .

كانت مطالب بكري تبلغ ١١ ٣٥٤ ٠٠٠ فرنك . منها ١ ٢٥٠ ٠٠٠ ترجع لبعض الاشخاص (من بينهم الداي) . وفي شهر أغسطس ١٨٠٠ حدد وزير المالية الدين ب : ٩ ٩١٢ ٠٠٠ فرنك .

يقطع النظر عن الفوائد المتوفرة وعن تعويضات مختلفة لم تقض .

ان الدين الذي ارتكبه فرنسا كان يبلغ - باضافة الفوائد المتوفرة - وقت توقيع معاهدة ١٨٠١ ما يقرب من ضعف المبلغ المذكور (١٤ مليون فرنك لذلك الوقت لم تكن منصومة في كتاب) . وكان للدای أيضا الحق في مطالبة دفع غرامة مبلغها ٢٠٠.٠٠٠ قرش (مليون فرنك يومئذ) التي افترضنا منه سلطان القسطنطينية الذي كان يعترف بولائه كتعويض ، وان شئت ككفارة ، لتموينه فرنسا بالحبوب أيام حملتها على مصر . لم يتصل الداي بأي جواب لرسالة كان وجهها الى القنصل الاول في ١٣ أغسطس ١٨٠٢ يطالبه فيها بقضاء الديون التي ارتكبتها نحو بكري وبوشناق وكان قد وعد بأدائها وبقضاء التعويضات عن الغرامة التي ألزمه الباب العالي بدفعها نظرا لموقفه الودي نحو فرنسا . وبما أن المحاسبة لم تقع بسبب المماطلة وأن الدين بقي ثابتا ، تراكمت الفوائد الى أن بلغت الديون - زمان عودة الحكم الملكي (RESTAURATION) ما يبلغ ٢٤ مليون (هي ست ملايين في سنة ١٩٥٥ وهي في الواقع أكثر من ذلك ، أي ما يقدر بأضعاف مبلغ تجارة الجزائر الخارجية سنويا في ذلك الزمان ؟) .

وبحكم أن الداي كان معنيا بتلك الديون وأنه جعل على عاتقه احتجاجات اليهود وهم من أهل ذمته، رضي بالصلح الذي وقع في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨١٧ وقبل خفض الديون إلى مبلغ سبعة ملايين. فحصلت المصادقة على هذه الاعتمادات في مجلسي باريس في ٢١ جوان ١٨٢٠ لكن بشرط رفع ضريبة الرخصة التي كانت تتمتع بها الشرطة الافريقية إلى مبلغ ٢١٤.٠٠٠ فرنك. غير أن الدين المعترف به في هذه الاتفاقية لم يقض أبدا وزيادة على ذلك عزمت فرنسا أن لا تدفع في مقابلة امتيازات الشركة إلا ٨٠.٠٠٠ فرنك سنويا خلافا للاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها آنفا. وبقصد نقض ذلك الاتفاق كلفت الحكومة الفرنسية لجنة من مستشاري الدولة بتحقيق المبلغ الذي حجز سنة ١٨١٠ في ديوان قنصلية فرنسا في الجزائر زيادة على التعويضات التي حجزت جبرا لتعويض الشركة الافريقية عن الخسائر التي تترتب عن توقيف العلاقات التجارية وعن ديون مزعومة ارتكبتها شركة باكري في فرنسا والحق أنها لم يكن عليها دين كما بيّنه النائب المسموح ا. لاورد (A. LABORDE) (١)، أن خفض مبلغ الدين إلى ٤٠٥ ملايين التي تم دفعها لبكري دون أن يدفع هذا الأخير من دوره القدر الذي يرجع منها إلى الداي كان يمثل للنائب لاورد ((عملا سياسيا لا غير)) بيد أن ((السادة مستشاري الدولة كان من الواجب عليهم أن ينكروا كل ما هو خارج عن مهمتهم)) (٢) أن ذلك العمل السياسي كان من شأنه أن يسمح بإبطال احتجاجات الداي المسلوبة. وقد صار مفعوله خطيرا لما رفض طلب الداي الرامي إلى تسليم المواطن جاكوب كوهين بكري (JACOB COHENBAKRI) الذي أخذ منذ عهد قريب الجنسية الفرنسية التي تسمح له بترك قضاء ديونه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لما رفضت مطالب الداي الشرعية وقوبلت بسلسلة من الادعاءات وبمطالب لا أساس لها. فهكذا كانت قضية بكري لم تلعب إلا دور عذر مزعوم باطل في الاعتداء الذي سبب ((الضربة المروحة)) المشهورة.

اعتداءات حكومة المملكة الفرنسية المجاوزة للحدود

لصالح بعض الاوساط التجارية في أصل النزاع

بمناسبة ذلك الخلاف المالي قام الرجال السياسيون المتطرفون (ULTRAS) الذين كان بأيديهم زمام الحكم في عهد الملك شارل العاشر (CHARLES X)

(١) رسالة دولابرد (DE LABORDE) : ((إلى الملك وإلى المجلسين عن حقيقة أسباب قطع العلاقات مع الجزائر، باريس ١٨٣٠، ص: ٣٩.

(٢) في نفس المرجع، ص: ١٦.

فعلا باعتداءات تتلخص في انكار سلطة الداي لصالح فرنسا . فهكذا ظهر - مخالفة للعهود ولكل ما تقتضيه الشريعة الاسلامية - ادعاء .

((ملكية حصن فرنسا)) بلا مقابل مالي ، و ملكية الحق في صيد المرجان بلا مزاحم وحق المولا ((على عرب مزولة (مجموعة قبائل في ناحية القل))) (٣) ادعاء صرح به لأول مرة القنصل دوفال (DEVAL) سنة ١٨١٩ تحت حماية مدافع أسطول ((الحلف المقدس)) . تكرر هذا الادعاء وتأكد الى حد صار معه وزير الشؤون الخارجية يدعي سنة ١٨٢٩ بكل جرأة :

((أن سلطة فرنسا على تلك القطعة الارضية الكائنة بين وادي السيروز ورأس روكس (ROUX) بقرب القل والتي كانت في حيازتها منذ منتصف القرن الخامس عشر)) (٤) وبالإضافة الى ذلك نتذكر أن قبائل زواوة عندما ثاروا سنة ١٨٢٤ كانت تأتيمهم المني من ((عناية عن طريق الشاطئ التابع للممتلكات الفرنسية)) . فتحملت حكومة المتطرفين بهذا العمل مسؤولية التدخل في شؤون البلاد الداخلية ، وقد جددت هذا التدخل باحتجاجها ضد عمليات التفتيش في المتاجر وضد رسم ضريبة عشرة في المائة التي فرضها الداي في ٧ ديسمبر ١٨٢٥ عقابا لعمليات التهريب في الشاطئ الممنوح . فهكذا استحققت فرنسا أن تدعي تلك السلطة المزعومة .

أخذت حكومة المتطرفين على عاتقها العمل الذي قام به دوك طسكان الكبير (GRAND DUC DE TOSCANE) الذي امتنع في شهر أبريل ١٨٢٧ من انجاز العهود التي كان يلزمها قبل ، والتي تقضي بدفع ضمان سنويا ضد القرصنة كما أنه جعل نفسه ممثلا لدولة البابا والناطق بلسانه باحتجاجه ضد أخذ سفينتين من سفنه . فهكذا صارت فرنسا تهيمن على سياسة الداي الخارجية : والواقع أن الداي لم يجهز سفن القرصنة ضد المراكب الرومانية الا بسبب نقض الحكومة الفرنسية نفسها لعهودها . ولما أمر الداي بالقاء القبض على جاكوب بكرى في ١٨ أغسطس ١٨٢٦ وأجبره على تسليم ما بقي عنده من السفاجد التي لم يتقاضاها من فرنسا أصبح مستعدا للمفاوضة غير أن . ادعاءات فرنسا وحدها حالت دون نجاح تلك المفاوضة في المحادثات التي أجريت في ٢٢ أكتوبر ١٨٢٦ . كتب الداي حسين رسالة الى الملك شارل العاشر في ذلك الشأن لكنها بقيت بلا جواب .

(٣) الماركيز دوبارتيا (LE MARQUIS DE BARTILLA) .

(٤) خطبة السابق في ١٠ جويلية ١٨٢٩ .

احتجاجات
١٨١٧ وقبل
عتمادات في
التي كانت
بين المعترف
لا تدفع في
التي تمت
نسبة لجنة
أن قنصلية
ركة الافريقية
رومة ارتكبتها
ثب المسامح
لايين التي
مع منها الى
(السادة
مقتهم)) (٢)
المسلوب .
اطن جاكوب
يب الجنسية
أخرى لما
ب لا أساس
في الاعتداء

(ULTRAS
(CHARL

عن حقيقة

ان حادث أبريل ١٨٢٧ الذي استخدم كعذر لاعلان الحرب كان مهيا بتراكم تلك الادعاءات . ففي اثناء مقابلة تشكى الداى واحتج على أن الرسالة التي شرح فيها أسباب توتر العلاقات بين الدولتين بقيت بلا جواب . ان السبة الاولى صدرت من القنصل دوفال لما زعم أن ملك فرنسا لا تسمح له مكانته بالتنازل الى مراسلة داى الجزائر مباشرة . فكان جواب ذلك التحدى ((الضربة بالمروحة)) المشهورة . وكان ذلك التحدى هو الذى سمح بتقديم شروط غير مقبولة الى الداى في شكل تهديد نهائي بدون لفت النظر الى مطالبه العادلة فيما يتعلق بديون فرنسا : اشترطوا عليه أداء ثمن السفن الرومانية والطسكانية وزيادة على ذلك ثمن البضائع التي حجزت من مركب اسباني و ((عقاب)) رؤساء البحر الذين لم يرتكبوا ذنبا سوى تنفيذ أوامره ، كما شرطوا عليه ((ضمانا)) فيما يخص ((الممتلكات الفرنسية)) في القطر الجزائري وهي — كما رأينا — ليس لها أصل شرعي . لم يفعل القنصل دوفال شيئا في تنفيذ شروط ذلك التهديد بل خرج مسرعا وغادر الجزائر حاملا معه علم القنصلية في ١١ جوان ١٨٢٧ ، فكان معنى ذلك اعلان الحرب .

ان كان الامر مقصورا على نيل تعويضات كان ذلك الموقف غير مقبولا عقلا . ان موقف حكومة المتطرفين من بد ولاسيما بعد تنصيب حكومة بولنيك (POLIGNAC) يبين بكل وضوح عزمنا صارما على الانتهاء الى حملة عسكرية : ان الحصار الذي طال ثلاثة اعوام كلف بيت مال فرنسا أكثر من خمسة ملايين سنويا (أكثر من مليار فرنك سنة ١٩٥٥) يقطع النظر عن توقيف التجارة في البحر الابيض المتوسط ، لاسيما التجارة المارسلية . فكانت تلك السنوات الثلاث وبالأعلى مصلحة فرنسا الوطنية . وبالإضافة الى ذلك رفضت حكومة المتطرفين اللجوء الى تدخل غير مباشر بواسطة محمد علي ، باشا مصر ، وصديق فرنسا الذي اقترحته ، وقتا ، حكومة مارتينيكا (MARTIGNAC) المعتدلة ، كما أن المتطرفين استغلوا — بعد عودتهم الى الحكم من جديد حادثا حدث رغم أنف الداى وهو ضرب سفينة برلمانية فرنسية في ٣ أغسطس ١٨٢٩ بالمدافع سهوا عند خروجها من ميناء الجزائر . فأصابوا في ذلك الحادث عدرا لقطع العلاقات التي كانت حكومة مارتينيكا قد سعت في توطيدها بالتنازل عن عدة ادعاءات فيلال (VILLELE) . فكان عزمهم على الحرب لاشك فيه لما حصل لنا العلم بأن الداى أخير قنصل سردينيا الموكل بالشؤون الفرنسية بعد قطع العلاقات بأنه قد أنكر الجريمة وفندها وأنه عزل وكيل الخراج وعاقب رؤساء المدفعية . غير أن تلك الارادة لاتفسر الابنية التحفظ على فوائد خاصة وبالرغبة في ارضاء الاوساط المالية أمام المعارضة المسامحة .

دور الفوائد الشخصية والتجارة المارسلية

ان استسلام القنصل دوفال لمناورات الذين كانوا يرجون قطع العلائق سعيا وراء تحقيق فوائده الخاصة أمر لاشك فيه لاسيما بعد الابحاث التي قام بها الاستاذ ايمري (EMERIT) كان يقال الخصام في اعتقاده خير ذريعة يتذرع بها لطمس المحاسبة واخفاء الخيانة التي كانت من طبيعته والتي اقترفها بمشاركة جاكوب كوهين بكري وتحت وقاية طاليران (TALLEYRAND) . فمئذ سنة ١٨١٦ كان دوفال قد تقاضى من حكومة الملك لويس الثامن عشر (LOUIS XVIII) ٨٩١ - ٤٧٨ فرنك ذهبي (١٠٠ مليون فرنك في عام ١٩٥٥) ((لقضاء ديون الجزائريين الملحة)) (٥) ، دون أن يقدم عن ذلك حسابا . وظهر بعد أنه هو الذي حصل من بكري - ونحن نعلم بأى شروط - على قبول الداي للمناورات الخبيثة التي جرت عام ١٨٢٠ والتي سمحت للتاجر أن يتقاضى بعض ما كان له من ديون على حساب حقوق الداي . فكان - خلافا لما جرت به العادة - يحتل في الجزائر منصبا دبلوماسيا وفي نفس الوقت يشغل بشؤون تجارية لصالح فائدته الخاصة : انه هو الذي أيد الفرائم المرهقة التي افترضت على الشعب الفرنسي لاعانة دار تجارة باري (Mon PARET) على كسب الامتياز في الممتلكات الافريقية ، كما كان ابن أخيه عام ١٨٢٥ (حيث كان نائب قنصل في عنابة) قد سعى في احتلال بعض المراكز بالقوة العسكرية في عنابة والقل وفي تحصينها ومدّها بالمدافع والرجال المسلحين كما هو الشأن في الاراضي التي تملكها فرنسا . (٦)

نفهم اذا أنه (دوفال) تحمل مسؤولية تفاقم الامور وفساد العلائق وأن له يدا في حدوث واقعة ٣٠ أبريل ١٨٢٧ وفي توقيف المفاوضات وفي التصريح بالحرب في ١٢ جوان والحال أن وزير الشؤون الخارجية كان يزعم في مداولات ١٠ جويلية ١٨٢٩ أن مبادرة قطع العلائق قد صدرت من الجزائر يوم ١٥ جوان أى أربعة أيام بعد التصريح السابق الذكر . لكن بالاضافة الى مصالح المحرضين على غزو الجزائر ان الاوساط التجارية وبصفة خاصة الاوساط المرسيلية قد ساهموا في توجيه الحكومة . ان رئيس الحكومة وقتئذ - فيلال - الذي كان على رأس القضية - كان نفسه معمرا في جزيرة بربون (ILE BOURBON) التي اصبحت بالازمة التي اصابها المستعمرات القديمة . فهكذا تاكد أن تخطيط استعداد الحرب كان في اطار . .

(٥) دوبارتيلا (DE BERTILLA) مرجع سبق ذكره .

(٦) ١ . دولابرد (DE BERTILLA) . سبق ذكره ، ص : ٢٥ .

التنافس الفرنسي - البريطاني : قد رأينا أن الادعاءات السياسية الفرنسية على الجزائر كانت مسببة بخفض تجارة شركة باري في الأراضي الممنوحة (CONCESSIONS) لصالح الانكليز وأن المطالب الأساسية التي طرحت على الداي كانت ترمي الى تسهيل تلك التجارة : بامتلاك الشاطئ... العنابي وبالإعفاء عن الضرائب الجمركية وبخفض كراء الأراضي الممنوحة وبتحصين المخازن التجارية وأخيرا باحترام الجزائر ((الامتيازات)) (CAPITULATIONS) التي أمضيت منذ ثلاثة قرون مضت - لا مع حكومة الجزائر - بل مع الخليفة العثماني الذي كان الدايات يبايعونه كرئيس روحي . كان السعي لتحصيل هذه المطالب هو الذي سبب المقاطعة .

بيد أن الحصار لم يكن لصالح الاستعماريين (COLONIALISTES) حيث أنه عرقل العلاقات التجارية التي لازالت اذ ذاك مشمرة على ضآلتها . ان ارادة الغزو قد عرضت بوقاحة وبذاءة من طرف وزير الحرب الذي اقترح سنة ١٨٢٧ على الملك :

((اغتنام فرصة الورطة التي كانت تتخبط فيها انكليترا يومئذ لغزو الدولة الجزائرية ولغرض الحكم الفرنسي في القارة الافريقية)) (٧) .

ما أبعد ما كانت النوايا النبيلة ؟ لقد عبر العالم بأصول الرأسمالية النامية ، سيسمندي (SISMONDI) عن المطالب التي استوجبتها ((الاستعماريون)) بقوله : انهم لم يكتفوا بالحصول على ما كانوا يطالبون به في النقط المتنازع فيها ، بل كان قصدهم غزو البلاد :

((لا نكتفي بغزو المملكة الجزائرية ، بل نجعل منها مستعمرة وقطرا جديدا يسمح لنا بنقل الفائض من سكان فرنسا ونشاطها اليه)) (٨) .

لاشك في أن تقرير الحملة كان نتيجة عزم ارضاء هذا الصنف من البرجوازية ، ومن جراء ذلك ، ايجاد وسيلة لتفريق المعارضة المسامحة . فبصفة خاصة كانت ارادة ارضاء رغبات التجار المارسييليين الذين جرت العادة باتصالهم بالجزائر ، ورغبات صناع الحرير الليوننيين (LYONNAIS) المهتمين بتسويق أقمشتهم ، تتمثل

(٧) تدخل الميركي كليرمون طنير (CLEMONT TONNERE) في مجلس وزاري عقد في ١٤ أكتوبر ١٨٢٧ .

(٨) سيسمندي (SISMONDI) مجلة دائرة المعارف . ماي ١٨٣٠ - ذكرها فالي وجوليان .

في تصريح القاه الجينرال دوبرمون (DE BOURMONT) في الغرفة التجارية
المارسيلية التي أقلقها امتداد الحصار ويعددهم فيه :
((بأن فرنسا ستحتل الجزائر لتأسيس مستعمرة ولربما دولة ، تحت حكم
أمير (فرنسي) (() (٩)

جيش الانقلاب

لكن لم تكن العملية السياسية مقصورة على جلب جزء من البرجوازية بقي الى
حد الان في المعارضة فحسب . لقد بين الاستاذ أميري (EMERIT) أن الامر
كان يعني أيضا الحكومة المستبدة الخائرة التي كانت تهتم بتطبيب خواطر الجيش
بمنحه غنائم طائلة في الجزائر بقصد استخدامه في سياسة الانقلابات . ان شخصية
قائد جيش الحملة ، وزير الحرب ، الجينرال كونت دوبرمون (DE BOURMONT)
— من فئة الشوان (CHOUANS) المتمردة سابقا ، الذي انحاز الى العدو ليلة
معركة واترلو (WATERLOO) تبين الصبغة السياسية التي اكتسبتها الحملة .
فبعدما صدر الأمر في ١١ أغسطس ١٨٣٠ بالزام الجنود حمل الشارة المستديرة
المثلثة الالوان بعد ثورة جويلية التي حصل العلم بنتائجها يوم العاشر ، أصدر
المجلس الحربي لجيش افريقيا الامر بمبايعة الدوك دوبردو (DUE DE BORDEAUX)
كمملك (تلبية لرغبات شارل العاشر) باسم هانري الخامس (HENRI V) وبإنفاد
وفد لوصي المملكة . وفي انتظار جوابه الرسمي يبقى علم الحملة أي العلم الابيض
علم الغزو الرسمي (١٠)

حتى أن ديسبري (DESPREZ) الذي كان يميل الى طمس تلك الذكريات
اعترف نفسه بأن العلم المثلث الالوان لم يرفع الا يوم ١٧ أغسطس (١١)

كان جيش افريقيا جيش انقلابات دولية . لا محالة . وكانت مهمته أن ينقلب
على الشعب الفرنسي بعد أن احتل الجزائر لصالح الاستعماريين المارسييليين : ان
ديسبري (DESPREZ) وكاتروبارب (QUATREBARBES) اللذين عانا من
جملة الضباط قد اعترفا ضمنا بذلك مع العلم بأن أكبر عائق للعملية هو معارضة

(٩) دارسي (DARCY) مائة سنة من المنافسة الاستعمارية . ذكره فالي .

(١٠) كاتروبارب (QUATREBARBE) سبقت الإشارة اليه .

(١١) يوميات ضابط جيش افريقيا . من : ٢٧٢ - ٢٧٥ .

أمير البحر دوبيري (DUPERRE) قائد الاسطول وقتئذ . وكان برمون قد استعد للحملة : لما ترامت اليه أوائل أخبار ثورة جويلية (في رابع أغسطس) أعطى أمرا للامير دوبيري بأن يرسل فورا طائفتين من السفن ويحمل الكتائب التي أنزلت بوهراة وعناية على متنها . ففي حالة الشك والحنق واللوعة التي خيمت عليهم أول الوقت لم يستسلم لنقض عهده .

علق كاترو بارب على ذلك قائلا : ((لم يستسلم أمام شعب باريس)) . وأضاف قائلا في شيء من الامتناع : ((لكن القوات البحرية امتنعت من المشاركة في هذا التدخل وسعت في إقامة العراقل الكبيرة دون عودة الجيش)) . أما دوبيري (DUPERRE) فقد اعترف :

((بأن المراكب كانت غير كافية ، وعلى فرض إيجادها كانت إرادة أمير البحر حاجزا مانعا لا سبيل إلى اجتيازه)) :

((فبتغطية)) نهب بيت مال الجزائر في القصة استطاع دوبرمون - حسب ما يقال - أن يستميل الجيش : أن أكثرية قداما الضباط اجتهدوا حقا في مذاكرتهم في أن يدروا عن أنفسهم التهم التي ألحقهم بها ، قبل اندلاع ثورة جويلية ، صحف المعارضة الحرة . ويقصد تطيبب الخواطر وأرجاع الهدوء ، استطاعت لجنة التحقيق التي بعثتها حكومة لويس - فيليب (LOUIS PHILIPPE) الذي كان يهتم بأسكات حزب الجمهوريين ويتجشمه مسؤولية الاحتلال ، استطاعت أن تبرئ ذمة الناظر العام لجيش الاحتلال . بيد أن ديسميري (DESPREZ) رأى من الواجب أن يعترف :

((بأن الداي حسين طلب استرداد صندوق يحتوى ٣٠.٠٠٠ نقد ذهبي بقي في قصره ، وأن الاغا قد أقر أن صندوقا له يحتوى ٧.٠٠٠ نقد ذهبي بقي في القصة)) (١٢) .

نعم انه اتهم بعض اليهود بانتهاز فرصة الفوضى لاشباع حرصهم المفرط على المال ، لكنه لا يستطيع أن يخفي أن الامتعة التي تركت في الصناديق ذهبت فريسة بين أيدي العساكر . لكن بارتيا (BARTILLAT) كان أقرب للصواب : فبعد أن ألقى مسؤولية النهب على عواتق الداي والانكليز واليهود اعترف - لطمانة

(١٢) كاترو بارب - سبق ذكره .

ضميره - بأن قدر المال المنهوب كان يبلغ ثلاثين مليون قرش ذهبي (١٣) كما اعترف قائلًا :

((ان انتقص بثلثيه وبجميع الحجرات النفيسة فذلك لانه كان من السهل ان ينهب مثل هذه الاشياء)) .

ان تهديد ذلك الجند الذي كان يؤيد الوضع الراهن الذي يسمح له بأن يستغني بالنهب الى حد صار معه عدد كبير من الضباط يقدمون استقالتهم بعد مبايعة مملكة جويلية ، هو الذي جعل المعارضة الحرة والمعارضة الشرعية يتخوفان من غزو الجزائر . والامر الذي يلقي ضوءا على تلك الحال هو كون أحد موعدي الحملة المخلصين استشاط غيضا لما بلغه :

((ان الصحف الفرنسية تقول - وكل فرنسا تعتقد - ان السبب الحقيقي في اعلان الحرب ضد الداي كان في اعداد الجيش الفرنسي لمحاربة الباريسيين)) .

المعارضة ضد الاستعماريين

ان من الخطأ ان يظن - كما جرت به العادة - ان المعارضة البرلمانية التي تتمثل في بعض فرق البرجوازية المسامحة الموعودة لتحرير المبادلات لم تعترض الحملة الا بانتهازية سياسية أمام الملكية الشرعية . وكان حقد تلك المعارضة على حرب الجزائر بطبيعته حجة للنزاع بين اليسار البرلماني والوزير بولنيك (POLIGNAC) حجة كافية استخدمها هذا الاخير في طلب الاعتمادات المالية التي كانت تصرف للحصار سنويا من المجلسين دون أن يعلمهما بمشروع الحملة قبل حلها يوم ١٩ ماي ١٨٣٠ . كان بولنيك يعرف جيدا المصير منذ احتجاج بنيون (BIGNON) ممثل ولاية اللور (L'HEURE) في جلسة ١٨٢٩ حيث قال :

((يكفيننا ما رأينا لفهم أن أسباب المقاطعة لا تستحق بذل عشر التضحيات التي فرضت علينا)) .

(١٣) ٣٠ مليون هي : ٣٠ مليار في عام ١٩٥٥ .

كما أن مقرر اللجنة المكلفة بدراسة الاعتمادات المطلوبة من أجل النزاع قد صرح : ((كان من الممكن أن نسوى النزاع دون أن تمس كرامة فرنسا بسوء)) (١٤) .

كان موقف الدستوريين خاضعا لاعتناقيهم تعاليم الاقتصاد الحر التي وضعها ج.ب. ساي (J.B. SAY) الملائمة لفوائد بعض فرق البرجوازية الذين هددوا بمنافسة المحصولات الصادرة من المستعمرات وبصفة خاصة في منطقة الشمال الغربي من فرنسا الذين كان نشاطهم - في زمان كانت فيه المواصلات بطيئة - متجها الى نواحي أخرى من التجارة، ودعتهم الحاجة لاستمالة الشعب الى المدافعة عن حقوق الطبقات العاملة والى المدافعة عن الوضع البرلماني والمصلحة الوطنية وبالتالي الى التنديد بحرب غير عادلة.

كان لابردي (A. LABORDE) وقتئذ الناطق بلسان المعارضة اليسارية الأكثر وعيا، فحاول بعد حل المجلسين أن ينشط حركة الرأي العام بخطابه الى الملك والى المجلسين. فأصاب الاستعماريون الفرصة لمهاجمته واتهامه (بالانتهازية السياسية)) والحق أن ميوله الى الانتهازية لم يحصل الا بعد قلب موقفه، بعد نجاح حزبه وتمكنه من زمام الحكم ومن الاستفادة من الغزو. فبعد أن أثبت الحقيقة التاريخية التي أحقتها الدعاية الرسمية ذكر أن :

((الوثام وحسن الجوار بين فرنسا والجزائر لم يعكر طيلة مدة مائة وثمان وثلاثين سنة)) وبين طيب نية الداي وندد بتعمد الحكومة الفرنسية وبإدعائها التوسعية الباطلة.

وفي الأخير عارض الحملة لأسباب ترجع الى مصلحة الوطن، فقال :

((أنرضى بأن البرلمان يتخلى عن حقه في مراقبة استعمال مائة مليون ؟ ... ان الحرب التي من شأنها أن تكون نتيجة أسباب قاهرة أصبحت منجما يستغله الطموح والحرص المفرط على المال)) .

ثم أنكر الصفقات التي تمت مع الذين يزودون الحرب بالعتاد قائلا :

((لابد من اجراء تحقيق على كل هذه القضية من بدايتها الى آخر الصفقات التي تمت بدون اعتماد مالي مفتوح وبدون علم البرلمان ... تحقيق

(١٤) الوثائق البرلمانية ج ٦١ ، ١٠ - جويلية ١٨٢٩ - ذكره فالي .

يطالب به جمهور من العمال أكثر من نصفهم لا يأكلون في فرنسا إلا خبزا
أسود يشترونه بثمانية عشرة ساعة من العمل والذين سوف يرون أموالا باهضة
تذهب سدى تحت أعينهم دون أن يفهموا لها سببا ولا قصدا عما يطالب به
آلاف من العائلات التي تنزع منها أبناؤها الذين ربما تختطفهم رياح
افريقيا بلا رجوع، انه تحقيق لازم ولا سيما نظرا لنظام دستورنا
(الحالي) (١٥)٠

وفي الختام ندد بظلم العملية وبعدم فائدتها ومخالفتها للشرع فقال:
((وأخيرا، هل هي حرب عادلة؟ كلا؟ لا أخاف أن أقول لا . ان كانت
هناك لجنة فحص سياسية للخصت القضية قائلة: ((طالب الداي بحقه
فسرق، واحتج فشم واغتاط فقتل)) . هل في هذه الحرب فائدة؟ هل لفرنسا
فائدة لامتلاك الجزائر دون أن تستطيع استبقاءها في يدها؟ هل تستحق
هذه الحملة بذل الرجال والأموال التي تصرف من أجلها؟ من يعتقد ذلك؟
وأخيرا، لما كانت هذه الحرب غير عادلة ولا صالحة هل هي شرعية؟ ليست
من ذلك في شيء ان كانت مجاوزة ميزانية مائة مليون وجمع جيش
أمرأ ممكنا مع وجود البرلمان وحتى مع عدم وجوده فلا يبقى معنى لحكومة
نيابية)) (١٦)٠

وباعتبار أن (دولابرد) قد حرض بعد تعيينه ممثلا للبرجوازية الحاكمة، على
الحفاظ بالجزائر حتى تصبح العملية مفيدة، لطبقته فهذا أمر طبيعي، فالمهم أنه
بين بكل وضوح ظلم الغزو وعدم شرعيته كما بين عدم صلاحيته من الناحية الوطنية.
يحسن أن نلاحظ أنه لما عارض كانت معارضته باسم الطبقة العاملة وأنه أنكر الغزو
في ندائه لتلك الطبقة. ان المعارضة الحرة المنصوص عليها في فحوى صعود ثورة
جويلية كانت من أصول التقاليد الوطنية التي تبناها اليسار الفرنسي المعارض
للاستعمار . فهذه الصفة كانت المعارضة بعيدة من أن تكون مظاهرة ((سوء التفاهم))
فيما يخص دور الاستعمار - ان واصلت حكومة جويلية الملكية - بعد تمكن البرجوازية
الحريصة على نيل حوائجها من تسيير الثورة - السياسية الجزائرية التي كانت
حاربتها قبل في حكم شارل العاشر، فان المعارضة الجمهورية نددت من دورها

(١٥) لابرد: الى الملك والى البرلمان فيما يخص الاسباب الحقيقية لقطع
العلائق مع الجزائر.

(١٦) لابرد . نفس المرجع .

أجل النزاع قد
(سوء) (١٤)٠

بحر التي وضعها
الذين هددوا
الشمال الغربي
طيفة - متجها
الى المدافعة
الوطنية

اليسارية الاكثر
طالبه الى الملك
(بالانتهازية
وقفه، بعد نجاح
نيت الحقيقة

مدة مائة وثمان
سنة وبادعائها

مائة مليون؟ . . .
صبحت منجما

آخر الصفقات
.... تحقيق

((بالحرب الظالمة غير الصالحة وغير الشرعية)) . ان تلك التقاليد القديمة التي تقرب فوائد فرنسا الوطنية من آمال الشعب الجزائري في الاستقلال تستحق ان تذكر اليوم لمن نسوها .

تنصيب السلطة الاستعمارية الفرنسية

كان احتلال الجزائر العاصمة يوم ٤ جويلية ١٨٣٠ والاحاطة بالحكم التركي الهدفين المصرح بهما من الحملة الفرنسية . وكان تحقيقهما في مدة ثلاثة أسابيع بعد النزول في سيدى فرج . ان الحملة الافريقية التي وصفت للسلطات ولاسيما الانكليترا كمجرد حملة عقوبية لم ينو امتدادها أبعد من ذلك ، لكن حكومة جويلية الملكية ظهر لها ان تنتهز سقوط الادارة البايلكية لتحل محلها ولاستخدام أنقاضها في مصلحتها ، فانسقت هكذا الى نقض العهد التي أبرمتها مع الداي حسين .

لقد تبين فعلا أن شكل ذلك الحكم غير المباشر لم يكن لصالح مؤيديه لانه لم يكن مرضيا عنه من جهة ولانه كان يكلف نفقة باهضة من الرجال والاموال دون أن يجز الفوائد التي كانت تنتظر منه ، من جهة أخرى . فكان من الواجب على الذين كانوا يرجون توسيع الاستعمار أن يلجؤوا الى سياسة الابادة الكفيلة وحدها بجعل حد للصمود والى قهر المعارضة الجديدة ضد الاستعمار الذى أثارته مخاوف الرأي العام الفرنسي .

غزو الجزائر

كثيرا ما كانت تعرض الحملة كجولة عسكرية . لاشيء أبعد من ذلك من الصواب رغم قصر المدة بين نزول الفرنسيين (١٤ جوان ١٨٣٠) وبين استسلام الداي (٥ جويلية ١٨٣٠) الذى يحمل على التوهم : ان الجينرال برمون نفسه كان يقدر في تقريره لاول سبتمبر عدد الموتى بـ : ١٢٠٠ معترفا بأن جيش الحملة الذى كان يتألف ابتداء من ٣٥.٠٠٠ مقاتل صار عدده ٢٨.٩٧٥ . فهكذا كلفت الحملة - مع حصر مدتها - خسارة ٦٠٠٠ رجل بين القتلى والجرحى والمرضى ، أى خمس عدد الرجال الذين أنزلوا . هذا وان تقارير ٢٢ جوان و ٨ جويلية الرسمية ، رغم

أنها مائلة إلى انتقام مبلغ الخسارات قد عدت ٥٧ قتيلًا و ٤٧٣ جريح في معركة اسطاو علي وحدها ، فكان معدل القتلى وحدهم عشرين رجلا يوميا . (١٧)

بيد أن هذه الحملة قد حققت الاهداف الرسمية التي كانت ترجى منها كما هو مبين في جدول أعمال اليوم الذي حرره الجنرال برمون في تاريخ ٦ جويلية . لكن الاتفاق الذي وقع عليه الداي في اليوم السابق كان مقصورا على تسليم الجزائر (العاصمة) حصونها وقصبتها فحسب ولا يتعدى إلى نقل السلطة إلى الدولة الفرنسية وهو نقل يستوجب قانونيا امضاء الباب العالي .

ان اتفاق ٥ جوان - حتى فيما يخص احتلال الجزائر - قد نص على بعض الضمانات : ان قائد الجيش العام ، دو برمون (DE BOURMONT) يضمن لكل جنود الداي مثل المنافع والحماية التي ضمنها للمدنيين . القيام بشعائر الدين الاسلامي يكون حرا . كما أن حيرة السكان مع اختلاف طبقاتهم ، ودينهم وأملاتهم وتجارتهم وصناعاتهم لا يلحقها ضرر . (١٨)

لم يمتض أي اتفاق فيما يخص مستقبل سياسة الجزائر ولا سيما فيما يخص نقل سلطة الديوان أو الداي إلى أي سلطة شرعية . كما انه لم يقع قبل ١٨٣٤ اعلان لاي موقف سياسي تتخذه الحكومة الفرنسية ولا لاي عهد ولا لاي اعتراف دبلوماسي مطلوب رسميا . ان احتلال بلد بالقوة العسكرية لا يمحو شخصية الدولة حسب قوانين الدولة . والحال أن الوطن الجزائري باستثناء بعض الاراضي المتفرقة لم يحتل ، وكان التخوف من معارضة بريطانيا يمنع الحكومة الفرنسية من اعلان نواياها الحقيقية .

اذا لم تبدل حكومة جويلية شيئا من نظام الجزائر الشرعي بصفة رسمية ، فكأنها كان على سبيل الاضمان تعترف بالسلطات الراهنة أي بالسلطات التركية : لما أعلن باي (تترى) استسلامه يوم ٦ جويلية ١٨٣٠ أقرت له سلطته ، وفي ١٥ جويلية عرض دو برمون على الباب العالي في تقرير رسمي هذا الاقتراح . يبقى له ملك عمالة وهران () تمتلك فرنسا عمالة قسنطينة والجزائر والاراضي المجاورة

(١٧) تقرير الجنرال برمون (Gr BOURMONT) يوم ١ سبتمبر و ٢٢ جوان

و ٨ جويلية ١٨٣٠ .

(١٨) نص اتفاق ٥ جويلية ١٨٣٠ .

لها)) (١٩) وفي ٢٢ جويلية ظهر لنفس الجنرال برمون - على عكس ذلك - أن يثبت في وهران الباي حسن الذي عرض عليه ((أن يدفع له نفس الخراج الذي كان يدفعه لداي الجزائر بشرط الاعتراف بسلطته)) (٢٠) كذلك لم ينو ابتداء أمام صمود أحمد باي في قسنطينة الا استبدال سلطته بسلطة اسلامية، سلطة باي تونس مع ارضائه بمنحه بعض الاراضي على ساحل القطر. ان موقف الحكم الملكي الجديد (RESTAURATION) وحكم مملكة جويلية بعد، ان كان يفسر نيتهما في الاشراف الفعال على القطر الجزائري، فانه يتمثل في البحث عن الوسيلة التي تبلغ ذلك الهدف باقرار سلطة اسلامية سواء كانت جزائرية أو تونسية أو تركية، اعترافا يتيح لفرنسا أن تستغل البلاد بدون أن يكلفها ذلك مصاريف كثيرة . وعلى أية حال لم تعترم فرنسا العمل على امتلاك مباشر بتنصيب سلطة دولة غير الدولة الجزائرية، والدليل على ذلك أن معاهدة ديسميشال (DESMICHEL) خمس سنين بعدئذ ومعاهدة التافنة، سبع سنين بعد ذلك لا يرميان سوى الى الاعتراف بالامير كسلطة اسلامية .

حاول قادة جيش الاحتلال الفرنسي في البداية الاعتماد، بطبيعة الحال ، على رجال الارستقراطية التركية وعلى رجال المخزن الاقطاعيين مثل ملاك أراضي الدوير والزملة في وهران . وبطبيعة الحال قد رضي أولئك الاقطاعيون بذلك أن رأوا فيه وسيلة لتوطيد سلطتهم التي انهزت بسقوط الجزائر. لكن المساندة التي قدموها وتزايد تعسف حكمهم وظلمه - لا بتفاقم استبدادهم فحسب، لكن بجعله في مصالح السلطة المحتلة الكافرة ، وضعف النفوذ الذي حصلوا عليه لم يسمح لهم أن يكونوا وسطاء بين السلطة المحتلة وبين الاهالي وبالتالي لم يسمح لهم استبقاء ثقة الذين لا تفهرهم الا القوة وحدها . لم تصلح مساندتهم الا لزيادة تبغيظ السلطة الفرنسية ولحمل قوة استعمارية راغبة في استغلال ممتلكاتها على نقض العهود التي كانت فرضتها والتي تقيدتها وعلى البحث عن وسائل رقابة أكثر مباشرة بتوسيع تدريجي للعمليات العسكرية وفي جميع أنحاء القطر الجزائري رغم العهود التي التزمت بها .

(١٩) الجنرال دوبرمون : تقرير ١٥ جويلية ١٨٣٠ .

(٢٠) نفس المرجع : تقرير ٢٢ جويلية ١٨٣٠ .

العزم على الاستغلال الاستعماري

سبب لنقض العهد

لم تحترم مملكة جويلية فعلا أى ضمان وعدت به وأى هدف من الاهداف الرسمية للحرب وأى سلطة كانت اعترفت بها . وباعتبارها غزو الجزائر ((كوصية باهضة الثمن أوصت بها الحكومة الجديدة ، انسأقت لاستغلال تلك الوصية الى هضم الحقوق التي اعترفت بها بلا فتور ، والى النزاع في العهد ونقضها بمجرد ابرامها وهكذا الى خلق أسباب جديدة للحرب بالتعدييات والهجومات والتخريب بلا فتور . فهكذا عانت الجزائر شدة حرب متواصلة مدة ٢٧ سنة تركتها في فقر منكر عميق . وشيئا فشيئا هيات تلك الحروب شروط شكل جديد للاتحاد وهو عبارة عن آمال تكتسي صبغة وطنية غير منازع . آمال ثبتت عبر الحروب ، ثم في نواحي معينة لكن شعلتها لم تنطفىء الى عام ١٨٧١ .

بعد احتلال الجزائر بقليل نرى أنفس الذين كانوا معارضين للحملة من أجل ما كانت تكلفه من أموال أصبحوا — لما تقلدوا زمام الحكم — يفكرون في استغلال تلك المصارف . كذلك كان موقف الكسندر دولايرد (ALEXANDRE DE LA BORDE) الذى كان يرفض امتلاك الجزائر ((من دون قدرة على حفاظها)) وكذلك كانت نية ملكية برجوازية أيام كانت نواياها المسالمة التي أقرها لها المؤرخون عبر تردداتها .

منذ ١٢ نوفمبر ١٨٣٠ أكد الماريشال جيرارد (GERARD) بعد تسلّم أوامر الملك أنه أعلم جينرال جيش افريقيا كلوزيل (CLAUZEL) أن ((الحكومة الفرنسية عزمّت على الاحتفاظ بالجزائر لفتح أراض واسعة للفائض من سكانها ولتسويق انتاج مصانعنا)) (٢١) .

والحال أن كلوزيل الذى كان له فوائد في استغلال سهل متيجة أيد الحكومة في نواياها وأطمعها بوعد كاذب .

(٢١) ورد في كتاب دوبوا وتيرى (DUBOIS ET TERRIER) : مائة عام من

التوسع الاستعماري ، ص : ٢٩٤ .

انه كامل لاحتلال مدينة الجزائر وبعض المراكز على شاطئ البلاد بجيش لايزيد عدده على عشرة آلاف جندي وبأموال قليلة بقصد تأسيس مستعمرة مهمة في تراب الجزائر . (٢٢)

وفي عام ١٨٣٣ بعد أن ألزمت الانهزامات المذكورة أمام المدية الماريشال سلت (SOULT) وزير الحرب وقتئذ ، أن يقترح على الملك في ٧ جويلية للرد على المعارضة للاستعمال ((قد تمت ووجدت حلها رغم سكوت الحكومة)) . (٢٣)

لم تكن ارادة التوسع وبالتالي نقض المعاهدات في هذا المضمار سوى عبارات عن آمال أوساط ذوي الاغراض المادية الفرنسيين وغير الفرنسيين . ان كلوزيل هو الذي أطمع في استخراج ((مبلغ مائتي مليون من البضائع الصادرة من المستعمرة)) لسنة ١٨٤٠ وأكد - لتبرير الاستعماريين من الخزي - قائلا :

((ان انكليترا راضية بأن تستعمر الجزائر ذلك لان الجزائر تستقبل اليوم من المراكب في مدة ستة أشهر ، أكثر مما كانت تستقبله قديما في مدة ثلاثة أعوام . ويمكنني أن اضيف في هذا الموضوع أن العمل الانكليزي جاءني في مركز قيادتي العامة بالجزائر ليقول لي بأن له توصيات خاصة من حكومته بأن لا يعارض في أي شيء أعمال الجنرال الفرنسي في سبيل الاستعمار)) .

ان نفس الماريشال جعل من نفسه سمسارا للرأسماليين المستفيدين من المضاربات المالية ، ولاسيما التي كانت تقوم بها . حسب ما صرح به في خطبته يوم ١٣ جوان ١٨٣٣ - شركتان باريبيتان كان يبلغ رأس مالهما مليونين وثلاثة ملايين (هي ٤٠٠ و ٦٠٠ مليون فرنك في عام ١٩٥٥) وشركتان مارسيليتان مبلغ رأس مالهما خمسة أو ستة ملايين (أكثر من مليار فرنك في عام ١٩٥٥) وحتى ديار انكليترا . (٢٤)

ان النائب المارسييلي رينارد (RINARD) كان قد سعى في ٢١ مارس ١٨٣٢ في اثبات فوائد شركة ((على وشك التكوين لبناء بواخر تزيد الملاحة بين

(٢٢) كلوزيل . ملاحظات ١٨٣١ ، ذكره فالي (VALLEE) .

(٢٣) تقارير اللجنة المعينة من طرف الملك في ٧ جويلية ١٨٣٣ ، ص : ١٣ .

(٢٤) كلوزيل . خطبة في مجلس النواب ٢٠ مارس ١٨٣٢ .

الجزائر ومرسيلية أكثر أمنا وسرعة)) ، كما أن مجهزي المراكب والمستوردين والمصدرين المارسلين قد أسسوا ((غرفة تجارية في الجزائر)) وهمية بقض رفع احتجاج في ٢١ أبريل ١٨٣٣ ضد ((ترك الاستعمار)) المزعوم ، ولم تكن الفوائد المعنية بالأمر الا فوائد .

((فئة المضاربين الذين انقضوا على الجزائر لشراء عقارات المدينة أولا ثم أراضيها بثمن بخس لبيعها بسرعة في أقرب وقت ، والحال أن الاهالي كانوا لايؤمنون ببقائنا في الوطن ووطنوا منهم أننا سوف نطرد منه عن قريب ولهذا أخذوا يبيعون أملاكهم)) (٢٥)

بمقتضى عهود ضمنية تحملتها الحكومة نحو الفلاحين المعمرين وأرباب الصنائع والرأسماليين الذين سمحت لهم بالاقامة في الوطن . (٢٦) أي نحو المضاربين صادقت اللجنة الافريقية عام ١٨٣٣ بسبعة أصوات ضد صوت واحد على استبقاء الجزائر واقرحت ((توسيع الاستعمار تحت حماية الجيش لكسب ثمرة الجهود الجسيمة التي بذلتها . واعترفت فعلا بأن الفلاحة لا تنجح ولا تزدهر الا في ظل حماية الجيش)) (٢٧) ، ان الحكومة الفرنسية الى حد الان كانت بترخيصها لعمليات المضاربين وبالتزامها بصفة ضمنية قد تعمدت اختراق العهود التي أعطتها السلطة الجزائرية المرة بعد الاخرى . ففي سنة ١٨٣٧ أي في نفس السنة التي أمضت الحكومة الفرنسية مع الامير عبد القادر عهد التافنة بعد عهد ديميشيل (DESMICHEL) كان عرض دواعي منح الاعتمادات للجزائر أمام البرلمان سنة ١٨٣٨ قد قدم اقتراحا ((لمطاردة ولا بادة الاهالي)) من هذا نفهم أن المفاوضات التي أجرتها حكومة جويلية لا تمثل لديها الا ذرائع تتوصل بها لفتح باب الاعتداءات .

(٢٥) لارشبي (LARCHET) : مختصر الشرع الجزائري . باريس ١٩١١ .

ج ٢ - ص : ٣١ .

(٢٦) محضر تقارير اللجنة المعنية من طرف الملك ، ٧ جويلية ١٨٣٣ .

(٢٧) حسب قول دسجوبير (DESJOBERT) : الجزائر في ١٨٣٨ - باريس

١٨٣٨ - ص : ٥٢ .

طوى البلاد بجيش
من مستعمرة مهمة في

ية المارشال سلت
جويلية للرد على
(٢٣) .

ضمار سوى عبارات
سين . ان كلوزيل
رة من المستعمرة))

الجزائر تستقبل
له قديما في مدة
العمل الانكليزي
نوصيات خاصة من
سي في سبيل

من المضاربين
ته يوم ١٣ جوان
لايين (هي ٤٠٠
من مالهما خمسة
انكليترا . (٢٤)

في ٢١ مارس
يد الملاحة بين

الفرنسيون ومساعدوهم مشتركون في فضائع السنين الاولى من الاحتلال

بعد اختراق معاهدة استسلام الجزائر فعلا منذ ١٨٣٠ وبعد سلب ٥١٧٠٠٠٠٠ فرنك ذهبي من بيت مال الجزائر طرد دو برمون بلا شرط ولا استثناء العزاب المنخرطين في الاوجاق وكان عددهم ١٣٠٠ مقاتل وكانت العادة قد نصت على استيقاظهم وحمايتهم . وأكثر من ذلك ، منذ ٣٠ جويلية ، أى شهر بعد ذلك طرد الجنود المتزوجون من دورهم مع عائلاتهم الجزائرية وكان عددهم يبلغ ١٥٠٠ مقاتل . بزعم تفادى ثورة . وفي الحقيقة كان ذلك لارضاء اليهود والسكان الحضريين الذين كانوا ممثلين في المجلس البلدى للتوغل في احتلال البلاد . وفي ٣١ جويلية صدر الحكم باعدام ((متأمريين)) بعد شبه محاكمة . وفي ٢ أغسطس قرر تنظيم محاكم استثنائية تحكم بلا استئناف . هكذا كان انجاز الوعد والمحافظة على ((حرية السكان مع اختلاف طبقاتهم)) ؟

لم تحظ الاموال ولا الدين باحترام أكثر من ذلك . فمنذ ٨ سبتمبر ١٨٣٠ اتخذ برمون قرارا يرمي الى تثقيف أملاك اترك الجزائر المطرودين والاملاك المحبسة على مكة والمدينة ، والاملاك المحبسة على لوازم اقامة شعائر الدين وتعليم القرآن الكريم وذلك بادراجها ظلما في الاملاك العمومية أملاك لايسوغ سقوطها في أيدي الكفار بدون اعتداء . وفي سنة ١٨٣٢ لم يتردد سافري (SAVARY) صاحب شرطة نابليون سابقا ودوك دور فيجو (DUC DEROVIGO) في الاعتداء على جامع كتشاوى لتحويله كاتدرائية الجزائر وفي اهانة المسلمين وخسفهم . هكذا نرى كيف كان الدين والاموال ((لا تهتك)) في تلك المدة وفيما بعدها . فمن ذلك العهد لا يفهم الاهالي من كل توغلات جيش الاحتلال في البلاد سوى التهديد بنزع الملكية وهتك مبادئ الاسلام وتعاليمه .

لم يحظ الاتفاق الذي أمضى مع حسن باي وهران باحترام أكثر من معاهدة ٥ جويلية : لقد أثار ذلك الاتفاق في البداية تمرد سكان وهران وسكان عمالتها ضد الباي . فأخلى البلدة من سكانها باستثناء اليهود والجنود القائمين بحراستها : ان ضعف نفوذ الباي حمل لويس دو برمون على ابقاء معسكر في المرسى الكبير وفي أحصنة وهران رغم شروط المعاهدات السابقة بقصد الاحتياط وبقصد حفاظ نفوذ

الباي ومراقبته . لكن تلك المعاهدات لم تدم الا مادامت في صالح المحتلين : فلما ظهر أن الباي لم يبق في عين رعيته الا موضع حنقهم وكرههم لاتهامه بالتعسف الذي قام به الفرنسيون ، أمر كلوزيل بنفيه الى مصر (مارس ١٩٣١) وباستبداله بمقتضى عهد ١٨ ديسمبر ١٨٣٠ الذي أمضاه مع باي تونس بأغا أحمد باي ممثل هذا الاخير . قال الجنرال بواي (BOYER) قائد فرقة وهران معرضا بذلك الموظف السخيف (FANTOCHE) : ((لم تعرف مدينة وهران قط حكما أسوأ من ذلك)) .

لم يتم تطبيق معاهدة كلوزيل التي لم تحصل المصادقة عليها قط الا بعد مدة ثمانية أشهر لامكان الجنود الفرنسيين من النزول بوهران ومستغانم كما أنه لم تقع المصادقة على المعاهدة التي تمنح لممثل الدولة التونسية ولاية قسنطينة ولم يحصل شروع في التطبيق لان الصمود القومي تحت قيادة أحمد باي لم يسمح باحتلال عناية الا مدة قليلة .

فهكذا لم يقصد من وراء تلك المعاهدات التي أمضيت الا فتح الطريق للتوغل العسكري في البلاد ومن ورائه توغل المعمرين ((فمنذ ٣ أغسطس ١٨٣٠ استبشر دوبرمون بإمكان زرع بذور الخلاف بين شعوب داخل البلاد)) واكد في ٢٣ أغسطس قائلا :

((ان الجواسيس المبتوشين في داخل البلاد سوف يساعدون شيئا فشيئا على انفجار التفرقة بينهم)) . (٢٨)

تلك هي ((الحضارة)) التي أرادوا أن يقدموها الى ((البربر الوحشيين وتلك هي نية الجنرال في احترام كلمته)) . ان مثل تلك الاماني لا يكون حليفها الا الخيبة .

ان محاولات التوغل العسكري في البلاد لم تفتقر اذ كانت تتحين فرص اسفاضات فئات من سكان الوطن من ذوى الاغراض . بقوة الجيش ضد الاهالي الذين كانوا يستغلونهم بشكل او بآخر . فمنذ ٢٣ جويلية بادعاء الحماية التي طلبها جزائريون من الموكلين بتموين الجزائر ، حاول الجيش احتلال البليدة لكن هذه

(٢٨) دوبرمون : تقرير الى وزارة الحرب (٣ أغسطس و ٢٣ أغسطس ١٨٣٠) .

المحاولة فشلت أمام صمود حاد . وفي نفس الوقت قام القسطنطيون الذين بقوا بجانب أحمد باى ضد الغزاة وخلصوا عنابة من الاحتلال الذى كان يرجوه التجار الذين بقوا في المدينة لاستئناف علاقاتهم التجارية القديمة مع مارسيلية . كما أن بجاية صمدت أمام المحتلين ومنعتهم من النزول على شاطئ خليجها . ولما أرغم باى تيتري من طرف رعيته على استئناف المقاومة وجدت القيادة الفرنسية في ذلك فرصة سانحة لعزله رغم العهود التي أبرمت معه ولإرسال جيش الى المدينة . لكن اشتداد المقاومة ألجأت فرنسا الى تعزيزه بخمسة آلاف جندي لانقاذه .

ان مثل هذه الحملات كان من شأنها أن تحمل معها التدمير والتخريب . نرى روزي (ROSET) يتحدث عن باب الواد ((كأنه يتحدث عن ضاحية قد خربنا بعضها)) (٢٩) منذ سنة ١٨٣١ ومثله هي باب عزون كما أن قنوات المياه في العاصمة ونواحيها قد خربت وخرقت ((لتشريب الخيل)) حسب ما جاء في مذكرات جميع الاخباريين . وأشار روزي أن جنودنا في وهران خربوا أكثر الديار والمنازل الجميلة ((ليستعملوا خشب سقوفها للطهي)) وذكر أن قبائل نواحي البليدة قد نهبوا مثل القبائل التي نهبها الجنرال برتوزين (BERTHEZENE) أثناء حملتنا شهر ماي ١٨٣١ وأن جنودنا المحميين في سهل المتيجة كسروا وأحرقوا شجر الزيتون في سفح فجج موزاية لتوسيع رحبتهم وأن المتيجة نفسها في ناحية بئر التوتة لم تزرع ((الا بعد انصراف جنودنا)) . وكان روزي نفسه يتصور مستقبل الاستعمار في أخصب أراضي المتيجة على هذا النمط : ((سوف تلزمنا الحاجة الى اباداة جميع البربر الساكنين في جبال بني مناد وشوة الخ ...))

لم يكن ذلك افتراض ضابط فحسب بل كان هو الواقع . ففي عام ١٨٣٢ في عهد الوالي العام ، الجنرال دوروفيغو (DE ROVIGO) دارت رحى الحرب على قبيلة الاوفياء التي أطلق على أراضيها اسم منظم ملحمة سادس أبريل :

((هجمت سارية في الصباح الباكر على قبيلة الاوفياء وفاجأتهم وهم نائمون في خيامهم وذبحتهم دون أن يفكر أحد في الذود عن نفسه : كل ما كان حيا كان مصيره الموت دون ما تمييز بين الصغير والكبير والذكر والانثى . وبعد العودة من تلك الملحمة الفظيعة كان فرساننا حاملين رؤوسا في أعالي رماحهم ...))

(٢٩) روزي (ROZET) : قد سبق ذكره ، ص : ١٢٠ .

أخذت كل الانعام وبيعت الى قنصل الدانمرك . أما بقية الغنائم وهي جثث قتلى الملحمة المدرجة بالدماء فانها عرضت في سوق باب عزون . انه لمنظر هائل في أقصى درجات الشناعة : أساوير نساء لازالت عالقة بمعاصم مقطوعة وأقراط آذان متدلّية من قطع لحم . قسم محصول ذلك البيع بين الذباحين وفي ٨ أبريل كان اعلان خبر تلك الملحمة الوحشية واعلان ارتياح الجنرال ومسرته)) .

((كانت تلك الحملة المثال الاصلي لعمليات كررت مرارا فيما بعد : في سنة ١٨٣٣ حررت لجنة افريقيا المحصول الشامل ((من الامان الفرنسي)) جاء فيه : ((اذا وقفنا هنيهة على الكيفية التي عامل بها جيش الاحتلال الاهالي رايانا انها كانت مناقضة لا للعدالة وحدها بل حتى للعقل)) . ((لقد هتكنا شروط الاستسلام وكلمة الشرف واعتدينا على حقوق الاقوام الاكثر منها بساطة وطبيعة وبهذا أنكرنا جميع حقوق الاهالي وفوائدهم وهتكنا اعراضهم واعتدينا على كياناتهم . ثم بعد ذلك طلبنا الاستسلام الخالص الكامل من سكان لم يستسلموا قط لاحد)) .

لقد ألحقنا الاوقاف بالاملاك العمومية وضمناها اليها وثقفنا املاك جماعة من السكان كنا وعدناهم باحترام املاكهم . شرعنا في تطبيق سلطتنا بأعمال تعسفية ووضعنا ايدينا على الاملاك الخاصة بدون تعويض : زيادة على ذلك ، بلغ بنا الامر على اجبار الملاكين المسلمين بهذه الكيفية على اداء ثمن ديارهم وحتى على هدم جامع . كرنا ديارا من الاملاك العمومية لاشخاص وتقاضينا اثمان كرائها مسبقا وفي غد ذلك اليوم أمرنا بهدم تلك المباني بلا ارجاع الثمن وبلا تعويض . انتهكنا حرمة الجوامع والمساجد والمقابر واقتحمنا المساكن على سكانها واعتدينا على شرفهم . نعلم ان الحرب قد تفرض اعمالا ولوازم مستنكرة لا خيار فيها لكن كان من اللباقة أن نتخذ في انجازها وتطبيقها طريقة فيها شكل العدالة لاختفاء ما فيها من الفضاة ، حكمنا بالاعدام بمجرد تهمة وبلا محاكمة ، على أناس أبرياء دون أن نتحقق من جريمتهم ، وسلبنا أموال ورثتهم . نعم أن الحكومة ردت عليهم أموالهم لكنها لم تستطع رد الحياة لاب مقتول ظلما .

قتلنا أناسا حامليين أوراق الامان وجواز المرور ، وذبحنا لمجرد تهمة أقواما كاملة تبينت لنا بعد براءتهم . وقذفنا الى المحاكمة برجال مجلبين مكرمين من أهل الصلاح في عشيرتهم لانهم اظهروا الشجاعة في تعرضهم لوحشيتنا ليشفوا

في مواطنهم البؤساء . لقد وجد هناك حكام ليحكموا عليهم ورجال متحضرون
(مسطر تحته في النص الاصيل) لينفذوا فيهم الحكم .

رجعنا في السجون بأسياذ القبائل بأن تلك القبائل قد آوت الهاربين من
الجنديّة وزينا الخدعة باسم المفاوضة (مسطر تحته في النص الاصيل) ولقينا
المكايد الشنيعة بأعمال دبلوماسية . وخلاصة القول أننا جاوزنا في الاعمال
الوحشية ((البربر)) الذين جفنا لتمدينهم ومع ذلك نشكو أننا لم ننجح معهم . (٣٠)
أن أعضاء اللجنة الذين حزروا هذا الملخص مع أنهم قرروا أن الجزائر تحفظ
لفرنسا وأن تعمير البلاد يستمر ، لم يفعلوا ذلك الا للبحث عن أسباب اخفاق تلك
الاساليب .

عهد دسميشيل والتافنة ونقضها

كان ذلك المازق السياسي الناتج عن تلك الطريقة في احترام اتفاقات الامر
الوحيد الذي ألزم القادة العسكريين الفرنسيين أن يستأنفوا المفاوضات وأن يحاولوا
الاتصال بذوى النفوذ من ممثلي الشعب الجزائري لما تبين لهم أن استعمال القوة
وحده لا يكفي لبسط نفوذهم .

قد تعين لهم أن يتفاوضوا بالدرجة الاولى مع الامير عبد القادر اذ كان
أعظم سلطة يعتد بها لابرار اتفاقيات من شأنها أن تنقض مهما كان في نقضها
صلاح الاستعمار .

هكذا كان الامر في العهد الذي أمضاه الجنرال ديميشيل (DESMICHEL)
في وهران في ٦ يناير ١٨٣٤ . أن هذا العهد الذي يثبت الامر الواقع لا يعترف
لفرنسا سوى الحق في احتلال وهران ومستغانم دون أن يسمح للمسلمين المقيمين
فيها بالتنقل بغير اذن ولا بجواز البضائع الواردة من دولة الامير عبد القادر الذي
ثبتت سلطته بتبادل القناصل .

(٣٠) اللجنة المعنية من طرف الملك في ٧ جويلية ١٨٣٣ - تقارير محضر . باريس
١٨٣٤ - ص : ٣٣٣ .

كانت الشروط التي تقبلها الجينرال قائد فرقة وهران لتخفيف ثقل مصارف الحرب في ناحيتي الجزائر وقسنطينة لا تضمن للاستعمار استقرارا ولا توسعا ولذا لم يقروالي الجزائر العام فوارول (VOIROL) العهد وان كان قد تمت المصادقة عليه . بعد مواصلة عمليات القمع والارهاب ضد قبائل حجوط في غربي المتيجة في شهر جويلية ١٨٣٤ ظهر له أن يجعل حدا لنفوذ الامير عبد القادر في الشرق عند حدود بايلك وهران الشرقية أي عند نهر الشليف وفي نفس الوقت يسوى قضية أراضي بايلك تيتري دون أن يكون لها فيه أي حق ، بينما كان عبد القادر قادرا على اثبات حقه عليها في شهر أبريل ١٨٣٥ . وأكثر من ذلك ، لما امتنع عبد القادر من المشاركة في الجهاد الذي دعاه اليه الدرقاوي حاج موسى مراعاة لشروط العهد : فان الجينرال تريزال (TREZEL) الذي خلف دسميشيل في وهران نكث العهد مباشرة في شهر جوان من نفس السنة بامضاءه اتفاقا مع رؤساء الفئات المخزنية القديمة ، دوير وزمالة ((لحماية)) أراضيهم التي كانت تابعة لدولة عبد القادر لاغرائهم مع كراغلة تلمسان بالخروج على سلطانهم الشرعي . كان تعتمد نكث العهد ميثاقا بتزوير نصه الفرنسي في مقدمته حيث كان منصوبا عليه في النص العربي ((الدولتان اللتان دعيتا لتعيشا جنبا لجنب)) . فأبدلت الجملة في النص الفرنسي بعد ترجمتها بجملة ((لتعيشا تحت سلطة واحدة)) . كان من طبيعة ذلك العهد أن يفتح الطريق لتوغل جديد في داخل البلاد تحت قيادة كلوزيل مع نفس العنف ونفس عمليات القمع والارهاب ونهب المدن كتلمسان ومعسكر لكن بلا نتيجة أكثر مما حصل عليه في الماضي .

بعد الخيبات العسكرية ولاسيما الهزيمة التي لقيها الجيش الفرنسي أمام قسنطينة ويقصد تركيز القوى اللازمة لاخذ تلك المدينة واسقاط حكم أحمد باي عينت حكومة لويس - فيليب المارشال بيجو (MARECHAL BUGEAUD) منتدبا مفوضا للاتفاق مع عبد القادر على عهد جديد وقع امضاؤه قرب نهر التافنة في ٣٠ ماي ١٨٣٧ . لكن الحكومة الفرنسية لم تكن لتحترم عهد التافنة أكثر من احترامها للاتفاقات السابقة .

ان الشروط السرية التي تضمنها العهد والتي كشف الاستاذ امريت (EMERIT) وجودها لم تنفذ بالطبع ابدا . انما قبلها بيجو بشرط أن يدفع له مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ بوجو (١٨٠٠٠ فرنك ذهبي أي ٤٠ مليون فرنك في عام ١٩٥٥) أعددها ليستعين بها على تحسين سمعته كنائب في البرلمان . لقد اعترف بيجو نفسه بذلك أثناء محاكمة الجينرال بروصار (DE BROSSARD) ، الشاهد المضايق على عملياته

بال متحضرون

الهاربين من
صلي) ولقبنا
في الاعمال
معهم (٣٠)
جزائر تحفظ
ب اخفاق تلك

اتفاقات الامر
وأن يحاولوا
ستعمال القوة

قادر اذ كان
في نقضها

(DESMICI
قع لا يعترف
من المقيمين
لقادر الذي

فر . باريس

كانت الشروط التي تقبلها الجينرال قائد فرقة وهران لتخفيف ثقل مصارف الحرب في ناحيتي الجزائر وقسنطينة لا تضمن للاستعمار استقرارا ولا توسعا ولذا لم يقر والي الجزائر العام فوارول (VOIROL) العهد وان كان قد تمت المصادقة عليه . بعد مواصلة عمليات القمع والارهاب ضد قبائل حجوط في غربي المتيجة في شهر جويلية ١٨٣٤ ظهر له أن يجعل حدا لنفوذ الامير عبد القادر في الشرق عند حدود بايلك وهران الشرقية أى عند نهر الشليف وفي نفس الوقت يسوى قضية أراضي بايلك تيتري دون أن يكون لها فيه أى حق ، بينما كان عبد القادر قادرا على اثبات حقه عليها في شهر أبريل ١٨٣٥ . وأكثر من ذلك ، لما امتنع عبد القادر من المشاركة في الجهاد الذي دعاه اليه الدرقاوى حاج موسى مراعاة لشروط العهد : فان الجينرال تريزال (TREZEL) الذي خلف دسميشيل في وهران نكث العهد مباشرة في شهر جوان من نفس السنة بامضاء اتفاقا مع رؤساء الفئات المخزنية القديمة ، دوير وزمالة ((لحماية)) أراضيهم التي كانت تابعة لدولة عبد القادر لاغرائهم مع كراغلة تلمسان بالخروج على سلطانهم الشرعي . كان تعدد نكث العهد ميثا بتزوير نصه الفرنسي في مقدمته حيث كان منصوبا عليه في النص العربي ((الدولتان اللتان دعيتا لتعيشا جنبا لجنب)) . فابدلت الجملة في النص الفرنسي بعد ترجمتها بجملة ((لتعيشا تحت سلطة واحدة)) . كان من طبيعة ذلك العهد أن يفتح الطريق لتوغل جديد في داخل البلاد تحت قيادة كلوزيل مع نفس العنف ونفس عمليات القمع والارهاب ونهب المدن كتلمسان ومعسكر لكن بلا نتيجة أكثر مما حصل عليه في الماضي .

بعد الخييات العسكرية ولاسيما الهزيمة التي لقيها الجيش الفرنسي أمام قسنطينة وبقصد تركيز القوى اللازمة لاخذ تلك المدينة واسقاط حكم أحمد باي عينت حكومة لويس - فيليب المارشال بيجو (MARECHAL BUGEAUD) منتدبا مفوضا للاتفاق مع عبد القادر على عهد جديد وقع امضاه قرب نهر التافنة في ٣٠ ماي ١٨٣٧ . لكن الحكومة الفرنسية لم تكن لتحترم عهد التافنة أكثر من احترامها للاتفاقات السابقة .

ان الشروط السرية التي تضمنها العهد والتي كشف الاستاذ امريت (EMERIT) وجودها لم تنفذ بالطبع أبدا . انما قبلها بيجو بشرط أن يدفع له مبلغ ١٠٠ . ٠٠٠ بوجو (١٨٠٠٠ فرنك ذهبي أى ٤٠ مليون فرنك في عام ١٩٥٥) أعداها ليستعين بها على تحسين سمعته كناشب في البرلمان . لقد اعترف بيجو نفسه بذلك أثناء محاكمة الجينرال بروصار (DE BROSSARD) ، الشاهد المضايق على عملياته

جال متحضرون

الهاربين من
الاصلي) ولقينا
في الاعمال
معهم (٣٠)
لجزائر تحفظ
ب اخفاق تلك

اتفاقات الامر
وأن يحاولوا
استعمال القوة

للقادر اذ كان
ن في نقضها

(DESMICH
واقع لا يعترف
ممين المقيمين
القادر الذي

مضر . باريس

الخبثية. وكان ييجو قد رافعه الى المحكمة الحربية باتهامه أنه رخص للتاجر
الوهراني ابن دوران (BEN DURAN) في بيع المؤونة التي دفعها له عبد القادر
مجانا ، بثمن باهض الى وكالة الجنود وذلك بمقابل مالي :

((كان في نيتي ان أنفق ١٠٠.٠٠٠ فرنك لتعبيد الطرق القروية في عمالتي
وأن أوزع ٨٠.٠٠٠ فرنك علي الجنود الذين امتازوا في خدماتهم أكثر من
غيرهم)) .

ان الشروط التي تطلب عبد القادر تنفيذها قد ثبتها تقرير فارني (VARNIER)
والمراسلات بين الامير وبيجو التي نشرها أميرى (EMERIT) وتتضمن تلك
الشروط بالاخص الرخصة لجنود عبد القادر في التخميم والاقامة في جبال ساحل
وهران . وابعاد الاغا ابن اسماعيل ودفع ٣٠٠٠ بنديقة .

كان عهد التافنة يعترف ويقر سلطة عبد القادر على القطر الجزائري كله ،
باستثناء قسنطينة التي بقيت مستقلة تحت حكم أحمد باي وباستثناء بعض الاراضي
التي احتلها المعمرون منها : المتيجة المحدودة شرقا بوادي كداري وما فوقه لكن
الوالي العام فالي (VALÉE) نكث العهد بعد سقوط أحمد باي والاستيلاء على
قسنطينة اذ تعدى على الشروط التي تخص أراضي بايلك التيتري القديمة ولوصل
قسنطينة بالجزائر . كان ذلك الاعتماد ميّتا اذ أمرت الحكومة الفرنسية منذ ١٨٣٧
بطمس الاوراق التي سجل فيها النص العربي للعهد لاختفاء تغيير النص الفرنسي
بايدال كلمة ((وما فوقه)) بكلمة ((وما وراءه)) . وفي سنة ١٨٣٨ - ١٨٣٩ ،
سعى فالي بأمر من الحكومة الفرنسية في اثبات روايته بالحقاق نص بالعهد بمشاورة
عبد القادر لكن هذا الاخير لم يقره فكان ذلك السعي بدون جدوى .

كان نقض عهد التافنة من طرف السلطات الفرنسية ، لا من طرف الامير عبد
القادر كما هو مزعوم في الكتب المدرسية . كان هو السبب في استئناف الحرب
العامة سنة ١٨٣٩ . ان الاستعمار الفرنسي قد رأى استئناف الحرب أمرا ضروريا
وممكنا معا بعد هزيمة المعارضة الحرة الفرنسية وبعد القضاء على صمود أحمد باي
في ناحية قسنطينة وبعد ظهور الاخطار المتمثلة في تكتل الامال الوطنية وتبلورها
في ظل الدولة الجزائرية الحقيقية التي أسسها عبد القادر .

مواضبة المعارضة ضد - الاستعمارية في فرنسا
وأشكال صمود الشعب الجزائري الاولى (١٨٣٠ - ١٨٣٩)

المعارضة ضد - الاستعمارية في فرنسا

ان أحد أسباب الصعوبات التي لقيها أنصار الاستعمار في جهودهم في مواصلة الغزو يتمثل بعد ثورة جويلية ١٨٣٠ في معارضة الاحرار من الوسط السياسي لمواصلة الاستعمار باسم المصلحة الوطنية الفرنسية المتمثلة في طائفة من البرجوازية لوعي الشعب الجزائري أمام احتلال ترابه بصفة غير مقبولة .

لقد كثر في البرلمان عدد النواب الذين استكبروا الثقل الذي أنزله احتلال الجزائر على كواهل الشعب الفرنسي . وقياس المصارف الرائدة التي فرضت على المواطنين بالمنافع التي يرجى حصولها كان أكثر النواب يعتبرون الغزو كآمر واقع يؤسف له . وفيما يعني أعضاء اللجنة الافريقية الذين سيصادقون على كل حال على الحفاظ بالجزائر عام ١٨٣٣ بسبعة أصوات ضد صوت واحد ، كانوا يعتبرون الغزو أمرا منكرا كلف فرنسا عددا كبيرا من الانفس وكثيرا من الاموال وسوف يفرض عليهم تضحيات مدة طويلة . كان ذلك الغزو عطية مكلفة من العطايا التي أهدتها الملكية الجديدة الى ثورة جويلية . فلا غرو أن ذلك الغزو كان من شأنه أن يترك . ان كسب الجزائر سيقى مدة طويلة ولربما دائما كسبا مخسرا أكثر منه مربحا . فان وضعنا في كفتي الميزان الفوائد والمضار فلا شك في أن الجلاء في الحين يكون أقرب للصواب .

حتى الجنرال تريزيل (TREZEL) ذلك الذي تحمل مسؤولية نقض عهد ديميشال (DESMICHEL) قد اعترف :

ان كانت قضية الجزائر مقصورة على مقارنته ما صرف لاجلها من النفقات بما حصل منها من الفوائد كان من الواجب التخلي عن البلاد (٣١) .

بيد أن ممثلين آخرين كانوا أكثر ميولا الى المنطق والى العمل بمقتضى ضميرهم ، فكشفوا عن أغراض زملائهم في استسلامهم واقترحوا حلولا أخرى غير

(٣١) عروض أحوال اللجنة العالية التي عينت بأمر ملكي المؤرخة في ١٢ ديسمبر ١٩٣٣ .

رخص للتاجر
له عبد القادر

ية في عمالي
اتهم أكثر من

(VARNIER)
وتتضمن تلك
جبال ساحل

جزائري كله ،
بعض الاراضي
وما فوقه لكن
لاستيلاء على
قديمة ولوصل
ية منذ ١٨٣٧
ص الفرنسي
١٨٣٩ -
عهد بمشاوره

الامير عبد
ثناف الحرب
أمر ضروريا
د أحمد باي
نية وتبلورها

مواصلة الغزو من جملتهم الكونت دوصاد (LE COMITE DE SADE) والعالم الاقتصادي الحر هيبوليت باسي (HIPPOLYTE PASSY) الذي سوف يكون وزيرا لنابليون الثالث (NAPOLEON III) وكان وقتئذ مقرر لجنة اللذين صوتا كلاهما لصالح الجلاء عن الجزائر في ضمن اللجنة العالية، ومثلها نائب عمالة السين الاسفل (SEINEINFERIEUR) دسجوبير (DESJOBERT) الذي ندد بالتضحيات التي فرضت لا على المصلحة الوطنية فحسب بل بالاختصاص على الطبقة البرجوازية التي كان يمثلها لصالح اللذين كشفهم كانتهازيين بلا ضمير، ذلك في البرلمان وفي تأليف نشره بين الجماهير تحت عنوان ((قضية الجزائر)) الذي ظهر سنة ١٨٣٨ .

منذ ١٨٣٠ ندد الكونت دوصاد في خطبة القاها في نوفمبر بالتكاليف المالية الناتجة عن كسب المستعمرات وبأحوال السوق الاصطناعية التي خلقتها الامتيازات المناطة بمحصولاتها اذ كانت تلك المحصولات قادرة اما على منافسة المحصولات الوطنية كما تبين ذلك، فيما يتعلق بالخمور واما على رفع الاسعار، وفيما يخص التكاليف المالية زاد موءكدا :

ليس لدى الوسائل لتقويم النفقات التي ستضخم ميزانيتنا السنوية : أعتقد أن رفع تقويمها من عشرة ملايين الى خمسة عشر مليونا (من مليونين الى ثلاثة ملايين عام ١٩٥٥) . يبقى التقويم دون الحقيقة (٣٢) . وقد ذكر ثلاث سنين بعد أن ((كل توسيع في الاراضي لا يكلف لزاما ازديادا في القوة والعزة)) . وفي ٢٨ أبريل احتج بمقابلة ٣٧ مليون من النفقات المبدولة بـ : ١ ٦٠٠ ٠٠٠ من المنتجات المحلية الحاصلة . ان كانت اللجنة العالية تعترف على وجه التعميم في سنة ١٨٣٤ بأن المعمرين المستفيدين من تلك التضحيات كانوا ((ينتمون غالبا الى سفلة المجتمع)) وكانت تلك اللجنة الممثلة الوفية البرجوازية تخاف أن تضطر الى خلق تسعير باهض مانع يحرمنا من الاستفادة بالمنافع . (٣٣) كان دسجوبير (DESJOBERT) نائب عمالة مصانع النسيج ، يتخوف قبل كل شيء من مساعدة المعمرين الزراعيين للقطن في أرض الجزائر لمنتجات أسفل نوعية من القطن الأمريكي ويقول : ((اني اتساءل كيف تستطيع مصانعنا مجابهة منافسة المصانع الاجنبية)) . كان يقابل الفوائد التي تسوقها الحرب الاستعمارية بالفوائد التي تحصل من الاقتصاد في النفقات التي

(٣٢) دوصاد : خطبة في البرلمان في ١٦ نوفمبر ١٨٣٠ . وبالفعل كانت النفقات أكثر من ذلك .

(٣٣) دسجوبير (DESJOBERT) : خطبة في البرلمان في ٢٠ ماي ١٨٣٥ .

تتطلبها الحرب ، نفقات كان من الممكن أن تصرف في فرنسا في ((تحسين المواصلات مثلا عوض أن تنزع من التجارة الداخلية)) كما كان يقابل تلك الفوائد المزعومة بالتضحيات بالانفس .

وأكد قائله :

((النتيجة الوحيدة هي نقل المعاملات التجارية التي كانت موزعة على الوطن الفرنسي الى مرسيليا)) .

وزاد قائله :

((لم يكن المعمرون في الواقع الا عدد قليل من المحتكرين اكتسبوا الاراضي بثمن بخس وبصفة خيالية على أن يبيعوها مغاليين في ثمنها بعد سقيها بدماء جنودنا . ما أفضعها مهنة)) .

كان هؤلاء وأولئك يقدرون استعمال الاموال التي أنفقت في غزو الجزائر في تجهيز فرنسا وفي عقد علاقات ودية مع الدولة الجزائرية معترف بها . كما كانوا يعترضون قبل كل شيء لاستعمار يرون فيه أصلا صمود وطني وللحرب . كان هيبوليت باسي (HIPPOLYTE PASSY) مقرر ميزانية الحرب سنة ١٨٣٦ يلاحظ :

تتمثل عوائق الاستعمار في افريقيا في أمر لا يسوغ لاحد ازالته ألا وهو وجود قوم من الاهالي متعودين للحرب لا يصيرون على الظلم مخالفين لفرنسا بعقائدهم وعوائدهم وبماضيهم مخالفة لا تسمح لهم بعقد علاقات طيبة مع رجال لا يرون فيهم الا أعداء جاؤوا ليطردهم من الاراضي التي كانت أملاكاً لهم . (٣٤)

وفي نفس الموضوع ذكر دوساد : (DE SADE)

لم تكن الاراضي شاغرة . فلا بد من اباداة الاهالي قبل اخذها . ومنذ خمس سنوات لم نصلح من الاراضي سوى ٢٨٠٠ هكتار ، وكان يعترض لتلك الابادة ولذلك الطرد . ومثل باسي كان دوساد يقترح : منع أو على الأقل تحديد امتلاك الاراضي وتعمير المزارع في مناطق معينة الحدود (٣٥) ، لدرء اشغال نار الحرب .

(٣٤) هيبوليت باسي : خطبة في البرلمان ، ٢١ أبريل ١٨٣٥ .

(٣٥) دوساد : خطبة في البرلمان ، ١٩ ماي ١٨٣٥ .

وقد قال منذ ١٨٣٠ :

يجب علينا أن نعامل ذلك الوطن معاملة تسمح لنا في إنشاء علائق ودية معه وفي المبادلات التجارية معه دون أن يتعرض تجارنا للاعتداء وفي استيراد الحبوب لتموين أقاليمنا الجنوبية في أعوام الغلاء . وعليه فلا حاجة لنا في امتلاك الاراضي بنفقات باهضة وتحمل صرف أموال على حكومتها تفوق بكثير الفوائد الحاصلة من مثل هذه التجارة .

من جراء ذلك ونظرا لسير بلاد الجزائر المستمر نحو اتحادها في ضمن صمودها وفي ضمن دولة عبد القادر ، أخذت فكرة الاعتراف بدولة جزائرية مستقلة تنتشر . اقترح دسجوير تصيب ملك جزائري والاعتراف بجنسية جزائرية . وفي أمس يوم امضاء عهد التافنة اقترح هيوليت باسي المفاوضة مع ((السلطات الموجودة في البلاد)) كهدف نهائي . فهكذا كان أولئك الخطباء الممثلون للبرجوازية المنتصرة لحرية المبادلات يفكرون في المصلحة الوطنية تفكيراً سليماً وفي الحفاظ على فوائد الجيل الصاعد ويفكرون في نفس الوقت في حقيقة جزائرية ذات صبغة وطنية . نعم ان انتصار الاستعمار كاحتلال قسنطينة في أكتوبر ١٨٣٧ الذي كان يوءن بانتهاء النفقات العسكرية كان من طبيعته ان يهدم ضغط المعارضة الاستعمارية كما أن فتح الجزائر سبع سنين قبل ذلك كان كافياً لقلب وجهة نظر رجل مثل الكسندر دو لابردي (ALEXANDRE DE LABORDE) . وعلى كل حال أن المعارضة المواضية مدة سبع سنين لم تحصل على شيء ما عدا خلق العراقيل لمشاريع الحكومة التوسعية مع أنها لعبت دورها في اثبات شرعية النصوص مثل عهد دسميشيل وعهد التافنة وفي فتح الباب لتقوية صمود جزائري ذي صبغة وطنية وتبلوره في دولة حول الامير عبد القادر .

في سنة ١٨٣٠ كان ديجوربير الذي لم يتغير مادام نائبا (الى ١٨٤٦) يستطيع أن يصرح فيما يخص ميزانية حرب الجزائر ((لا أسمح لها برجل ولا بفلس)) وأسفرت نظرية الاستعمار العسكري التي أحكم ييجو ضبطها الى حد بعيد مدة حربه لعبد القادر (١٨٣٩ - ١٩٤٧) عن نزاع بين السلطات العسكرية والمعمرين قال فيه :

مهما يكن لكم جينرال ايما كانت مهارته وشهرته وجيش جرار في افريقيا ، فبطبيعة تلك الحكومة العسكرية تتعرضون دائما للحرب .

صمود الشعب الجزائري دوام بايلك قسنطينة

لما تسببت سرية فرنسية في نقض عهد التافنة بمجاوزتها جبال البيان سنة ١٨٣٩ سقط بايلك قسنطينة وهو آخر جزء من الدولة التركية الجزائرية . لكن في وهران وفي نواحي الجزائر قد أسس الامير عبد القادر دولة ذات شكل جديد ، جزائرية أصيلة وموحدة طامحة الى اعتمادها على قواعد وطنية وقد ورثت في شرقي البلاد جزءا من البايك القديم .

كان أحمد ، باي قسنطينة هو الوحيد بين البايات التابعين لداي الجزائر الذي استطاع أن يحافظ على سلطته مدة أكثر من سبع سنين وأن يخيب محاولات فرنسا في التوغل في البلاد ولا شك في أن دوام تلك السلطة كان يرجع الى سعة ذلك البايك وإلى كثرة خيراته ، لكن ولاء وإخلاص . السكان للباي يفسر أيضا بنظام ذلك البايك وبالمواقف التي اتخذها أحمد باي . كان أعضاء الوجاق أقل عددا مما هو في غيره ؛ لا يتجاوز تسع مائة . ومن جراء ذلك كانت الارستقراطية تتألف من اقطاعيين أهليين تجمع شملهم أوامر متينة استحكمت واستقرت بينهم وبين أعضاء عائلة الباي . ان توسع الاملاك الفردية في بلاد القبائل (الاعزال التي كانت تحت تصرف كمال البايك وأمالك العائلات الكبرى التي كان يخدمها الخماسون) على حساب أملاك العرش قد ساعد على التكتل والتركز حول . . عاصمة الولاية أي حول قسنطينة حيث كان يسكن كبار ملاك الاراضي في جوار كبار أصحاب الرتب تجمعهم اللفة والوثام . حتى أن الباي لم يكن تركيا بل كرغليا . لقد فرض غرائم متساوية على كل ملاك الاراضي في ايلته وقضى على نفوذ الوجاق وسلطانه . اما جنوده فعوض أن تكون مؤلفة من بعض العناصر الممتازة كانت تجمع الى الوحدات الدائمة الخارجة من الشعب كل الاشخاص من أعلى درجات الاقطاعية الى أحقر المستفيدين الذين كان من الواجب عليهم أن يدافعوا عن المنافع التي يستخرجونها من أراضيهم سواء كانوا ملاكا لها أم لا . بينما كان باي وهران وباي التيتري يرون في الفرنسيين الدعامه الوحيدة التي يعتمدون عليها لمجابهة رعية حانقة عليهم ، كان أحمد باي يعتمد على رعيته نفسها فتيسر له أن يرأسها في مقاومة الغزاة . وبفضل صموده استطاع أن يتمكن من سلطة لم يحصل عليها حكم الوجاق قط وأن يصبح بالفعل سلطان مملكة منظمة .

علائق ودية
وفي استيراد
لنا في امتلاك
بكتير الفوائد

ضمن صمودها
مستقلة تنتشر
وفي أمس يوم
الموجودة في
الوازية المنتصرة
ناظ على فوائد
صيفة وطنية .
ي كان يؤذن
الاستعمارية
طر رجل مثل
ل أن المعارضة
مشارع الحكومة
ميشيل وعهد
وره في دولة

(١٨٤٠) يستطيع
واسفرت
حربه لعبد
ين قال فيه :

في افريقيا ،

لقد استطاع القسنطينيون أن يبدحروا السرية الفرنسية وأن يطردوها من عنابة في شهر أغسطس ١٨٣٠ بفضل تلك الظروف الخاصة التي ساعدتهم ، وبفضل نفس الظروف لم يأت للفرنسيين أن يحتلوا بجاية عام ١٨٣١ الا بعد معركة ضارية في الدروب طالت خمسة أيام . وبفضل نفس الظروف انتهى غزو قسنطينة الاول في نوفمبر ١٨٣٦ بهزيمة كلوزيل . ومن ٥ الى ١٣ أكتوبر ١٨٣٧ لم يتيسر لسرية الجينرال فالي (Gr VALÉE) أن يحتل المدينة الا بعد حصار طال ثمانية أيام واستخدام المدفعية مدة أربعة أيام ومقاومة عنيفة في الدروب كلفتها خسائر باهضة من الانفس وقتل فيها الوالي العام دنريمون (DANREMONT) . ان تلك الاحوال هي التي أتاحت لاحمد باي أن يجد ملجأ عند رعاياه القديمة لاسيما عند سكان الجبال الذين كانوا قبل متمردين على الادارة التركية وأن يواصل الكفاح في الاوراس ولو أن هذا الباي كان قد ندد في رسائله عام ١٨٣٩ بأصالة أدب الامير عبد القادر فبفضل صموده الطويل ساعد دولة الامير على توسعها خارج منطقة الحرب الرئيسية وأتاح للامير أن يكون هو الوارث الطبيعي للاراضي الواقعة في تخوم قسنطينة العربية . ومن جراء ذلك صار اتباع أحمد باي وانصار عبد القادر يقاومون معا العدو الوحيد .

ان هذه الاحوال تفسر لنا أيضا كيف استطاعت الادارة العسكرية الفرنسية ، بعد احتلال قسنطينة أن تنجح في مساعيها باعتمادها على الاقطاعية المحلية في قسنطينة أكثر من اعتمادها على الارستقراطية التركية الممقوتة التي حجرتها من بعد وعطلتها من كل نفوذ . كما تفسر أيضا امتناع الادارة الاستعمارية الفرنسية من التعدي على فوائد الاقطاعيين لكسب مساندتهم . فهكذا استبقى أولئك الملاك الكبار اراضيهم وأفلتوا من المصادرة .

أصول الصمود الجزائري في نواحي وهران والجزائر

خلافا للحالة الراهنة في قسنطينة اصطدم البايات والوجاق في الجزائر الوسطى والجزائر الغربية بتمرد عناصر من شعب كان يعاني استبداد الحكم . ففي الجزائر العاصمة قد طردوا فوراً رغم الاتفاقات واختار جيش الاحتلال معاملة السكان من الحضرة واليهود . وفي المدينة عزل باي تيتري مصطفى بو مرزاق بعد أن اعترفت به السلطات الفرنسية ، وذلك بعد أن اضطرته رعيته على الرجوع عن استسلامه الاول وعن مبايعته نظرا لظلم الحكم الفرنسي . فاستخدم هذا الاخير رغبة الحضرة -

فرسان الداي سابقا - في استبقاء امتيازاتهم على سكان القرى وولى حضريا جزائريا - مصطفى بن الحاج عمر - تولية سرعان ما أصبحت تشريفية عارية عن كل نفوذ مع لزومه المقام في الجزائر. وفي وهران عارضت هجرة السكان الحضر الى القرى وضربهم الحصار على المدينة محاولات بسط الحكم الفرنسي بواسطة حسن باي أولا وبواسطة باي تونس أخيرا. ان معسكرات الاتراك والكراغلة الذين بايعوا الفرنسيين اضطرارا وابتغاء مساندتهم والذين استبقتهم السلطة الفرنسية في مستغانم وفي تلمسان جزاء لمبايعتهم أصبحوا محصورين في مراكزهم من طرف السكان ولم يصمدوا الا رجاء في اسعاف ياتهم من الفرنسيين. فمن الممكن أن يقال أن اضمحلال الاتراك أو دخولهم في الطاعة لم يعترض توسع الصمود التلقائي في أي شيء.

لم يكن السبب في ذلك - كما سعى في ترويجه بعض الزاعمين - استبدال حقد الاتراك بحقد الفرنسيين؛ لما صمد الاتراك هم الآخرون في المقاومة كصمودهم مثلا لمنع الفرنسيين من دخول المدينة في أكتوبر ١٨٣٠ استطاعوا أن يؤلبوا حولهم سكان تلك الناحية في موزاية. ولم يحظ طردهم من الجزائر باقبال الحضر؛ ان ((قضية البلدية)) التي نشبت في ٢٣ أكتوبر ١٨٣٠ كافية للدلالة على أن الاتفاقات قد حصلت بين الحضر وسكان الجبال بني صالح. وحتى اقطاع المخرن مثل قبيلة حجوط في المتيجة والدواير والزامل في السهول الوهرانية كانوا - في البداية على الأقل - على رأس الصمود. ان الاجراءات التي اتخذتها السلطة الفرنسية مثل تثقيف أملاك البايك وأحواش (ضيعات) ضاحية الجزائر سواء كانت داخلية في الاقطاعات أم لا وتثقيف الاوقاف كان من طبيعتها أن تحمل الجزائريين المسلمين على الكفاح. فبصفة عامة كانت النتائج السيئة لجميع طبقات السكان التي نشأت عن التدخل الفرنسي في كل مكان اضطرت الذين كانوا يعلقون عليه الامل لاستبقاء امتيازاتهم أو لتوسيع تجارتهم الى الصمود والمقاومة. فمن الواجب أن نذكر أن نزول الفرنسيين في كل مكان كان سبب تخلف الحياة التجارية الاهلية فضلا عن التخريب والتهديم والمصادرات والنهب لصالح مغامري الاستعمار. ففي الجزائر نفسها انحطت التجارة مع بقية البلاد المستقلة في ظرف سنتين (١٨٣٤ - ١٨٣٦) من ٤١٢ ٦١٢ فرنك ذهبي الى ٣٩١ ٢٧١، بينما توسعت التجارة مع فرنسا بفضل الحاجة الى تزويد الجيش مع أن تلك التجارة لم يستفد منها الا طائفة من الانتهازيين الفرنسيين المضاربين في التجارة. وأما في تلمسان فقد انقطعت المدينة عن علائقها التجارية التقليدية مع المغرب بسبب مساندة الجنرال بوايي (BOYER) قائد فرقة وهران منذ ١٨٣١ ضد المقاربة الذين

ها من عناية
ويفضل نفس
كفة ضارية في
الاول في
تيسر لسرية
طال ثمانية
فتتها خسائر
(ان تلك
لاسيما عند
الكفاح في
أدب الامير
ج منطقة
الواقعة في
عبد القادر

الفرنسية،
لمحلية في
مجزتها من
فرنسية من
تلك الملاك

في الجزائر
حكم. ففي
لغة السكان
ن اعترفت
استسلامه
الحضر -

كانوا بايعوا والد الامير عبد القادر بالخلافة برضاء الحضرة . وفي سنة ١٨٣٦ لما
دخل الفرنسيون تلمسان خلت المدينة من سكانها . وعلى حد قول
كافنيك (CAVAIGNAC) .

((تعطلت فيها تجارة الحضرة الذين أجبروا على العودة اليها وانقطع العيش
فيها وفر منها كل من كانت له قدرة على الهروب)) .

أصبحت سوق المدينة ميدان معركة لا يظهر فيها الا القوى . أما الباي مصطفى
عميل كلوزيل (CLAUZEL) فلم يفكر الا في جمع الاموال . . . والاستفادة من
الاملاك المصادرة . (٣٦)

كان العربي اذا دخل السوق للبيع ((ملزما بتسليم ربع أو ثلث أو كل
بضاعته)) . على ضوء ما ذكر يسهل فهم أن تلمسان المحتلة الخالية من سكانها
المثقلة بالغرائب الباهضة الى حد صار معه مجلس النواب يعطي أوامر بتعويض
المسلمين . كانت تلمسان بسبب احتلالها منقطعة لا عن المغرب وحده بل عن
سوقها الجهوى العادى أى عن الارياف المحيطة بها التي بقي سكانها ناقلين على
محتل غير قادر على مراقبتهم ومرحبين بمن هجر اليهم من المدينة . كان الامر
هكذا في كل مدن الجزائر كلما دخلها الاستعمار .

فضلا عن ذلك كان الجيش الفرنسي في افريقيا بدلا من أن يجد طبقات عاملة
يعتمد عليها لم يجد الا الاعتماد على ((بعض الرذال حريصين على جمع الافلاس
في انتظار تعيينهم كولاة اقاليم)) . وهكذا كان يصف كافنيك الاقطاعيين في العهد
التركي سابقا الذين دخلوا في خدمته وقد ندد بالاخص بالباي مصطفى الذى كان
يعاون جشع اليهود الذين كانوا يشترون كل ما في أيدي العرب ليبيعوه لنا بمثل
وزنه ذهباً .

اراد بعض المؤرخين ان يلحقوا مسؤولية الفوضى على العملاء الاتراك لكن
المحتمل للمسؤولية حقا هو الوضع الاستعماري وعملاؤه وهم الاعوان الاقطاعيون
الذين كانوا يستخدمونهم وقد لجؤوا اليهم ظنا منهم .

(٣٦) كافنيك : رسالة الى الجنرال ليطان (Gr LETANG) المؤرخة في
١٥ جانفي ١٨٣٧ ، نشرها ايمريت (EMERIT) .

((أن ليس هناك الا وسيلة واحدة لاصطناع الاشخاص واستمالهم في هذه البلاد تتلخص في تأييد المطامع غير العادلة ومساندة الاعمال الاثمة)) . (٣٧)

لقد وجد الاستعماريون الفرنسيون في الجزائر الاعوان الذين يستحقونهم وكان العتاب الكبير الذي كان يوجه الى الاعوان الاتراك من قبل أسيادهم الفرنسيين هو اتهامهم بقلّة حرصهم وضعف صرامتهم . وكان كافنيك يتأسف من كونه لم يلق تركيا واحدا من رجال الحرب قادرا على أن يحمل رايته الى القبائل على رأس ٣٠٠ أو ٤٠٠ تركي فيقطع ١٠٠٠ أو ١٢٠٠ رأس فترتجف له الاقاليم ثم يعود الى مركزه مثقلا بالغنائم .

نفهم اذا أن الجزائريين استوعوا بسرعة ضرورة تضامنهم أمام عدو من هذا النوع وامكان اتحادهم بفضل الانعزال الذي وقع فيه ذلك الخصم .

ان كان هذا القوم لم يخضع لحكم الوجاق الا من أجل وحدة الدين الذي كان يجمعهم واياه ((فسرعان ما رأى في الوضع الفرنسي الا عنف الترك وظلمهم في أيدي المسيحيين)) .

كما كان يئنه عنه بتلطف أحد الجلادين الذي نراه عشرة سنين من بعد في باريس جلاد ثوار شهر جوان . وزاد قائلا : ((منذ ست سنوات العرب يتمتعون باستقلالهم ويدافعون عنه بكل طاقتهم)) .

(٣٧) كافنيك : رسالة الى الجنرال ليطان ، ٥ جانفي ١٨٣٧ نشرها ايمريت .

الفصل السابع

مصمود عبد القادر

خمائص دولته وتقويم هدمها من طرف القوة الاستعمارية

((ليس هناك وسائل أخرى لقهر ذلك
الشعب العجيب واخضاعه)) .
الماريشال بيجو: فيما يخص تخريب
القرى واحراق الغلات في قبيلة بني
مناصر (رسالة الى الماريشال سلت
Mr SOULT) في شهر أبريل ١٨٤٢) .

لم يكن الاستقلال الذي تحدث عنه كافنيك في شكل فوضى . ففي الفراغ
السياسي الذي تركه سقوط الداي وبسبب عجز عملائه القدماء الذين أصبحوا كعملاء
القوة الاستعمارية تطور الصمود التلقائي الذي استنهض جموعا متفرقة ضد التوغل
الفرنسي في البلاد بسرعة الى الاعتراف بسلطة واحدة هي سلطة الامير عبد القادر .

ولئن كانت تلك السلطة دينية فبطبيعة الشريعة الاسلامية وهي الرابطة الاساسية
بين اقوام بقوا متشتتين وطبيعة خصم مخالف لهم في الدين كافتان لاثبات تلك
السلطة . وان كانت تلك السلطة مشتقة من فرقة دينية - طريقة القادرية - فذلك
لان الاوامر التي كانت تربط الاخوان بعضهم ببعض كانت متينة جدا قادرة على جمع
طوائف اجتماعية مختلفة في ذلك العهد . وعلى ان تلك السلطة قد اكتست بسرعة
صبغة حكم دولي رغم الخلافات الكبيرة في النظام الاجتماعي الذي تركه الحكم
الاقطاعي التركي في البلاد بعد الممالك المنهاجية فهذا دليل على امكان تحويل
تلك الانظمة الى هيكل وطني تتضمنه سلطة مثلها متمتعة بجذور راسخة يختلف
عمقها من جهة الى أخرى .

خصائص دولة عبد القادر ودورها المصمود محرك تكوين دولة جزائرية

ان تلك السلطة قد اصطبغت منذ البداية بصيغة جزائرية خاصة. ان والد عبد القادر، محي الدين، الذي كان مقدم الطريقة القادرية في القطر الجزائري كله، ووجيه قبيلة بني هاشم الذين كانت زاويتهم، زاوية الوطن، مؤسسة محترمة وموقرة بحفة خاصة في مدينة معسكر المجاورة لها، كان ذلك الوالد قد وجه طريقته اتجاها ناقما على الحكم التركي. ولما قبل سنة ١٨٣١ - توسيع نفوذه على تلمسان بصفته خليفة السلطان كان قصده جعل حدًا للنزاع الذي كان ناشبا بين الحضرة والكرادلة، نزاع كان السلطان الشريف مولاي عبد الرحمن يذكره بمساعدة الطريقة المضادة للقادرية، طريقة الطيبية. فضلا عن كونه معارضا للتدخل المغربي، كان حاقدا بالخصوص للتوغل الاستعماري الفرنسي في البلاد؛ لقد كان يدعو للجهاد ضد فرنسا مثل ما فعل غيره من الشيوخ المسلمين لحماية المسلمين من حكم الكفار.

هنا يوجد المحرك الجوهرى: هو الذى حمل عبد القادر ولد محي الدين الذى أعلنت مبايعته أميرا في ٢٥ نوفمبر ١٨٣٢ من قبل مؤتمر القبائل واعترف به في معسكر وتلمسان، على توحيد شيئا فشيئا جميع الاهالي الذين لم يتناولهم الحكم الفرنسي الى ذلك الحين أى جميع اهالي القطر الجزائري أيما كانت لغتهم وأيما كانت مكانتهم في السلم الاقطاعي. كما كان، على عكس ذلك مستعد الترك واهمال الاهالي التابعين للمخزن أو المتمسكين بامتيازات خاصة الذين قبلوا أن يخضعوا لحكم الكفار.

نذكر من بين الاحداث التي تميز ذلك المحرك الحدث التالي: لما دخلت قبيلتا الدواير والزماله اللتان كانتا تكوّنان مخزن وهران في خدمة تريزيل بعد جوان ١٨٣٥ باتفاق أمضى مع هذا الاخير، تخلى الامير عن المسؤولية التي كان يتحملها نحوهم وأكثر من ذلك، سعى جاهدا في ابعاد رؤسائهم. وبمقتضى عهد دسميشيل الذى أمضى سنة ١٨٣٤ حصل على أن لايقام أى عائق دون خروج المسلمين من الاراضي المسلمة للمستعمرين، وعلى أن قنصله في وهران يمثل فوائد المسلمين الذين بقوا ساكنين في المدينة. فكان اذا لهذا الوضع فكرة ارتباطه بنظام شرعي أى بدولة. مع أنها فكرة لازالت بعيدة عن الفكرة الوطنية.

لم تكن تلك الفكرة الشخصية فكرة قبلية بل كانت تتناسق مع الاطارات الارضية.

لم تكن قبيلة بني هاشم لتكون مخزنا جديدا . واما المخزن القديم الذي فقد احترام الرعايا التي كانت دائما في خدمة حكومة حريصة على الكسب ظالمة ممقوتة فانه انحل وتبعثر: وكما نص عليه اربين (URBAIN) لم يكن عبد القادر يقلد دولة الدايات عن ردالة خلافا لما كان يفعله الفرنسيون .

لم يبحث عن المساندة والتعزيز حيث كان الترك يبحثون . ان تجنيد الجنود بطريقة منتظمة نقص بدفعة واحدة أهمية المخزن الذي انسلخ عن جميع الوظائف الادارية . (١)

لقد أنكر العلاقات القطاعية وتوحي أن يولي في كل مكان رؤساء مرحبين لدى الاهالي الذين رؤسوا عليهم : فهكذا عين سنة ١٨٣٢ خليفة في تلمسان عضوا قادريا من مجموعة قبائل الطرارة ، الوحاسي بوحمدي ، وعين قائدا له تاجرا من نفس المدينة . وفي مليانة اعتمد سنة ١٨٣٥ على شيوخ الدين التقليديين للمدينة ، سيدي علي الخلادي وسيدي الحاج الذي عينه خليفة قبل أن يعين مكانه الاعا القديم الذي ولته فرنسا ، ابن علال . وفي المدية نصب رجلا من عائلة بركان الذي كانت أسرته متسيطرة سيطرة وراثية على أراضي بني مناصر الواسعة النطاق . كما كان يستخدم ، ان اقتضى الحال ، عملاء غير مسلمين مثل الاسرائيلي ابن دوران (BEN DURAN) الذي عينه قنصلا في الجزائر . ومثل نويل مانكسي (NOEL MANUCCI) الذي أصبح اكبر الرجال المكلفين بشؤون دولته المالية . كما كان يستعمل رجالا مسيحيين ، اعتنقوا الاسلام أم لا ، من أشهرهم صاحب كتابته الخاص ليون روش (LEON ROCHE) . فهكذا نرى سنة ١٨٤٠ يهود مليانة يتبعون العرب في مغادرة المدينة .

وضع اداري موضح

كانت الاطارات الاقليمية موروثة من فكرة الاوطان التي اعتمدتها الادارة التركية . كان عبد القادر كلما اتسع نفوذه الى أن شمل معظم الوطن الجزائري ، قسم البلاد الى خليفك أي دوائر هي عبارة عن أيلات محددة قسمها هي الاخرى

(١) اربين (URBAIN) مقالة عن اقليم تيتري القديم ، ١٨٤٣ - ص: ٤٢٨

الى أغايك كل واحد يجمع عددا من القبائل . ففي سنة ١٨٣٩ أي في وقت كانت دولة عبد القادر أوسع منه في أي وقت مضى كانت الدولة تتألف من ثمانية خليفك : اثنين في غربي وهران القديم (تلمسان ومعسكر) واحد في شرقي وهران الذي أضيف اليه الظهرة وغربي الجزائر (مليانة) وواحد في التيتري القديم (مدينة) ، وآخر في بلاد القبائل واثنين في جهة قسنطينة (مجنة والزيبان) وآخر في صحراء الجزائر وهران .

ان الخليفة والاغا والقائد الذين كانوا يديرون تلك الايالات يشكلون منذ ذلك الزمان سلما اداريا موحدا مضبوطا كل الضبط : ولما كانوا موظفين لهم رواتب معينة انسلخوا عن الوضع الاقطاعي وعن الانظمة والامتيازات المضطربة . وخلافا لما كان عليه اسلافهم في النظام التركي لم يفكروا في اعلان استقلالهم ولا في جعل حكمهم ميراثيا . فهكذا أصبحت مراقبة الدولة اكثر فعالية وتيسر تنفيذها على المجموعات المخزنية القديمة . مثل مجموعة حجوط وعلى ((شيخات)) وراثية قديمة لم يربطها بالدولة الا رابط الخضوع (مثل بني المناصر والمجنة) وعلى مجموعات قبائل بقيت الى ذلك العهد على هامش الادارة (مثل الظهرة والطرارة والورسنيس وعمراوة بلاد القبائل) وحتى على الرعايا القديمة .

هكذا أصبح السكان خاضعين لنظام وحيد مهما كان نظامهم سابقا . ألفي مغرم الرعية (الخراج) . فلم يبق هناك داع لجعل المجموعات الملتزمة بالمغرم تحت تصرف رجال مستبدين . آل الامر من جديد الى الشريعة الاسلامية التي لم تفرض على المسلمين الا القيام بواجباتهم : أداء الزكاة والعشر والمشاركة في الجهاد ان دعت الحاجة اليه . كان الامتناع من أداء ذلك الواجب وحده يستوجب تطبيق العقوبات من طرف جماعة المسلمين : هكذا لما عارضت قبائل السيخة في ناحية نهر الشلف الاسفل في شهر مارس ١٨٣٥ ، على غرار ما فعلته قبائل درقاوة ، عارضت توسع نفوذ الامير شرقا . ألزمت بدفع ٥٠٠ ((دورو)) وألف بندقية ومائة من الخيل . وفي شهر أبريل حل العقاب بقبائل درقاوة في الورسنيس وفي ناحية الشليف الاعلى وألزموا بدفع المغرم لتمردهم وخروجهم عن الطاعة . كانت مهمة خلفاء السبو والمجنة بعد تنصيبهم المتأخر قبض ما تخلف من المفارم وعقاب العصاة .

كما نفذت العقوبات على المجموعات المخزنية سابقا التي كانت تتآمر مع العدو المحتل ، مثل برحية ودواير وزمالة في نواحي وهران ودواير وعبيد في ناحية الجزائر ، بتشتيتهم وبمصادرة املاكهم . هذا ولم يكن القصد ابدا تحويل المجموعات

المعاقبة الى مجموعات ذميمة بل انزال العقوبات في احوال مخالفات معينة : ((من يستسلم للكفار يعاقب . من يعن العدو بماله ينزع منه ماله)) . فهكذا كان عبد القادر . كما أكد عليه الاستاذ ايمريت . ((قبل كل شيء ، الرجل الذي ألغى التفرقة بين قبائل المخزن وقبائل الرعية وأبطل الخراج)) .

فبعمله ذلك هدم أركان الاقطاعية الاساسية في بلاد اسلامية وجاء بخطة تغيير اجتماعي وخلق في القطر الجزائري .

جهد في سبيل توحيد مستمر للبلاد

لم يجعل عبد القادر ذلك التغيير والاصلاح هدفه النهائي كما فعل قبله وبعده اخوان الدرقاوة الذين جعلوا ذلك التغيير هدفهم الوحيد وكان غرضهم اعطاء التسيير الذاتي للمجتمعات الجبلية المنطوية على نفسها حسب التقاليد الصغرى القديمة : وكان هو نفسه يعتز لا بأصله العربي فحسب بل بانتسابه الى أهل بيت الرسول (ص) . كان تكوينه الثقافي تكويناً حضرياً ، برجوازيًا مثقف ، وكان مقدم طريقة ذات نزعة ارسقراطية حظي والده بسمعة طيبة لدى قبيلة المخزن القديمة التي كانت تعتز بزوايتها وقد أهلت تلك السمعة لتعيينه شيخ مجموعة القبائل التي التفت حول قبيلته في الاشهر الاولى من الجهاد الذي بادروا باعلانه ضد المحتلين الفرنسيين . وباعتماده على مبادئ القرآن العمومية كان يعارض نفسه الرجوع الى تجزئة القبيلة أو المشيخة . لكنه لم يكن غرضه ، خلافا لما كان يزعمه بعض الزاعمين ، بالعودة الى الانضمام في جماعة اسلامية عالمية . وأثناء مقامه بمصر بعد عودته من الحج استفاد من الجهود التي بذلها السلطان محمد علي في سبيل توحيد البلاد وتطورها الاقتصادي ، كان اصلاحه يرمي الى وضع أسس وحدة دولة جزائرية . لقد وجد في مبادئ القرآن اصولاً لشرعية ملائمة لوحدة البلاد الثقافية . وكان يقول : ((سوف أحكم والشرعية بين يدي)) لكن وجد نفسه في ظروف سياسية خاصة ولهذا لم يعتبر تلك المبادئ مجمدة : نراه يطلب من علماء فاس والقاهرة الفتاوى التي تتطلبها الاجراءات الدبلوماسية . فهكذا حصل على تبرير مقاومته معارضة المسلمين لسياسته . وتبرير العلاقات السلمية التي كان ينشئها ويسعى في توسيعها مع فرنسا ، وتبرير رفضه تلبية النداءات للجهاد الذي أعلنه رجال لا مسئولية لهم مثل الحاج موسى . كان لا محالة يعترف بخلافة السلطان الشريف ليستفيد من مساندته ، لكنه كان حريصاً على اثبات سلطته بحمل لقب الامير والسلطان . قال الاستاذ ايمريت :

وقفت كانت
خليفك :
لدى أضيف
(مدينة)
ر في صحراء

مكلون منذ
لهم رواتب
، خلافا لما
ولا في جعل
يذها على
((وراثية
جنة) وعلى
يرة والطراة

ابقا . ألغى
زمة بالمغرب
ية التي لم
مشاركة في
ده يستوجب
السيخة في
مثل درقاوة ،
مندقية ومائة
وفي ناحية
كانت مهمة
وم وعقاب

ت تتأمر مع
د في ناحية
المجموعات

((كان هدفه الوحيد تأسيس جنسية عربية في الجزائر... وكان طموحه استقلال العرب في الجزائر ملتفين تحت رايته. فكرة جديدة لا محالة. لكن لا نجد لها أصلا في القرآن الذي لا ينص على مبدأ الجنسيات)) .

كان طموحه ذلك مبنيا على الضرورة: اذ كان الوسيلة الوحيدة لحماية الشعب الجزائري من سلب أملاكه .

((ان كنتم تكتفوا بشواطئ افريقيا ، ان قصرتم احتلالكم على الجزائر وعنابة ووهران . يمكنني أن أصبر على جواركم : لا سلطة لي على البحر حيث أنني لا أملك السفن . لكنكم تريدون الشواطئ وتريدون أيضا كسب السهول ومدن داخل البلاد . ولكم طمع في كسب جبالنا)) .

هذا ما كان يحدث به بكل وعي أسيره أو كسبت دو فرانس (AUGUSTE DE FRANCE) ان الشريعة الاسلامية تفرض عليه حماية كلية أرض اسلامية . وتبرر صرامته وتصلبه حول هذه القضية أمام لويس فيليب (LOUIS PHILIPPE) . ولذلك نراه يرفض قبول شروط أخرى بالعبارات الاتية :

((انك تطلب مني التخلي عن القبائل التي أعطتني بيعتها . واقبلت على نفسها لاداء الزكاة التي فرضها القرآن ، والتي رجنتي ولازالت ترجوني أن أسير أمورها . انكم تطلبون مني أن آمر نفس تلك القبائل بأن يدخلوا في طاعة المسيحيين ؟ لا ، ان كان الفرنسيون أصدقائي فلا يمكنهم ارادة شيء يحط من قدر حليفهم في نظر شعبه)) (٢)

لكنه في نفس الرسالة يعرف كيف يؤول عن وعي مخالفته لحرفية القرآن . ((سعي في توطيد أركان السلم اليوم على الابد)) .

ان القرآن والحديث يبرران سعيه وراء توحيد الجماعة :

((المسلم للمسلم كالبنيان المرموض يشد بعضه بعضا)) .
((مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الاعضاء بالسهر والحمى)) .

(٢) عبد القادر . رسالة الى لويس فيليب (مارس ١٨٣٩) ذكرها أزان في كتابه :
الامير عبد القادر ١٩٢٥ .

لكن ضرورة ذلك الاتحاد حملته على هتك الاطارات الاجتماعية القديمة وعلى انشاء علاقات مخالفة لما يقتضيه الجهاد مع المحتلين المسيحيين وعلى اجبار المسلمين على احترامها. ان القرآن لا ينهى عن السعي وراء اصلاح معيشة المسلمين وتسويتهم ، بالعكس ، لقد وجد عبد القادر في ذلك الاسمنت الذي يبنى به اتحاد الجزائريين المسلمين . ففي سنة ١٨٣٩ لما فرض مغرم حرب خارق للعادة اعطى المثل ببيع حلي أسرته لصالح بيت المال . قال سنة ١٨٣٧ :

((ان شاء الله اعمل على سعادة العرب وان انتهك السلم فلا جناح علي)) (٣) . ان وعيه لمسؤولية امام شعبه ، الشعب الجزائري ، الذي فرض عليه الصرامة في الحفاظ على التراب الوطني ، وعزمه على توفير اسباب السعادة لرعيته حتى بتوقيف الجهاد فكرتان جديدتان تفرضان على الدولة واجبات جديدة لتدعيم السلم وتطوير الاقتصاد : قال في رسالته للويس فيليب (المذكورة سابقا) :

((ان اندلعت الحرب من جديد لا تبقى تجارة ولا الفوائد التي تغلبها ، ولا يبقى امن للمعمرين تتضخم المصارف الحربية وتقل الخيرات وتسيل دماء ابناء بلادك وتذهب هدرًا وتكون حرب عصابات لا هواة فيها)) .

... وبالعكس ان آثرت السلم يكون بلدنا بلدا واحدا يتمتع فيه احقر رجل من رعيته بالامن التام ((المطرد في جميع قبائلنا . تصبح التجارة حرة لا يعرقلها شيء ، ويزداد اختلاط شعوبنا من يوم الى آخر ويكون لك الفضل والفخر بادخالك في قطننا ، بدون سفك دماء ، تلك الحضارة التي قام المسيحيون بنشرها)) .

ان هذا النص ، ان غضضا الطرف عما فيه من تنويه دبلوماسي ، يبين أن هذا الامير المثقف بثقافة حضرية ، ان لا نقول برجوازية ، لم يكن من ((المراهبين التقليديين)) منفلقا للتطورات الحديثة كما وصفه بعض النقاد . كان الاضطراب الى حماية وطن موحد هو الذي اثار الامال التي اكتست صفة وطنية . وكانت تلك الامال هي التي حملت الامير ، لا على هدم الانظمة الاقطاعية فحسب ، بل على خلق سلطة دولية مركزية وعلى دعم تلك السلطة بادخال أحدث الاساليب على الانتاج .

(٣) بيجو : رسالة الى مؤلفي في ٢ جوان ١٨٣٧ ، ذكرها ازان (AZAN) .

دولة عبد القادر

لم يكن الأمير القائد البسيط للجهاد : ان اقتداره على حفاظ سلطته وعلى توسيعها في أيام السلم يبين أن حكم الكولنيل أزان (CIAZAN) كان باطلا كما يبين أنه وضع أسس دولة دائمة . نعم ، ان جهاد الدولة ، نظرا للظروف الراهنة ، بقي متجها الى تنظيم جيش قادر على مجابهة مقاومة ألزمه اياها عدو متمتع بنظام وسلاح حديثين .

كان ذلك الجيش قائما على نمط جديد في الجزائر ، مخالف كل المخالفة للنمط الاقطاعي : كان يتألف من نواة جيش دائم كان عدده ٥٩٦٠ جندي حسب تقدير ليون روش (LEON ROCHE) سنة ١٨٣٩ و ٩٤٠٠ حسب تقدير فرسين (GARCIN) سنة ١٨٤٠ . كانت تلك النواة المتألفة من عساكر أكثرهم رجالة (لا فرسان اقطاعيين) ومن مدفعية بعيدة كل البعد عن الشبه بجنود الطوائف والموالي : كانت الدولة هي التي تجهزه وتقوم بشؤونه وبأداء أجور الجنود وبتوزيع العساكر على الخلافات . فالنظام والقوانين وألبسة العساكر وشعارات الرتب والأوسمة والأسلحة والتمارين والمناورات ، والارتقاء في الرتب وواجبات الضباط كانت مسطرة بكل دقة في ترتيب يتناول أيضا تنظيم مصلحة الصحة ومصلحة المحاسبة . وفي حالة الحرب كانت الخلافات تضع جنودها تحت أوامر الأمير . كما كانت ملتزمة بامداده بجنود اضافيين غير المجندين من مجاهدين ومتطوعين ومن مرتزقين أكثر أو يقل عددهم حسب امكانيات الايالة ويتحملون مونة التجهيز والانفاق على انفسهم لعمليات محددة . كانت وظيفة أولئك الاعوان المشاركة في تحقيق المراقبة في جهتهم وقد يدعون الى المساهمة في حملة . كانت أهمية أولئك الاعوان تزيد وتنقص حسب زيادة ونقصان نفوذ الأمير : ففي سنة ١٨٣٩ مثلا كان عددهم ٥٠ ٠٠٠ حسب تقدير ليون روش منهم ٤٠٠٠ في بلاد القبائل وليس فيهم أحد من نواحي قسنطينة حيث كان ممثلو الأمير يتنازعون السلطة مع أحمد باي الذي طرد من مقر حكمه ومع الفرنسيين الذين حلوا محله .

كان من الواجب انشاء نظام مالي مركزي للانفاق على لوازم ذلك الجيش . كان دخل بيت المال يتمثل في العشر الذي افترضته الشريعة الاسلامية وفي الغرامات التي كانت تفرض على المخالفين عقابا لهم وتؤخذ منهم نقدا أو عرضا . لم يكن ذلك الدخل مبلغا يستهان به : ففي سنة ١٨٣٩ كان ليون روش يقدره

بمليون ونصف فرنك (٤٠٠ مليون فرنك في سنة ١٩٥٥) أى ربع ما كان دخل ميزانية الدولة التركية تقريبا . كانت تلك الموارد تضاف الى مخزونات الاجهزة والمواشي والدواب والاغذية والقذائف والى التموين بالمواد الاولية التي جمعت في السنين السابقة . وعند عجز القطاع الخاص كانت الدولة ، بتسيير الجزائرى الاسرائلي يودة بن دوران (JUDA BEN DURAN) تبادر بمباشرة نشاطات اقتصادية مثل زراعة اراضيها واستخراج الملح والمعادن والتجارة الخارجية والصناعة التي بدأت نشأتها . فهكذا حصلت الدولة على موارد اضافية وقللت نفقاتها . وتمكنت من مراقبة صرف النقود باحتكارها لضرب النقود . فهكذا احتفظت من تبذير وعبث الجباة الذى ابتلي به العهد التركي .

لم تكن موارد الدولة مقصورة على الانفاق على الجيش بل كانت تنفق ايضا على المصالح العامة لفائدة السكان بنسبة ضئيلة لقلتها ونظرا لما تكلفه الحرب من جهود لكنها نسبة كافية لاعطاء الوضع صفة جديدة : فحبوب العشر لا تخزن كلها في مخازن الدولة بل يذخر نصيب منها في كل ايلة في مطامر تحت سوء وولية القائد ويخرج عند الحاجة لتموين الجنود عند مرورها والاسعاف للمجتمعات في حالة الجذب . نابت الدولة عن المؤسسات الدينية التي كانت منفصلة عنها في العهد التركي : اصبحت هي المتصرفة في الاوقاف والمسيرة للعدالة والتعليم .

اصبح القضاة تحت سلطة الامير الذى كان يعينهم في كل ايلة صغيرة او كبيرة ، يتقاضون أجورهم لتطبيق احكام الشريعة الاسلامية على المتخاصمين . ان المخالفات الخطيرة لمبادئ الشريعة ترفع الى مجلس العلماء وفي اماكن كل مسلم أن يرفع شكايته الى مجلس عبد القادر نفسه اذا لحقه ضرر من موظفين او حكام عديمي النزاهة كالضرب والتعذيب والسلب والرشوة . فمجلس العلماء وحكم الامير يكونان نوعا ما مجلسا عاليا ووسيلة لاستئناف الحكم يسمحان بمراقبة حسن تسيير الدولة . ونظرا لوجوب تطبيق الاحكام الشرعية على جميع المؤسسات الشرعية فمن الممكن أن تعرض القضايا الصعبة على المجالس الاسلامية العليا مثل مجلس علماء فاس او القاهرة . ان صيغتها الدينية كقيلة بتسوية العقوبات التي كانت معدومة في الحكم التركي ، كما انها تتضمن ، بالاضافة الى مخالفات التصرف العادى الذى يلتزمه كل مسلم طيب السلوك مثل تجنب الخمر والميسر والزنا ، المحافظة على التراث الديني والثقافي المشترك . فهذه الصفة تتحد مع الحفاظ على السلامة العمومية بعقاب الخيانة . فهكذا أصبح الامن الوطني ومراقبة الاسواق مضمونين بشكل لم يعرف الى حد الان .

سلطته وعلى
(كان باطلا
ف الراهنة ،
عدو متمتع

كل المخالفة
عندى حسب
حسب تقدير
من عساكر
شبه جنود
أداء أجور
سنة العساكر
في الرتب
ليم مصلحة
ودها تحت
مجاهدين
ويتحملون
لك الاعوان
مطة . كانت
ففي سنة
في بلاد
يتنازعون
محله .

الجيش .
لامية وفي
أو عرضا .
يش يقدره

أصبح التعليم لأول مرة مهمة حكومية : لما كان الوسيلة الوحيدة للتفقيه في مبادئ الدين تعين أنه أمر ضروري . . وصارت الدولة ، التي أسسها رجل مثقف ، تجرى النفقات على ((الطلبة)) القائمين بالتعليم . كما بذلت جهودا كبيرة في سبيل بعث الاسلام بانشاء مكتبة في تقدمت .

أما الحكومة ، ان بقيت أرستوقراطية ، فلم تعد تكون حكومة طوائف . كان الاعيان الذين كان الامير يؤولف منهم مجلسه ، موظفيه الرئيسيين وممثلي المجتمعات المحلية وعلماء بينما كان الديوان التركي لا يمثل الا الوجاق . وان كانوا يشاركون في القرارات الهامة لم تنبثق لهم سلطة مطلقة ، سلطة الاقطاعيين على رعييتهم ، وذلك يرجع على الاقل الى امكان شكاية أمرهم الى الامير نفسه والى التسوية الصارمة في تطبيق الاحكام . كان الامير نفسه يجعل شرفه في عدم انفراده في تسيير أمور الدولة : لا يصح عنده شيء الا ما قرره المجلس الذي يمثل في نظره ارادة شعبه وابتغاءه اللازم . كان يقول للويس فيليب :

((انك تعرف خيرا مني أنه لا يصح تدبير ان لم يكن مقرونا برضى الشعب)) (٤) . ان القرارات التي كان يتخذها مجلس العظماء والعلماء لم تتخذ بدون اعتماد على مبادئ : كانت الاحكام القرآنية هي التي يتمثل فيها الدستور . وهي التي تفسر وتؤول عند تطبيقها على حالات جوهرية ، وعند حدودها وفي اطارها تمضي القرارات الاقتصادية والسياسية مع ضمان السلطان الشريف مولاي عبد الرحمن المعترف له بالخلافة .

الجهد في سبيل تأسيس قواعد اقتصادية لدولة مركزة

ان هذا الجهد يرمي الى خلق وسائل لانتاج العتاد والتموين اللازمين لتكوين جيش قوى قادر على حماية وطن موحد في حالة احتمال اعتداء دولة متطورة : فرنسا . ولما كانت الوسائل والمبادرات معدومة في القطاع الخاص كان على الدولة وحدها أن تقوم بهذا الواجب وأن تبذل الجهود اللازمة لادائه .

(٤) عبد القادر : رسالة الى لويس فيليب . في ٢ مارس ١٨٣٩ - نشرها
اميريت .

تشجيع الاقتصاد القروي

ان من اللازم على الزراعة وعلى تربية الانعام أن توفر المواد الغذائية والذخائر ووسائل المبادلات مع الاجانب . وكان من طبيعة الغاء الخراج أن يساعد على تطورهما . كما كان العشر والضرائب المفروضة على الجنائيات والمخالفات توفر ذخائر كفيفة حسب ليون روش بتموين سنتين . واحتراما للشريعة الاسلامية التي تحرم على المسلمين انشاء العلاقات مع الكفار ، كلف الامير التاجر الاسرائيلي ابن دوران بشراء الفائض من الغلات لتصديرها اما الى جبل طارق واما الى اسبانيا أو لبيعها للمؤسسات الفرنسية في القطر الجزائري بمقابل من المواد الاولية والعنادر ومنتجات المصانع والاسلحة التي يحتاجها . فالعملية ، ان كانت رابحة لابن دوران الذي كان يبيع بـ ٣٦ فرنكا القنطار الذي اشتراه بـ ١٦ فرنكا ، فهي عملية مفيدة للدولة ولل فلاحيين الذين وجدوا بابا مفتوحا لبيع غلاتهم بابا فقدوه منذ قرن . ارتفعت المساحات المزروعة الى مستوى عال أي الى ما كانت عليه في السنين الماضية على الاقل . والدليل على ذلك لما نهب الفرنسيون عام ١٨٤١ ٥٠٠ قنطار من الحبوب في سهل اغريس ، كتب اكابير القطر الذي بقي في أيدي عبد القادر أي السهول الوهرانية العليا وحدها الى الجينرال بيجو أنه لم يحتج الا جزءا من عشرين من سهل اغريس ذاكرين له أسماء ثلاثين أرض فلاحية عظيمة بقيت في حوزتهم .

نشأة الصناعة

ان الحاجة الى العتاد الذي لاتكفي المبادلات التجارية تغطيتها اضطرت الامير الى محاولة خلق تشكيلات للانتاج الصناعي التي تتمثل بصفة خاصة في مصانع الاسلحة ومصانع المعادن والمناجم المعدة لتموينها . ولانشائها لم يتردد الامير في استدعاء عمال فرنسيين واسبانيين يستخدمهم عن طريق التعاقد أو كاجراء غير مكثف في ذلك باستخدام الهاربين من الجنود والاسرى الذين قبضوا في الحرب . فيمساعدتهم شرع في استخراج الحديد والنحاس من المناجم : أمر بتشيد كور في مليانة قرب مناجم الزكار تحت اشراف مختص بعلم المعادن ، الكبير - كاز الذي اعتنق الاسلام .

((كان بناء المصنع الرئيسي الذي يبلغ خمسة وعشرين مترا طولاً وثمانية امتارا عرضاً مبنيا بالحجارة ومسقفا بالقرمد . على واجهته الحديثة الشكل

ثلاثة أقواس متماثلة الشكل . يحتوى البناء على خمسة كيران على شكل
(كنان تمدها مصصة يبلغ علو قواعدها ستة أمتار وجلب لها مياه عناصر
الجبال . كانت تلك المياه المتدفقة من الخزانة تحرك مطرقة كبيرة) (٥) .

وفي تلمسان أنشأ مصنعا لتدوير النحاس والبرونز مصحوبا بمعمل المدافع
الذي أنتج له في مدة عامين من الحرب عشرين مدفعا . وفي معسكر التي أراد أن
يتخذها عاصمة له ومخزنا للسلاح قبل أن تكون مهددة بالخطر ، جمع لتحقيق ذلك
المشروع نفرا كثيرا من العمال وذلك قبل امضاء عهد دسميشيل . لكن تخريب كلوزيل
للمدينة بعد أخذها سنة ١٨٣٦ ونكته للعهد ، اضطره الى نقل جبهه في سبيل
التطوير الجوهرى الى الجنوب .

فعند حدود التل والسهول العليا التي تشكل نقاط الاتصالات الاقتصادية
التكميلية ، حيث مواقع الامصار القديمة الجزائرية الاصيلة مثل تاهرت وأشير
والقلعة ، أسس سلسلة من المدن تم بناؤها في أيامه : بوغار قرب المدينة وتعاذه
قرب مليانة وسعيدة قرب معسكر ، والقلعة والبرج ومزونة وتافروت تلمسان وتقدمت
بالاخص ، على عشرين كيلومترا في جنوب غربي تاهرت العتيقة (تيارت) تقدمت
التي ستكون العاصمة الجديدة بفضل موقعها المركزي وبفضل قربها من معسكر .

المؤسسات المدنية

لم تكن تلك البناءات كما يظنه بعض الناس ، ملاجئ لاستقبال سكان المدن
المهجورة في أيام الحرب ، فحسب . نعم ، كانت تتضمن قصبات محصنة ومعسكرات
لكن القصد منها هو خلق شبكة مدن دائمة بالاضافة الى وظيفتها العسكرية ، كما هو
مبين في الكتابة المنقوشة على حجرة في تعاذه :

" ان الله يشهد لي أن هذا العمل عملي وسيبقى محفوظا في مذكرة الخلف ،
كل من يقربون مني ويقبلون على أراضينا السعيدة طلبا للامن والطمانينة ، يجدون
بعدي والى الابد أسوة في خدماتي وأعمال الصالحة " . (٦)

(٥) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر (١٨٤٠) ص : ١٨ - ٢٢ .

(٦) أزان (AZAN) سبق ذكره .

زيادة على الجنود المعسكرة وعلى الكراغلة الذين نقلوا من مدن التل المحتلة وأحيطوا بمن يراقبهم خشية خيانتهم ، سكن الامير الهاربين من المؤسّسات الفرنسية بالجزائر خصوصا ، قرب العمال الذين جمعهم والاسرى والهاربين من جيش العدو الذين يخدمون بجانبهم . كان أولئك اللاجئون ان وجدوا عند لحاقهم سكنا وقدرا طفيفا من المال ، سرعان ما اضطروا الى العمل للارتزاق . فهكذا تشكل في المصانع وورشات المدن الجديدة نظام الاجارة .

في بداية الحرب عام ١٨٣٩ كانت تعازة التي بنيت سنة ١٨٣٨ تتألف من حوالي ثلاثين كوخا ، وبعد سقوطها في أيدي العدو سنة ١٨٤٠ ، كان عدد مساكنها خمسين بيتا مبنية بالحجارة مغطاة بالخشب والحشيش تخترقها طرق واسعة وترويبها مياه قناة ، وبفضل جهاز كانت تلك المياه تدير مطحنتين . (٧)

كان يسكنها مائات عديدة من السكان ، ومثلها سعيدة التي بنيت عام ١٨٣٩ والتي لم تعمر الا بمن بنوها ومثلها بوغار التي لازالت خالية في أكتوبر ١٨٣٩ وما اهتم الامير بها وأمر ببناء ثكنة ومخبزة ومستشفى ومخزن كبير كما أمر ببناء ديار من الحجارة في القرية .

كانت تقدمت في سنة ١٨٤٠ تجمع ، حسب فرسين (GARCIN) أكثر من الفين ساكن منهم مائتان أو ثلاث مائات عائلة كرغلية ، والعمال الفرنسيين ومائة تقريبا من المسجونين والحضر اللاجئين من مستغانم ومزغان ومنهم الزمالة التي تجمع كل اقارب الامير وأعوانه المباشرين . وحسب قائمة المؤسّسات الفرنسية :

كانت المدينة تتألف من ثلاث مئات بيت مسقفة بالخشب وبني في وسطها ثمانى أو عشر ديارا مغطاة بسطوح أو بالقراميد .

تم بناء تلك المؤسّسات في ظرف أربع سنين دون أن يترك لاجلها بناء معسكر التي احترقت أثناء حملة كلوزيل وقد وجد فيها الفرنسيون بعد احتلالها من جديد ذخائر من الجير ومن التراب الصالح لصناعة الجص ومنازل لم يتم بناؤها . وفي أثناء الحرب الى الاحتلال غصت تلك المدن باللاجئين كلما أفرغت مدن التل من سكانها بعد سقوطها في أيدي المحتل . كانت تلك النهضة المدنية تابعة لنهضة النشاطات في سبيل تمصير الامصار .

(٧) مذكرات الى وزارة الحرب (أغسطس و ٢ أكتوبر ١٨٤٠) نشرها ايمرييت .

ان كانت طفروات عبارة عن قلعة ومستودع للمؤونة والاعتدة الحربية، كانت بوغار تحتضن معامل لصناعة البرانس ومدايع ومخازن كبيرة للكبريت والصود ومعدن الرصاص، كما كانت تعازة تحتضن زيادة على المرافق المنشأة لمصلحة السكان، ((مستودعا للقمح والحديد والنحاس والرصاص والكبريت والبناديق ونصيبا من الالات المبعوثة من باريس)) (٨) وكل ما يحتاج اليه لتكوين خزانة أسلحة. كانت سعيدة التي كان بعض سكانها حضرا مطرودين من معسكر ومن تلمسان سنة ١٨٣٦ بعد حملة كلوزيل، مستودعا للقمح والحديد وقد بنى فيها خليفة معسكر منزلا جميلا ينم عن ذوق أصيل، أما تقدمت فقد كانت سنة ١٨٣٩ :

((مستودعا كبيرا للالات المصدرة من باريس، يوجد فيها دار لضرب النقود وأكبر مستودع لدقيق الحديد والرصاص والنحاس والفضة والقذائف وذخائر من القمح والشعير والسمن ومخزن للخيام ٠٠٠ ويوجد فيها، فضلا عن القلعتين مبنى عظيم لتأسيس مصنع الاسلحة باستعمال آلات ميكانيكية ٠٠٠ ومطحنة مائية ومنازل للاشخاص)) .

منذ سنة ١٨٤٠ كان ذلك المصنع القائم على ضفة نهر محركا بواسطة دولاب تديرها مياه النهر. وكان الميكانيكيون وصناع الاسلحة الفرنسيون المشرفون عليه يخرجون ثلاث بندقيات يوميا . في ماي ١٨٤١ احتل الفرنسيون تقدمت ووجدوا فيها فضلا عن مصنع الاسلحة معملا للنجارة ومخازن . يخبرنا غرسين (GARCIN) أن الامير كان يريد أن ينشئ معملا لصناعة الورق وأنسجة الصوف في بلاده غير أن العراقيل وعظم النفقات صدته عن مرامه . ومهما كان الحال تم انشاء مصنع الانسجة .

عراقيل تطوير الاجهزة

١ — لا يسوغ لنا تقدير الجهود في سبيل التجهيز حق قدرها الذي يبدو لنا اليوم في نهاية الصالة الا بعد الوعي أن مصانع الحديد في فرنسا ١٨٢٨ التي كانت تستعمل كيرانا كطلونية ما كانت تنتج أكثر من ٢٢١ ٠٠٠ طن من الحديد الخام (ذخائر عبد القادر لا تتجاوز ٢٠٠ طن) وأن المكينات البخارية لا

(٨) ليون روش (LEON ROCHE) : ترجمة عبد القادر ، ١٨٨٩ — نشرها ايمريت .

تنتج الا بضعة آلاف من الاحصنة . وزيادة على ذلك لم ينطلق ذلك الجهد بصفة حقيقية الا بعد امضاء عهد النافثة الذي سمح بشراء المكينات واستخدام التقنيين لكن ذلك الجهد توقف بعد عام أو عامين بعد خسارة مراكز أسست بصعوبة . ان تلك المبادرات في اقتصاد تقدمي مبني على استعمال المكينات في ضمن حرب ضد دولة عظيمة في طريق النمو الصناعي كان مصيرها التحطيم بمفاعيل تلك الحرب الاولى .

٢ — ان تنمية تيارات تجارية جديدة مع الخارج التي كان هدفها الاول تكديس عتاد يسمح بمواصلة الحرب ، لم تكن كافية لتوفير الوسائل في مدة عامين لحماية مؤسسات الانتاج الجديدة الدائمة : لقد خلق عبد القادر تلك العلاقات وسعى في تنميتها مع المغرب وبواسطة هذا الاخير مع انجليترا وبشكل تهريب قام به رجال الحاجات من الاسرائيليين مثل نويل مانكسي ويودة بن دوران مع الفطر التونسي وجبل طارق ومن ثم مع انجليترا أيضا ومع أسبانيا .

لقد مؤّن المغرب الجزائر في مدة السلم القصيرة ، حسب ليون روش ب: ١٦٠ قنطار من البارود — و ٤٥٠٠ بندقية انجليزية وبأربعة مدافع من عيار رطل وبجميع الخيام التي يملكها الجيش وكمية كبيرة من الكبريت ، والبوابيح والسيوف . كان الاحتلال الفرنسي يمنع الامير من التمون عبر البحر كما كان يريده فمئذ ٢٧ نوفمبر ١٨٣٤ اتخذت الحكومة الفرنسية قرارا يمنع الاجانب من التجارة في الموانئ غير المحتلة فكان ذلك بمثابة حصار يتنافى ومقتضيات عهد دسميشيل الحديثة العهد ، اما الفرنسيون فكانوا يقتصرون علاقاتهم مع داخل البلاد على المحصولات التي كانوا يبتغون احتكارها : كانت تصديراتهم الى داخل البلاد ، من سنة ١٨٣٥ الى سنة ١٨٣٧ لا تتجاوز ٩٨٦ ٣١١ فرنك في سنة ١٨٣٧ أي ١١ في المائة من مجموع تصديراتهم من الموانئ المحتلة . بيد أن نسايج القطن تمثل سنة ١٨٣٧ ١٧٥ ٥١٧ فرنك أي نسبة ٥٦ في المائة ، مقابل ١٠ في المائة للحديد الخام (٣٣ ٠٩٩ فرنك) و ٤ في المائة (١٣ ٠٠٢ فرنك) للالات الحديدية . كانت تلك التصديرات تقدر بأقل من نصف ما كان يستورد من الداخل (٣٧٦ ٦٥٨ فرنك) في شكل الحبوب والزيت والجلود والمونة للنقاط المحتلة بيد أن الميزانية في عام ١٨٣٥ كانت متعادلة (٤٠١ ٢٧١ فرنك مقابل ٢٨٦ ٦١٢ فرنك) . هذا مع ان تلك الاستيرادات الفرنسية من الدولة الجزائرية ما كانت تمثل الا ٢ في المائة من مجموع الاستيرادات اذ كان أكثرها مصدرا من فرنسا ، حتى أن الصفقات التي

تم ابرامها بصفة رسمية مع الحكومة الفرنسية لم تنفذ: ان تم تسليم الاعتدة لتجهيز مصانع تعازة وتقدمت بالفعل، رأينا أن ٣٠٠٠ بندقية التي وعد بها بيجو في الملحقات السرية لعهد التافنة لم تسلم ابداً. وباستعمال الفاضل الزراعي الذي جمعه بن دوران كنفود مبادلات استطاع عبد القادر أن يبقي نوعاً من النشاط في دلس وتنيس ورشقون، حتى بعد سقوط أرزيو في أيدي العدو. وفي عام ١٨٤٣ اضطر أن يحاول في أيام الحرب استخدام التنافس الفرنسي الابريطاني بمنح تجارة تنيس التي لازالت تحت تصرفه لشركة انجليزية. لكن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح.

يمكن القول بأن دولة عبد القادر بالرغم من ارادتها التفتح على الخارج رأت تجارتها تختنق بسبب مجاورة المراكز الاستعمارية الفرنسية.

٣— كان استغراق الجهود العسكرية لجميع موارد بلاد منقطعة عن مراكز التجارة الرئيسية (الموانئ المحتلة وقسنطينة) وفي نفس الوقت عن مصادر الاموال الوحيدة، لا يستطيع تخليف اموال كافية لتحقيق تجهيز حديث. كانت جزائر عبد القادر مضطرة، نظرا الى مستوى اقتصادها الى الاكتفاء بمواردها الزراعية وحدها، وبوسائلها المالية الضئيلة والخراج القليل المحصول من اراضيها وكان مجموع ذلك غير كاف لسد حوائج السكان.

بلغ فقر الدولة حدا حيث صارت النقود المضروبة في تقدمت لا تتعدى مليارا من النقود النحاسية وأصبح عبد القادر عند اندلاع الحرب غير قادر على أداء أرزاق العساكر بصفة مستمرة، وعلى حمل الخراج الذي لم يزود بشيء والذي كان يتكل عليه لترقيع ذلك الفقر يقطع عنه عددا كبيرا من السكان. فكان من العجيب أن مقاومته وصموده طالتا الى ١٨٤٧. فكانت تلك المقاومة دليلا على عمق جذور ذلك الجهد وعمق مفاعيله في سبيل بناء الوطن.

جمع الاراضي الجزائرية

كان عبد القادر من سنة ١٨٣٢ الى ١٨٤٧ كرس جل سياسته على امتداد سلطة دولته الى كلية الاراضي الخارجة عن الحكم الفرنسي. وفي اطار هذا الجهد في سبيل توحيد البلاد تدخل حملة الامير الدبلوماسية والعسكرية بالاضافة الى

التنظيم الإداري والاقتصادي: وفعلًا قد بحث عن كل الفرص وعن كل المساندات الصالحة لتحقيق تلك الخطة لدى السكان ولدى القوات الأجنبية مثل المغرب وأنجليترا وحتى فرنسا لقد حاول أن يحطم كل الصعوبات دون تلك الوحدة فهكذا اصطدم لا بالهجوم الفرنسي فحسب بل بمطامح الاقطاعيين وكل من كانوا يسعون في كسب السلطة والامتيازات الاقطاعية.

عرف عبد القادر طيلة تلك المدة كيف يستفيد من مجاملة الفرنسيين وحياد السلطات الفرنسية الذين كانوا يطمعون في استخدامه ومن حماية المغرب ومصالح الانجليز: فاعتصم الفرصة لاثبات سلطته وتحطيم الاقطاعيين والطرق الدينية المختلفة ولتوسيع رقعته. لما خلف والده محي الدين في قياد الجهاد في ٢٣ نوفمبر ١٨٣٢، لم يبايعه بالامارة الا قبائل جهة معسكرة وباعترافه بالخلافة (كخليفة الرسول) للسلطان الشريف مولاي عبد الرحمن كان يقصد الترحيب بنوايا ملوك المغرب في حلولهم محل السلاطين العثمانيين في تلك الرتبة وتلك النوايا هي التي دفعت بهم سابقا الى تولية والده محي الدين على تلمسان سنة ١٨٣١ .

لقد اعطاه المغرب العهد ومن جراء ذلك استطاع أن يوسع نفوذه غربا الى حدود المغرب مستعانا بعواطف الفلاحين والحضر المضادة للحكم التركي على حساب الكراغلة الذين ضرب عليهم الحصار في قصبتهم ، مشور تلمسان : لقد عرف كيف يضم اليه ضد أصحاب الامتيازات المنحازين الى الفرنسيين (مترشحون لمناصب البايك وكراغلة مستغانم وقبائل الدوائر والزماله والبرجية) قبائل الشليف ومديّة ، ونغص الحياة للعساكر الفرنسيين في وهران طيلة سنة ١٨٣٣ وقطع عنهم الاعوان وسبل التموين ، بهذا كله استطاع أن يبرهن للجينرال دسميشيل انه الرجل اللازم ، القادر على الصمود امام حملاته والذي لا مهرب من جعله في الحساب. فهكذا اضطر دسميشيل الذي كان يرجو أن يجعل منه حليفا في جهة وهران، أن يطلب منه توقيف سفك الدماء بين الشعبين وأن يعترف به بعهد ٢٦ فبراير ١٨٣٤ الذي يتضمن قبول الشروط التي اشترطها ((العرب)) مثل قبول شروط ((الفرنسيين)) ، أي الاعتراف بالامر الواقع : احتلال وهران ومستغانم . ان منطوق العهد الذي يعطي لعبد القادر لقب " الامير " ولممشيله في وهران ومستغانم والجزائر لقب " القنصل " يتضمن الاعتراف بسلطانه ، أما التصريح المبدئي الذي يدعو ((الشعبين أن يعيشا تحت حكم واحد)) المنصوص عليه في الترجمة الفرنسية وحدها فلا يعني في نظر المسلمين (حكما فرنسيا) أي حكم الكفار ، الحال أن ذلك الادعاء قد أبطل حرية البيع والشراء التي منحت

للفرنسيين المتمتعين برخص من الامير وفقا للاتفاق الذي حصل مع دسميشيل لم تمنع عبد القادر من تحديد استيراد ات وهران ومستغانم وقصرها على التموين اللازم ومن احتكاره لاسواق أرزيو.

ورغم أن تلك الشروط كانت مناقضة لتعليمات الحكومة الفرنسية اضطرت هذه الحكومة الى امضائها تحت ضغط الرأي العام المضاد للاستعمار.

لقد أتاح ذلك الاعتراف للامير أن ييسر نفوذه على كل بايلك وهران القديم الى مليانة شرقا وفي نفس الوقت أتاح له أن يجمع اطارات القبائل القديمة الذين اعتقدوا أن انتهاء الجهاد قد رفع عنهم كل تكليف، كما يجمع مطامع الاقطاعيين الذين يطمعون في الاستفادة من التباس الوضع الراهن.

وأتاح له الامر أن يمهّد الطريق لتوسيع نفوذه الى نواحي الجزائر بتمكنه من التصرف في مصالح قبيلة حجوط في النتيجة ضد تدخلات الوالي العام فوارول (VOIROL) الغير شرعية (١٨٣٤) أن رفضه الالتحاق بالدردقاوى حاج موسى لاعلان الجهاد من جديد ضد الفرنسيين - مراعاة لشروط العهد - أتاح له أن يحطم هذا العائق بترحيب الوالي العام دورى درلون (DROUET D'ERLONE) في أبريل ١٨٣٥ وأن يثبت سلطته في المدينة وفي بايلك تيطرى القديم . فهكذا أصبح الامير السلطة الاسلامية الوحيدة في الجزائر باستثناء الباي أحمد في قسنطينة ، الامر الذي لم تكن تريده السلطات الفرنسية التي لم تكن تتوقع نجاحا سريعا مثل هذا .

لقد صمد عبد القادر لتطاولهم على ملكه - ففي ١٦ جوان ١٨٣٥ لمّا ضمّ الجنرال الفرنسي تريزيل اليه اراضي الدواير الزمالة وجعلها تحت حمايته في مقابل خدمات القبيلتين مخالفة لعهد دسميشيل الذي ترك تلك الاراضي للامير ، لم يتردد عبد القادر في عقابهما وتثقيف الاملاك والاراضي والديار التي كان أولئك الاقطاعيون يملكون في معسكر . أعلن مقاطعتهم واثني عشر يوما بعد ذلك استطاع أن يهزم جيش تريزيل في المقطع بعد أن نكت ذلك الجنرال العهد بصفة صريحة بتوغله في بلاده . لقد عرف عبد القادر كيف يجعل الحق بجانبه وكيف يبرهن للوالي دروى عن صبره أمام تلك الاعتداءات ، واستطاع أن يحمله على توبيخ تريزيل واتهامه بأنه انتهر أول فرصة للتدخل بالسلاح في النزاعات الناشئة بين عبد القادر والقبائل التي اعترف الملك بمعهد أنها تابعة للامير تحت حكمه .

مع دسميشيل لم
رها على التموين

الفرنسية اضطرت
مار.

كل بايلك وهران
القبائل القديمة
كما يقع مطامع

في الجزائر يتمكنه
الوالي العام
نحاق بالدرقاوى
وط العهد - أتاح
(DROUET D'E
القديم . فهكذا
تعد في قسنطينة ،
نجاحا سريعا مثل

١٨٣٥ لمّا ضمّ
تحت حمايته في
الأراضي للامير ،
لديار التي كان
يوما بعد ذلك
رأى العهد بصفة
ق بجانبه وكيف
أن يحمله على
لنزاعات الناشئة
ير تحت حكمه .

لما تأكدت ارادة حكومة فرنسا على القضاء على عبد القادر واعتزمت مواصلة العمليات العسكرية بعد استبدال كلوزيل بدروى ، وجعلت الامير أمام قوات متفوقة بكثير على قواته عرف أنه اذا سلم مدينتي معسكر وتلمسان للعدو ولعسفه يخلق لرعاياه اسبابا جديدة لانضمامهم اليه وحتى للكراغلة الذين شرعوا في المفاوضة معه في تلمسان ويرغم الجيش الفرنسي يتمكنه من البلاد ، ويحصره للمعسكرات على بذل جهود عسكرية لا يطيق مواصلتها . وباختياره الفرص السانحة لاحاقهم ضربات باسترداد المدنية وحصر مخيم التافنة ومقاتلتهم في السكاك أزغم أركان الحرب الفرنسية التي انهزمت أمام قسنطينة انهزاما منكرا أثناء مقاومتها لاحمد باى ، أرغمها على التسرع في طلب السلم لانقاذ معسكراتها المحصورة . ان تلك الظروف الصالحة هي التي استخدمها لأكراه بيجو على الاعتراف في ٣٠ ماي ١٨٣٧ بسلطته على عامة القطر الجزائرى باستثناء النقاط المحتلة (الجزائر ووهران وضواحيها) الى حدود بايلك قسنطينة .

ولما انهارت سلطة أحمد باى ، ستة أشهر بعد ذلك ، اثر سقوط عاصمته (أكتوبر ١٨٣٧) ناض عبد القادر الفرنسيين لتوسيع نفوذه خلال ذلك (الخلو السياسي) . كان تحت حكمه في بلاد القبائل خليفة قوى النفوذ في قبيلة عمراوة (ابن سالم) وأنشأ خليفة في مجانة ضد الاقطاعي المقراني الذي اعترفت به فرنسا ، وآخر في الزيبان صاحب بسكرة ضد الاقطاعي ابن قانة مثل السابق ، في خدمة فرنسا - في سنة ١٨٣٩ رأى ليون روش من الواجب أن يعترف بأن نفوذ السلطة الفرنسية في تلك الاقطاعات القسنطينية لم يكن زائدا على نفوذ الامير . (٩)

كان خلفاء الامير يستغلون الزاب والجريد وأراضي البيبان وسطيف أو يتحكمون فيها وكان خلفاؤنا لا يطيقون منافستهم ومنازعتهم الملك بلا مساعدة .

هكذا ، لما عبرت سرية الوالي العام فالي والدوك درليان (DUE D'ORLEANS) المجنة وخليفك ابن سالم ، للوصل بين قسنطينة والجزائر عبر البيبان ، وهتكت بهذه العملية عهد التافنة ، كان الامير يفرض سلطته على عامة القطر الجزائرى باستثناء النقاط التي كانت تحت حكم جنود الحملة الفرنسية وقد كرس جهوده سنة ١٨٣٨ على اسقاط نفوذ التيجانية واسقاط شيخهم التيجاني صاحب قصر عين الماضي في الصحراء .

(٩) ل . روش : سبق ذكره .

هدم دولة عبد القادر بالحرب

(١٨٣٩ — ١٨٤٧)

نقض عهد التافنة

الذي افترضته ادعاءات الفرنسيين واعتداءاتهم .

كانت الاعتداءات والتهديدات للحقوق التي اعترف بها عهد التافنة للامير عبد القادر هي التي اضطرت هذا الاخير الى اعلان الحرب .

ان التاريخ الرسمي الفرنسي يتهم دائما عبد القادر بأنه المتسبب في المقاطعة وفي اعلان الحرب . لقد ورد في كتاب التعليم الثانوى الذى ألفه مالي (MALET) واسحاق (ISAAC) ما يلي :

وفجأة في نوفمبر ١٨٣٩ حمل على سهل الجزائر ، النتيجة : فذهب وأحرق وقتل . ان هذا البهتان صريح . لكن كاتبنا مثل الكولونيل أزان (CI AZAN) يعتبر أن نكث عهد التافنة المتكرر هو الذى هيا الفرصة لاستئناف الجهاد ، حتى ان الاستاذ ايمريت يسلم بأن مجاوزات العهد تلك هي التي أعطت الامير فرصة ، فبينما كان يعتبر أزان أن الدعوة للجهاد كانت هدف الامير البعيد ، كان الاستاذ ايمريت يعتبرها أمرا ضروريا للامير لاتمام توحيد دولته . ان عبد القادر قد فند مثل هذه الافكار بالصبر الذى أظهره أمام الاعتداءات المستمرة والمتكررة منذ سنة ١٨٣٨ وبحرصه الملح على الحفاظ على السلم قبل العمليات العسكرية التي قام بها في خريف ١٨٣٩ وبالوعي الذى أظهره فيما يخص ضعفه بالنسبة للتقنية والعدد .

(١) كان ازان نفسه يظهر التعمد الفرنسي اذ كان بيجو ، منذ ٨ جوان ١٨٣٨ ، يلح على زملائه النواب بأن يهتكوا السلم الذى أمضاه هو نفسه وذلك سعيا في منع خيانتة من الظهور في ضوء النهار ، فاقترح تضخيم عدد الجنود وتكوين زهاء عشر سرايات تتألف كل واحدة منها من ١٠٠٠ رجل (لمنع الاهالي من الزرع والفرس والحصاد) (١٠) وكان يوهم أن الحدود المبهمة التي تحدد منطقة الجزائر

(١٠) بيجو : خطبة في البرلمان — سبق ذكره .

الفرنسية الى ((وادى كدارة وما وراءه)) من شأنها أن تلغى على أساس أنه كان وقت المفاوضات ((مستعجلا)) وادعى بوقاحة أن مفهوم قوله ((وما وراءه)) : الى اقليم قسنطينة . و ((أن العهد ، على كل حال ، لم تقيد الدول الامدادات توافق مصالحها)) .

من جراء ذلك اعترفت الحكومة الفرنسية أن تفرض على عبد القادر قبول عهد اضافي يرمي الى اجباره على قبول تأويل بيجو لعهد التافنة باضافة شروط تتناقض والشروط التي امضتها تلك الحكومة نفسها سابقا بابدال حدود وادى كدارة بحدود ((الطريق الملكي الجزائر - قسنطينة)) وبتسليم كمية من الحبوب في اطار العلاقات التجارية وأداء جزية سنوية التي تجعل الامير تحت حكم العدو . ان مثل تلك التحريفات للنص تظهر جليا أن حكومة جويلية لم تستطع الاعتماد على ذلك النص لتبرير ادعاءاتها . كما تفسر ضغط الحكومة الفرنسية والحاحها على سفير عبد القادر ، مولود بن حراش ، لحمله على المصادقة على العهد الاضافي ((الذي لا ينفذ الا بامضاء الامير)) . (١١)

أمام رفض هذا الاخير لامضاء النص ورغم حضور الرسل الفرنسيين لرفضه من طرف جماعة الاعيان ، وبناء على تصريح المارشال سلت (SOULT) القائل بان ((تملك بلاد ما وراء وادى كدارة شيء مضمون)) كان تصرف الوالي العام فالي على أساس أن العهد الاضافي قد قبل ورفع عنه كل تكليف ، قد جعل الامير أمام تهديد جديد باعتداءات لا تقيه اياها اتفاقيات يعتبرها أعداؤه ملغاة .

لقد تبين صبر عبد القادر وارادته السلم لا في تأنيه وحده الى مجاوزة البيان التي كانت نتيجتها الوحيدة ، حسب أزان ، التي كان من حق المارشال فالي أن ينتظرها هي استئناف الاعمال العدائية لكن أيضا في مساعيه لدى السلطات الفرنسية لتحامي الاعتداءات ودرء أسباب الحرب .

في شهر مارس ١٨٣٩ كتب الامير أول رسالة الى لويس - فيليب يطلب اليه فيها ترك التهديد باعلان الحرب الذي يتمثل في افتراضه امضاء العهد الاضافي الذي ألحق بالعهد الاصلي في جوان ١٨٣٨ . قال فيها :

(١١) أزان : سبق ذكره .

ثانوية المختلطة
ندرومة

((ان سعادة شعبنا مرهونة اليك . يقولون لي : (امض أو لا تمض لكن رفضك معناه الحرب) ها انا لا امضي ، أريد السلم لا شيء غير المسلم)) (١٢) .

رغم السبة المتمثلة في عدم الجواب المتكرر للرسالة السابقة الذكر كتب الامير رسالة أخرى الى الملك في ١٥ أبريل ١٨٣٩ يندد فيها ((بعمالته العسكريين خاصة الذين لا يبتغون سوى القتال والاستيلاء على البلاد)) وأتبعها برسائل الى الملك باسم الانسانية ، والى تيير (THIERS) باسم ازدهار فرنسا والى المارشال جيرار (GERARD) لتذكيره بمبادئ الاسلام . وأكد سعيه بأعمال كتقريه فيما يخص استئناف الحرب (التي كان يتوقعها نظرا لارتفاع أعداد الجنود الفرنسيين التي ارتفعت بين أوائل ١٨٣٨ وأوائل ١٨٤٠ من ٦٠١ ٤٤ جندي الى ٦٨٢ ٦١) بأن اشارة الهجوم لا تعطى .

((الا اذا اقترف الفرنسيون انتقاضا صريحا من جديد لمعاهدة التافنة)) . ومثل ذلك رد فعله رد رجل ((مبهوت مغتاظ)) (كما وصفه ليون روش) بعد اطلاعه على أن عدوه تحمل مسؤولية هتك المهادنة . لكنه اعترز أن يبين ((أنه لا يريد أن تنسب اليه تلك المسؤولية)) كما أقربه أزان نفسه . كما اعترز أنه لا يبتغي أن يتحمل آخرون مسؤولية كان يرفضها .

تبين الرسالة التي كتبها الى فالي في ١٥ أبريل ١٨٤٠ بالفعل أن وعيه بضعفه ومشاريع الإصلاح التي كان يفكر فيها أدت به الى الرجاء - حتى وان كانت الحرب لا بد منها . أن يقع الاصطدام في أبعد وقت ممكن . رغم أنه لم يندهم كان يعرض :

((وليبق كل منا في البلاد التي تحت يده مدة اثنتي عشر سنة ابتداء من اليوم . ستكون مملكتي اذا في العشرين من عمرها : كل عام من عمر مملكتي يعد بقرن من مملكتكم فنتحارب اذا)) (١٣) .

كان غرضه من موقفه هذا تدعيم المهادنة من جديد ليتاح له شراء الاسلحة قبل الخوض في الحرب لانه كان يعلم أن فرنسا تملك جنودا عديدة والشيء الكثير من أعداء الحرب . لقد اتضح أن خدماته في سبيل بناء دولته اقتصاديا وسياسيا

(١٢) رسالة الى لويس فيليب . سبق ذكرها .

(١٣) عبد القادر : رسالة الى فالي . ذكرها أزان .

تتطلب سنين عديدة وقد توقفت بصفة عنيفة بسبب القوة الاستعمارية التي كانت تتمتع بتفوقها الذي لا حد له في الاسلحة والذخائر والعدد .

(٢) كان دخول عبد القادر في الحرب أمرا متوقعا ومنتظرا . والحال أنه بعث بواسطة بن دوران رسالة يعلن فيها الحرب الى فالي الذي اتصل بها في ٢٠ نوفمبر ١٨٣٩ . وقبل ارسالها كان قد كتب الى الوالي رسالتين بقيتا بلا جواب يعرض عليه فيهما الخيار بين القتال وبين التعويض عن اختراقه البيان وذلك بعد قرار صارم اتخذه مجلسه وبعد تهديد صدر من فالي . أقر أنه اعتزم الحرب منضما في ذلك الى الرأي العام ومبينا أنه صريح لا يفدر . ان التقارير الرسمية عن العمليات الحربية الأولى لا تنص على أي نهب أو تقتيل اقترفته الجنود الجزائرية وقت هجوم ٢٠ سبتمبر ١٨٣٩ . انها على عكس ذلك تحقق فيما يخص معمرين النتيجة أن اكثرهم اضطروا الى مهاجرة السهل والى الالتجاء الى الجزائر . فهذا دليل على أن الوقت بقي لديهم للفرار .

في الواقع ان كان الامير قد اعتزم استئناف الجهاد فلانه اضطر الى هذه الوسيلة الوحيدة لتفادي اعتداءات جديدة تكون نتيجتها انهيار دولته بالتدريج : كان غرضه سبق العدو في الحصول على انتصارات عسكرية .

الحرب : من انتصارات عبد القادر الى المقاومة العصابية في بداية العمليات الحربية حقق الامير انتصارات عسكرية كافية لبيان الاهداف التي حصل عليها : في ٢٠ نوفمبر ١٨٣٩ كسر غيرا فرنسا . وفي غد ذلك اليوم هجم على المتيحة وقتل ١٠٨ رجل من العدو وأكره السلطة الاستعمارية على التخلي من المخيمات العسكرية التي نصبها في السهل حتى مخيم الحراش الذي يبعد عن الجزائر بأثني عشر كلم . وفي شهر فبراير ١٨٤٠ كان خلفاؤه على جانب من القوة حيث استطاعوا أن يضربوا الحصار على مستغانم وأن يهجموا في شهر مارس على الكرمة وعلى مسرعين في ضاحية وهران .

في الفترة التي تتراوح بين ١٨٤٠ و ١٨٤٢ والتي استولى فيها العدو على المراكز الاقتصادية التي أنشأها في المدن ، بقي الامير قادرا على مراقبة جميع المزارع وأن يصعب الحياة للفرنسيين في المدن المحصنة رغم أن عددهم ازداد عام ١٨٤٢ الى أن بلغ ٧٨ ٠٠٠ رجل . ان من الخطأ أن يتوهم متوهم أنه ، خلافا لما كان يظن به ، أنه اعتزم ترك تلك المدن لان سكانها كانوا يحقدونه : ان هروبهم

منها عند دخول الفرنسيين دليل كاف لتفنيد تلك الدعوى. ان الجهود الباهضة التي بذلها لاستبقاء المدينة التي سقطت في أيدي الفرنسيين بعد مكابدتهم الخسائر الجسيمة في مضيق موزاية، ومحاولاته لاسترداد مليانة عام ١٨٤١ وتلمسان عام ١٨٤٢ وأخذه لبسكرة من ١٨٤١ الى ١٨٤٤، وإصراره على تجديد بناء تقدمت بعد تدميرها عام ١٨٤١ أدلة كافية على اكتراثه بتلك المدن. غير أنها تشكل أهدافا تصعب حمايتها ولا تثبت أمام عمل السرايا الموجهة نحوها. في ١٦ مارس ١٨٤٠ سقطت شرشال في أيدي الفرنسيين والمدينة في ١٧ ماي ومليانة في ٨ جوان من نفس السنة بينما سقطت بسكرة في أيدي بن غانة.

لكن الى ١٨٤١، بقيت المدن المحتلة محصورة ومنعزلة عن النتيجة دون أن يسود الأمن في أي مكان حتى في الضاحية القريبة من الجزائر. (١٤)

كان يلزم القوافل الحاملة للمونة أن تخوض معارك ضارية. ففي مليانة مثلا مات ٨٠٠ رجل من ١٢٠٠ في صيف ١٨٤٠ بسبب ملقوا من عذاب فقط. ان تزايد اعداد الفرنسيين المستمر، والاشخان المنظم الذي قام به بيجو بالافساد والتقتيل الارهابي هما اللذان حالا دون استرداد المدن التي بناها الامير ودون منعها من الهلاك: في شهر ماي ١٨٤١ أخذت معسكر وبوغار وسعيدة وتعازة واكتسحت ومثلها تاقدمت والمسيلة في اقليم قسنطينة. وفي سنة ١٨٤٢ سقطت تلمسان من دورها سقوطا نهائيا وبعد هدها. في ماي ١٨٤٣ الزمالة أي العاصمة المتنقلة التي أحدثها الامير عقب سقوط تاقدمت والمدن الصحراوية الاخيرة: تاجموت والاغواط والمرسى الوحيد، تنس. ان خسران تلك القواعد لسلطة مهلهلة كان من طبيعته أن يزيد في ضعفها وأن يطمع الاقطاعيين في استرداد امتيازاتهم بمساندة بيجو.

لم يكن عبد القادر قادرا على التمكن من بلاد لم يبق له منها سوى أرياف تابعة تقليديا لعائلات كبيرة أو لقبائل مختلفة النزاعات، أرياف معرضة لقطع اسباب معيشتها من غلات ومواش وحتى من رجال.

كانت المرحلة الثالثة من سنة ١٨٤٣ الى سنة ١٨٤٤ مرحلة اخضاع الارياض: كان الفرنسيون يتغلبون عليها بعد تكبد خسائر وتحمل المشاق والشدائد - على حد قول بيجو - ثم تسقط في أيدي العرب بعد انسحاب الجنود الفرنسية. كانت

(١٤) أزان.

المناطق الوحيدة التي حفظن من الائتلاف منطقة القبائل تحت حكم ابن سالم والمنطقة الواقعة في حدود المغرب . في بداية عام ١٨٤٤ كان يمكن لعبد القادر أن يتكل على مساعدة المملكة الشريفة لكن بعد هزيمة الجيش المغربي في وادي اسلي في ١٤ أغسطس ١٨٤٤ فقد تلك المساندة . ان المعاهدة الفرنسية - المغربية التي أبرمت في ١٨ مارس ١٨٤٥ لم تنق له شرعا الطمع في النزول والاقامة وراء الحدود .

كانت المرحلة الرابعة والاخيرة مرحلة حرب العصابات التي برهنت بطولها وبانتصاراتها على تعلق الجزائريين بعبد القادر وقضيته كما كانت صورة مسيقة للثورات الكبرى التي تتابعت بعد - فمند ١٨٤١ لما تضخمت القوات الفرنسية كان عبد القادر ينذر بيجو :

((ان من الحماسة ان نتعرض لكل القوات التي تجرها ورائي ، لكننا ننتعهم ونناوشهم الكرة بعد الكرة ونهلكهم شيئا فشيئا . نشن عليهم الغارات متى تهيأت لنا الفرصة)) (١٥) .

ان تنفيذ هذا العزم الذي بدأ منذ ذلك العهد مصحوبا بعمليات دفاعية يبرهن على تضامن الشعب تضامنا عليا بعد انهيار الدولة . في بداية عام ١٨٤٥ ساحت الفرص بقيام سكان الجبال التي تحف نهر الشليف بتحريض الدرقاوة وقائدهم الشهير أبو معزة . فاغتنم عبد القادر الفرصة ليدخل الى القطر الجزائري مع أفلال جيشه ، جمع تحت رايته جميع سكان المنطقة الوهرانية تقريبا من قبائل الطرارة . وهزم الجنود الفرنسية باعانتهم وكبدهم خسائر جسيمة في سيدى ابراهيم وعين تمشتنت وقتل منهم أو أسر ٦٠٠ جندي ما بين ٢٢ و ٢٧ سبتمبر ١٨٤٥ . ضم اليه الثائرين من جبال ورسنيس وفي شهر يناير ١٨٤٦ حقق الوصل بينه وبين ابن سالم في بلاد القبائل وأصبحت الجزائر كلها بيده ما عدى المدن . فكان في امكانه أن يجول فيها طيلة النصف الاول كله من سنة ١٨٤٦ يسانده تارة أولاد نايل وتارة قبائل جنوب المدينة وأخرى الثائرون من سكان جبال ورسنيس . ولما رحل الى المغرب في شهر جويلية ١٨٤٦ برفقة بومعزة بقيت الثورة متواصلة حسب أوامره وتوجيهاته . ان استسلامه في شهر ديسمبر ١٨٤٧ بسبب عداوة السلطان الشريفى ، وثمانية أشهر قبلها بعداوة بومعزة التي لم تكن أقل منها خطورة ، وبعداوة بن سالم في فبراير وعداوة أحمد باى في الاوراس في شهر ماي ١٨٤٨ ، ان

(١٥) رسالة الى بيجو .

ذلك الاستسلام لم يجعل حدا للشورة. وان فشلت الاصلاحات التي شرع فيها في الجزائر وتحطمت فان رفض الخضوع للحكم الفرنسي الذي حققه سيستمر بالكفاح المسلح لكنه كفاح غير متواصل .

استعراض تهديم دولة عبد القادر

ان الحرب التي شنتها فرنسا ضد دولة عبد القادر لا تشكل الا الطور الخطير لغزو الجزائر الاستعماري، الطور الذي صدمت فيه بشكل نظامي متقدم في تطوره. لم يتيسر ذلك التهديم الا باللجوء الى استعمال اساليب الارهاب من طرف جيش الاحتلال الذي كان يتمتع بتفوق ساحق في العدد بيد أن تلك الاساليب الابادية لم تكن خاصة لاعمال بيجو بل كانت مستعملة قبله كما استعملت بعده. وكان مآلها القضاء على طاقة الجزائر الاقتصادية التي اجتهد الامير في تنميتها. فباعتمادها على القوات الرجعية المتطرفة وعلى مطاعم الاقطاعيين والخلافات والنزاعات القبلية تسببت في تقهقر اجتماعي الذي اجتهد الاستعمار في ابقائه. لكن الحصول على مثل هذه النتائج لم يتحقق الا بثمن مجهودات عسكرية عظيمة لا يمكن مقارنتها بالتي افترضتها أغلبية الحروب الاستعمارية. بيد أنها لم تحل دون بقاء قوات الصمودحية التي مددت الكفاح الى الثورة العامة ثورة ١٨٧١. ان هذا لدليل على رسوخ الوعي الوطني الذي نفخه عبد القادر في صدور مواطنيه، الوعي الذي اعطته الاعمال الارهابية الاستعمارية وما يتبعها من سلب ونهب أشكالا جديدة .

تهديم الدولة

في عام ١٨٤٧ أي وقت استسلام الامير يمكن القول بأن الدولة التي أسسها قد زالت منذ عهد بعيد . فبعد القضاء على مراكزه الاقتصادية كان أخذ زمامته في ١٤ ماي ١٨٤٣ قد قضى على كيان ادارة مركزة. لم تكن دائرته الصغيرة التي كتب لها البقاء مدة ولا انحياز ثائر مثل بومعزة اليه عام ١٨٤٦ ليسمح له في مستقبل الايام بايقاد نيران ثورة ١٨٤٥-٤٦ ولا بمباشرة تدبير أمور جزء من القطر الجزائري على الاقل.

أيهم من ذلك - كما كان يعتقد أزان ((أن خطأ الامير الاساسي كان ارادته خلق قومية اسلامية في الجزائر وقد كان ذلك الهدف حلما لا يتأتى تحقيقه نظرا

لما كان عليه الشمال الافريقي في الماضي ونظرا للمجموعات البلدية او القبلية او
الاقطاعية التي يطلق عليها الفرنسيون اسم القبائل بدون تمييز)) .

لقد تحقق أن عبد القادر وجد نفسه أمام عمل عظيم وهو جمع شمل تلك
المجموعات . فاصطدم بلا منازع بصمود أكابر القوم وبامتناع المجموعات القبلية
من الخروج من عزلتهم وبامتناع القرى القبائلية من الخضوع للدولة . ان موجب
خروج آغا قبيلة الدوائر في نواحي وهران ، مصطفى بن اسماعيل عام ١٨٣٤ عن
طاعته بصفة نهائية كان - ولاشك في ذلك - قضية طبقية : ((ان الذين كانوا بالامس
خدامي أصبحوا اليوم يتكلمون أمامي ويرفعون أصواتهم فوق صوتي)) (١٦) ، ان
الاصرار على استبقاء الامتيازات أو على استردادها بخدمة الفرنسيين هو الذي دفع
بالمزري - حفيد بن اسماعيل - عام ١٨٣٦ وكبار شيوخ الجهة القسنطينية كالب
قانة والمقراني بعد ١٨٣٧ والاكابر الاتراك مثل ابراهيم باي ومصطفى باي منذ
١٨٣٤ وشيخ الطريقة التيجاني عام ١٨٣٨ على محاربة عبد القادر . وبعد زمان ،
أثناء غزو بلاد القبائل دخل شيخ زاوية الشلالة ، ابن علي الشريف عام ١٨٥١
وأقطاعي الصومام الكبير ، أمزيان أورابح عام ١٨٤٩ في خدمة الغزاة . وبصفة
عامة انساق الفئات المخزنية من قبيلتي الدوائر والزماله في جهة وهران ، وبرجية
الشليف الاسفل مع كبرائها المخفي وسيدى العربي والدوائر والعبيد في الجهة
الجزائرية ، بسبب عداوتهم لعبد القادر الى الدخول في خدمة الغزاة الفرنسيين
ومثلهم الكراغلة .

وفي ميدان آخر كانت القرى القبائلية الخاضعة لمجموعة الزواوة مثلا قصر
مساندتها على استقبال الامير بحفاوة فحسب بينما نراهم يدافعون عن أراضيهم
بكل طاقتهم عشر سنين بعد ذاك . وفي سنة ١٨٣٥ تحتم على الامير أن يحارب
القبائل التي كانت تعيش منطوية على نفسها في الورسنيس بينما نراهم مستعدين ،
رغم رفضهم لكل سلطة عليا ، للتجمع للجهاد في نفس السنة وراء الدرقاوى الحاج
موسى ، وفي سنة ١٨٤٥ وراء بومعزة وفي سنة ١٨٤٦ نراهم يستقبلون عبد القادر
في وقت لم تعد تبقى له سلطة رئيس دولة ، لكن كمجاهد عصابي .

ان اقتران خيانة اصحاب الامتيازات ورجال الخيام الكبيرة وهروب القبائل
من ساحة القتال واستسلام المدن لم يظهر أثرها على كل حال الا بعد انهيار

(١٦) أزان : سبق ذكر كتابه .

يجب أن نقوم في أربع
يفعل القوط (١٧)٠ والحال
كانت أساليب عنف وعن
اقتربها روفيقو، رئيس شرطة
١٨٣٣ . وبعد ذلك نستطيع
إبرام معاهدته سنة ١٨٣٤ -
قبيلة الغرابية في سهل أروجو
نقض المعاهدة دخل كوريل
() قضى مدة إقامة
الأمير جهودا كبيرة، ومحا
الوافرة ٠٠٠٠ وفي صيغة
تلتهم الأحياء المختلفة
الرسمية أن حي عرقوب
الأكثر سكانا .

كان أغلبية السكان
أيام الحملة . بعد معركة
عامر دون أن يجد مقاومة
معاهدة التافنة استمر
قسنطينة . ففي شهر مارس
الفرنسيين وقد صدر الحكم
من الأغنام و ٦٠٠ من
حال رسمي مظهرها الفجر
العملية من جديد وأحدث

لما استأنفت الحرب
الى شرشال في غربي
١٩٤٠ حسب ما ورد في

(١٧) بيجو : خطبة
(١٨) أزان .

قواعد الدولة . والامر الذي يشير الاعجاب هو ثبوت النظام المركزي وصموده مدة طويلة
أمام نظام داخلي متشعب وأمام قوات عظيمة . من خلال ذلك تظهر القوات العميقة
التي استعملها الأمير لمقاومة عوامل الانحلال معتمدا تارة العنف لاختضاع الاقطاعيين
(غماري ، قائد أنقاد الذي صدر الحكم بإعدامه سنة ١٨٣٥ وشيوخ الكراغلة الذين
كسروا في وادي الزيتون سنة ١٨٣٨ ، وعبيد تطرى الذين عوقبوا بعد استسلامهم
سنة ١٨٤٥ الخ ٠٠٠) وتارة ارضاء رغبات القبائل لضمهم اليه (القبائل التي تبعت
الحاج موسى سنة ١٨٣٥) . هذا دليل على أن القوات القادرة على الاتحاد في
أحضان دولة كانت أعظم من عوامل التخلف والانحلال ، ولم يتوفر لها الوقت
للانتصار وتحقيق رغباتها من أجل التفوق العسكري الذي كانت تتمتع به القوات
الاستعمارية ومن أجل التخريب الذي جاءت به .

الجهـد العسكري الفرنسي وأساليبه في الألبــــــــــــــــــــة

ان الأعمال الارهابية التي اقترفها جنرالات بيجو وضباطه والتي تتمثل بعد
في الأعمال التعسفية ضد الحركات القومية الفرنسية أصبحت اليوم أمرا معروفا . لكن
يلزم تذكيرها . والامر الذي يجب تحقيقه هو أنها كانت منظمة سواء كانت نتيجة
الغزو قبل بيجو وبعده أو في زمان حكمه . الا أن الجرائم التي ارتكبت في عهد
بيجو كانت أشهر من غيرها نظرا لعظم الوسائل التي كانت بيده ، وسائل كانت
واسعة المفعول في القضاء على اقتصاد الجزائر بصفة لا تسمح لهذا الوطن بالنهوض
قبل عشرات من الاعوام ولا بالنهوض على الاطلاق في بعض المناطق التي لاتهم
المعمرين . فلا ريب أن التوازن السكاني قد اختل اما من أجل الملحمات واما من
أجل الجذب والمجاعات التي عقيبتها .

ان حكومة لويس فيليب تتحمل كل المسؤولية في ذلك التخريب المتعمد :
ان بعث بيجو في ٢٩ ديسمبر ١٨٤٠ ليخلف فالي في الولاية العامة فلانه كان
متأكدا أنه يبالغ في أعمال النهب والسلب والتقتيل بلا رحمة أعمال يعتبرها الوسيلة
الوحيدة للقضاء على عبد القادر . ان النائب بيجو الذي تسبب في ملحمة نهج
ترانسنونان في باريس سنة ١٨٣٤ ألقى خطبة في البرلمان في ١٤ ماي ١٨٤٠ يستعرض
فيها مذهبه فيما يخص حرب الجزائر ويرشح لها نفسه . محتجا أن الاجراءات التي
اتخذت الى ذلك الحين كانت مقصورة على احراق الديار وادخال الجنود الى
المستشفر ، واقتراح شن حرب وحشية لا هوادة فيها باستعمال قوات عظيمة .

يجب أن نقوم في افريقية بحملة كبيرة شبيهة بما كان يفعل الافرنج وما كان يفعل القوط . (١٧) . والحال أن الاساليب التي كان ينتقد ضعفها عند سابقه كانت اساليب عنف وعسف ضد السكان المدنيين: ولنذكر اباداة الاوفياء التي اقترفها روفيفو، رئيس شرطة نابليون والاراء التي ادلت بها اللجنة الافريقية سنة ١٨٣٣ . وبعد ذلك نستطيع أن نذكر على سبيل التمثيل، أن ديميشال - قبل ابرام معاهدته سنة ١٨٣٤ - كان يعتبر ((اختطاف النساء وسلب المواشي)) في قبيلة الفرابية في سهل أرزيو مفخرة . وفي أثناء الحرب التي قامت من جديد بعد نقض المعاهدة دخل كلوزيل معسكر ونهبها وأفسد فيها من ٦ الى ٩ ديسمبر ١٩٣٥ .

((قضى مدة اقامته القصيرة في تخريب المؤسسات العسكرية التي كلفت الامير جهودا كبيرة، ومخازن الكبريت والبارود ومعمل الاسلحة وذخائر الحبوب الوافرة وفي صبيحة ٩ ديسمبر، لما انصرفت السرية قافلة كانت النيران تلتهم الاحياء المختلفة)) (١٨) بعد ذلك النهب جاء في وصف مسجل في الوثائق الرسمية أن حي عرقوب اسماعيل قد انهدم وخلا من السكان وفي حي باب علي الاكثر سكانا .

كان اغلبية السكان يسكنون اكواخا بنوها على أطلال ديارهم التي هدمت أيام الحملة . بعد معركة السكاك انقلب بيجو راجعا من وهران واخترق وطن بني عامر دون أن يجد مقاومة لكنه نهب وأحرق كل ما وجد في طريقه . حتى بعد معاهدة التافنة استمر نهب الانعام : لكن ذلك النهب بقي مقصورا على اقليم قسنطينة . ففي شهر مارس ١٨٣٩ ، بادعائه الانتقام من قتل شيخ قد انحاز الى الفرنسيين وقد صدر الحكم بالاعدام على ثمانية من المتهمين لاجله ((نهب ٢٥٠٠ من الاغنام و ٦٠٠ من البقر)) في بطن من بطون حركة، حسب ماورد في عرض حال رسمي مظهرها الفخر بتلك العملية الشنيعة . وبعد مرور سنة قامت سرية بمثل العملية من جديد واخذت من نفس البطن عددا كبيرا من الانعام .

لما استأنفت الحرب عوض فالي انهزماته باكتساح الاراضي ، ففي مسيرته الى شرشال في غربي المتيجة ((خرب جميع دوائر حجوط)) في ١٢ و ١٣ مارس ١٩٤٠ حسب ما ورد في عرض حال رسمي . وبما أن المعارك قد وقعت في اوطان

(١٧) بيجو : خطبة في البرلمان في ١٤ ماي ١٨٤٠ .

(١٨) أزان .

القبائل عاقب فالي زواوة موزاية وبني صالح في جبال البليدة أشد العقاب في يومي ٢٧ و ٢٨ أغشت كما عاقب بني مناد في شرقي شرشال وفي تلك الاثناء كان لامور سير (LAMORICIERE) يكتسح من جديد بني عامر والغرابة وبني يعقوب وأولاد خلقة في وهران . وفي نفس الوقت ذهبت ريغة في جنوبي سطيف فريسة للنهب والتخريب من أجل انضمامها الى عبد القادر ومثلها بنو صالح في ناحية عنابة الذين مكثوا العدو من غنائم جسيمة . ولم تنج المدن المحتلة من النهب والفساد : ذهبت مليانة فريسة الحريق بعد هروب سكانها وخربت بمقتضى لوازم الاحتلال العسكري . كما أحرقت المدينة هي الاخرى .

لقد كرس بيجو جهوده للقيام بتطبيق هذه الاساليب . انتشرت أخبار تلك العمليات الارهابية التي اقترفت بأمره عن طريق نشر رسائل الضباط الذين تحملوا مسئوليتها مفاخرين بها أو عن طريق مذكرات بعض الضباط التي كشفت تلك الفضائع . لم يستطع أولئك الضباط طرد عبد القادر وابعاده من تلك الاوطان سنة ١٨٤١ - ١٨٤٢ ، ومنع جنوده من العودة اليها الا باكتساح الاراضي وتحويلها صحارى .

قرر الجنرال سانت - أرنو (St ARNAUT) في رسالة له كتبها في ماي ١٨٤١ أنه سيبقى ((الى نهاية شهر جوان في اقليم وهران ولا يبرحه حتى يخرب جميع المدن)) (١٩) وفي ذلك العهد كان الكولونيل مونتانيك (MONTAGNAC) يفخر بقائده لامور سير ((الذي كان يخرج العرب من أوكارهم في محيط يبعد بمائة كيلومتر عن مركزه وينتزع منهم كل ما يملكون من نساء وأطفال ومن أغنام وبهائم)) (٢٠) وكان هو نفسه يمتعض ويتذمر أحيانا من نتائج أعماله بعد إبادة سعيدة في ١٩ نوفمبر ١٨٤١ كان يكتب :

((دائما التخريب ؟ انها لاعمال تبعث في قلوبنا الحزن والندم عندما نفكر في الوسائل الحقيرة التي كان عبد القادر ذلك الرجل العظيم الممتاز يستعملها في تشييد مثل تلك المؤسسات)) (٢١)

- (١٩) سانت أرنو : رسائل الماريشال سانت أرنو . (Mr SAINT ARNAUD)
(٢٠) مونتانيك : رسالة جندي .
(٢١) سانت . أرنو .

لكن ذلك لم يمنعه في السنة التالية من تطبيق نفس الاساليب في ابادته السكان ، الاساليب التي تعودتها سرايا الجيش الفرنسي الافريقي . ففي ١٧ جانفي ١٨٤٢ سجل أنه انتزع من ((العدو)) في نواحي معسكر النساء والاطفال والدواب والقمح والشعير ، بينما كان بودو يكتب في ١١ فبراير : ((خرج ليعاقب قبيلة على ضفتي نهر الشليف ... فأخذ النساء والاطفال والبهائم قهرا . وفي نفس الوقت كان سانت - أرنو يشن غارة على بني مناصر في ناحية مليانة ويفتخر قائلا : ((لا نطلق النار بيندقياتنا الا نادرا : نحرق الدوائر والمدن وجميع الاكواخ))

واضاف قائلا شهرين بعد ذلك :

((نكتسح البلاد ونحرق ونسهب ونخرب الديار والاشجار)) .
الحال أن تلك الحوادث تدخل في اطار سلوك مبيت في حرب ضد أمة ولم تبررها العمليات العسكرية : الدليل على ذلك هو كون الاعمال الارهابية ازدادت شدة وعسفا وتواترا كلما ضعفت قوة عبد القادر العسكرية : اكتست تلك العمليات صفتها الفضيعة في قمع ثورة بومعزة وخنق رهط الصبيحة بالدخان الذي قام به كافنيان وعملية الابادة التي اقترفها بيليسي ضد أولاد رياح وقتلها منهم ٧٦٠ شخص في ١٩ جوان سنة ١٨٤٥ ، والملحمة التي قام بها سانت - أرنو في تنس وذهب ضحيتها ٥٠٠ شخص من قبيلة بني معدون حسب اقراره . ولتغطية تلك الفضائح وتفادي عرضها على مجلس الشيوخ في باريس وفتح باب المناقشة فيها اكتفى سانت أرنو ((بتحرير عرض حال سري وبارسالة الى بيجو بدون تفصيل ولا تصوير)) (٢٢) . غير أن الاشاعات التي اثارتها الملحمة في أولاد رياح أعانت على العثور على رسائل الضباط الذين لطخوا أيديهم بدمائها وعلى كشفهم . نشرت احداها في مجلة ((افريقيا الفرنسية)) التي كان يديرها كريستيان وشاع أمرها وقد جاء فيها أن عملية الخنق بالدخان أصابت عددا كبيرا من اللاجئين الى الغار .

((رجالا ونساء واطفالا وبهائم . ولم يستطع الخروج الا ستون شخصا حملوا على عربات الاسعاف في حالة خطيرة)) .

وقد أكد بعض الضباط أن الجنود الفرنسيين القائمين بحراسة مدخل الكهف الذي أطلق الدخان في داخله أطلقوا النار على الذين خرجوا ليلا فرارا من الدوت .

(٢٢) سانت أرنو .

ان مثل هذه الفضائع لا تقع المسؤولية فيها الا على أشخاص معينين . نعم ان الفائدة الشخصية قد لعبت دورها في أخذ قسطنطينة عام ١٨٣٧ ووصف سانت أرنو نهيبها قائلاً :

النهب الذي بدأ فيه الجنود امتد الى الضباط بحيث كانت أوفر الغنائم وانفسها من أسهم قائد الجيش وضباط أركان الحرب كما هي العادة .

كان تشجيع تلك الرذائل وسيلة للقيادة العليا لاشراك الجنود في تلك الجرائم . ويؤكد ديريسون ان في أيام احتلال بلاد القبائل سنة ١٨٥٧ كانت ، آذان الاهالي تساوى ١٠ فرنكا للزوج وكانت النساء فريسات مثل الرجال سهلة المنال . (٢٣) حسب اقراره كان ثمن الاذان يدفع بالجنود الى قطع آذان من مات من أصحابهم ، قائلين : ((عشرة فرنك زائدة في الجيب لا يستهان بها)) كما أقر انه أثناء سرية في الجنوب التي لم يقع فيها قتال جمع ((برميلا من الاذان مجموعة أزواجا أزواجا)) وأنه في نفس الوقت أحرق ونهب القرى واكتسح ذخائر جسيمة من التمر وقطع النخيل وأشجار المشمش .

كان الميول الى تلك الاعمال الشنيعة مستخدما لتحقيق نوايا بيعة : قطع كل الموارد على السكان وابادتهم لاخلأ المكان للتعمير مثلما كان يفعل الامريكيون في ذلك العهد مع الهنود - القضاء على كل امكانيات المقاومة والصمود بالقضاء على الرجال أنفسهم والانتفاع من عمليات التخريب كان ينجو هو الذي أمر الكولونيل بيليس في ١١ جوان ١٨٤٥ بقتل أولاد رياح في الكهف بالدخان : ((ان جاء أولئك اللصوص الى كهوفهم فافعل معهم مثلما فعل كافتيك بقبيلة الصبيحة . شدد في تدخينهم حتى يموتوا كالذئاب .

كان في العام السابق قد بعث آخر انذار لقبائل فليسة وعمرارة وبني خلفون في ناحيتي وادي يشر ووادي السبو محاولا اخضاع خليفليك بني سالم في بلاد القبائل ، انذار جاء فيه :

((أقبلوا علي في مخيمي على وادي يشر ، اطرءوا بن سالم من بلادكم ، أدخلوا في طاعة فرنسا ولا يمسكم أذى . وان تأخرتم سأطلق جبالكم وأحرق قراكم ودياركم وأقطع أشجاركم .))

(٢٣) كنت ديريسون .

وعند تنفيذ ذلك التهديد تذكر سانت - أرنو اشجار البرتقال الجميلة التي كلف باجتياحها وقال في رسالته :

((اليوم أحرق أملاك بن سالم وبلغاسم وديارهم)) (٢٤) • ومن خلال ما جاء في أعراض الاحوال الرسمية يمكننا تقدير مدى الاجتياح الذي تسبب فيه بيجو : في شهر ماي ١٨٤٤ فتك بيجو بتسعة عشر بطنا من بطون قبيلة فليسة وخرب جميع منازلهم دون أن يجعل حداً للمقاومة والصمود .

كان من بين أغراض تلك الابدات وعمليات التخريب الاستفادة من الامتعة التي أبقى عليها : كانت ميزانية الجزائر تتضمن كل سنة الى عام ١٨٧٢ فصلا خاصا ((بالغنائم المأخوذة من العدو)) تسجل فيه الموارد الحاصلة من بيع الاعراض المسلوقة . من بين الغنائم المنصوص عليها . الغلات المنهوبة من المطامر والانعام وحتى بنو آدم : ان أعراض أحوال الرسمية تذكر مثلاً ، بعد الغارة التي شنت في عين تلمسيل ضد بني مناصر ((أن الجيش استاق ٣٠٠٠ أسير و ١٥٠٠ جمل و ٣٠٠ رأس من الخيل والبغال و ١٥٠٠٠ أو ١٦٠٠٠ رأس من المواشي)) •

لقد ورد في رسائل منتانيك :

((ان جميع السكان الذين لا يقبلون شروطنا يعاقبون باكتساح أملاكهم أو أخذها وبالإسار والقتل بدون تمييز بين الذكور والإناث والصغار والكبار)) •

وزاد موضحاً فيما يخص جانب الانتفاع المالي الذي تدره تلك العقوبات ، في جوابه عن سؤال :

((ما نفعل بالنساء اللواتي نسيبها ؟ نمسك بعضهن كرهائن ونستبدل الاخريات بالخيول ونبيع ما تبقى منهن في سوق المزايعة مثل الدواب)) (٢٥) •

كان سلب الاموال غير مانع من الفتك بأصحابها وتقتيلهم : كان منتانيك يعترف بجرائمه ((قد أقطع الرؤوس لطرده الخواطر المحزنة التي تساورني أحياناً)) •

(٢٤) رسائل الماريشال سانت أرنو - ٢ أكتوبر ١٨٤٤ •

(٢٥) منتانيك : رسائل جندي •

ويصف أعمال الاغتيال قائلا :

((النساء والاولاد المتشبهون بالاشواك وأعشاب الغابات التي لاذوا اليها
يسلمون أنفسهم اليها : فنقتل ونذبح . ويختلط صراخ القتلى والمروغين
بأصوات البهائم)) .

كانت الخسائر التي تلحق المنكوبين في أموالهم وأنفسهم لا تحفظهم من
أداء الجزية التي يفرضها عليهم المعتدون وليس هنا مبرر لتلك العقوبات : بينما
كانت تلك الاساليب تطبق وتعم شيئا فشيئا ، كانت الوثائق الرسمية تلاحظ أن
الجزائريين ((لا يقتلون الاسارى في مخيماتهم بل يبقون على حياتهم)) . أما
فيما يخص اعدام ٣٠٠ أسير فرنسي في سيدى ابراهيم وعين تموشنت في ٢٤
أبريل ١٨٤٦ الذى أثار غضب السلطات الفرنسية فان الواقع أن هؤلاء المقتولين
قد ذهبوا فريسة لتصميم ييجو على رفض مبادلتهم بالمسلمين التي عرضت عليهم .
وبيان ذلك أن عبد القادر استطاع أن يكتب بحق لليون روش في ١١ جويلية
: ١٨٤٤

((أما فيما يخص الروح الانسانية فالاحسن لك أن تنصح الفرنسيين بمراعاة
النصائح التي يقدمونها الي . قل لي ، من ذا الذين يهتكون قوانين الانسانية
أكثر من غيرهم ؟ هل الذين أرسلوا جيوشهم لغزو بلاد العرب الذين لم
يمسوهم بسوء ولا نزال الشر والعرب في وسط خيامهم أم الذى نهض يكافح
لدفع ذلك الاعتداء الظالم ؟)) .

يتبين من خلال قراءة الوثائق الرسمية أن ((الشر والروع)) لم تنج منهما
قطعة من التراب الجزائرى . ان اقتصرنا على قراءة ما جاء ملخصا في ((جداول
المؤسسات الفرنسية في الجزائر)) أطلعنا على ما ورد فيها من تخريب المدن
(بغار وتعازة ومعسكر وتاكدمت في شهر ماي ١٨٤١ قطنة - مسقط رأس الامير -
وسعيدة في سبتمبر ١٨٤١) ومن عقاب عدد كبير من السكان : ففي عهد بيجو ألقى
القبض على جميع الخلق الذين كانوا في الزمالة واعتبر ذلك الاختطاف مفخرة
عندهم . كما تطلعنا تلك الوثائق على الفتك بالونوغة وببو طالب عام ١٨٤٦ وعلى
الملخحات التي ذهب اولاد رياح وشرقاء الظهر ضحيتها وقد سجلوها ((كاجراءات
شديدة)) وقد تبين لنا ما يفهم من وراء هذه التسمية . وبالإضافة الى ذلك نذكر
اكتساح الفلات مثل الذى أمر به بيجو في اولاد دفلتان في جبال ورسنيش في ٢٦

ماي ١٨٤٥ ((لحمل جميع القبائل على الطاعة والاستسلام)) (٢٦) ٠ انه لغصب منظم ، غصب المواشي وما يتبعها : اغتصب بيجو في فتك بأولاد دفلتان ٣٠٠٠ رأس من الانعام وسبى عددا كبيرا من النساء . وفي الاوراس ، في ماي ١٨٤٥ شن دربيون غارات ضد قبيلتي الاوجانة وأولاد سعيد ، وفي نوفمبر فتك بسكان نواحي وهران الذين لجأوا الى الطزارة والحقهم خسارة جسيمة . كما فتك بالسكان العزل لآخذ ((الشار)) من الذين كسروا سرية منتانيك في سيدى ابراهيم ؟ في عام ١٨٤٦ كل يوم ((تلتحق جنودنا ببطن من بطون أولاد نايل وينتزعون منه قطعانا هامة من الغنم)) وفي ابريل أخذ من قبيلة مويدات في جنوبي المدينة ((٥٠٠ من الغنم و ٣٥٠ من البقر و ٥٠ من الابل)) وفي ماي أرغمت قبائل جبل عمور ((في ظرف ثلاثة أيام بدفع جزية تبلغ ٣٠٠٠ من البقر و ٧٠٠٠ من الغنم)) وفي نفس تلك المدة شن جنود غارة في أرض المغرب ((وغنموا ٧٠٠ من البقر و ٢٠٠٠ من الغنم و ٧٠٠ رأس من الدواب و ٣٠ جملا)) أخذوها من ثلاث قبائل من ضواحي تلمسان لجأت الى تلك الأرض . ثم أعادوا الكرة وأخذوا منها ((١٠٠٠ من البقر و ١٥٠٠٠ من الغنم وألقوا القبض على ٧٠٠ و ٨٠٠ شخصا)) . ثم توغلوا في الجنوب وعاقبوا قبيلة حميان لاستقبالها الامير وسلبوا منها ، زيادة على ٤٠٠٠ رأس من الغنم التي أخذت منها عام ١٨٤٦ ((٣٣٠٠٠ و ٥٠٠ جمل والخيول والخيام وألقوا القبض على عدد كبير من الرجال)) وذلك في ١٣ يناير ١٨٤٧ . وفي شهر جوان من نفس السنة شنت غارة على بطن من بطون نمشة في أقصى البلاد لخروجهم من الطاعة وأخذ منهم ((٢٠٠٠٠ شاة و ٨٠٠ ثور و ٥٠٠ جمل)) .

يضاف الى تلك الغارات والى نهب الاموال وأسر الرجال تخريب القرى : فهكذا في عام ١٨٤٥ أرغم أولاد عبيدى في الاوراس على الاستسلام ((بعد أن رأوا قراهم تأكلها النار)) وفي ١٠ يناير ١٨٤٧ جاء دور أولاد يونس في الظهرة الذين اتهموا بايوائهم بومعزة . وفي ١٣ يناير كان دور ستة دوائر من أولاد نايل وفي ١٥ من نفس الشهر كان دور دوار آخر ((فخرّب لتفادى كل محاولة)) يضاف الى اعمال التخريب والنهب والسلب الغرائم التي فرضت على السكان بعد نكبتهم : نذكر منها ٥٨٠٠٠ فرنك ذهبي ألزمت بلزمة بدفعها في مدة عشرة أيام سنة ١٨٤٤ ، وغرامة فادحة أخذ سانت أرنو من قبيلتي بني حبيجة وبني معدون في تنس عام ١٨٤٥ بعد قيامه بعملية التمدخين ، وغرائم اخرى أخذت في بلاد القبائل من قبيلتي فليسات البحر وبني وقتون بعد احراق غلاتهم وقراهم ، و ١٢٥٠٠٠ فرنك أخذت

(٢٦) جدول المؤهسات الفرنسية في الجزائر .

من بني شقران في ناحية وهران . وفي سنة ١٨٤٦ ألزمت قبيلة أولاد عبيد بدفع مبلغ ٢٠ ٠٠٠ فرنك بعد احراق قراها ، وقبيلة حرار في الشط الشرقي بدفع ٢٠٠ او ٣٠٠ فرنك عن كل شخص (مبلغ يساوي ما يأخذه جزائري متوسط أجرة اليوم في عامين) . وألزمت قبيلة حموشة في بلاد القبائل الصغرى بغرم ٢٠ ٠٠٠ فرنك . وقبيلة أولاد سيدى يحيى في تبسة بغرم ٣٠ ٠٠٠ في ظرف ثلاثة أيام . وقبيلة في جنوب سكيكدة بغرم ٥٥ ٠٠٠ من أجل قتل قائد . وفي ١٨٤٧ نزلت المصيبة بأولاد جلال في الزيبان فغرموا ٥٠ ٠٠٠ فرنك . في ١٠ يناير بعد محاولة بومعزة دخول أرضهم .

لكن استطاع الشعب الجزائري الصمود أمام تلك الاعمال التعسفية بفضل عزمه وقوة ارادة لا نستطيع تقديرها الا اذا تذكرنا أن جيش افريقيا قد بلغ عدد جنوده عام ١٨٤٦ - ١٨٤٧ لمجابهة الثورة العامة ١٠٦ ٠٠٠ رجل أي ازداد بما بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ رجل على ما كان عليه في المدة التي كان فيها عبد القادر يملك بلادا منظمة وجيشا . معنى ذلك أنه كان اذ ذاك في الجزائر جندي فرنسي في مقابلة ثلاثين من السكان وأن ذلك الجيش الجرار لم يستطع اخضاع الشعب حتى باستخدام تلك الاساليب الارهابية التي عممت في كل البلاد . ولئن لجأت فئات الى استسلام شكلي بعد فقد كل مواردها فلانها لم تبق لها وسائل للخلاص من الشر الذي يهددها سوى استئناف الكفاح ضد الذين أرغموهم به كلما وجدوا لذلك سبيلا .

كانت نتيجة استمرار المقاومة حتى بعد استسلام عبد القادر وبن سالم وبومعزة وأحمد باي وبعد غزو الاراضي التي بقيت خارجة عن الطاعة سنة ١٨٤٧ ، امتداد استعمال القمع والارهاب الى القضاء على موارد الاهالي قضاء مبرما ، بعد ثورة ١٨٧١ . وتحقق ذلك بالعجز عن الانتاج والاستغلال وباكتساح الامتعة والاعراض الدائمة وبالسلب الذي كان يتفاقم يوما بعد يوم لصالح الاستعمار .

الصمود والثورات والقمع

الى انتهاء الاحتلال

في وقت استسلام عبد القادر لم يكن القطر الجزائري كله خاضعا للحكم الاستعماري : فضلا عن البلاد الصحراوية التي لا تتم الهيمنة عليها الا في بداية القرن العشرين ، كانت المجتمعات المدنية أو الاقطاعية في بلاد القبائل محافظة

على استقلالها وبامتدادها من المتيجة الى سكيكدة، حاجزا مانعا للمواصلات بين الساحل وداخل البلاد، ولم تستطع القوة الاستعمارية التغلب عليها الا بتطبيق الاساليب التي تعودت استعمالها من تخريب وتدمير. فتحتم عليها أن تستبقي في سنة ١٨٥٩ عددا من الجنود يبلغ ٨٣.٠٠٠ رجل، أي أكثر من العدد الذي كان في زمان دولة عبد القادر.

فيما بين سنتي ١٨٤٨ - ١٨٥٠، لجأت الجمهورية الثانية الفرنسية، لمجابهة الثورات المستمرة، الى أساليب القمع التي لا تقل قساوة وفظاظة عن التي استعملتها المملكة البرجوازية قبلها: فهكذا نزلت المصيبة على أقوام الجنوب من الاقليم الوهراني الذين الفوا حول أولاد سيدى الشيخ وثاروا، وعلى أقوام الاوراس والزيان وعلى الزواعة في شمال قسنطينة، وزواوة جرجرة. وفيما يخص تخريب المساكن والقرى نذكر ١٣٠ خيمة لبني سنوس ومنهم بطن تمكسالت بقرب تلمسان الذى ضرب عليه الحصار في شهر سبتمبر ١٨٤٨ وخرب ونهبت كل أموال أهله لا من أجل امتناعهم من أداء العشرة. كما نذكر نكة ((دشور)) أوجانة في الاوراس ونكة قصور مغرار طهطاني وفوكاني في قبيلة أولاد سيدى الشيخ في تواربخ ١٥ - ١٦ - ١٧ أبريل ١٨٤٩ دون أن يقع قتال. ونكة زاوية عزيز في جنوب المدية. لكن النكة الكبرى نزلت بقرى زاعتشة في الزيان وبقرى نارة في الاوراس عقابا لهم لصمودهم. ففي زاعتشة التي أخذت بعد هجوم فاشل وبعد حصار طال أربعين يوما في نوفمبر ١٨٤٩.

((خربت الديار بعد القتال وبعد سقوطها الواحدة تلو الاخرى، وقتل كل من كانوا يدافعون عنها بلا استثناء. أما في نارة كل من اعتصموا بها أقتلوا رميا بالأسلحة أو ماتوا بسقوط سقوف المنازل عليهم: طال اكتساح ذلك الملجأ مدة سبع ساعات)) (٢٧)

انصبت الغرائم على الاهالي سنة ١٨٤٨ من جديد في بني زقزوق وأولاد دفلتان في الورسنيس الذين تمردوا وفي بني مناد الذين طردوا جباة الضرائب وفي ريغة وبني حسن في تيطرى الذين امتنعوا من دفع الضرائب وطردوا القائد. كما انصبت الغرائم عام ١٨٤٩ على بوسعادة حيث أقيمت الحواجز في دروبها لمنع الدخول وعلى أولاد فراج في ناحية بوسعادة فغرموا ١٠.٠٠٠ فرنك وعلى أولاد

(٢٧) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر.

سلطان وأولاد سيلام في الورسنيس ، ومن جديد على أولاد يونس في الظهره ، وفي سنة ١٨٥٠ على الحراقطة والشعنية في جبال الحضنة الذين ثاروا على الاقطاعي المقراني . تكررت الاغتيالات . ففي ١٨٤٨ وقع الفتك بقبيلة حميان على أنهم لم يوءدوا غرامة ١٠٠ ٠٠٠ فرنك التي فرضت عليهم بتمامها : فاغتيل سكان عشرة من دوائرها . في عام ١٨٤٩ سلبت أغانم ثلاث قبائل في الجهة الوهرانية وأغانم بطن من نمشة . وفي ١٨٥٠ نهبت أموال قبيلتين نازلتين بحدود المغرب فأخذ من كل منهما ٣٠٠٠ شاة .

ان تلك العمليات لم تكن بدون تقتيل : ان عملية جمع العشر في بطن من بطون بني سنوس في ٢٧ سبتمبر ١٨٤٩ وحدها أدت الى قتل ((أربعين من رجالهم وأسر أربعة رجال و ٢٩ امرأة من نسائهم . كانت تلك الاساليب هي الوسائل الوحيدة التي يسرت بالفعل غزو البابور من بلاد القبائل ابتداء من سنة ١٨٥١ وجرجرة حوالي ١٨٥٧ . فأضافت عمليات التخريب الى التي كانت تابعة للمعركات الضارية .

لقد تبين منذ ١٨٤٨ أن استسلام بن سالم لم يكن معناه خضوع سكان جبال القبائل امتنع منية في ضاحية بجاية من أداء الخراج وطردوا فائدهم ، فاستوجب عقابهم شن غارة واحراق قراهم . وفي صومام كانت سنة ١٨٤٧ موسومة بغارات شديدة الوطء ضد الممالك القبايلية القديمة مملكة بني عباس ، ومملكة زواوة ، ففي الكرة الاولى أسفرت الحملة عن اجتياح قراهم وذخائرهم . وفي سنة ١٨٥٠ دارت الرحي على نهر السبو فخربت قرى تفرقة وعلى وادي قرقور فأحرقت فيه قرى بني أمل .

ابتداء من عام ١٨٥١ شن سانت . ارنو غارات مبيدة عبر القبائل الصغرى حيث لم يسبق له أن يحارب الا بجيش متفوق العدد بكثير : في ١٠ ماي دخلت جنوده الساحل وأحرقت قرية سلوم وقتلوا جميع من اعتصم بها . وفي ١٢ ماي أحرقوا قرى بني ميمون وأولاد عسكر في مجرى الواد الكبير السفلي . وفي ١٩ ماي خربوا في بلاد بني عمران أكثر من خمسين قرية محفوفة بالمزارع والبساتين . وفي ٢٥ و ٢٧ دخلوا أرض بني فوتال في جيغل وقتلوا خلقا كثيرا وأحرقوا قراهم بدون خسارة . وفي ٩ جوان في غربي جيغل أحرقوا ثلاث قرى لبني عيسى ، ومثل العدد في جويلية لقبائل جلابة وأولاد عيدون وعشاش بين الوادي الكبير والقل .

في نفس المدة شنت غارة ضد بويغلة في وادي قرقور وكانت نتيجتها سقوط قلعة بني عباس في ٨ جويلية وفي أثناء تلك الغارات أحرقت في ٢٣ ماي ست قرى قرب الميس في الصومام كما أحرقت في ١ جوان عدد كبير من القرى لقبيلة غبولة على نهر بوسالم وفي ٢٥ جوان كان دور قرى أوزلاقن وفي ٣ جويلية دور قرى بطن من بطون بني عيادل وكان ذلك الاجتياح متبوعا باحراق الحصد لاسيما في ارض بني أمل وارض بني عيادل.

بيد ان عمليات التخريب والاجتياح المتكررة لم تكن لتصد القبائل عن المقاومة: لقد أعادت السوارى الكرة في السنة اللاحقة، فأحرقت في الوادي الكبير حصائد أولاد عيدون وحصائد مشات وخملته من قراها. واحدى عشر من ضيعاتها. ولئن جنح الاقطاعيون مثل سي جودى شيخ زواوة جرجرة الى الخضوع والاستسلام فان القرويين قد صمدوا مدة خمس سنوات في نفس الجبال للدفاع عن اراضيهم ضد الغزاة. ففي كل سنة كان مرور السوارى الفرنسية المجحف يستأصل مواردهم بافساد اشجار تلك المنطقة الفاخرة بفواكهها وافسدوا سائر الانتاج لمدة سنين، لكنه لم يستطع تحطيم الصمود الا بالقضاء على اسباب المعيشة.

في أثناء الحملة على بلاد القبائل سنة ١٨٥١ كان سانت - أرنو يقر: ((تركت ورائي حريقا هائلا: أحرقت نحو مائتين من القرى، أجهفت جميع البساتين وقطعت جميع اشجار الزيتون)) .

لما كان الحصار ومنع الاسواق في القبائل الكبرى لتجويع الخلق بلا نتيجة سوى تحريض السكان على التصميم على الصمود، حمل ٦٠٠ ١١ رجل من ٣ جوان الى ٦ جويلية على نهر السبو الاعلى وشنوا غارات ضارية قبل أن يقوموا بعمليات التخريب الواسعة النطاق.

هدمت منازل السكان في كل مكان وقطعت الاشجار المثمرة وأشجار التين والزيتون .

ان ذلك العنف الوحشي وقتل بويغلة في ديسمبر ١٨٥٤ لم يحصل منهما سوى سنة واحدة من الهدوء .

الظهرة،
الاقطاعي
على أنهم
يل سكان
الوهرانية
د المغرب

بطن من
رجالهم
الوسائل
سنة ١٨٥١
للمعركات

كان جبال
استوجب
مغارات
زواوة، ففي
١٨٥١ دارت
فيه قرى

ل الصغرى
اي دخلت
١٢ ماي
١٩ ماي
تين . وفي
أهم بدون
سى ، ومثل
ير والقل .

ما ان تم ، احتلال
في الوادي الكبير وفي
وهران عند حدود العر
في سنة ١٨٦٠ استمرت
عشر سنوات قبل . عمل
التوات والشعانية في
نار الحرب في طرف من
الفادحة .

التهينا نار الحرب
بالجهاد فاستطاعوا
(BEAUPRETRE)
العليا دعوة الجهاد
وادى مينة . وفي
استوجب قمعها حضور
ومواصلة العمليات
ان العودة الى
الاستعمارية من فرس
الشيخ و سلب اغنام
الجزائر وفساد ال
انه المحافظ على

فهكذا كانت
الاراضي الجزائرية
السلب والاجحاف
نيرانها الابتعيم
١٨٦٦ - ١٨٧٠

في يناير ١٨٥٦ نارت بلاد القبائل من جديد من نهر السبو الى البابور رغم
ما كانت تعانيه من الحصار وتحركت القيادة العسكرية بجيشين لقمعها وعقابها ;
((فأخذت القرى وخربت ، وقطعت الاشجار المثمرة)) .

وفي التالي ألزم الوالي رندون (RANDON) بجمع ٢٥٠٠٠ رجل في الكتلة
الجبليّة عام ١٨٥٧ . سقطت قرية أشريدان في ١٤ جوان غير أن سقوطها لم يوقف
الحرب التي استمرت الى ١٢ جويلية . كانت المقاومة ضارية . وكان كل صمود مقابلا
بأحراق القرى واجحاف الغلات ونهب الاموال ولم تنج منه القبائل التي كانت
مستعدة للاستسلام . لقد ذكر يريسون الجرائم التي ارتكبها الجنرال يوسف الذي
رفض استسلام قبيلة قائللا :

((هناك عن يسارنا الكولونان الشجاع الذي لم يحصل على شيء فلنترك له
هذه القبيلة ليفترسها وتسجل له مفخرة ثم نعطيهم الامن)) (٢٨)

كان ذلك ، التخريب وذلك الاجحاف العديمي النفع يعبران عن قصد تحطيم
اقتصاد الاهالي والقضاء عليه قضاء مبرما لتعويضه في اوسع ما أمكن من الاراضي
باقتصاد استعماري . لقد صرح بيجو قبل توليته قائللا :

يلزمنا أن ننزل المعمرين في كل مكان كانت مياهه عذبة وأرضه خصبة دون
أن نسأل عن ملاكها : يحب أن توزع عليهم أملاكاً خالصة . ان الهجرة التي
أكره عليها السكان وأدنى معصية ظهرت منهم وصمودهم لسلطة لا يلزمهم أي شعري
الاعتراف بها وبالأحرى الثورة على المحتل كانت فرصة لتثقيف الاملاك ومصادرتها
بمقتضى الامر الملكي الذي صدر في ٢١ جويلية ١٨٤٦ . بينما كان يتواصل توسع
الاحتلال في بلاد القبائل وأثناء الاعوام اللاحقة كانت الثورات تتيح الفرصة
للسلب والاكتساح : ففي سنة ١٨٥٢ كان قيام سكان شرقي قسنطينة متبوعا بضرب
الجزية على قبيلة الحراقطة وأخذ ١٦٠٠٠ شاة و ٨٥٠ بقرة منهم ، وألزم لحنانشة
بدفع ١٢٠٠٠ من الغنم وألزم الاغواط بدفع ٢٩٠٠٠ من الغنم و ٣٧٠٠ من
الابل أخذت من قبائل الجنوب : ورقلة والاعواط وأولاد ساسي ومسعاد وأولاد سيدي
الشيخ . (٢٩)

(٢٨) ديريسون : سبق ذكره .

(٢٩) قائمة الموءسات الفرنسية في الجزائر .

ما ان تم ، احتلال جبال جرجرة حتى قامت الجموع سنة ١٨٥٨ و ١٨٥٩ في الوادى الكبير وفي الاوراس و بلزمة من جديد ، وكذلك بصفة خاصة في اقليم وهران عند حدود المغرب حيث أرسل عدد كبير من الجنود ضد بني سناسن . في سنة ١٨٦٠ استمرت الحرب في الوادى الكبير الذى كان اجتاحه سانت أرنو عشر سنوات قبل . شمل القتال كل البلد الكائن بين ميلنة وجيجل بينما ثار سكان التوات والشفانبة في الجنوب . اذا استثنينا سنة ١٨٦١ لم يمض عام دون أن تضم نار الحرب في طرف من أطراف الجزائر ، حرب يتبعها موكب من العقوبات والغرائم الفادحة .

التهبنا نار الحرب من جديد سنة ١٨٦٤ بعد مناداة أولاد سيدى الشيخ بالجهاد فاستطاعوا القضاء على السرية التي كان على رأسها الكولونيل بوبريتر (BEAUPRETRE) قرب البيض . وفي فصل الربيع لبت جميع أهالي الهضبات العليا دعوة الجهاد وألحقوا السوارى القمعية خسائر جسيمة وانضموا الى قبائل وادى مينة . وفي الخريف امتدت الثورة الى تل وهران وتل قسنطينة . ولقد استوجب قمعها حضور أعداد كبيرة من الجنود بلغت سنة ١٨٦٤ - ٩٢٨٢٧ رجل ومواصلة العمليات العسكرية سنة ١٨٦٥ في ناحية سطيف والجنوب الوهراني . الا أن العودة الى استخدام أساليب الإبادة كانت الوسيلة الوحيدة لامكان القوة الاستعمارية من فرض سلطتها من جديد : فكان اكتساح نخيل قبيلة البيض سيدى الشيخ وسلب أغنام حرار و ٣٠٠ من الابل و ١٥٠٠ من البقر للسكان البدو في جنوب الجزائر وفساد الابار ووسائل الري ، ذلك في حين كان يدعي فيه نابليون الثالث أنه المحافظ على ((مملكة عربية)) لاقناع الجزائريين بقبول السلطة الاستعمارية .

فهكذا كانت الثورات الدائمة التي تسبب في اثارها الاستعمار بسلبه الاراضي الجزائرية وقد كان يذكيها اليأس الذى استولى على الاهالي من جراء السلب والاجحاف وأساليب القمع الوحشي الذى كانوا يعانون به ، قائمة لا تنطفىء نيرانها الا بتعميم تخريب اقتصاد الاهالي الذى استوجبه قمعها . ولئن كانت سنوات ١٨٦٦ - ١٨٧٠ بلا حدث تستحق الذكر فلانها كانت سنوات المجاعة .

القضاء على اقتصاد الجزائر بحرب أربعين سنة

لم تكن الحالة المالية لاقتصاد الغزو مقصورة على القضاء على الاقتصاد المحلي .
ففي وقت كان اقتصاد الاستعمار لا يتمثل الا في شيء ضئيل كان معنى ذلك التخريب
منع الاقتصاد الجزائري من الانتاج مدة طويلة .

لقد كان سبب تحطيم اقتصاد الاهالي بلاشك سلب خير الاراضي غير ان
الشر الكبير كان ناشئا عن عمليات الاجحاف وعن اختلال العلاقات التجارية
لعشرات من السنين . لم يكن افقار البلاد دفعة واحدة بل كان مستمرا وسيواصل
حتى بعد الامبراطورية الثانية بينما كان الانتاج الاستعماري في طريق النمو منذ عهد
بعيد . وعليه كان من الصعب اختيار سنة معينة لضبط نتائج الحرب لكن في امكاننا
ان نبيّن الاجراج التي امتد مفعولها الى أيامنا .

تخلف الاقتصاد البلدي

يتمثل ذلك التخلف في تخريب المدن وفي انحطاط الاقتصاد وانحطاط المجتمع
الحضري التقليدي انحطاطا كليا . ففي أثناء الحرب خرج عدد كبير من المؤسّسات
المدنية بصفة لا تسمح لها بالنهوض كما كان الحال في طازة وتاكدمت وفي بوغار
بدرجة أقل ، وفي مدن أخرى استبدلت السكان الاصليين بسكان أوروبيين . وكان
ذلك الاستبدال يرجع الى عوامل عديدة ، منها الافساد المادي : خربت سعيدة
واحرق معظم المدينة ومليانة ومعسكر . كما أفسدت المؤسّسات والاجهزة في مليانة .
((كان الحريق والهدم التابعان للغزو سببا في افساد أنابيب توزيع الماء والبلاليع
في عدة مواضع . وفي المدينة كسرت القناة التي كانت تمون المدينة بالماء . في
مليانة وتلمسان ومعسكر كان أول عمل شرع فيه من أجل الاعمال العسكرية هدم
عدد كبير من الديار لفصل الاسوار ولشق طروق مستقيمة وحتى في مدينة الجزائر
هدمت الديار في احياء باب عزون وباب الواد من أجل شق طروق جديدة ، وكانت
الديار المهذومة تعد بالمئات .

وكان العامل الثاني في الاستبدال المذكور سابقا الهجرة أي هروب السكان
أمام الجنود الفرنسيين : لما دخلت الجنود شرشال والمدينة ومعسكر ومليانة وتنس
وجدوها خالية من سكانها ، وحتى اليهود خرجوا من مليانة وهربوا الى جبل بني

مناصر مع مواطنيهم المسلمين. يقدر عدد المهاجرين من الجزائر وتلمسان وقسنطينة بثلاث سكانها. فصدورت املاكهم وكان عددها ٨١٢ عمارة في معسكر و ٤٩٠ في مليانة ومثل العدد في المدينة و ١٠٣٣ في تلمسان و ٦٠ في جيجل الخ... .

خلقت أوضاع اقتصادية جديدة لم تساعد على النهوض بل بالعكس. كان انعزال السكان في أرياف أصابها الجذب والقفور، واستيطان التجار الاوربيين الذين يبيعون المحصولات الصناعية المصدرة من فرنسا، وفقدان الزبناء المدنيين الذين هاجروا، وانفكاك نظام جمعية المحترفين، وقطرة الموارد المالية كان كل ذلك يحكم بالانحطاط على الانتاج الصناعي، وعلى المبادلات التجارية. ففي قسنطينة مثلاً :

من جراء الخسائر التي سببتها الحرب والهجرات العظيمة التي تلت الاحتلال الفرنسي انخفض عدد السكان الى ٢٠.٠٠٠ نسمة من بينهم بضع مائات من المسيحيين و ٣٠٠٠ يهودي والبقية مسلمين. وكان لنفس تلك الاسباب، كما هو متوقع، أثر شيء في النشاط الصناعي والتجاري في تلك المدينة، تركت المؤسسات الرئيسية فيها وتعطلت علاقاتها مدة مع القبائل (٣٠)

فحسب الوثيقة السالفة الذكر، اشتد تعرقل الانتاج بسبب ارتفاع أسعار المواد الاولية نحو ارتفاع سعر جلود الضأن من ٠٠١٥ فرنك الى ٠٠٥٠ والصوف من ٠٠٧٥ الى ٢٠٥٠ فرنك فمن جراء ذلك انخفض عدد ((الحياك)) المبيعة سنة ١٨٤٠ الى ثلثه. وجاء في وثيقة سابقة مؤرخة في ١٨٣٧ أن في عامة الاقليم القسنطيني.

قدوم الاوربيين وتزايد عددهم قد كان وبالا على التجارة الصغيرة... كما أن هجرة أكثر الاغنياء المسلمين، وهدم الديار لتسوية الطرود وارتفاع أثمان الكراء قد كانت ضربة قاسية للبعاعة المسلمين (٣١)

لم يكن انحطاط النشاط ذلك مقصوراً على تلك الناحية، انه قد لوحظ أيضاً في مدن ذات أهمية كبيرة مثل الجزائر ومعسكر الخ... وبقي ذلك النشاط معطلا مدة طويلة دون أن يعوض بنشاط الاوربيين الذين قصروا جهودهم في المدن

(٣٠) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر.

(٣١) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر.

القديمة وفي المراكز الجديدة على كسب الاموال عن طرق غير شرعية وبيع الامتعة للجنود حول المعسكرات . لقد كان هذا الامر منصوبا بتنديد في التقارير الرسمية فيما يخص جميع المنشآت كسطيف والاصنام وغيرهما .

على هذا لن يعود عدد سكان المدن المسلمين الى ما كان عليه في عام ١٨٣٠ قبل مدة طويلة: قبل ١٩٠٦ فيما يخص الجزائر، وقبل ١٨٧٢ فيما يخص القليعة وشرشال وقبل ١٨٩١ فيما يخص تلمسان . أما معسكر فانها استرجعت عدد سكانها عام ١٩٠١ وقسنطينة عام ١٩١١ . بيد أن مليانة لم تسترجع عدد السكان الذين هذا . أما الجزائر فرغم ما زيدت به من الاوربيين لم تسترجع عدد السكان الذين كانوا يسكنونها قبل احتلالها الا في عام ١٨٦١ . وقسنطينة في عام ١٨٧١ ومعسكر في عام ١٨٧٦ وتلمسان في عام ١٨٨٦ .

اذ كان تحطيم اقتصاد المدن نتيجة دائمة للغزو .

تخلف اقتصاد الارياف

لئن كان تخلف النشاط الزراعي والرعائي غير بارز لعدم امكان ضبطه فانه امر لاشك فيه . حسبنا أن نفكر في ضخامة اجتياح المواشي والغلات والبذور وفي الزام سكان الارياف حمل السلاح والتخلي عن أراضيهم وحتى الهجرة الى المغرب .

ان خسائر المواشي بين ١٨٣٠ و ١٨٤٥ فحسبنا ، التي سببها القمع كانت تقدر بـ : ١٨ مليوناً من الغنم و ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ من البقر ومليون من الابل ، أي ثلاثة أو خمسة أضعاف أعداد الانعام والغنم في أيامنا . اذا فكرنا في أن سلب المواشي قد استمر بسرعة مماثلة مدة أكثر من أربعين سنة يمكننا أن نقدر أن هذا المال قد تكرر تكوينه ست أو ثماني مرات في مدة أربعين سنة . ان الاحصاءات الفرنسية رغم أنها كانت متكاملة أكثر فأكثر على مرّ السنين ، قد سجلت تخلفاً في عدد الاغنام بين ١٨٥٤ (العام الذي لم تدخل فيه بلاد القبائل في هذا الاحصاء) و ١٨٦٤ : انخفض مثلاً عدد الاغنام من عشرة ملايين الى سبعة ملايين ونصف . وان أدرجنا في الحساب أن مجاعة سنة ١٨٦٧ وحدها قد نقصت هذا العدد بنصفه يتضح لنا بسهولة أن خسارة المواشي في ظروف الحرب كانت فادحة . ان الاعداد التي قدمت في سنة ١٨٦٤ لا تمثل حقاً الا مجموعاً ضئيلاً بالنسبة لما كانت في سنة ١٨٣٠ .

لقد نقصت الاراضي المزروعة نقصا فادحا : ان ثورة ١٨٦٤ - ١٨٦٥ خفضت المساحات المزروعة الى ربعها (من ٢٢١٠٠٠٠ هكتار سنة ١٨٦٣ الى ١٤٩٧٠٠٠ سنة ١٨٦٥) كما ان مجاعة ١٨٦٧ نقصتها بنصفها (من ١٩٤٥٠٠٠ هكتار سنة ١٨٦٦ الى ١١٩١٠٠٠ سنة ١٨٦٧) من أجل قلة اليد العاملة . يمكننا ان نتبين الاخطار التي جرتها هجرة الاراضي في اثناء الحرب الاستعمارية جهات بأكملها قد هجرت ولم تعد اليها سكانها الا بعد عشرات من السنين . تلك هي الحالة فيما يخص السهول الوهرانية : قبيلة هاشم في سهل أغريس ، وبني عامر في نواحي سيدى بلعباس وعين تموشنت ، وأولاد رياح وبني ورنيد في ضواحي تلمسان كلهم هجروا بلادهم ونزحوا عشرات عشرات من الالاف الى المغرب تاركين أراضيهم باثرة مهمله ، هذا وقد قتل المغاربة عددا كبيرا من أهل بني عامر . قد اعتبرت الاراضي المهجورة أملاكا شاعرة وثقت وضمت الى ادارة الاملاك العمومية دون ان توزع أو تمنح فورا ، فبقيت هكذا مهمله . تناول نفس المصير أراضي السكان الذين ذهبوا ضحية الابداء . في كل سنة كان احراق الغلات في مساحة تختلف ، يسبب نقصا في الانتاج بقدر ملموس . وفي الجهات المحفوفة بقيت الاراضي مهمله ولم تزرع . ونذكر أخيرا أن الخسائر البشرية في الحروب حرمت المزارع من اليد العاملة . ان كمية غلات سنة ١٨٥٤ التي احدثتها السلطات الفرنسية - باستثناء بلاد القبائل التي لم يتم اغتلالها وقتئذ - كان يتمثل مبلغها في مجموع ٨٥٢٠٠ هكتولتر من الحبوب (أي ٧٠٠٠٠٠ قنطار) في مساحة ٧٠٠٠٠٠ هكتار فيما يخص الفلاحة الاهلية . يمكننا ان نتبين مبلغ انخفاض ذلك الانتاج بالنسبة الى ما كان عليه في أيام الهدنة اذا لا حظنا أن في سنة ١٨٦٣ كانت ثلاث سنين من الهدنة كافية لرفع كمية نفس المحصول الى ٢٥٥٠٨٠٠٠ هكتولتر (أي ٢٠٠٠٠٠٠ قنطار) في مساحة ٢٤٥١٠٠٠ هكتار . والحق يقال : كان هذا المبلغ يشمل عامة الوطن والظروف ميسرة .

بالنسبة الى ذلك التخلف الخطير كان التعويض الذي حققه المعمرين بزرع الاراضي تافها : اذ يتمثل ذلك التعويض في عشرة في المائة من مجموع الانتاج في سبعة أو ثمانية في المائة من الاراضي سواء في سنة ١٨٥٤ أو في سنة ١٨٦٤ . وعلى أي حال كان مبلغ الاراضي المصلحة ضئيلا بالنسبة الى الاراضي الخصبة التي يزرعها الفلاحون قديما : كانت مساحتها في عام ١٨٦٤ ١٢٣٣٠٢ هكتار من ٥٦٧٠٠٠ هكتار التي نقلت الى المعمرين ، والحال أن بعض تلك الاراضي بقي مهملًا من أجل الحرب . ويضاف الى ذلك قطع الاشجار المثمرة في بلاد القبائل وكان لذلك الاجحاف نتائج خطيرة في انتاج محصول أساسي كالزيت .

يتبين اذن أن نتائج الحرب الاستعمارية فيما يخص الانتاج الزراعي تتمثل في تخلف خطير بالنسبة الى ما كان عليه سنة ١٨٣٠ لعامة القطر الجزائري .
يفسر ذلك التخلف بافقار الاقتصاد المحلي بصفة منكرة بسبب غصب خير الاراضي من جهة واخلال نظام المجتمعات الريفية من جهة أخرى .

التخلف البشري

لم يكن التخلف البشري اقل من التخلف الاقتصادي . وكان سببه الهجرة والخسائر البشرية في أثناء الحروب ، وابادة اقوام بكليتهم والمجاعات الناتجة عن اخلال الاقتصاد واتلاف الارزاق والعروض الضرورية وعن غصب الاموال .

نعم ليس لدينا أي احصاءات للخسائر البشرية التي أسفرت عنها الحروب وعمليات التقتيل لكن في امكاننا أن نتأكد أن تلك الخسائر عظيمة : الخسائر التي سجلت في الملخصات التاريخية لقوائم المؤسسات الفرنسية في الجزائر . كانت وحدها تقدر فيما يخص أهم المعارك بعدد ٢٠٠٠ قتيل في ١٨٤٠ ، ٨٠٠ في ١٨٤١ ، ٤٨٠ في ١٨٤٢ ، ٩٥٠ في ١٨٤٣ ، أكثر من ٦٠٠ في ١٨٤٤ ، ١١٣٦ في ١٨٥١ ، ٨٨٠ في ١٨٥٢ الخ . . . والحالة أن تلك الخسائر لم يقع احصاؤها الا في حالات خاصة . ففي غالب الاحيان كان يشار اليها بعبارة ((خسائر ملموسة)) أو ((خسائر عظيمة)) كما هو الامر فيما يخص معركة جوهريه كمعركة موزاية في سنة ١٨٤٠ .

واحيانا لا يشار اليها بأية عبارة كما هو الحال فيما يخص معركة باب طازة (في الطرارة) في أبريل ١٨٤٢ التي أسفرت ، حسب أزان ، عن ٢٠٠ قتيل في موقف عبد القادر . والحالة أن عدد القتلى في أكبر المعارك فحسب ، كمعركة المقطع في ٢٨ جوان ١٨٣٥ ، قد أحصي ، حسب ما نص عليه أزان بين ١٨٠٠ قتيل جزائري و ٢٠٠٠ . وفي الحملة على مخيم التافنة في ٢٥ أبريل ١٨٣٦ كانت الخسائر ٢٠٠٠ بين القتلى والجرحى ، وفي السكاك ، في ٦ جويلية ١٨٣٧ كانت تقدر بعدة مائات من القتلى والحال أن تلك المعارك الكبيرة كانت مسبقة ومتبوعة بمناوشات يومية كانت الخسائر فيها ثقيلة : كانت معركة المقطع مثلاً مسبقة ويومين قبل وقوعها بمعركة بوسماعيل ، وكان احتلال معسكر في نفس السنة مسبوقاً بمناوشات في السيق والمهبرة طالت ثلاثة أيام . وكان احتلال تلمسان سنة ١٩٣٦ متبوعاً بثلاث معارك طالت اثني عشر يوماً مات في يوم واحد منها ٣٠٠ شخص . ويضاف

الى تلك المعارك المناوشات ومقاومة العصابات التي عوضت المعارك الكبرى على مرّ السنين مع تلاشي عيش عبد القادر وعدم قدرته على مقاومة واسعة النطاق : في أثناء حملة سانت أرنو على القبائل الصغرى سنة ١٨٥١ كلما دخل أرض قبيلة كانت معركة ضارية أودت بحياة العديد من تلك القبيلة وضعفت صفوفها . وفي سنة ١٨٥٧ نلاحظ نفس الشيء في حملة راندون على بلاد القبائل الكبرى . شهدت ثورة ١٨٦٤ - ١٨٦٥ ، معارك ضارية طال القتال فيها يوما أو عدة أيام وعليه فلا نفالي اذا قدرنا عدد القتلى في ساحة القتال بمعدل سنوى يتكرر بين العشرة آلاف وعدة عشرات ، وهذه الاعداد تمثل في مدة أربعين سنة عدة مئات ألف من القتلى .

ازداد ذلك النزف تفاقمًا بآبادة المجتمعات : لقد أودت عمليات الخنق بالتدخين سنة ١٨٤٥ بحياة ٢٠٠٠ شخص . وقتل أقوام آخرون عن آخرهم مثل ما وقع في زعاطشة وفي نارة مثلاً . وكان كل اغتيال وكل اجحاف للغلات واحراق القرى متبوعا بتعذيب العديد من السكان غير المحاربين تعذيبا وحشيا يؤدى بحياتهم . كما ان أسر عدد كبير من الاشخاص (٤٠٠٠ أسير عقب أخذ زمالة عبد القادر) كان فرصة لقتل كثير من البشر . فلا غرو أن الخسائر البشرية فيما يخص السكان غير المحاربين كانت تعد بالعشرات من الالاف .

أما الهجرة فكانت بالاحص تنحصر في سكان الاقليم الوهراني القريبين من الحدود المغربية : فمن جرائها خلت السهول الممتدة بين وهران وتلك الحدود من سكانها . وكانت تلك الهجرة سببا في نقص العمران بخسائر بشرية تقدر بالعشرات من الالاف نسمة .

أما الخسائر التي جرتها العواقب الاقتصادية كانت ، لامراء ، أثقل من ذلك . لا عجب في ذلك حيث أننا نعلم أن في سنة ١٨٤٥ مثلاً كل غلات القبائل التي ثارت في الوركسنيس قد أحرقت وأن كل استسلام قبيلة ، حسب النصوص الرسمية الموثوق بها ، لم يقع الا بعد انعدام كل أسباب المعيشة : تعددت المجاعات من أجل التخريب المتكرر واهمال الاراضي التابعة له ومن أجل غصب الاراضي والزام القبائل الخاضعة بالغرائم الفادحة ، لقد ورد في عرض حال حرر سنة ١٨٥٠ .

أن العرب بدأوا الان يفهمون أن السلم وحده يوقر لهم الوسائل لترميم الاجحافات التي نشأت عن سنتين من المجاعة (١٨٤٨ - ١٨٤٩) .

على سكان الاهالي
بعد تفاقمه اثر
الاراضي الشاغرة
كان على ذلك

كان انتصا
كان الاقطاعيون
وامتيازاتها لكون

ان تنظيم
الذي اندرج تحت
حمل بين الاق
الخيام الكبيرة
المقراني في
في الزيبان و
الاقطاعيون
في أسرهم .
١٨٧١ ، لا زالت
ونواب المجلس
في العهد الت
القادر يعين أو
لهم دستهم أ

كان الثا
ويكون لهم
كانوا ي
ذويهم وأقارب
(٣٤) قائمة

ان اعواز الموارد هو الذي زاد وباء الطاعون خطورة، ذلك الوباء الذي
انتشر عام ١٨٦٧ الذي كان نتيجة سنتين من الجذب والذي هيا الظروف لمجاعة
أخرى؛ لم يعد السكان قادرين على تحمل مثل تلك الافات وأعراض الاحوال
الرسمية تعترف أن الوباء كان أشد فتكا في الاهالي لعريهم وسوء غذائهم ولموت
الاراضي وكان ذلك الهلاك متصلا بعدم الامن فيما يخص الانفس والاموال . وحسب
نفس الاعراض كانت المجاعة التي حلت بالوطن من جراء ذلك سنة ١٨٦٨ تجبر
السكان على النزول من الهضبات العليا ، الى السهول طامعين في الحصول على
القمح والشعير . لكن التل قد حلت به نفس المصيبة وبلغ الامر بسكانه أن غادروا
دواويرهم أفواجا مكثفة وجاءوا يلتمسون رحمة المعمرين . فاكثضت مدننا بتلك
الاقوام الجياع ويقدر عدد الموتى ب: ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة (٣٢)

كان عدد الموتى الذين سجلوا في دفاتر الحالة المدنية في بلدة صغيرة
مثل مليانة التي كان يسكنها ٣٠٠٠ نسمة قد ارتفع الى ٨١٠ نسمة ١٨٦٧ والس
١٠٣ ١ سنة ١٨٦٨ . لقد لوحظ بين احصاءات السكان التي أجريت سنة ١٨٦٦
والتي أجريت سنة ١٨٧٢ أن عدد السكان المسلمين قد انخفض من ٢ ٦٥٢ ٠٠٠
الى ٢ ١٢٥ ٠٠٠ أي نقص عشرين في المائة في مدة ست سنين ، على ضوء هذه
الاحصاءات يمكننا أن نستبين الخسائر البشرية الباهضة التي تراكمت بسبب الحرب
ان حسبنا أن تلك الطامة كانت نتيجة خمس وثلاثين سنة من الغزو المتواصل . ان
نابليون الثالث نفسه كان وقت اتجاهه الى سياسة ((مملكة العرب)) واعيا
بالامر لما كان يذكر رسالة بعث بها اليه فرنسي قاطن بالجزائر ((ذو خبرة واسعة
فيما يخص الشؤون العربية)) سنة ١٨٦٥ وقال فيها :

الامر الذي يسترعي الانتباه هو كون البؤس الذي يحل بالاهالي يزداد بقدر
ما يقتربون من المراكز الاوربية الكبيرة : بينما كانت القبائل الصحراوية غنية كان
عرب التل مفلسين . (٣٣)

في سنوات ١٨٦٠ - ١٨٧٠ أي في وقت وقفت فيه الحروب المتتابعة يمكننا
أن نحكم عن يقين أن الاقتصاد الجزائري قد حطم بكلية بصفة منكرة دون أن
يوجد له تعويض من نشاط الاوربيين . وبالاخرى كان ذلك الشر المستطير أشد وطأ

(٣٢) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر .

(٣٣) نابليون الثالث : رسالة الى الدوك دو مجنتة (ماك مهن) ٢٠ جوان

١٨٦٥ .

على سكان الاهالي . ان ذلك الشر المحقق كان وحده يفسر انتهاء الصمود ولاسيما بعد تفاقمه اثر ثورة ١٨٧١ التي احدثت مع شدة الملاك الذي اصاب السكان وهم الاراضي الشاغرة وأعطت حجة للمعمرين للاستيلاء على الاراضي الجزائرية . وقد كان على ذلك الاشكال الاولى التي اتسم بها انحلال المجتمع الجزائري .

التخلف الاجتماعي ورسوخ قدم الاقطاعية

كان انتصار القوة الاستعمارية على دولة عبد القادر انتصار الاقطاعية أيضا . كان الاقطاعيون احرافا لتلك القوة كلما اتسع نفوذها منحت لعائلاتهم سلطتها وامتيازاتها ليكونوا اعداء لادارتها .

ان تنظيم بايلك قسنطينة الذي يكون الجزء الاكبر من التراب الجزائري الذي اندرج تحت حكم القوة الاستعمارية ابتداء من سنة ١٨٣٧ يمثل التظافر الذي حصل بين الاقطاعية والاستعمار ، بحيث أصبحت الادارة تعتمد على ((شيوخ الخيام الكبيرة)) . أقرت السلطة الفرنسية أصحاب الاقطاعات الكبيرة الوراثية المقراني في المجنة وابن حيلس في التل وابن عاشور في الفرجيونة وابن غانة في الزيان وسمتهم خلفاء على الاراضي التي كانوا شيوخا عليها . ولئن كان هؤلاء الاقطاعيون مسمّين من طرف السلطة الفرنسية فان نفوذهم الوراثي بقي ثابتا في اسرهم . فالي يومنا هذا ، ان استثنينا عائلة المقراني التي كانت رأس ثورة ١٨٧١ ، لا زالت السلطة الفرنسية تعين من بين ذرياتهم اعضاء المجلس المالي ونواب المجلس الجزائري الذين يحملون ألقاب الاغا والباش آغا ، انهم كما كانوا في العهد التركي مكلفون قبل كل شيء بحماية المغيرم في ايلاتهم فبينما كان عبد القادر يعين اولئك الخلفاء بصفتهم موظفين لهم مرتب معين فان فرنسا بعد تعيينها لهم دستهم ان يتقاضوا مرتبهم من رعاياهم .

كان الثلثان من المغيرم يدفعان الى بيت المال والثلث الباقي يترك للخلفاء ويكون لهم شبه مرتب لا يأخذون غيره . (٣٤)

كانوا يعينون الشيخ حسب هواهم وأطلقت لهم اليد في تنصيب من شاؤوا من ذويهم وأقاربهم . فهكذا توطدت علاقات اللامساواة وتعلق الاشخاص بروء سائهم

(٣٤) قائمة المؤسّسات الفرنسية في الجزائر .

بفضل مساندة سلطة أقوى من سلطة الترك ، وتيسرت حيازة أراضي كان يطلق عليه اسم ((العرش)) وبصفة أكثر من ذي قبل أصبح الفلاحون عمالا لأملاك لهم على الأرض التي يخدمونها .

استحكمت اللامساواة في الأوضاع وتفاقم أمرها : ف بجانب الخليفة سمي القياد الذين تناول نفوذهم المجموعات التي كان يديرها ممثلوها الذين قد اعترف بهم الحكم التركي أو مجموعات منضمة بعضها الى بعض دون أن يكون لاحداها سلطان على الاخرى . هكذا كان الوضع فيما يخص الحناشة في الحدود التونسية والحراطة في الجنوب الشرقي من السهول العليا وأمر شراقة في الوادي النواني . هكذا افقدت تلك المجموعات حقها في مراقبة الشيوخ التقليديين وفي نفس الوقت التمتع الكامل بملكية أراضيهم وباستثمارها لمنفعتهم .

أما الفلاحون الذين كانوا يحتلون أراضي البايك ويستغلونها فقد سلب منهم أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ هكتار أي ٢٤.٠٠٠ ((زيجة)) .

صارت أملاك البايك في حيازة الدولة وجعلت تحت تصرف مجلس الاقليم مثل الاملاك المثقفة . وأصبحت فرعا من الموارد العمومية التي أتاحت في مستقبل الايام تأسيس مستعمرات أوربية بمنح الأراضي للمستوطنين الاوربيين . (٣٥)

وفي انتظار اتمام الغصب كانت الادارة تلزم الفلاحين أداء كراء باهض بالاضافة الى ما كانوا يدفعونه من خراج . بينما كان ما يؤدونه في الحكم التركي من كراء معوضا باعفائهم من الضرائب العامة .

يحكم وضع اليد الفعال ، أثناء غزو بلاد القبائل الكبرى ، على أقاليم لم تخضع قط لحكم الاقطاعيين ، أصبحت تلك الاوطان تحت سلطتهم : هكذا أمسى آل المقراني يتصرفون في الجبال المحيطة بالبيبان ، وآل أورابح وابن علي الشريف الذين كانت سلطتهم لا تزيد على سلطة شيخ صف أو شيخ زاوية امتد نفوذهم على جانبي نهر الصومام وتحكموا في المجموعات البلدية القديمة .

(٣٥) قائمة المؤهسات الفرنسية في الجزائر .

هكذا لم يكتف الغزو الفرنسي بغصب الاراضي ومنحها للشركات ذوات الاسهام
كما كان الامر في سطيف والورادى الزناتي ، بل هدمت اوضاع الاراضي القديمة
لصالح الاقطاعية .

ان هذا السعي في تعميم الاقطاعية يعتبر فيما يخص اقليم قسنطينة امتدادا
للوضع التركي وتقوية له ، ويمثل فيما يخص بقية الوطن الجزائري تخلفا بينا بالنسبة
الى الوضع الذى سعى عبد القادر في احكامه ، في المناطق التي احتلت منذ زمان
بعيد ، كالمتيجة مثلا ، نقلت الضيعات الكبيرة التي كان يملكها اكابر الاتراك بكل
ساسة سنة ١٨٤٧ الى المعمرين الاوربيين الكبار وبمعتها عدد كبير من المزارع
الصغيرة التي ألحقت بها تحت اسم ((حوش)) لكن ، بجانب الاوطان المهجورة
التي اخذت لتوزع على المعمرين ، مثل كلية سهل مكرة تقريبا ، طبق الوضع
التركي بكليته على المناطق التي نزعتم لمن يلتجئون اليها من الاهالي : قسمت
المنطقة العسكرية الى ((اغاليك)) وقسم كل اغاليك الى ((قيادات)) على كل
قيادة قائد مختار بين افراد العائلات الكبيرة التي انحازت الى السلطة الراهنة .
وكان القياد يتقاضون ارزاقهم من رعاياهم . أما الشيوخ المنتخبون الذين يمثلون
الجماعات الصغيرة فلا نفوذ لهم مهما لم تنصبهم السلطة الاستعمارية . هكذا كان
جزء كبير من المغرم يسقط بين ايدى الاغاوات والقياد الذين صار عددهم أكثر
مما كان عليه في العهد التركي وتمولوا على حساب الرعية . فيما يخص الاهالي
كان احياء هذا النظام يزعم استبقاء العوائد التقليدية سببا في تضاعف المغارم
من جهة وفي حرمان الرعايا من الاملاك الشائعة التي ذهبت فريسة لمطامع الاقطاعيين
والمعمرين من جهة أخرى . وكان خير بيان لتلك الحالة العرض الذى حرره نابليون
الثالث نفسه لما اطلع على حقيقة ذلك الانقلاب وخطورته .

ان المبادرات السيئة التي قام بها الحكام ايام الغزو أحدثت الفوضى في
النظام الاجتماعي العربي القديم . لقد أطيح بالنظام الذى كان يلائم تقاليد
العرب وعاداتهم دون أن يعوض . لم يشكل المجتمع العربي نظاما اقطاعيا كما يزعمه
بعض المرجفين . . .

لقد حاول الحكام لتحليل القبيلة فجأة وتشتيت شملها ، وأفسدوا نظام
العدالة الاسلامية ، وأخيرا حطّموا التقاليد القديمة التي كانت عليها أمة لم تكسب
العناصر اللازمة لتأسيس ديمقراطية مضمونة البقاء . بحيث أصبحت تلك الامة
المسكينة تائهة بلا دليل في مناهي المغامرات ، ليس لها شيء تعتمد عليه الا

عصبيتها وجهلها . لقد أخضعوا القبائل لبيروقراطية الإدارة وجعلها ذلك السلب الجزئي مهددة بحملة شاملة . وبالإضافة الى ذلك كراء معظم الاملاك المثقفة الى هؤلاء العرب الذين أصبحوا مكتارين لأراض كانوا يملكونها ، ان التقدم الزراعي لم يكن ليبرز ذلك النوع من السلب . فالأراضي التي منحت للشركات الفرنسية والأجنبية تقدم للناظرين منظر أوطان واسعة النطاق تركت مهملة منذ سنين .

هكذا طرد العربي وأبعد عن أراضي السهول الخصبة وقهر على الالتجاء الى الجبال . ولقي هناك إدارة الغابات التي استولت على مساحات واسعة من الجبال ومنعته من سرح أغنامه . وفي نفس المناطق التي تركت للأهالي كانت مصلحة الغابات تعتت السكان وتضيقهم بكل صرامة .

في نفس الوقت الذي كان يكتب فيه هذا النص كان نابليون يفكر في انشاء مخزن جديد أي طائفة عسكرية جديدة ذات امتيازات خاصة بها . ويمنح مبلغا قدره مائة مليون فرنك ذهبي مائة ألف هكتار الى الشركة العامة الجزائرية التي ستقوم بتسيير تلك الأراضي بشكل غير مباشر أي بواسطة المكتارين .

هكذا كان الغزو وبالا على نمو الجزائر بهدم اقتصادها وافقار سكانها من جهة وبسلب أراضيها لصالح الاستعمار من جهة أخرى ويضاف الى ذلك استيلاء الاقطاعية وتقويتها بشريعة دائمة . فهكذا قابل الاستعمار قوة التقدم التي كان يمثلها عبد القادر بقوة الرجعية الاجتماعية والاقتصادية المعرقلة .

ما تحملته فرنسا بسبب الغزو

لقد كلف غزو الجزائر فرنسا جهودا عسكرية باهضة وخيمة العواقب بالنسبة الى الدولة الفرنسية باستثناء الذين كانوا يستفدون مباشرة من امتلاك الأراضي بالحيل التجارية وبسيطرتهم على الاسواق على حساب الدولة بفضل وجود جنود كثيرين ليس لهم أرزاق جارية عادية ، ففي سنة ١٨٦٥ كان يمكن لنابليون الثالث أن يكتب :

تملك فرنسا الجزائر منذ خمس وثلاثين سنة : فمن اللازم أن تكون نتيجة غزو هذه البلاد مضاعفة قوتها في المستقبل لا سببا لانحطاطها وضعفها (٣٦) كان

(٣٦) نابليون الثالث : رسالة الى الدوك دو ماجلته (ماك مهن) ٢٠ جوان

• ١٨٦٥

ذلك الضعف يتمثل في الخسائر البشرية الفادحة وفي ثقل النفقات العسكرية وفي تخلف طاقات التقدم الفرنسي وذلك باطماع العمال الفرنسيين واغوائهم من جهة ويتكويّن في الجزائر جيش معد للقمع في خدمة القوى الرجعية من جهة أخرى .

ان الحاجة الى العدد الكثير من الجنود الذي كانت تتطلبه هذه الحرب خلافا لغيرها من الحروب الاستعمارية دعت الى استخدام الجنود المرتزقين وحتى الشبان المدعّوين الى أداء الخدمة الوطنية وزيادة على ذلك لم يتيسّر للسلطة العسكرية الفرنسية بحكم تعميم الصمود ، ان تؤلف جيشها الافريقي من الماساعدين الاهالي بنسبة ملموسة : لم يبلغ عدد هؤلاء الماساعدين سنة ١٨٤٤ الا ٩٠٦٥٤ مقاتل من علية ٨٠ ٨٦٢ وفي سنة ١٨٥٩ الا ١٣ ٢٥٩ من ٨٣ ٨٧٠ أى ما يكون نسبة ١٦ / فكذا كان الجيش متألّفا من ١٠٠ ٠٠٠ جندي فرنسي سنة ١٨٤٦ - ١٨٤٧ ومن أكثر من ٨٠ ٠٠٠ سنة ١٨٥٧ و ١٨٦٤ وأكثر من ٧٠ ٠٠٠ سنة ١٨٧١ أى في السنوات التي اشتد فيها وطيس الحرب . من بين الجنود التي جهزت لمقاومة ثورة ١٨٧١ نذكر الحراس القوميين المتنقلين والفرق التاسعة والحادية والعشرين والرابعة والعشرين وأضيف اليهم فيلقان من الكوت دور (COTE D'OR) فيلق آخر من البوى دو صوم (PUY DE DOME) التي أنفذت الى الجزائر عوض أن تساهم في الدفاع الوطني ، يفهم من ذلك أن الخسائر البشرية عمت مصيبتها على الشعب الفرنسي . لم تكن موضع احصاء رسمي لكنها كانت جسيمة : ان عدد الرجال الذين كانوا في المستشفيات وفي العربات الصحية يزيد على ١٢٥٠٠٠ بين ١٨٣٠ و ١٨٧١ . ان كان بين هؤلاء مرضى قد ذهبوا هم الآخرون فرائس الحرب والعذاب الاليم الذي عانوا به فان أكثرهم جرحوا في القتال بينما كان عدد الموتى في المستشفيات في أعوام الهدنة يمثل نسبة ضئيلة من الجنود ، قريبة من نسبة الموتى من المدنيين (٥ / سنة ١٨٣٨ ، ٤ / سنة ١٨٤٧ وحوالي ٢ / سنة ١٨٥٢ الى ١٨٥٥ وحوالي ١ / من ١٨٦١ الى ١٨٦٣) .

وصار اضعاف ذلك في أعوام الحرب : ارتفع الى ١٠ / تقريبا في ١٨٣٢ - ١٨٣٣ و ١٨٣٦ - ١٨٣٧ وبلغ ١٥ / و ١٢ / من مجموعة الجنود سنة ١٨٤٠ حيث مات ٩ ٥٦٧ جندي وأدخل ٧٨٠٢ المستشفى ، وفي كل عام من ١٨٤٢ الى ١٨٥١ سجل ما بين ٤٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ من الموتى ، ومثل هذه الاعداد نجده سنة ١٨٥٧ - ١٨٥٩ و ١٨٧١ رغم تقدم العمليات الجراحية أى أربعة أضعاف عدد الموتى من المدنيين . يمكننا إذن أن نقدر أن الحرب تسببت مباشرة في موت أكثر من ٨٠ ٠٠٠ شاب فرنسي في المستشفيات .

زيادة على تلك
المالي الرسمي الى
تتحمل فيها فرنسا
أصبحت الجزائر تحت
كافية لتلبية حاجيات

كان العجز الميزاني
فرنك ذهبي وتضاف
التعليم الوطني، الت
الفرنسيون، فبالجملة ك
١٨٧١ أكثر من ١٩٢
الغزو (أي ٤٠ مليار

السنة	مجموع المصاريف العمومية في فرنسا ذهبي
١٨٣٦	٧ ٦٢٢
١٨٣٩	٨ ٥٠٨
١٨٤١	٢٤ ٣٩٦
١٨٤٤	٢٩ ٦٦٩
الفرق الذي يخص هذا	

ان مطالعة بعض
في الواقع لتمويل
(السابق)

(٣٧) حسب الأرقام

لكن هذا العدد بقي منخفضا بالنسبة الى عامة الخسائر في ميدان القتال وبإضافة الذين ماتوا في ذلك العهد من جراح حيث لم يتيسر نقلهم الى المستشفيات . ان عظمة الخسائر في المعارك الكبرى تعطينا فكرة عن الخسائر التي أحدثتها حرب العصابات : ففي سنة ١٨٣٥ قتل في معركة المقطع ٢٥٤ فرنسي منهم ١٥ ضابط وجرح ١٥٠ ، وفي سنة ١٨٣٦ قتل في المعارك التي جرت حول مخيم تافنة عدة مئات من الفرنسيين في ظرف يومين وسجلت في ١٥ و ١٧ أبريل ١٨٣٧ خسائر أكبر منها ، وكلفت فرنسا معركة السكاك وحدها ٣٢ قتيلًا و ٧٠ جريح في السادس جويلية كما كلفتها هجومات قسنطينة في نفس السنوات أكثر من ألف قتيل . أسفر هجوم عبد القادر في المتيجة في ٢١ نوفمبر ١٨٨٩ عن ١٠٨ من الجيش الافريقي في معركة واحدة . وخسرت فرنسا في فج موزاية في ١٢ ماي ١٨٤٠ ، ٣٠٠ جندي قتل منهم ٤٠ وجرح ٢١٢ منهم جنرال وكولونال وفي يوم العشرين من نفس الشهر ٣٠ قتيلًا وفي ١٥ جوان ٢٩١ جريح في نفس المكان . وفي سنة ١٨٤٥ أودت معركة سيدي ابراهيم بحياة أكثر من ٤٠٠ جندي فرنسي . وقد كان سبب هزيمة زعاطشة في ١٦ جويلية ١٨٤٩ كثرة الخسائر البشرية الخ ، ان قتل جنرال وكومندان وضابطين في الهجوم على الاغواط في ٤ ديسمبر ١٨٥٢ يعطينا فكرة عن الخسائر التي ألحقها الجيش الفرنسي اياها ، وفي اثناء ثورة ١٨٦٤ كسرت السرية التي كان يرأسها الكولونال بوبريتز (BEAPRETRE) عن آخرها في معركة ٨ أبريل فعلى ضوء ذلك يمكننا تقدير الخسائر التي ألحقت الجيش الفرنسي بلا مغالات بالعشرات من الالاف : أي ما بين ١٠٠ ٠٠٠ و ٢٠٠ ٠٠٠ قتيل .

١ اما الخسائر المالية فكانت بقدر القوات التي استعملت ، ففيما يخص الدخل الميزاني الذي كان مبلغه بين سنتي ١٨٣١ - ١٨٤٩ ما يقرب من ٢٠٠ مليون (هي ٤٠ مليار سنة ١٩٥٥) كانت مساعدة بيت المال الفرنسي الداخلة في حسابه تبلغ الربع تقريبا (٤٣ مليون فرنك ذهبي أي ٩ ملايين فرنك سنة ١٩٥٥) ان لوحة تصاعد مبالغ تلك المساعدات تبين جلها عجز المصالح الاستعمارية المتزايد في تلك المدة لمواجهة المصاريف التي استوجبها احتلال بعض النقاط المقطوعة عن مراكزها .

١٨٣١ — ١٨٣٥ = ٢٧٧ ٧٤٨ فرنك .
١٨٣٦ — ١٨٤٠ = ٢٥٠ ٩٦٦ فرنك .
١٨٤١ — ١٨٤٥ = ٢٠ ٨٨٠ ٧٥٥ فرنك .
١٨٤٦ — ١٨٤٩ = ١٤ ٠٠٢ ٩١٢ فرنك .

زيادة على تلك المساعدات المالية ان اتاحت بصفة عادية نوعا من البسط المالي الرسمي الى سنة ١٨٤٦ (باستثناء عام ١٨٣٩ - ١٨٤٠) أي في مدة لم تتحمل فيها فرنسا تسيير الوطن ، فانها لم تحل دون تفاقم العجز الميزاني لما أصبحت الجزائر تحت تصرف السلطة الاستعمارية وصارت مواردها المنهارة غير كافية لتلبية حاجيات متزايدة لادارة مفلسة .

كان العجز الميزاني الذي تراكم الى سنة ١٨٧١ يبلغ أكثر من ٧١ مليونا فرنك ذهبي وتضاف اليه مصاريف الموظفين الملحقين مباشرة بالوزارة (عدالة ، التعليم الوطني ، الشؤون الدينية والمالية) التي كان يتحملها ايضا المكلفون الفرنسيون ، فبالجملة كانت المبالغ العمومية الفرنسية قد دفعت من سنة ١٨٣١ الى ١٨٧١ أكثر من ١٩٢ مليون فرنك ذهبي للمصاريف المدنية وحدها التي جررها الغزو (أي ٤٠ مليار فرنك في ١٩٥٥ تقريبا) (٣٧)

السنة	مجموع المصاريف العمومية من آلاف فرنك ذهبي	مساعادات بين المال الفرنسي : الموارد المحلية			
		نسبة مائوية	آلاف فرنك ذهبي	نسبة مائوية	آلاف فرنك ذهبي
١٨٣٦	٧ ٦٢٢	٣٣	٢ ٥١١	٥ ٥١١	٦٧
١٨٣٩	٨ ٥٠٨	٣٧	٣ ١٥١	٥ ٣٥٦	٦٣
١٨٤١	٢٤ ٣٩٦	٣٥	٨ ٥٤٨	١٥ ٨٤٩	٦٥
١٨٤٤	٢٩ ٦٦٩	٤٠	١٢ ٨٦٥	١٢ ٨١٥	٤٣
الفرق الذي يخص هذه السنة الاخيرة آت من اضافة ما تبقى في ميزانية السنة السابقة					

ان مطالعة بعض المحاصيل السنوية كافية لبيان أن الموارد المحلية لم تكف في الواقع لتمويل مصاريف الغزو والاحتلال الا بنسبة ضئيلة : (أنظر الى الجدول السابق) .

(٣٧) حسب الارقام المسجلة في دليل قائمة المؤسّسات الفرنسية في الجزائر .

في الواقع قد صرفت تلك المبالغ في مصاريف غير مثمرة على أساس أن ثلاثة أرباعها صرفت في المصاريف العادية، هذا فيما يخص النفقات التي جرها الغزو والاحتلال، أما النفقات الجسيمة فانها تتمثل في النفقات التي استوجبتها الحرب.

يمكننا أن نأخذ فكرة عن ثقل المصاريف الحربية بملاحظة أهمية بعضها الذي لم يرد ذكره في الحسابات المالية الجزائرية.

كانت تلك المصاريف تقدر بالمبالغ الآتية: ففي سنة ١٨٣٩ أنفقت مصلحة الصحة ١٩٣.٠٣٨ فرنك، ومصلحة الخدمات العسكرية، ٢٧٠٠.٠٠٠ فرنك فكان مجموع نفقات المصلحتين ٦٨٩٢.٠٣٨ أى مبلغ ميزانية الجزائر ونصفه في سنوات هدوء نسبي، وفيما يخص سنة ١٨٦٣ وحدها كانت النفقات الحربية تقدر بمبلغ ٦٢.٠٦٧.٥٥٣ فرنك ذهبي (أى ١٥ مليار فرنك سنة ١٩٥٥) أى ثلاثة أضعاف المصاريف المدنية (٢١.٠٥٠.٠٠٠ فرنك ذهبي) التي كانت هي الأخرى زائدة بمبلغ ٢٣١٦.٠٠٠ فرنك على الموارد المحلية، ففي الواقع كان العجز الميزاني الذي سببته العمليات العسكرية وحدها يقدر بعدة ملايين فرنك ذهبي (أى أكثر من ألف مليار فرنك سنة ١٩٥٥).

لقد استعملت تلك النفقات في ضبط تعليم الجيش الأفريقي وسائل القمع: فالضباط الذين لقنوا تلك الوسائل لم يقتصرُوا على النهب والاحراق والهدم وتقتيل أقوام من الجزائريين، لقد تحمل الجنرال بيجو مسؤولية ملحمة نهج ترانسونان في باريس قبل أن يتولى قيادة الجيش في الجزائر، وفي سنة ١٨٤٨ ترأس الجنود الملكية التي جردت القمع ثورة فبراير، أما كافنيك فكان هو المدير لوسائل القمع التي اتخذت ضد ثوار جوان ١٨٤٨ - وفي نفس السنة وبعد الملاحم التي فتكت بسكان بلاد القبائل الصغرى كان سانت أرنو في مقدمة العسكريين الذين ساهموا في الانقلاب الدولي الذي دبره لويس نابليون بونابرت في ثاني ديسمبر.

لم يكلف غزو الجزائر الشعب الفرنسي العشرات من الآلاف من الجنود القتلى والمئات من الملايين (حسب تقويم سنة ١٩٥٥) فحسب، بل تكن البرجوازية الفرنسية من قوات تستخدمها في تحطيم الحركات الثورية.

من جراء كسر الصمود الجزائري أصبحت الجزائر بلادا خالية من السكان فقيرة من أجل نقص مواردها الاقتصادية بقطع النظر عن نقل ثروات أهاليها الى المعمرين ، كان تحطيم تلك المقاومة سببا في افساد العلاقات الاجتماعية بدون أن ندخل في الحساب اخضاع عامة السكان الاهالي لاقلية من الداخلين الجدد كما كان سببا في تأخر القوات الاجتماعية التي برهنت عن قدرتها على تشكيل نظام قومي .

فمن ذلك الحين فصاعدا ربطت العلاقات الاستعمارية الشاذة مصير سياسة تلك البلاد بمصير سياسة فرنسا التي قد دفع شعبها الثمن لاختضاع الجزائر للرأسماليين الذين كانوا يستغلونها وحدهم .

وبحكم تنظيم علاقات جديدة فيما يخص الانتاج بين الاقلية الاستعمارية والاقطاعيين المرتبطين بها من جهة وبين عامة الشعب الجزائري من جهة أخرى لجأت المقاومة الجزائرية الى اتخاذ أساليب وتدابير جديدة من جعلتها المقاومة ضد النظام الاستعماري التي سوف تحل محل المقاومة المسلحة ضد العنف العسكري الفرنسي .

وبالفعل أخذت تلك الاساليب تظهر في ثورة ١٨٧١ .

ثورة ١٨٧١

يعتبر نهوض الجزائر العام الى المقاومة المسلحة سنة ١٨٧١ آخر ثورة نهضت اليها الجزائر قبل أول نوفمبر ١٩٥٤ ، ان ذلك النهوض يظهر في تسلسل الحوادث كآخر وثبة وثبتها حرب المقاومة بيد أن اصوله لم تكن كما هو الحال مثلا في ثورة ١٨٦٤ راجعة الى صمود لاستيقاء الارض أو استرجاعها أو الى معارضة عمليات القوات العسكرية الاستعمارية فحسب ، بل كانت ترجع الى أسباب سياسية .

قدم بعض المرجفين ثورة ١٨٧١ تارة كثورة قامت بها بعض الجماعات ((القبائلية)) احتجاجا ضد الاندماج في دولة اوسع رحبة ، وتارة ((كثورة المقراني)) ذلك القائد الذي يشخص الاقطاعيين في امتناعهم من التضحية بامتيازاتهم والذي ترأس حركة صمود اجتماعي ، كان هذا التأثير ملموسا في جميع الكتب المدرسية وحتى في الكتاب المعد لقسم الباكلوريا من ((منتخبات هوبي)) :

كانت أسباب الثورة الرئيسية ترجع الى هزيمة فرنسا العسكرية ومن جراء ذلك هبوط ايهتها والى استبدال الحكم العسكرى في الجزائر بوضع مدني (ما أدى الى عدم استقرار الولاة : لقد تعاقب خمسة ولاة من جويلية ١٨٧٠ الى مارس ١٨٧١) والى قانون كريميو (CREMIEUX) في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٠ الذي منح اليهود حقوق المواطنين الاصليين دون أن يمنح أى شيء للمسلمين .

انها حرب اقطاعيين (تحت قيادة الباش آغا المقراني) وجهاد (بمساندة طريقة الاخوان) دارت رحاها على بلاد القبائل والتل القسنطيني دون أن تمس الاقليم الوهراني ، هكذا قدمت الثورة كنهوض عدواني ضد اجراءات تقدمية في الظاهر (الوضع المدني ، منح فئة من الجزائريين الجنسية الفرنسية) وضد الجمهورية الحديثة العهد التي اتخذت تلك التدابير كأنها (الثورة) منبعثة عن القوات الرجعية (الاقطاعيين والطريقة الدينية) وكانت محصورة في منطقة ضيقة النطاق .

أسباب الثورة الحقيقية

في الواقع ، كان الاثر الحقيقي للتدابير التي اتخذت والتي تتضمن أيضا تنصيب محاكم الجرائم ، غير الاثر الذي يتبين لنا اليوم ، هناك أسباب أكثر عموما من التي كانت تسجل عادة ، كتوسع نطاق التعمير مع ما يترتب عليه من نتائج اجتماعية ، وكتجنيد المسلمين وبعث وحدات عسكرية محلية منهم الى فرنسا ضد المانيا ، دفعت بالجزائريين الى النهوض .

ان ادخال الادارة المدنية في المناطق العسكرية لم يشكل تحسنا واصلاحا للوضع الشعبي ، ان هذا الامر يرجع بالدرجة الاولى الى أن السلطة العسكرية كانت تستهدف قبل كل شيء تفادي الاضطرابات ، وان ((المكاتب العربية)) كانت ملتزمة باحترام العادات والانظمة التقليدية ، وبالوقوف ضد كل المحاولات لتوسيع التعمير ، فارتجاء ((لكسب محبة العرب بأعمال صالحة ايجابية)) قد اتاح نابليون الثالث بصورة خاصة تنظيم مراقبة الاقطاعيين الذين كانوا عملاء فرنسا ومراقبة ادارتهم (بالخصوص ادارة أملاك الدولة وادارة المياه والغابات) وكلفت مجموعات المناطق العسكرية بتلك المراقبة مع الاعتراف بنظام الجماعات المكلفة بجباية الخراج و ((بملازمة ومراقبة)) الشيوخ الاهالي أعوان المكاتب العربية ، كانت جماعة بسكرة مثلا تتمتع بسلطة محلية تلقائية وقد كلفها مؤسسوها بمراقبة القائد

وبفرض الغرائم وامساك أملاك المعاندين والمتعرضين للمصلحة العامة، وبإعادة النظر في أحكام القياد واللجان التأديبية.

كانت السلطة العسكرية في بلاد القبائل ترخص للجماعة في تطبيق القوانين التقليدية وفي تنظيم الهيئات الدينية التي كانت قادرة بحكم التاريخ على منع نشأة الاقطاعيين وفي زمان تطبيق القانون الذي صادق عليه مجلس الشيوخ سنة ١٨٦٣ في باريس استطاع عدد من الدوائر بفضل المطالب التي قدمتها فيما يخص الاملاك المحبسة و((الاعراش)) التي كانت تسيّرهما، أن تحمي المجموعات المحلية من السلب وأن تحفظ تلك الاملاك من ادراجها في ((الاملاك الدولية)) أو في قائمة الاملاك التي يمكن بيعها للاوربيين.

أما في مناطق الحكم المدني كانت نتيجة تطبيق ذلك القانون مخالفة للهدف المرجو، وآل ذلك التطبيق في غالب الاحيان الى قرض جزء من الاراضي وتحويله الى أرض بلدية أو ملك دولي أو ملك متروكا للمضاربات، اشترى عدد كبير من الاوربيين أملاكاً، بعد تصحيح ملكياتها، أما باستباحة امساكها بسبب الديون، وأما بشرائها بثمن بخس باستعمال التهديد، أما في المنطقة العسكرية فمثل تلك العملية صعب جداً ويصطدم احتجاجات الجماعات التي تفوز غالباً بتأييد المكاتب العربية، لكن فيما يخص أملاك الدولة كانت الادارة المكلفة بتقسيمها وبمنحها بعد تحويلها الى أراضٍ مدنية تتردد وتتوقف في سعيها في المناطق العسكرية خشية عودة تلك الاملاك الى ملاكها الاولين عن طريق الشراء، لقد بين ماك ماعون (MACMAHON) ذلك قائلاً:

((ان الاراضي المعنية بالامر) ٢٠٧ ٣١٤ هكتار دولية التي امتنعت الادارة من تسليمها (كلها تقريباً بعيدة عن مراكز نشاط الاوربيين، لكن التجربة بينت أن الاراضي كلما بيعت في حالات انعزالها، استرجعها الاهالي عن طريق الشراء أو باعها ملاكها الاوربيون من جديد الى الاهالي)) .

ان احداً من الاهالي هو الذي اشترى في الثالث من هذا الشهر بثمن ٣٥٠٠٠ فرنك الفندق الموجود في مدينة يسر، ومنذ بضعة أيام مضت شاهدنا نفس العملية في الفرجية بقرب الاماكن التي تملك فيها الدولة عدداً كبيراً من ((العزول)) (التي طرد منها الاهالي الذين كانوا يستغلونها) : عرضت السلطة الشرعية ٥٧ عمارة تشمل مساحتها أكثر من ٨٠٠ ١ هكتار للبيع بعد اعلان واسع النطاق،

فاشتراها كلها الاهالي (٣٨) بخلاف المناطق المدنية فانها لم تمنح أى ضمان للمسلمين، فالقائد بدلا من أن يكون تحت مراقبة الجماعة، كان تحت تصرف المجالس البلدية التي تمثل فوائد المعمرين ولم يشارك في تلك المجالس الاقلية من المسلمين تتمثل في بعض الاعيان معينين من طرف السلطة الفرنسية، الاملاك الدولية التي أنشئت فيها البلديات كانت مكونة، خصوصا في اقليم قسنطينة من ((العزول)) التي وزعت من جديد بعد طرد مستغليها :

منذ قدوم الفرنسيين الذين استولوا على أراضي ((البايك)) طردنا والتجأنا الى نزول اراض أكثرها غير صالحة للزراعة، في عهد الترك لم تصل تعاستنا الى هذا الحد لان أغلبية السكان كانوا نازلين في أراضي البايك التي كانت عهدئذ خير الاراضي أكثرها ماء، حقا لم يكن لنا الا مجرد التمتع بتلك الاراضي، لكن في نهاية الامر كنا نزرعها وكان مردودها أكثر من المساحات التي نحتلها اليوم (٣٩) هكذا كان وصف ماك ماعون (MAC MAHON) لاحتجاجات المسلمين فيما يخص اعادة توزيع ((العزول)) في مناطق المدينة للمعمرين .

لم يكن خطر تعميم الوضع المدني مهددا الاراضي فحسب، بل كان أيضا سببا في تضخم الغرائم ، لقد قال نابليون الثالث في هذا الموضوع :

ان كانت الغرامة في المنطقة العسكرية ثقيلة فانها لم تكن جائرة: كانت مضبوطة بدقة وكان العربي يعرف ما يلزمه أدائه الى الحكومة والى صندوق السنتيمات الاضافية المفعولة لتحسين احوال القبيلة، أما في المنطقة المدنية كانت الامور على خلاف ذلك: فالاهالي يطالبون الكرة بعد الكرة بدفع مجموع الضرائب البلدية المختلفة وينتمون باللجوء الى احتجاجات متكررة متعبة (٤٠)

زيادة على ذلك كان انضمام الدوائر الى البلديات التامة النفوذ في الوضع المدني، يتيح استغلالا اضافيا: كان خراج الدوائر مرغوبا فيه من طرف المجالس

(٣٨) ماك ماعون: عرض لمجلس الحكومة العالي .

(٣٩) ماك ماعون: عرض الى مجلس الحكومة العالي .

(٤٠) نابليون: رسالة الى ماك ماعون .

البلدية الممثلة للاستعمار حيث كانت تمكنها من موارد اضافية تصرفها لسد حوائج الاوربيين خاصة . فأصبحت الغرامة مثقلة بأحمال اضافية تصرف لمصالح الاستعمار وحدها .

كان المعمرون يطالبون بالحاح واستمرار توسيع الادارة المدنية ، الامر الذى جعلهم يعارضون الادارة العسكرية منذ عشرين سنة ، فكان ذلك القرار ((الديمقراطي)) في الواقع تدبيرا رجعيا معدا لتيسير توسيع جديد الاراضي لصالح المضاربين الاوربيين والغاء وسائل المراقبة التي وفرت للجماعات ولتوفير موارد جبائية جديدة على حساب الاهالي الذين سلبت اراضيهم ، ان تحزب فرنسيي الجزائر للحكم الجمهوري المزعوم كان معللا بتلك الظواهر كما كانت عداوتهم لنابليون الثالث لدى تصويتهم ضده في استنطاق الشعب الفرنسي سنة ١٨٧٠ .

أما الاقطاعيون فكان الضرر الذى لحقهم من أجل ذلك القرار أقل مما يزعم الزاعمون : ان ما خسروه من سلطة أمام الدولة بسبب نقل تعلقهم بالمكاتب العربية الى البلديات لقد ربحوه بانفلاتهم من مراقبة الجماعات ومن جهة أخرى كان المعمرون مستعدين الاشراكهم في تسيير الامور بصفتهم أعوان ضروريين وبفضون الطرف عن استبدادهم ، هذه هي الحقيقة والذى يؤكدها هو كون اعراض أحوال الرسمية التي حرّرت عهدئذ ألقت الشكوك على الدافع الحقيقي الذى حمل المقراني على تقلد رئاسة الثورة .

ب - لقد أتى انشاء محاكم الجنايات بشكل آخر لقمع المسلمين كان ذلك الانشاء يفسّر باستبدال حكماء ممثلين لحكومة حريصة على ملاطفة الاهالي المسلمين لتفادى مشاكل عسكرية ، بجماعة محلفين متكونة قانونيا من أعضاء فرنسيي الجنسية خاصة أى بعبارة أخرى ، من المعمرين الذين كانت مصالحهم مناقضة لمصالح المسلمين ، هكذا كان ذلك التدبير ((الجمهوري)) المزعوم يمثل في جعل المتهمين تحت حكم اعدائهم فكان ذلك يمثل هو الاخر تفاقم الحكم الاستعماري الرجعي .

ج - اعطاء قرار كريميو الجنسية الفرنسية للجزائريين اليهود ، بدلا من أن يفتح الباب للسكان الجزائريين للحصول تدريجيا على المساواة في الحقوق السياسية ، كان يمثل في الواقع انتقال جزء من أولئك السكان الى صفوف المستبدين في وقت كانت عامة المسلمين في حالات منحة أشد انحطاط من ذى قبل ولئن أثار ذلك

تمنح أى ضمان
ان تحت تصرف
مجالس الاقلية
نسبة ، الاملاك
ليم قسنطينة من

طردنا
عهد الترك لم
زولين في أراضي
لم يكن لنا الا
ها وكان مردودها
صف ساك باعون
توزيع ((العزل))

بل كان ايضا
هذا الموضوع :

جائرة : كانت
مالية والى صندوق
اما في المنطقة
الكرة بعد الكرة
الى احتجاجات

نفوذ في الوضع
طرف المجالس

التدريب غضب المسلمين بصفة قاسية على أنه لا يخض الا صنفا اقلية من الجزائريين
فانه امر ممكن: بالطبع كان القصد منه التفرقة، ولقد رأى بعض الجزائريين في
قبوله من اليهود نوعا من العذر: ففي عدة حالات كان اليهود والمسلمون أثناء
الغزو متظاهرين مجمعين على اتخاذ موقف واحد في الصمود كما كان هو الامر
في مليانة، كان الغرض من منح الجنسية الفرنسية لليهود نقلهم الى صفوف الاستعمار،
كان من طبيعة نظرية كلود مرتين فيما يخص اليهود الجزائريين أن تقنع المؤرخين
بأن تلك التفرقة الشرعية التي أرادت الرجعية استعمالها لتنمية العنصرية على
اساس اختلاف بسيط في الديانة لم تكن (التفرقة) على أى حال سببا في الثورة.

د - ان يبحث جنود مخزن المسلمين الى فرنسا كان يعتبره الجزائريون غضاة
ولاسيما لما تبين لهم أن هذا الواجب فرض عليهم دون أن تمنح لهم الحقوق
المناسبة التي منحت لمواطنيهم اليهود كان هذا الواجب لا يمثل في نظرهم حملا
فحسب، بل اعتبروه سبة واهانة: فلتلبية مطالب حرب ١٨٧٠ نقلت وحدات
عسكرية من الاهالي خارج التراب الجزائري الى فرنسا وقد كانت تستخدم خاصة
الى حد الان، في داخل الوطن وتكون شكلا من المخزن في أرض الاسلام، ان
نقلهم الى فرنسا يمثل جبرا على مخالفة التعاليم الاسلامية التي تحرم على المسلمين
خدمة دولة كافرة رغم أنهم، كان الصمود ضد ذهاب المخزنيين الى فرنسا الذي
ادى الى الثورة، يكتسب اذن صبغة احتجاج وطني.

مما لا نزاع فيه ان وعي الجنود الجزائريين في فرنسا وبعدهم عن وعي الذين
شاهدوا الاضطرابات التي نشبت في الجزائر اثر انهيار الامبراطوريات وشاهدوا
وجود نزاعات داخل فرنسا أكد للجزائريين أن للدولة التي يقاومونها أعداء في
وطنها نفسه لقد وافقت ثورة ١٨٧١ قيام الحكم الثوري في باريس وفي الزمان
وارغمت حكومة ثيير (THIERS) على قسم قوات القمع بين جبهتين فهكذا كانت
الظروف مساعدة لقيام الثورة.

من خلال تحليل هذه الاسباب يتبين أن ثورة ١٨٧١ كانت حركة قومية ودفاعا
اجتماعيا ضد التدابير الرجعية وفي نفس الوقت عبارة غامضة لصمود قومي،
فتظاهرت تلك الاسباب ومساعي الاقطاعيين للقبض على عنان الحركة ومع حركة
بعض الفرق الدينية ضد الاهانة التي يلي بها الاسلام من أجل رفع مقام الاهالي
غير المسلمين وحدهم، غير أن المبادرة لم تقم بها تلك النزاعات: ان تعاقب
أحداث الثورة يكفي لبيان.

تعاقب أحداث الثورة

ان أوائل ما يسمى ((ثورة المقراني)) وبعبارة أخرى ((ثورة القبائل)) لاتدين في شيء الى المقراني ولم تجر حوادثها في بلاد القبائل لقد مر شهران تقريبا من النهوض الاول (٢٢ يناير) وبين انحياز المقراني الى الثورة .

كان امتناع ((صايحية)) عين قطار بقرب سوق أهراس ، من الركوب الى فرنسا ، بضعة أيام قبل توقيع الحرب الفرنسية - الألمانية ، يمثل أول عمل ثوري : لقد احتجوا باحتجاج صحيح بأن بمقتضى التعاقد الذي يربطهم ... لا وجه لاستدعائهم للخدمة خارج المستعمرة ، كان ذلك التمرد عمل جنود مرتزقين حقا ، لكنه يشكل في نفس الوقت تكوين وعي في ضمير الذين كانوا الى ذلك العهد مخلصين في خدمتهم السلطة الاستعمارية فيحكم تكليفهم بمراقبة السكان المحيطة بهم تكونت بينهم وبين هؤلاء السكان علاقة طيبة حقيقية : ففي مساء ذلك اليوم التجأوا اليهم (الى الحنانشة) وجروهم معهم الى الهجوم على سوق أهراس .

ان السيد الحاج محمد المقراني الذي خلف واليه أحمد كخليفة الفرنسيين لما رأى ابدال لقبه قبل اجراء الحكم المدني بلقب ، باش . آغا ، التحق بالثورة وكانت هذه قد ضمت اليها فضلا عن الحنانشة سكان القل والواد الكبير الذين ذهبوا منذ عشرين سنة مضت ضحية اشخان سانت أرنو ثم عمليات القمع التي أصابت سنة ١٨٦٤ فرجيوة والناماشة ونواحي تبسة وحتى أولاد سيدي الشيخ في اقليم وهران الذين ابتلوا ست سنوات من قبل بقمع ١٨٦٥ وبقوا في حالة تمرد خفي اندلعت اذن حركات أولئك القوم الذين عانوا بتلك الاعمال الارهابية اكثر من غيرهم في اماكن متباعدة بعضها عن بعض في شهرى فبراير ومارس ، وظهرت كنتيجة لعداوة كادت تكون عامة ضد وضع استعماري جائر ، وفي الواقع لم تتوقف الحرب : لم يكن دخول أولاد سيدي الشيخ في الثورة في شهر يناير فيما يخصهم الا استئناف المقاومة التي قاموا بها منذ ١٨٦٩ ضد الساريات الفرنسية التي اخترقت بلادهم سنة ١٨٧٠ الى نواحي بشار . ولئن كانت الحركة تلقائية فالتناسق حصل بفضل مساعدة اخوان الطريقة الرحمانية ، طريقة سيدي عبد الرحمن الغبريني . من المستبعد أن تكون تلك الطريقة عبارة عن قوات دينية متعصبة رجعية ، انها كانت بالاحرى تشكل جمعية متسترة تعمل خفية في سبيل الصمود . بعد نشأتها في الجماعات القبائلية ذات النظام الديمقراطي تفرعت وانتشرت الى أن عمت كل

السكان الذين نظموا أحوالهم لمقاومة الاحتلال الاستعماري. فبفضل اتساعها نالت حدة طبعها الديني الاصلي وامست تشارك في الدسائس كاغتيال القياد وقتلهم وكاعانة الثورات المحلية الخ... .

ان الوثائق المدرجة في الاحصاءات العامة للجزائر تقول في هذا الموضوع :
ان هذه الجمعية التي تشبه في نظامها الماسونية، حظيت منذ عشرة أعوام بنمو كبير وانتشرت في كلية اقليم قسنطينة وبلاد القبائل الكبرى. وكان أعضاؤها يماشون الرأي العام في تطوراتهم بصفة فردية. (٤١)

هكذا كانت ((شبكة)) الصمود التي دفعت حركات عين قطار وسوق أهراس وتبسة شبيهة في تشكيلها ((بالكاربونية)) . (CARBONARI)

كانت قوة مثل هذا النظام هي التي أقنعت الباش آغا المقراني بالدخول في المقاومة في ١٦ مارس ١٨٧١ ان كانت الساريات الفرنسية في هذا التاريخ قد أنقذت سوق أهراس من الحصار الذي ضرب عليها وأرغمت صباحية عين قطار على اللجوء الى القطر التونسي، كانت في اشتباك مع ثوار تبسة والوادي الكبير وأولاد سيدي الشيخ، وقد تيقن الباش آغا أن الطريقة الرحمانية كانت حركتها تكاد تعمم الثورة على جميع بلاد القبائل من المتيحة الى سكيكدة.

كان الى ذلك العهد يكتفي بمضايقة السلطات الفرنسية اما بعرض مساعدته في الحرب الفرنسية الالمانية واما بتقديم استقالته كباش آغا، المرة بعد الاخرى. وقد كان الجزء الكبير من اقطاعه الوراثية، أي مملكة بني عباس قديمة، يمتد الى منطقة نفوذ الرحمانية في بلاد القبائل. فبادر الى مقاطعة السلطات الاستعمارية ليتأتى له أن يتمكن من زمام الثورة وأن يستخدم نفوذه الذي لازال كاملا سالما. (٤٢)

ان المدة القصيرة ((١٥ مارس الى ٥ ماي)) التي كان المقراني فيها على رأس الثورة لا تمثل الا مرحلة اشتباك الثورة الى حدها الاقصى. كان حظوه يمثل ضمان مساندة عسكرية لكن لم يكن هو الباعث للثورة، لم تكن هذه قادرة

(٤١) احصائيات الجزائر العامة . (١٨٦٧ - ٧٢) مقدمة ص: ٦ .

(٤٢) فيما يخص المسئوليات التي كان المقراني يشعر بها نحو ذويه والتي حملته على النهوض (فصل ٩ ص: ٣٧٦ - ٣٧٧) .

على الانتشار الى النتيجة الا بفضل عزم الاهالي على استرجاع الاراضي التي سلبت منهم ، كما هو الامر في دلس ، وعلى تخلصهم من ((الخماسة)) في أراضي المعمرين . مثل بالسطرو ((الاخضرية)) ومن الوضع الذي جعلهم مستأجرين فلاحين كما كان الامر في بودواو .

لم يستطع محمد المقراني ان يعطي الثورة الاتجاه الذي كان يتمناه : أي أن يحصل من الادارة الاستعمارية على العودة الى أساليب الحكم غير المباشر ، بواسطة الاقطاعيين . فبعكس ذلك ، كان احتلال برج بوعريريج ((باستثناء قصبته)) التي كان المقراني يملك فيها ديارا ضخمة ويسعى في ابعاد الحرب عنها ، واحتلال مراكز أوربية أخرى مثل برج منايل وبودوار الاخضرية في تخوم بلاد القبائل والنتيجة المعمرة ، واحتلال نقاط ذات أهمية مثل الميلية في الواد الكبير والاربعا ناث ايراشن ((١٧ أفريل)) وتيزي وزو ((١٨ أفريل)) ودلس ((٢٢ أفريل)) كان ذلك الاحتلال يمثل عمليات ترمي الى استرجاع الاراضي والاملاك المفقودة .

بعد مقتل الباش آغا في اشتباك وقع في ٥ ماي بين القوتين تمكن للثائرين أن يعطوا مقاومتهم صبغة قومية تتمثل في طرد القوات الاستعمارية وفي الهيمنة على أكبر مساحة من تراب الوطن الجزائري . وهكذا أرغموا الحاميات العسكرية والمعمرين على اخلاء بلاد القبائل وجميع الهضبات العليا القسنطينية الى جبال الاوراس ((باستثناء باتنة وسطيف)) وسهول الحضنة ومدينتي المسيلة وبوسعادة اللتين استقبلتا بومزراق ، أخ الباش آغا وخليفته بترحيب ، وجبل زكار الذي انضم سكانه ، بنو منصر الى الحركة وهددوا السكة الحديدية بين الجزائر ووهران . لكن انهزام أولاد سيدي الشيخ حال وحده دون تعميم الثورة في المنطقة الوهرانية . ضرب الحصار على بجاية ابتداء من ٠٨ ماي ، وفي جوان على جيجل ، وفي جويلية وغوشت على شرشال . هكذا تجاوز توسع الثورة مناطق نفوذ الرحمانية تجاوزا كبيرا .

هذا وقد استسلم مقدم الطريقة ، سي عزيز بن شيخ الحداد ، في ١٣ جويلية بعد هزيمته في معركة أشريدان التي أرغمته على الاقلاع عن حصار الاربعا ناث ايراشن . فاضطرت القوات العسكرية الاستعمارية الى طلب المدد ، وأجبرت في ذلك بفضل تغلب الحكومة الفرنسية على ثوار باريس وتحطيم قواتهم . هكذا تأتي لها أن تقوم بعمليات القمع والارهاب في بني مناصر في نواحي شرشال وفي مدينتي المسيلة وبوسعادة ، قبل القيام بالهجوم العام ، من ٧ أكتوبر الى ١٢ أكتوبر ،

فبفضل اتساعها
كاغتيال القياد

في هذا الموضوع :
منذ عشرة أعوام
ل الكبير . وكان
(٤)

طار وسوق أهراس

واني بالدخول في
لتاريخ قد أنقذت
قطار على اللجوء
بيير وأولاد سيدي
تكاذ تعمم الثورة

ما بعرض مساعدته
لمرة بعد الأخرى .
قديمة ، يمتد الى
لطات الاستعمارية
كاملا سالما . (٤٢)

المقراني فيها
قصى . كان حظوه
م تكن هذه قادرة

يوه والتي حملته

على معاقل بوطالب في جبال الحضنة التي اعتمد بها الثوار بعد انتصارهم . بيد أن هزيمة أتباع بوطالب لم تكن لتمنع بومزراق المقراني من نقل الثورة الى الجنوب حتى توقورت وورقلة حيث أخذ وأسر في ٢٠ يناير ١٨٧٢ .

أهمية ثورة ١٨٧١

إن أهمية ثورة ١٨٧١ لم ترجع الى اتساعها (الى الاقليم القسنطيني والاقليم الجزائري كلهما تقريبا والى نفس المدن الى الجنوب الوهراني) ان طول مدتها (عام كامل بالضبط) فحسب ان فشلها بعد انتصارات عديدة محصورة ، وعلى اثرها تمكن القوات الاستعمارية من البلاد قد ساعدا على تغيير القضية الجزائرية وعلى اعطاء سمة جديدة للصراع الذي بقي مستمرا بين المستعمرين والاستعمار ، نعم لقد نشبت ثورات محلية بعد ذلك : ثورة أولاد سيدى الشيخ من جديد في ماي ١٨٨١ ، بقيادة بوعمامة وثورة الشاوية في الاوراس سنة ١٩١٦ التي اصطبغت بصبغة احتجاج لغرض معين وهو رفض التجنيد مدة حرب ١٩١٤ واتسمت بسيمة حركة قومية التي تتسم بها الان ، لكن بصفة عامة ، أخذت المعارضة ضد الاستعمار منذ ذلك العهد اشكالا سياسية عملت على تكوين قواعد حركة قومية تبلورت بين الحربين العالميتين ، وارتبطت بصله وثيقة مع دفاع المطالب الاجتماعية والاقتصادية والمطالب السياسية في نفس الوقت .

إن هزيمة بومزراق المقراني النهائية أظهرت ضعف انسجام الجزائريين وتظافرهم لبلوغ اهدافهم بوسائل عسكرية بعد حرب طالت أربعين سنة وبعد اختلال النظام وانحلال الانظمة القديمة لقد أتيح للقوات الاستعمارية أن تتغلب على الثائرين ، طائفة بعد طائفة ، لما نهض سكان مجنة آخر شهر مارس كان الحنانشة يعانون بأعمال عذاب القمع وكانت ثورة التبسة وثورة أولاد سيدى الشيخ قد أوشكتا على الفشل والهلاك ، أما بلاد القبائل فلم تنهض الا بعد شهر ، أى بعد عشرين يوما مقتل الباشا - آغا المقراني ، ولم يضرب بني مناصر الحصار على شرشال الا بعد استسلام الرحمانية وبعد أن كانت قلعة بني عباس والمسيلة وبوسعادة على وشك السقوط بين أيدي المستعمرين والتنكيل بهم ، ولم ينهض الجنوب الا بعد انكسار بوطالب وخضوع نواحي وهران وقد بعث قمع أولاد سيدى الشيخ الرعب في قلوب رجاله فعزلوا أنفسهم بعد ذلك عن المقاومة المسلحة .

ان ذلك التشيت الذي عانته الثورة يسفر عن تشيت الطوائف المحلية وقد حرص الاحتلال الفرنسي على لبقاء التفرقة في الجزائر باهتمامه بالعائلات الاقطاعية الكبرى ان الدور الذي لعبه محمد المقراني في الحركة الثورية، رغم أنه لم يكن رائدها، يبين جيدا كيف استطاع الاقطاعيون أن يسترجعوا النفوذ الذي فقدوه في عهد عبد القادر: أصبح الاهالي لا يفكرون في عملية عسكرية دون أن يجعلوا أولئك الاقطاعيين على رأسهم ودون أن يشكلوا من جديد الصفوف القديمة والمجموعات القبلية القديمة.

غير أن البواعث التي سببت الثورة كانت بواعث جديدة، نعم لقد كانت مصطبغة بصيغة دينية فسلطة الرحمانية استطاعت وحدها أن تعمم الحركة في بلاد القبائل - وبصيغة الجهاد ضد الكفار الذين اعتادوا على المسلمين - لكن الشغف باسترجاع الاراضي، ورفض الاستقلال الاستعماري والحرب لصالح الاستعماريين ورفض الخضوع لوضع جائر واللامساواة في الميدان الشرعي والاداري والسياسي تلك هي الدوافع الحقيقية الفعالة التي تستمد من النظام الاقتصادي والاجتماعي الاستعماري الجديد بذور وحدة عميقة، أكثر دواما، مستعدة للنمو بمعنية تناقض الطبقات، ان فكرة امكان تلاقي مصالح الحركات الشعبية الفرنسية ومصالح حركة قومية جزائرية تجد نمة أصولها، وكان لقاء بومزراق المقراني ولويس ميشيل في منفى كاليدنيا الجديدة (NOUVELLE CALEDONIE) يعتبر رمزا لتلك الحالة.

ان قمع الثورة تكلف وحده تعميم الدور المتفوق الذي لعبته النزاعات الاقتصادية والاجتماعية بسلب الاراضي والاموال وبتحديد علاقات الانتاج الرأسمالية بين المستعمرين والمستعمرين.

ان فرض جزية حرب خارقة للعادة مبلغها ٢٧ ٤٢٠.٠٠٠ فرنك ذهبي (٥ ملايين في عام ١٩٥٥) (٤٣) التي تمثل مجموع الموارد الميزانية الجزائرية السنوية والتي وزع ادائها بين سنتي (١٨٧١ و ٧٢) هو الذي حرم اقواما بكليتها من كل الوسائل المالية وجعلهم فريسة للمرابين وساقهم الى الفقر والى بيع عضلاتهم ونذكر في هذا الصدد وبالدرجة الاولى تثقيف اراضي المجموعات التي ساهمت بصفة فعالة في الثورة ولاسيما الاراضي الصالحة للتعمير ومن جهة اخرى قد استولت ادارة

(٤٣) يجدر ان يضاف الى هذا المبلغ بقية ما وقع ادائه لاسترجاع الاملاك المثقفة عن طريق الشراء.

الاملاك الدولية أيضا على عدد كبير من العمارات البلدية ولاسيما على ٤٤٦٤٠٦ هكتار (٤٤) أى مساحة تقدر بضعفي ما غصبتة المرة الاولى طرد المستغلون القدماء من أراضيهم ان بعض الجهات التي نقل ملكها الى الاوربيين عهدت تكون اليوم في خريطة الجزائر لمعا منخفضة الكثافة مثل ما هو في المجنة، مهد أولاد مقران أو في فرجوة أما ((الاعزال)) التي استبقيت لتكون لمستعمليها القدماء والاملاك المثقفة فانها وزعت بكثرة على المعمرين الجدد ولاسيما على اللاجئين من عمالتي الزاس - لورين (ALSACE - LORRAINE) : ان المشكل الذي اجتهدت الادارة في أن تجد له حلا هو ايجاد عدد كاف من المعمرين وكان الهدف الحقيقي الذي استهدفه قانون فارنية (VARNIER) سنة ١٨٧٣ هو منح المضاربة الخاصة وسائل صالحة لعمليات المضاربين فبين سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٤ وطن الاستعمار الرسمي المعمرين في ٢٠٦١٦١ هكتار لتعمير نواحي قليلة الامن : ١١٧١٥٠ هكتار في اقليم قسنطينة (ثلاث هذا المبلغ من الاعزال) و ٥٧٠٤٥ هكتار في الجهة الجزائرية خصوصا في بلاد القبائل المتاخمة للمتيحة وحول أرض بني مناصر .

كانت ثورة ١٨٧١ آخر مقاومة للمرحلة المسلحة، وكانت أيضا بعد الفشل الذي حققه الغزو الفرنسي محاولة عبد القادر في خلق قومية جزائرية، علامة انشاء الحركة القومية الراهنة، كان انشاء تلك الحركة يتجاوب مع ظروف جديدة تتمثل في وجود الاستعمار والاوربيين في كل مكان بدرجات تختلف في اندماج الجزائريين مهما كان أصلهم ، في مواقف اجتماعية متعارضة أحيانا في اقتصاد رأسمالي وحيد استعماري الطبيعة .

(٤٤) هذا هو العدد الرسمي ولمعرفة مبلغ المساحات المفصولة ينبغي الرجوع الى الفصل التالي .

(١٠) — المؤلفات و

- حوليات الدولة
- بارتياك : الح
- كريستيان : الح
- دي جوبار : الح
- أونفونتين : الح
- الكونت هير
- لابورد : الح
- باريس ١٨٣٠
- الكولونيل
- الكولونيل
- المارشال مار
- محاضر الجلس
- ١٨٣٤
- تقارير اللجنة
- جداول المؤ

(٢٠) — أعمال الد

- الكولونيل آر
- ايمريت : الح
- ايكسي : الح
- ش . أ . ح
- ر . فالي : الح
- ١٩٢٤

المصادر والمراجع للفصلين السادس والسابع

(١٠) — المؤلفات والوثائق المعاصرة :

- حوليات الدولة الجزائرية — باريس ١٨٣٣ •
- بارتياك : الحملة الافريقية سنة ١٨٣٠ — باريس — ١٨٣٣ •
- كريستيان : افريقيا الفرنسية — باريس ١٨٦٣ •
- دي جوبار : الجزائر في سنة ١٨٣٨ — باريس ١٨٣٨ •
- أونفونتين : احتلال الجزائر — باريس ١٨٤٣ •
- الكونت هيريسون : طرد الرجال — باريس — ١٨٦٦ •
- لابورد : الملك والمجالس حول الاسباب الحقيقية للقطعية مع الجزائر —
باريس ١٨٣٠ •
- الكولونيل مونتانيك : مذكرات — جزاءن — باريس ١٨٥٨ •
- الكولونيل مونتانيك : مذكرات جندي — باريس ١٨٨٥ •
- المارشال سان أرنو : مذكرات — جزاءن — باريس ١٨٥٨ •
- محاضر الجلسات والتقارير للجنة السلطانية في ٧ جولية ١٨٣٣ — باريس
١٨٣٤ •
- تقارير اللجنة في ١٢ ديسمبر ١٨٣٣ — باريس ١٨٣٤ •
- جداول المؤامرات الفرنسية بالجزائر •

(٢٠) — أعمال المؤرخين :

- الكولونيل أزان : الامير عبد القادر — باريس ١٩١٥ •
- ايمريت : الجزائر في عصر الامير عبد القادر •
- ايكسي : احتلال الجزائر — الجزائر ١٨٣٠ •
- ش. أ. جوليان : تاريخ افريقيا الشمالية — باريس ١٩٣١ •
- ر. فالي : افريقيا تجاه البرلمان في القرن التاسع عشر — باريس —
١٩٢٤ •

المصادر والمراجع للفصلين السادس والسابع

(١٠) — المؤلفات والوثائق المعاصرة :

- حوليات الدولة الجزائرية — باريس ١٨٣٣ •
- بارتياك : الحملة الافريقية سنة ١٨٣٠ — باريس — ١٨٣٣ •
- كريستيان : افريقيا الفرنسية — باريس ١٨٦٣ •
- دي جوبار : الجزائر في سنة ١٨٣٨ — باريس ١٨٣٨ •
- أونفونتين : احتلال الجزائر — باريس ١٨٤٣ •
- الكونت هيريسون : طرد الرجال — باريس — ١٨٦٦ •
- لابورد : الملك والمجالس حول الاسباب الحقيقية للقطعية مع الجزائر —
باريس ١٨٣٠ •
- الكولونيل مونتانيك : مذكرات — جزاءن — باريس ١٨٥٨ •
- الكولونيل مونتانيك : مذكرات جندي — باريس ١٨٨٥ •
- المارشال سان أرنو : مذكرات — جزاءن — باريس ١٨٥٨ •
- محاضر الجلسات والتقارير للجنة السلطانية في ٧ جويلية ١٨٣٣ — باريس
١٨٣٤ •
- تقارير اللجنة في ١٢ ديسمبر ١٨٣٣ — باريس ١٨٣٤ •
- جداول المؤامسات الفرنسية بالجزائر •

(٢٠) — أعمال المؤرخين :

- الكولونيل أزان : الامير عبد القادر — باريس ١٩٦٥ •
- ايمريت : الجزائر في عصر الامير عبد القادر •
- ايكسي : احتلال الجزائر — الجزائر ١٨٣٠ •
- ش ١٠ • جوليان : تاريخ افريقيا الشمالية — باريس ١٩٣١ •
- ر. فالسي : افريقيا تجاه البرلمان في القرن التاسع عشر — باريس —
١٩٢٤ •

الفصل الثامن

الجزائر بين ١٨٣٠ و ١٨٦٣

تكريس الحكم الاستعماري

T — تنصيب الحكم الاستعماري : البداية المرتجلة (١٨٣٠ — ١٨٤٥) : السلطة :

لقد غيّرت الجيوش الفرنسية عند احتلالها الجزائر في ٥ جويلية ١٨٣٠ من حال الادارة السابقة فلاشك أن استسلام الداي أمام " دى بورمون " في ذلك اليوم كان يهدف من ورائه الى فرض الادارة الفرنسية دون تغيير في الاشخاص والمكتسيات والديانة للجزائريين لكن قدوم الفيلق العسكري الفرنسي قلب الوضع فأهملت السلطة الجديدة الاتصال بالموظفين الاثراك تجاهلا لموجودهم وتجنبنا للاطلاع على الوثائق الادارية التركية ولم يبق من التنظيم السابق شيء يذكر وهذا — التجريد يقابل الفوضى الادارية (١) وهذا الوضع اقلق الادارة الجزائرية ودواثرها القريبة الى حد أن الحكومة الفرنسية قد حاولت فيما بعد المحافظة على حال الادارة التركية في مناطق وهران وقسنطينة.

فحضور الفيلق العسكري وبالأخص احتلال المدن الساحلية من أسباب خلق وضع مخالف لما تنص عليه وثيقة الاستسلام المؤرخة في ٥ جويلية، ونتج عن الاتصال بين السكان والادارة الفرنسية تأسيس " مكتب عربي " وهو عبارة عن هيكل متعدد الصلاحيات له دور قيادي في فضّ المشاكل اليومية الكثيرة وسرعان ما أصبح هذا المكتب ضرورة أكيدة لادارة البلاد.

(١) ولنذكر ما كتبه " باليسي دى رينو " المسؤول عن " المكتب العربي " في " الحوليات الجزائرية " قائلا : ((ان الادارة الفرنسية تتصرّف وكأنها مقتنعة بأن الجزائريين لا يمثلون الا مجموعة من الاشخاص دون صلات تشدّهم بعضهم بعضا وينعدم فيهم التنظيم الاجتماعي)) (٠ أنظر الجزء الاول — ص: ٧) .

خروج المراكزة

تنقسم البلاد الجزائرية
في الاولى يكثر الاوربيون
١٨٤٧ على الجزائر
بين فرنسا وبعض المستعمرات
تخضع الى السلطة الفرنسية
الذين يتفاوضون أجورهم
فرنسا التمسك بنفوذها
بأشخاص من نفس العنصر
عناصر المجموعة الواحدة
المستعمر.

وأما المنطقة العربية
النوع من التنظيم
وقايدات ومشيوخات،
وكان منهم أصحاب
وزواغة (وهم من جهة
يدفع الى بعض الملا
القرى الجماعات التي
والصلة الجامعة الربحية
وضع قانون مضبوط
تعود الى الترتيب
التجمعات القروية.

وعلى هذا الاساس وجب على السلطة العسكرية الذين يرجع اليهم القواد
والخواص العرب أن تنظر في القضايا ذات الصيغة المحلية أو العامة. فالقائد
العسكري بالجزائر فرض عليه وضع سياسة عربية لم يتفطن اليها المشرفون على
الحملة سنة ١٨٣٠، وتبين الوثائق والاحداث بوضوح مجالات التردد في توحي
هذه السياسة فليس للقائد العسكري اختيار مذكور إذ أن حكومة باريس لا تعرف هل
أن الجزائر يجب الاحتفاظ بها أم لا. ففي نهاية سنة ١٨٣٠ عندما سعى "كلوزيل"
الى التفاوض مع باي تونس حتى يتصرف بعض الامراء (باسم فرنسا) في منطقتي
وهران وقسنطينة رفضت الحكومة الفرنسية المصادقة على المعاهدات الموقعة من
طرف "كلوزيل" الذي استقال من منصبه (فيفري ١٨٣١) .

وأرسلت الحكومة ١٨٣٣ لجنة برلمانية مؤلفة من الاعضاء والنواب للتحقيق
في الوضع العام وتقديم تقرير وعرضه على لجنة أخرى صادقت بأغلبية مطلقة
(١٧ صوتا ضد ٢) على أن فرنسا يجب أن تحتفظ بمستعمراتها وأمرت بالفصل
بين الادارة المدنية والادارة العسكرية لتنسيقها في ادارة البلاد، ونتيجة لذلك
قرر نص الامر الملكي المؤرخ في ٢٢ جويلية ١٨٣٤ تسليم ادارة " الممتلكات في
شمال افريقيا " الى حاكم عام يساعده وكيل عام ومقتصد وهولاء ثلاثتهم يعودون
بالنظر الى وزير الحرب المشرف على الجزائر.

فدور الحاكم العام هو الاشراف على السياسة العامة على المستويين العسكري
والمدني أي أنه يتصرف في كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية وقراراته يؤيدها
وزير الحربية، وللحاكم العام التفاوض في المعاهدات والموافقة عليها وأما النائب
العام فمهمته تنظيم امور القضاء في حين أن المقتصد يشرف على شئون المالية
والضرائب والقمارق والادارة المدنية. وهذا التنظيم المرن لن يطرا عليه تغيير
الى سنة ١٨٤٨، وفي سنة ١٨٣٩ ألغي منصب المقتصد وعوض بمدير الشئون
الداخلية ومدير المالية.

وفي فيفري ١٨٤٤ أنشئت " المكاتب العربية بصفة رسمية وأصبحت من أهم
المؤسسات في الادارة الفرنسية بالجزائر ". فالادارة العامة للشؤون العربية في
مدينة الجزائر تشرف على عدة فروع ادارية تراقب أقسام عديدة ودوائر ويرجع
الى هذه الادارة قادة المكاتب العربية القادمين من مناصب عسكرية كسبوا من خلاله
تنظيما محكما مختصا يحسداهم البعض من زملائهم عليه .

خروج المراكز الاستعمارية عن السلطة العسكرية بعد سنة ١٨٤٥

تنقسم البلاد الجزائرية سنة ١٨٤٥ الى ثلاث مناطق : مدنية وعربية ومختلطة ،
ففي الاولى يكثر الاوربيون الخاضعون الى القانون العام وطبقت لائحة ٢٨ سبتمبر
١٨٤٧ على الجزائر قانون فرنسا لسنة ١٨٣٧ الخاص بالبلديات فالمزج كان كليا
بين فرنسا وبعض المناطق الجزائرية غير ان المناطق العربية والمختلطة كانت
تخضع الى السلطة العسكرية عن طريق المكاتب العربية التي تولي الرؤساء العرب
الذين يتقاضون اجورهم من الضرائب المجموعة (العشر) ، وبصفة عامة واحتلت
فرنسا التمسك بنفوذها الواسع في صورته الاولى قبل الاحتلال فيعوض الاداريون
بأشخاص من نفس العائلات يشغلون المناصب الشاغرة وهو ما خلق منافسات بين
عناصر المجموعة الواحدة أو الفرقة الواحدة وهو ما سمح بظهور توازن يغم منه
المستعمر .

وأما المنطقة العربية فهي تنقسم الى دوائر مختلفة المساحة والاهمية وهذا
النوع من التنظيم يوازي الادارة العربية التقليدية من " باش آغة ليك " وآغة ليك
وقايدات ومشیخات ، ويشرف الشيوخ والقادة والباش آغة على عدد معين من الفرق
وكان منهم اصحاب النفوذ الكبير مثل الباش آغة في مجانة وشيخ النمامشة أو فرجيو
وزواغة (وهم من جهة قسنطينة) ويسهرون على آلاف الافراد وهذا التنظيم الاداري
يدفع الى بعض الملاحظات في جهة القبائل والورسنيس والاوراس حيث يتولى
القرى الجماعات التي يساهم فيها اصحاب النفوذ فكل جماعة مستقلة بنفسها
والصلة الجامعة الوحيدة هي صلة الرحم التي تربط بين عدة قرى وهو ما يفسر
وضع قانون مضبوط من الضرائب بين السكان فالقانون عبارة عن مكوس وغوارم
تعود الى الترتيب الشرعي والاخلاقي والاقتصادي الجارى به العرف في هذه
التجمعات القروية .

الجمهورية الثانية

الادمساج لىدى المعمريين

أدت ثورة فيفري ١٨٤٨ الى نتائج هامة لها وقعها على الادارة والسياسة في
الجزائر ففي شهر مارس صادقت الجمهورية الجديدة على نداء الى المعمريين
بالجزائر جاء فيه :

خروج المراكز الاستعمارية عن السلطة العسكرية بعد سنة ١٨٤٥

تنقسم البلاد الجزائرية سنة ١٨٤٥ الى ثلاث مناطق : مدنية وعربية ومختلطة ، ففي الاولى يكثر الاوربيون الخاضعون الى القانون العام وطبقت لائحة ٢٨ سبتمبر ١٨٤٧ على الجزائر قانون فرنسا لسنة ١٨٣٧ الخاص بالبلديات فالمزج كان كليا بين فرنسا وبعض المناطق الجزائرية غير أن المناطق العربية والمختلطة كانت تخضع الى السلطة العسكرية عن طريق المكاتب العربية التي تولي الرؤساء العرب الذين يتقاضون أجورهم من الضرائب المجموعة (العشر) ، وبصفة عامة واحتلت فرنسا التمسك بنفوذها الواسع في صورته الاولى قبل الاحتلال فيعوض الاداريون بأشخاص من نفس العائلات يشغلون المناصب الشاغرة وهو ما خلق منافسات بين عناصر المجموعة الواحدة أو الفرقة الواحدة وهو ما سمح بظهور توازن يغنم منه المستعمر .

وأما المنطقة العربية فهي تنقسم الى دوائر مختلفة المساحة والاهمية وهذا النوع من التنظيم يوازي الادارة العربية التقليدية من " باش آغة ليك " وآغة ليك وقيادات ومشیخات ، ويشرف الشيوخ والقادة والباش آغة على عدد معين من الفرق وكان منهم أصحاب النفوذ الكبير مثل الباش آغة في مجانة وشيخ النمامشة أو فرجیوة وزواغة (وهم من جهة قسنطينة) ويسهرون على آلاف الافراد وهذا التنظيم الاداري يدفع الى بعض الملاحظات في جهة القبائل والورسنيس والاوراس حيث يتولى القرى الجماعات التي يساهم فيها أصحاب النفوذ فكل جماعة مستقلة بنفسها والملة الجامعة الوحيدة هي صلة الرحم التي تربط بين عدة قرى وهو ما يفسر وضع قانون مضبوط من الضرائب بين السكان فالقانون عبارة عن مكوس وغوارم تعود الى الترتيب الشرعي والاخلاقي والاقتصادي الجاري به العرف في هذه التجمعات القروية .

الجمهورية الثانية

الادمج لدى المعمريين

أدت ثورة فيفري ١٨٤٨ الى نتائج هامة لها وقعها على الادارة والسياسة في الجزائر ففي شهر مارس صادقت الجمهورية الجديدة على نداء الى المعمريين بالجزائر جاء فيه :

((أيها المعمرون بالجزائر : ان الحكومة المؤقتة مشغلة جدا بوضعكم الخطير التي تردتكم فيه منذ زمان طويل وهي تعرف أن جل حيرتكم متأتبة من فقدان اليقين المخيم الى الان على مستقبل الجزائر . ان الجمهورية ستدافع على الجزائر كدفاعها على الارض الفرنسية وسيقع النظر في مصالحكم المادية والمعنوية وتحقيقها)) .

ويضيف التصريح في خاتمته بأن الحكومة المؤقتة تفكر بجدية في ((ادماج مرحلي للمؤسسات الجزائرية في الادارة الفرنسية)) . وبالفعل يبين الفصل عدد ١٠٩ من الدستور الجديد بتاريخ نوفمبر ١٨٤٨ : ((ان الاراضي الجزائرية والمستعمرات هي جزء من الارض الفرنسية وسيصرف فيها بمقتضى قوانين خصوصية الى أن يصدر قانون يسمح بادخالها ضمن نصوص الدستور الجارى به العمل)) .

فمثل هذا النص يوهم بأن الادارة والتنظيم السابق قد انقلبت وأن التقسيم الى مناطق مدنية ومختلطة وعربية قد انقرض ولم يكن شيء من ذلك فالتقسيم للاراضي الجزائرية بقي على حاله المعهودة ، وبروز عبارة " الارض الفرنسية " واطلاقها على الارض الجزائرية ليس بالامر الجديد اذ أن لائحة ٢٢ جويلية ١٨٣٤ قد تحدثت عن الجزائر باعتبارها ((تنتمي الى الممتلكات الفرنسية في شمال افريقيا)) . والتحويل الوحيد هو الذي يخص المعمرين الذين صاروا - مثل سكان فرنسا - ينتخبون النواب (عضوا لكل مقاطعة) : فلقد عرفت الجزائر آنذاك تحركا سياسيا فكانت الصحف والمرشحون في حركة دائبة لتقديم الوعود للدفاع عن المبادئ الكبرى العامة والمصالح المحلية وفي واقع الامر انما تدافع هذه الاوساط عن مصالحها الخاصة أى مصلحة المعمرين لان السكان كانوا في اهمال تام وليس لهم من يمثلهم من النواب واذا كان هنالك بعض النواب الجزائريين المنتخبين في الجمعية الوطنية فدورهم لا يتجاوز قرارات الحكومة في مادة الادارة الجزائرية التي لا تحفل بهم معتمدة على اصدار القوانين حسب قرارات معينة فكان سلطان الحاكم العام جائرا اذ أنه يجمع السلطة التشريعية المحلية والسلطة التنفيذية والادارة الاستعمارية وهذه الصفة الاستثنائية التي دعمها الاحتلال صارت القاعدة المثبتة في الادارة الجزائرية .

فعلى الصعيد البلدى واصلت ثورة ١٨٤٨ عملية الادماع التي شرع فيها حسب لائحة سبتمبر ١٨٤٧ بقرار من صاحب السلطة التنفيذية بتاريخ ١٦ أوت ١٨٤٨ أصبحت المجالس البلدية الجزائرية تعين بالانتخاب ويشارك فيه الفرنسيون

والمقيمون الاجانب الذين عددهم الاقصى في الم

وأما على المستوى ولاية ومساعدتهم لهم فيها المجالس العامة الادارة الاعضاء بدون

ويشرف الحاكم لا وزارة الداخلية ، و يديرون الاراضي المح عليه الولاية في فرنسا رغم تماثل التسمية فت

واذا كان الحال والتعليم العمومي والمجلسا حكومي وهو في قد اتسع نفوذه فيما السامين وقد أبطل ه

الن

تراجعت الامير التراجع بينهم بالدرج عددهم وألفوا معارض التجمعات والصحف انقلابات (مثل انقلابات) المشددة والمضايقات فعدد المؤيدين لث

(٢) وتسمية المجلس

والمقيمون الاجانب الذين لهم حق الترشح كالفرنسيين والفرق الوحيد هو في تحديد عددهم الاقصى في المجلس اذ يجب ألا تتجاوز ثلث المجموع .

وأما على المستوى الاداري فقد انقسمت المناطق الثلاث الى دوائر يتولاها ولاية ومساعدوهم لهم مجالس ولايته، وتمتاز الولايات الجزائرية عن فرنسا بأنها تنعدم فيها المجالس العامة التي لن تنشأ الا سنة ١٨٥٨ بقرار من نابليون الثالث وتعيين الادارة الاعضاء بدون انتخاب .

ويشرف الحاكم العام على الولايات التي تعود بالنظر الى وزارة الحرب لا وزارة الداخلية، وليس للولاة الا سلطة مدنية في حين أن القادة العسكريين يديرون الاراضي المختلطة والمناطق العربية الكثيفة بالسكان ووضعهم مخالف لما عليه الولاة في فرنسا فالادارة الجزائرية تتصف بلون مغاير لما عليه الحال بفرنسا رغم تماثل التسمية فنفس الصورة لا تتضمن نفس المادة .

واذا كان الحاكم العام هو ممثل الحكومة فهناك بعض المصالح (العدل والتعليم العمومي والمالية) التي ترتبط مباشرة مع باريس، ويساعد الحاكم العام مجلسا حكومي وهو في الاصل عبارة عن ((لجنة حكومية)) ثم ((مجلس حكومي)) قد اتسع نفوذه فيما بعد لكنه بقي مؤسسة استشارية (٢) مؤلفة من الموظفين السامين وقد أبطل هذا المجلس سنة ١٨٥٨ عند انشاء وزارة الجزائر والمستعمرات .

النزاع بين الامبراطورية الثانية والمعمرين

تراجعت الامبراطورية منذ ١٨٥٢ في نص قرارات التغيير لسنة ١٨٤٨ وهذا التراجع يهم بالدرجة الاولى الحياة السياسية للاروبيين في الجزائر الذين ارتفع عددهم وألغوا معارضة قوية ظهرت في النوادي (ذات صبغة اشتراكية) وفي التجمعات والصحف (الاطلس التي كان رئيس تحريرها " فاريني ") وفي صورة انقلابات (مثل انقلاب وهران الذي اكتشف سنة ١٨٥٠) . ورغم حراسة الشرطة المشددة والمضايقات الادارية فقد لقيت المعارضة تأييدا اجماعيا اثر الاستشارة فعدد المؤيدين لرفع الرقابة يفوق بكثير عدد الرافضين (مثل منطقة قسنطينة)

(٢) وتسمية المجلس الحكومي ظهرت أول ما ظهرت سنة ١٨٤٨ .

ضعكم الخطير
ية من فقدان
على الجزائر
وتحقيقها)) .

في ((ادماج
الفصل عدد
ة والمستعمرات
الى أن يصدر

ت وأن التقسيم
ذلك فالتقسيم
أرض الفرنسية"
٢ جويلية ١٨٣٤
نسية في شمال
روا - مثل سكان
عندئذ ان تحركا
يد للدفاع عن
فع هذه الاوساط
اهمال تام وليس
ربيعين المنتخبين
لادارة الجزائرية
سية فكان سلطان
سلطة التنفيذية
ل صارت القاعدة

ع التي شرع فيها
١٦ أوت
رك فيه الفرنسيون

وإذا اضيفت الاصوات الغائبة فان المعارضة تلقى المناصرة العامة، وسمى الولاية الى تدارك الامر بتوقيع نصوص وفاء للملك الرئيس، فكانت آراء فرنسا حول الجزائر " سيئة" وهو ما سمح بالرأى العام الاوروبي بانتقاد الحكومة وعرفت المعارضة الجمهورية نفس المضايقات التي عرفت بها المعارضة بفرنسا مثل التتبعات والمحاكمات والسجن او الحجز.

وضاعف العسكريون وعلى رأسهم الجنرال "راندون" (RANDON) الذى أصبح حاكما عاما من سلطتهم على كافة الادارة الجزائرية، وكان "حكم السيف" كما يسميه المعارضون هو السائد في المناطق المدنية والعسكرية العربية الى موافق سنة 1858 حيث قررت فرنسا تسليم ولاية الجزائر الى الامير "جيروم" الذى عين وزيرا للجزائر والمستعمرات فجمع هذا الوزير المعروف بأفكاره التحررية كل المصالح الادارية الجزائرية في باريس ولم يبق بالجزائر الا قائد أعلى للقوات البرية والبحرية وهو ما أدى الى تدعيم نفوذ الولاية الجزائريين الذين كانوا مساعدين من طرف مجالس عامة.

وبفضل الامير "جيروم" تضاعفت مراقبة المعارضة والصحافة فالصحف سمح لها بمناقشة القضايا ((ذات الفائدة المحلية ومصالح المعمرين والملكية الصناعية والتجارية للبلاد)) والحدود المذكورة هي التي حددت في 17 فيفري 1852 و 14 مارس 1855 (3) ووراء هذا البرنامج البسيط سرعان ما وجهت المعارضة نقدها الى الصياغة العامة للسياسة السلطانية، وتجربة وزارة الجزائر هامة نظريا لكنها كانت محل نقد في جملة من الجوانب ومنها:

- (1) - لم يكن الامير "جيروم" يعير العناية اللازمة لتنسيق القرارات التي يتسرع فيها احيانا .
- (2) - كثيرا ما يقع الجهل المطلق للواقع المحلي والظلم يتطرق الى بعض الاجراءات (مثل التقسيم الجهوى) .
- (3) - كان بعد باريس ومشقة المواصلات من أسباب الصعوبات التي تحول دون تحقيق نجاعة الادارة .

(3) الوثائق الوطنية . ف . ٨٠ ٦٤٤ - نص الامير "جيروم" الى الولاية والقادة السامين (كتمان شديد) في نوفمبر 1859 .

ولم تعمّر هذه الحقبة
شاسلوب - لوبات)) في
عامة رأسها " بيليي "

وفي الجانب
١٨٥٠ حلت المجالس
وبعد أربع سنوات يعود
الذي ابطال قانون ١٨٤٨

فلقد بدا جليا
سعت فرنسا الى نقل بعض
التحويلات مثل البطون
السكان، اعتقادا انها
في الشؤون الادارية
أى الامن مثل مكانة
العربية تهتم الادارة
منذ البداية لها مفعول
وهو ما سيتواصل في

II — السياسة
الخاضعة الى

ان الجزائر تحت
ولنذكر انها كانت في
في الجبال أو الفحص
الرى وهو ما يسمح
الضرورى حيث وفر في
من حقول افريقيا المعمرين

وكانت الضرائب
تكون اصل الضرائب

(4) وفيما عدا ذلك
الضرائب التركية

ولم تعمّر هذه التجربة طويلا رغم تعويض الامير " جيروم " بالكونت ((دي شاسلوب - لوبات)) ففي سنة ١٨٦٠ حذفت وزارة الجزائر وحلت محلها حكومة عامة رأسها " بيليسي " (PELISSIER) المعين من طرف الامبراطور .

وفي الجانب البلدي كانت بوادر التجديد هزيلة (سنة ١٨٤٨) ، ففي ١٨٥٠ حلت المجالس البلدية ثم أبطلت وعوّضت بجمعيات بلدية تعينها الادارة ، وبعد أربع سنوات يعود التنظيم البلدي الى الوجود بمقتضى قانون ٨ جويلية الذي ابطال قانون ١٨٤٨ وسيتواصل العمل بهذا النظام الى سنة ١٨٦٦ .

فلقد بدا جليا منذ الاحتلال أن هناك ادارة مضاعفة في الجزائر ، ففي الاولى سعت فرنسا الى نقل بعض الاطارات الادارية من العاصمة باريس مع ادخال بعض التحويلات مثل المقاطعات والبلديات وفي الثانية سلمت فرنسا الى الجيش ادارة السكان ، اعتقادا منها بحل مشاكل الاحتلال ، وتظاهر قادة الجيش بعدم التدخل في الشؤون الادارية للسكان العرب وما شغلوا به هي القضايا ذات الصبغة العمومية أي الامن مثل مكافحة الامراض المعدية التي شدت انتباههم ، وكانت الاراضي العربية تهتم الادارة العسكرية من ناحية الضرائب وهذه الثنائية الادارية الواضحة منذ البداية لها مفعولها الكبير على تاريخ الجزائر من انطلاق الاحتلال الاستعماري وهو ما سيتواصل في السنوات الموالية .

II — السياسة الاستعمارية من الاحتلال الى الاستشارة سنة ١٨٦٣ : الهياكل الخاضعة الى الاستعمار :

ان الجزائر تحت النظام العسكري كانت تمثل " توازنا حركيا " قبل الاحتلال ولنذكر أنها كانت في ذلك العهد تنتج المحاصيل الفلاحية الكبرى وياشر الفلاح في الجبال أو الفحص الطرق العصرية مثل اعداد الحراثة واستعمال الاسمدة وطرق الري وهو ما يسمح بتعويض مصاعب الاستغلال وكان هذا الانتاج يجد الشويق الضروري حيث وفر في المواسم الحسنة أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ كيلا من الحبوب تصدر من حقول افريقيا الملوكية .

وكانت الضرائب (٤) ضعيفة في هذه المنتوجات وكانت المحاصيل والحيوان تكون أصل الضرائب أكثر من خراج الارض ويضاف الى الضرائب الكبرى العينية

(٤) وفيما عدا دراستنا حول منطقة قسنطينة فانه لا وجود لبحث في موضوع الضرائب التركية في الجهات الجزائرية .

المختلفة من باى ليك الى أخرى (٥) بعض المكوس اليسيرة أثقلها وقعا الدنوش وهو مكس يقدّم الى الداي تكاليف الهدايا المخصصة للباى عند زيارته الموسمية أو مهر الباشا ويرفع لنقل الدنوش الى الجزائر، وتمثل الضرائب الكبرى (مثل العشور والزكاة والحكر واللزمة والغرامة) أربعة أخماس جملة الضرائب المجموعة وكانت نسبة الدنوش ومهر الباشا ١٥,٧ بالمائة وأما المكوس القارة فكانت تبلغ نسبة ٤ بالمائة وهذه الضرائب التركية كانت أقل أهمية مما أبداه بعض المؤرخين، ففي قسنطينة لم تتعدّ الضرائب ٤ ملايين فرنك أى حوالي نسبة ٣ فرنكات ذهباً للشخص الواحد (وما قدره نصف حمل أو ٦٠ كيلو غراماً من القمح الصلب) وكانت الضرائب العينية يسيرة على الفلاح وكان الباي يوزع الحبوب بأثمان زهيدة عند المجاعة وهذا الضرب من التأمين ضدّ المجاعة تدعّمه مخازن الحبوب (المطمورة) التي كانت تحفر في أراضي الفرق.

ولم يمنع جمع الضرائب المبادلات التجارية في الطرق الصحراوية والسواحل ومحاور المواصلات عبر الجزائر من سوق الى سوق وبلغ نسق الحركة التجارية في منطقة قسنطينة بمفردها ٥ ملايين فرنك ذهباً وكانت أسباب الازمة الفلاحية مرتبطة بمرور الامراض النباتية في القرن الثامن عشر وتنوّع الموارد المالية التي تسهّل عمليات المضاربات واختلاف الوزن والكيل وأهمية التجارة والمقايضة وكانت التجارة في الجملة قبل الاحتلال مركزة على الداخل أكثر مما تتركز على المراكز البحرية رغم وجود ميناء عنابة.

وكان الاقتصاد الجزائري قبل تطور الاستعمار متوازناً حيث تتماسك كل العناصر وتؤلف حدّاً تجاه الاخطار التي تهدّد السكان وساهم المجتمع في هذا النشاط الاقتصادي وكانت الفرق تؤلف واجهة منيعة لا يستهان بها وذلك لان الدين الاسلامي وصلات القرابة كانت تفرض عند المجاعة أو الجفاف أن يساعد القوى الضعيف، وكان يعسر تحديد نسبة الاغنياء (٦) ويقدم " هوقونو " رئيس المكتب العربي قديماً في احصائياته سنة ١٨٥٨ (٧) نسبة ٤٠٠.٠٠٠ خيمة تأوى ٢ ٥٠٠ ٠٠٠

(٥) وذلك مثل الجبري الذي كان الى حكم أحمد باى الضريبة الخاصة بمنطقة قسنطينة وليس معها ضرائب أخرى.

(٦) يجب ادخال مفهوم الطاقة الشرائية أى قضية الاسعار في قطاع المنتوجات والتطور المالي.

(٧) أنظر في مجال الازمة الفصل الرابع .

نسمة وكانت ٤٠ خيمة
وكانت ٢٠٠ خيمة تحق
١٩٥٥) و ١٠٠٠ خي
و ٥٠٠٠ خيمة تحق
و ١٠.٠٠٠ خيمة تحق
خيمة تملك ١٣٤
خيمة توفر الواحدة
١.٠٠٠ فرنك (أى
لها أقل من ١.٠٠٠
فهناك اولاً عدد ك
ونجد ثانياً قسماً من
هذا التوزيع ليس
بنسبة أدنى من ٥٠
وقد كان سبب الاراء
بحوالي ٣٠ فرنك
٥٠.٠٠٠ فرنك ٥٥
٤٥٠ الى ٩٠٠ فرنك
من الدقة يبرز من
١٢٠ أو ١٤٠ فرنك
بعض الامتيازات ال
والخماسية الربع
الى أن المجتمع
لا يملك الارض وأن
كانوا ينزلون من
والحرث لكن بص
مناطق القبائل د
وهناك الخماسة

(٨) يجب اض

قد ارتفع

(٩) كان الجم

(١٠) أنظر أطر

نسمة وكانت ٤٠ خيمة توفر ١٠٠.٠٠٠ فرنك - ذهباً (أى ٢٥ مليون فرنك ١٩٥٥). وكانت ٢٠٠ خيمة تحقق كل واحدة ٥٠.٠٠٠ فرنك ذهباً (حوالي ١٢٠٥ مليون فرنك ١٩٥٥) و ١٠٠٠ خيمة تحقق كل واحدة ٢٠.٠٠٠ (حوالي ٥ ملايين فرنك ١٩٥٥) و ٥٠٠٠ خيمة تحقق كل واحدة ١٠.٠٠٠ (حوالي ٢٠٥ مليون فرنك ١٩٥٥) و ١٠.٠٠٠ خيمة تحقق الواحدة ٥٠٠٠ (١٢٥ مليون فرنك ١٩٥٥) أى ١٦٢٤٠ خيمة تملك ١٣٤ مليون فرنك ذهباً فالنسبة هي ٤,٠٦ بالمائة ، وكانت ٥٠٠٠٠ خيمة توفر الواحدة ٢٠٠٠ فرنك (أى ٥٠٠.٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) و ١٠٠.٠٠٠ تحقق ١.٠٠٠ فرنك (أى ٢٥٠.٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) والنسبة هنا هي ٣٧,٥ بالمائة والبقية لها أقل من ١٠٠٠ فرنك لكل خيمة. وتسمح احصائيات "هوقونو" بتقسيم اجتماعي فهناك أولاً عدد كبير من المحظوظين من كبار الاغنياء الذين يوقرون أموالاً طائلة ونجد ثانياً قسماً من الاغنياء الملاكين ثم ثالثاً نلاحظ جمعا غفيرا من الفقراء ولكن هذا التوزيع ليس متكافئاً لأنه يوجد من بين الخيام الثرية التي يقدر معدل ثرائها بنسبة أدنى من ١٠٠٠ فرنك وذلك يخضع حوالي ٦٠ بالمائة من السكان الجزائريين. وقد كان سير الاراء الذى وقع في قسنطينة يبين ان الدخل الفردى العام يقدر بحوالي ٣٠ فرنك ذهباً (أى بمعدل ٦ أفراد في كل خيمة أو ١٨٠ فرنك ذهباً أو ٥٠.٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) وكان الدخل الخاص يبلغ ١٧٥ أو ١٥٠ فرنك ذهباً (أى من ٤٥٠ الى ٩٠٠ فرنك (٨) أو من ١٣٠٠٠ الى ٢٤٠.٠٠٠ فرنك ١٩٥٥). وللمزيد من الدقة يبرز من بين غير الملاكين الرباعة والخماسة (٩) الذين لا يتجاوز دخلهم ١٢٠ أو ١٤٠ فرنك ذهباً (حوالي ٣٠.٠٠٠ أو ٤٠.٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) ، دون اعتبار بعض الامتيازات العينية الممنوحة من طرف اصحاب الاملاك ويؤلف هؤلاء الرباعة والخماسة الربع أو الثلث من مجموع السكان الجزائريين (١٠) . ويجب أن نشير الى أن المجتمع الجزائري لم يعرف العمال اليوميين في قطاع الفلاحة فالعامل لا يملك الارض وانما همّة تقديم ساعده لمن يريد من أجل الشغل. ولاشك أن القبائل كانوا ينزلون من جبالهم الى السهول في جهة سطيف أو الجزائر للعمل في الحصاد والحرث لكن بصورة غير منتظمة وكان البعض يقيم بمتيجة أو في قطع الارض في مناطق القبائل دون أن يكون هذا النشاط أهمّ ما لديهم فهم يفلحون أرضهم وهناك الخماسة بكثرة وينعدم العمال اليوميون.

(٨) يجب اضافة بعض الضبط لارقام هوقونو: اضافة ضارب انخفاض لان الاسعار

قد ارتفعت منذ الاحتلال الفرنسي بالجزائر.

(٩) كان الخماسة والرباعة يتفاوضون خمس الصابة أو ربعها.

(١٠) أنظر أطروحتنا للمزيد من الضبط في هذه الارقام.

الدنوش
الموسمية
ن (مثل
مجموعة
نت تبلغ
وئرخين،
ت ذهبا
و كانت
سيدة عند
مطمورة)

والسواحل
لتجارية
للفلاحة
المالية
والمقايضة
تركز على

العناصر
النشاط
الدين
عد القوى
المكتب
٢٥٠٠

ة بمنطقة

منتوجات

فالمجتمع مثلما هو الشأن بالنسبة للاقتصاد يظهر في " صحة " حسنة وان لم تعرف الجزائر عصر الصناعة والراسمالية الأوروبية لسنوات ١٨٣٠ ، ويمكن توجيه النقد الى تجاهل الطرق العصرية في الفلاحة التي توفر الانتاج الضخم والتي تستعمل الاراضي الشاسعة في الرعي لكن المجتمع الجزائري له ما يشبهه من البلدان حوله من اوروبا من حيث البناء الاقتصادي ويبقى التنظيم منسجما مع سكان البلاد .

بداية الاستعمار : مصادرة املاك الباي ليك والمضاربة الفوضوية

لقد صدعت عملية الاحتلال العسكري هذا التوازن بسرعة بصورة مباشرة وغير مباشرة . فحيث كانت تحل الجيوش كانت الدولة تصادر املاك الدولة التركية (١١) وتحولها الى ارض للمعمرين وتعلل عمليات المصادرة بتعلييلين الاول بكون الدولة التركية قد انقرضت ففرنسا تستولي على الامتيازات التركية السابقة والثاني بكون الادارة الفرنسية تحتاج الى اماكن للعمل ، ولقد حودرت املاك الحبوب التي كانت تزود المدارس والمساجد والمؤسسات الخيرية .

ويولي الجيوش رجال الاعمال والتجار المضاربون فسرعان ما كثرت المضاربات في الارض والمنازل وخاصة مع انعدام النصوص القانونية في هذا الميدان فتباع الاراضي وتشتري وليس لها دليل على وجودها فعلا ويشارك في هذه العمليات الاعيان وكذلك قادة الجيش (الجنرال " أوزر " في عنابة) والقائد " كلوزيل " وكان بعضهم يرى بأنه من الهين الحصول على الارض بوضع السوق في حوزة الفرق فيقول :

((اذا اردنا يمكن ان نحصل على اراضيكم لكننا نطلب ذلك منكم ان تسلموها لنا فلن تصمدوا امامنا ولا تريد حكومتنا استعمال جميع قوتها وانما تريد ان تحصل منكم على ذلك بالافتناع وهو مالا رد لكم فيه لمدافعنا وبهذا الاسلوب من التفكير - يختم القائد العسكري " بوانسو " قائلا : يبدو من يقيني ان نحصل من البدوي على تخليه عن ارضه وهجرته عما نحتاجه من ارض مقابل شروط لا تكلف كثيرا من المال ان لزم الامر تحمل مثل هذه التكاليف المالية)) (١٢) .

(١١) وذلك رغم ما ورد في الاتفاقية بين الداى حسين والماريشال (دى بورمون)

في ٥ جويلية ١٨٣٠ .

(١٢) الارشيف الوطني ، ف ٨٠ ١٦٧١ ، تقرير " بوانسو " الى رئيس مجلس الوزراء

في ١ جوان ١٨٣٤ .

ونلاحظ أنَّ المدن المحتلة وحدها هي التي كثرت فيها المصادرات مثل الجزائر والمتيجة وعنابة ووهران وحافظت قبائل البدو في غيرها على أملاكها، وحوذرت أراضي قسنطينة من طرف الإدارة الفرنسية التي اكتسبتها بالمزاد العلني (١٣) وعزل الفلاحون من طرف المضاربين الذين يكرّون الأرض بأثمان مرتفعة دون استقلالها ويهمل استخلاص الكراء للإدارة الفرنسية. ففي سنة ١٨٣٧ استغلّ الأوروبيون أقل من ١٠.٠٠٠ هكتارا من المساحات الشاسعة المخصصة للعلق وكانت تدرّ ربحا كبيرا وكانت أغلب المؤسسات في متيجة وحول الجزائر (٧٨٧٩ هكتارا) .

وخلق هجوم الأمير عبد القادر على هذه المنطقة سنة ١٨٣٩ هلعاً كبيراً وتقهقرا للمعمرين الأوائل الذين انحدروا إلى السواحل وسيبقون كذلك سنوات عديدة قبل الشروع في سيرهم نحو داخل البلاد .

انتزاع أملاك البدو قانونيا : ارتفاع الاسعار وتزايد الضرائب (١٨٣٨ - ١٨٤٥)

لقد أرزحت البعثات العسكرية التي قادها " بيجو " ومساعدوه في الغرب أو الوسط أو الشرق الجزائري القبائل تحت وطأة المستعمر (١٤) فكان تلك المجموعات انهيارية قد قبلت قانون الغالب . وصدرت سنة ١٨٤٤ وسنة ١٨٤٦ لائحتان الغاية منهما القضاء على المضاربين وتوسيع مساحات الأرض المسلمة إلى المعمرين وصارت

(١٣) أرض الباي ليك تعود إلى الباي أو الداي وكانت تبذل في تعهد الإدارة والجيش .

(١٤) ونذكر جهود " بيليسي " في الظهرة وانتصارات " سان أرنو " وباراقوي ديلي " و " بيدو " في قسنطينة ويلاحظ " ديفو " في مذكراته " أن المغازي والهجمات العديدة والحرائق وتحطيم مخازن الحبوب في بني وليان في منطقة برج بوعرييج وفي زردزة لدى أولاد جبارة " ويلاحظ في حريق قرية بني راشد بقوله : ((بعد العشاء كانت جميع المنازل قد التهمت بالحطب الذي بنيت منه وكانت سيول اللهب تتصاعد ، فكم كانت هذه العملية جريئة من طرف جيوشنا فرغم الجرائم فلا أنسى قساوة حياة هؤلاء المساكين في فصل الخريف القريب وكم من امرأة وطفل قد هلكوا ؟ فلقد خسروا في ذلك اليوم مالا يقدر لأن المنزل الواحد كان يقدر بحوالي ٢٠٠ فرنك دون تقدير الاثاث ومصدره وقيمتها ما أقسى هذا العمل ، لقد ظهر لنا الغبار المتصاعد في الجو يغطي الهضاب بيضا وسودا وصراخا . لقد كان مشهدا مروعا)) - أنظر الفصل السابق .

ة " حسنة وان
ويمكن توجيه
لضخم والتي
من البلدان
سكان البلاد .

وية

ة مباشرة وغير
التركية (١١)
يكون الدولة
والثاني يكون
س التي كانت

ت المضاربين
لميدان فتباع
هذه العمليات
كلوزيل " وكان
الفرق فيقول :

م أن تسلموها
يد أن تحصل
من التفكير -
من البدوي
تكلف كثيرا من

(دي بورمون)

مجلس الوزراء

الفرق المقيمة على أرض العروش الى فقدان املاكها التي دخلت تحت اشراف الدولة وجمعت اراضيها التي كانت محل ترجلهم ورعيهم فأثقل كاهل تربية الماشية والزراعة بالضرائب وأصبح الانقلاب في مستوى المعيشة متوقعا بالنسبة للفلاح الجزائري اذا طبقت تلك اللوائح والنصوص.

ففي المتيجة فقد الفلاحون ٩٥٠٠٠ هكتارا (٧٩٦ ٩٤ هكتارا) الحقت بالاراضي الدولية ولم يعد للمائلات الامعدل ١٢ هكتارا وهي ((مساحة غير عادلة)) لانفي بالقيام بتربية الماشية والزراعات الكبرى . وسيجرّ تطبيق اللوائح الى مشاكل يعسر تجاوزها (مثل القالة) فكان القاعمون على ذلك ((يرون أنه ليس من الضروري تطبيق اللوائح)) .

وخضوع الامير عبد القادر سنة ١٨٤٧ يحدّد نهاية المقاومة المسلحة لقبائل التلال في مناطق وهران والجزائر وهو ما سمح للادارة بالتصرف المطلق في الارض وبالتالي تسهيل تمرکز الاستعمار التوطيني ، وبلاضافة الى ذلك كان وقع الاحتلال كبيرا على الفلاح فلقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية وكذلك الحبوب ففي سنة ١٨٣٠ كان سعر الصاع من القمح بالجزائر (١٢٠ ليترا) من الصنف الاول يبلغ ١٨٠ فرنك وفي سنة ١٨٣٨ صار السعر ٩ ٣٢ فرنك وسعر الصاع من الشعير ٥٨ ٤ فرنك فكانت الزيادة بنسبة ٢٥٩ بالمائة للقمح و ٢٥٤ بالمائة للشعير . وكان الارتفاع في الاسعار هاما في قسنطينة فنسبة ٣٥٧ بالمائة للقمح و ٣١٤ بالمائة للشعير (١٥) وهو ما أدى الى كثرة تنوع العملة المعمول بها في عمليات المضاربة فكان النقد الرديء يعوّض النقد الحسن وكان اهل الفلاحة يحصلون على الضعيف من الاموال لمنتجاتهم ويدفعون المال الحسن والاقوى ذهبا فكانت خسارتهم مضاعفة وجرّ احتلال السواحل الى اضطراب النشاط الاقتصادي التقليدي ولم يمكن للقبائل الاتجار في الاسواق الساحلية وانما تحولوا الى الاسواق الداخلية وعرفت بعض الجهات اختناقا اقتصاديا . (١٦)

وصادفت سنوات ١٨٣٠ - ١٨٤٠ والعمليات العسكرية بروز سلسلة من الامراض المعدية التي هتكت البلاد مثل الحمى والطاعون والحمى السوداء ، ويصرّح الباي احمد بقسنطينة بقوله : ((لقد بلغت الوفاة أوجها الى حدّ أن ملك الموت قد

(١٥) وهي عبارة " بيجو نفسه " .

(١٦) يقصد منها أرض الحواش - أنظر " ايسنارد " .

خلف طابعه في بلادنا (١٧) ويضاف الى هذه الاخطار تلاحق المواسم الكاسدة وهجرة فلاح الارض والبساتين التي اُتلفت والضرائب والغرامات التي فرضت على القبائل الرحل، ففي سنة ١٨٤٣ اثناء غزوات أربع ضد قبائل الدوغ (عناينة) وزردزة (جهة عين البيضاء) رفع الجنرال "بارقواي ديليار" مليون فرنك ذهباً في شكل فرائض ونقود، وكانت الخسائر مرتفعة في وهران وتيتري والجزائر وقسنطينة حيث كانت تدور الحرب بين أنصار الأمير عبد القادر والجيش الفرنسي. (١٨)

وفي آخر المطاف فرضت الادارة الفرنسية على السكان العرب دون سواهم الضرائب المباشرة فارتفعت الضرائب في جهة قسنطينة بالنظر لما كانت عليه مع الاتراك فبلغ العشور ٨٩٨.٠٠٠ فرنك سنة ١٨٤٥.

وبلغت اللزمة ما بين ٣٠٠.٠٠٠ و ٧٢٠.٠٠٠ فرنك وأما الحكر فقد بقي كما هو عليه أي ٩٤٩.٠٠٠ فرنك. وارتفعت نسبة الى ١٠٠ بالمائة في أربع سنوات من ١٨٤١ الى ١٨٤٥، وأضفت الادارة الفرنسية الى الضرائب العربية جملة من المكوس والحقوق القمرقية، وصار الفلاح يدفع نقد الضرائب لا عيناً وذلك منذ سنة ١٨٤٥ وهو ما يجرّ الى مضاعفة ظلم السكان الذين كانوا يتعاطون المقارضة. (١٩)

تكتيف الاستعمار الرسمي بعد سنة ١٨٤٦ وأزمة ١٨٤٨ - ١٨٥٠

ستعرف الجزائر بداية من سنة ١٨٤٦ بفضل لوائح ١٨٤٤ و ١٨٤٦ وإرادة فرنسا في اقامة الاستعمار حركة متزايدة للمهاجرين اليها وهم من كبار الملاكين الرأسماليين وكذلك من صغار المعمرين الذين قدموا الى البلاد في سنتي ١٨٤٨ و ١٨٤٩ وهذا المدّ البشري سيحول وجه البلاد فارتفع عدد الاجانب الاوروبيين الذي كان سنة ١٨٤١ - ٢٧٢٠٤ نسمة الى ١١٢٦٠٧ نسمة في غرة جانفي ١٨٥٠ (٢٠)

(١٧) نفس المرجع.

(١٨) وكانت أقصى النسب قد سجلت في التمور اذ كانت الزيارة تقدر بنسبة ١٦٠٠ بالمائة وتصرف الباي أحمد في جنوب منطقة قسنطينة وتحكمه في طرق نقل التمور هو الذي يفسد ذلك.

(١٩) أنظر الفصل الرابع - الباب الرابع.

(٢٠) تطور عدد السكان الاوروبيين بالجزائر كما يلي :

١ - ١ - ١٨٤١ : ٢٦٩٨٧ نسمة.

١ - ١ - ١٨٤٢ : ٣٥٧٢٧ نسمة.

وبلغت نسبتهم أربعة أضعاف في مدة تسع سنوات فكانت نسب الاجانب هامة جدا
فهم يؤلفون نسبة ٥٥ بالمائة من السكان سنة ١٨٤١ وأكثر من ٤٨ بالمائة سنة ١٨٥٠
من بينهم الاسبان والايطاليون والانقليز الملطيون .

وهذا المد من المهاجرين جرّ الى وضع برامج مخططة للاستعمار أهمها مخطط
" لاموريسيار " بوهران ومخطط " بيدو " في قسنطينة ، حيث يرمي الاول الى توفير
٨٠.٠٠٠ هكتارا الى ٥٠٠٠ ملاك ويرمي الثاني الى اسناد ١٦٠.٠٠٠ هكتارا موزعة
الى قطع ذات ١٥ هكتارا في شكل قرى ريفية تضم كل واحدة ١٢٠ أسرة . لكن هذه
المشاريع كانت غير متكافئة في نظريتها الذي يحدّ التعمير العسكري الذي لا يتطلب
تكاليف مرتفعة وستفشل السياسة الاستعمارية مثلما كان الشأن لبقية المشاريع التي
سعى الى تحقيقها الخواص أو الدولة . فكان البعض يملك مساحات كبرى أو صغرى
وفي الحاليتين هم لا يستغلون الارض وانما يكتفون بكراء الارض الى العرب من بين
الفلاحين القدامى وفشلت سياسة الدولة في هذا المجال وأهمّ أوجه ذلك الفشل ما
كان في المستعمرات سنة ١٨٤٨ ، وورد في قانون ١٩ سبتمبر ١٨٤٨ تأسيس عدد من
مراكز التعمير منها ١٢ مركزا بالجزائر و ٢١ مركزا في وهران و ٩ مراكز في قسنطينة .
ورغم مساعدة الدولة بتوزيع البذور وآلات الفلاحة وبموت أعمال الري فان هذه
المستعمرات لم تنجح في توفير النمو وان كان بها المنشطون الذين كلفوا بارشاد
المعمرين الاوائل في سنة ١٨٤٨ . وكان انتقاء المعمرين غير منظم اذا لم يكن
فيهم الكثير من الفلاحين (٢١) غير أن مساحة الاراضي (من ٢ الى ١٠ هكتارات)
والازمة الاقتصادية في ١٨٤٧ - ١٨٤٨ والامراض المتفشية فيما بين ١٨٤٩ و ١٨٥٠
قد ساعدت على تضاعف فرص النجاح .

١ - ١ - ١٨٤٣ : ٤٦٢٩٨ نسمة .

١ - ١ - ١٨٤٤ : ٥٩ ١٨٦ نسمة .

١ - ١ - ١٨٤٥ : ٧٥ ٤٢٠ نسمة .

١ - ١ - ١٨٤٧ : ١٠٧ ١٦٨ نسمة .

١ - ١ - ١٨٤٨ : ١٠٣ ٨٩٣ نسمة .

١ - ١ - ١٨٤٩ : ١١٥ ١٠١ نسمة .

١ - ١ - ١٨٥٠ : ١١٢ ٦٠٧ نسمة .

(٢١) هنالك عدد من الاشتراكيين ، حسب " لويس ريبو " المكلف بالتحقيق

في المستعمرات سنة ١٨٤٨ .

وكانت الازمة والامراض والاستعمار تثقل كاهل الفلاحين ففي ١٨٤٥ و ١٨٤٧
تعددت انواع الجراد والجفاف لتسحق الارض لمدة ٣ سنوات متلاحقة ولم يكن
للقبائل من المدخرات ما يكفي للقوت في فصل الخريف في سنوات ١٨٤٧ و ١٨٤٨ .
التي كانت قاسية البرد وقد أتت الامطار على المزروعات فارتفعت اسعار الحبوب
وصار سعر القنطار من القمح بعناية في نهاية سنة ١٨٤٤ - ١٤٠٢٥ فرنكا أى وسعر
الهيكتولتر من القمح (٨٠ كيلوغراما) في جانفي ١٨٤٨ يتراوح من ٢٧ و ٣٢ فرنكا
اى ان سعر القنطار يبلغ ٣٣٠٧٥ او ٤٠ فرنكا .

وينص الامر الثاني على منح الجنسية المدنية الفرنسية لليهود وأما الامر
الثالث فيبقى على وضع ارادة السكان العرب ولكن قانون ٢٤ ديسمبر قسم الارض
الى مدنية وعسكرية وتحولت الاراضي المتخامة للاراضي المدنية الى السلطة
المدنية وتجدد ذلك مرتين في السنة ومن ذلك الحين بدأ المعمرون في تولي
حكم البلاد وان كانوا اقلية .

وصادت نهاية سنة ١٨٧٠ وبداية ١٨٧١ تحركات الهجرين بالجزائر الذين
استغلوا الظروف لتدعيم مركزهم على حساب الفراغ الحكومي وذلك منذ ٤ سبتمبر
ظهرت دويلات مستقلة بالجزائر وقسنطينة وفي جميع المدن حيث يوجد عدد كبير
من الاوروبيين ، وأشهر هذه المراكز السياسية كانت بالجزائر التي تجاوزت النطاق
البلدى لتزاحم الحكومة المركزية مع " فيليمموز " ففرضت المدنية قانونها ولقي
الجيش الصعاب الكبرى وأجبر اعضاء الدولة الى قبول المشاريع بالرغم مما تتضمنه
من أخطار ، وعادت الحياة الى مجراها عند قدوم " قيرون " بأسلحته مع اصحابه
وصديقه " فابر " فانتتهت الثورة في اطار القانون الادارى ولقد تدعم نفوذ الحاكم
العام المدني بعد احالة الحصار اثناء ثورة المقراني (ماي ١٨٧١) وكانت المصالح
الاوروبية بالغة الاهمية من الجانب الاقتصادى والاجتماعي وهو ما أرضى العديد
منهم وتخفيف حدة العداوة تجاه " قيرون " .

وحصل الاوروبيون على فوائد سياسية كانوا يطالبون بها وهو انتخاب عضو
في الجمعية البرلمانية ينوب عن كل منطقة ولهم حق الاختيار والتعيين بالجزائر
لاعضاء المجلس الاستشارى في الحكومة العامة الجزائرية وهم يساعدون الحاكم
على ادارة البلاد وفي الجانب البلدى يختارون مجالسهم البلدية وحتى على
راس المجالس المختلطة أعوان مدنيون يعودون بالنظر الى الوالي وأصبحت المكاتب
العربية " مكاتب شؤون الاهالي " وهو ما اثار عدة احتجاجات لدى المسؤولين
العرب الذين استقالوا من مناصبتهم وقد رفض " قيرون " ذلك وطأ منهم .

وكانت هذه الاجراءات الادارية والمصادرات تحولاً تشريعياً له تأثيره على البلاد وبعثت الى الوجود المحاكم العدلية في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٠ يعمل بها الفرنسيون فحس مثلما هو الشأن في فرنسا فلا يرجى من القضاء عدل لان المعمرين قد ارتكبوا من الافعال الكثير والحقوها بالعرب وكان حرص الاوروبيين أن يقضوا السكان الاصليين وهدفهم ذلك خفياً تحت تعلق عديدة ولم يكن للقضاء الا النظر في القضايا الخاصة بالحالة الشخصية.

وفي سنة ١٨٧٤ صدرت نصوص عديدة أقامت نظاماً تشريعياً خاصاً بالسكان العرب أي الاهالي وسياسة التمييز التي تهمل القانون العام وتحاصر السكان في سلسلة من العقوبات والتهم وقدمت الادارة الحجج الكثيرة لتبرير هذا الاجراء القضائي مثل التأخر الحضاري لدى السكان الذين لا يفقهون لطف قوانيننا التشريعية وكذلك تغدياً لتكرار الانتفاضات مثل التي كانت سنة ١٨٧١ ولقد كرست سياسة الاهلية تقنين بعض الاجحاف مثل السماح للادارة بمحاكمة الموظفين فالفترة ١٨٦٠ و ١٨٨١ بلورت حلف النطاق السياسي والاداري والاقتصادي الانتقال من حالة متوازنة نسبياً الى وضع يدعم مركز الاوروبيين الذين أصبحوا سادة الادارة والحياة السياسية في الجزائر بالإضافة الى الحياة الاقتصادية وهذا التفوق سيتزايد رغم اصلاحات ١٨٩٨ و ١٩٠٠ الى نهاية الحرب العالمية الاولى لان المنزلة السياسية للسكان لم يطرأ عليها تغيير يذكر.

انخراط التوازن الاقتصادي لفائدة الاستعمار

تصدع الابنية الاجتماعية التقليدية بعد الاستشارة البرلمانية لسنة ١٨٦٣

لقد عرفت الجزائر فيما بين ١٨٨٣ و ١٨٨١ عددا من التحولات الثورية لها وقعها فيما بعد فلقد تصدع التوازن الذي كان بين الاستعمار والمجتمع والاقتصاد التقليدي وذلك في السنوات الموالية للاستشارة البرلمانية لسنة ١٨٨٣ ولقد تخلّى الفلاحون عن أراضيهم الخصبة الى المعمرين الذين لم يتورعوا في خدمتها ولا شك انهم تحملوا نتائج ادماج اقتصادهم في النشاط الفرنسي والاوروبي مثل التضخم المالي، وحسب المصادر الرسمية كانت المساحات التي تحصل عليها المعمرّون من ١٨٤٠ الى ١٨٦٠ تقدر بحوالي ٣٦٥ ألف هكتارا و ١٥٠٠٠ هكتارا من سنة ١٨٤٠ الى ١٨٥٠ و ٢٥٠٠٠ هكتارا من ١٨٥٠ الى ١٨٦٠ واستنزاف مخازن الحبوب والتحولات العالمية وهي ظواهر لم يكونوا يتوقعونها ولم تفسد بنية الحياة التشريعية والاجتماعية التي عاشوا في اطارها.

فكانت القبيلة هي الخلية الاجتماعية الاساسية التي يشد بعضها بعضا بصلات وثيقة ولم تتحقق أمنية نشر الملكية الخاصة وبقيت الاحلاف القبلية درعا حصينا ضد الطوارئ الطبيعية ومكنت أراضي عرش الفلاحين من التخلص من اطماع المعمرين الذين لم يدركوا غايتهم في الاستيلاء على الارض.

وكانت الاستشارة المؤرخة في ٢٢ افريل ١٨٦٣ اول اجراء فجر القبليّة وحل أسباب وحدتها فقسمت الى دوائر لها بعض الانسجام لكل واحدة نوعها الخاص وبداخلها تكونت جمعيات للملكية الفردية وسمحت الاستشارة بجعل القبائل يملكون الاراضي التي غنموا منها منذ القدم بصفة من الصفات.

وبهذا الامر قطعت السبل أمام مطالب المعمرين بأراضي القبائل ومقابل ذلك كسرت أواصر الاحاد التقليدية وليس الامر الا في الحفاظ على تلك المصالح الفردية وذلك لتسهيل تنقل الارض من يد الى يد أي تدعيم مشاريع الاستعمار وكان لهذه

تأثيره على
الفرنسيون
قد ارتكبوا
ضوا السكان
لا النظر في

صا بالسكان
السكان في
هذا الاجراء
ما التشريعية
ست سياسة
من الفترة
الانتقال من
مادة الادارة
نوق سيتزايد
ن المنزل

الاجراءات تأثير سياسي لانه يحد من نفوذ الاعيان العرب وهم ائمة القبيلة الروحيون (١) وهو ما ترمي اليه الجمعيات المكلفة بتطبيق ما ورد بنص الاستشارة البرلمانية .

وما أن عرف نص الاستشارة حتى سعى الرأي العام الاوروبي الى افشال مشروع الامبراطور وقد ساند ذلك العمل الحاكم (بيليسي) ولكن الامبراطور لم يحد عن قراره وساندت جماعة المسلمين هذا المشروع رغم انقسامها وعملت الادارة الجزائرية بذلك النص والذي دخل حيز الانجاز ، هو احصاء الثروات ولتقسيم القبيلة الى " دواوير " (٢) وأحل العمل بقانون الملكية الفردية التي نادى بها الاوروبيون ، ولعب التقسيم دوره في تفريق التراكيب الاجتماعية وأوحت مبادئ القرار بالقوانين الخاصة بالارض الفلاحية وكانت اهمية الاستشارة كبيرة ولكن العمل بها توقف في ديسمبر ١٨٧٠ ورجع اليها في قانون ٢٦ جويلية ١٨٧٣ الذي بلور الفصل الاجتماعي والاقتصادي .

الازمة الفلاحية والمجاعة (١٨٦٦ - ١٨٧٠)

عاشت الجزائر ازمات حادة تواصلت من ١٨٦٦ الى ١٨٧٠ ولحقت الاضرار بالخصوص السكان الاصليين ولم يمس الاوروبيين الذين كانوا يعدون سنة ١٨٦١ حوالي ٢٢٠٠٠٠ نسمة وصاروا سنة ١٨٧٢ حوالي ٢٧٩٠٠٠ نسمة في حين تدرج عدد المسلمين من ٢٧٠٠٠٠٠ نسمة الى ٢١٠٠٠٠٠ نسمة (وهذا النقص بنسبة ٢٢ / يختلف حسب الجهات فكانت المناطق المتضررة أكثر من غيرها هي الجنوب والصحراء وكانت السواحل أقل تأثراً وتضرراً من الكوارث التي أصابت البلاد في ذلك العصر فكانت البلاد تشكو من الجفاف والامطار نادرة في سنوات ١٨٦٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ - وكانت فصول الخريف قارسة جداً في فصول ١٨٦٧ و ١٨٦٨ و ١٨٦٩ وهو ما ضاعف بؤس الاهالي وآل تأخر الامطار (خريف ١٨٦٧ - ١٨٦٨) الى اضطراب موعد الحراثة وتحديد المساحات المستغلة فالتقت مجموعة من الكوارث لتؤدي الى انحدار المحصولات الفلاحية من الحبوب والمراعي

- (١) يقول الجنرال أولار في موضوع الاستشارة امام المجلس ، ان هدف الحكومة السياسي هو اضعاف دور قادة العرب وانحدار القبيلة .
- (٢) طبق التقسيم على ٣٧٢ قبيلة بها ١٠٣٧٠٦٦ ساكناً أي حوالي نصف مجموع القبائل وخمسي مجموع السكان الجزائريين .

الطبيعية ويضاف الى ذلك هـ الحشرات الجذابة التي تـ الفلاحين الذين كانت الحبوب والبساتين والحـ في السنة الموالية حشرات حـ من القمح الصلب (١٨٦٣ قنطارا) من الشعير سنة ١٨٦٤ قنطار من الشعير سنة ١٨٦٧ وارتفعت الاسعار وتـ و ٤٠ فرنك للقنطار من زيادة كبيرة لاقبال الفلاحـ حيواناتهم ولكن الماشية حـ المجاعة ووصف " لافيجيري

((منذ عدة أشهر والـ او أوراق الاشجار التي أجسامهم فماتوا جوعاً فـ وحول المدن التي أخرجـ ينتظرون جمع النفايات وللقوت من الحيوانات يحرسون حقولهم بالسلاح كل صباح دون حركة حـ

- (٣) هي أرقام رسمـ من الالزاس ولـ كانت الهجرة ضعيفـ
- (٤) يعيش الاوروبيـ الازمة .
- (٥) يحصى انتاج ١٨٦٤ أساس ٧٥ كـ

الطبيعية ويضاف الى ذلك هجوم الجراد ولقد وصف ، ١ . دودى وصفا دقيقا الحشرات الجرارة التي غطت السماء وقضت على الخضر وبالرغم من مجهودات الفلاحين الذين كانت تنقصهم المواد الغذائية فان أسراب الجراد قضت على الحبوب والبساتين والحقول والادهى في كل ذلك أن الجراد يخلف بيضا يفرخ في السنة الموالية حشرات خطيرة فتضائل انتاج قسنطينة من : ٣٢٥٢٢٨٣ هكتولتر من القمح الصلب (٢٤٣٩٢١٣ قنطارا) (٣) و ٥٣٠٥٠٦٦ هكتولتر (٤٢٤٤٠٥٢ قنطارا) من الشعير سنة ١٨٦٤ الى ١٤٢٧٠١٢ قنطار من القمح الصلب و ٩٥٦٣٢٧ قنطار من الشعير سنة ١٨٦٧ . (٤)

وارتفعت الاسعار وتجاوزت مستوى ٥٠ فرنك للقنطار الواحد من القمح الصلب و ٤٠ فرنك للقنطار من الشعير في ربيع ١٨٦٨ وبالمقارنة مع القمح عرف الشعير زيادة كبيرة لاقبال الفلاحين عليه لرخصه ولاداء الضرائب كان الفلاحون يبيعون حيواناتهم ولكن الماشية لحقها الضرر من جراء الجفاف وكان صيف ١٨٦٧ فصل المجاعة ووصف " لافيجيرى " هذه المشاهد المرعبة بقوله (٥) :

((منذ عدة اشهر والعرب لم يجدوا ما يقتاتون به الا الاعشاب في الحقول او اوراق الاشجار التي يرعون فيها مثل الحيوان والان مع شدة الخريف ضعفت اجسامهم فماتوا جوعا فهم عراة يرتدون لباسا رثا يتكسعون ضالين على الطرق وحول المدن التي اخرجوا منها خوفا من الفوضى التي قد يتسببون فيها فهم ينتظرون جمع النفايات والفواصل للصراع حولها فلا يرجعهم شيئا ويحفرون الارض للقوق من الحيوانات الجيفة وهم يغيرون علف حيوان المعمرين الذين كانوا يحرسون حقولهم بالسلاح والافضح في كل ذلك موت الكثير عبر الحقول وتناثرهم كل صباح دون حركة حياة)) .

(٣) هي ارقام رسمية ويمكن اعتبار سبب تزايد الاوروبيين يرجع الى الهجرة

من الالزاس ولورين والاجانب لكن الدراسة التفصيلية تبين عكس ذلك ان

كانت الهجرة ضعيفة من ١٨٦١ الى ١٨٧١ ولم تصبح هامة الا بعد ١٨٧٢ .

(٤) يعيش الاوروبيون المعقرون في السواحل وهو ما يفسر عدم تضررهم من

الازمة .

(٥) يحصى انتاج ١٨٦٤ بوحدة الهكتولتر وحولنا ذلك الى وحدة القنطار على

اساس ٧٥ كلف للهكتولتر الواحد من القمح الصلب و ٦٠ كلف للشعير .

وذكرت عدة حالات من الموتى والجثث الملقاة عبر الحقول وزاد سوء التغذية في انتشار الاوبئة مثل الكوليرا في خريف ١٨٦٦ - ١٨٦٧ ثم الطاعون والحمى في ربيع ١٨٦٧ الى موتى حتى نوفمبر من نفس السنة وظهرت المجاعة ونقصت المواد الغذائية في خريف ١٨٧٦ - ١٨٦٨ وربيع ١٨٦٩ وتلاحق ذلك منذ صائفة ١٨٦٨ وفتكت هذه الامراض بالسكان فاكتضت السجون بهم وبالمرضى حتى أن الادارة قد جمعتهم في حقول ومحتشدات ولم تتضح الحالة الا في ربيع ١٨٧٠ فلقد انخفض عدد السكان الجزائريين من جراء أزمة ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ وأصيب العرب أكثر من الاوروبيين الذين كانوا يقيمون بمناطق غنية بالامطار وهم يشتغلون بالارض الخصبة والمروية ويقيمون المدن التي تتوفر بها الصحة والتجارة اجبر الفلاحون على افراغ مخازن الحبوب التي كانت لهم ذخرا قبل سنوات الجفاف والجذب (٦)

وجعلت الازمة الثروات الفلاحية في انخفاض متواصل وقضى على الحيوانات وتربية الماشية كانت في مناطق تقاوم الجفاف وهجرت العائلات أراضيها بسبب النزوح الى المناطق الرطبة المناخ وقاومت بعض الاسر وعمدت الى الاقتراض. وأضعفت أزمة السكان الجزائريين بينما كانت نعمة للمعمرين لمهاجمة الادارة الجزائرية أو السياسية الامبراطورية في الجزائر.

ادخال الحكم المدني وثروة ١٨٧١

لقد كان المعمرين من المعارضين للامبراطورية لرائهم الجمهورية وانتمائهم للمذهب الاشتراكي وتغيرت مواقفهم بمقتضى اسباب اقتصادية فالازمة فرصة لهم للتنديد بسياسة المملكة العربية أو ما يطلقون عليه عبارة " حكم السيف " أي ادارة المجموعات القبلية من طرف المكاتب العربية التي منعت تطبيق ما ورد في الاستشارة البرلمانية من حيث شراء الارض التابعة للعروش ويقول أ . كومبار في هذا الشأن : (٧) ان الامبراطورية والمملكة العربية في نظرنا تؤولان كلا متماسكا وهم يريدون تعميم الادارة المدنية وتشجيع الملكية الخاصة في القبائل وبذلك يتسنى لهم فرض نفوذهم على الاراضي والحياة اليومية للفلاح ويمكن بذلك ابطال

(٦) نشرت رسالة قديس الجزائر " لافيجيرى " في مجلة المصور ١٨٦٨ الجزء

٥١ ص : ١٨ .

(٧) أنظر في موضوع معطيات الازمة الناتجة عن الحرب في الفصل السابع " مقاومة عبد القادر " .

معالم الازمة التي اصابته الحركة الاستعمارية وفي الواقع لم يحرض المعمرون على استقلال ما تسلموه سنة ١٨٦٠ و ١٨٧٠ من أرض وتقدر مساحتها بحوالي ١١٦٠٠٠ هـ. فهي مصدر الاموال المستخرجة من الاكتراء الى الفلاحين فبقدر زيادة المساحات ترتفع ثروة المعمرين (٨) فهاجموا هجوما شديدا الاتفاقيات بين الحكومة الامبراطورية والشركة العامة الجزائرية ليفريمي وطلبت التي حصلت سنة ١٨٦٥ على ١٠٠٠٠٠ هكتارا مقابل رؤوس اموال تبذل لتجهيز البلاد اقتصاديا وبفضل ما لهم من صحف ومجلات وعلاقات مع باريس والمعارضة بها توصلوا الى التأثير على السياسة الامبراطورية ، اذ ان تحرير الحياة بفرنسا يتبعه تحرير مقابل بالجزائر .

فادركوا هدفهم في ربيع سنة ١٨٧٠ وصادق الجهاز التشريعي بأغلبية مطلقة (٢٤٢ صوتا على ٢٤٢) على برنامج يرى " ان النظام المدني يوفق بين مصالح الاوروبيين والجزائريين " ومنذ ذلك الحين اظهر الاوروبيون طموحاتهم لكف الجزائريين ابدوا شكوكهم في وضعهم ورفضوا ما تفاعل به الاوروبيون . وساعدت حرب ١٨٧٠ على اهمال هذا البرنامج وكانت الهزيمة في جانب الامبراطورية وحكم السيف بالجزائر فانتصر المعمرون المعارضون وسادوا في البلاد وقبلوا هياكل الادارة الجزائرية وتؤكد فقدان التوازن بين الفلاحين واعادت نصوص ٢٤ أكتوبر ١٨٧٠ تنظيم الجزائر سياسيا لكف احدها كان يبقى على الحالة كما هي بالنسبة للسكان العرب ومدت الحكومة في ٢٤ ديسمبر ١٨٧٠ الاراضي المدنية لارضاء ارادة التوسع التي أهملت طويلا بالجزائر فانتقل ملك القبائل الى السلطة المدنية وخار القادة من السكان من المساعدين البلدين ووزعت الاموال المجموعة في المناطق التي يقطنها القبائل على الجهات الكبرى والولايات ولم يخف المعمرون انهم سيصبحون اسياد الارض العربية (٩) وستثير هذه التصريحات قلق الفلاحين بالاضافة الى حدة الازمات في وسطهم منذ جويلية ١٨٧٠ فانقطعت البنوك على مساعدتهم مثلما كان الامر في أزمة ١٨٦٦ - ١٨٧٠ ، وحرص البنك على استرجاع ارباحه وغضب المساهمون فيه مثل سكان برج بوعريريج وسطيف وفي الجزائر وقسنطينة ووهران ظهر تفوق المدنيين الاوروبيين على العسكريين الذين اتهموا بالخذلان في الهزيمة الاخيرة فأرسلوا الجيوش الى فرنسا لمحاربة النموسيين ولم يخفوا اطماعهم في الاراضي الفلاحية وهو ما يدعم فكرة معينة لدى القبائل وهي ان الادارة

(٨) انظر اطروحتنا للمزيد من التفصيل .

(٩) ومنها قرار كريمي (CREMIEUX) الذي يمنح لليهود الجزائريين حق الانتماء الشخصي الى فرنسا .

المدنية ستقلب الوضع الاقتصادي والاجتماعي في معاشهم التقليدي ولاج رفضهم في صورة تجمعات بالاسواق ومشاجرة عديدة لمدة ثلاثة أشهر من سنة ١٨٧١ حيث تكررت الثورات ضد الحكم الاستعماري فهاجم سكان القبائل برج المليّة وتكونت ((الشرطة)) وهي عبارة لجان ثورية تجمع بين ١٠ و ١٢ شخصا وهم مجموعات من الفلاحين والعامة قامت بحراسة القايد وتعيين الغرائم وحجز أموال الخارجين عن القضية المشتركة واشترت الخيل والاسلحة والذخيرة وأصلحت الاحكام القضائية وقوانين مجالس التأديب . (١٠)

ولكي تنشر الثورة يجب اختيار قائدنا فكان محمد الحاج المقراني من أقوى ما عرفته الجزائر من الزعماء الاثرياء الكبار وتجاوزت شهرته جهة مجانة التي كان يسود فيها فلقد لقي دعوة الامبراطور فزار فونتانيو وكانت ثروته وعزه وسلطته من العوامل التي تفسر سعي الحاكم العام ماك ماعون في سنة ١٨٦٨ لانقاذ القبائل البدوية من الازمة فكان المقراني يقترض ويجمع الحبوب لدى البنوك والتجار ويساندهم معنويا ماك ماعون ولكن موقف المقراني سرعان ما انقلب فلم يعترف بالحاكم المدني وثار على الثورة (١١) وذلك لتدهور الانتاج والازمة المالية ١٨٧٠ والاصلاحات الادارية وتفوق المدنيين الملحوظ وضرورة ارجاع المقراني لديونه المتراكمة فقاد الغاضبين في ١٥ مارس ١٨٧١ ولحقت ثورة المقراني جميع منطقة قسنطينة والقبائل الى مدينة الجزائر، وجبل شنوة الى شرشال وبالجنوب الى توقرت وساعدت سلطة الفرقة الرحمانية الدينية التي يقودها الشيخ الحداد على انتشار الثورة ولكنها لم تتبلور الا في ديسمبر ١٨٧٠ عندما لحقت القرارات الادارية جميع الفلاحين .

- (١٠) وتتفق جميع الشهادات العربية المجموعة من طرف لجنة التحقيق حول أعمال حكومة الدفاع الوطني على ذلك .
- (١١) وهي عبارة أخ المقراني أمام المحكمة بقسنطينة سنة ١٨٧٢ وأنظر في ذلك أطروحتنا ، ولفظ ثورة يصح في كلام بومزراق على وضع الحاكم المدني أي التحول في قاموس الجمهوريين والاشتراكيين لفائدة المعمرين الناتج عن انخراق التوازن النسبي الذي حافظت عليه السياسة النابليونية الى ذلك الحين .

ازدهار الاستعمار بعد ثورة المقراني المصادر اخطر انواع الاغتصاب السياسي لصالح المعمرين

تواصلت ثورة المقراني (١) سنة كاملة حالت أثناءها الجيوش في المناطق الثائرة ورغم وفاة القائد في ماي ١٨٧١ فان الثورة تواصلت ومكنت الجيوش والاوروبيين من ابراز حقيقة مشاعرهم فخربت الحقول والبساتين ولم تنفع نداءات الحاكم المدني ديفيدان وقضاء على قطعان الحيوان قضاء مبرما .

وكترت عمليات التقتيل والحرق للقوى العربية التي لم تعاقب (٢) وتحت ضغوط الرأي العام الاروبي وجبر خسائر الحرب قرر الحاكم العام فرض اجراءات معينة ومنها أولا فرض مساهمة في الحرب على القبائل الثائرة يدفعها الفلاحون في الحين وهذه الغرامة بلغت اضعاف الخراج ثم ثانيا فرض المصادرة الشخصية على الاملاك العقارية والاثاث للاشخاص الذين كان لهم دور في الثورة وثالثا فرض المصادرة الجماعية على اراضي القبائل الثائرة .

وثالث هذه القرارات يعتبر ابتداء في القانون الفرنسي اذ ان من لا ينطوي تحت المصادرة الجماعية يجب ان يبدى ما يشبث عدم مشاركته في الثورة وبالرغم من تقديم هذه الحجة فالفلاحون كثيرا ما يطبق عليهم العمل بالمصادرة نظرا لرفض الادارة لشهاداتهم ومن بين البدع السماح للقبائل من التخلص من المصادرة

(١) أنظر في موضوع اتساع نطاق الثورة ١٨٧١ ما سبق في الفصل السابع الفقرة الرابعة .

(٢) ويتعرض بأسعاب " ل ، رين " سنة ١٨٧١ في كتابه الى ائتلاف السكان والمنازل لكنه لا يتحدث عن الاعداد والتقتيل والحرائق في القرى الجزائرية ، ونحن نذكر بعض الامثلة المشهورة في ذلك العهد مثل مجزرة عين تفرورت حيث رمي بالرصاص ٣٦ عربيا أسروا ونقلوا الى قسنطينة تحت حراسة الجيش الاروبي وكان رميهم من خلف من طرف الحراس .

ي ولاج رفضهم
سنة ١٨٧١ حيث
الملية وتكونت
وهم مجموعات
والا خارجين
لاحكام القضائية

قراي من أقوى
مجانة التي كان
وعره وسلطته
لانقاذ القبائل
البنوك والتجار
يعترف بالحاكم
١٨٨٠ والاصلاحيات
المتراكمة فقاد
قسنطينة والقبائل
وساعدت سلطة
الثورة ولكنها
صحيح الفلاحين .

التحقيق حول

وانظر في ذلك
الحاكم المدني
للمعمرين الناتج
النابليونية الى

قانون ١٨٧٣ وتيسير أوجه المضاربة في ميدان أراضي الجزائريين

لقد حقق هذا القانون التثنت المادى والاقتصادى المزمع ادراكه والذي لم يحصل بالاستشارة البرلمانية لسنة ١٨٦٣ وبالرغم من الغموض ونقاط الغلط والتناقض جلب هذا النص (١٨٧٣) نتائج هامة للفلاحين ٠ (٥)

فحذف التمييز بين ارض العرش والملك وتوحي القانون الفرنسي في أنواع الاملاك ومن حق كل الملاكين المطالبة بتطبيق النص حسب الفصل ٨١٥ من القانون المدنى والذي يقضى بأنه يجب ألا يبقى شيء دون توزيع " واستغل الاروبيون هذا الفصل للمطالبة بعدم تقسيم الارض حتى وان ملكوا قطعة لا وزن لها ولم تكن الاراضي لكل مساهم في الملكية عبارة عن جزء سهل التقسيم فالمشاكل الوراثية في القرى تحصل من العسير تقسيم الاراضي الفلاحية اذ حظ الشخص الواحد لن يتجاوز الشيء القليل وكثيرا ما تتشعب عمليات التحديد والتوزيع (٦) وتتطلب عناية فائقة وهو ما سمح للمضاربين بأن يغنموا من القانون الجديد وسحق ضعاف الفلاحين الذين اختنقوا بالضرائب والاقتراض فهجروا املاكهم أو اشتغلوا في اراضيهم لغيرهم وتتطلب خدمة الارض اعمال التقسيم والتحديد أى مصاريف صادرة من الضرائب على المسلمين دون سواهم ٠ واذا بانث الاختلافات والمعارضات ترى المفتشين الاقوياء في الظاهر يقترحون اجراءات استبدادية ويظلمون الملاكين الحقيقيين ٠

ويمكن القانون المعمرين من الحصول على الاراضي بأثمان زهيدة في منطقتي وهران والجزائر فانتزع من أهالي شليف من جراء المضاربات ما بين ٦ و ٧ آلاف

(٥) وأهم ما ينظر فيه قانون ١٨٧٣ وضع أرض العروش لان في الملك يكون كل فلاح مالكا حقيقيا في قطعه ٠

(٦) انظر انتقادات " ل ، فرانك شوفو " ٠ وكان " فارني " مقرر القانون يرمي الى الحصول على ٣ أو ٤ ملايين هكتارا للدولة لان القبائل لم يكن لها نصوص تثبت حق الملكية وكانت بعض القرى بوادى شليف تعد ٨٠٥ هكتارات بالنسبة الى ٥٥ ملاكا ٠ وأقصى جزء هو ما يعادل :

٢ ٦٤٠ ٠٠٠	وأدناه	٥٠ ٦٨٨
١٩ ٨٠٠ ٠٠٠		١٩ ٨٠٠ ٠٠٠

ولقد جرت
الفلاحين المعمرين
غيرهم وكثرت الشكايا
بالمزيد من الاراضي
سكان العرب الضرائب
لدورهم في المثالية
الذين لم يعترفوا لهم
أو الاستشارية ولستدرك
العرب ليس لهم حق

ولم يمكن للحاج
ضعيفة وسيطر عليه
انتمى اليهم من أعوان
جعل الجزائر "أرضا

هكتار حسب " ياكونو" (٧) ويفضل قانون ١٨٧٣ وبالأخص بفضل المصادرة
والمساهمات في الحرب سلمت الإدارة الى المعمرين من ١٨٧١ الى ١٨٨٠ أكثر من
٤٠٠ ٠٠٠ هكتارا (٤٠١ ٠٠٠ بالضبط) (٨) أي مدة عشر سنوات ما يقارب ما كان
بين ١٨٣٠ و ١٨٧٠ (٤٨١ ٠٠٠ هكتارا) في حين أن السكان الفرنسيين لم يتزايد
عددهم الا بحوالي ٦٥ ٥٢٠ ساكن من ١٨٧١ الى ١٨٨٠ .

الابنية الجديدة للتعمير الفلاحي بروز ظاهرة التوكيل والمركزية

ان تطور حركة الاستعمار في ذلك الوقت كانت ظاهرة عامة فالى جانب المصادرة
وقانون ١٨٧٣ نقل سكان الالزاس واللورين الذين اختاروا فرنسا وحصلوا على
١٠٠ ٠٠٠ هكتارا من اراضي الدولة بالاضافة الى سياسة " دى قيدون" و " شانزى"
الذين يقدمان نجاح الاستعمار على كل شيء آخر وتم توسيع المدن على نسق
متسارع وأسست بوهران ٥٤ مركزا سكنيا و ٦٠ بالجزائر و ١٤٤ بقسنطينة وضم
قانون ٣٠ سبتمبر ١٨٧٨ أمر استقرار المعمرين وفرض الإقامة عليهم لمدة معينة
على اثرها يحصلون على حق الملكية النهائي . ولكن هذا القانون يضايق المعمرين
عند الاقتراض الذى لا يطمثون اليه لفقدان بيان الملكية وهو ما آل بالمشروع الى
الفشل وهو ما يفسر المزارعة بالتوكيل وهو ما مثل نقطة تدهور الاستعمار الفلاحي
بالجزائر والاكتفاء بالتوكيل لا يمنع من الحصول على الارباح الطائلة وقد يكرى
الفلاح الارض ولكنه سرعان ما يهجرها لشراهة الاروبيين في الربح واذا زار أحد
المفتشين الارض وسأل عن الفلاحة يجاب بأن الارض ستشغل قريبا ، وفي واقع
الامر كان الملاكون ينتظرون مرور ٥ سنوات ، وهي مدة الإقامة للعودة الى فرنسا
أو للتنازل عن الملكية ولا يهتمهم الانتاج الفلاحي ويفسر قانون ٣٠ سبتمبر ١٨٧٨
هذا الفشل لكن هنالك أسباب أخرى فكثيرا ما لم يكن التوفيق جليا في اختيار
المراكز والملاكين وقلة المواصلات .

لم تساعد على هذه الاعمال بالاضافة الى قلة القروض الكبرى والى جانب
هذه الاسباب المباشرة للاستعمار هناك الحالة الاقتصادية التي تدهورت فيما بين
١٨٧٥ .

- (٧) دون اعتبار المساحات التي يحصل عليها وكانت تمثل ٦ ٠٠٠ هكتارا يضاف
اليها ٤٠ ٠٠٠ هكتارا أي سدس المساحة العامة الشليف .
(٨) تسليم ٤٠ ٠٠٠ هكتارا للمعمرين لا يعني انتزاع ذلك فحسب من الفلاحين .

ولقد جرت ظاهرة الفلاحة بالتوكيل الى تدعيم جميع الملكية في بعض الفلاحين المعمرين فتقهقرت المراكز بسرعة وهجر الملاك الاوائل الاراضي الى غيرهم وكثرت الشكايات الى الحاكم العام عند زيارته ولقد كثرت مطالبات المعمرين بالمزيد من الاراضي واستغلال الفلاحين استغلالا فاحشا (٩) - ولقد رفض نواب سكان العرب الضرائب الثقيلة ونادوا برفع عدد ممثليهم في المجالس العامة بالنظر لدورهم في المثالية الجزائرية لكنهم لقوا ردًا عنيفا من طرف زملائهم الاروبيين الذين لم يعترفوا لهم بشيء ((يسمح لهم بالمساءولية في مجالسنا البرلمانية او الاستشارية ولنتذكر - حسب رأيهم - اسباب احتلال الجزائر لكي نتيقن من أن العرب ليس لهم حق التمثيل في مجالسنا وفي مجلس النواب)) (١٠) .

ولم يمكن للحاكم العام أن يضع حدا يكبح من جماح الاطماع فهو في منزلة ضعيفة وسيطر عليه أعضاء المجالس البلدية والجهوية الذين اتسع نفوذهم ومن انتمى اليهم من أعوان وخاصة النواب البرلمانيون الجزائريون الذين سعوا الى جعل الجزائر " ارضا مراقبة، لصالح المعمرين " .

(٩) ورد ذلك في رسالة المعمرين في عين سلطان جهة برج بوعريريج موجهة سنة ١٨٨٢ الى المستشار العام " دايك " وورد فيها ((يجب أن تقتنع الادارة بشيء واضح اذا ارادت الحفاظ على الاراضي وهو عدم الاحتفاظ بالمعمرين فنحن جئنا هنا لتولي الارض لا للادارة)) - (أرشيف قسنطينة - سلسلة عدد ٢ عين سلطان - برج بوعريريج) .

(١٠) أنظر المجلس العام بقسنطينة ، دورة ١٨٨١ .

المصادرة
١٨٨٢ أكثر من
قارب ما كان
لم يتزايد

ب المصادرة
ووصلوا على
و " شانزي "
ن على نسق
قسنطينة وضم
لمدة معينة
ابق المعمرين
بالمشروع الى
عمار الفلاحي
للة وقد يكرى
واذا زار أحد
وفي واقع
ة الى فرنسا
سبتمبر ١٨٧٨
يا في اختيار

ن والى جانب
ذرت فيما بين

هكتارا يضاف

ن الفلاحين .

انهيار المملكة العربية

سياسة المملكة العربية

لقد تميّزت عودة
البلاد الى سلطة العسكرين
العنيف ولكن ذلك لا يكفي
هو مدير الشؤون المدنية
ويجب انتظار قانون ١٨٦٤
الجزائرية ولكن الواقع ان
أحدهم تفجرت النزاعات
رجاله المقرّبين.

ولقد كان نابليون الثالث
واللباس الاسود)) وتقاديا
الامبراطور أوامره في حويل
السلطة في البلاد أمام
" حكم السيف" (١).

(١) أنظر في هذا المد
"أوربين" (١٨٤٥)

الثانوية المختلطة
ندروسة

الفصل التاسع

انهيار المملكة العربية وتطور السياسة الاستعمارية (١٨٦٠ - ١٨٨١)

١ - موقف المعمرين

سياسة المملكة العربية ومعارضة المعمرين للحكم الامبراطوري

لقد تميّزت عودة المصالح الادارية وتولية الحكومة العامة سنة ١٨٦٠ لعودة البلاد الى سلطة العسكريين ولقد ساعد على ذلك حكم "بيليسي" (PELISSIER) العنيف ولكن ذلك لا يكفي لتفسير سيطرة الجيش على المدنيين فاهم هؤلاء منزلة هو مدير الشؤون المدنية يأتي في رتبة متأخرة عن الحاكم ومساعدوه وهو من الجيش ويجب انتظار قانون ١٨٦٤ لربط الولاة بالقادة العسكريين في النواحي الثلاث الجزائرية ولكن الواقع أن الولاة مجبورون على اعتبار أوامر الجيش وإذا خالفها أحدهم تفجرت النزاعات فيتخلّى الوالي عن منصبه لأن الحاكم الماريشال يساند رجاله المعمرين .

ولقد كان نابليون الثالث عند زيارته الجزائر يندعش ((للصراع بين السواعد واللباس الاسود)) وتفاديا لهذه الخصومات التي قد تشل الادارة ونجاعتها أصدر الامبراطور أوامره في جويلية ١٨٦٤ بحيث أصبح الجيش والحاكم العام هم أصحاب السلطة في البلاد أمام المدنيين والمعمرين الذين أرجعوا الاضرار والاختفاء الى " حكم السيف " (١) .

(١) أنظر في هذا الصدد مقدمتنا في مراسلة الدكتور " ١ . فيتيل " مع " أوربين " (١٨٤٥ - ١٨٤٧) وهو كتاب في المصادر والمراجع .

وإذا كانت الامبراطورية
الجزائري وفي مستوى
فيهما في نهاية سنة ١٨٦٦
١٨٤٨ والقاضي بانتخاب
واليهود والاجانب بشرط
البلدية وعين الامراطين
وأست في المناطق
ويشرف على ادارتها
هو الذي يتولى النفوذ
ولكن اهمية المناطق
سنة ١٨٦٦ .

لقد أثر سقوط
الميايين فتعاضد دور
" سيدان " (SEDAN)
التي شجعت على كثرة

وبايعاز من هذه
بالداخلية في حكومة
يحذف منصب الحاكم
الحكومي وقسمت الجزائر
وأما السلطة العسكرية
مجلس استشاري ومجلس
مفتش سام للجمهورية
العديد من الاشخاص قبل

(٢) ونذكر البلديات
الاستشارة البرلمانية
الاروبيين نادرا

وكان الحاكم العام يرجع بالنظر الى وزير الحربية لكن علاقته كانت وثيقة
مع الامبراطور وهو ما جرّ الى خلق المنافسات بين الحاكم والوزير ، وكان للامبراطور
تنظيمه الخاص يوازي الادارة الرسمية مما يجعله مطلعا على ما قد تخفيه عنه المصالح
الادارية وكانت زيارته في ١٨٦٠ و ١٨٦٥ الى الجزائر مناسبة لتنظيم الاحتفالات
الكبرى والتحقيقات التي دلت الى قرارات جريئة ومنها اولا الاستشارة البرلمانية
في ٢٢ افريل ١٨٦٣ الخاصة بالملكية العقارية وثانيا الاستشارة المؤرخة في ١٤
جويلية ١٨٦٥ وهو نص يعترف للسكان الجزائريين بأحقية الحصول على الجنسية
الفرنسية بشرط التنازل عن حالتهم الشخصية وهو ما لم يجد صدى لدى السكان
الا بعض اليهود .

ومما شجّع المعارضين على بروز الازمة الاقتصادية الجزائرية (١٨٦٦ - ١٨٧٠)
ويحرّر الحكم الامبراطوري بفرنسا ثم الصراع الخفي الذي كان بين " ماك ماعون "
والمكاتب الباريسية ، وصحبت الاستشارة في سنة ١٨٦٣ جملة من الحرائق بالغابات
في ١٨٦٤ و ١٨٦٥ وظهرت الثورات بين ١٨٦٤ و ١٨٦٥ بالاضافة الى الازمة التي
فتكت بالبلاد لمدة أربع سنوات . ولقد نشط المعارضون في اطار البرلمان بأعضائه
اليساريين أو اليمينيين فكافحوا الحكم الملوكي كفاحا مريرا مما نتج عنه ارسال
لجنة تحقيق رأسها الكونت " لوهون " .

وقد كانت مهمة هذه اللجنة " التحقيق الفلاحي " في المناطق الجزائرية
الثلاث والدفاع عن القضايا السياسية (١٨٦٨) وعند عودة اللجنة الى فرنسا
وضعت السياسة الجزائرية على بساط البحث والنظر وكان النائب البرلماني " بيهيك "
المكلف باعداد التقرير قد حصل على ارساء النظام المدني ولكن النص القانوني
المكرّس لمبدأ التحول الاداري قد صدر في ربيع ١٨٧٠ فتحوّلت الجزائر من السلطة
العسكرية الى السلطة المدنية .

ومنذ ٣١ ماي ١٨٧٠ صدر قانون يجعل الولاة مستقلين عن القادة العسكريين
الذين اكتفوا بالاشراف على النواحي العسكرية وجاء أمر ١١ جوان ١٨٧٠ ليضع
قاعدة الانتخاب في المجالس العامة لسكان المناطق المدنية وانتخب الاعيان في
الاراضي الراجعة الى الحكم العسكري .

وأمام هذه التحولات استقال " ماك ماعون " رغم رفض الامبراطور لذلك وعاد
الى فرنسا عند حرب جويلية وهو ما فتح عهدا ثوريا في تاريخ الادارة الجزائرية .

وإذا كانت الامبراطورية قد دعمت الحكم العسكري منذ ١٨٥٤ في المستوى
الجزائري وفي مستوى المناطق فإن التوزيع البلدي وتحرير الحياة العامة قد شرع
فيهما في نهاية سنة ١٨٦٦ فقد صدر أمر ٢٧ ديسمبر وورد فيه مضمون نص سنة
١٨٤٨ والقاضي بانتخاب المجالس البلدية وتخصيص مقاعد للسكان المسلمين
واليهود والاجانب بشرط أن يبلغ عدد الجاليات على الاقل ١٠٠ ساكن في المنطقة
البلدية وعيّن الامبراطور الولاة ومساعدتهم وهذه البلديات لها استقلالها التام .

وأست في المناطق العسكرية التي يقل فيها عدد الاروبيين مجالس مختلطة (٢)
ويشرف على ادارتها جمعيات من الاعوان والسكان الراجعين الى البلدية والوالي
هو الذي يتولى النفوذ العسكري في الجهة وبجانبه مسؤول عن الشؤون المدنية
ولكن اهمية المناطق العسكرية وحدود الجهات المدنية تنقص من فاعلية الاصلاحات
لسنة ١٨٦٦ .

سقوط الامبراطورية وانتصار المعمرين

لقد اثر سقوط الامبراطورية على السياسة الفرنسية بالجزائر في جميع
الميادين فتعاضد دور المدنيين وكانت صعوبة الاتصال واضطراب الحكومة بعد هزيمة
" سيدان " (SEDAN) وفقد أن التنظيم العسكري في جيوش افريقيا من العوامل
التي شجعت على كثرة المبادرات ، وبعثت " لجان جمهورية " لتقوم بالامور العامة .

وبإيعاز من هذه اللجان اتخذت اجراءات جارية من طرف " كريمي " المكلف
بالداخلية في حكومة الدفاع الوطني وذلك بداية من ٢٤ أكتوبر وهذه الاوامر تقضي
بحذف منصب الحاكم العام ونائبه والكاتب العام والمجلس الاعلى والمجلس
الحكومي وقسمت الجزائر الى ثلاث مناطق فرنسية ويتولى السلطة حاكم عام مدني
وأما السلطة العسكرية فيتولاها قائد الجيوش البرية والبحرية ويساعد الحاكم المدني
مجلس استشاري ومجلس حكومي أعلى وبصورة مؤقتة يكلف بمهمة الحاكم العام
مفتش سام للجمهورية ومن أكتوبر ١٨٧٠ الى مارس ١٨٧١ تداول على هذا المنصب
العديد من الاشخاص قبل قدوم الاميرال " دي قيدون " (DE GUEYDON)

(٢) ونذكر البلديات الصغرى التي كانت تتولى في القرى والتي أست بمقتضى
الاستشارة البرلمانية لسنة ١٨٦٣ وتضم المجموعات القبلية حيث كان عدد
الاروبيين نادرا .

والحاكم العام موظف سام يعينه مجلس الوزراء وهو مكلف بتطبيق توجيهات الحكومة ويشرف على الولايات الثلاث، التي ينتخب أعضاؤها من طرف المقيمين الفرنسيين دون غيرهم ويعين وزير الداخلية ستة أعضاء مسلمين في هذه المجالس الولائية.

في "فيليفيل" المجاورة لعنابة، وكان سعر الشعير للطن الواحد يبلغ بعناية في نهاية سنة ١٨٤٤ حدًا أدنى يقدر بحوالي ١١,٥٠ فرنكا وبلغ ١٥ فرنكا للمهكتولتر الواحد (٦٠ كيلوغراما) وكان السعر الأقصى يبلغ ٢١,٦٠ فرنكا أي ما يتراوح بين ٢٥ و ٣٦ فرنكا للطن الواحد. وكان القمح بسهولة سليف يتجاوز ٣٧ فرنكا للمهكتولتر الواحد والشعير ١٢ فرنكا في نفس الفترة. وبالرغم من توزيع الحبوب والنداءات للاعانة فان الفلاحين قد تضرروا من المجاعة الى أواخر سنة ١٨٤٨ وخففت محاصيل الشعير من وطأة النقص وانخفضت الاسعار تبعاً لذلك وتحسنت منزلة الفلاح لان انتاج سنة ١٨٤٩ أدى الى تدهور في الاسعار وإلى جانب ذلك تفشى مرض الطاعون في شتاء سنة ١٨٤٩ واكتضت المستشفيات العسكرية بالمصابين ولم يمنع عدد الأطباء وأعاون الصحة من انتشار هذا المرض عبر الجزائر (٣) ويقول الطبيب "بول" رئيس أطباء الجيش الافريقي ((ان الامر قد آل الى اخلاء بعض القرى من السكان ويجد هذا الرأي صدى لدى القائد العسكري في "فيليفيل" (٤) الذي يقول: كانت اصابات الكوليرا ضخمة وانقرضت عدة قرى بأكملها وشاهدنا رعاة القطيع يتساقطون ويهلكون وهم مهملين في الحقول (٥)).

واذا رجعنا الى الأوروبيين فحسب في المستعمرات الفلاحية بجهة قسنطينة لاحظنا أن الكوليرا قد هلكت ثلثهم سنة ١٨٤٩.

وظهرت الكوليرا من جديد في المجموعات القبلية في سنة ١٨٥٠ وكان الحال ماثوسا منها بين سكان جبال بجاية ويحرص الفلاحون على اعتبار الاحياء لا الاموات عند اختفاء المرض سنة ١٨٥٠.

(٣) يلاحظ أن السلطات الفرنسية قد استوردت الحبوب.

(٤) يجب أن نشير الى فقدان الدراسات اللازمة ولم تدرس الا منطقة قسنطينة في أطروحتها.

التنظيم التجاري

وضع

لقد تغيرت معطيات

بالاضافة الى تغير الحكم
الحاصل من جراء محاولة
جرا الحكومة الملكية الى

فمنذ جانفي ١٨٥١

والجزائر وهو قانون قواع
الجزائرية وحرية محدودة
التوريد بالنسبة للبلاد
المعمرون وارتعاد الصادرات
وفيليفيل وبجاية والبحر
والماشية وبذلك يصلح من
حرب القرم من التي اند
تعتد الحبوب الروسية
الصادرات نحو الموانئ
خدمة الارض الشاسعة مثل

المزروعة من سنة ١٨٥٢
بالمائة ولم يترك الفلاحون
من صعوبات أو هم يستمر
ومنذ سنة ١٨٥٦ ظهرت
حلها أي قضية ٥٠ توجه
مصالح السكان)) (٥).

ويقضي القانون

والجزائر وأنشئ صندوق
الاوراق المالية (٢) ل

(٥) نص غير مؤرخ
الحكومية.

التنظيم التجاري للاستعمار في بداية الامبراطورية الثانية

وضع السوق والقروض والاملاك الكبرى

لقد تغيرت معطيات القضية الجزائرية منذ سنة ١٨٥١ اذ ارتفع عدد الاروبيين بالاضافة الى تغير الحكم الفرنسي مع " لويس فيليب بوناپرت " غير أن التناقص الحاصل من جراء محاولة ارضاء المستعمرين ورفض المصالح البسيطة للجزائريين جرّ الحكومة الملوكية الى سياسة مضطربة في بداية هذا التحول السياسي .

فمنذ جانفي ١٨٥١ ظهر قانون جديد يتعلق بالعلاقات التجارية بين فرنسا والجزائر وهو قانون ذو صيغة تحررية يسمح بحرية التصدير للمنتوجات الفلاحية الجزائرية وحرية محدودة منقوصة للمصنوعات في حين أن فرنسا لها أفضلية التوريد بالنسبة للبلدان الاجنبية الا في مجال المنتوجات التي يغتم منها المعمرون وارتعاد الصادرات الفلاحية الجزائرية ونشطت حركة الموانئ مثل عنابة وفيليفيل وبجاية والجزائر ووهران وصار الفلاح يقبل على الاسواق بالحبوب والماشية وبذلك يصلح من حالة بعد سنوات الازمة وستتطور الحركة التجارية مع حرب القرم من التي انقطعت من جرائها تموينات الجيوش الفرنسية التي كانت تعتمد الحبوب الروسية فارتفعت الاسعار ومنعت الحكومة الفرنسية لسنة ١٨٥٤ الصادرات نحو الموانئ الإيطالية ولم تقم قبائل البدو الا على تربية الحيوان مع خدمة الارض الشاسعة مثل جماعة " حركات " (جهة عين البيضاء) . وامتدت المساحات المزروعة من سنة ١٨٥٢ الى سنة ١٨٥٥ في منطقة قسنطينة وارتفعت بزيادة ٣٢ بالمائة ولم يترك الفلاحون الا بعض الارض لم تزرع دون مراعاة ما يعترض الماشية من صعوبات او هم يستنزفون طاقة الارض بدون انقطاع ولكن هذا الازدهار لم يطل ومنذ سنة ١٨٥٦ ظهرت المشاكل من جديد والذي حاول الحكم الامبراطوري حلها اي قضية . . توسيع نطاق الاستعمار مع المحافظة بقدر المستطاع على بعض مصالح السكان) . (٥)

ويقضي القانون التجاري لجانفي ١٨٥١ بتنمية العلاقات التجارية بين فرنسا والجزائر وانشئ صندوق للقرض لهذا الغرض وهو البنك الجزائري ومهمة (١) اصدار الاوراق المالية (٢) اسقاط (خصم) الاوراق المالية ذات الفائدة المنخفضة وفتحت

(٥) نص غير مؤرخ (قد يكون لسنة ١٨٥٢) للحاكم العام بالجزائر في الوثائق الحكومية .

مكاتب بنكية سنة ١٨٥٣ بوهراڻ و ١٨٥٧ في قسنطينة لكل التجار وحدهم لهم حق الاسقاط النقدي وكانت طبقة الفلاحين الاروبيين والاهليين لا تحصل على القروض ذات الامد القصير أو الطويل ولم يقدم صندوق القرض الفلاحي الا بعض المنح لعدد قليل من الخواص وحرم صفار المحمرون وكبارهم وكذلك الفلاحون العرب. وكان فشل الاستعمار الشامل الرسمي أو الخاص واضحا مما أدى بالحكومة الطوكية الى التفكير في ارساء الشركات الرأسمالية الكبرى بالجزائر وهي التي ستبعت قري استعمارية شاعدها الدولة في اشغالها ذات المصلحة العامة وستقوم هذه الشركات ببناء المنازل التي سيخلصها المعمرين الذين يجب عليهم الحصول على الاموال اللازمة لذلك. ولقد حصلت شركة جنوة الإيطالية سنة ١٨٥٣ حول سطيف ٢٠.٠٠٠ هكتارا منها ١٠.٠٠٠ ملكا تاما عند توفر الاسباب الواردة في كراس الشروط: وبذلك، تم بناء ١٠ قري وتعميرها بالسكان الاجانب ورغم الدعاية حول هذه المشاريع لجلب المعمرين بدا جليا ان الشركة ليس لها من غاية الا الحصول على المزيد من الارباح وهو ما يفسر سرعة الانجاز والكراء بأعلى الاثمان جريا وراء المال فالشركة لها هدف اوحده وهو الحصول على ١٠.٠٠٠ هكتار في أسرع وقت ممكن (٦) وهو ما لم يمنعها من القيام بنفس العملية على أسس أخرى وأراضي أوسع أي ٨٠.٠٠٠ هكتارا. وكان الفشل ذريعا مما جرّ الحكومة الى مواصلة هذه المشاريع وقد نتج عن ارساء هذه الشركة هلع لدى الفلاحين التقليديين للاراضي العائدة الى شركة جنوة.

سياسة تحديد الاراضي

عمدت الحكومة سعيا وراء تسهيل التمرکز الاستعماري الخاص الى تحديد اقسام الاراضي لدى المجموعات القبلية التي اعتبرت شاسعة وتجاوز حاجتهم الحقيقية وهو ما يضطرهم الى التخلي عنها الى الدولة. ولم تكن فكرة تقسيم الفلاحين جديدة اذ أنها برزت سنة ١٨٤٦ و ١٨٤٧ ومقابل ذلك تمنح الادارة حق الملكية الفردية للفلاحين الجزائريين الذين هم محل ثقتهما.

ولقد اعتبر دعاة الاستعمار هذا التحديد عملا من أعمال الازدهار اذ يوفر الملكية الخاصة عند السكان البدو والفلاحين وفي واقع الامر لم تحمد الادارة الفرنسية الى هذا الضرب من الملكية وانما اكتفت بانتزاع احسن الاراضي من

(٦) وحصلت في الواقع على أكثر من ١٢.٠٠٠ هكتار، انظر كتاب "باسرون".

الفلاحين ولقد خسر من جراء ذلك أولاد كسير بوادي شليف ١٢٠٠٠ هكتارا من افضل الارض على مجموع ٣٩٠٠٠ هكتارا التي كانت ملكهم ، وكان الفلاحون بجهة جباب وقد تخلوا عن ٣٠ ١٨٠ هكتارا من الاراضي الصالحة للزراعة والغابات لم يبق لهم الا ٤٧٦ ٧ هكتارات وفيها ٤٤٩ ٤ هكتارات في المنطقة الخصبة حيث كان المعمرون يحتاجون الى ٢٠٠ ١ هكتارا وانتزعت المراعي والسهول ولم يبق الا ٨٤٠ ٢ هكتارا بالنسبة الى ٣ ١٥٠ فلاحا ، ولقد جرّ هذا التحديد الى نقصان الاراضي لدى المجتمع القبلي وهو عكس ما ورد في النصوص الرسمية (٧) . واعتماد سياسة التحديد يخالف روح القانون الفلاحي المؤرخ في جوان ١٨٥١ وتتناقض مع السياسة المتوخاة من طرف المكتب العربي الذي كان يسعى الى تقوية المجتمع الريفي الجزائري بربطه بالارض وخلق الزراعات وتوفير الطرق العصرية في الفلاحة .

ونجاعة هذا التقسيم لا تتحقق الا بتوفر بعض الاسباب مثل العمال ووضع ميزانية هامة ووضع ميزانية خم كسب ثقة السكان الاهالي ، وبالرغم من الجهود الملحوظة لم تتم النتيجة النهائية لهذا المشروع اذ كان النقص كبيرا من العمال والاموال بالاضافة الى ما جرّت اليه الضرائب المجحفة والتحديدات والمطالب الفلاحية من طرف المعمّرين من تدهور الحالة العامة للفلاح وتفجّرت بعض الحركات الثورية في منطقة قسنطينة سنة ١٨٥٢ وجاهر المرابطون لظلم السلطات للفلاحين باسم الاستعمار وشجّعوا على الهجرة الى تونس أو البلدان الاسلامية الاخرى ، ووجدت المكاتب العربية نفسها في حرج لتحقيق شيء من استقرار الفلاحين عند محاولة التخفيض من انتزاعات الاراضي من الافراد الذين يريدون خدمتها أو البناء بها ، والمحمرون فاستغلوا قضية " دوانو" (٨) وانتقدوا ((حكم السيف)) الذي تمثله المكاتب العربية لمهاجمتهم من كراهية وقد كان المعمرون واعين بوضعهم الخطر .

وعلى اثر الفترة القصيرة " جيروم نابليون ج " الذي كان يؤيد المعمرين (١٨٥٨ - ١٨٦٠) التي تولى فيها وزارة الجزائر والمستعمرات سعى ممثلو المعمرين

- (٧) وحسبما أدلى به العضو البرلماني الجنرال " الار " المفتش الحكومي يوم ٩ مارس ١٨٦٣ كان لكل فلاح ٥ هكتارات ولكن الامثلة المعروفة تبين أن القطع لا تتجاوز ٣ هكتارات .
- (٨) اتهم " دوانو " وهو قائد المكتب العربي بتلمسان بتواطئه في جريمة قتل عند الهجوم على بعض العربات .

من العسكريين والمدنيين الى توجيه نابليون الثالث نحو سياسة منسجمة، وهو قد زار الجزائر سنة ١٨٦٠ للاطلاع على الامر عن قرب، وبعد سنوات صدر قانون تحديدي جديد مخالف لما توخى الى ذلك الوقت ونظر المكاتب الوزارية في نص ((قد يقيم الملكية لفائدة الاهالي)) ولقد بين الامبراطور الخطوط الكبرى لهذا المشروع الذي سيصبح اساس الاستشارة البرلمانية في ٢٢ أبريل ١٨٦٣ وورد كل ذلك في الرسالة الموجهة من طرف نابليون الى "بيليسي" الحاكم العام بالجزائر.

نجاح السياسة

١ — تطور الاقتصاد

ارتبطت انطلاقة وتميّزت الفترة فيها توسعت القرى التي الاصليون الذين هجروا بين ١٨٨١ و ١٩٠١ مواطناء. وبيّن تحلي الفترة الممتدة بين سنة ١٨٨١ الى ١٩٠٣ ١٨٨٩ القاضي بتحت طالبوا في سن الواحد لانه يمكن من خلق يمت الى فرنسا بصفة الاصلي فان الاطفال على صفاتها الاول و بطرافة خاصة من حيث التراكيب النح أو المالطية ومن خ

(١) البطل الشع

(.) YOUS

عودة الى ما

من العسكريين والمدنيين الى توجيه نابليون الثالث نحو سياسة منسجمة ، وهو قد زار الجزائر سنة ١٨٦٠ للاطلاع على الامر عن قرب ، وبعد سنوات صدر قانون تحديدي جديد مخالف لما توخى الى ذلك الوقت ونظر المكاتب الوزارية في نص ((قد يقيم الملكية لفائدة الاهالي)) ولقد بين الامبراطور الخطوط الكبرى لهذا المشروع الذي سيصبح اساس الاستشارة البرلمانية في ٢٢ افريل ١٨٦٣ وورد كل ذلك في الرسالة الموجهة من طرف نابليون الى "بيليسي" الحاكم العام بالجزائر .

نجاح

١ — تطور

ارتبطت
وتميّزت الفترة
توسعت القرى
الاصليون الذين
بين ١٨٨١ و
مواطني . وبين
الفترة الممتدة
سنة ١٨٨١ الى
١٨٨٩ القاضي
طالبوا في سن
لانه يمكن من
يمت الى فرنسا
الاصلي فان الا
على صفاتها
بطراف خاصة
حيث التراكيب
او المالطية و

(١) البطل
(DUS)
عودة البر

الفصل العاشر

نجاح السياسة الاستعمارية الكبرى وغزو الصحراء (١٨٨١ - ١٩٠٠)

١ - تطور الاقتصاد الاستعماري العقاري :

ارتبطت انطلاقا الاستعمار بالمصادرة وبقانون ١٨٧٣ بين ١٨٧٠ و ١٨٨٠ وتميّزت الفترة فيها بين ١٨٨٠ - ١٩٠٠ بتطور الاستعمار تطورا كبيرا . فلقد توسعت القرى التي تمّ بناؤها من قبل أو تدعّمت أسسها حتى وان كان السكان الاصليون الذين هجروها قد حل محلّهم سكان آخزون . وبلغ السكان الاروبيون فيما بين ١٨٨١ و ١٩٠١ تزايدا من ١٩٥٤١٨ الى ٣٦٤ ٢٥٧ ساكنا أي بزيادة ١٦٨ ٨٣٩ مواطنا . ويبين تحليل الاحصائيات بدقة أن نسبة عدد الاسبان والايطاليين في الفترة الممتدة بين ١٨٨١ و ١٩٠١ قد انخفضت وبلغت ٧٥ بالمائة فما فوق في سنة ١٨٨١ الى ٥٣ بالمائة في سنة ١٩٠١ . ويفسّر هذا التضاؤل بتطبيق قانون ١٨٨٩ القاضي بتجنيس الاطفال الاجانب مباشرة والذين ولدوا في الجزائر الا اذا طالبوا في سنّ الواحدة والعشرين من عمرهم بجنسيتهم الاصلية وهذا الاجراء هام لانه يمكن من خلق نمط من السكان الجزائريين لهم أصل أروبي لا اجنبي لكنه لا يمت الى فرنسا بصلّة . واذا كانت العائلات الاجنبية تحافظ على روابط بوطنها الاصيلي فان الاطفال لو تعد لهم تلك الصلات ماعدا لغة الام التي يندر أن تبقى على صفائها الاول وكثيرا ما تمتزج بالكلمات العربية فسرعان ما تتميز اللغة اليومية بطرافة خاصة من حيث النبرة والكلام العامي المختلف من وهران الى عنابة ومن حيث التراكيب النحوية البعيدة عن تراكيب الفرنسية والعربية والاسبانية والايطالية أو المالطية ومن حيث الصور البلاغية التي لا يفقه كنهها خارج الجزائر . (١)

(١) البطل الشعبي الذي يجسّد أكثر من غيره تلك الفترة هو " كافيوس " (KAGAYOUS) الذي ابتكره (موزيت) (MUZETTE) وهو عبارة عن عودة الى ما بذله (كافيوس) في الحروب .

فهؤلاء // الفرنسيون الجدد // أو هؤلاء الجزائريون من مورد أجنبي هم العناصر الذين يتصفون بحركة كبرى من بين المستعمرين . ويتركب منهم قسم لا يستهان به من سكان المراكز الجديدة رغم توصيات الادارة المركزية التي تريد أن تخصص ثلثي التنازلات للفرنسيين من أصل بآريسي .

وهؤلاء الفرنسيون كانوا لا ينجحون في القرى الاستعمارية الا اذا توقرت لديهم رؤوس الاموال الكبيرة في حين أن // الفرنسيين // ان الذين ولدوا بالجزائر كانوا يعرفون كيف يحصلون على الربح من تلك الامتيازات : فمن ناحية كانوا على جانب كبير من التجربة الفرنسية التي لا يمكن تعويضها أي خبرة (معنى الارضي) ومن ناحية أخرى يوقر لهم وجود عائلاتهم (طريقا انعطافيا) مؤمنا في حالة الفشل المحدود وبالاخص امكانية الحصول على المعونات أو الاموال الضرورية لاستغلال الارض التي حصلوا عليها . (٢) فسياسة التعمير في هذه السنوات تشابه تفريعا انطلاقا من مراكز ثابتة وبالرغم من رفض البرلمان التصويت لفائدة قرض يبلغ ٥٠ مليون فرنك طالب به المعمرين في سنة ١٨٨٣ فان الاستثمار اثبت جذوره بالجزائر بفضل زراعة الكروم .

ازدهار زراعة الكروم

بدأت التجارب في قطاع زراعة الكروم بصورة منتظمة قبل ١٨٨٠ غير أن الازمة الناتجة من جراء الاصابة بقمل النبات (فيلوكسيرا) للكروم الفرنسية في السنوات ١٨٨٠ ووضع الطرق في زراعة الكروم المتناسقة مع المناخ الجزائري قد جعل الادارة تشجع على توسيع زراعة الكروم في المقاطعات الجزائرية وبالإضافة الى ذلك وعند تجديد الامتياز الذي تحصل عليه بنك الجزائر سنة ١٨٨٠ في الميدان النقدي تمكنت الحكومة من أن تجعل من البنك يخصص ٢٠ مليونا على ذمة الفلاحة وبذلك تتوفر القروض ذات الفائدة الضعيفة لدى المعمرين . وبفضل عمل البنك تأسست مصارف اسقاط في جميع الجهات التي تقوم بخصم أسهم الفلاحين . وهؤلاء يمكن لهم أن يحصلوا على التجهيزات وأن يوسعوا حقولهم وأن يقتربوا بدون استثناء للمستقبل يبدو مشعا فلقد لاحظنا في سنوات قليلة

(٢) تبين الدراسات الدقيقة أن المعمرين كانوا أكثر شروة مما يعتقد عادة .
انظر كتاب ، ك . ياكونو (YACONO) بعنوان : الاستعمار في سهول الشليف .
La colonisation dans les plaines du Chelif.

ارتفاعا في الثروات (٣) فزراعة الكروم ظهرت وكأنها الزراعة الوحيدة الأكثر تناسبا مع النشاط المفيد عند المعمرين، وفي غمرة الفرح بالنجاح يقع نسيان القروض وهي حجر الزاوية لكل هذا البناء وأنّ تسديد القروض لابد منه في يوم من الأيام .

لكن هذه الفترة تصادف انتشار مرض قمل النبات وسلسلة من السنوات الرديئة (١٨٨٧ - ١٨٩٢) وبداية تجديد زراعة الكروم الفرنسية . فالخمر التي كانت تباع من قبل في فرنسا وهو ما يمثل رهانا للمستقبل أصبحت لا تروح سوقها أو لا تباع قط إذ زاحمتها خمر الجنوب الفرنسي وبيع الهكتوليتير من الخمر الجزائري بثلاثة فرنكات في ميناء عنابة في سنة ١٨٩٣ . وتباعا لذلك تغشى مرض قمل النبات في مساحات شاسعة . وحتى تتمكن الإدارة من حماية الكروم التي لم تصب اتخذت قرارات للحماية انقسم على اثرها الفلاحون لزراعة الكروم فقضت حشرات الكروم على المساحات الكبيرة . فالمعمرون الذين أقاموا كامل مستقبلهم على أساس زراعة الكروم عرّضوا أنفسهم للاخطار فظهرت علامات الافلاس جلية ومن أهم المؤسسات التي انهارت نذكر (DEBENE) . فكان أصحاب فلاحية الكروم يبحثون عن المتسبب فيما أصابهم من المكاره ولم يعلموا أنهم هم أنفسهم أول من صنع أفلاسهم فانقلبوا يتهمون بحقد البنك الجزائري الذي قدم لهم قروضا كثيرة والذي قد يكون دفع بهم الى طريق الهلاك الذي سلكوه . فنرى أحد المعمرين يقول بأن هذه البلاد الجميلة لها (دودة قارضة) المتمثلة في البنك الجزائري . ولم يتردد بعضهم من أن ينسب الى البنك ألاما شخصية تسمح له باحتكار الكروم والضيعات والغابات أي أن البنك لم يعد بنكا استعماريا وانما هو عبارة عن (مركيز كراباس) (MARQUIS DE CARABAS) وفي الحقيقة فإن البنك يسعى لكراء الاراضي للملاكين القدامى نظرا للصعوبة التي يواجهها والنتيجة عن تفاقم الاملاك العقارية التي لا يمكنها أن تتصرف فيها بكل مقدرة . (٤)

(٣) في هذا المجال، أنظر (ايسنارد) (ISNARD) في كتابه ،الكروم في الجزائر الذي يذكر الارتفاع السريع "لدييونو" (DE BONEAU) .

(٤) أنظر في حدد عمل البنك مجلدات التقارير للجنة المجلس البرلماني (رقم ٧٣ x) بأشراف // جول فيري // (J. FERRY) .

أجنبي هم
منهم قسم
ة التي تريد

إذا توقّرت
دوا بالجزائر
ية كانوا على
بنى الارضي)
حالة الفشل
رية لاستغلال
شابه تفريعا
رض يبلغ ٥٠
وره بالجزائر

١٨٨٨ غير أن
الفرنسية في
الجزائري قد
رية وبالإضافة
سنة ١٨٨٠ في
٢ مليونا على
برين . وبفضل
خصم أسهم
سعوا حقولهم
سنوات قليلة

تتقد عادة .
ار في سهول
La colonisat

نتائج أزمة الكروم

المركزية العقارية والتغلب السياسي للسياسة الاستعمارية الكبرى

ان أزمة الخمور كانت لها نتائج خطيرة فهي تقضي دون رحمة الفئة الضعيفة أي الملاكين الصغار لفائدة كبار الحقول وذلك من جراء استنزاف مدخراتهم المالية بسبب كساد السوق... (فمحصولاتهم يسيرة لا تمكنهم من الوفاء بديونهم ولا من العيش في انتظار الزيادة في تحسن الانتاج) ثم ان تغيير الكروم المصابة بمرض قمل النبات والذي يتطلب تكاليف باهضة (من ١٧٠٠ الى ٢٠٠٠ فرنك نهبا في الهكتار الواحد (٥) لا يقوم عليه الا أصحاب رؤوس الاموال. فنتج عن ذلك تصدع في تنظيم البنية الاجتماعية حيث ان الصغير من غارسي الكروم يمحي وجوده أو يصبح عاملا فلاحيا أو تكون وجهته الهجرة فيعوض بأكبر الملاكين أو بجمعية رأسمالية. ويصبح تجميع الارض ضرب من التحول الاقتصادي: فمن الحالة التقليدية البدائية الى نوع من الصناعة الرأسمالية. فينجر عن هجرة زارعي الكروم انهيار عدد معين من مراكز الاستعمار.

فمن حيث الجانب السياسي اثارت الازمة غليانا اجتماعيا امتد على سنوات كثيرة. وكان لاحداث (دريفيوس) (DREYFUS) وهجاء (دروموند) (DRUMOND) حدى عميق الاثر في الجزائر فارتبطت مقاومة الرأسمالية من طرف الجزائريين المتطرفين مع السياسة المتخالفة ضد السامية والقومية الكبرى لدى الاجانب الذين دخلوا في الجنسية الفرنسية (٦) والبطل لدى الجزائريين كان // ماكسميليانو ريجيس // (MAXIMILIEN REGIS) اذ ان النساء في العاصمة الجزائرية كن يهدين له قيودا من الذهب عندما ألقي عليه القبض وسجن.

وأما من حيث الجانب الادارى فلقد ساهمت الازمة في التشديد نهائيا بنظام // الالحاق // (ضمّ مستق) الذي وضع في سنة ١٨٨١. فمن ذلك الحين اختص الحاكم العام بنوع من الاستقلال الذاتي، وفي آخر الامر وفي سنة ١٩٠٠ واثر انشاء الوفود المالية ظهرت في المستوى المالي استحالة ادماج الجزائر في

(٥) أي حوالي نصف مليون فرنك في سنة ١٩٥٥ .

(٦) كان // كافيوس // (KAGAYOUS) ، وهو فرنسي من أصل أجنبي (ضد اليهود .

البلاد الفرنسية وبرزت عند ذلك خصوصية كل منهما بالنسبة للآخرى لكن المعمرين في الجمعية الجديدة حرضوا على توحي سلطة متغلبة مثلما هو الشأن في المجالس العامة أو المجالس البلدية (٧) وكانت السياسة تتجاوز قوة نفوذهم الاقتصادي ومن الأخرى قيمتهم العددية . ولم يبدأ التفوق السياسي للمعمرين على الحياة السياسية الجزائرية من آخر القرن ، فقلب هذا الملك فتح المجال لهذا التفوق الذي دّعه نظام // اللاحق // فالبلديات والمجالس العامة لاتمثل الا مصالح الاستعمار الذي جعل من البرلمانين الجزائريين قوة تدافع على حوزته ، فأقل الاعضاء له سلطة قائمة على الولاية العامين والمعتمدين ، فتكونت أضعاف من // الزبائن // محددة في كل مقاطعة ويعتبر العضو البرلماني سيد حلفه من الاعوان المساندين في الانتخابات والذين يتولون الحكم في أحد الجهات ، فهناك تبادل بين الخدمات بين المعمرين وأعضاء البرلمان لا يريد حكام فرنسا أو لا يستطيعون أن يحطموه .

ويتجه التفكير في أن يمثل هذا التنظيم سيمكن التآلف مع التمثيل البرلماني للجزائريين عندما يكون فعليا وفي الحالة الشاذة ، تسعى بعض الرجالات أن يبلغوا صوتهم المعارض غير أن ذلك لا يلقي له استجابة . فالسكان العرب لم يكن لهم أدنى تعبير أو تمثيل سياسي (٨) فالبلديات المختلطة التي تجمع أغلبية المسلمين كان يديرها الحكام يعيّنهم الحاكم العام ولهم الحكم المطلق . فمثلا اذا قدمت بشكوى ضدهم من طرف أحد المواطنين العرب فان هذه القضية يعالجها الحاكم نفسه ويقدم جميع الأدلة التي من شأنها أن تجعل الحق من ناحيته وأن ترد دعوى الشاكي الذي يجد نفسه فجأة مخالفا لقانون الاستيطان فيحكم عليه بغرامة مالية أو يبلغ به ذلك الى السجن ، وتصل بعض الشكايات الى باريس لاعضاء البرلمان الذين يقاومون مثل هذا النظام كالشيخ (بوليات) (PAULIAT) أو (البين روزيست) (A. ROZET) . ومن رجال الصحافة من يشهر بهذه السياسة مثل // ب . ليروا بولمي // (P. LEROY BEAULIEU) و // فينيون // (VIGNON) ولكن دون جدوى . فيطغى على ندائهم معارضة البرلمانين والصحف الجزائرية التي لا تدخر جهدا في السخرية منهم . وعند زيارة اللجنة البرلمانية الى الجزائر التي قادها

(٧) تضم الوفود اقساماً عديدة منها المعمرين وغير المعمرين والقبائل والعرب .
أنظر ما يلي : الفصل .

(٨) ان اختيار المعتمدين العرب والقبائل في الجمعيات البلدية التي تساعد الحاكم في مهامه مرتبط بالادارة أي الحاكم مثلما هو الامر بالنسبة للمستشارين العامين للمعتمد .

(ج. فيري) بمعية ثمانية عشر عضوا في سنة ١٨٩٢ برزت للعيان جميع المطالب والاحقاد المكنونة منذ زمن طويل ونددت تقارير اعضاء اللجنة بشدة بالنهج المتبع في الجزائر وذلك سواء من حيث السياسة او المالية او ادارة الغابات والاراضي . ويضيف المعمرون الى صوت المواطنين أهل البلد فيجدون بذلك فدية يتخلّى عن منصبه وهو الحاكم العام (تيرمان) (TIRMAN) .

٢ — تراجع النمو الاستعماري : افكار طبقة الفلاحين الجزائريين :

اقصاء الفلاحين عن الغابات

عكس الانفجار الكبير للاستعمار الوضع المتدهور للفلاحين فقد آل امرهم في سنة ١٨٧٥ الى منزلة خطيرة فالجفاف وهلاك القطيع الحيواني تعاقد معا استئصال الحيوان ونقصان حقول القمح . وفي سنة ١٨٨١ هبت حرائق مروعة في مقاطعة قسنطينة فوضعت بذلك قضية الغابات في أشد صورها على ميدان النظم ومنحت الامبراطورية الثانية تنازلات هامة من الغابات للشركات الرأسمالية التي تريد استغلال اشجار (بلوط - الفلين) الكثيرة وبالأخص على المناطق الساحلية لكن اصحاب الامتياز يطالبون باحترام احقية الاستعمال (الغابة العادية المراعي والارض الحبيسة) للقبائل التي يقوم معاشها على الغابات . فحرائق سنة ١٨٦٣ وخاصة حريق سنة ١٨٦٥ سمحت لاصحاب الامتياز بأن يحصلوا على فوائد ثابتة اذ اُتلفت في كل الممتلكات اقسام اتت عليها النيران مع اضافة ربع المساحات التي لم تمسها النيران وتمّ اشتراء ما بقي منها بأثمان بخسة ممتدة على عشرين عاما . وقرّر الحكم الامبراطوري في ربيع ١٨٧٠ أن يسقط من ثمن البيع السابق ثمّ تحصل على كل مالحقته الحرائق من ١ جانفي ١٨٦٣ الى ٣٠ جوان ١٨٧٠ مع ثلث الغابات التي لم تصبها النيران ورأى أن يرفع في نسبة تبرّعاته .

وسمحت حرائق ١٨٨١ التي نشبت بالخصوص في غابات قسنطينة للاوربيين بأن يفرضوا على الدوار والقبائل حيث الغابات مغارم كثيرة ومصادرات ابادت معاش المقيمين بالغابات . وضاعف قانون ١٨٨٥ في وسائل القمع وكان مناسبة في رفع المغارم اذا خالف الفلاحون قانون الغابات . فحذفت الاراضي الحبيسة في الغابات كما منعت حقوق الاستعمال العادية . وآلت تربية الماشية المنهارة وعدة دواوير الى وضع متدهور الى حد أن اللجنة البرلمانية التي اشرف عليها (J. ferry)

قد أبدت اندهاشها : لقد تحولت الغابة التي كانت : هبة الهبة فيما مضى الى عدو للفلاح : حسب ما أدلى به عضو البرلمان // جونسار // (JONNART) فلقد كان النظام الغابي صارما شديد الصرامة مما جعل بالبرلمان أن يقوم بتعديله في سنة ١٩٠٣ .

بيع الفلاحين المسلمين أراضيهم غصبا

وفي الحقيقة لم يكن الفلاح يواجه نقده الى نظام الغابات فحسب ولكن الى النظام العقارى والمالي والسياسي عامة وذلك كله يزيد في حدة آلامه من جراء سنوات الازمة . فقانون ٢٦ جويلية ١٨٧٣ ما يزال به يقع التصرف في الملكية في الجزائر لكن ادخلت عليه تحويلات بمقتضى قانون أبريل ١٨٨٧ الذى يسمح بتسيير توغل الاروبيين في أرض العروش واستيلاء الدولة على الاراضي التي تحصل عليها من لجان التحقيق . وتناولت محتويات قانون ١٨٨٧ موضوع الاسراع بتطبيق ما ورد من اجراءات الاستشارة البرلمانية التي جرت في سنة ١٨٦٣ (٩) وذلك بمقتضى وجهة سلبية للفلاحين ففقدوا الارض الصالحة للمرعى وتربية الماشية وعوضوا ذلك بالتنقل المحصور حول القرى الاستعمارية وحقول المعمرين واذا كانت الاراضي الفلاحية لا تف بحاجتهم فهم لا يترددون في حرث الارض المحرمة عليهم ولقد منح قانون ١٨٨٧ للدولة رسما الحق في انتزاع ٦٠٥ ١٥٩ هكتارا ، من الفلاحين بالاضافة الى الممتلكات البلدية التي بلغت ٥٩ ٧٣٤ هكتارا ، وبذلك يكون المجموع اكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ هكتارا (٣٣٩ ٢١٩ هكتارا) (١٠) في حين أن القانون المتمم لقانون ١٨٧٣ قد تم تطبيقه على ٣١٨ قبيلة يبلغ عدد سكانها ٥٨٩ ٦٦٩ نسمة وتسمح ٢٣٩ ٠٩٥ هكتارا وذلك يعني أن الدولة تحصلت على ١٠ بالمائة من الارض المستولى عليها والادارة تقدم عند ذلك الى السياسة التعميرية الرسمية ٢٩٦ ٠٩٧ هكتارا في الفترة الممتدة من ١٨٨١ الى ١٩٠٠ .

(٩) يطلق المهندسون الفلاحيون الجزائريون على قانون ١٨٨٧ عبارة "الاستشارة البرلمانية الصغيرة" . (PETIT SENATUS CONSULTE)

(١٠) وتضاف تلك المساحة الى ما تحصل عليه المعمرين قبل قانون ١٨٧٣ أى ٢٤٣ ٨٩٧ هكتارا ففي ٧٠ سنة ومنذ الاحتلال انتزع المعمرين والبلديات ٥٣٦ ٢٣٦ هكتارا بدون اعتبار المساحات المصادرة .

جميع المطالب
بالنصح المتبع
ت والاراضي
قدية يتخلل

آل أمرهم
في تعاقد معا
مروعة في
ميدان النظم
أسمالية التي
طق الساحلية
أدبية المراعي
ق سنة ١٨٦٣
فوائد ثابتة
مع المساحات
على عشرين
البيع السابق
ان ١٨٧٠ مع

نفة للاوربيين
درات أبادت
ن مناسبة في
الحبيسة في
منهارة وعدة
(J. ferry

فالمصادرات المنجزة عن حرائق سنة ١٨٨١ وقانون ١٨٨٧ ارتبطت نتائجها ببيع الجزائريين المسلمين أراضيهم الى الاروبيين فلقد تخلى الفلاحون ، من سنة ١٨٨٠ الى ١٨٩٨ بدخول الغاية ، عن مساحة قدرها ١٥١ ٥١٢ هكتارا بلغ ثمنها من الفرنكات الذهبية ٥١ مليوناً في حين أنهم لم يفتنوا من المعمرين الا ١٢١ ٨٤٢ هكتارا فكانت خسارتهم ٣٠٩ ٣٩٠ هكتارا (١١) . ولذلك يمكن تفسير ما وقع بمقاطعة قسنطينة حيث أن المساحة التي يملكها الفلاح الواحد تنخفض من ٢ ٦٥ هكتارا الى ١ ٥٨ هكتارا أى بنقص ٤١ بالمائة في حين أن ملكية المعمر ترتفع من ١٣٢٦ هكتارا الى ١٥٩٦ هكتارا أى بزيادة ٢٠ بالمائة . فيقدر ما كانت بيوعات الفلاحين هامة كانت الحالة العامة سلبية للفلاحة الجزائرية .

الازمة الفلاحية في الجزائر في اواخر القرن التاسع عشر

أخذت الفلاحة في الجزائر منذ ١٨٨٠ مثلاً هو الشأن للفلاحة في أوروبا تشكو من مزاحمة البلدان الجديدة أو المستعمرة وما تقدمه من منتجات بأسعار تتحدى كل المنافسات . فانهارت أسواق العملة الدولية فأصبح الفلاح الجزائري أو باذر الحبوب لا يقدر على توفير ما تتطلبه الفلاحة من مصاريف ويضاف الى هذا الجانب السلبي تكاليف النقل المرتفعة ارتفاعاً فاحشاً زد على ذلك أن وسائل النقل لا تلبي قدر الكفاية (١٢) وحتى وإن توقرت وسائل النقل فإن تسعيرتها كانت مرتفعة جداً فزراعة الحبوب لاتدرّ ربحاً والادهى من ذلك أنها تجرّ الى النقصان

(١١) يجب ملاحظة أن ثمن الشراء من طرف الفلاحين يتجاوز ثمن الأراضي التي يبيعونها للاروبيين فالهكتار الواحد يشتري من الاروبيين في الفترة بين ١٨٧٧ و ١٨٩٨ بمعدل ٩٠ ١٥٢ فرنكا بينما الفلاح يبيع أرضه بثمن قدره : ٢١ ١٠٠ فرنكا . فالمساحة المشار اليها تتضمن المضاربات بين الخواص مع مجموع التحويلات المسجلة على حساب الفلاح ولفائدة المعمرين .

(١٢) في هذه الفترة شرع في انشاء شبكة السكك الحديدية في الجزائر ففي سنة ١٨٧٨ تكونت أجزاء حديدية في : الجزائر - البليدة - وهران - سان ديني - قسنطينة - فيليبيل - أرزيو - سعيدة - عنابة - قالمة - قسنطينة - سطيف مع فرع الى تونس . وبسكرة . وتبسة . وعين الصفراء . وتلمسان . وبجاية . وتيزي وزو . والمشكل الكبير هو اختلاف الشركات المالكة لمختلف الاقسام مما يجبر الى اختلاف في الاسعار وأحيانا زيادات نفس البضائع المنقولة .

في الاموال . فالفلاح ليس له الا هذا النوع من الفلاحة في حين أن سكان الجبال يقومون على غراسة الاشجار اذا لم تنزع المصادرة في سنة ١٨٧٢ أراضيهم الموروثة عن العائلة فمحتوى القضية اذن قاتم جدا وتتفاقم القتامة بهجمات الجراد الذي فتك بالبلاد بين سنة ١٨٨٦ وسنة ١٨٩٠ فالجفاف الذي ساعد على تواجد الحشرات قضى على الحيوان . فسارعت الادارة الى فتح ورشات الاشغال ووزعت الاعانات وأمرت بالتخفيض من الضرائب كما نظمت اعيادا تعاونية . وفي مقدمة الجهات المتضررة من هذا الوضع الجهات التي تشكو نقصا في المياه ، وبعد سنتين من الركود (من ١٨٩٠ الى ١٨٩٢) عادت السنوات العجاف لتستمر بشدة الى آخر القرن التاسع عشر فاجتمعت مظاهر الجفاف والجراد والزواجر الثلجية لتفتك بالمحصولات الفلاحية وتتهتك القطيع الحيواني فأقبل الفلاح على بيع أرضه بعد تخلصه من الماشية ويذهب بعد ذلك لمضاعفة (الجيش العرمرم) من العاطلين الذين يتهمهم المستعمرون بشتى التهم مثل المس بالامن وتعاطي أسلوب البشارة (١٣) بدون النظر الى الاسباب العميقة لعملية الافغار المدقع فاذا بالمستعمرين ينادون بتوحي سياسة متصلة ويرتاحون الى الاحكام بالاعداد المتعددة التي يقضي بها حكام من الاروبيين دون غيرهم (١٤) وهؤلاء القضاة يعتبرون مثل هذه القرارات هي وحدها الكفيلة بتوفير الامن في البلاد .

وعلى النطاق المالي نلاحظ نفس الاهمال في ادراك الازمة التي يعاني منها الفلاح فلقد انخفضت العوائد المالية بداية من سنة ١٨٨٠ بالرغم من الضرائب الفردية الموظفة على العرب الذين لا يستفيدون من الميزانية التي تبذل في تجهيز المعمرين (اقامة الطرقات والاشغال العمومية) وفي تشييد بنايات ضخمة للولايات (١٥) وفي دفع الاجور لعمال الادارة والشرطة . ففي قسنطينة كلفت العناية بالمساكن وشبكة الطرقات ٧٢ ٦٤ بالمائة من ميزانية المجالس المختلطة التي يقطن بها الفلاحون فحسب ، وبلغت تكاليف التصرف الاداري نسبة ١٤ ٤١ بالمائة ، والشرطة ٦ ٣٥ بالمائة ثم نسبة ٦ ٦٠ بالمائة خصصت للشؤون الدينية والمؤسسات الخيرية

(١٣) البشارة عبارة عن الخبر المفيد الذي يقدمه من يعرف مكان الحيوان المفقود سرقة وتتطلب دفع قيمة مالية معينة .

(١٤) ان قراءة الصحافة الجزائرية في هذا الصدد مفيدة جدا .

(١٥) لقد ناهض // جول فيري // بشدة هذه المصاريف الضخمة في تقارير لجنة الاعضاء .

والمساعدات والتعليم يحتل فيها التعليم العمومي نسبة ٦٠ ٣ بالمائة. ويلاحظ أن حظ التعليم العمومي في البلديات المستقلة من نفس الناحية قد بلغ نسبة ٩٨ ٢٠ بالمائة إذ أن المستعمرين كانوا متعددين ويسعون إلى تعليم أطفالهم في حين أن التعليم في النواحي الأخرى ليس له " جدوى " إذ هو سبب في تكوين مجموعات من ((الساخطين الثوار المقاومين لفرنسا)) (١٦) فالوضع واضح وضوحاً تنبه إليه " جول فيري " في زيارته إلى الجزائر، فنتج عن ذلك انتشار الأمية وفي الوقت نفسه ارتفاع سكاني رغم بعض المشاريع الهامة (١٧).

فالإزمات وتحويل الفلاحين إلى طبقة كادحة وارتفاع نسبة الاجرام ، ووضع = الجيش العرمرم = ونقصان العوائد المالية دفعت بالإدارة إلى إعادة النظر في السياسة المتوخاة إزاء الفلاحين. فمن ذلك تكوين شركات احتياطية للمواطنين = (S.I.P.) وتطويرها . مهمتها مد يد المساعدة لمشتريين بتوزيع الحبوب أو اسناد القروض المالية في فترات الازمة كما تساعد هذه الشركات الفلاحين على تنمية المعدات الفلاحية . وسيفتض قانون ١٨٩٣ اكتسبت الشركات وضعها القانوني والتنظيمي الموحد في المقاطعات الجزائرية الثلاث ، فتحوّلت الشركات التي كانت ستي = المخازن الاحتياطية = إلى صناديق للقروض الفلاحية ، فالزيادة العددية من الأموال تنزع إلى تجاوز المخزون من الحبوب ويضاف إلى ذلك أن قسماً ضئيلاً من الفلاحين قد شاركوا في = شركات الاحتياط للمواطنين = في حين أن الذين كانوا أكثر فقراً وحاجة لا ينظرون تحت هذه الشركات فهم يزرعون تحت وطأة القرايين مع أن القروض كانت حقيرة . ومع هذا كله كثيراً ما يصاحب توزيع القروض والحبوب على الفلاحين ضرب من المناورات المتعمدة ومن التدليس على حساب الفلاح ولفائدة = القايد = (CAID) فسرعان ما تنعدم الثقة في الكادحين من الفلاحين .

وخلاصة القول أن هذه المرحلة التي بلغت ٢٠ سنة قد كانت دليلاً قوياً على تفوق السياسة الاستعمارية وذلك عبارة عن تغلب الأقوياء من المعمرين

(١٦) ذلك هو رأي المجالس البلدية والمجالس العامة والجمعيات المالية والصحف الجزائرية أو بعبارة أخرى ذلك هو موقف الرأي العلم الأروبي في الجزائر .
(١٧) يبين التعداد السكاني الرسمي أن عدد السكان من مواطني البلاد قد تحول من ٤٩٧ ٢٨٤٢ ساكناً في سنة ١٨٨١ إلى ٤٠٧٢ ٠٨٩ ساكناً في سنة ١٩٠١ .

وأصحاب العمل الموهوبين وأما من كانوا من الضعفاء (الفلاحون وصغار المعمرين) فقد كان مالمهم السحق النهائي - فالحدث في حد ذاته هام لانه يساعد على توضيح الخصائص الكبرى لمظهر للجزائر في العصر الحديث . ومن ناحية أخرى أدى قانون ١٨٨٩ القاضي بتجنيس الاجانب المولودين بالجزائر الى ابراز الاصلة الجنسية للمجتمع الجزائري فهذه المجموعة من = الفرنسيين الجدد = التي دخلوا في السياسة الفرنسية قبل السكان المسلمين ستخلق تحولا في مجرى الحياة السياسية في الجزائر ، ويتجلى ذلك في الدور الرئيسي لآخر القرن التاسع عشر في الاصطدامات ضد اليهود ، وتلك المجموعة هي السبب في تصلب البرلمانين الجزائريين تجاه الموقف من قضية الاهالي . وبما أن هذه المجموعة وققت أكثر من الفرنسيين (القادمين من فرنسا) في السياسة الاستعمارية التي ستبلور شيئا فشيئا ، خصائصها السابقة الا في بعض الاحيان .

٣ - نظام = اللاحق : قرار سنة ١٨٨١ :

يحمل التنظيم الجديد في الادارة المعلن عنه بمقتضى قرار ٢٦ أوت ١٨٨١ اسم = نظام اللاحق = (١٨) (SYSTEME DES RATTACHEMENTS) . فضم الادارة الجزائرية نظريا الى الادارة الفرنسية في العاصمة عامل من عوامل تحديد دور الحاكم العام . وكانت العملية منذ بدايتها موجهة ضد // البير قريفي // (A. GREVY) شقيق رئيس الجمهورية // يولس قريفي // (JULES GREVY) من طرف // قميتا // (GAMBETTA) وخلفه من الباريسين والجزائريين لكنها سرعان ما اتسع نطاقها وآلت الى تفتيت سلطة الحاكم العام الادارية وتوزيعها على مختلف الوزارات الباريسية التي تولى الحاكم مقابل ذلك مهمات سياسية يبذل من أجلها الحاكم كل ما لديه من المهارة والمفاوضات الطويلة وخاصة وأنه في خلاف مع الوزارات التي يعزّ عليها التخلي عن نفوذها ويعارضه أيضا البرلمانيون الجزائريون الذين لهم تأثير مباشر في عمل الحاكم العام عوض أن يستشيروا السلطة في الجزائر .

ويقصد من الناحية النظرية من وضع // نظام اللاحق // الى نجاعة الادارة الجزائرية فيمكن البت في القضايا بسرعة في باريس كما أن المراقبة البرلمانية

(١٨) هي عبارة آخر من كتبوا في الموضوع وهو المؤرخ (ك . فينس) (K. VIGNES) في كتابه : الحاكم العام (تيرمان) ونظام اللاحق

• ١٩٥٨

سنقوم بدورها على أحسن وجه وتتحصل الجزائر على الاموال الوافرة بصورة أفضل من ذي قبل . وبمقتضى الامر القانوني المؤرخ في ٢٦ أوت الذي يتممه قانون ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ والقاضي بتعيين (ل . تيرمان) (L. TIRMAN) حاكما عاما أسندت مهام ادارة السكان المواطنين في الاراضي المحتلة الى وكيل الفيلق التاسع عشر . وهذه المهام الادارية بدأت في احياء (نظام السيف) (REGIME DU SABRE) المشهورة في الماضي وكانت سببا في خلق مشاكل كبرى من حيث المحادثات بين الحاكم العام وقائد الفيلق التاسع عشر ، بالإضافة الى امر الرتبة الادارية بين الطرفين . ولتفادي النزاعات الممكنة تمّ التراجع في قرار ٢٦ نوفمبر وتعويضه بقرار ٦ أفريل ١٨٨٢ الذي يعيد للحاكم العام مقاليد ادارة السكان المواطنين المقيمين في أراضي النفوذ الفرنسي ويغض القانون الطرف عن الانتفاضات المحلية ويبدو مسبقا وبصورة علنية أن الجيش قد أسندت اليه آنذاك مسؤولية القيام بالعمليات العسكرية وبالتالي التصرف في الشؤون الادارية للاراضي الجزائرية .

واتخذت تدابير مكموسة تتكامل مع السياسة الادماجية (سياسة اللاحاق) منها :

- (١٠) - مضاعفة عدد الاعضاء الجزائريين في البرلمان
- (٢) - زيادة القطاع المدني الذي ارتفع من ٤٨ ٦٥٠ كلم مربعا في سنة ١٨٧٨ الى ٩٨ ٠٠٠ كلم مربعا في سنة ١٨٨٦ (١٩)
- (٣) - رفع عدد البلديات العاملة التي تزايدت من ١٩٨ في سنة ١٨٨٢ الى ٢٤٨ في سنة ١٨٩٠ .
- (٤٠) - تطبيق قانون ١٨٨٤ على الجزائر الخاص بالبلديات والذي يخول لها انتخاب رؤساء البلديات ومساعدتهم الذين كانوا يعينون من طرف الحاكم العام الى سنة ١٨٨٢ واتخذت هذه الاجراءات مثلما هو الشأن بالنسبة لنظام اللاحاق لغاية تدعيم مصالح المعمرين بالجزائر ، وفي هذا المجال فان مضاعفة عدد البرلمانين تنزع الى تقوية وزن الانتخابات الجزائرية في الحياة البرلمانية الفرنسية ، مع العلم أن الجزائر هي الشغل الشاغل لاقلية من البرلمانين أو الشيوخ في المجلس الشريعي .

(١٩) تسمح هذه الزيادة بالخصوص منطقة التلال .

الحاق الدوار الى نفوذ البلديات مصدر للمداخل في الميزانية الاستعمارية

لقد طالب المعتمرون بالزيادة في مساحة اراضي المدينة وفي عدد البلديات حتى يتمكنوا من تولي الحكم في السكان العرب في الدوار والقرى التي تمول الميزانية الاستعمارية. وفي بعض البلديات تبلغ نسبة الاروبيين اقل من ٥ بالمائة من مجموع السكان مثال ذلك :

تيزي وزو	٣٠٤	ناخب أروبي	مقابل	٢٤ ٠٠٠	مواطنون
وادي زناتي	١٨٥	=	=	١٣ ٩٩٧	=
فورناسيونال	١٨٦	=	=	١٣ ٨٨٣	=
تيار سفييل	٢٨٠	=	=	١٣ ٦٠٥	=

ونشأت مناوشات شديدة بين منطقتين بلديتين بسبب ضم القرى المتنافس عليها لتغذية المداخل فالكسان الاصليون كانوا على وعي تام بدورهم ويعرفون ان الحاق الدوار الى البلديات ونفوذها ليس من ورائه فائدة ترجى وليس أدل على ذلك المعنى من الشواهد الشعرية المكتوبة بالبربرية للشاعر (بوليفه) .

// فمن بدعة حكومة الوالي
اصبحنا الى اعظم المآسي
فهر امتضنا والتهمنا ثعبانا
فهلاكنا علينا باد وما يخفى
حطاما سقوطا فلا نفى
وكل ما نصيب من قوت بارد حامض //

ولابيات هذا الشاعر صدى في نص مكتوب وزير الداخلية (ساريان)
(SARRIEN) الى (تيرمان) بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٨٨٦ وهذا النص هو :

((اريد أن الفت انتباهكم الى ما ينشأ من خلل في البلديات الجديدة من حيث نسبة السكان الاصليين ونسبة السكان الفرنسيين : ففي بلدية (فيكان) يبلغ عدد السكان ١٣٨ ٢ نسمة ينقسمون الى ٨٤١ نسمة من السكان الاصليين ، وفي بلدية (طاريا) ٦٧٠ ساكنا صنفهم ١ ٣٦٩ من السكان الاصليين ، وفي بلدية (تيار سفييل) يبلغ عدد السكان ٣ ٨٨٥ نسمة منهم ٣ ٦٠٥ مواطن أصلي . فهذه

الأرقام تشهد بأن الحاق الأراضي الشاسعة في البلديات الجديدة يقصد من وراءه الحصول على الموارد الكافية وتحقيق التوازن في الميزانية المالية بدون اعتبار فائدة السكان الأصليين في هذا المجال. وكثيرا ما تهدر المجالس البلدية هذه المصلحة لفائدة الميزانية المالية، ولا تعرض هذه المجالس البلدية اقتراح ضمّ الأراضي الأصلية إليها الا لغرض الزيادة الفاحشة في مداخيلها)) .

ونتيجة ذلك يهمل السكان الأصليون في تلك الأراضي وتبدى البلديات ، بحافر طبيعي ، استعدادا ملحوظا لانفاق أموال البلدية لصالح الأوروبيين الذين يمنحونها أصواتهم الانتخابية مع اهمال السكان الأصليين الذين ليس لهم في الانتخابات من الحظ الا النزر اليسير مع أنهم يزودون البلدية بأكبر قسط من الموارد المالية. فهذه نزعات لا تشجع الإدارة العليا عليها وأرى أنه طالما لا تكون المراكز الأوروبية كثيفة السكان أولها من الثروة ما يجعلها توفي بقوتها على الأقل من مواردها الخاصة فانه يجب النظر مع التحفظ الشديد المقترحات التي ستؤدي الى اقامة هذه المراكز وجعلها من البلديات ذات النفوذ الكامل والتي لا يمكن تحقيقها الا بالالحاق الصحيح لتلك الأراضي الأصلية. ويختم وزير الداخلية قائلا : ((فليس مصلحة السكان الأصليين هي وحدها الممدّدة وانما أيضا مصلحة الإدارة والمصلحة العليا للامن هما معنيان في هذه القضية)) . (٢٠)

فلقد أصبح الامر واضحا ان السكان الأصليين قد صمدوا صمودا كبيرا أمام عمليات الالحاق التي لا خير لهم فيها. اذ أنهم لا يقومون الا بدور محدود لا معنى له في الحياة البلدية فكان لهم عدد اقصى يتكون من ستة أعضاء بلديين وربع المقاعد في المجلس البلدي. ولذلك، ولو فرضنا أن هؤلاء الاعضاء البلديين يريدون القيام بعمل تشاوري من أجل انتخابهم، فهم يصطدمون دائما بقانون - (يبدو أنه ديمقراطي) - الاغلبية : وبالفعل فان الشكل الديمقراطي متوفر لكن ليس له أية صلة بالواقع اذ تفرض اقلية قانونها على الاغلبية، وهو ما يناقض تماما ما يجري في العاصمة الفرنسية، فسياسة الالحاق تخترق جهرا من طرق أشد الانصار تعلقا بها - وتزداد خطورة تشويه القانون العام نظرا الى أن الجزائريين ليسوا من المواطنين الفرنسيين والحال أنه يجب أن يعتبروا كذلك لان الجزائر عبارة عن مجموعة ضمن المقاطعات الثلاث الفرنسية .

(٢٠) أنظر (فيني) (K. VIGNES) . في كتابه المذكور .

سياسة التبعية الاهلية : حكم استثنائي غايته المسلمون

ان جميع ما سبق لم يكن معتبرا أمام (نظام التبعية الاهلية) الذي تمّ ترضيه لسياسة السكان الاصليين وبصفتهم من (السكان الاصليين) أو من المسلمين وهو ما يسمح لفرنسا ، بعد احتلال تونس والمغرب الأقصى ، أن تعمم من تلك السياسة على التونسيين والمغاربة الذين يقيمون أو يعملون بالجزائر باعتبارهم من السكان الاصليين أو المسلمين فسياسة التبعية هي النمط النموذجي للاجراءات التي لا أساس لها الا العنصرية وهذا الشعور سواء كان باطنا أو ظاهرا والذي تتدب به السنة التاريخية الفرنسية قد بدأ في الانتشار في مستوى التشريع الفرنسي وسيبقى ذلك مدة عشرات السنين لانه بالرغم من تدخلات بعض البرلمانين من العاصمة الفرنسية الذين يعارضون هذه السياسة فان نظام التبعية قد استمرّ وتسانده اغلبيه البرلمانين الجزائريين والرأى العام الاوروبي الذين يخشون عودة العنف فلا يكثرثون للقواعد القانونية أو الاخلاقية فهم يسعون الى المحافظة على الهيمنة والقهر التام المسلط على السكان الذين ساهم هؤلاء في تفجيرهم ، وللحاكم العام (تيرمان) أن يعلن في سنة ١٨٨٢ قائلا :

((ان فرنسا قبلت في حدود الامكان السكان الاهليين طبقا لقانوننا العام))
وان يزعم : ((ان المليونين من السكان الاهليين سيغنمون قريبا من افعاءات النظام البلدي)) ، وفي واقع الامر يحجب (تيرمان) بافتراء - عن وعي أو عن لا وعي - حقيقة لا يمكن تحمكها اذ هي تكمن في رفض (اللاحاق) والقانون الفرنسي العام . (٢١)

فلقد بعثت سياسة التبعية في المناطق البلدية بمقتضى قوانين ٢٩ أوت و ١١ سبتمبر ١٨٧٤ تمّ عممت في البلديات المختلطة في سنة ١٨٨١ عندما اتسعت اراضي المدينة على حساب الاراضي التي ترجع الى الحكم العسكري وسيزيد قانون ١٥ جويلية ١٩١٤ في ضبط بعض مشمولات السياسة المذكورة دون أن تقضي

(٢١) أنظر في موضوع هذه السياسة التحليل النقدي للكاتبين (لارشي) (LARCHER) و (ريكتفالد) (RICTENWALD) في مؤلفهما بعنوان : (مبادئ في التشريع الجزائري) ، المجلد ١ ص : ٤٧٥ وما بعد . ولا يمكن ان نوافق المؤلفين عندما يسعيان لتدعيم تلك السياسة التي ((تتنكر لمبادئ تنظيمنا السياسي والاداري والتشريعي)) حسب لفظهما .

على ما يبدو فيها من الجوانب المثيرة للانتقاد . فالسياسة الاهلية سمحت للاداريين في البلدية المختلطة بتولي منصب القاضي وبذلك يزول الفصل المعتاد بين السلط الذي بقي سارى المفعول في البلديات الاخرى المستقلة حيث يتولى القضاة الاحكام دون تعقيب في مخالفات قانون السياسة الاهلية .

- (١) - اقبال ضد فرنسا والحكومة .
- (٢) - رفض خدمة الحراسة والمراقبة او عدم القيام بهما .
- (٣) - رفض الاعوان المساعدين توفير - مقابل استرجاع فوري - الاغذية والنقل للموظفين .
- (٤) - عدم تطبيق الاوامر الواردة في نص قوانين ٢٦ جويلية ١٨٧٣ و ٢٨ أبريل ١٨٨٧ و ٢٣ مارس ١٨٨٢ .
- (٥) - الاخلال بالمقررات الادارية الخاصة باسناد الاراضي الجماعية ،
- (٦) - التأخر في رفع الضرائب .
- (٧) - رفض دعوة القايض .
- (٨) - عدم التصريح بالمواد الموظفة .
- (٩) - حجز الحيوانات الضائعة أكثر من أربع وعشرين ساعة .
- (١٠) - حق اللجوء لكل شخص اجنبي بدون رخصة تجول .
- (١١) - الاخطاء في تسجيل الاسلحة النارية ،
- (١٢) - المساكن المنعزلة خارج الدوار بدون ترخيص والاقامة على الاماكن المحرمة .
- (١٣) - الخروج من المنطقة البلدية بدون اعلان والخروج من الاقامة بدون جواز سفر .
- (١٤) - التغافل عن التوقيع في رخصة الخروج في الاماكن التي تتجاوز فيها الاقامة أكثر من ٢٤ ساعة .
- (١٥) - التعرض للقانون لكل من لا يحمل ترخيصا في استعمال الحيوان .
- (١٦) - الخصومات والشكايات وأعمال العنف .
- (١٧) - الرفض أو التهاون في الاشغال والخدمات وفي تقديم النجدة في الحوادث والضجيج أو الاضرار وكذلك في حالة الانتفاضة .
- (١٨) - الاجتماع بدون ترخيص لأكثر من ٢٠ شخص في مناسبات الزردة أو الزيارة (الحج والاكل) .
- (١٩) - فتح المدارس الدينية أو التعليمية بدون رخصة .
- (٢٠) - امتحان حرفة التعليم الابتدائي دون اذن .
- (٢١) - رفض المشول أمام الشرطة العدلية .

وتهمل هذه القائمة الطويلة عددا من المخالفات المصنفة في سنة ١٨٨١ مثل ((الاعمال أو الاقوال التي تمس السلطة أو عون من أعوانها)) (٢٢) و ((عدم امتلاك جواز السفر ورخصة السفر وبطاقة الامن ودفتر الشغل)) و ((التواطؤ في جلب المواد الموظفة)) . وتمت مراجعة قوائم سنتي ١٨٨١ و ١٨٩٠ في سنة ١٩٠٤ لغاية التنسيق بين المخالفات وكان ذلك خاصة سنة ١٩١٤ . وهذا القانون القديم يعالج المخالفات لكنه يحافظ على روح السياسة التبعية .

والملاحظ أن هذا القانون يتضمن مخالفات توصف وصفا سطحيا تحت عبارات .. الاخطاء والاعمال المنكرة والعصيان وأعمال العنف وهو من شأنه أن يسمح بالتأويل الشخصي والتصرف في تلك المادة وهو ما يعاكس القانون الفرنسي الذي يبحث عن الانتهاكات التي تجرّ الى المعاقبة بحثا يتميز بالدقة (٢٣) والى جانب ذلك يحدد ترتيب الاحكام نسبة الغرامة وهي ١٥ فرنكا و ٥ أيام سجن لكل ذنب من غير أن يمنع تعدد العقوبات (٢٤) وآخر ما يجلب الاهتمام أن الادارة تحول الاحكام بالسجن أو الغرامات الى اداءات مالية تثقل كاهل المعاقبين لمدة طويلة من الزمن . ويضاف الى هذا القانون مخالفات اخرى خاصة بالاهالي مثل امتلاك السلاح والذخيرة (تجرّ الى غرامة قدرها يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٠٠٠ فرنكا ومن شهر الى عامين سجن) . مخالفة حماية الغابات في فصل الصيف (يؤدى الى غرامات تبلغ ٢٠ أو ٥٠٠ فرنكا مع سجن تتراوح مدته بين ٦ أيام و ٦ اشهر) مع تتبعات

(٢٢) وسيرفع أحد البرلمانين صوته قائلا : ((أعمال وقحة ذلك هو تهديد (جيسلير) (GESSLER) وذلك في شهر ماي سنة ١٨٨٨ ذكره (Larcher) (ص : ٥٠١)) .

(٢٣) لئن سعى قانون جويلية ١٩١٤ الى الحدّ من التأويل الشخصي وصفة الغموض للمخالفات فنذكر نصّ احداها وهو : ((أعمال الفوضى في الاسواق أو غيرها من أماكن التجمع وحول صنادير الماء العمومية وموارده وهي أعمال قد لا توقّر صفة المخالفة لدرجة خطورتها)) كما نلاحظ هذه المخالفة لشهر جويلية ١٩١٤ ونصّها ((التقاعس أو الرفض تسجيل الاطفال في سنّ الدراسة في التعليم عندما تكون المدرسة لا تبعد أكثر من ٣ كيلومترات ومن غير أن يقدم عذرا لذلك)) .

(٢٤) يقرّ القانون الجنائي الفرنسي بالحق الى اللجوء الى الاستئناف اذا كانت قيمة العقوبة ٥ فرنكات أو أكثر من ٢٤ ساعة سجن ولكن في الجزائر لا توجد امكانيات الاستئناف في الاحكام .

السلطة. في حالة نشوب الحرائق، ثم المخالفة المتعلقة برخصة ضرورية للقيام بالحج أو السفر الى الخارج. ومن جملة العقوبات المسلطة على الاهالي نذكر الاعتقالات الادارية التي تؤدى الى الطرد، والغرامة الجماعية والمصادرات والعقوبات الاخيرتان جرّتا كما رأينا، الى نتائج وخيمة اقتصاديا على منزلة الفلاح.

ان هذه الشبكة المتصلة من المحرّمات وتلك الحرية في وضع الاحكام تعتبر في نظر الاروبيين مصدرا لا يوفى بحماية مصالحهم فلذلك يلحون في وضع اجراءات جديدة مما ادى نظم الى قسوة متعمدة في المحاكم التي يقضون فيها وهو ما يجعل من العدالة عملا يتصف بالظلم المسلط على الاهالي وهذا كلّه بعيد بعدا واضحا عن القانون العام الفرنسي وهو عبارة عن تحدّ لنظام اللاحق.

المعوقات الادارية لنظام (اللاحق)

فهذا الترتيب له نقائص أخرى يبرزها العمل الادارى بوضوح فنقل الادارة المركزية الجزائرية الى باريس يؤدى الى تشبّث مضرّ في محاولة المشاكل فلقد تأخر تأسيس المركز الخاص بالسياسة الاستعمارية لانها كانت من المسائل الراجعة الى :

- (١) - وزير الداخلية الذي له أن يراقب جميع المشاريع الاستعمارية .
- (٢) - وزير الاشغال العمومية الذي يختصّ في مسائل المياه للفلاحة .
- (٣) - وزير الفلاحة عندما تكون الاراضي التي يشملها المركز تحتوى على الغابات أو الارض البور .
- (٤) - وزير التعليم العمومي لانشاء المدارس وكانت هذه المصالح تحت نفوذ الحاكم العام بالجزائر .

وكثيرا ما كانت المصالح ترجع الملفات اذ أنها تجهل ما كان من مهامها من الشؤون الجزائرية وبالجملة فلم تكن للجزائر سلطة شرعية لاقتراح الحلول العملية للمشاكل المطروحة لكن الادارة في باريس لا تكتفئ بذلك أو هي غير قادرة على القيام بذلك العمل فتكون اذن جميع النتائج سلبية (٢٥) ومن ناحية أخرى كان يعسر على نظام اللاحق أن يوحد الادارة الجزائرية بل جرّالى تفكيكها، فكان حاكم الشرطة يجهل هوية الوالي أو يرفض له سلطته وكان من الافضل في عملهم أن

(٢٥) يذكر (VIGNES) في كتابه مسائل عديدة معلقة طوال سنوات .

يويد كل منهما العضو البرلماني في المقاطعة التي يتولونها - وكان الاتصال مع وزير الداخلية مباشرة ، ولقد كتب أحد الصحافيين في سنة ١٨٩١ قائلا :

((في السنوات الاخيرة لم يكن يوجد حكم واحد بل هنالك من السلط ثلاثا أو اربعا واحد أو اثنان في الجزائر العاصمة ، ثم سلطة واحدة في وهران وأخرى في قسنطينة)) .

وكانت سلطة الحاكم " تيرمان " من أشد السلط تذبذبا وترددا ودون شك فان شخصية الحاكم نفسها هي المورطة مباشرة في خلق هذا الوضع فهو ما هو في التنقل بين المتناقضات همه أن يرضي الجميع ولذلك كان محل جميع أنواع السخط ولقد سجلت اللجنة البرلمانية للأعضاء الثمانية عشر في سنة ١٨٩٢ الخيبات والانتقادات : فالحاكم العام المتخلى (٢٦) والنظام وبصورة عامة السياسة العامة لفرنسا بالجزائر . كل ذلك كان محل انتقاد وتنديد ، وسيطول الانتظار في موافقة باريس على الإصلاحات المتوقعة .

4 - نظام اللجان المالية : مجلس طبقي تتفوق فيه الاقلية الجنسية :

كان الحاكم " تيرمان " قد خامرته فكرة وضع ميزانية خاصة لاختفاء الضرر الذي تولد عن نظام اللاحق بالجزائر وذلك في سنة ١٨٨٧ غير أنه لم يقدم برنامجه الى البرلمان الا في سنة ١٨٩١ : فهذه الفكرة التي يبدو أنها مخالفة لمفهوم سياسة اللاحق قد قاومتها المجالس التي لم تتلق بعد تقارير اللجنة التي أشرف عليها " جول فيري " وهو ما جعل " تيرمان " يقدم استقالته بعد فشله ، وفي واقع الامر ورد المشروع منذ سنوات عديدة قبل ذلك التاريخ فبعد سنوات طويلة من الفوضى والازمات صادقت باريس على منح الجزائر الاذن بالقضاء على نظام اللاحق (١٨٩٦) وتقليد الحاكم العام نفوذا أوسع من ذي قبل حيث أنه أصبح يشرف على الادارة العليا في البلاد الجزائرية ويتولى أمر المسؤولين عن الاقسام الادارية في الاراضي الراجعة الى السلطة الفرنسية في حين أن مصالح العدالة غير الاسلامية والتعليم العمومي لا تدخل تحت نفوذه بالاضافة الى مصالح المالية والقمارق التي ألحقت مباشرة بباريس (أمر قانون مؤرخ في ٢٣ أوت ١٨٩٨) .

(٢٦) استقال الحاكم العام في سنة ١٨٩١ .

وفي نفس هذا التاريخ منح أمر قانون جديد الى الجزائر " شخصيتها المعنوية" وميزانية خاصة وبعتت لجان مالية مهمتها ((أن تقدم للحاكم العام في الجزائر مساعدة الرأي العام الحر والاراء النيرة والاقتراحات المدروسة يعرضها الممثلون عن المساهمين الجزائريين وذلك فيما يخص جميع مسائل الضرائب والنصوص (الراجعة اليها)) .

فالاصلاحات تستجيب لطموحات الاروبيين والمعمرين الجزائريين الذين سيستغلون استقلال كبرا المجلس الجديد لخدمة مصالحهم .

ويتركب مجلس اللجان المالية من ثلاثة أقسام : الاول يضم ٢٤ عضوا من المعمرين والقسم الثاني يضم ٢٤ عضوا من غير المعمرين والقسم الثالث به ٢١ عضوا من الاهالي منهم ٦ أعضاء من القبائل ، ومن بينهم يختار الحاكم العام ٦ أشخاصا لتمثيل الاراضي العائدة الى النفوذ الفرنسي . وهؤلاء الاعضاء المكونون للجان المالية ينتخبون لمدة ست سنوات مع تجديد الفترة في كل ثلاث سنوات ويمكن لهم تقديم آرائهم حول المسائل التي هي من مشمولاتهم أثناء المناقشات والاجتماعات . وصلاحياتهم مبدئيا لا تتجاوز معالجة المسائل المالية ، وفي الواقع تجد جميع مظاهر النشاط الاقتصادي والسياسي الجزائري حداثا لدى اللجان المالية . وتجتمع كل لجنة على حدة ولا يلتئم اجتماع الاقسام الثلاثة الا بطلب من الحاكم أو اثر دعوته الخاصة أو عند المصادقة على الميزانية ، وفي نهاية الامر فليس دور اللجان المالية الا دورا استشاري .

فنشاط هذا المجلس يفلب فيه المعمرون وغير المعمرين ومن أهم الميزات للمجلس التفوق في التمثيل المفرط للاروبيين عموما وللمعمرين بصفة خاصة فيشرط في انتخاب الاعضاء المعمرين أن يكون المنتخب معمرا أيضا في حين أن غير المعمرين الذين ينتخبون نظريا أعضاء ليسوا من المعمرين يختارون غالبا من كانت مصالحهم العقارية تفوق مصالحهم غير العقارية مثل المحامين والوكلاء والتجار من ناحية قسنطينة الذين أصبحوا من أثرياء الملاكين والذين يمثلون غير المعمرين في اللجان المالية . ونلاحظ في نهاية المطاف أن الاعضاء الاهليين يمثلون الملكية العربية الكبرى ، فيمكن القول بأن هذه اللجان كانت في الوقت نفسه مجلسا طبقيا لكنه مجلس توءول الغلبة فيه الى أقلية جنسية ليس لها ما يؤهلها أن تكون موضوعا ديمقراطيا .

شخصيتها المعنوية"
لم العام في الجزائر
ة يعرضها الممثلون
الضرائب والنصوص

الجزائريين الذين

يضم ٢٤ عضوا من
والقسم الثالث به ٢١
يختار الحاكم العام
ولاء الاعضاء المكونون
ة في كل ثلاث سنوات
الاتهم اثناء المناقشات
ل المالية، وفي الواقع
ي حداها لدى اللجان
لأقسام الثلاثة الا يطلب
ميزانية، وفي نهاية الامر

يرين ومن أهم الميزات
وللمعمرين بصفة خاصة
معمرًا أيضا في حين أن
لمعمرين يختارون غالبا
ية مثل المحامين والوكلاء
لاكين والذين يمثلون غير
ف أن الاعضاء الاهليين
اللجان كانت في الوقت
فنية ليس لها ما يوهلها

فبالرغم من ارادة المشرع أن ينفذ عن اللجان المناقشات والخوض في
المسائل السياسية فإن المجلس " يتعاطى السياسة " : وما الاعضاء الاهليون الا عبارة
عن صورة لا دور لها تنتظر أوامر الادارة وكانت ترتفع أصواتهم أحيانا عندما تنذر
منزلة موكلهم بالخطر لكن حميتهم له دلالتة في معالجة مسألة الاصلاح المالي في
سنة ١٩١٢ ولم يساهم في المداولات الا الاعضاء الاريون رغم أن ذلك يهّم
أربعة على خمسة من الاهليين ففي هذا المجال مثلما هو الشأن في غيره يقع
الاعضاء الاهليون بالمشاركة في الانتخاب سعيًا وراء رضى الادارة وهذا التنظيم
يستمر الى الحرب العالمية الثانية دون أن يطرأ عليه تغيير يذكر وجاءت وثيقة
١٩٤٤ لتلغي التدابير الخاصة المتعلقة بالمسلمين وسيعوض القانون الاساسي لسنة
١٩٤٧ اللجان بمجلس جزائري يتولى فيه الامر نفس الاشخاص للمجلس السابق .

وتواصلت التطورات السابقة على نسق دقيق وستبين المرحلة الطويلة لنظام
اللاحق والتبعية بوضوح استحالة ادماج الجزائر في فرنسا وبالتالي تبرز معالم
الخصوصية الجزائرية . فالنتائج لا تتناسق والتحليل اذ كان من المنطقي أن تؤدى
التجربة الى محاولة الوصول الى الحكم الذاتي بالجزائر مع تصوّر الحلول الجريئة
لخلق الانسجام بين التعاش وادارة شؤون الرعايا الاروبيين والسكان الاهليين .
لكن الرسم المشوّع للاستغلال الذاتي الذى ساعدت على توفيره الاصلاحات بين
١٨٩٨ و ١٩٠٠ بالاضافة الى التكر الى مبادئ الديمقراطية الليبرالية وطرقها ،
والتي تهدف الى المحافظة على الامتيازات غير المشروعة لدى الاقلية الاروبية
تتضمن بذورا لمشاكل خطيرة - والحرب العالمية الاولى ونهضة الشعور القومي لدى
" البلدان الاستعمارية " ستضاعفان من حدة التوتر السياسي وحتمية التخلص من
الاستعمار المنهار منذ زمان طويل .

5 - تمام الاحتلال : توسع الحكم الاستعماري الى الصحراء الجزائرية

ان الفترة الكبرى للتوسع الاستعماري صاحبها امتداد الاراضي العسكرية
الجزائرية ليشمل الجزء الشمالي من الصحراء الغربية . ولم يعد الامر يتعلق بمنح
الاراضي الى الاستعمار الفلاحي وانما بعملية واسعة النطاق مرتبطة دفع مماثل على
الاراضي السودانية المحتلة وموافقة لبداية الحماية في تونس (١٨٨١) وفي آخرها
الوصول الى احتلال المغرب الاقصى فضمّ القسم الاكبر من الصحراء الجزائرية يدخل
في اطار المرحلة الامبريالية القاضية باقتسام القارة الافريقية على القوى العظمى .

وهذه العملية لها صبغة استراتيجية وتجارية بحيث يمكن خلق روابط بين القارات وبين العناصر المشتتة لامبراطورية استعمارية تأسست انطلاقا من مراكز ساحلية نحو فروع تجارية داخلية.

التوغل في الصحراء قبل الاحتلال الشامل

فلما تمّ القضاء على الثورة سنة ١٨٧١ الذي جعل حدّا فاصلا لغزو الشمال الجزائري كانت الصحراء قد بلغت التوغل الاستعمارية. فجّل أقسامها التي تكون جزءا واحدا ، بصفة عامة ، وقد انطوت في تنظيم الدويلات بالمغرب الاوسط قبل الاحتلال (٢٧) وبالصّصوص الدولة الجزائرية التركية. قد وقع تجميعها من طرف الدولة الاستعمارية.

وحدة الصحراء الجزائرية

ففي جنوب قسنطينة كانت الواحات بوادي ريغ بالإضافة الى توقورت وما يلي مدينة ورقلة التي تمرّ بها القوافل ، في علاقة مع الجزائر حتى وان كان استخلاص " اللزامة " لا يتحقّق سنويا ويتطلّب دوريا عمليات عسكرية حقيقية . وفي منطقة الاغواط وقعت الموافقة بالاجماع بين أهل المزاب والدولة المستعمرة يقضي بمنح المزابيين المهاجرين الى مدن التل وضعا تحترم فيه شخصيتهم الدينية والثقافية بالإضافة الى امتيازات مادية (في المجزرة والحمامات) ، وشارك ٤٠٠٠ من المزاب في الدفاع عن مدينة الجزائر في سنة ١٨٣٠ . وفي حقيقة الامر فان الاطلس الصحراوي لم يعتبر حدّا من الحدود فتنقلات اولاد سيدي الشيخ مثلا كانت تسمح جبال " القصور " ممتدة على جنوب السهول الكبرى بوهران وعلى كتيان الرمال الغربية الكبرى . وكان بنو " الاربعاء " بين جبل " عمّور " وجبال " اولاد نايل " يتنقلون سنويا بين الظهر الصحراوي بجنوب " مزي " والسهول " الوسيلىة " في " سرسو " (٢٨) وتوئلف ممتلكات " العروش " الاراضي الجنوبية حيث يقيمون في المراعي المحدّدة بالمواسم والاحوال الجوية في كل فصل من فصول السنة ،

(٢٧) فلنذكر خاصة امتداد المملكة الاباضية في تيهرت الى وسط التل وجنوبه والسهول الكبرى والصحراء .

(٢٨) انظر " ج . ديبوا " (J. DESPOIS) في : شمال افريقيا وفي : " جبل عمّور " .

وفي الصيف يتحولون الى السهول "الفوق تلية" حيث يلتزمون بعقود "العشابة" مع زراعي الحبوب ليسمح لهم في موسم الحصاد في مقابل حق المرعى في تلك المساحات .

فالابنية الاجتماعية لا تختلف كثيرا من حدود التلال الى قلب الصحراء وهي تنزع نحو خلق نوع من الروابط بين البدو والرعاة وأهل الريف أو الحضر وأصحاب غراسة الاشجار المثمرة أو الصناع والتجار بمقتضى التخصص في العمل وأهمية احدى الصناعات بالنسبة لغيرها من النشاطات . وأما في جنوب منطقة وهران تعود الاولية الى البدو وتجار القوافل والقائمين على تربية الغنم والابل وذلك بالنسبة لسكان " القصور " الذين لا يذكر لهم نشاط في المدينة : فلقد كانت " القصور " وسكانها بالاضافة الى الجبال الجنوبية في " الشط الشرقي " موزعة على " حميان " بالسهول الكبرى (عين الصفراء ، صفيصفا وموغرار فوقاني وتحتاني والعش) وهوؤلاء كانوا يدفعون اللزامة الى الاتراك ، وأولاد سيدى الشيخ في الهضاب الرملية (القصور البيضاء السبعة ، ستين ، مشرية ، رسول وبريزينة) الذين كانت علاقتهم بالجزائر المدينة فاترة . فكان كل منهم يملك قطاعه الكثيرة (ويذكر " دumas " (DAUMAS) قطعانا تبلغ ٢٠٠٠ رأسا لأكبر الاغنياء من " حميان " ترعى موزعة على ٤٠٠ رأسا لكل مجموعة) (٢٩) - ويجب ذكر طرقهم المشتركة أو أراضيهم المزروعة ومخازن الحبوب المشددة في القصور . وبالرغم من البقاء على حلات الرحم (بعضهم من البربر وبعضهم الاخر من العرب) فانهم كانوا يؤلفون طبقة اجتماعية قوية النفوذ وأقلية ارسقراطية ضمن جماعات البدو الذين لا يملكون الارض المزروعة . وهذه الطبقة تتكون بصورة خاصة من " القصوريين " الذين يمثلون أغلبية الفلاحين والذين يرتبطون بعضهم ببعض بحلات القرابة أو الولاء القريبة من العلاقات الاقطاعية اذا لم نقل بروابط الرق - وحسب ما يذكره " دumas " ينتمي جموع القصوريين الى " حميان " (HAMYAN) الذين يضمون ٢٠٠٠ فارسا (أى ما يقارب ١٠ ٠٠٠ نفرا) ويسكنون ١ ٣٧٠ منزلا (أى حوالي ١٢ ٠٠٠ من السكان) ، وأما الذين يرتبطون بأولاد سيدى الشيخ فلمهم ٥٠٠ منزلا (أى حوالي ٥٠٠ ساكن) بالنسبة الى ٥٠٠ فارس . وفي هذين الميدانين كان عدد الرقيق محدودا جدا ، ومصيرها ماجدا في مناطق " القصور " الجنوبية حيث يكثر النخيل : واعتبر السكان السود أو الذين يشوبه السواد من " الحراطين "

(٢٩) أنظر " دumas " (DAUMAS) في كتابه المشار اليه - ١٨٤٢ .

وفي الصيف يتحولون الى انسهول "الفوق تلية" حيث يلتزمون بعقود "العشابة" مع زراعي الحبوب ليسمح لهم في موسم الحصاد في مقابل حق المرعى في تلك المساحات .

فالابنية الاجتماعية لا تختلف كثيرا من حدود التلال الى قلب الصحراء وهي تنزع نحو خلق نوع من الروابط بين البدو والرعاة وأهل الريف أو الحضر وأصحاب غراسة الاشجار المثمرة أو الصناع والتجار بمقتضى التخصص في العمل وأهمية احدى الصناعات بالنسبة لغيرها من النشاطات . وأما في جنوب منطقة وهران تعود الاولى الى البدو وتجار الغوافل والفائمين على تربية الغنم والابل وذلك بالنسبة لسكان " القصور " الذين لا يذكر لهم نشاط في المدينة : فلقد كانت " القصور " وسكانها بالاضافة الى الجبال الجنوبية في " الشط الشرقي " موزعة على " حميان " بالسهول الكبرى (عين الصفراء ، صفيصفا وموغرار فوقاني وتحثاني والعش) وهو لاء كانوا يدفعون اللزامة الى الاتراك ، وأولاد سيدى الشيخ في الهضاب الرملية (القصور البيضاء السبعة ، ستين ، مشرية ، رسول وبريزينة) الذين كانت علاقتهم بالجزائر المدينة فاترة . فكان كل منهم يملك قطاعه الكثيرة (ويذكر " دumas " (DAUMAS) قطعانا تبلغ ٢٠٠٠ رأسا لأكبر الاغنياء من " حميان " ترعى موزعة على ٤٠٠ رأسا لكل مجموعة) (٢٩) - ويجب ذكر طرقهم المشتركة أو أراضيهم المزروعة ومخازن الحبوب المشددة في القصور . وبالرغم من البقاء على حلات الرحم (بعضهم من البربر وبعضهم الاخر من العرب) فانهم كانوا يؤلفون طبقة اجتماعية قوية النفوذ وأقلية ارسقراطية ضمن جماعات البدو الذين لا يملكون الارض المزروعة . وهذه الطبقة تتكون بصورة خاصة من " القصوريين " الذين يمثلون أغلبية الفلاحين والذين يرتبطون بعضهم ببعض بحلات القرابة أو الولاء القريبة من العلاقات الاقطاعية اذا لم نقل بروابط الرق - وحسب ما يذكره " دumas " ينتمي جموع القصوريين الى " حميان " (HAMYAN) الذين يضمون ٢٠٠٠ فارسا (أى ما يقارب ١٠ ٠٠٠ نفرا) ويسكنون ١ ٣٧٠ منزلا (أى حوالي ١٢ ٠٠٠ من السكان) ، وأما الذين يرتبطون بأولاد سيدى الشيخ فلهم ٥٠٠ منزلا (أى حوالي ٥٠٠ ساكنا) بالنسبة الى ٥٠٠ فارس . وفي هذين الميدانين كان عدد الرقيق محدودا جدا ، ومصيرها ماجدا في مناطق " القصور " الجنوبية حيث يكثر النخيل : واعتبر السكان السود أو الذين يشوبه السواد من " الحراطين "

(٢٩) أنظر " دumas " (DAUMAS) في كتابه المشار اليه - ١٨٤٢ .

ط بين القارات
كز ساحلية نحو

لا لغزو الشمال
اقسامها التي
بالمغرب الاوسط
نوع تجميعها من

توفورت وما يلي
كان استخلاص
نية . وفي منطقة
مرة يقضي بمنح
لدينية والثقافية
٤٠٠ من المزاب
لامر فان الاطلس
مثلا كانت تسمح
على كثران الرمال
" اولاد نايل "
ال " الوسيلة "
بية حيث يقيمون
ن فصول السنة ،

سط التل وجنوبه

:" جبل عمور " .

في القرن السادس عشر -
وأولاد سيدى الشيخ
وزاوية " قرزاز " تحاصروا
و " توات " .

وكان الحضر في
البدو في مراقبة تحركات
اجلاء السكان عن الحضر
انهيار " القصور " في
عشر - ولقد بقيت
الذين ملكوا بالسياسة
" الزيبان " وهي
الادارة السياسية لـ
" العشابة " وتبادل

المجموعة من القرى
توقرت باستثناء
الا ما كانت تقدم
عشر للميلاد ، فالقوة
و " الحراطين " للتفكير
الارتوازية (٣٠٠)
يستخرج منه ١٨٠
البدو الا مقابل أعمال
للقيام على القوافل
على التجارة التي توفّر
الشمالية ، فالبضاعة
الوصول الى السودان
اقتصادية واجتماعية
التي لم تنضم الي

(٣٠) أنظر كتاب ()
(٣١) ولنذكر خضوع
الذي خضعت

(مفردة " حرطاني " من الذين يرجعون الى العبيد ، سواء حرروا أو لم يحرروا ،
القادمين من السودان وتحول عدد كبير منهم الى " رق " في " الخماسات " ويبدو
أن الصنفين من العمال قد كانوا منذ القديم يتعايشون جنبا الى جنب . فكانت
طبقة الخماسة من البيضان أو السودان تمثل أصولا قديمة من أهل الفلح من البربر
والعرب المقيمين في السهول العليا أو الصحراء والذين لهم علائق بالحلف والولاء
مع البدو والعرب أو البربر وهم لا يحتفظون بملكية قطيعهم مثلما ما هو الحال
بالنسبة لاهل القرى الذين حكمهم " الهلاليون العموريون " في جبل عمّور (أنظر
كتاب (J. DESPOIS) المذكور) - والى جانب ذلك هناك من السودان
الذين يعودون الى الرقيق الوافد من بلاد السودان . غير أن تفهقر عدد القصوريين
كان من المظاهر الواضحة في الاحداث التاريخية مثلما أنه من اليقين أن السودان
كان مصدرهم الصحراء منذ عصر ما قبل التاريخ ، (أنظر في هذا الصدد الى
كتاب (R. CAPOT REY) المشار اليه) .

ولقد كان " القصوريون " يتعهدون بمهمة " السواقي " الموزعة انطلاقا من
الادوية أو العيون ويفلحون قطع الارض البدوية فيغرسونها أشجارا مثمرة مختلفة
على السهول الكبرى ونخيلا وأشجارا مثمرة في جنوب الاطلس . ويحصل من كان
منهم من الخماسين عند جني الصابة التي قام بها البدو ، على الخمس أو الخمسين
من التمور . ويتصرفون في المنتوجات السنوية التي تؤلف المورد الوحيد لعيش
العبيد . وأما في الواحات الشمالية فكان المناخ يسمح لهم بالزراعة البعلية
للشعير في أرض العروش . وكانت كل منطقة " قصورية " تقيم مسجدا ومدرسة
قرآنية والجماعة والشيخ الذي يمثلها ازاء شيوخ البدو ، وكانت لاهم القصور سوق
حيث يقع تبادل المنتوجات الفلاحية ونتاج تربية الماشية (من أغنام وحليب
وصوف) والسلع التي ترد بها القوافل التي يقوم بها سكان " القصر " وكان بعض
أهل الصناعة من المسلمين أو اليهود يعملون لفائدة البدو أو الحضر .

فلم يكن هنالك ما يميز هذه الابنية لجنوب المنطقة الوهرانية عن " طريق
النخيل " (وادى سواراة توات وقورارة) الا اذا اعتبرنا كثرة النخيل وتوفر اليد
العاملة المنخفضة والتي تكثر ضمن " الحرطانية " بنسبة كبيرة واستعمال طرق الرق
التي تتطلب عملا دقيقا (الابار) و " الفجارة " (قناة تحت الارض تأتي بمياه
البئر) : فالتحولات في الاحوال الطبيعية تحتم هذه الطرق كما تحتم أهمية ما
يقوم به من أعمال . فالبدو " الجزائريون " يساهمون في الحياة التجارية عبر
" طريق النخيل " مع البدو المغاربة الذين سلكوا هذه الطريق لاحتلال السودان

في القرن السادس عشر. وان كانت الحملات باسم السلطان الشريف فان "الحسين" وأولاد سيدى الشيخ قد اقتسموا مع "دوى منية" المنضمين الى زاوية "قنادحة" وزاوية "قرزاز" تحالفا مع "القصور" في "ساوورة"، الحركة التجارية بين "الفجيج" و "توات".

وكان الحضر في جنوب المنطقة الجزائرية ومنطقة قسنطينة يتفوقون على البدو في مراقبة تجارة القوافل وفي استغلال الارض والمياه ، فلم تنجح عملية اجلاء السكان عن الحاضرة وبالأخص في "توات" (TOUAT) بالإضافة الى انهيار "القصور" اليهودية "تامريتيت" (TAMERITIT) في القرن الخامس عشر - ولقد بقي "المزاب" حول الجزائر من أكبر المراكز التجارية عند الاباضية الذين ملكوا بساكنهم الانيقة وحفروا الابار باستعمال الرقيق والسودان ، فكانت "الزيبان" وهي موضع "شيخ العرب" خادما قسنطينة تؤلف تجمعا سكنيا تحت الادارة السياسية لمدينة بسكرة مرتبطا بالبدو ومن "أولاد نايل" بمقتضى عقود "العشابة" وتبادل الخدمات في النقل بالابل مقابل "ضريبة أخوية" وكانت المجموعة من القرى وعددها ٣٥ وهي تابعة "لوادى ريغ" تؤلف دويلة عاصمتها توفورت باستثناء "تمسين" التي كانت مستقلة (٣٠) - والتي لا تدفع من الضرائب الا ما كانت تقدمه الى باى قسنطينة منذ حملة صالح باى في نهاية القرن الثامن عشر للميلاد ، فالقبة "الحدارة" لها ملكها يشغل فيه السودان من الرقيق و "الحراطين" للتنقيب والبحث في أعماق الارض وبين ١٠٠ و ٤٠٠ مترا عن الابار الارتوازية (٣٠٠ سنة ١٨٥٦) واستغلال مياه وادى (البحر التحتاني) الذى يستخرج منه ٣١٨٠ مترا مكعبا في الساعة لرى ٣٦٠.٠٠٠ من النخيل . ولا يتقاضى البدو الا مقابل أعمالهم عند جني الانتاج أو مصاريف التنقل بالابل والرجال للقيام على القوافل الكبرى. فلقد ارتبطت أهمية الحاضرة المستمرة بسيطرتهما على التجارة التي توسع من التأثير الجزائرى في هذا الميدان ليلبلغ حدود الطوارق الشمالية، فالبضاعة تمرّ عن بوسعادة وبسكرة لتصل الجزائر وقسنطينة . ويتمّ الوصول الى السودان بمساعدة القوافل "الطوارقية" عن طريق مدن ذات أبنية اقتصادية واجتماعية مماثلة وان كانت خارج النفوذ الراجع الى الجزائر مثل "ورقلة" التي لم تنضم الى الجزائر الا في فترات متقطعة (٣١) وعين صالح عاصمة واحات

(٣٠) انظر كتاب (DAUMAS) المذكور.

(٣١) ولنذكر خضوع "هرقلة" في سنة ١٥٥٢ الى "عين صالح" في نفس الوقت الذى خضعت فيه "توفورت".

أو لم يحرروا ،
بضامات "ويدو
جنب . فكانت
الفلح من البربر
بالحلف والولاء
ما هو الحال
بيل عمّور (انظر
من السودان
عدد القصوريين
قمن ان السودان
هذا الصدد الى

وزعة انطلاقا من
أرا ثمرة مختلفة
ويحصل من كان
فمس أو الخمسين
رد الوحيد لعيش
بالزراعة البعلية
مسجدا ومدرسة
أهم القصور سوق
أغنام وحليب
صر" وكان بعض
مر.

نية عن " طريق
بيل وتوفرت اليد
بستعمال طرق الرق
الارض تأتي بمياه
تحتّم أهمية ما
ة التجارية عبر
احتلال السودان

" تيديكالت " ، وكانت جماعات " الطوارق " تقيم بصحراء جنوب " عين صالح " وهم فئات قليلة العدد تنتمي الى قبيلة صنهاجة البربرية ومعاشهم تربية المعز والابل مستقلون في مناطقهم مقابل تخليهم عن بعض النشاط التجاري في المجال الصحراوي . وتنظيم حياتهم القبلية عبارة عن ملوك وتابعين " عمراء " ولهم السيادة على العبيد السودان " والحراطين " " عكلان " ، وهذا التنظيم الاجتماعي كان بسيطا اذ يحكمهم سيد " الامين قال " وكانت أحلاف (الهوقار) و (الهجار) مرتبطة بالمفاوضات التجارية في الصحراء الجزائرية وبالأخص مع " عين صالح " وكان كل حلف من هذه الاحلاف لا ينضوي الى البناء الجماعي في التجارة الكبرى عبر الصحراء ، فيقع كل حلف اما بمدّ التجار والقوافل بالانعام أو الرجال لتجار المدن " الشعانية " أو رفع ضرائب على الواردين الى مواطنهم . فهم بهذه الحالة ميعدون عن النشاط التجاري فعمدوا الى خلّالهم الحربية للتعرض للقوافل التي لا تؤدى ما عليها من الضرائب والقيام بغزوات على الحيوان في المراعي . .

فبذلك اذن كانت الصحراء الجزائرية ذات فائدة كبرى ، وامتدادها من " تيديكالت " الى " توات " الى " غرارة " ثم الى " سواره " يؤلف امتدادا للدولة الحاكمة ، وتتداخل التأثيرات الجزائرية والمغربية في الاراضي القريبة من تلك المواطن الصحراوية ، وكان " الطوارق " في الصحراء الوسطى قد وقعوا معاهدة جماعية مع الاحلاف الموالية للجزائر وفاس غير أن بعض الاختلافات كانت تدور بينهم من حين الى آخر .

التوسع الصحراوي للاحتلال الاستعماري المعاصر في الصحراء الجزائرية

لقد اقحم القسم الصحراوي التابع لمدينة الجزائر قبل سنة ١٨٣٠ في الحروب خافتها القوة الاستعمارية ضد قوات المقاومة الجزائرية وذلك بسبب مشاركة تلك القوات في الحروب وكذلك سعيا لمراقبة الحكومة الفرنسية للتجارة الصحراوية .

ولذلك نفقة طموحات " بوجود " (BUGEAUD) الذي كان يسعى الى الاشراف على مرور المواد المصنوعة القادمة من أسواق التل متوحيّة الطرق الصحراوية وبصفة رسمية واضحة قام وزير الحربية تحت " لويس فيليب " وهو الماريشال " سولت " (SOULT) في سنة ١٨٤٥ في تقرير رفعه الى الملك ، بتحديد الغايتين الاستراتيجية والتجارية من توسيع الاحتلال الى الجنوب (٣٢) وجاء في التقرير .

(٣٢) نصّ أورده " مينيرفيل " (MENERVILLE) في : المعجم في التشريع الجزائري .

((يجب أن تولى الصحراء الجزائرية أو بعبارة أخرى المناطق الواقعة بعد التلال ، صنفا ثالثا من الجهات الادارية . ففي هذه الجهات لا أثر للمعمرين ولا تطوؤها الجيوش الا عرضا لقمع الفوضى أو لاعداد ظروف ملائمة لاقامة العلاقات التجارية أو توسيعها ، وهي مناطق تفتح لنا المجال لطرق هامة في الحركة التجارية الموءمة . ومن علامات تغلبنا أن جلالكم تقضي بتعيين قواد من الاهالي في هذه الاراضي)) .

والاغراض التجارية الواضحة منذ بداية الاحتلال الفرنسي وقع تنفيذها بعدد ضخم من " المهمات " التي تصحب الوحدات العسكرية أو تسبقها وذلك للقيام بمعاينة المكان لتسيير الغزو وبدراسات مضبوطة للاسواق التجارية : فمنذ سنة ١٨٤٨ قام التجار الذين استقروا بقسنطينة بغزو سوق " توقورت " ، ونشر " براكس " (PRAX) في سنة ١٨٥١ دراسة حول ((العلاقات التجارية الجزائرية مع مكة والسودان)) وفي سنة ١٨٥٩ قام " هنري ديفيري " (H. DUVEYRIER) وهو من ابناء أحد انصار " سان سيمون " ، برحلة أدرك أثرها " القليعة " (EL. GOLEA) ثم دخل في حماية الامير " الطوارقي " ايخونوكان " بطلب من شيخ " أولاد سيدي الشيخ " وذلك للقيام بزيارة سوق " غدامس " وجمع الوثائق والمعلومات التي نشرها سنة ١٨٦٤ تحت عنوان : " الطوارقي في الشمال " .

فلم تلق هذه العمليات الاستطلاعية الى ذلك الحين شيئا من الحواجز وان كان القصد منها تعويض السكان الاهليين من أهل التجارة . فكان رؤساء تلك المناطق وسكانها وحتى الرحالة أنفسهم يرون في هذا التصرف فرصة لربط علاقات متوازنة بفصل الوحدة القديمة بين التل والصحراء الجزائرية - ولكن الواقع كان غير ذلك إذ أن الجيش يرد مباشرة اثر تلك البعثات التجارية وفي حالة وصول الجيوش قبل البعثات فاتهم يسرعون بالشروع في استقصاء الاسواق لفائدة الاستعمار التجاري وينفس المناسبة يتعرفون على القوة العسكرية المحلية وهو الذي أنيط بعهدة بعض الدراسات مثل دراسة (DAUMAS) بعنوان " الصحراء الجزائرية " - سنة ١٨٤٢ ، أو دراسة " دي كولومب " (DE COLOMB) بعنوان : (اكتشاف " القصور " وصحراء جهة وهران - سنة ١٨٥٨) .

وتوحي نفس الطرق (استنطاق الاسرى وفي دراسة يورد أقوال أحد " الشعانية " من " متليلي " (METLILI) الذي قاد ثلاث قوافل من العبيد من بلاد " الحواسة " (HAOUSSA) حتى يمكن له تقييم الامكانيات في استعمال طريق القوافل من

"ورقلة" إلى "أفاديس" مرورا عن "القليعة" و "تيميمون" و "عين صالح" و "الهوقار" وبحث عنوانه : (الصحراء الكبرى - ١٨٤٨) .

وأما الجيش الفرنسي فقد لقي مقاومة عنيفة فالخاصية الجزائرية في الصحراء الجنوبية راسخة رسوخا كبيرا في تلك المناطق إلى حد مشاركة السكان في التحركات في نفس الفترة التي تحرك فيها السكان في شمال الجزائر. ولندكر أن نفوذ الأمير عبد القادر كان على غاية من القوة في سنة ١٨٣٩ جعلت "خليفته" يزبح الفرنسيين عن بسكرة و "الزيبان" . وكانت "الاغواط" تدفع له الاتاوة بعد القضاء على "التيجانية" في "عين ماضي" وامتدت سلطته إلى وادي "ريغ" و "المزاب" ، وسيرحب بمقدمه أولاد سيدي الشيخ وأولاد نايل عند حروبه الوطنية وانضم إليه أهالي "القصور" في جنوب وهران و "حميان" وشملتهم دولته .

فيقول (DAUMAS) : ((كان الأمير عبد القادر)) في عز مجده قد أشعر القرى الجبلية بعمله وتجلت علاماته لدى أهلها ، فكان يرسل بعد مواسم الحصاد بالعمال لرفع الخراج وهو العشر (٣٣) .

فكانت بداية التوغل في الصحراء مصحوبة بمحاربة الأمير عبد القادر ، فاحتلت بسكرة والاغواط لأول مرة في سنة ١٨٤٤ وأعلنت "توقورت" و "وادي ريغ" ارتباطهما بالسلطة . وفي سنة ١٨٤٥ استولى "جيرى" (GERY) على "قصور حميان" و "ستيطن" و "رسول" و "برازينه" قبل أن يبلغ في سنة ١٨٤٧ مناطق "أولاد سيدي الشيخ" إلى وادي "ناموس" . وانضمت الصحراء إلى الثورات الجزائرية بموءازرة سكان المناطق الجنوبية . وأثناء احتلال القبائل الشرقية والأوراس عنوة ثارت "الحضنة" و "الزيبان" المؤيدين من طرف "المزاب" ويجب أن نشير إلى ما صاحب الاحتلال من الاقصاءات والتقتيل عند السيطرة النهائية على مناطق "زعاطشة" و "بوسعادة" سنة ١٨٤٩ (٣٤) وإلى المحاصرة التي تواصلت ثلاث ساعات واستعمال المتفجرات قبل استسلام الاغواط التي قاومت المستعمر سنة ١٨٥٢ وقاتل السكان بيتا بيتا وجماعات الاحتلال ، وجرّت ثورة أولاد سيدي الشيخ في سنة ١٨٦٤ إلى النتائج المعروفة لا في الصحراء فحسب ولكن في جميع النواحي الوهرانية .

(٣٣) أنظر كتاب (DAUMAS) المذكور تحت عنوان : "الصحراء الجزائرية"

سنة ١٨٤٢ .

(٣٤) أنظر ما سبق . الفصل VII - ص .

ولم يزد القمع لهذه الثورة الا انعكاسا في أقصى الجنوب على الكتيبان الرملية التي يقيم بها سكان " سواره " وسيتسع نطاق هذه الانتفاضة الى الشمال بمناسبة ثورة ١٨٧١ قبل أن تمتد في النهاية سنة ١٨٨١ الى " بنو عمامة " وقد ساهم جميع الساكنين بالصحراء في ثورة ١٨٧١ وبالخصوص الخليفة السابق لعبد القادر في الزيبان الذي عاد الى المقاومة فعمد الى استئصال النخيل في " بنغانة " (BENGANA) ومهاجمة حلفائه . ونعرف أن مغامرة " بومزراق المقراني " بعد أن ناصره " أولاد نايل " قد فشلت في " توقورت " .

وبانت وحدة الصحراء الجزائرية للعيان خلال ثلاثين سنة من الكفاح ، فيقدر ما تراجعت المقاومة نحو الجنوب استمرت معها أعمال التعسف والقمع . فالاستيلاء النهائي على الاغواط سمح للماريشال (RANDON) أن يمد في نفوذه الى " ورقلة " (سنة ١٨٥٣) وفرض معاهدة على المزاب (في ٢٤ جانفي ١٨٥٣) الذي أصبح حماية تابعة الى الجزائر مثلما كان الشأن في عهد الدايات ، وطعيان " دي كولومب " ضد أولاد سيدي الشيخ قاده الى " فجيح " (FIGUIG) سنة ١٨٦٦ كما بلغ " ومبفين " (WIMPFERN) الى " غير " (GHIR) سنة ١٨٧٠ وهي المناطق التي يتولاها الخليفة من البيت الشريف والتي لم تعين حدودها في معاهدة سنة ١٨٤٥ (وهي : أولاد جرير ، ذوى منيه ، بني قيل) . ونتج عن ثورة " توقورت " سنة ١٨٧١ انشاء تجمع عسكري كما هو الحال في جهة " هرقله " وتم طرد سكان " الغوليا " (EL GOLEA) سنة ١٨٧٣ .

فخمود المقاومة المسلحة الجزائرية في التلال علامة على اكتمال الاحتلال الاستعماري في جميع الصحراء الجزائرية ، وجعلت عمليات " القمع للفوضى " الجيوش الفرنسية تدرك حدود الاراضي المستقلة أو الخاضعة الى المغرب وتحاصر منبعا للقتال تجاوز الحدود العادية الراجعة الى الجزائر في الجنوب ولكن القمع لم ينجح في ((فتح طرق التجارة الكبرى وتأمينها)) وهو ما ورد في تقرير " سولت " وقد تحولت تلك الطرق التجارية الى مناطق نائية ولم تفسح المجال للاحتلال .

مشكل العلاقات بين المناطق الصحراوية في التجارة الاستعمارية الجزائرية من ١٨٧١ الى ١٨٩٠ لقد حول المستعمرون بالجزائر وجهة رحلة القوافل التجارية منذ البداية عن بلاد السودان فمضد الغزو الفرنسي أهملت المسالك التجارية بين " وادي ريغ " والمزاب لصالح طرق طرابلس مرورا بغدامس والمغرب مرورا بـ (سواره) (SAOURA) . فهذه الطرق تلتقي في البلدان الاسلامية ، ولم يتردد المستعمر

" عين صالح "

رية في الصحراء

ن في التحركات

أن نفوذ الأمير

يزيح الفرنسيين

بعد القضاء على

" و " المزاب " ،

لثنية وانضم اليه

مجدد قد أشعر

مواسم الحصاد

ر عبد القادر ،

رت " و " وادي

(GERY)

أن يبلغ في سنة

ت الصحراء الى

احتلال القبائل

طرف " المزاب "

ل عند السيطرة

والى المحاصرة

الاغواط التي

لاحتلال . وجرت

الصحراء فحسب

هراء الجزائرية "

من وضع الحواجز القمرقية بمقتضى قرار المملكة الفرنسية في سنة ١٨٤٣ . فأثر ذلك في المنتوجات الفرنسية الواردة على الجزائر والتي ستمرّ عبر الصحراء الى بلدان أخرى ، كما نلاحظ أن هذا القانون القمريقي يقضي بمنع الصادرات البرية وذلك حماية للتجار الفرنسيين مما أدى الى كساد التجارة الصحراوية بالجزائر سواء كان ذلك في المناطق المحتلة أو غير المحتلة . وهو ما يفسّر خيبة الإدارة الاستعمارية عندما تلاحظ نقصا في التبادل التجاري في المناطق المحتلة وهو ما يناقض مآلديها من المعلومات والاستخبارات .

وكان الباشا في طرابلس منذ سنة ١٨٤٢ استولى على " غدامس " فأصبحت في حوزته طريق تجارة القوافل الشرقية ، وأمام تهديد الاستعمار الفرنسي طالب " الطوارق " من " عجار " (AJJER) الباب العالي العثماني باستثمارها " الامين قال " (AMENDKAL) ففتحوا في سنة ١٨٧٤ قلعة " غاط " (GHAT) الواقعة على طريق التجارة ليستقرّ بها الجيش التركي الطرابلسي ، وفي سنة ١٨٧٣ وبعد احتلال " الغوليا " ، توطدت الحلات بين المجموعات بالصحراء الجزائرية والتي لم يبلغها الاحتلال ، والمغرب وأعلنت جماعة " عين صالح " و " تميمون " مناصرتها وطالب " قايد ذوى منيه " وهم بدو " ريخ " الذين يضمون حلف " قصور " " فجيج " وبعض " تافيلالت " بتولية السلطان الشريفى . وبذلك توحّد منافذ التجارة الاستعمارية في الصحراء ويضاف الى هذا الوضع أن خرّقا دبلوماسيا قد ظهر للعيان كان مصدره بعض البلدان الافريقية مثل طرابلس التركية وتونس والمغرب ، والدول الأوروبية التي تتنافس فيما بينها أو باستعمال حلفائها على هذه الطرق التجارية ، ومنها بريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا . (٣٥)

ونظرا لهذا الوضع سعى التجار الفرنسيون في هذه الفترة الى تعويض تجار القوافل المتخلّين والى البحث على عين المكان عن أحلافهم من الصحراء والسودان فأبطل الحماية القمريقية في سنة ١٨٦٠ لتسمح للصناعات الفرنسية المعفاة من الضريبة بالوصول ، عبر الجزائر - الى مناطق نائية تمتد الى ما وراء طريق (" جبرى فيل " - بسكرة) ولكن بدون جدوى . وفي نفس السنة اقترح

(٣٥) كان الانكليز يقومون بالتجارة مرورا بالمغرب بواسطة مواليتهم من اليهود المفرنجة بطرابلس ثم عبر مصر بعد سنة ١٨٧٩ ، والايطاليون في تونس الى سنة ١٨٨١ حيث توجه اهتمام الى طرابلس ، وكانت المغرب مركز اهتمام الالمان بعد سنة ١٨٨٤ .

" دى كولومب " في دراسته حول " توات " و " غرارة " أن يؤسس على الجانب الشمالي من الصحراء الى الاغواط و " جبرى فيل " مجموعة من المراكز التجارية يرمي من ورائها الى تنمية نظام تجارى بالصحراء يتعاطى الرقيق ، ولكن الذى كان ينقص هذه المراكز هو وجود المشرقين على القوافل التجارية .

وعادت الابحاث التجارية الى الظهور لكنها اصطدمت هذه المرة بالحذر بعد " المعاهدة " التجارية التي تحصل عليها " ديفيرى " مع " ايخينوخان " سنة ١٨٦٢ والتي يلتزم بمقتضاها " الطوارق " في الشرق بأن ((يساعدوا مرور التجار الفرنسيين أو الاهليين الجزائريين عبر اراضيهم مع الالتزام بحمايتهم الى وصولهم الى السودان)) وهي مجهودات عديمة الفائدة ، القصد منها منافسة أهل التجارة بغدامس فكانت نتيجتها قتل التاجر " دورنو - ديبيرى " (DOURNAUX-DUPERE) واطرد " بول سولي " (PAUL SOLEILLET) سنة ١٨٧٤ من " تيديكلت " وكان قد كلفته الحجرة التجارية بالجزائر بمهمة ((تقديم بعض منتجاتنا الصناعية لسكان الصحراء الوسطى)) وفي سنة ١٨٧٥ ورد " فيكتور لارجو " (V. LARGEAU) رفقة ابن " ج . ب . ساي " (J.B. SAY) طمعا أن يدخل في علاقات تجارية مع المعمرين الفرنسيين تجار " غدامس " لكنه لم يفلح ، وانعدام الثقة والحذر هو الذى أودى بحياة الاباء البيض الذين قتلوا سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٧٩ .

والى جانب ذلك برزت مشاريع غايتها حدّ تجارة القوافل الطرابلسية والمغربية ومنافستها بانشاء السكة الحديدية عبر الصحراء لايصال السلع مباشرة من السودان الى البحر الابيض المتوسط . وقبل ذلك بسنوات وللتوغل في السودان استعملت قاعدة استعمارية أخرى عرفت بتجارة الرقيق وهي السنغال وخاصة بايعاز من " فادارب " (FAIDHERBE) (١٨٥٦ - ١٨٦٢) وتوصلت السلطة الاستعمارية الى القيام بابتزاز المسالك في الطرقات الصحراوية التي يرد منها الذهب بين " عين صالح وغدامس " غير أن الطريق الى البحر تتطلب أموالا تضعفها بالنسبة الى طريق القوافل (٣٦) وقدّم المهندس " ديونشيل " (DUPONCHEL) سنة

(٣٦) قد يكون السبب في نقصان السلع الواردة من السودان الى طرابلس راجعا الى الاهتمام المتزايد بالسنغال أكثر مما يرجع الى النفور من تجار " غدامس " بمفعول النفوذ آل السنوسي المتزايد ، الذين كانوا يزودون الاعوان الانكليز والحكام الاتراك .

١٨٤٠ . فأثر
الصحراء الى
دورات البرية
بواسطة الجزائر
خبرة الادارة
محتلة وهو ما

" فاصبحت
فرنسي طالب
استثمارها
(GHAT)
في سنة ١٨٧٣
راء الجزائرية
" تيميمون "
حلف " قصور "
نافذ التجارة
ظهر للعيان
رب ، والدول
يق التجارة ،

تعويض تجار
من الصحراء
الفرنسية
الى ما وراء
السنة اقترح

من اليهود
في تونس الى
مركز اهتمام

١٨٧٥ مشروعا ينسحب على (الجزائر و " توات " و " ايفارغار وتوميوكتو ") . فكلّف هذا المهندس رسميا سنة ١٨٧٨ بوضع الحدود لهذا المشروع غير أنه لم يتجاوز منطقة الاغواط، فاعتنت الحجر التجارية بمرسيليا بالقضية إذ أن وزير الاشغال العمومية للحكومة الفرنسية وهو " فريسينات " (FREYSSINET) قد كان مرتبطا بروءوس الاموال بمرسيليا، فأسس سنة ١٨٧٩ " لجنة السكة الحديدية الصحراوية " ومنح مليون فرنك ذهبي لثلاث بعثات دراسية: الاولى يرأسها " بويان " (POYANNE) ومهمتها رسم السكة بوهران نحو " توات " وتوقفت اشغاله في " موغرار " في جبال " القصور " حيث اسند الى " كاميل ساباتي " (CAMILLE SABATIER) بجمع المعلومات لبقية المشروع، وأما المهمة الثانية فيشرف عليها " شوازي " (CHOISY) وقد قام أحد أعضائها، وهو المهندس " جورج رولان " (G. ROLLAND) بدراسة جيولوجية شاملة لمنطقة وأدى " ريغ " ورات هذه البعثة اختيار الخط الرابط بين بسكرة وهرقله و " الفوليا " لافائده النقل التجاري. وأما المهمة الثالثة التي كلّف بها أحد الجنود وهو الكولونيل " فلاتير " (Cl. FLATTERS) فيمتد نطاقها الى ما وراء الحدود التي أدركها الاحتلال الفرنسي .

ولهذا الغرض فإن السكة الحديدية في الصحراء تتطلب توسيع التوقّل الاستعماري نحو الجنوب. ولم يكن الحاكم العام على خطأ عندما جعل من مهمة " فلاتير " عبارة عن مهمّة عسكرية قد يبين فشلها سوء التقدير لقوات المفاوضة ضد الاستعمار والسكان كذلك لم يكونوا على خطأ. وهو ما يجعل " فلاتير " على يقين أنه لا يواجه جماعة من " الطوارق " عرفوا بخصال ((الكرم والاستقامة والصدق والوفاء بالعهد تجاه العدو)) (٣٧) كما يراهم " ديفيري " .

فأجبر " فلاتير " على التقهقر لأول مرة (سنة ١٨٨٠) بعد رفض " الشعانبة " اختراق أراضيهم على الهجّار، وفي سنة ١٨٨١ تجاوزت المهمة الثانية التي بعث

(٣٧) أنظر : " شيرمير " (SCHIMERS) - الصحراء - ١٩٠٢ .

فلقد لاحظ " أوغوستين برنار " (AUGUSTIN BERNARD) وهو المرتبط ارتباطا وثيقا بالادارة الاستعمارية ، الاسباب التي جعلت " الطوارق " يغيرون موقفهم ، فهم وإن أعجب بهم " ديفيري " فلانسهم آنذاك " كانوا لا يخشوننا ولا يكرهوننا فهم يعتبروننا خلفاء الدايّات وتابعيهم والذين لم يكن لهم سلطان من هذه الناحية ، (في كتاب : النوعّل في الصحراء ١٩٠٢) . فهذا اعتراف " بالخوف " " والحقّد " الذي جرّ اليه النظام الاستعماري منذ سنة (١٨٧٠) ولم يكن نتيجة الحكم التركي .

بها " فلاتير " رفض
جانفي ١٨٨١ فصل
فتور " الشعانبة " .

فالقضاء على
فتح طريق الصحراء
ولا يسمح لها بذلك

حظ الامريكية

عمد الاستعمار
به عجزه عن مشروع
الاستفادة من الصحراء
المضاربات في الفلاحة
عمليات المصادرة
ريغ الذي وفرت آياه
الاراضي الفلاحية
سيمون " ، ومنها ترك
سنة ١٨٧٨ ، ثم شركة
١٨٨٢ .

وبذلت الاموال
الاستعمار بتواطؤ
للابار الارتوازية وفي
البحر الابيض المتوسط
في قيس مستويات الارض

وكرست السوت
التي سنوفي فرنسا
الغربي ، المناطق

(٣٨) وقد ساهم في

بها " فلانير " رفض " الطوارق " تسليم أراضيهم وتمّ القضاء على هذه المهمة في جانفي ١٨٨١ بفضل " محاريص " " الهجار " الذين ساندتهم تجار عين صالح رغم فتور " الشعانبة " .

فالقضاء على بعثة " فلانير " يدلّ على أن الامبريالية الفرنسية عاجزة عن فتح طريق الصحراء من الجزائر الى السودان دون اللجوء الى العمليات العسكرية ولا يسمح لها بذلك الا اتفاق بين القوى العظمى لتقسيم افريقيا .

حظ الامبريالية الفرنسية في اقتسام الصحراء (ما بعد سنة ١٨٩٠)

عمد الاستعمار الفرنسي في السنوات ١٨٨٠ نظرا لفشله الى وسائل أخرى فأدّى به عجزه عن مشروعه في السكة الحديدية بالصحراء الى القيام بمحاولات غايتها الاستفادة من الصحراء الجزائرية التي تحتلّها . وتكمن الاستفادة من استغلال المضاربات في الفلاحة التي اتكل اليها المستعمرون على الاراضي التي لحقتها عمليات المصادرة مثلما هو الشأن في الشمال الجزائري بعد ثورة ١٨٧١ وفي وادي ريغ الذي وقّرت آباراه الارتوازية ظروف ملائمة لهذه المضاربات ، وللاستحواذ على الاراضي الفلاحية واستغلالها تمّ انشاء شركات رأسمالية قام ببعضها انصار " سان سيمون " ، ومنها شركة وادي ريغ التي اشترت بالمزاد العلني واحات ثلاثا في سنة ١٨٧٨ ، ثم شركة باتنة التي تحصلت على ثلاث واحات منها " أورير " في سنة ١٨٨٢ .

وبذلت الاموال الطائلة بدون اساس علمي صحيح وراء الطمع في تطوير الاستعمار بتواطؤ الاوساط المنتمية الى " سان سيمون " التي مدّت في القنوات للابار الارتوازية وفي مشاريع الري " رودار " (RAOUDAIRE) انطلاقا من سواحل البحر الابيض المتوسط وشط " ملغير " وأقيمت هذه المشاريع على اسس خاطئة في قياس مستويات الارتفاع في طبقات الارض حول ذلك الشط وقابس . (٣٨)

وكرّست السنوات العشر من ١٨٨٠ في تهيئة الاتفاق بين الدول الامبريالية التي سنوفي فرنسا حظها من التقسيم وهو القسم الذي يضمّ بالاضافة الى السودان الغربي ، المناطق الصحراوية التي تفصلها عن الجنوب الجزائري - فالموءتمران

(٣٨) وقد ساهم في هذه المشاريع " دي ليسابس " (DE LESSEPS) .

وتومبوكتو") .
وع غير أنه لم
بما إذ أن وزير
(FRI) قد كان
سكة الحديدية
الاولى يرأسها
نوات " وتوقفت
ميل ساباطي "
المهمة الثانية
وهو المهندس
وادي " ريغ "
وليا " لافادته
وهو الكولونيل
التي أدركها

وسيع التوقّل
جعل من مهمة
ات المقاومة
ر " على يقين
قائمة والصدق

" الشعانبة "
ية التي بعث

وهو المرتبط
الطوارق "
اك " كانوا
م والذين
في الصحراء
يه النظام

المنعقدان ببرلين (١٨٧٨ و ١٨٨٤) كانا نقطة البداية في انتهاج القرارات ذات الجانب الواحد التي يتم بمقتضاها تقرير مصير البلدان بأكملها تحت سلطة القوات الأوروبية - فأرغام إيطاليا على الاعتراف بفرض الحماية الفرنسية على تونس (١٨٨١) حدث له من الأهمية ما يفوق المعاهدات نفسها التي تقرّ الحماية وذلك بهدف ضبط حدود المنطقة المعيّنة ، في اجتماعات أوروبا ، لفرض " النفوذ " الفرنسي في الصحراء . ومن علامات الشروع في القرارات الفردية قرار فرنسا سنة ١٨٨٢ باحتلال المزاب بالرغم من معاهدة ١٨٥٣ ، متعلقة بالمساعدات المالية التي قدمتها الى أولاد سيدي الشيخ الذين شرعوا في ثورتهم (٣٩)

ان دمج المزاب نتيجة للتقسيم الذي قرره المعاهدة الفرنسية البريطانية لسنة ١٨٩٠ (٤٠) والتي تحي المضاربات حول الصحراء والتي لن تدخل حيّز التنفيذ الا بعد قرار " فاشودا " (FACHODA) (١٨٩٨) الذي حرّم على الهيمنة الفرنسية كل سعي للتوسّع نحو الشرق واحتلال السودان والتصريحات الرسمية تنذر بهذه النوايا وبأنواع الظلم فيقول " جول كومبون " (JULES CAMBON) سنة ١٨٩٣ (٤١) :

((ستؤول الصحراء الى غلبتنا ، ولن نركن ، ولو بالقوة ، الى سلطة سوي سلطتنا في منطقة " توات " وعين صالح أو غيرها من المناطق . فليكن الاهالي على اقتناع بأن احتلال هذه المناطق الفعلي ليس الامسألة من المسائل الظرفية عندنا ... وسيتحقّق هذا الاحتلال دون أن نأخذ بعين الاعتبار تلك الاحتجاجات التي قد يدفع اليها عملنا)) .

ويقصد بهذه الاقوال طمأنة أصحاب المصالح المختلفة الذين كانوا يتسابقون ، منذ التوقيع على المعاهدة بين بريطانيا وفرنسا ، على الاستيلاء على مشروع السكة

(٣٩) وبلغ الامر أن التشريع الفرنسي لم يعترف بهذا الاحتلال (انظر كتاب (LARCHER) المذكور) .

(٤٠) انظر " جول كومبون " - السلطة العامة بالجزائر - ص : ٤١٣ .

(٤١) تمّ الاتفاق على معاهدة ٥ أوت ١٨٩٠ في واقعها للحفاظ على المصالح التجارية في " شركة النيجر " ، واستعمال المعاهدة رسميا لتعليل التوقّل في الصحراء لم يكن الا علة واهية يرجع اليها " فاشودا " جوهر الامبريالية الفرنسية عندما يقول : ((ان سلطان الملكة البريطانية تعترف بمنطقة النفوذ الفرنسية في جنوب مستعمراتها في البحر المتوسط من خط " ساي " في النيجر الى " بـرووا " (BANOUA) قرب بحيرة التشاد ...)) .

الحديدية في الصحراء . وكان زعيم مركز قسنطينة المهندس " جورج رولان " بمساعدة " أ . فوك " (A. FOCK) وقد صرح الأول في ٧ مارس ١٨٩٠ مؤكدا أن السكة الحديدية هي " بصدد الدخول في المجال الفعلي " وهو يطمح إلى تأسيس ((شركة استعمارية كبرى تجارية)) (٤٢) .

وأما في وهران فقد كان رجال الاعمال يلقون المساندة في البرلمان الفرنسي من طرف العضو " ايچين ايتيان " (EUGENE ETIENNE) ، وسرعان ما طالبوا علانية بـ ((حقوق فرنسا)) في المغرب . فكانت المساعي تؤكّد على الحدود التي وضعها " كاميل ساباتي " (CAMILLE SABATIER) وهي تضم : توات والصحراء والسودان (١٨٩١) ويستجد هذه المساعي صدى في مناداة " فوك " و " رولان " بمشروع ((الجزائر والصحراء والتشاد)) .

وحجّة " ساباتي " على ما يدعو اليه هي الثروة الكبرى التي تحصل له من منطقة " توات " التي بها حسب زعمه ١٠ ملايين من النخيل مع توفير ٢٠٠ ٠٠٠ طناً من البضاعة سنوياً فيقول : ((ان منطقة " توات " بمفردها تساوي السكة الحديدية)) (٤٣) - فقام بمقاومة سكة التشاد التي قضت بها اتفاقية التقسيم الامبريالية وهي تجعله يخشى مزاحمة الخطوط القصيرة المزعومة التي قد تقوم بها إيطاليا في منطقة هيمنتها الليبية بالإضافة إلى التصرف في المياه في التشاد من طرف الانكليز حسب ما ورد في نصّ المعاهدة سنة ١٨٩٠ .

وكان " رولان " تجاه المخاطر الدبلوماسية في الجانب الشرقي يقدّم لتدعيم نظرة خضوع المناطق في " توات " إلى المغرب وليس ذلك من أجل هذا البلد وإنما احتراساً من نشوب النزاع حول المصالح الواضحة آنذاك بين أسبانيا وانجلترا وألمانيا ، فكان " ساباتي " على يقين من نوايا الجانب المغربي وهو ما أدّى به إلى أن يقول : ((ان المغرب سيتمسك بالاحتجاج غير العملي الذي لا ينفك منه)) (٤٤)

ففي الحملة كانت هذه التكتلات بوهران والجزائر وقسنطينة ولئن تباينت أغراضها فحالت دون تحقيق مشاريعها فيما بعد تناصر " لجنة افريقيا الفرنسية "

(٤٢) أنظر كتاب " جورج رولان " : " السكة الحديدية في الصحراء بعد سنة واحدة "

١٨٩١ .

(٤٣) كاميل ساباتي - أنظر كتابه المذكور - ص : ١١٩ .

(٤٤) نفس المرجع . والكلمات المسطرة من عملي للتأكيد .

التي ترمي الى بلورة التوغل الاستعماري في السودان بمساعدة رؤوس الاموال الفرنسية ومطلبها المشترك كما يحدده "ساباتي" هو ((اعداد برنامج عمل وميزانية خاصة للاحتلال السياسي والعسكري)) للصحراء (٤٥) و " فول " الذي ينادى ((بوضع برنامج عام للتوغل في احتلال افريقيا)) انطلاقا من ((ثلاث قواعد كبرى للمناورات)) وهي (الجزائر والسنغال والكونغو) عبارة عن ((أبواب مفتوحة على مناطق وسط القارة الافريقية)) (٤٦) ويضيف رولان قائلا: ((يجب أن نجعل من الجزائر والسنغال والكونغو مجموعة متماسكة مروراً بصحراء الطوازي)) ، ويلخص "فوك" قائلا: ((ان فرنسا لن تشرع في بناء السكة الحديدية في الصحراء الا اذا تيقنت بهذا المشروع انها تنجح في فرض هيمنتها التجارية على البلدان الخصبة الثرية حتى تتمكن من توفير مورد جديد للصادرات الفرنسية)) (٤٧)

فالكلمات التي تحتها خط (٤٨) توضح الاهداف التي تتجاوز الصحراء في مشروع الاحتلال وتؤكد أن التوغل في الصحراء لا يقصد من ورائه ((خدمة الارض)) وانما غايته اتخاذ مسلك يسمح بالقيام بتجارة العبيد في افريقيا السوداء . ولهذه الغاية يجب توخي سياسة احتلالية من جانب واحد للاراضي التي يسكنها أناس ترفض حقوقهم المشروعة مسبقاً ، وهناك بعض الحجج التي تجر الى هذا الاحتلال في نظر "الحماة" المفترضين الذين لا يخفون مشاغلهم بسكان الصحراء .

واستعدت " ج . كومبون " الى هذه التغطية سنة ١٨٩٢ أي ((الدفاع المشروع)) ضد الفوضى فيقول :
((لقد التجأ البدو من رجالنا المتواطئين الى واحات " توات " و " غورارة " و " تيديكيلت " .

وفي ٢٧ ديسمبر ١٨٩٩ أدى الهجوم على المجموعة العسكرية المتألفة من ١٤٠ جندياً في " تيديكيلت " ، والتي يفودها الجيولوجي " ج . ب . م . م . فلامان " (G. B. M. FLAMAND) الى خضوع عين صالح ثم تيديكيلت " ولم يقف الامر عند

(٤٥) أنظر: " ك . ساباتي " في كتابه المذكور .

(٤٦) أ . فوك - الجزائر والصحراء والتشاد - ص: ١ - ويذكر في نصه عبارة " رولان " .

(٤٧) نفس المرجع . ص: ٣٨ .

(٤٨) الكلمات التي تحتها خط عملي أنا .

ذلك الحد بل وقع احتلال واحات " توات " و " غورارة " غربا واتخذ ذلك ذريعة للتضامن الذي أبداه " بربر " المغرب مع اخوانهم ومواليهم من زناتة ضمن " تيميمون " والمطالبة " بحق التبتعات " بعيدا نحو الغرب في الاراضي المغربية . فالغراغ من احتلال جنوب وهران بعد معارك عنيفة ضد المقاومة الشعبية عبارة عن مرحلة تأهب للتدخل المباشر في المغرب وهو ما يحنّ اليه " ايجان اتيان " .

وبالاضافة الى ذلك نتج عن احتلال " ايفلي " في افريل ١٩٠٠ في الجنوب وجنوب واحة " ذوى منيه " المغربية و " فجيج " سنة ١٩٠١ وما بينهما " تاغيت " في سنة ١٩٠٢ الى صدام الجيوش الفرنسية مع السكان المغاربة الذين صمدوا صمودا كبيرا في (المونقار) و (" تاغيت " سنة ١٩٠٣) . وهو ما سمح للمحتلين الذين تذرّعوا بالسهر على المواصلات بان يقيموا معتقلا (معتقل " كولومب " : ١١ نوفمبر ١٩٠٣) قرب قصر " بشار " .

وهذا التوسع الاستعماري ينافي اتفاق " ديكلاسي " (DECLASSE) المؤرخ في ٢٠ جويلية ١٩٠١ الذي يقضي دون موافقة على المغرب بقبول حدود ((تعتبر تقريبا خطا لا يمكن تجاوزه في ترحال " ذوى منيه " وأولاد جرير)) وهو التوقّل الذي يمهّد لاحتلال الشرق المغربي قبل الاستيلاء على المناطق الغربية الذي سيكون في سنة ١٩٣٤ بجهة " تندوف " ابان الحرب المغربية .

وفي هذه الفترة سمحت الحماية على المغرب بتوسيع نطاق الحدود (خط " ديكلاسي ") الى منطقة " زيز " بمقتضى قرار منفرد (١٩١٢ - ١٩١٤) ثم بوضع الحدود الاعتبائية بين الجزائر والمغرب والتي يخيم عليها الى الان شيء من الغموض (٤٩) .

واكتست مهمة " فوزو لامي " (FOUREAU LAMY) في المناطق الجنوبية بين ورقلة و " زندير " (ZINDER) (١٨٩٨ - ١٨٩٩) صبغة استغرافية وقد شارك فيها ٣٠٦ جنديا واستعمل مدفعان والى من الابل (٥٠) .

(٤٩) وفي سنة ١٩٠١ سيتمّ الحدود بين الصحراء الجزائرية وتونس اثر قرار من جانب واحد مثلما هو الشأن في الاتفاقية سنة ١٩١٩ المتعلقة بالحدود بين ليبيا والجزائر التي كانت من وضع القوى الاستعمارية .
(٥٠) يقول الجنرال " ريبال " (REIBELL) : ((يجب أن نخترق الصحراء والعلم الفرنسي يرفرف حتى نحصل على الاعتراف بتغلب فرنسا)) .

فصار " الطوارق " منقطعين عن منطقة " عين صالح " وآلوا الى الارتزاق من المغازي، وفي أحد الهجومات ضد " الطوارق " سنة ١٩٠٢ وجد المستعمر الفرنسي الفرصة للقتل في معركة لم تكن فيها القوى متوازنة في منطقة " تيت " حيث قتل ٣٠٠ من السكان (١٩٠٢) ، وفي نفس السنة تمت عملية الاستيلاء على " الهوقار " وفرض الاستقرار على " تامراست " ، تم في السنة الموالية كان الاستيلاء على المناطق " عجير " (AJJER) و " جنات " ، ففتحت الطريق امام الامبريالية الفرنسية من الجزائر الى السودان . ومن بداية سنة ١٩٠٢ تولى الحاكم العام بالجزائر ادارة ((الاراضي في الصحراء عسكريا)) .

وضع الصحراء الجزائرية تحت السلطة العسكرية الاراضي الجنوبية

لم تكن الصحراء الجزائرية في نظر الغزاة أنفسهم غاية للاستعمار الفلاحي اذ ان الصحراء لا تدّر نفعا للقيام بالاعمال الاربوية في هذا الميدان ، وهي روءية عبر عنها سنة ١٨٤٥ " سولت " (٥١) وهي التي ستجرّ في ٢٤ ديسمبر ١٩٠٢ الى تجميع الاراضي التي بقيت خارج حوزة الجزائر في عهد الاستعمار مضافا اليها الاراضي المحتلة ((غير الصالحة للاستعمار)) في الجزائر .

فلم تكن هنالك من حاجة لمثل هذه ((العلاقات السلطانية)) بين التمويلات الضخمة ، وتبدو هذه الرغبة في الاقتصاد في تقرير رسمي حيث جاء في نصّه .

ان خلق الاراضي في الجنوب دعت اليه نقطتان رئيسيتان وهما :

(١) التخفيض في المصاريف العسكرية التي يتطلبها الاحتلال الى اقصى حدّ ممكن وبالخصوص في الواحات الصحراوية وعلى الحدود المغربية .

(٢) تخصيص الموارد الحاصلة من مختلف الضرائب والعوائد في التنمية واصلاح هذه الاراضي . (٥٢)

(٥١) انظر ما سبق من نفس الفصل III - ص .

(٥٢) انظر : التقرير المقدم الى رئيس المجلس المذكور في " فالي " (VALET) الذي اشرنا اليه (١١ نوفمبر ١٩٠٩) - وسنعرف بعد ذلك عن الذين يدفعون الضرائب والذين يستفيدون من الاصلاح .

وسيحافظ طوال القرن التاسع عشر على الحكم العسكري الذي أقرت أوامر قانونية لسنة ١٨٧٠ بإبطاله في شمال الجزائر والذي تدغم في سنة ١٩٠٢ . وهو حكم عبارة عن بوتقة حيث تلتئم تحت نفوذ استثنائي واحد تلك المناطق التي عزلت عن الجزائر قهرا وهي المناطق التي كانت الى سنة ١٩٠٠ في المجال الجزائري الشاسع ، وبعد قرارات الوزارات الفرنسية والاتفاقات بين القوتين الاستعماريتين (ايطاليا وفرنسا) أو اتفاقات بين فرنسا ومن يمثلها في المغرب وتونس ، أصبحت تلك المناطق ترزح تحت حكم شبيه بما جد في الاراضي العسكرية قبل سنة ١٨٧٠ حيث صار العسكريون المهتمون " بالشؤون الاهلية " يحلون محل " المصالح العربية الادارية " .

ولم يعد دور القائمين على " الشؤون الاهلية " دور المدافع ضد الاستعمار العقاري الذي ليس له أن يغزو الرمال ، فاذا كان غير المعمرين سنة ١٩١٩ يطالبون اللجان المالية بالتوسع الى غاية ورقلة وتحديد القطاع المدني فان المعمرين يعارضون ذلك المطلب ولن يتم ذلك الا سنة ١٩٤٧ عندما بدأ ابدال الادارة العسكرية بالادارة المدنية شيئا فشيئا ، ولا معنى للادارة المدنية الا بسبب الرفض المستمر لتطبيق القانون العام .

ولن يطرا أى اصلاح من الاصلاحات المعمول بها في الشمال على الصحراء الجزائرية ، فلقد كانت الاراضي والبلديات المختلطة والبلديات الاهلية (وهي صورة مطابقة للمقاطعة العسكرية) وضمنها الفروع والمراكز البريدية ، تحت ادارة مجموعة من العسكريين والجنود الذين " لا يمثلون " الاهالي الا بواسطة " القايد " المعين من طرف الجزائر ، وكانت " الجماعات " تتألف في حد ذاتها من فئة " الكبار " وهم يعيّنون ويخلعون حسب أوامر الجزائر وليس لهؤلاء الاعيان من سلطة الادارة " العروش " والدوار في حين أن القائد العسكري كان يجمع السلط الادارية والتشريعية والعسكرية . واذا كان مبدئيا من الواجب أن يترك للعدالة الاسلامية ادارة الشؤون المدنية فان الاحكام ترجع الى المحاكم الجهوية ثم ان القائد العسكري يتدخل في شؤون " الشكايات " التي يقضي فيها غير مكترث بالرجوع الى القانون . وفي حين أن الاروبيين كانوا يرجعون بالنظر الى المحاكم الجزائرية في الشمال كان المسلمون يرتبطون بطغيان المحاكم الظالمة تحت الادارة العسكرية . وهي ادارة تتكون من مجالس عسكرية حربية تنظر في المخالفات والجرائم العامة كما تنظر في المخالفات القابية والقموقية ، ووصفها أحد المشرعين بأنها عبارة عن ((مؤسسة لا تنتمي الى هذا العصر)) (٥٣)

(٥٣) "لارشي" - في كتابه المذكور ١٢٠ ص : ٤٥ .

الارتزاق من
عمر الفرنسي
" حيث قتل
" الهوقار "
سنيلاء على
الامريالية
حاكم العام

مار الفلاحي
وهي روية
١٩٠٢ الى
ضافا اليها

التمويلات

في حد ممكن

سمية واصلاح

(VALET)
عن الذين

وتتفرّع عن المجالس لجان التأديب تقترح على الحاكم العام العقوبات لكل أعمال العنف ((التي لا يمكن إحالتها على المحاكم المدنية أو العسكرية)) (لأنها لا تعتبرها من المخالفات) ، وتسمح الإدارة العسكرية بتدعيم السلطة الشخصية لدى قواد الجيش وخادميهم ، وفرض الغرامات أو الأحكام بالسجن حسب مرتبتهم العسكرية لا بمقتضى خطورة المخالفات (التي قد تنعدم من الوجود) ، وسيواصل هذا الحكم القهري في الصحراء الجزائرية الى موفي الحرب العالمية الثانية حيث بقي العمل سارى المفعول بقانون الاهلية مع حذفه في الشمال .

ومن المسلمات ان المواطن الجزائري في الصحراء ليس له الحق الانتخابي ، ولم يلحقه مع سكان التلال الاقرار " هضم حقوقه " بوضع الانتداب العسكى سنة ١٩٢١ . وتواصلت الضرائب في مناطق الجنوب (بعد سنة ١٩١٩) بينما ألغيت " الضرائب العربية " في المناطق المدنية حسب مقاييس اعتباطية زادت خطورتها بتوحيدها وتعميمها اذ أنه بالرغم من اتفاقية ١٨٥٣ سرعان ما تحولت " الغرامة " الموظفة على المزاب تحت الحكم التركي الى سنة ١٩١٨ ، الى " لزمة " مضاعفة وكان الاروبيون الى تلك السنة (١٩١٨) لا يقدمون الخراج ولم تفرض عليهم الا أقساطهم من الضرائب العربية حسب مقاييس " العشر " غير المنتظمة ، والزكاة واللزمة وهي عبارة عن مساعدة لمشاريعهم التي يقومون بها ورغم ذلك فانهم لا يتورعون في الاحتجاج على الاجراءات التي يرون فيها ضربا من " الاهانة " .

واما النظام القمري فقد كان استثنائيا اذ ارتفعت الفرائض القمرية أكثر من ثلثي سعر البضائع المستوردة بالنسبة للسلع المارة عبر المغرب وطرابلس وبذلك انتهت تجارة القوافل الجزائرية . ولكن في مقابل ذلك نظمت الضريبة سنة ١٨٩٦ على المنتوجات الفرنسية ثم وقع تعديلها في سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٧ لتتسحب على المناطق ما بعد حدود المراقبة الرابطة بين " الوادي " و " القصور " . وهذا التنظيم يفضي الى خلق عوائق قمرية داخلية لا تساعد على توحيد السوق في ظروف عادية ، فكانت الضرائب القمرية تمثل ثلث الضريبة غير المباشرة في المناطق الصحراوية أى ربع الموارد المالية .

واتخذت تدابير تقليدية في معالجة موضوع الارض والمياه ، فمنزلة الارض الاسلامية في الجهات التي حافظت على المقابلة بين " الارض البور " و " الارض السقوية " ، لم يطرأ عليها أى تحويل ولا يصح ذلك التقابل بين " الميت " و " الحي " الا في الملكية أو العرش حيث أصبحت الافضلية " للارض الحية " . وفي

سنة ١٨٩٣ دخلت
" الاراضي الميتة " على حق الاستعمال في ادخال مفهوم " فبذلك كان للمعمر منها كل المسلمين . التي تغذى الابار ولم يمس الامر بتحرير الاسلامية ومنحت الاراضي

فالمحافظة على العالمية الثانية قد الاطارات ورجال الاعا اعتبارية قهرية .

كان الهدف تكاليف لجميع الاراضي بولي " (PAULIEU) الحديدية عبر الصحراء الجبهتين : وهران وفرنك - ذهبي (أكثر التي عرضها سنة ٤ الخيرات المعدنية من ان الصحراء على حدة

(٥٤) أنظر " - وطرقا ساحل

سنة ١٨٩٣ دخلت الاراضي " الدولية " تحت ملك الحكومة وشمل ذلك جميع " الاراضي الميَّنة " موطن الرعي والتنقل للبدو الذين لم يحصلوا من الدولة الا على حق الاستعمال في تلك المناطق . وأكثر من ذلك ما عمدت اليه الحكومة في ادخال مفهوم " الفرنسية الشخصية " للارض نظرا لعدم تطبيق قانون ١٨٧٣ فبذلك كان للمعمرين جميع الحقوق للاستفادة من الملكية الفرنسية التي حرم منها كل المسلمين . ونقضا للعادة المتبعة استولت الحكومة على المياه الباطنية التي تغذي الابار بينما كانت المياه في القديم تتوزع على قسمين : ملك وعرش . ولم يمتس الامر بتحريم حفر الابار في منطقة " توقورت " سنة ١٩١٥ الا المبادرات الاسلامية ومنحت الاراضي " المفرنسة " أحقية ذلك :

فالمحافظة على النظام العسكري في الصحراء الجزائرية الى ما بعد الحرب العالمية الثانية قد جرّت الى فقدان التعادل وتكريس الظلم على السكان لفائدة الاطارات ورجال الاعمال الاوروبيين وهو ما يسمح لهم باستغلال ما للسكان بصفة اعتبارية قهرية .

" الاصلاح الفلاحي الفاشل "

نفع المضاربات الاستعمارية وضرر سكان البلاد
انعدام جدوى الاستثمارات والمضاربات

كان الهدف المبدئي لهذا الترتيب الاستثنائي وضع " اصلاح فلاحي " دون تكاليف لجميع الاراضي . ففي سنة ١٨٩٩ رأى رجل الاقتصاد الخيالي " بول ليروا - بولي " (P. LEROY - BEAULIEU) أن يقوم باحياء الارض الفلاحية حول السكك الحديدية عبر الصحراء (الشط الشرقي والشط الغربي) لتربية المضاربين في الجهتين : وهران وقسنطينة ، فبلغت تكاليف المشروع ما بين ١٠٠ و ١٦٠ مليون فرنك - ذهبي (أكثر من ٦٠ مليار فرنك ١٩٥٥) ، وكانت رؤية هذا الاقتصادي التي عرضها سنة ١٩٠٤ (٥٤) تشمل استغلال حركة البضائع السودانية واستخراج الخيرات المعدنية في الصحراء فيقول في صفحة ٤٠٩ من مؤلفه : ((يتراءى لنا ان الصحراء على جانب كبير من الثروة المعدنية والمدخرات المنجمية المتنوعة)) .

(٥٤) انظر " ب . ليروا - بولي " في مؤلفه بعنوان : " الصحراء والسودان وطرقات مناجم الحديد الصحراوية .

ولم يتحقق المشروع الفلاحي بين السكك الحديدية في الجهتين المذكورتين
اذ ان ذلك لم يتجاوز في الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، منطقة " توقورت "
شرقا ومنطقة " قنادسة " غربا، وقد وقع انشاؤهما منذ بداية هذا القرن فكانت
المنطقة الاولى مخصصة لجمع التمور في وادي " ريغ " والثانية اقيمت لاجراض
عسكرية عند الغزو ولم يستغل فيها الا بعض مناجم الفحم الحجري في جنوب المنطقة
الوهرانية.

ولم توف الميزانية الخاصة بالاراضي الجنوبية حقها لفائدة العناية المتداعية
بتنمية الطاقة الانتاجية في البلاد، فلم تخصص لصالح الجنوب الا ١ ٥٠٠ ٠٠٠
فرنك - ذهبي سنة ١٩٠٢ من مجموع الاموال المخصصة للتجهيز في الجزائر (أى
نسبة : ٣ بالمائة من الجملة) في حين لم تتجاوز المصاريف في ميدان المياه
نسبة ٢٠ بالمائة من المجموع (وهو الاستثمار الوحيد الذي كان ناجحا)، وأنفقت
البقية على تدعيم وسائل الاحتلال العسكري والتجارى (المراكز والطرقات) .
ولم تتجاوز المصاريف (بمقتضى هذا التوزيع) المخصصة في التجهيز التي قدمها
صندوق الخزينة لسنة ١٩٠٥ مبلغ ٢٥٠ مليون فرنك تمتد على عشرين سنة (١٠
ملايين فرنك ذهبي و ٢٥٠ مليون فرنك : ١٩٥٥) وبلغت التكاليف العسكرية
في نفس الفترة ١٣٩ مليون فرنك (١٠٠ مليون فرنك - ذهبي تقريبا) ولم تنخفض
قط الى مادون ٥ ملايين فرنك .

وأما المصاريف المدنية التي انخفضت من ٢ ١٨٣ ٠٠٠ فرنك ذهبي سنة
١٩٠٤ الى ٢٠ ١١٥ ٠٠٠ فرنك سنة ١٩٢٧ (أى حوالي ٧ ملايين فرنك ذهبي)
فقد بذلت منها في هذه السنة الاخيرة نسبة ٨ بالمائة لاشغال المياه ونسبة ١٧ بالمائة
في النفقات الاجتماعية والتربوية مقابل ١٠ بالمائة للمعمرين و ٢٥ بالمائة في
النفقات الادارية والمالية . وهو ما يبين مدى الاهتمام باهداف استراتيجية
وتجارية واضحة في حين ان كاهل السكان الاهليين قد أثقل بالضرائب باستثناء
المنحة المفرطة التي تتقاضاها فرنسا فهي على حدة . فلقد كان السكان يوءدون
الضرائب العربية في أشكال مختلفة منها ٩٦ بالمائة من الضرائب المباشرة و ٢ بالمائة
على البناء العقاري ورخص البناء مع تحمل أهم الضرائب غير المباشرة والفرائض
الجمركية .

ونذكر أن المستعمرين قد أخذوا على عاتقهم مهام التنقيب عن المياه
وحفر الابار الارتوازية في وادي " ريغ " و " الزيبان " فارتفعت كميات المياه من

٥٣.٠٠٠ لترا في الدقيقة الواحدة سنة ١٨٥٦ الى ٢٠٠.٠٠٠ سنة ١٨٩٠ و ٢٧٨.٠٠٠ سنة ١٩٢٤ و ٣٤٨.٠٠٠ سنة ١٩٣٠ مع مضاعفة عدد الابار ثلاث مرات وتكثيف عدد النخيل وتضعيفه ١٥ مرة في مساحة ضيقة لم تتضمن الا ١٠ بالمائة من النخيل عند الاحتلال. وأدى ذلك الاستغلال لمصادر المياه الى استنزاف المدخرات في الاعماق الباطنية التي لا تتجاوز ١٥٠ مترا فهذا العمل عبارة عن طريقة ذهب اقتصادية شبيهة بالتي آلت الى القضاء على التربة في الشمال الجزائري فتدحرجت كميات المياه في الابار الارتوازية الى ٣١٨.٠٠٠ لترا أى بنسبة نقص تقدر بـ ١٠ بالمائة وفي الحملة ساعدت هذه الاشغال، بعد بذل الاستثمارات الخاصة والعامة، على تنمية الفلاحة المضاربة حصلت على ثمارها الشركات الرأسمالية (التي أنشأها شيعة " سان سيمون " بمساندة " فارناند فورو " (F. FOUREAU) سنة ١٨٨٠) والاعوان المسلمون في الادارة الفرنسية الذين كونوا شبه طبقة اقطاعية وسطى مكنتهم من الامتيازات التي ينعمون بها بقطع النظر عما يتولونه من المناصب الحقيرة - وسيضاف الى المضاربات العقارية الخاصة تدعيم الاستيلاء على الاراضي العمومية باصدار قانون ١٩٢٤، فجمع الارض من طرف الاستعمار قد ساعدت على دخوله حيز الفعل عند اكتشاف (الاراضي الخصبة المثالية) رغم أن التنظيم الاستثنائي قد أمر بمنع ضم الاراضي ((التي قد يوءى انتزاعها الى حرمان الاهالي من وسائل العيش)) (٥٥)

ولم يجرأ المستعمر على كشف ما تحتوى عليه الارض من ثروات منجمية خوفا مما تتطلبه من المصاريف الكبرى بسبب صعوبات النقل، والمنجم الوحيد الذي استغل كان منجم الفحم الحجري في جبهة "قنادسة" سنة ١٩١٧ لاصلاح وضع العلاقات بين الجزائر وفرنسا بعد الحرب، وكانت فرنسا الى تلك الفترة تمسك عمليا بزمam الاحتكارات منفردة بالانتاج، وفي سنة ١٩٠٦ استغل المنجم رسميا وبلغ انتاجه ٢٠.٠٠٠ طنا ولن يرتفع الا بعد الحرب وعودة الظروف الملائمة.

فاتجهت العناية الى الاستثمارات في قطاعي المبادلات الاقتصادية والنقل، ولم يمس ذلك النقل الصحراوي اذ حال انخفاض التكاليف المخصصة للتجهيز الاساسي والتي لا جدوى من ورائها طالما لم يتقدم الانتاج نفسه (المفتقر الى التمويلات) بالاضافة الى النزاعات بين جهات وهران والجزائر وعناية، دون اقامة السكك الحديدية المرجوة. وسادت وسائل النقل بالعربات في الطرقات الموازية للسكة الحديدية وذلك على مراحل حيث تنتقل الشاحنات من برج الى برج ومن

(٥٥) أنظر مؤلف " فالي " المشار اليه.

من المذكورتين
قعة " توقورت "
القرن فكانت
قيمت لاغراض
جنوب المنطقة

ناية المتداعية
١ ٥٠٠ ٠٠٠
ي الجزائر (أى
ميدان المياه
حاجا)، وأنفقت
والطرقات)
يز التي قدمها
شرين سنة (١٠
يف العسكرية
ل) ولم تنخفض

ك ذهبي سنة
ن فرنك ذهبي)
نسبة ١٧ بالمائة
٢٥ بالمائة في
اف استراتيجية
ضرائب باستثناء
السكان يوءدون
باشرة و ٢ بالمائة
مباشرة والفرائض

يقب عن المياه
كميات المياه من

واحة الى واحة محققة ربحا كبيرا وهو ما نتج عنه تعويض تجارة القوافل المحلية والجهوية. غير أن هذه الوسائل المتوخات في النقل لم تنجح في خلق تلك الحركة الكبرى بين الشمال والجنوب التي سادت قبل احتلال الجزائر. وما كان من التجهيزات خصص لاغراض عسكرية فاستعمل العتاد سنة ١٩١٧ لقمع الثورة.

واحتكرت الشركات الرأسمالية الفرنسية سوق المواصلات مع غياب مزاحمة المؤسسات المحلية وخاصة شركة "سيتروان" (CITROEN) بعد هجوم "قاوو" (GAO) (سنة ١٩٢٥) على الخط الشرقي، ثم الشركة العامة للنقل الصحراوي على الطريق الغربية لانعدام السكة الحديدية في الجهة. وأما النقل الجوي فكان له دور عسكري، وكانت الفوضى تعم الطيران في المبادلات التجارية الى سنة ١٩٣٩. وبذلك توقرت فرص استغلال الثروات الجزائرية في المناطق الصحراوية مع أن ذلك الاستغلال لم يوفق في تطوير قوى الانتاج.

خيبة الاقتصاد الصحراوي

لقد كانت نتيجة الاحتلال الفقر العام زادت حدة التغيرات السياسية وهو ما جرّ الى أوجه التضارب وعدم الانسجام لدى الاطارات الاجتماعية المصطنعة التي استمرت المحافظة عليها مع أنها أصبحت صورا شاحبة لا فائدة من ورائها.

فكانت العمليات العسكرية (وكذلك عمليات سنة ١٩٠٠) مخربة، فبالاضافة الى المصاريف الفرنسية للقيام بها (وهي تكاليف تتجاوز قيمة التمويلات المعتمدة بعد ذلك التاريخ) (٥٦) تقدّر الخسائر البشرية، رغم قلة السكان في الصحراء، بالالاف (٥٧)، كما أن القضاء على الحيوان لا يمكن جبره: ففيما يتعلق بقطعان الابل يقول: " ١. ف. قوتي " (E. F. GAUTIER) نفسه بأن ((نصف الماشية الجزائرية قد استؤصلت)) (٥٨)، وتباعا لذلك نتج عن قطع المناطق المحتلة

(٥٦) بلغت التكاليف العسكرية الاضافية التي حتمتها "عملية الشرطة" في "عين صالح" (١٨٩٩ - ١٩٠٠) ٣٣ مليون فرنك ذهبي (حوالي مليار - ١٩٥٥) .

(٥٧) ٦٠٠ قتيلًا ضمن المدافعين عن " تيديكيت " سنة ١٩٠٠ على ١٨٠٠٠ ساكنًا ، و ٣٠٠ قتيلًا في معركة " تيت " على ٨٠٠٠ " اهجارى " .

(٥٨) أنظر " ١. ف. قوتي " (E. F. GAUTIER) في كتابه : غزو الصحراء - ص : ٩٩ .

عن المناطق الحرة وما جرّ اليه تحويل وجهة الحركة التجارية انحدار في التجارة الاعتيادية لم تقدر على اصلاحه الترتيب القمرقية المتوالية . فالى موقى سنة ١٩٠٣ كانت القوافل القادمة من صحراء الجزائر ، وقد انتزع منها موردها من السودان فليس لها الا ان ترد على التل مكنتية بانتاجها وحده ، عاجزة عن نقل البضائع يحول دونها ودون ذلك غلاء السلع المستوردة من فرنسا التي توظف عليها الضرائب .

وتقوم القمارق بعد ذلك بمراقبة البضائع المستوردة من الاراضي المدنية الجزائرية وبذلك تضعف منزلة العلاقات الاقتصادية بين القسمين الجغرافيين المتكاملين في الجزائر . والى جانب ذلك كانت المواصلات العادية كالتجارة في مواد الشاي والسكر مع المغرب قد آلت الى دورة تهريب البضائع مما سمح الى السلطات العسكرية ومخزنها المسيطر على المراقبة القمرقية الى توخّي سياسة الحجز الاقتصادي ، وسرعان ما انقرضت المراكز الصحراوية لتجارة الذهب والملح . ففي خريف ١٨٩٠ - ١٨٩١ قامت ٦ قوافل تتركب من ١٣ ٥٢٤ من الابل يقودها ٣ ٥٠٤ رجل بجلب ما قدره : ٧٢٥ ٠٠٠ فرنك ذهبي الى "جيري - فيل" و "غورارة" (منها ٧ ١٩٤ من الغنم و ١٢ ٠٠٠ حملا من التمور) ، ورجعت محملة بما قدره : ٣٠٥ ٠٠٠ فرنكا فكان ربحها نصف مليون فرنك ذهبي (٤٠ ٠٠٠ فرنكا ١٩٥٥ لكل فرد) (٥٩) وفي سنة ١٩٠٣ ايضا جهز اولاد سيدى الشيخ ١ ٣٦١ من الابل الى " غورارة " فحصلوا في فترة شهرين ونصف على ربح قيمته ٥٦ فرنك لكل حمل (حوالي ١٥٠٠٠ فرنك . ١٩٥٥) (٦٠) . وكانت القوافل الجزائرية في الجنوب ترد على سباح "أما دغور" (AMADGHOR) و "تاوديني" (TAOUDENNI) . وآخر قافلة مرت على "تابلباله" (TABELBALA) وردت سنة ١٩٣٧ . فمنذ ذلك الوقت لا نعثر الا على بعض الحيوان استعملت للنقل المحلي لتوزيع السلع او في عملية التهريب . وقامت شركات الشحن الاروبية بما يجد من البمدلات التجارية النادرة في الوسط الاسلامي والتي تساهم في تلبية حاجات سوق الاستعماريين واصحاب الامتيازات او تبذل لصالح المنتوجات المضاربة المصدرة .

فكانت البضاعات التقليدية لا تروج وبالاخص في السوق التقليدية في التل الجزائري فتوءول الى الانهيار والتقهر امام غزو الانتاج البضاعي الاروبي ، فلقد

(٥٩) أنظر " ك . ساباتي " في مؤلفه المذكور .

(٦٠) أنظر " ر . كابو - رى " (CAPOT REY) في كتابه المذكور .

كانت الصناعات التقليدية منتشرة في " القصور " ويذكر " دوماس " (DAUMAS)
الحذادين وباعة الأسلحة من " البرازنة " (BRESINA) وتجار المصوغ من
يهود " الابيض " (EL-ABIAD) (٦١) والصباغين وباعة الأسلحة والحذادين
والنجارين من " شلاله " (٦٢) في " بوسعادة " فيقول : (٦٣)

((وكانت بها (تلك الجهات) مناجم الجبس وكماثن الجبر ، وأربعون مصنعا
للمصابون وعشرة معامل للحذادين وباعة الأسلحة وجمع كبير من معامل الصفايحية .
فكانت كل عائلة تقوم بصناعة فخارها ولباسها)) (٦٤)

وفي سنة ١٨٩٠ كان بالمزاب ٦٠٠٠ من صناع الزرابي ولم يبق منهم سنة
١٩٥٠ الا ١٥٠٠ صانع .

غير أن الاقتصاد الريفي هو الذي لحقه أكبر الضرر . إذ أن الأوروبيين
بأنشائهم مغارس التمور بوادي " ربيع " واستعمال المياه الباطنية لفائدتهم إلى
حد استنزافها قد حولوا لصالحهم عيون المياه التي ترد إلى الابار الارتوازية
العادية . فارتفع عدد النخيل لدى الشركات الاستعمارية وبعض المصلحين المسلمين
الذين عمدوا إلى المضاربات بمساعدة الاقطاعيين وأعوان الادارة فازدهرت
مفروساتهم وأتلفت أشجار البساتين التي يقوم عليها بعض صغار الفلاحين لنقص
المياه وآل أمر الذين ملكوا المساحات المتفرقة إلى الفقر وليس لهم من الحقوق
ما يخول لهم اراضيهم البور التي لم " تفرنس " وليس لهم الاموال لذلك (٦٥) .
وفي الجهات الاخرى زادت المساحات الفلاحية تضاعف (في الاغواط : ٣٠٠٠٠
شجرة سنة ١٩٣٠ مثل سنة ١٨٥٢) وماتت الاشجار دون أن تحل محلها أشجار
اخرى ، وأقيم في " نوات " العمل باقتسام الزراعة ثم استبدل برق الارض لحرمان

(٦١) انظر " دوماس " في كتابه المذكور - ص : ٢٢١ .

(٦٢) نفس المرجع - ص : ٢٢٥ .

(٦٣) نفس المرجع - ص : ٢٤٢ .

(٦٤) نفس المرجع - ص : ٩٤ .

(٦٥) وهنالك ظاهرة مماثلة جرّت إلى نفس التصدّع الاجتماعي في " الزيبان " اثر
استخدام المحركات في الري واستخراج المياه - وخلافا لما تقدّمه " التاويلات "
الادارية فان انخفاض مستوى المياه غير مرتبط " بالتحويلات الطبيعية "
المزعومة .

غير المالكين من النفع وهو ما لا يشجع على " تفجير " المياه والسهل عليها إذ أن التمور لا تلقى رواجا والأشجار في طريق الاضمحلال فلم يتطور استغلال التمور وانتاجها في القرن التاسع عشر وانخفض الانتاج بعد سنة ١٩٣٠ حيث بلغ بعد عشرين سنة ١٠٦٣٠٠٠ قنطارا بعد أن كان ١٤٠٩٠٠٠ قنطارا، ومما زاد في تدهور التمور الاعتماد على نوع واحد هو (دقلة النور) وهو ما يدفع الى انخفاض متزايد في المواد المستهلكة عادة.

وأما ميدان تربية الحيوان فهو قد تضرر كثيرا فأصبحت " العشابة " مراقبة تحميها الادارة لترضية المعمرين المقيمين في المراعي الصيفية، فالجفاف يدمر القطيع دون أمل في نتائجها، وصار البدو الفقراء لا ينتقلون الا بحثا عن الشغل بعد فقدان حيوانهم وبلغ النقص في الحيوان قمته سنة ١٩١٠ في المناطق الصحراوية.

فكان الصحاري لحقهم ضرر كبير بعد تجريدهم من أموالهم ورغم ذلك فهم يوءدون الضرائب التي يتألف منها القسم الأكبر من ميزانية لا تعود اليهم بنفع مذكور (مع المنحة الفرنسية التي بلغت سنة ١٩٢٧ أكثر من ثلث تلك الميزانية) . وخاصة اذا علمنا أن سكان " توات " و " تيديكيت " و " غورارة " و " سواره " لم يكونوا يتحملون الضرائب قبل ذلك، وفي " المزاب " تمت مضاعفة الغرامة التي أعيد فرضها بمقتضى معاهدة ١٨٥٣ فبلغت ٤٥٠٠٠ فرنك ذهبي في البداية ثم ١٣٥٠٠٠ فرنك قبل مضاعفتها من جديد سنة ١٩١٩ لحجة توحيد الضرائب وهو ما يخالف الاتفاقية، فشملت الزكاة الحيوان والعشر المحصولات الى درجة قصوى بحيث تضاعفت الملكية بمرر الايام وساعدت الضغوط الضريبية على تراجع الانتاج.

فتمدعت البنية الاجتماعية بتفاقم ظلم رؤساء القبائل البدوية لرعاياهم الذين توخوا تنظيما نصف اقطاعي في التركيب الاجتماعي الجديد فلم يقيموا وزنا لمواليهم ولم يهتموا الا بما تجلبه لهم وظائفهم للمحافظة على ثروتهم الحيوانية في المقام الاول، فكانوا يولون على رعاية قطيعهم الرعاة ويشتررون الارض حرصا على تجميعها بين أيديهم أو يحيون ارضا مواتا، وانتقلوا الى الحواضر ليقيموا بالمدن وأصبحوا " تجارا " في الحيوان (٦٦) وفي المضاربات بممتلكاتهم، ففر البدو الفقراء من حوزة الخيمة الى الكواخ الهامشة أو الى الجنوب أو يهاجرون الى الشمال.

(٦٦) أنظر " اكابو - رى " ، في كتابه المشار اليه .

" (DAUMAS)
(وتجار المصوغ من
الاسلحة والحدادين

ير ، وأربعون مصنعا
معامل الصفايحية .

م يبق منهم سنة

اذ أن الاروبيين
ية لفائدتهم الى
الابار الارتوازية
صالحين المسلمين
الادارة فازدهرت
ر الفلاحين لنقص
لهم من الحقوق
موال لذلك (٦٥) .
لاغواط : ٣٠٠٠٠
حل محلها اشجار
برق الارض لحرمان

" الزيبان " اثر
ذمه " التاويلات "
لات الطبيعية "

وبلغ التصدع ذروته أيضا في " القصور " ، فمُنذ الشروع في الاحتلال الفرنسي أخذ صغار الفلاحين في الهجرة الجماعية نتيجة القضاء على تجارة العبيد أو بتدهور أرزاقهم أو من جرّاء طردهم من أراضيهم ، فانخفض عدد سكان " توات " و " غورارة " و " ساورة " واندثر منهم ٤٠٠٠ ساكنا على ٨٧٠٠٠ من سنة ١٩٠٦ الى سنة ١٩٢١ في حين أن المزاب والسوف تضخمت الهجرة التقليدية المؤقتة وكانت عامل فرار حيث أن عدد السكان قد تزايد معوّضا بذلك نقص الموارد العادية بجلب الاموال من التّل . وفي وادي " ريغ " كان توسيع نطاق واحات النخيل الى موقّي سنة ١٩٣٠ عاملا من عوامل التوازن حيث انضم الملاكون الاغنياء في الدورة التجارية في قطاع التمور ، وأما الازمة التي هيّا لها التّفكير وتفكك حقول التمور فستستفحل فيما بعد .

وساعدت الحرب العالمية الاولى على مواصلة العدوان في الاراضي المحتلة في تلك الفترة وجرّ رفض دمج الاراضي في الصحراء ، مثلما هو الشأن في الاوراس ، الى ثورات ١٩١٦ ، فسمح " الطوارق " الى " السنوسية " بعبور أراضيهم وفتحها لتأثيرهم . في حين أطردت الجيوش الاستعمارية في الصحراء من " جئات " قبل استعمال العنف (١٩١٧) .

ففي هذه المناطق الصحراوية الجزائرية التي استولت عليها القوة الاستعمارية في أوج عزّها حمدت مقاومة الغزو وتواصلت الى بروز الحركة الوطنية الجزائرية وذلك قبل الشروع في استخدام السكك الحديدية عبر الصحراء واستغلال مناجم الفحم الحجري استغلالا كاملا (١٩٤١) وقبل بداية البحث عن النفط . فهذه المرحلة على قصرها سمحت ، بالرغم من التمييز والمحظوظية واقامة العراقل للفصل بين الجزائر ونواحيها الصحراوية (٦٧) بخلق وحدة لم تشمل الجهات التي كانت تعود الى الداي بالجزائر فحسب بل وكذلك المناطق التي عمل النظام الاستعماري غصبا على جمعها .

(٦٧) ان مشاريع تقسيم الصحراء الى مناطق محددة ظهرت منذ أعوام . ففي سنة ١٩١٦ عزم الحكم الاستعماري على " تقطيع " الصحراء اثر اظهار العصيان والرفض الذي بدا جليا آنذاك .

الفصل الحادي عشر

الجزائر بين ١٩٠٠ - ١٩١٩

مظاهر الاحتلال وبداية أزمة النظام الاستعماري

((ان غدا ، في المسار التاريخي العالمي ، سيكون بحق يوم اليقظة النهائية للشعوب التي قهرتها الامبريالية وبداية المعركة المبررة العنيفة لبلوغ التحرر)) .

ف ١٠ . لينين - في مسألة القوميات (٣٠ ديسمبر ١٩٢٢) .

١ - تبلور الفوارق قبل الحرب العالمية الاولى :

ان الجزائر ستسعى انطلاقا من ١٩٠٠ الى ١٩١٤ الى وضع ضرب من التوازن سرعان ما تقضي عليه الحرب بعد بضعة أشهر ، فالبلاد سيلحقها تأثير الهزات الحربية في ذلك النزاع العالمي على المستوى السياسي - ولا يزال العمل بنظام الاهلية يمس وضع الفلاحين - وعلى المستوى الاقتصادي . فالفترة ما قبل الحرب ثم اثنان الحرب قد بلورت معطيات سياسية واقتصادية ستبرز معالمها في الفترة الموالية . فمن هذا الجانب " ستقدح " الحرب العالمية في حدة " ردود الفعل " والمقاومة التي لاحت بوادرها سابقا . ولم تكن سنة ١٩١٩ لتمثل قطيعة كلية مع الماضي القريب ، فلقد كانت العلامات الدالة على التحول الجديد كثيرة كثيرة جعلت من تلك السنة (١٩١٩) حذًا فاصلا لتلاشي العهد ((الاستعماري)) ومبدأ للحياة الجزائرية المعاصرة .

توسع المضاربات الاستعمارية

بدأ نسق نمو السكان الأوروبيين في الانخفاض بالنسبة الى الفترة الماخية فارتفع عددهم من ٦٣٣ ٠٠٠ الى ٧٩١ ٠٠٠ ساكنا فقط، وكانت نسبة الولادات ونسبة الوفيات قد تميزتا بالقرار الا في أيام الحرب حيث انخفضت الولادات انخفاضا كبيرا وإلى درجة أن ارتفاع الوفيات سنة ١٩١٨ قد أبطل الزيادة في الولادات، ولقد أقر قانون ١٨٨٩ مبدأ نقصان نسبة الاجانب ضمن السكان الأوروبيين، ومن الأدلة الواضحة في هذا المجال قلّة المراكز السكنية التي بعثت الى حيز الوجود وعددها ٥٩ من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٤ فوق جميع التراب الجزائري فلقد اكتفى المستعمر بتوسيع القرى القديمة التي آلت الى التداخي والسقوط . وفي الفترة المتراوحة بين ١٩٠٠ و ١٩٢٠ منحت الادارة الى المعمرين ٢٠٠ ٠٠٠ هكتارا وأغلب هذه المساحات تقع بداخل البلاد وراء التلال مثل " سرسو" في جهة وهران، والمنطقة المحاذية لسلسلة الجبال الصحراوية في الاوراس أو المتاخمة لمنطقة " ناماشا" في نواحي قسنطينة .

وحل محل القانون الصادر في ٣٠ سبتمبر ١٨٧٨ الخاص بالتوطين الاستعماري قانون مؤرخ في ١٣ سبتمبر ١٩٠٤ وهو يدخل على القانون القديم شيئا من المرونة ويقابل بين طريقة البيع (بأسعار موحدة وبالمزاد العلني وحسب الاتفاقيات بين المعنيين بالامر) وطريقة التنازلات في حالات قليلة استثنائية اذ صارت المبيعات هامة جدًا وأصبح نظام البيع يساعد على تفوق الاغنياء الذين يحصلون على ما يباع بالمزاد العلني وهو ما أدى الى القضاء على صغار المعمرين وقلّة السكان بالارياف وبالرغم من تدابير قانون ١٩٠٤، فإن التجار من الباعة والمشتريين لا يبحثون على الاستيطان بل يسعون الى كراء أراضيهم التي تستمر على أوضاعها دون بنايات أو ادخال تحسينات عليها وبذلك لا تمتص المداخيل والعوائد آفات الفلاحة وبما أن ظروف الاقامة لم تكن اجبارية فان جل الاراضي المباعة أو المقتناة من طرف الادارة سرعان ما تتحول الى املاك يتصرّف فيها غير أصحابها من المقيمين (LATIFUBDIA) وهو اغراء تدعّمه حاجة الزراعة الصغرى للحبوب في شكل " فلاح جاف" الى المساحات الشاسعة اذا اراد أصحابها الحصول على الانتاج الوفير. ويضاف الى ذلك أن توجّهي الطرق الالية التي يحاول ادخالها المعمرين لا تأتي بنتائجها العميم الا في الاملاك الممتدة الاطراف .

فلم تكن للتوطين الاستعماري نفس تلك الكثافة السابقة عندما كان يستقر بالجهات الساحلية أو في السهول الخصبة بل صارت تتقهقر اثر ادنى الهزائم

وهذه الظاهرة تبرز أكثر ما تبرز في نواحي باتنة وسطيف ، فيسترجع الفلاح أرضه فلم يعد للامر الخطورة التي كان يشهدها من قبل ففي الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩١٤ فاق عدد الاراضي الراجعة الى المسلمين من المعمرين الاروبيين عدد ما كان هؤلاء يحصلون عليه ، لكن جمع الملكية الذي ساعدت عليه الازمات المرضية للفلاحة قد تطور نطاقه ، ووزعت القروض على الاغنياء الذين يؤلفون ضمنا مرضيا للإدارة وخاصة على المعمرين الذين يعملون في المجالس الادارية في المدن التجارية والمالية والذين أسندت لهم مهمة توزيع القروض .

ان المساحة العامة للاملاك الاروبية تتجاوز ٥٠ هكتارا (معدل عام) في حين ان قسط الفلاح يقل عن ١٠ هكتارات ، ونلاحظ ان التوزيع الفلاحي يمنح الاروبيين الاراضي الواقعة على السواحل والسهول الخصبة (سهل شليف) في حين ان الفلاحين يتولون منطقة السهول العليا والجبهات ما بعد الفيافي . وتلك الاراضي تحوى الزراعات المختصة بالسواحل مثلا خصص الى الكروم والخضر في ضواحي المدن القريبة (وهران والجزائر وبجاية وعنابة وفيليفيل) وخصصت السهول الخصبة (شليف وصومام وسيبوز) للحبوب والكروم والاشجار المثمرة كما ان السواحل المباشرة قد غطتها الكروم والاشجار المثمرة (المدينة ومعسكر وتلمسان) ، وكانت الحبوب في السهول العليا حيث استعملت الالة " و " الفلاحة الجافة " بدون تحفظ . وعادت زراعة القطن الى الظهور في بعض الاراضي (شليف وسهول عنابة) وهي زراعة تركت منذ الامبراطورية الثانية . واما فيما يتعلق بتربية الحيوان فان الاروبيين قد ركزوا اهتمامهم على تربية الخيل والبغال والابقار ولم يعتنوا كثيرا بالانعام والماعز .

ففي الجملة ، كانت فترة ما قبل الحرب فترة خير للمستعمرين فأعيدت غراسة الكروم وكان تجديدها ولقيت أسعار الخمور سوقا رائجة اذ بلغ ثمن الهكتولتر الواحد ٤٠ فرنكا سنة ١٩١٠ . فاذا عرفت الجزائر سنوات عجاف (١٩٠٥ - ١٩٠٨) فان أزمة المعمرين لم تكن خطرة خطورتها في فترة ١٨٨٧ - ١٨٨٨ ، بينما استمرت منزلة الفلاح في التدهور .

تدهور الحياة الريفية والفلاحة الاسلامية

سياسة التفجير ((تأليف طبقة بروليتارية))

أصبح الفلاحون العاملون في أراضي الكروم الاروبية يتقاضون عوائد في شكل أجور معينة أقل نفعاً مما قيل فيها لان جميع العمال المسلمين لم يكونوا يشتغلون

الفترة الماخية
نسبة الولادات
خففت الولادات
بطل الزيادة في
سكان الاروبيين ،
بعثت الى حيز
لتراب الجزائر
اعني والسقوط .
قرين ٢٠٠ ٠٠٠
" سرسو " في
راس أو المتاخمة

طعن الاستعماري
شيئا من المرونة
الاتفاقيات بين
مارت المبيعات
حصلون على ما
ن وقتة السكان
عة والمشتريين
ر على أوضاعها
والعوائد آفات
سيرة أو المقتاة
ر أصحابها من
صغرى للحبوب
الحصول على
حاول ادخالها

دما كان يستقر
أدنى الهزائم

في فلاحية الخمور بالإضافة إلى أن العمال الجزائريين يلقون مزاحمة في مناطق الكروم (وهران) من طرف العمال المغاربة الذين يقدمون بحثا عن الشغل وفي نهاية الامر لم يكن البحث على الشغل اليومي عوض الملكية علامة للتقدم الاجتماعي بل ذلك دليل على الانهيار وكان الامر واضحا لدى الفلاحين والادارة الفرنسية اذ أن الاراضي الفلاحية ترجع الى الاروبيين في فترات الازمة فينقلب أصحاب الارض الحقيقيون الى " خماسة " في افضل ما يمكن من الفرضيات فينزويد الجيش العظيم من العمال اليوميين وهم عبارة عن طبقة من العاطلين وصفوا بوصف ((لصوص الخوف الاكبر)) ويحملون بكل أنواع الجرائم ، وذلك ناتج من أن الهجرة الى باريس مقيّدة برخصة تسلّمها الادارة ويمكنهم التحول الى المدن الكبرى حيث يؤولون طبقة كادحة صغرى غير مختصة لا تطالب بحقوقها فتسند اليهم فضلات الاعمال ولم يكن لهم قانون يحميهم وهم معروضون للبطالة . (١)

ودون شك انشأت الادارة " الشركات الاهلية للحبيطة " مهمتها تحسين الظروف الاقتصادية للفلاح لكن أبعادها كانت وخيمة اذ صارت شيئا فشيئا الى نوع من الصناديق القرضية للفلاحين عوض أن تكون خزائن احتياطية ، وكثيرا ما كانت القروض لا تفي بالحاجة وتعجز عن محو الربا الذي يواصل هجوماته في صور مختلفة ، ودورها له جدواه في أيام المحن بفضل انتشارها في البلاد ومدخراتها الاحتياطية المستعملة بسرعة فهي تسمح بتوزيع الحبوب المقتناة من الخارج وبتخفيض أخطار المجاعة لكنها لا تبلغ حدّ مقاومة جذور الشر العميقة فهي حسب عبارة أحد الولاة ((تكتفي بدور خاص وهو التأمين ضد المجاعات)) ، وإلى جانب عمل هذه الشركات وقع بعث مؤسسات أخرى مثل تعاونيات الحرث وتعاضديات الخدمات الاهلية وصناديق القرض الفلاحي التعاوني، ولكن عمل هذه المصالح مثلما كان شأن " الشركات الاحتياطية " تعوزه الجدوى ولم تتوقّر لديها الاموال الكافية لاشغالها اصف الى ذلك أن أراضي الفلاحين كانت يسيرة جدا بحيث تقف دون تحقيق رغباتهم .

الجمود التقني وتدهور الاراضي الفلاحية

لقد كانت الطرق التقنية في الاستغلال الفلاحي بعيدة كل البعد عن المنتظر منها حيث لم يعتمد الفلاح على الحراثة العصرية الا بنسبة قليلة في حين حافظت

(١) ان العمال الاروبيين يعرفون ظروف الشغل القاسية أنظر في هذا المجال دراستنا حول : الحياة العمالية بقسنطينة سنة ١٩٠٠ .

الاجلبية على الطرق القديمة (٥ بالمائة استعملوا آلات الحرث الفرنسية) وكانت " أمشاط حرث الحرث نادرة زد على ذلك أن الفلاح كان يجهل الآلات المستعملة لدى المعمرين الفرنسيين مثل آلة الحصاد وربط التبن وآلة درس الحبوب " . وفي نهاية الامر كيف يمكن للفلاح توخي هذه الطرق الحديثة والحال أن مساحة أرضه محدودة جدا وتسمح له بذلك ؟ فلا يقدر على توفير الاموال في هذا الميدان والاخرى به أن يحصل على معاشه وأن يوقر ذخرا لايام الشدائد والازمات التي لا ترحمه فهو يتعاطى فلاحه الحبوب الضرورية لقوته اليومي ويعرض نفسه الى عبث الاحوال الجوية وكوارثها وكان ذلك في سنوات ١٩٠٤ (١٩٠٩ و ١٩١٢ ثم اجتمعت عليه مع هذه الكوارث سنوات كاسدة عجاف مثل سنة ١٩٠٤ الى ١٩٠٩ مما أدى الى استنزاف الاموال التي توقرت لدى " شركات الاحتياط الاهلية " وبالخصوص في النواحي التي تندر بها المياه والتي تتطلب الكثير من المساعدة في خدمة الارض . فكانت الحالة العامة متأزمة تأزما جعل الراى العام الاروبي يبدى قلقه (٢)

فكان الفلاح الذى تقل أرضه يستغل ما كان محرما من الميادين أو يقوم بزراعته فوق أرض مرتفعة أو على احدى الهضاب وكان استغلال الارض الفاحش وتوخي الفلاحة على الاراضي المرتفعة واهمال الاراضي التي تنعدم فيها الاسمدة مما ييسر عمليات الانجراف قرب السواحل ، ففي هذا التخریب كان دور المعمرين لا يستهان به اذا لم يكن اعظم مما كان الفلاحون يقومون به ، فكانت عملية الحرث

(٢) لقد كتبت جريدة " المستقل " (L'INDEPENDANT) بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٠٨ ، وهي صحيفة معروفة بدفاعها عن المعمرين في ناحية قسنطينة ، تقول : ((ما المستقبل ؟ انها ظلمة البؤس في معاش الاهالي فالحيرة تبدو معالمها بيّنة ورغم المساعدة فان المجاعة ستزحف على البلاد العربية في هذا الخريف . وسيؤول الخماس التيس الذى تضغط عليه الحاجة الى القوت الى الخروج من كوخه الحفير لابتزاز المعمرين)) . وبالفعل وبعد انقضاء الخريف صرح احد المستشارين العامين بقسنطينة بقوله : ((كانت الحال في المدينة تخفي واقع الاحداث وتخفي عليها روية مشوهة فاذا اطلعنا على ما يجرى في الدوار فاننا سندهش في فضاة الحياة فيها)) ويؤكد بعضهم قائلا : ((يمكن أن نصدع بحقيقة واقعة وهي أن الاهالي يموتون جوعا)) ويشير الى مجموعة الفلاحين البائسين الذين حاصروا قالمة بتدهور وضعهم وأقضوا مضجع سكانها فيقول : ((ينذر أن يقوم هؤلاء بدور كوميدى في المجاعة التي لحقتهم)) .

مناطق
تغل وفي
اجتماعي
الفرنسية
اصحاب
فيتزايد
نوا بوصف
ن الهجرة
برى حيث
م فضلات

ها تحسين
ن الى نوع
را ما كانت
ته في صور
ومدخراتها
من الخارج
قهي حسب
والى جانب
وتعاضديات
ذه المصالح
يها الاموال
يحيث تقف

عن المنتظر
حين حافظت

هذا المجال

العميق تقضي على الجذور والاصول التي تمسك بتربة الارض وقد يكون الانتاج في البداية وافرا . لكنّ المعمرين سعيًا وراء الارباح كانوا يخفضون من النفقات الى أدنى المستويات فلا تصيب الارض أسمدتها (٣) وهكذا بعد سنوات قلائل تفقد الارض عناصرها الطبيعية فيصيبها العقم الذي يساعد عليه الانجراف فتبرز الحجارة المعرة ويتخلل المعمر عن الارض أو يطالب بقطعة من الاراضي الاخرى .

وأما تربية الحيوانات المندثرة فلقد زادت تازمًا بحكم قلة المراعي ولم يغير قانون ١٨٩٧ ما كان عليه الوضع الذي صدرت فيه قوانين ١٨٧٣ و ١٨٨٧ بالإضافة الى أن السنوات العجاف كانت مصحوبة بالقحط والجفاف فكانت السهول العليا يتوقل بها المعمرون مما جرّ الى انحدار الحيوان الى المناطق الجنوبية وفي هذه الحالة لا يجدي لوم الادارة والرأى العام الاوروبي الفلاح على حصافة توقعاته لانه لم يدخر شيئًا من العلف لقطيعه لكن العلف لا يمكن الحصول عليه الا في تلك المناطق السقوية التي هي بأيدي المعمرين وما تبقى للفلاح الا الاراضي الجدبة والمراعي الجرداء ، وكان الجفاف يقضي على هذه المراعي المتبقية فيتحوّل أهل الفلاحة الى الجنوب الصحراوي ولا يبقى لهم خيار سوى هجر قطعانهم اذا لم يبلغوا حالة تعبسة أخرى ، وهو ما يؤدى حتما الى نقصان اموالهم .

انتهاج سياسة لفائدة المعمرين على حساب طبقة الفلاحين

فبالرغم من التقلص الاقتصادي كان الفلاح مستعبدا الى أقصى الحدود التي لا يمكن تصوّرها ، فهو لا يزال يزود الميزانية الاستعمارية بما يؤدّيه من " الضرائب العربية" في المقاطعات والبلديات ، فالفلاحون المقيمون بالمناطق البلدية ومعهم الاوروبيون الذين لا يدفعون الضرائب المباشرة ، يخضعون الى الفرائض البلدية والرخص التجارية وحق السوق والضرائب غير المباشرة ، وأما بالبلديات المختلطة فكانوا يخضعون لنفس الضرائب السابقة باضافة نسبة مالية متنوعة خاصة بالاهالي . فبالجملة كان الفلاحون يشمرون الاموال الجزائرية في حين أن المعمرين الاوروبيين لا يدفعون شيئًا يذكر من الخراج بل عليهم نزر قليل من الفرض على مداخيلهم وهي ضريبة أقل نسبة مما هي عليه في باريس . وبذلك انخفضت عوائد

(٣) وهو ما أطلق عليه أحد المهندسين الفلاحين عبارة ((الفلاحة الهامدة)) ،
أنظر في ذلك " ليك " (LACR) و " ريفيار " (RIVIERE) -
دراسة في الفلاحة التطبيقية في شمال افريقيا .

س وقد يكون الانتاج
يون من النفقات الى
سنوات قلائل تفقد
جراف فتبرز الحجارة
لاخرى .

كم قلة المراعي ولم
نين ١٨٨٧ و ١٨٨٣
جفاف فكانت السهول
المناطق الجنوبية
الفلاح على حصافة
يمكن الحصول عليه
للفلاح الا الاراضي
المراعي المتبقية
هم خيار سوى هجر
الى نقصان اموالهم .

الفلاحين

س أقصى الحدود التي
مؤديه من " الضرائب
مناطق البلدية ومعهم
الى الفرائض البلدية
بالبلديات المختلطة
مالية متنوعة خاصة
في حين أن المعمرين
ميل من الفرض على
بذلك انخفضت عوائد

الفلاحة الهامدة)) ،
(RIVIERE) -

الفلاحين والاموال آلت الى النقصان وارتفعت حاجة الادارة والمعمرين . فلم يكن
لدور الفلاح في المداخيل تعويض في مستوى المصاريف بل هم لم يزالوا في أسوأ
المعاملات ، وكيف لهم أن يكونوا غير ذلك وقد كانوا اقلية في المجالس البلدية
والمجالس العامة واللجان المالية ؟ وحتى في حالة تغير دور ممثلي الاهالي الى
ما لم يكونوا عليه ، وقد كانوا مجرد صنائع للادارة ، فان الممثلين لن يقدروا
على فرض آرائهم . ولم يكن لهم صدى في الميدان المالي والسياسي وعليهم
استجابة الادارة التي ترتبط بالرأي العام الاروبي أي بالمعمرين ، فلا يتراجعون في
الهجرة لا الى المغرب وتونس بل الى الشرق الاوسط وسوريا . فلقد هاجر عدد
كبير من سكان تلمسان وتبعهم الفلاحون من نواحي تبسة وعين البيضاء ، وكانت
الادارة في كل ذلك ينفي وجود الازمة التي سرعان ما انتقلت عدواها من الجانب
الاقتصادي الى الميدان السياسي وهو من الظواهر الحتمية .

وأدت مجموعة من المعطيات بالحكومة الفرنسية الى مراجعة سياستها في
الجزائر ، ومن هذه المعطيات اصلاح العسكري لسنة ١٩١٢ القاضي بتجنيد واسع
النطاق للمسلمين في صفوف القوات العسكرية الفرنسية (٤) ، ومنها بروز حركات
التحرر التي شمل صداها الامبراطورية العثمانية وما جاورها (مثال : بلاد فارس)
ومنها أيضا أعمال الصحافيين البرلمانيين " المتعربين " في جريدتهم : الزمان
ومنهم " البان روزيت " (A. ROZET) و " بوليا " (PAULIAT) .

ومن بين الاصلاحات التي شرع فيها مراجعة الشؤون المالية لكن في اتجاه
مضاعفة الضرائب العربية التي لم توف بالحاجة مما قد يوءدى الى اهمال المشاريع
المنتظرة في الاشغال الكبرى التي نشبت في صائفة ١٩١٤ جعلت من الوضع بالجزائر
يتسم بالخطورة ، وهي من ناحية أخرى أنتجت تصدعا في التركيب الاجتماعي
فلقد تطلبت مساهمة كبرى من القوى البشرية لدى الفلاحين وأبرزت الشعارات
" القومية " وهو ما بلور أكثر من أي وقت مضى ، ضرورة الاسراع باصلاح المجال
السياسي والاقتصادي الذي يضغط على الجزائر منذ أعوام عديدة .

١١ — الحرب العالمية الاولى : ظهور اختلال الازمة الديموغرافية والانزعاج في الجزائر

اعتبرت الحرب العالمية الاولى مفاجأة للجزائر وبقيّة أنحاء العالم من جرّاء
ما استغرقت من الزمن وما أدّت اليه من النتائج فلم يكن أحد عند تفجّر النزاع

(٤) وسنعالج جميع هذه القضايا باسهاب في الجزء الثاني من عملنا في الفصل
المخصص بالحركة الوطنية الجزائرية .

يرى أنها ستتواصل أكثر من أربع سنوات وأنها ستجرّ الى تحولات جذرية . ففي الجزائر وغيرها من البلدان لم يحسب للحرب المباغلة حساب وهو من أهم ما اختصت به الأشهر والاعوام الاولى من سمات (عدم الاستعداد) - فعدم التأهب على غاية من الاهمية بحيث ان السنة الثالثة من الحرب (سنة ١٩١٧) شهدت أزمة حادة مثلما هو الشأن في البلدان الاخرى ، في الحياة الاقتصادية الجزائرية التي تميّزت بالتدهور المتفاجم . فلقد لاحت الحركة الاقتصادية منقرضة راكدة واشكت بنية الجزائر المادية على الانهيار والسقوط . ومن المجالات التي تأثرت بالازمة مجال السكان . وبلغ عدد الجيوش من الفرنسيين بالجزائر (٥) ١٥٥ ٠٠٠ عسكريا ومن المسلمين ١٧٣ ٠٠٠ بالإضافة الى ١١٩ ٠٠٠ عاملا جزائريا مقهورين او يشتغلون بالمعامل في البلاد الفرنسية او في القطاع الفلاحي . وبلغ عدد القتلى من الاروبيين ٢٢ ٠٠٠ و ٢٥ ٠٠٠ من المسلمين أي مجموع ٤٧ ٠٠٠ من ٣٢٨ ٠٠٠٠ شخص جزائري ونسبة ١٤.٣ بالمائة . (نسبة المقاتلين بفرنسا ١٦.٥ بالمائة من السكان) .

وكان عدد القتلى من بين سكان القرى يفوق عدد القتلى بالمدن وذلك بالنسبة للفرنسيين وأما المسلمون فكان الامر عكس ذلك اذ كان القتلى في المدن يتجاوز نسبتهم في القرى (٦) . والادهي في ذلك معدّل سنّ هو لاء اذ كانوا جميعا من الشبان بين العشرين والاربعين من العمر وهي خسارة مضاعفة للسكان لان هو لاء الشبان يمثلون رأس المال الضامن للمستقبل في ميادين الشغل والصناعة والاقتصاد كما ان فقدهم يجرّ انخفاضاً في الولادات ولقد بلغ عدد الولادات الاروبية (الذي كان يتراوح بين ٢٠ ٠٠٠ و ٢١ ٠٠٠ طفلا) نسبة ١٧ ٠٠٠ سنة ١٩١٥ ثم ١٣ ٩٠٠ سنة ١٩١٦ و ١٩١٧ سنة ١٥ ٠٠٠ و ١٩١٨ سنة ١٦ ٠٠٠ الى ١٩١٩ سنة ١١ ٩٠٠ أي بنقص يتجاوز ٢٤ ٠٠٠ طفلا من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٩ وهو ما يعادل قسما هاما من الارواح البشرية المندثرة .

وأما لدى المسلمين فلقد انخفض عدد الولادات العام من ١٢٥ ٠٠٠ الى ١١١ ٠٠٠ سنة ١٩١٤ و ٩٧ ٠٠٠ سنة ١٩١٥ و ١٩١٦ ثم الى ١٠٥ ٠٠٠ سنة ١٩١٧ فالي ١٠٤ ٠٠٠ سنة ١٩١٨ و ١٠٢ ٠٠٠ سنة ١٩١٩ فكان النقص العام يقدر اذن بنسبة ١٣٤ ٠٠٠ طفلا من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩١٩ . فالحسائر تجاوزت عدد

(٥) ويتضمن ذلك العدد اليهود الجزائريين .

(٦) ان ما جعلنا نؤكد ذلك هو نظرنا في أسماء القتلى في عدد من المقابر .

الولادات في السنة الواحدة. وفي سنة ١٩١٨ (السنة الرابعة من الحرب) تجاوز عدد الموتى عدد الولادات بين الأوروبيين والسكان الاهليين فكان النقص للاولين بمعدل ١١٣٣ قتيلا في حين بلغ عدد القتلى من بين المسلمين ٢١٠٠٠ نسمة (٢٠ ٩٨٤) وأصاب المسلمين هلع يقوم شاهدا عليه الابيات الشعرية بعنوان : ((أغنية مجند صاحب ثمانية عشر)) وهي :

((سأركب طريق المنفى
فوداعا يا أمي وأبي
فراقنا قبل أن نصبح من الموتى
لقد حمل الفرنسي ابن الثمانية عشر
وغدا يعودون الى السابعة عشر))

فلئن كانت الادارة الفرنسية تؤكد على مظاهر الشجاعة والاخلاص لدى السكان الاهليين (٧) فان هذه الاغنية وما جرت اليه اصطدامات معسكر وبني شقران والانشقاق وتقارير الشرطة والحاكم العام وبالأخص ثورة الاوراس سنة ١٩١٦ كلها أوضحت للعيان معارضة التجنيد ورفض الحرب لدى المسلمين الجزائريين .

خضوع الاقتصاد واختلاله وفصله عن فرنسا

لقد أضيف الى الازمة السكنية والتدهور العام فقدان التوازن الاقتصادي الذي نشأ عن الحرب . فزيادة عن تدمير السواحل البحرية الجزائرية من طرف البواخر الحربية الالمانية في شهر أوت ١٩١٤ كان انقطاع العلاقات البحرية بين أوروبا وأفريقيا واقع كبير على الوضع الجزائري إذ أن البواخر قد خصّصت الى نقل الجيوش والتموين والتجهيزات على الواجبة الأوروبية والفرنسية (البلقان وآسيا الصغرى) كما أن وجود الفوآصات الالمانية والنمساوية البلغارية بالبحر الابيض المتوسط كان يعرقل الحركة الاقتصادية البحرية . وفي نفس الفترة تخلّت الشركات البحرية الفرنسية التي كانت صاحبة ((الاحتكار الامتيازى)) (٨) عن المعاهدات

(٧) ويسعى الأوروبيون الى استغلال هذه الخصال لرفض الحقوق السياسية للاهالي بعد الحرب .

(٨) يسمح " الاحتكار الامتيازى " للشركان الفرنسية بأن تولّى بمفردها النشاط التجارى والمواصلات البحرية بين فرنسا والجزائر . وبذلك قضى على المنافسة بين الفرنسيين والاجانب في التجارة الدولية وهذا الامتياز ، كما نرى ، له أهميته الكبرى .

التي كانت تربطها بالدولة الفرنسية التي قبلت مطالب الشركات التي تصرف
بحرية في الروابط التجارية بين القارات . وفي ماي ١٩١٥ أبطلت الحكومة مفعول
" الاحتكار الامتيازي " الى غاية الحرب فتدهور حجم المعاملات الاقتصادية التي
تقوم عليها الحياة المادية في الجزائر .

الجمود الاقتصادي

لقد كان الفحم الحجري المستعمل في المواصلات الحديدية ، وطن الحبوب
والمعامل الصغرى بالقرى يرد من أوروبا ، وأدت الابحاث الى كشف منجم " قنادسة
كولومب بشار " لكن ذلك لم يتجاوز مجرد الاكتشاف ، ولم يكن أحد يتصور نقصان
الفحم الحجري لطول الحرب فكان الانتاج المحلي محدودا الى أبعد الغايات .
فكانت الواردات من الفحم قد تجاوزت ٢٢٥١ ٠٠٠ طنا سنة ١٩١٣ الى ١٦٩٢٠٠٠
طنا سنة ١٩١٤ و ١٤٩١ ٠٠٠ طنا سنة ١٩١٥ ثم ١١٥٣ ٠٠٠ سنة ١٩١٦ و ٧٥٧ ٠٠٠
طنا سنة ١٩١٧ أى بنقص ٦٧ بالمائة مما كان عليه سنة ١٩١٣ - وتعويضاً للنقص
حرصت الادارة الجزائرية على تشجيع صناعة الفحم المستخرج من الخشب وصناعته
وهو ما أدى الى ارتفاع أسعار الفحم الحجري والخشب ومادة الخشب التي لا يمكن
الاستغناء عنها في الحياة الريفية والحياة الحضرية في الجزائر . وكان لانخفاض
الواردات الفحمية تأثير على حركة الموانئ التجارية ووسائل النقل وهو ما آل الى
ركود الدورة الاقتصادية الجزائرية وجمودها . ونقصت الاشغال في ميدان الابحاث
والحدادة والاصلاحات العادية للالات فكانت المصاعب الكبيرة في الحياة اليومية
للسكان اذ تم القضاء بذلك على الحدادين والصناع مع انعدام الفحم الضروري
في هذا المجال الحيوي فتدهور الرصيد الاقتصادي الجزائري بمرور الزمن ولم يقع
اللجوء الى تعويضه أو اصلاحه وبالأخص عند تخلي أوروبا عن المدد بالبضاعة
الصناعية (من الصلب الخفيف ومواد البناء) وبالأسمدة الكيماوية وفقدت آلات
الحراثة وقطعها وكذلك اختفت من السوق اكياس الشحن والحيال أو بلغت أسعارها
باهضة (٩) - ولكن آلات الفلاحة ودرس الحبوب لم يلحقها العجز الملاحظ في
الميادين الأخرى .

(٩) اذا انعدمت الاكياس والحيال يصبح من العسير القيام بالحصاد والدراسة
وينقل المحصولات من الحبوب .

ارتفاع الاسعار والتضخم المالي

ان التموين اليومي صار عسيرا اذ لجحت مضاربة السوق مواد السكر والحليب والبيض ومواد الاستهلاك العادية. ولم يكن يوجد قانون واحد ينظم الاسعار او يحدد من ارتفاعها بل أن الادارة والاروبيين المهيمنين يدعون الى الحفاظ على الحرية التجارية الضرورية وضاعف بنك الجزائر من حجم الاوراق المالية في حركة الاسواق. ففي ٥ أوت ١٩١٤ تجاوز حد الاوراق المالية المسحوبة الى ٤٠٠ مليون فرنك ثم الى ٥٠٠ مليون فرنك في شهر نوفمبر ١٩١٥ لكن قيمة تلك الاوراق المالية البنكية كانت تتزايد دون أن يقابلها توازن في الرصيد الذهبي بالبنك الجزائري وهو ما يؤدى حتما الى التضخم المالي. وكان هذا التضخم قد عرف تطورا من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ تبيته هذه النسب من الاموال في الحركة الاقتصادية :

جويلية	١٩١٤	٢١٩	مليون فرنك من الاوراق المالية
نوفمبر	١٩١٤	٣٥٣	= = = = =
ديسمبر	١٩١٥	٣٩٤	= = = = =
ديسمبر	١٩١٦	٤٢٨	= = = = =
ديسمبر	١٩١٧	٥٢٥	= = = = =
ديسمبر	١٩١٨	٩٣٣	= = = = =
ديسمبر	١٩١٩	١١٤١	= = = = =

فامتازت الاسعار بارتفاع متزايد لان المنتجات المستوردة قد أصبحت نادرة ولان ازدياد عدد الاوراق المالية عامل من عوامل الرفع في الاسعار وينضاف الى هذين العاملين ظاهرة ثالثة ذات صبغة نفسية وهي الحذر من الارتفاع وغلاء المعيشة أو الحرص على احتكار السلع انتقاء من فقدانها من السوق. واذا كانت هذه الظواهر المشار اليها تولد تدهورا اقتصاديا فان الاجراءات الاخرى تضاعف من الغموض العام، وهذه الاجراءات هي :

- (١) تحديد الموقف ازاء الممولين، فمنذ بداية الحرب فرض قرارا مفاده تأجيل استخلاص الديون فتعطلت فاعلية الشركات الاهلية للاحتياط وصناديق القرض الفلاحي وبنوك الاسقاط النقدي ولكن هذا القرار أبطل سنة ١٩١٦، فكان يعتقد أن الحالة الاقتصادية ستعود الى ما كانت عليه لكن الوضع لم يزد الا تعقدا.

ت التي تصرف
الحكومة مفعول
الاقتصادية التي

وطحن الحبوب
منجم " قنادسة
د يتصور نقصان
بعد الغايات .
الى ١ ٦٩٢٠٠٠
١٩ و ٧٥٧ ٠٠٠
وتعويضا للنقص
لخشب وصناعته
ب التي لا يمكن
وكان لانخفاض
وهو ما آل الى
ميدان الابحاث
الحياة اليومية
الفحم الضروري
الزمن ولم يقع
المدد بالبضاعة
ية وفقدت آلات
أو بلغت أسعارا
جزر الملاحظ في

حصاد والدراسة

(٢) انعدام الثقة في الخطة الاقتصادية التي تتوخاها الحكومة فكان البعض يميل الى الابقاء على الحرية التامة دون النظر الى خفيقة الفشل الذي ستعرفه الجزائر في ذلك السياق العام للاقتصاد اذ ان المصادرات اللازمة للدفاع الوطني قد جعلت الاقتصاد يتقلص شيئا فشيئا في حين ان البعض الاخر كان يرى ضرورة تدخل الادارة في الحياة الاقتصادية ولكن الى اى حد يمكنها التدخل؟ فهل سيقع تحديد اسعار جميع المواد أم بعضها فقط؟ واذا كان ذلك فعلى اى اساس؟ وسياسة تحديد الاسعار تجرّ الى اشراف الحكومة على الانتاج والتوزيع غير أنّه لا توجد اية مؤسسة قادرة على تولي هذه المسؤولية ثم ان الوقت لم يحن بعد لتقبل مثل هذه التدابير الثورية التي تتطلب ضبط الانتاج ونظاما من المراقبة والضرائب يمس كل المنتجات ونظاما لاوراق الاستهلاك.

قمة الازمة القصوى : ١٩١٧ - ١٩١٨

فلما كانت الادارة تسعى الى مراقبة الانتاج في ميدان الحبوب كانت تتردد في تعيين اسعار البيع فهي تحددها بعد فوات الاوان او تضعها في شهر ماى ثم هي ترفع منها عند احتجاجات المنتجين بعد اسابيع قليلة وهو ما يؤول الى كثرة طلبات الذين سلموا انتاجهم في اول الموسم والقاعدة المتبعة هي التمييز بين الاسعار في فرنسا والجزائر. وفي نهاية الامر كانت هذه التدابير وتلك المصادرات تقضي على اليد العاملة في البلاد بسرعة سريعة. فكانت الجهات التي تبعد بعدا كثيرا عن طرق المواصلات تشكو من الاختلال الاقتصادى الحاد فقيم المنتجات آلت الى النقصان بالنسبة لارتفاع تكاليف النقل الباهضة والحال ان هذه التكاليف كانت تضاف الى المنتجات المستوردة (السكر والقطن) ، واذا كانت الصادرات الى اوروبا عسيرة فان العرض المبالغ فيه للانتاج الفلاحي في الاسواق المحلية قد نتج عنه تدهور في السعر (الزيت والزيتون ٠٠٠) فكان بؤس سكان الجبال اعظم من سكان السهول وبصفة عامة كانت حالة الاهالي يرثى لها عكس الاروبيين وكان وقع الحرب السلبي ثقيل جدا على الفلاح فلم تكن لهم مدخرات من الحبوب (بسبب قلة الصابة سنة ١٩١٢) او من الاموال. وزادت محاصيل سنة ١٩١٤ - ١٩١٥ وسنة ١٩١٥ - ١٩١٦ في التقهقر الذى اهدر الوضع الاقتصادى لفترة ما قبل الحرب. وشهدت السنة الثالثة من الحرب التي وافقت صابة ١٩١٦ - ١٩١٧ الوصلة الوثيقة بين المعطيات التي ادت الى الشلل الاقتصادى والتي جرّت اليها الحرب وضاعفت من تأثيرها قلة اكتراث الادارة: فمن مشقة في توفير البذور

وصعوبة النقل وقلة اليد العاملة وارتفاع الاسعار الى الخريف القاسي والربيع الذي عمّ فيه الجفاف فعادت المجاعة التي كان يرى الجزائريون أنها لن تتجدّد، تصحبها الحمى الصفراء التي ارتفعت خطورتها بنقص الاطباء والادوية، فسنّة ١٩١٧ ضاعفت من توتر البناء الاقتصادي الجزائري.

وأما السنّة الرابعة من الحرب فقد تواصل بها تدعيم الاختلال الذي بان سنة ١٩١٧، فارتفعت حركة الاموال وحوالتها في سنة واحدة ضعف ما كانت عليه طوال الأربع سنوات الماضية وآلت وسائل الانتاج الى النفاد وتدهورت حال المواصلات البحرية ولم توقّر ما تتطلبه الدفاع الوطني وصارت الحياة اليومية للجزائريين رثّة شاقّة وارتفعت الاسعار ارتفاعا فوضويا. فالملاحظة الهامة هي ان المجهود الاقتصادي والبشرى يتجاوز كثيرا مقدرة التصدّي والمواجهة للمجتمع الجزائري. فاذا لم تنته الحرب سنة ١٩١٨ كان الوضع الاقتصادي سيواجه مصاعب لا حل لها. ومن حسن الحظ ان هجومات الخلفاء الناجحة بين صائفة ١٩١٨ وخريفها بالجبهات الاروبية أرغمت ألمانيا على اللجوء الى الهدنة، فتحررت الجزائر مما كان يثقل عاتقها من قيود لكن الحرب ونهايتها لن تأتي بحل مشاكل الجزائرية الجوهرية بل وضعت مشاكل أخرى لا تقل خطورة عما سبقها.

III — تحولات ما بعد الحرب العالمية الاولى : ظاهرة التخلف الاقتصادي في الجزائر:

لقد أبرزت الحرب العالمية الاولى الخصائص السلبية في البناء الاقتصادي الجزائري وارتباطه الوثيق بأوروبا. وبالفعل تجلّت من خلال نقص التجهيزات الصناعية والفلاحية في الجزائر — وهما عاملان مرتبطان بعضهما ببعض — الخاصة الاستعمارية للاقتصاد، فلاشك أن للبلاد مناجم معدنية لكنها قلما تستغل على عين المكان، فكان الحديد في " عين مقره " وفسفاط " قويف " يصدر الى أوروبا التي تورده في شكل منتوجات صناعية وكان التجهيز الصناعي يشكو نقضا من حيث الطاقة (انعدام استغلال الفحم الحجري والسدود المائية الكهربائية) وكان الفلين والحلفاء يصدران خاما، وكانت الجزائر تستورد دائما مواد الصابون والمعلبات الغذائية في حين لا تقل معاملها وبساتينها انتاجا في هذا الميدان وما وجد من المصانع كان مقاما قرب الموانئ والمدن وهي تختص في تركيب الآلات المستوردة أو اصلاحها، فكانت معامل اصلاح السكك الحديدية في أحواز الجزائر ووهران وقسنطينة تشغل يدا عاملة مختصة مرتفعة العدد، وينضم اليها بعض المصانع للمجائر بالجزائر ووهران وعنابة وقسنطينة وعدد من معامل الخمور، وفي حقيقة الامر كانت الحياة " الصناعية " ذات طابع تقليدي لا تتجاوز بعض النواحي

ثان البعض يميل
ل الذي ستعرفه
اللازمة للدفاع
البعض الآخر
أي حد يمكنها
فقط ؟ وإذا كان
الحكومة على
هذه المسؤولة
التي تتطلب
ونظما لأوراق

وب كانت تتردّد
في شهر ماي ثم
و ما يؤدى الى
تبعه هي التمييز
وتلك المصادرات
التي تبعد بعدا
فقيم المنتوجات
ن هذه التكاليف
كانت الصادرات
الاسواق المحلية
س سكان الجبال
عكس الاروبيين
رات من الحبوب
صيل سنة ١٩١٤
الاقتصادى لفترة
، صابة ١٩١٦ —
مادى والتي جرّت
في توفير البذور

المحدودة في بعض الجهات ، فلم يكن عدد العمال مرتفعا ولا يتجاوزون لنسبة ٥ بالمائة من عدد الاروبيين الذين يتركبون من الفرنسيين والاجانب واليهود ، وللمسلمين دور العمال اليوميين غير المتخصصين . فكانت فرنسا والمعمرين لا يرغبون في تدعيم التصنيع بالجزائر اذ قد يجرّ خسارة كبرى في اليد العاملة الكبيرة التي يستخدمونها بالاضافة الى أن التشريع الخاص بالمعامل والمصانع قد يتسع نطاقه يوما ليشمل الميدان الفلاحي وهو لديهم مردود وتخشي الرأسمالية الصناعية الفرنسية أن تفقد بذلك التصنيع سوقا مضمونة يتوفر بها أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ عاملا - دون أن يدخل المسلمون في الاعتبار - ولقد ساعدت الحرب على انشاء مصنع الثلاجات قرب الجزائر (MAISON CARREE) لحفظ لحم الحيوان قبل تصديره الى الخارج وبالرغم من البداية الحسنة فان المصنع سرعان ما تدهورت وضعيته خلال السنوات العشرين ولن يفتح ابوابه الا فيما بعد .

انهيار طبقة الفلاحين المجرّدين من الارض

وحدة المضاربات الفلاحية الاستعمارية

ان فقدان الصناعات نتجت عنه عواقب وخيمة لان الفلاح وقد انتزعت منه ارضه لا يجد تعويضا في الميدان الصناعي فلم ينشأ عن افتكاك الاراضي الفلاحية تنظيم اجتماعي جديد وخاصة أن التعليم التقني أو غيره لم يعم الا نادرا السكان المسلمين رغم ذلك التعليم وحده قد يصلح من وضعية الفلاح - فالى سنة ١٨٩٢ لم توضع اية تدابير تشريعية تخص التعليم الرسمي للاهالي . ولم تكن فائدة لما أسسته الامبراطورية الثانية من مدارس عربية فرنسية لتعليم أبناء الاعيان العرب في حين أهمل التعليم الابتدائي اهمالاً تاماً ، ولم يقع تنفيذ القوانين المدرسية الفرنسية التي وضعها " جول فيري " في ١٨٨١ و ١٨٨٤ في الجزائر لان قانون ١٨٩٢ لا يعالج الا التعليم الخاص أي التعليم الذي كان ضعيف المستوى بالنسبة لما كان عليه التعليم لاطفال الاروبيين . ويجب انتظار سنة ١٩١٧ لكي يصبح التعليم اجباريا لاهالي الذين بلغوا سن الدراسة والذين يسكنون على مسافة ٣ كيلومترات حول المدارس القديمة ، وكانت مجموعات كبرى من السكان لا تلتقى طريقها الى التعليم والمدرسة (١٠) وكان البعض الاخر يتلقى دروسا من

(١٠) يقول " ١ . ديبون " (O. DEPONT) مدير البلديات المختلطة متحدثا عن الاصطدامات التي ادت اليها انتفاضة الاوراس لسنة ١٩١٦ : ((يمكن القول بأن منطقة الجبال في " بلزمة " (BELLEZMA) الفائرة لم تقتحمه بعد المدارس)) .

بعض المعلمين الذين ليس لهم من المستوى الا بعض الشهادات الابتدائية والمعلومات البسيطة، ومن سعد حظّه يرسل بأبنائه الى المدرسة الاربوية اذا كانت تسمح بترسيمهم وكانت البنات منكودة الحظ في التعلم اذ هن لا يتلقين دروسا ولا يعرفن كتابة أو قراءة أميات بالفرنسية والعربية وبذلك أصبحت الجهالة والامية من أخص الخصائص لمن بلغوا سن الدراسة من الجزائريين .

فلقد جرّت الحرب الى تأزم وضع الاروبيين بحيث تعطل تفشي الاستعمار فصار المعمرون مضطرين الى كراء اراضيهم الى المسلمين أو يفتنمون الفرص لبيعها فتقهقرت الاراضي الفلاحية نحو مناطق السهوب كما ان هذا التراجع بلغ المناطق الساحلية رغم أن بعض الجهات كانت تنعم بما يرد عليها من الاموال القادمة من طرف العاملين الجزائريين بفرنسا، وخاصة جهات القبائل للدفاع الوطني والاموال المكرّسة للحرب وهو ما يفسر اشتراء الاراضي من المعمّرين . ولكن هذه الظاهرة تتجاوز منطقة القبائل الى غيرها من الجهات الغنية بتربتها مثل سهول " جماب " (JEMMAPES) وعنابة وشليف ويبدو أن هذه الظاهرة تتلاءم مع خاصية استعمارية ، فالمعمرون أصبحوا يسعون الى الاقامة بالمدن والزراعات المنتجة ، ولقد ساعدت الامراض الفلاحية (قمل النبات) على التحول الجذري لصالح الملكية الكبرى وزادت الحرب من أزمة الاستغلال الفلاحي لضعف الاسعار التي كانت لا تكفي للمصاريف اللازمة ولم يغم من هذه الحال الا من عمدوا الى توخي الفلاحة العصرية باستعمال الالات وهم طبقة صفار الملاكين أو كبارهم فقوى بذلك نفوذ المركزية للملكية وتجميعها ولم تواجه المساحات الصغيرة والمتوسطة الوضع بقوة الا في المناطق التي كانت بها العوائد المالية مرتفعة ارتفاعا كبيرا حول المدن الكبرى التي تستهلك الخضر والفواكه .

الحد من التجهيز العمومي ونمو هجرة العمال الجزائريين

ان النتيجة الثالثة للحرب هي ايقاف المشاريع ذات الصبغة العمومية فلقد ولّى عصر الاشغال الكبرى ولن يقع توسع السكة الحديدية والطرق الا بقدر لا يتجاوز بعض الكيلومترات ، ولن تقوم المالية الجزائرية ببعض المشاريع الا بعد سنوات عديدة ومنها بعض الاعمال التي تمت المصادقة عليها سنة ١٩٠٧ . ومن أهم ما شدّ الانتباه هو التجهيز بالمياه الصالحة للفلاحة لانه كما كان يعتقد يسمح بتعويض النقص في الامطار . وجرّت ظاهرة التضخم المالي بعد الحرب الى اقبال

جاوزون لنسبة
انب واليهود ،
فرنسا والمعمّرين
في اليد العاملة
مل والمصانع قد
خشي الرأسمالية
ثر من ٧٠٠ ٠٠٠
حرب على انشاء
ظ لحم الحيوان
صنع سرعان ما
عد .

وقد انتزعت منه
الاراضي الفلاحية
الا نادرا السكان
فالى سنة ١٨٩٢
م تكن فائدة لما
الاعيان العرب
قوانين المدرسية
جزائر لان قانون
المستوى بالنسبة
١٩١٧ لكي يصبح
ين يسكنون على
كبرى من السكان
يتلقى دروسا من

المختلطة متحدثا
١٩١٦ : ((يمكن
الغائرة لم تقتحمه

كاهل التمويلات وبالخصوص على الاشغال العمومية الكبرى وعلى الذين لم تكن لهم موارد مالية فيعسر عليهم القيام بنشاطاتهم الفلاحية، فالفلاح تعرض الى وضع اكثر تأزماً بعد الحرب مما كان عليه سنة ١٩١٣ ولذلك نراه يفضل الهجرة الى فرنسا حيث تقل اليد العاملة وهو ما يسمح له الحصول على مداخيل تفوق ما كان يحصل عليه بالجزائر فنشأ عن الهجرة حركة ثنائية بين صقّتي البحر الابيض المتوسط: الحركة الاولى بشرية وجهتها من الجنوب الى الشمال والحركة الثانية نقدية ذات وجهة معاكسة. وساعد ابطال رخص البناء على هذه الحركة المزدوجة وعلى " اندشار " سكاني في مناطق القبائل الكثيفة السكان. وهي ظاهرة هامة لانها تضع الفلاح وجها لوجه مع المذاهب الثورية الاروبية بعد أن انتقل من فئة الفلاحين الى فئة العمال فهو عند عودته الى موطنه الجزائر يقف عن كشف حول الفوارق السلوكية نحوه ومعاملة الاروبيين له بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط، والنتيجة الحاصلة من ذلك بالغة الخطورة لانها تنضاف الى المبادئ المتفجرة التي صرح بها الرئيس " ولسون " ومعسكر الحلفاء حول موضوع التأثيرات الاسلامية وما تقوم به الحركات الاصلاحية او الثورية التي بعثت للوجود بعد " ثورة الاتراك الشبان " سنة ١٩٠٨ وهو ما دعم حركات تطالب بحقوقها قبل الحرب العالمية الاولى في نفس الوقت الذي كتلت فيه الثورة الروسية على اباطرة " التساريين " بكل نجاح وهي ثورة أكتوبر وهكذا تعتبر الحرب خاتمة مرحلة من المراحل وبداية تطورات أخرى ستريدها الحرب العالمية الثانية دفعا الى الامام.

ال

ملاحظات :

ان كانت الح
المسألة فان هناك
مثل التطور السكاني
الاجتماعية .

فنذكر العمل
الكروم في الجزائر

والعمل الهام
زراعة القمح " - الج

وانعدمت الد
الا سطحيا وأهم
هما : " ريفيار ")
الفلاحة التطبيقية
القانونية فهي كذلك
(LEBURE)
المسجل .

وقد تضمن
وقد ظهر منذ ٢٠
تمتد الى سنة ٢٢
التشريع الجزائري
والدقة بالنسبة لل
(LOMBERT)

ملاحظات :

ان كانت المؤلفات في موضوع الاستعمار للجزائر تسمح بدراسة شاملة لهذه المسألة فان هنالك العديد من الجوانب التي لم تلق الان التوضيحات اللازمة مثل التطور السكاني بالجزائر منذ ١٨٣٠ او اهمية الفلاحة وتأثيرها على الطبقات الاجتماعية .

فذكر العمل القيم للمؤلف : " هـ . ايسنار " (H. ISNARD) بعنوان :
الكروم في الجزائر - ١٩٥٢ .

والعمل الهام للانسة " ج . مولارد " (G. MOLLARD) بعنوان : " تطور
زراعة القمح " - الجزائر - ١٩٤٨ .

وانعدمت الدراسات حول الشعير والزيتون والتين ، ولم تدرس تربية الماشية الا سطحيا واهم المعلومات مشتقة من الكتاب الذي اشترك في تأليفه مهندسان هما : " ريفيار " (RIVIERE) و " ليك " (LECQ) بعنوان : دراسة في
الفلاحة التطبيقية في شمال افريقيا . وله طبعات عديدة وهامة - واما الكتب القانونية فهي كذلك هامة لمعرفة تاريخ الجزائر . ومن اهمها : كتاب " ايستوبلون " (LEFEBURE) و " ليفيور " (ESTOUBLON) بعنوان : القانون الجزائري
المسجل .

وقد تضمن جميع النصوص التشريعية (أوامر ، قرارات مع شروح ونصوص ادارية)
وقد ظهر منذ ١٨٣٠ ثم كتاب " مينيرفيل " معجم القانون الجزائري وأهميته .
تمتد الى سنة ١٨٧٢ ثم كتاب " لارشي " و " ريكتينفالد " " دراسة أولية في
التشريع الجزائري " في ٣ أجزاء وكانت الدراسات القانونية الاخرى لا تتصف بالعمق
والدقة بالنسبة للدراسة السابقة ، (عمل " باسرون " (PASSERON) و " لامبار " (LOMBERT))

في الجانب الاحصائي اعتمدنا اعمال وزارة الحربية مثل : جدول في وضع المؤسسات الفرنسية ١٨٣٧ الى ١٨٦٧ - ثم مجلدات في " الاحصائيات العامة بالجزائر " و " الاحصائيات القمرفية " وهي مفيدة بمعلوماتها ونضيف المؤلفات المعتمدة وأهمها :

" ياكومو " (YACOMO) - السياسة الاستعمارية في سهول شليف . جزائر الجزائر - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ وهي دراسة حسنة لجهة فلاحية من زاوية نظرا استعمارية

ولنفس المؤلف كتاب قيم بعنوان :

" المكاتب العربية وتطور أنماط الحياة في التلال " وهو ينظر في المكاتب العربية تحت حكم الامبراطورية الثانية .

وفي المجال المالي ، تقدم لنا دراسة النصوص (١٨٤٤ و ١٨٤٦) التي وضعها " ه . ايسنار " معلومات مفيدة وهي بعنوان : " اعادة تنظيم الملكية الفلاحية في منطقة " متيجة " - الجزائر - ١٩٤٨ وهي تبين أرقاما حول خسارة الفلاحين في أموالهم .

واخيرا نشير الى اطروحتنا بعنوان : " تحقيق حول مستوى المعيشة لسكان أرياف قسنطينة من الاحتلال الى سنة ١٩١٩) مساهمة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي) " - غير مطبوعة ، وهي تعالج العلاقة بين الاستعمار والاستيطان الفرنسي في مقاطعة قسنطينة .

فهرس الكتاب

الصفحة	
7.....	التمهيد:
11.....	الجزء الاول: اطار الجزائر الطبيعي:
13.....	الفصل الاول: الجزائر جزء طريف من المغرب:
.....	١ - الجزائر جزء اوسط من المغرب:
.....	٢ - الخطوط الخصوصية لتضريس الاراضي الجزائرية:
23.....	الفصل الثاني: امكانيات وثروات الجزائر الطبيعية:
.....	١ - يطرح المناخ مشكلة الماء لكن بدون كيفية غير قابلة للحل:
.....	٢ - التربة وتهديد الانجراف الغابات واخطار جت الحراج:
.....	٣ - الموارد الهيدرولوجية:
.....	٤ - ثروات الجزائر الطاقة غير مائية ومع ذلك فان الجزائر ليست خالية من ثروات الطاقة غير الكهربائية:
.....	٥ - الثروة المعدنية بالجزائر:
.....	٦ - خلاصات - استعدادات الجزائر:
55.....	فهرسة الفصلين الاولين:
57.....	الجزء الثاني: المراحل التاريخية لتكوين الجزائر:
59.....	الفصل الاول نوميديا سابق القرن الاول قبل المسيح:
.....	١ - البربر:
.....	٢ - الممالك البربرية القديمة:
73.....	الفصل الثاني: شمال افريقيا الوسطى من القرن الاول قبل المسيح
.....	القرن الثامن:
.....	١ - الهيمنة الرومانية وتدهورها:

مثل : جدول في
في " الاحصائيات
بمعلوماتها ونضيف

سهول خليف. جزءان
رأوية نظرا استعمارية

في المكاتب العربية"

١٨ و ١٨٤٦) التي
عادة تنظيم الملكية
من ارقاما حول خسارة

ستوى المعيشة لسكان
في التاريخ الاقتصادي
الاستعمار والاستيطان

— الفصل الثالث : الممالك البربرية والإسلامية في المغرب الأوسط : ... 92

- ١ — مملكة تاهرت :
- ٢ — الحركة الفاطمية والممالك من القرن ١٠ إلى القرن ١٢ :
- ٣ — أزمة القرن الحادي عشر والثاني عشر :
- ٤ — عوامل تخريب دول المغرب الأوسط في القرون الوسطى :

— الاشارات الى جداول المؤلفات الخاصة بالابواب الثلاثة الاولى : 122

— الفصل الرابع : تنظيم الدولة الجزائرية تحت الاترك : 123

- ١ — توحيد عروج وخير الدين للجزائر :
- ٢ — "الوجف" وصورة الدولة الجزائرية التي شكلها لفائدتها :
- ٣ — ضعف الدولة = سببه الاقطاعية :

٤ — التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقع الضغوط والاعتداءات
الاجنبية :

٥ — القوى الدولية وانعدام التكامل الوطني للجزائر في حكم
الدايات :

— الفصل الخامس : الجزائر قبل الغزو الاستعماري الفرنسي : 171

- ١ — الازمة الجزائرية في الربع الاول من القرن التاسع عشر. موضعية
التجارة الخارجية التقليدية :
- ٢ — أطماع القوى الاستعمارية وتدهور القوة العسكرية والسياسية
للدولة الجزائرية في عصر الدايات :
- ٣ — بنية المجتمع الجزائري الاقتصادية في سنة ١٨٣٠ :
- ٤ — اهمية التجارة والصناعات التقليدية نسيا :
- ٥ — البدو والحضر :
- ٦ — واقع الحياة الثقافية :

— المصادر والمراجع في الفصلين الرابع والخامس : 215

— الفصل السادس : الغزو الاستعماري الفرنسي، أصوله ونتائجه : 217

— الفصل السابع : صمود عبد القادر : 253

321 - المصادر والمراجع للفصلين السادس والسابع :

323 - الفصل الثامن : الجزائر بين ١٨٣٠ و ١٨٦٣ تكريس الحكم الاستعماري

١ - تنصيب الحكم الاستعماري :

٢ - السياسة الاستعمارية من الاحتلال الى الاستشارة سنة ١٨٦٣ :

351 - الفصل التاسع : انهيار المملكة العربية وتطور السياسة الاستعمارية

١ - موقف المعمرين : (١٨٦٠ / ١٧٧١) :

359 - الفصل العاشر : نجاح السياسة الاستعمارية الكبرى وغزو الصحراء

١ - تطور الاقتصاد الاستعماري العقاري :

٢ - تراجع النمو الاستعماري :

٣ - نظام - اللاحق : قرار سنة ١٧٧١ :

٤ - نظام اللجان المالية :

٥ - تمام الاحتلال : توسع الحكم الاستعماري الى الصحراء

الجزائرية :

407 - الفصل الحادي عشر : الجزائر بين ١٩٠٠ / ١٩١٩ :

١ - تهلور الفوارق قبل الحرب العالمية الاولى :

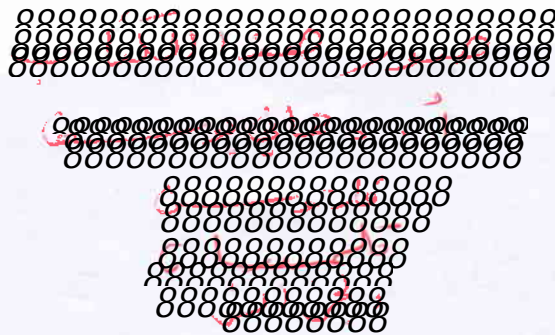
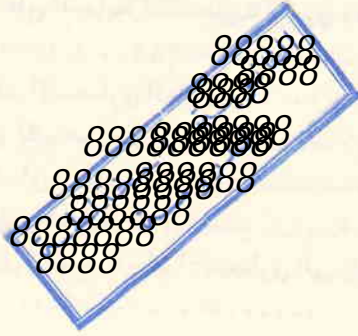
٢ - الحرب العالمية الاولى :

٣ - تحولات ما بعد الحرب العالمية الاولى :

423 - المصادر والمراجع الواردة في الفصول السابع الى العاشر :

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية



الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة
وحدة الرغبة — 1984

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية